

تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤ واثره على الحركة السياسية

د. علي بركات



تطور الملكية الزراعية في مصر

وأثره على الحركة السياسية

(١٨١٣ - ١٩١٤)

د. علي برطوت

الناشر:

دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع صبرى ليو علم - القاهرة

تليفون ٥٨٤٧١ - ٥٨٧٨٠

دكتور: على بركات

تطور الملكية الزراعية في مصر

وأثره على الحركة السياسية
(١٨١٣-١٩١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لحل اختياري لموضوع " تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية في الفترة من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٩١٤ " يرجع إلى ثلاثة أسباب أساسية :

١ - أن دراسة تطور المجتمع المصري في العصر الحديث لا يمكن أن تتم بعيداً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي حكمت هذا التطور . ولما كان المجتمع المصري - ولا يزال - مجتمعاً زراعياً فإن دراسة تطور الملكية يعتبر حجر الزاوية في هذه الدراسة .

٢ - أن تاريخ الفلاحين - الذي لم يدرس حتى الآن دراسة كافية - لا يمكن دراسته بعيداً عن تطور توزيع الملكية والعوامل التي حكمت هذا التطور وعلاقة الفلاحين بالأرض .

٣ - أن التصدي لحل المشكلة الزراعية في مصر وهي مشكلة لا تزال قائمة ورغم كل ما بذل من محاولات لحلها لا يمكن أن يتم دون فهم لتاريخ نفاذ هذه المشكلة والظروف التي صاحبها وأبرزها تطور الملكية الزراعية وتوزيعها .

وعلى هذا فإن دراسة هذا الموضوع تخضع في النهاية بعداً من الدراسات التي يمكن أن تساهم في كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

واقدا كانت للمشكلة التي واجهتهى - والتي عادة ما يرددما الباحثون - هي قلة المصادر وبالنسبة لى كانت مشكلة حقيقية ، حتى الذين كتبوا عن هذا الموضوع من الرواد من أمثال يعقوب أرئين وجرجس حنين عرضوا للوضوع من حيث تطور اللوائح والقشريات الخاصة به ولم ينتبه أحد من الباحثين الذين تعرضوا لهذا الموضوع باستثناء جهيل بير - إلى حد ما - إلى تطور حركة توزيع الملكية وانعكاساتها على خريطة القوى الاجتماعية وربط ذلك بالحركة السياسية التي كانت من البداية لنهاية حكراً على كبار للملاك .

ومن هنا كان طبيعياً أن تم دراسة هذا الموضوع من خلال وثائق دار المحفوظات وسجلاتها ولم تكن الصعوبة في الوصول إلى دار المحفوظات وإنما كانت الصعوبة بداخلها . فالقلم التركي الذي توجد به معظم سجلات وأوراق هذه الفترة ليس له فارس وحى الوجود منها لم يعد يمثل الواقع بعد أن تم رفع محتويات المخزن من أما كتبها الأصلية في محاولة لتقليل لدار الوثائق .

وكذلك أوراق القلم الأفرنجي التي توجد ضمنها أوراق الدائرة السنية . ولم يكن أمام الباحث الذي يريد التعرف على محتويات المخزين إلا أن يقوم بمجرد سجلاتها واحداً بعد الآخر . وقد كان . ونتيجة لذلك أمكن الوصول إلى معظم سجلات الأراضي العشورية وهي ثلاث مجموعات تضم سجلات التقاسيط وسجلات الإمام والسجلات الإجمالية ويوجد به أيضاً سجلات الجفالك وهي تضم ثلاث مجموعات متكاملة . هذا إلى جانب سجلات أخرى متنوعة من بينها سجلات الالتزام والتي تغطي العصر العثماني .

أما المخزن الأفرنجي فيوجد به أوراق الدائرة السنية وهي تكاد تكون كاملة وتضمها أكثر من ١٠٠ مخططة كما يوجد بها سجل لكل للمساحات التي يمسح بالتقسيط من الدائرة السنية إلى جانب أوراق أخرى .

أما للمكلفات فقد واجهتهى فيها صعوبة تتعلق بطبيعة التسجيل في هذه المكلفات

حيث يتم تسجيل ملكية كل أفراد القرية دون الإشارة إلى ملكياتهم في قرى أخرى وكان على إذا أردت الحصول على ملكية أحد الافراد أن أعرف مسبقاً كل التواحي التي يوجد لها ملكية . وهي صعوبة لازمتني طوال البحث واكتفيت في بعض الاحيان بالإشارة للملكية للشخص في القرية التي نشأ فيها . غير أن هذه الصعوبة تم التغلب عليها في النهاية عن طريق مجموعة وثائق طابدين التي ضمت عدداً من الاكتشافات تشمل معظم أسماء طبقة كبار الملاك بما فيهم أعضاء الجمعية التشريعية وإجمالاً ملكية كل منهم .

كما أتاح لي العمل بدار المحفوظات الاطلاع على نوع من السجلات ليس مطروقا للباحثين وهي سجلات عمد ومشايخ القرى وحوادث الريف . وهي سجلات تقدم مادة غنية لدراسة الريف المصري من الناحية الاجتماعية وتوجد بصورة منتظمة ابتداء من سنة ١٨٩٤ وإن كنت قد تمكنت من الاطلاع على سجلين منها عن مديرية الغربية في الفترة من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٩٤ وقد استفدت منهما كثيراً .

هذا إلى جانب أنني أطلعت على بعض ملفات الخدمة الخاصة ببعض كبار الملاك من كبار الموظفين .

أما دار الوثائق . فقد استكملت فيها دراسة بعض سجلات الأراضي المشورية التي نقلت في فترة سابقة من دار المحفوظات . كما قمت بدراسة أوراق الثورة العربية .

وقد قسمت بحثي هذا إلى خمسة فصول هالجت في الأول منها التغييرات التي أحدثتها محمد علي في النظام الزراعي وأوضاع الحيازة في مصر والعوامل التي أدت إلى ظهور الملكية الفردية في الأرض والتشريعات التي حكمت تطورها وأبرز هذه العوامل ظهور الرأسمالية .

وعرضت في الفصل الثاني إلى ظهور الملكيات الكبيرة والعوامل التي أدت إلى ذلك ثم أثر ظهور الملكيات الكبيرة ونموها على توزيع الملكية .

وفي الفصل الثالث عرضت لخريطة القوى الاجتماعية على ضوء التنبيهات التي حدثت في توزيع الملكية من خلال التركيب الاجتماعي لطبقة الملاك الزراعيين .

وفي الفصل الرابع وامتداداً لخريطة القوى الاجتماعية عرضت لموقع الفلاحين فيها ولعوامل الإفقار التي تعرض لها الفلاحون والتي أدت في النهاية لفقدان الجزء الأكبر من أراضيهم ثم عرضت في نهاية هذا الفصل لتطور توزيع الملكية في القرية المصرية من خلال نموذجين أحدهما في الوجه البحري وهي قرية سنود بمديرية الغربية والآخر في الوجه القبلي وهي قرية العرابة المدفونة بمديرية جرجا . وقد راعيت في اختيار القريتين أنهما خضعتا لكل العوامل التي مر بها تطور الملكية في مصر وأبرزها نظام المهد .

وفي الفصل الخامس والآخر عرضت للحركة السياسية في مصر من خلال سيطرة الملاك الزراعيين عليها وفيه عرضت لمواقف القوى الاجتماعية المختلفة في الثورة العرابية وأبرزت الجوانب الإجتماعية لحركة الفلاحين في الثورة .

ولقد استلظت من خلال هذا البحث أن أضع إجابات محددة من خلال الوثائق لكثير من التساؤلات والاجتهادات حول بعض القضايا . ومنها إني وصلت للمساحة الإجمالية التي فرض عليها محمد علي الضرائب وكذلك مساحة الزمام .

ووصلت أيضاً إلى المساحة الإجمالية التي منحها محمد علي لاتباعه من الإبداعات والمعمور والمساحة الإجمالية للأراضي التي تحولت إلى جفالك له ولأفراد أسرته وثابتت حركتها حتى عصر إسماعيل .

ووصلت كذلك إلى مساحة الإبداعات التي منحت في عهد عباس .

واستطعت كذلك أن أصل إلى مساحة الأراضي التي منحها سعيد للوظفين
كعاشات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه .

واستطعت أيضاً أن أصل إلى المساحة التي فرض عليها سعيد العشر من
الابعاديات والجفالك والتي كوت نواة للملكيات الكبيرة وحدثت مساحتها في
عهد إسماعيل .

كما استطعت الحصول على كشفين أحدهما يضم أسماء طبقة النوات من ملاك
الأراضي المشورية في عهد إسماعيل والآخر للمساحات التي يمت بالتقسيط من
أطيان الدائرة السنية ابتداء من يناير سنة ١٨٩٨ حتى تصفيته . وقت بنشرها
كلاحق في نهاية البحث .

وثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بالبيانات والأرقام الإجمالية الخاصة بكبار الملاك
أو بتوزيع الملكية الواردة بهذا البحث فقد تمت بحذف كسور الفدان منها وبعضها
ممن في الصغر حتى لا أغرق البحث بالكثير من الجزئيات في الأرقام .
ولعلني قد رقت . واقعاً ولي التوفيق .

على بركات

ظهور الملكية الخاصة في الأرض وتطورها

نظام الحيازة قبل محمد علي - سقوط نظام الالتزام - أنواع
الحيازة في عهد محمد علي - الفلاحون والاستقلال تحت حكم محمد علي
علي - تطور الملكية الخاصة في الأرض من خلال التشريعات .

الترك وفي مدة للمالك . أما المنفعة فكان الحكم يمنحها لمدة سنة أو بضعة سنين لمن يختارونه من القادرين على زراعة الأرض . (١) .

ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح نظام الحيازة في مصر معرقلاً للتطور فالالتزام — الذي نشأ تمييزاً عن ضعف السلطة المركزية كاستيلاء يمنح لفنص الجباية الضرائب . على منطقة معينة والذي كان يمنح في بدايته لمدة سنة — أصبح يمنح لدى الممركة . ومع استمرار التدهور في أحوال السلطة العثمانية أصبح الالتزام يورث ويبيع ويمكن التنازل عنه الآخرون بل أن بعض الملتزمين تمكنوا من وقف التزاماتهم بعد دفع مبلغ معين للخزينة (٢) وأصبحت سلطة الدولة على أراضيها سلطة شكلية ولم تعد تحصل منها على دخل يذكر بعد أن أصبح العائد يذهب أساساً لطبقة الوسطاء من الملتزمين .

فأراضى الفلاحة التي كان يزرعها الفلاحون في إطار هذا النظام لم تكن لهم عليها أية حقوق ثابتة ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت الضرائب التي تحصل من الفلاحين عن هذه الأرض لصالح الملتزمين والسلطات المحلية من القنايط والبرالي (٣) .
تفوق الضريبة الأصلية بكثير وهي الميرى التي كانت تذهب للسلطة المركزية .

(١) يعقوب أرعين ، الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

(١٨٨٩) ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥ ، كان الملتزم يدفع تخليص الالتزام مبلغ من المال للحكومة يربف بالمجل .

(٣) القنايط هو الضريبة التي كانت تحصل لصالح الملتزم وتثل الفارق بين ما يحصله الملتزم من الفلاحين وما يسدده للحكومة . أما البراذ فهو مجموعة ضرائب إضافية استحدثت في القرن ١٨ ومهرف بالمادات وكانت تتفاوت من قرية لأخرى ومن ولاية لولاية وبلغت في بعض الأحيان ٢١ عادة — دار المحفوظات العمومية ، دفتر تراخيص ولاية الغربية سنة ١٢١٥

خارجية رقم ١٦٠٨ عين ١٩ غزن ١٨ .

ففي ناحية شبرا قباله التابعة لولاية الغربية بلغ الفايط ٧٧٢٤٠ قرشاً والبراني ٦٨٣٣١ قرشاً بينما كان للمهى ٧١٧٢٢ قرشاً عن سنة ١٢١٥ خراجية (١٨٠٠) (١) وفي ناحية البلاشون التابعة لولاية الشرقية بلغ الفايط ٧٧٠٤٢ قرشاً والبراني ٤٩٠٨٦ قرشاً بينما كان للمهى ٨٥٣٧ قرشاً وفي ناحية الزنكلون بلغ الفايط ٢٥٠٨١٧ قرشاً والبراني ٧٥١٢٠٠ قرشاً بينما كان للمهى ١٦٩٢٣١ قرشاً (٢).

أما أراضي الأوسية : فكانت تمثل مصدراً آخر لدخل الملتزمين فألى جانب أنها كانت متحاً لهم معفاة من الضرائب نظير قيامهم ببعض الاعباء التي تتطلبها وظيفتهم فإن الملتزمين كانوا يستغلونها عن طريق تسخير الفلاحين . وهي وإن كانت من الناحية النظرية ليست ملكاً للملتزمين إلا أن حقوقهم عليها وصلت في نهاية القرن ١٨ إلى ما يقرب من الملكية الخاصة وأصبح من الممكن وقف هذه الأرض (٣) ولم تكن هناك نسبة ثابتة بين أطيان الفلاحين وأطيان الأوسية فبينما لا توجد أطيان أوسية جنوب ألمانيا نجد أن أطيان الأوسية تشمل مساحات واسعة من أراضي بعض القرى في الوجه البحرى فمن إجمالى أطيان ناحية الزنكلون البالغ ٥٣١٤ فداناً بلغت أراضي الأوسية ١٢٢٥ فداناً بينما كانت أراضي الفلاحة ٣٨٢٦ فداناً . بل إن أراضي الأوسية كانت تزيد عن أراضي الفلاحة في بعض القرى أحياناً . ففي قرية أنفاس البصل بلغت أراضي الأوسية ٩٦٠ فداناً بينما كانت أراضي الفلاحة ٧٢٠ فداناً . وفي بعض قرى الشرقية الأخرى كانت نسبة أراضي الأوسية للفلاحة كالتالى (٤) :

(١) المرجع السابق .

(٢) دار المحفوظات الموسية ، دفتر ترايع ولاية شرقية المكتبة من ترايع مطين الأقباط سنة ١٢١٥ هـ رقم ١٦٠٥ عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٣) د. هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مطلع القرن ١٩ (مترجم) القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٥٥ .

(٤) دفتر ترايع ولاية شرقية المكتبة من ترايع مطين الأقباط سنة ١٢١٥ هـ رقم ١٦٠٥ عين ١٩ مخزن ١٨ .

اسم الناحية	أراضي الأوسية	أراضي الفلاحة
أتراب القيات	١٩٧ ٢٥٤	٩٠٥ ٩١٥
اسم الناحية	أراضي الأوسية	أراضي الفلاحة
المواسجة مفتية طامر	١٧٨ ٥٨٩	٤٩٧ ١٤٩٦

وفي الثلاثمائة قرية التي تم مسحها حتى وجب سنة ١٢٢٩ (١٨١٤) من أقاليم الغربية والمنوفية والمنصورة والقليوبية والشرقية في عهد محمد علي كان مجموع أراضي الأوسية ٣٧٤٧٦ فداناً بينما بلغت أراضي الفلاحة ٢٥٥٩١٠ أفدنة (١) أي نسبة ٢ - ١٩ تقريباً وهي نسبة تقرب من تلك التي ذكرها الدكتور الحنة حين قال: «أن أراضي الأوسية تبلغ عشر أراضي الفلاحة تقريباً في الوجه البحري» (٢).

وإلى جانب أراضي الالتزام بنوحيها كان يوجد نوع آخر هو أراضي الرزق وهي بقايا إقطاعات كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين رزقه بلا مال وتجمع المصادر على أن أصحابها كانوا يمتلكونها ملكية كاملة ومع مطلع القرن للاخي كان معظمها قد تحول إلى أوقاف ولم يبق منها إلا القليل (٣) وفي بداية القرن التاسع عشر بلغ إجمالي الرزق والأوقاف ٦٠.٠٠٠ فدان بالوجه القبلي

(١) د. المحفوظات السومية ، سجل ديوان خديوي من ابدي سنة ١٢١٦ هـ (بدون رقم) ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) د. أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرون التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٥٨ م ، ٩ .

(٣) د. المحفوظات المبنوية ، دفتر مفصل اختصار الرزاجية ، $\frac{١٦٩}{١}$ تركي ، ص ٥ ، أيضاً : جرجس حنين الألبان والضرائب في القطر المصري ، القاهرة ١٩٠٤ م ص ١٩٥ - يقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

وضواحي القاهرة^(١) وفي الثلاثمائة قرية السابق الإشارة إليها بالوجه البحرى بلغ إجمالى الرزق سنة (١٨١٤) ١٨٤٦٤ فداناً . ويصور الجبرق مقدار القوضى والاضطراب الذى كان يمانى منه هذا القطاع فيقول : « وكثير من الرزق واسعة القياس جداً وخصوصاً فى الأراضى القبلية ، فإن أغلبها وزق وشرابى ومتأخرات لم تسمح ولم يعلم لها فدادين ولا مقادير وقد تزيد أيضاً بانحسار البحر عن سواحلها وكذلك فى البلاد البحرية ولكن دون ذلك ومعظم أراضى الرزق القبلية مرصدة على جهات الأوقاف ، (٢) .

ولعل السبب فى زيادة الأوقاف يرجع إلى القلق السياسى الذى عاشته البلاد فى أواخر الحكم العثمانى^(٣) . ولم يكن الفائد من دخل الدولة فى هذا النوع بأقل من التوعين السابقين فالجزء الأكبر من عائد الأوقاف يذهب إلى نظار الوقف وجلمهم من العلماء والباقي يتبدد بسبب الإهمال^(٤) . ومع بداية القرن الماضى أصبح هذا القطاع من الأراضى عرضة لمفاسد عديدة فكثير من الناس كانوا يضعون أيديهم على أراضى رزق أو أوقاف دون أن يكون لهم حق قانونى فيها . يضاف إلى ذلك أنهم كثيراً ما كانوا يحولون العائدات مخصصاتها الأصلية^(٥) .

ولم تكن أراضى الأوسية والرزق والأوقاف سوى كل الأراضى المعفاة من الضرائب فقد امتدت الإعفاءات إلى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ (العلماء)

(١) Baer (Gbriel) , A History of Land ownership in Modern Egypt, (1800 — 1950) London, 1962, P 2

(٢) عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ

ج ٤ ص ٢٢٣ .

(٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٤) Baer, G, op Cit. p3 .

(٥) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

والذى كان في بعض الاحيان يشمل قرى بأكلها إلى جانب مسموح البدو وهذا أيضاً شمل مساحات أخرى ليست قليلة^(١).

ومع مطلع القرن التاسع عشر كانت خريطة القوى الاجتماعية تمكس هذا الواقع وتسير عنه . فالالتزامات أصبحت في أيدي أقوى الأشخاص وأغنام ومن بين الستة آلاف ملتزم نجد أن ثلاثة آلاف كانوا من المالك يحوزون أكثر من ثلث الأراضي الزراعية في مصر^(٢).

وإلى جانب هذه المجموعة العسكرية أو شبه العسكرية نجد العلماء وهؤلاء إلى جانب عمل بعضهم كلتزمين نجد أن معظمهم كانوا نظار أوقاف . ويفهم من الجبروت أن الأوقاف كانت نهياً للقائمين عليها وأن أحد المشايخ في النوبة زادت أملاك أسرته عن ألف فدان^(٣) بل إن أوقاف بعض المشايخ كانت أحياناً تشمل قرى بأكلها ففي سنة ١٢٢١ (١٨٠٦) كانت قرية كوم الحناوى كلها وقفاً على السادة الاشراف . وإلى جانب هذه الأوقاف كانت هناك قرى أخرى مرفوعة (معفاة) من الضرائب بأسماء بعض المشايخ ، فقرية منية حاصم كانت مرفوعة باسم الشيخ خليل البكرى ومنية قادس كانت مرفوعة باسم الشيخ العروسى^(٤).

وإلى جانب المالك والعلماء كان مشايخ البدو يمثلون مجموعة ثالثة من كبار الحائزين فهؤلاء إلى جانب حمل بعضهم كلتزمين كانت لهم أيضاً أراض معفاة من الضرائب باسم مسموح « العربان »^(٥) وفي النصف الأول من القرن ١٨ كان

(١) د. المخطوطات العمومية ، دفتر مسموح أطيان للشيخ والعربان بنواحي ولاية المنصورة سنة ١٢٢٢ هـ رقم ٧٠٦٦ مسلسل عموى / حفظ نوعى / مخزن ١ تركى .

(٢) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٣) الجبروتى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) دفتر مسموح أطيان للشيخ وأطيان العربان بنواحي لولاية المنصورة سنة ١٢٢٢ هـ

رقم ٧٠٦٦ مسلسل عموى / حفظ نوعى / مخزن ١ تركى .

(٥) المرجع السابق .

البدو يسيطرون على مساحات واسعة من الأراضي وأصبحت لهم عليها سلطات تكاد تكون مطلقة . ففي الصعيد حيث استقرت قبيلة الهوارة تمسكين شيخ العرب ممام من فرض سيطرته على كل الصيد تقريباً . غير أن البدو تدهورت مكانتهم بعد الحملات التي وجهها إليهم على يد السكبر وتم خلالها القضاء على نفوذ ممام .

أما مشايخ القرى الذين كانوا أذوات الملتزمين في تنفيذ سياساتهم فهؤلاء منحوا حصصاً من الأرض كان يعفيها الملتزم من بعض الضرائب الإضافية (١) .

وكانت القاعدة المريضة من الفلاحين موضع استغلال هذه القوى جميعاً فالجانب الضرائب المتزايدة . كانت هناك السخرة العامة في تطهير الترع وحماية الجسور ثم السخرة الخاصة بالعمل في أراضي الأوسية .

ولقد تسبب العبء الضريبي المتزايد في وجود طبقة من الفلاحين المعدمين في وقت كانت مصر تعاني فيه من التخطل السكاني وترجع هيلين ريفلين ذلك إلى قدرة الملتزمين على تجريد الفلاحين من أراضيهم عندما كانوا يعجزون عن دفع الضرائب (٢) ويصور الجبرقي أنواع الابتزاز والإذلال الذي كان الفلاحون يتعرضون له في ظل هذا النظام فيقول : « كانوا — أي الفلاحين — مع الملتزمين أذل من العبد المشتري » (٣) .

هذه هي الصورة العامة للنظام الذي كان سائداً قبل محمد علي وهو في مجمله أصبح هائكلاً لتطور . فالالتزام يتسبب في تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعي إلى جيوب أشباه الإقطاعيين من الوسطاء الملتزمين بعيداً عن الدولة ومشروعاتها وهؤلاء كانوا يستخدمونه في اتجاه مضاد لأغراضها ويكونون طبقة

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥ — ٤٧

(٢) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥

(٣) الجبرقي ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢

اجتماعية تتصادم في مصالحها وأهدافها مع السلطة المركزية ومع مصالح جموع
الفلاحين .

وكانت الأراضي المعفاة من الضرائب بأنواعها تحرم الدولة من الجزء الباقي
من الدخل . وعلى هذا فلم تبذل أية جهود حقيقية للنهوض بالزراعة أو لتطوير
الإنتاج لا من قبل السلطات العثمانية ولا من قبل الطبقات التي تحصل على الفوائد
من هذه كانت تبذره في مظاهر بذخها وإسرافها الإقطاعي بل وفي صراعاتها . وسرعان
ما انهار هذا النظام من أساسه أمام مشروعات محمد علي .

م سقوط نظام الالتزام

رأينا كيف أصبح نظام الحيازة عائقاً للتطور ومن ناحية أخرى انتهى نظام الحكم العثماني إلى حالة من العجز لم يستطع معها إحداث أى تغيير فى حياة المجتمع أو حتى يوقف التدهور الذى أصاب البلاد والذى ساعد عليه الصراع المستمر بين المماليك والسلطات العثمانية من ناحية وبين الفرق المملوكية المتصادمة حول منصب شيخ البلد والسنجقيات من ناحية أخرى^(١).

وما لبث هذا النظام أن تلقى ضربة قاسية على يد الحملة الفرنسية هزت كيانه العسكرية والاقتصادى فقد تكلفت المعارك المستمرة التى عاصتها قوات الحملة بالقضاء على جزء كبير من قوة المماليك الذين كانوا يمثلون دعامة النظام الإنطاعى العسكرية . ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الفرنسيين الخاصة بالأرض قد أوجدت الأساس للتطورات التى تلاحقت خلال القرن التاسع عشر فى نظام الحيازة^(٢).

(١) د. محمد أنيس ، د. السيد رجب حراز ، التطور السياسى المجتمع المصرى الحديث ، القاهرة سنة ١٩٧١ ، ص ٣٢ — ٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦١ — د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٦ — ٧٢ .

وعقب خروج الفرنسيين (١٠ يوليو سنة ١٨٠١) شهدت مصر فترة من القلاقل والاضطرابات وقف فيها الممالك ضد كل محاولات الإصلاح التي حاول النمانيون إدخالها دون جدوى لوضع كل مصادر الدخل تحت الإشراف المباشر للدولة^(١) وهي الفترة التي عرفت بفترة الفوضى السياسية التي وصل في نهايتها محمد علي إلى السلطة . فقد تمكن محمد علي مؤيداً بنفوذ القوى الشعبية من الوصول إلى السلطة في مايو سنة ١٨٠٥ . لكنه لم يبدأ برنامجاً في تغيير النظام القديم على الفور فإن السنوات الأولى من حكمه كرسها لتدعيم مركزه ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تواجهه متحالفاً بصفة مؤقتة مع الطبقة البورجوازية المصرية من التجار والعلماء وهي الطبقة التي برز دورها خلال الكفاح ضد الفرنسيين ثم انضاعف في فترة الفوضى السياسية^(٢) غير أن محمد علي ما لبث بعد أن تمكن من تدعيم مركزه أن تطلع لضرب النظام القديم كله لأنه يقف دون سيطرته الكاملة على كل أنحاء البلاد ويحول دون حصول محمد علي على العائد من الإنتاج لمواجهة أعباءه المالية المتزايدة ويؤكد البعض أن كل مشروعات محمد علي الخاصة بالحيازة كان وراءها العامل الثاني لأن استمراره في السلطة كان يتوقف على مدى ما يستحوذ عليه من إشراف مالي^(٣).

وعلى هذا فإن محمد علي ما كاد يفرغ من الإطاحة بالزعامة الشعبية حتى وراح يعمل للقضاء على إقطاع القرن الثامن عشر في شكله السياسي والاقتصادي .

ففي المجال الأول عمد إلى التخلص من البكوات الممالك الذين كانوا يمثلون

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ — ٦٥ .

(٢) د. محمد أنيس ود. رجب حراز ، المرجع السابق ، ص من ٧٨ — ٨٠ .

(٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ .
— حقق محمد علي أول زيادة في الميزانية سنة ١٢٢٩ (١٨١٣/١٨١٤) قدرها ٣٤٧٥٢٩ قرش ، أنظر — دار المحفوظات ، — ٩ دفتر يتضمن جامعة ولايات تذكر فيه عن قابض للمترين سنة ١٢٢٩ — بدون رقم .

الطبقة الإنتاجية إقتصادياً وعسكرياً فكانت بينه وبينهم سلسلة من المارك في الصعيد إلى أن تمكن من التخلص منهم بشكل حاسم في مذبحة القاعة سنة ١٨١١ التي استطاع بعدها محمد علي أن يؤكد ساطة دولته وخاصة على الصعيد الذي ظل لفترة طويلة (١٧٦٩ - ١٨١١) بعيداً عن السلطة المركزية وفي حالة من القوضى السياسية^(١).

أما في المجال الإقتصادي فإن ضرب النظام القديم تم خلال مجموعة خطوات ارتفعت بتصفية الإنتاج في شكله السياسي والعسكري - طم محمد علي خلالهما القوى المعارضة الواحدة تلو الأخرى متبناً في ذلك خطوات عملية حتى إذا ما انتهى عام ١٨١٥ كان معظم حائزي الأرض إما قد انتزعت منهم أراضيهم أو أبيعوا وفرضت الضرائب على الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة^(٢).

وقد اقتضت الإصلاحات الأولى التي أدخلها محمد علي على ضريبة الأرض في الوجه البحري إذ أن الصعيد كان حتى ذلك الوقت تحت سيطرة المالك . وفي السنوات الأولى من حكمه فرض محمد علي أعباء متزايدة من الضرائب المباشرة على الفلاحين واستولى على نصف فايط الملتزمين . وفيما بين سق ١٨٠٨ و ١٨١٠ صادر أراضي الملتزمين الذين هجروا عن دفع ما عليهم من الضرائب المتركة بعد أن تغلوا بسوء حالتهم . وانتقلت هذه الأرض إلى أقالبه واتباعه^(٣). وفي هذه الفترة كان هدف محمد علي هو تصحيح النظام القائم في حيازة الأرض دون إحداث تغييرات أساسية في شكله^(٤).

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣) الجيوتي ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ١١٦ ، ١١٧ .

Baer . c . op Cit P-3

(٤) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٧٩

غير أنه ما لبث أن نفذ مذبحه القلعة في الممالك سنة ١٨١١ وكان يرى أنهم ليسوا فقط خطراً على سلطته بل إنهم يميّتون تحقيق الوحدة الاقتصادية في مصر . وما حل ربيع سنة ١٨١٢ حتى لم يعد في مصر من الممالك من يتحدى سلطة محمد على أو يقلن الريف^(١) . وبذلك بدأ محمد على تغييراته الجذرية في نظام الحياة عقب مذبحه القلعة حيث صودرت التزامات الممالك في الوجه القبلي ولم يبق من أراضي الالتزام سوى بعض جيوب تم تصفيتا في فترة متأخرة فقد ظلت ناحية برديس بولاية جرجا التزاماً لحسن باشا طاهر لم يتم ضبطها إلا سنة ١٢٣٨ (٢) (١٨٢٣) .

أما في الوجه البحري فقد أصدر محمد على أمراً في فبراير سنة ١٨١٤ بضبط جميع أراضي الالتزام للدولة ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف فيها^(٣) وبمكس ما تم في الصعيد حين صودرت الأراضي دون تعويض — حصل الملتزمون في الوجه البحري على تعويض بمادل الفايط الذي كانوا يحصلون عليه كما منحهم محمد على أراضي الأوسية طول حياتهم وأعفيت من الضرائب وأعطوا عليها حق الفراغ والهبه وبمها للحكومة^(٤) .

وقد قوبل إلغاء الالتزام ببعض المقاومة من الملتزمين وسفاحين الأزهر لكنها لم تسفر عن نتيجة تذكر^(٥) .

Shafik Ghorbal The Beginnings of The Egyptian (١)
Question and the Rise of Mehemet Aly, London, 1928' p. 280

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حساب أقاليم الصعيد سنة ١٢٣٨ هـ المولة في سنة ١٢٣٩ هـ

لغاية ١٥ عرم سنة ١٢٤٠ هـ لالية عين ٣٤

(٣) الجبرتي ، الرجع السابق ص ٢١٧ .

✶ (٤) د. أحمد أحمد الحجة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ص ٣٥ .

(٥) الجبرتي ، الرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

أما بخصوص أطيان الرزق فإن عارلة محمد على بحث حقوق أصحابها في مديرية البحيرة سنة ١٨٠٩ لإخضاع هذه الأرض للضرائب قد ووجهت بمعارضة شديدة من المشايخ . وعقب التخلص من المالك أمكن ضبط جميع أراضي الوقف بما فيها الرزق الاحباسية في الصعيد والنزم محمد على بالمحافظة على حقوق المنتفعين بها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات^(١) . ولم تدع سياسة إبراهيم البالغة السنف للملتزمين أو المستفيدين من أراضي الرزق الاحباسية والاقواق سوى اختيار ضئيل بين مفادرة الصعيد أو البقاء به كزارعين عاديي^(٢) . وفي سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢ - ١٨٢٣) كان لإجمالى أراضي الرزق التى فرضت عليها الضرائب بولايين جرجا والمنياوطية ١٤٢٨ فداناً بينما كان إجمالى أراضي الفلاحة ٤٩٠١٢ فداناً بهاتين الولايتين^(٣) .

وفي أبريل ومايو سنة ١٨١٤ تم تسجيل كل أراضي الرزق الاحباسية باسم أصحابها أو الذين يفلحونها في كل القطر بعد أن أعيدت إلى مساحتها الاصلية كما صودرت مساحات كبيرة هجز أصحابها عن تقديم الادلة الكافية على حيازتها بعد أن وضعت في طريقهم العرافيل في حملة لحص مسنداتها التى قامت به سلطات محمد على . أما الذين استطاعوا إثبات حيازة أطيانهم فقد تقررت لهم فوايظ مدى الحيازة^(٤) .

وخلال عملية مصادرة أراض الرزق حدثت معارضة شديدة من قبل المشايخ لكن تمكن محمد على في النهاية من الوصول إلى اتفاق معهم كان أهم ما تضمنته

Baer G. opt. cit. p 4

(١)

(٢) د هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) دفتر حساب أقاليم الصعيد ، سنة ١٢٣٨ هـ الموقعة في سنة ١٢٣٩ هـ لفاية ١٥

عمر سنة ١٢٤٠ هـ لفاية عين ٣٤

Baer. G. P cit. p5

(٤)

هو أن تفرض الضرائب الحراجية على هذا النوع من الأراضي شأنه في ذلك شأن بقية الأراضي على أن يحصل المستفيدون بها هل مماش (فاظ) مدى الحياة وأن تتول الدولة الإنفاق والمحافظة على المؤسسات الخيرية والدينية .

وقد ترك محمد علي الباقى والبساتين الموقوفة لأصحابها وبذلك سيطر محمد علي على كل أراضى الرزق في مصر^(١).

وقد جاء في دفتر ملخص اختصاص الرزناجة وسجل ديوان خديوى حول خطوات محمد علي في مجال الحياة ما نصه : « أما سنوات هذا الترتيب فهو لإتجال أطيان الالتزامات والرزق لجانب الميرى وإضافتها على زمام نواحيا بالمال وترتيب فوايض شهرية وأوامى مفروجة لأربابها مقابلة رفع أيديهم عنها ومنهم من بيع هذه المقابلة لغير الميرى والترخيص لهم فقط بالإيقاف والهبة والإفراغ إلى ذريائهم »^(٢).

وكجزء من عمليات التغيير التى أحدثها محمد علي في القطاع الزراعى قام بعمل مسح شامل لكل الأراضى الزراعية في مصر . تم مسح أراضى الوجه البحرى عام ١٨١٤ بما في ذلك أراضى الأثر والأوسية والرزق وفرضت عليها الضرائب طبقاً لفئة التى أُندرجت فيها واضطلع بهذه المسئولية محمود بك الدريندار ، (أمين الديوان) الذى عين مأموراً لأعمال المساحة والمعلم غالى سرجيوس كبير المعلمين الأقباط^(٣) . ويبدو أن أعمال المساحة قد ووجهت بصحوبات من

(١) هياين وفيلين ، المرجع السابق ص ٨٧ . Baer. G op. cit, pp 4.

(٢) دفتر ملخص اختصاص الرزناجة ، عين ١٦٦٩ تركى ، ص ٩ وردت أيضاً في سجل

ديوان خديوى ، ص ١٨ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، من ابدى سنة ١٢١٦ هـ ، عن صورة تقرير عن أعمال المساحة مقدم من محمود بك مأمور التنظيم والمعلم غالى سرجيوس في رجب سنة ١٢٢٩ هـ إلى محمد علي . ص ٩ ، ١٠ ، ١١ .

بعض مشايخ القري وبعض أنفلاحين في الوجه البحرى بما دعا إلى إعادة مسح بعض المناطق مرة أخرى وخاصة في البحيرة والغربية^(١) أما أعمال المساحة في الوجه القبلى فتقول ويقال : إن إبراهيم الذى كان حاكماً على الصعيد سنة ١٨١٣ قام بعمل مسح لكل أراضى الصعيد بما فيها أراضى المماليك وأراضى قبائل الحوارة وأراضى المنتزعين من غير المماليك الذين احتفظوا بامتيازاتهم أثناء سيطرة المماليك على الصعيد وكل أراضى الرزق ، الأجاسية ، وأخيراً الأوقاف التى أنشأها سلاطين مصر السابقين^(٢).

لكن ثمة شك في أن أراضى الوجه القبلى تم مسحها مسحاً شاملاً قبل سنة ١٢٣٦ (١٨٢٠/١٨٢١) لأنه في الوقت الذى نجد في سجل ديوان خديوى تقارير شبه دورية عن أعمال المساحة مقدمة من محمود بك مأمور التنظيم والمعلم قال لى محمد على في الوجه البحرى لا نجد أية إشارة عن أعمال للمساحة في الوجه القبلى قبل سنة ١٢٣٦ وأول إشارة ترد في السجل المذكور حول هذا الموضوع هى أمر بتعيين إبراهيم باشا مأموراً لتنظيم الأقاليم القبلية ومساحة أراضيه في ١٤ جمادى الآخر سنة ١٢٣٦ هـ^(٣).

وكنتيجة لأعمال المساحة بالوجه البحرى تم ربط الضرائب على ١,٩٠٣,٧٨٨ و فداناً سنة ١٢٣١ (١٨١٥/١٨١٦) وأضيفت مساحة قدرها ١٢٧,٤٤٠ فداناً من الضرائب بعضها بور والبعض الآخر أوسية ومسموح .

أما في الوجه القبلى فقد فرضت الضرائب على ١,٣١٤,٩٢٧ فداناً سنة (١٨٢٠/١٨٢١) وأضيفت من الضرائب مساحة قدرها ١,٧٧٥,٦١١ فداناً

(١) المصدر السابق ، ص ٨ ، ١٤

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٠

(٣) سجل ديوان خديوى ، من أيدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٥

وبذلك يكون جملة الأراضي التي لم تفرض عليها ضرائب من أطيان الوجهين القبلي والبحري هو ٢,٢١٥,٧٣٨ فدانا من الأبدانيات والبور وأواشي المائزمين ومسوح المشايخ ومسوح المصاطب . أما مساحة الأراضي المزروعة في مصر التي فرضت عليها الضرائب فبلغ ٣,٢١٨,٧١٥ فدانا وبلغ مجموع الزمام ٥,٤٣٤,٤٥٥ فدانا^(١).

وهناك خلاف كبير حول مساحة الأراضي الزراعية في عهد محمد علي بين الباحثين تعرضت له هيلين ريفلين في ما يقرب من عشر صفحات^(٢). وقد رايت في مواجهة هذا الخلاف أن أعرض هنا نص ما جاء في سجل ديوان خديوي حول هذا الموضوع^(٣) و... وفي هذه السنة (١٢٣١) ربطت ضريبة على أطيان الوجه البحري البالغ قدرها ٧٨٨,٧٨٢,٩٠٣ فدان وكانت أعلا ضريبة إحدى عشر

بارة قرش بأربعة قرش
ريالا عنها ١٠ ٤٧ وأدناها ريالين عنها ٢٥ ٥ وقد بلغ مجموع الاموال التي كانت تحصل من ذلك ٨٥٦,٧٨٢,٢٣ ريال باعتبار قيمة الريال الواحد

بارة قرش
١٠ ٢ وذلك بخلاف أموال الأطيان البالغ قدرها ٢٠١٢٧ ٤ فدان لاتها لم يربط عليها مال لكونها بوراً في ذلك الحين .

(١) سجل ديوان خديوي ، من ابتدئ سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

— أطيان الزمام هي الأطيان المزروعة وغير المزروعة من الأبدانية والبور الكائنة بين يمين والمنتزة سديلا للتواصل وحداً فاصلا لأملأكل كل بلد وهذا يعني جملة الأراضي المزروعة وغير المزروعة التي شملتها المساحة من الأبدانية والبور الصالح للزراعة . حول تعريف الزمام أقول :

ميريكو أميتشي ، مبادئ فيما يتعلق بالديار المصرية من إحصاء عام ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، القاهرة سنة ١٨٧٩ ، ص ١١

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ملحق رقم ٢ ص ٣٧٥ - ٣٨٤

(٣) سجل ديوان خديوي من ابتدئ سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

ثم تعين إبراهيم باشا السرعسكر مأمور لتنظيم الأقاليم القبلية ومساحة أراضيها بأمر صدر من والده بتاريخ ١٤ ج (جمادى الآخرة) سنة ١٢٣٦ وتقديم دفاتر المساحة والحسابات إلى الديوان المذكور لضبط وربط الإيرادات به على مقتضاها وقد كان وتم عمل المساحة بالوجه القبلي وبلغ مقدار ما ربط عليه من المال من أطيانه ٩٢٧ و ٣١٤ فدان وكسور وكانت أعلى ضريبة عشرين

ريالاً وأدناها ريالين إثنين باعتبار قيمة الريال الواحد ١٠ قرش ٢، وكان مجموع المتحصل السنوي يبلغ ٧٩١ و ٣٨ و ١٦ ريال من أطيان الوجه القبلي هذا بخلاف الأطيان البالغ قدرها ٦٠٠ و ٧٧٥ فدان وكسور لعدم ربط مال عليها لأنها كانت بروراً في ذلك التاريخ . وكانت جملة ما لم يربط عليه المال إذ ذاك من أطيان الوجهين البحري والقبلي هو ٧٣٨ و ٢١٥ فدان بما فيها من أبعاديات وأراضي ملتزمين ومسوح المشايخ البالغ قدره خمسة أفدنة أو أربعة في كل مائة فدان وخمسة ومسوح مصاطب نظير لإطعام الواردين والمترددين وغيرهم والبور منها في الوجهين المذكورين . وكانت جملة ما ربط عليه المال في ذلك العهد ٨٤٣ و ٦٥٨ و ٣ فدان (١) فكان المجموع العمومي للأطيان الممولة وغيرها في ساير القرى يبلغ قدره ٤٥٥ و ٢٤٠ فدان والمتحصل السنوي من أموالها بلغ ٣١٥ و ٣٩٠ و ٣٩ ريال أو ١٧٧٢٥٥ كيسة ... (هكذا) .

(١) حصة الرقم هو ٧١٥ و ٢١٨ و ٣ فداناً وهي جملة الأراضي التي فرضت عليها الضرائب في الوجهين (٧٨٨ و ٣٠٣ و ١٩٠ فداناً بالوجه البحري ٧٧٧ و ٣١٣ و ١٣ فداناً بالوجه القبلي) وواضح أنه قد حدث خطأ في تسجيل هذا الرقم فأج من إضافة ١٢٧ و ٤٤٠ فداناً وهي جملة الأراضي التي لم تفرض عليها ضرائب بالوجه البحري على المساحة الإجمالية .

— يذكر يعقوب أرمن (م ٢٠١ ، ٢٠٢) أن مساحة الأراضي الخراجية المزروعة كانت سنة ١٨١٣ ٧١٠ و ٥٦ و ٣٠ أفدنة وأن هذا الرقم لا يشمل الأراضي الواقعة جنوب اللال وجزءاً من مديرية إسنا وهو رقم غير صحيح إذا ما أضيف إليه ما يمكن أن يكون قد استصلح من الأبادية — حتى سنة ١٨٢١ أما الرقم الذي ذكره مانجان وهو أن مجموع هذه الأراضي كان ١٦٤٠ و ٩٨٦ فداناً فإنه بعيد عن الواقع .

أنواع الحيازة في عهد محمد على

تتج عن التغيرات السابق الإشارة إليها أن أصبحت هناك ثلاثة أنواع من الحيازة هي : الأراضي الأثرية أو الأراضي الخراجية ثم أراضي الأوسية وأخيراً أراضي المسوح .

(١) الأراضي الأثرية أو الخراجية (١) :

يذكر يعقوب أرتين أن محمد علي بعد أن تمكن من إسقاط الالتزام وزع الأرض على الفلاحين وأعطيت لكل أسرة مساحة تتراوح ما بين ٣ - ٥ أفدنة لزراعتها في مقابل دفع ما عليها من الضرائب (٢). وهناك خلاف بين الباحثين حول ما إذا كانت الأراضي قد سجلت فعلاً بأسماء الفلاحين في عهد محمد علي أم أن التسجيل تم باسم القرية ككل التي كانت مسؤولة عن الضرائب بصفة جماعية حتى عهد سعيد (٣) . لكن يبدو أن ما تم كان يجمع بين الأسلوبين معاً

(١) عرفت المادة ٢٢ من القانون المدني المختلط الصادر سنة ١٨٧٥ مع لائحة المحاكم أن الأراضي الخراجية هي الأراضي التي في ملكه الميرى وأسطح حق منفتحها للناس - نظارة المالية ، مجموع قوانين ولوائح الأموال للفقرة ، القاهرة سنة ١٩٠٩ ، ص ٨١ .

(٢) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٤٧ - جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

Baer. G. op cit. P ٤

(٣)

فالأموال المقررة تقيد على القرية ككل ويحتفظ صراف القرية بسجل يقيد فيه أسماء الفلاحين الذين لهم أثر على الأرض^(١). ومهما كان أسلوب التسجيل الذي حدث في ذلك الوقت فإن الفلاح لم يحصل على أية حقوق جديدة على الأرض فيما يخص بالحيازة ولم يختلف الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل سوى أن شيخ البلد حل محل الملتزم في تقرير من تقول إليه أرض الفلاح المتوفى . وإن كانت العادة قد جرت على إعطاء الأولوية في الانتفاع بالأرض لأبناء الفلاح المتوفى من الذكور^(٢) . ولم يتغير هذا الوضع حتى نهاية عصر محمد علي حيث لم يحصل الفلاحون على حقوق جديدة على الأرض ولم تكن لائحة الأرض الأولى سنة (١٨٤٦) سوى تقنين لما جرت عليه العادة^(٣) أما أبرز التغيرات التي حدثت في هذا القطاع فهي أن الضرائب أصبحت تجمي مباشرة عن طريق السلطات الحكومية دون وساطة .

(٢) أراضي الأوسية :

رأينا كيف صادر محمد علي أراضي الالتزام في الوجه القبلي دون تمويض بسبب المقاومة التي أبدتها للمالكي ضد محمد علي ، أما في الوجه البحري فقد صودرت أراضي الفلاحة وسمح لللتزمين بالاحتفاظ بأراضي الأوسية طول حياتهم ومنح أصحابها حق الفراغ والمبة والإيقاف وتصرح لهم ببيعها فقط للحكومة^(٤) وليس هناك معلومات مؤكدة حول مساحة أراضي الأوسية التي

(١) د . أحمد الحنفى ، تاريخ مصر الاقتصادية في القرن التاسع عشر ص ٨٩

Ibid, P7

(٢) د . أحمد الحنفى ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، ص ٤٣

(٣) د . هياين ريفلين : المرجع السابق ص ١٠٨

(٤) د . أحمد الحنفى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ٥٧ - يعقوب أرئين ، المرجع

السابق ، ص ٤٩ .

استبقاها محمد على للزمين وإن كان إبراهيم عامر يذكر أنها بلغت ١٠٠ ألف فدان (١).
لكه يبدو أن أراضي الأوسية كانت تبلغ ضعف هذه المساحة (٢).

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هذا القطاع من الأراضي قد تدهور فالذى لم يصادر من هذه الأراضي برفاة أصحابها تفتت بفعل الإرت إلى مساحات صغيرة قدرت في بعض الأحيان بالقراريط (٣).

(٣) أراضي المسموح:

عندما أتم محمد على مساحة الأرض الزراعية أعطى مشايخ القرى أطياناً أعنتها الحكومة من الضرائب عرفت باسم مسموح المشايخ في مقابل الخدمات التي يقومون بها للحكومة والأعباء التي يتحملونها في استضافة عمالها الذين يبرون بالقرى أو ينزلون بها وكذلك خصص لبعض الأعيان الذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب وحددت مساحة أطيان المسموح بنمية ٤ أو ٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمور بالقرية أما كبار المشايخ المعروفين بالمقدمين ، فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضي القرية (٤).

(١) إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح (المسألة الزراعية) ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ٧٨ .

(٢) سبق أن أوضحنا أن أراضي الأوسية بلغت ٣٧٤٢٦ فداناً في ٣٠٠ قرية من قرى الوجه البحرى بينما كانت أراضي الفلاحة ٣٥٥٩١ أفدنة وقلنا أن نسبة أراضي الأوسية للفلاحة كانت تصل إلى حوالى نسبة ٢ - ١٩ ومى نسبة تقرب من تلك التي حددتها الدكتور أحمد المنه ومى ١ - ١٠ . وإذا عمتنا النسبة الأولى على رقم المساحة التي ربطت عليها الضرائب سنة ١٢٣١ هـ وهو ١٧٨٨٠٣ ر ١٩٠ فداناً في الوجه البحرى فإن إجمال الأوسية يصبح ٣٩٨ ر ٢٠٠ فداناً تقريباً . أما إذا استخدمنا النسبة الثانية (ومى ١ - ١٠) فإن أراضي الأوسية تكون ٣٧٨ ر ١٩٠ فداناً وكلا الرقمين يبعد كثيراً عن ذلك الذى أورده الأستاذ إبراهيم عامر .

(٣) مساحة القرى = $\frac{1}{4}$ من الفدان

(٤) سجل ديوان خديوى ، من ابتدى ١٢١٦ هـ . ص ٢٣

وبينا يفهم من كلام يعقوب أربين والدكتور كامل مرمى أن مسموح المشايخ هو مسموح المصاطب^(١) نجد أن هيلين ريفلين والدكتور أحمد الحنة يميزان بين مسموح المشايخ ومسموح المصاطب ويقرران أن الأخير خصص لبعض أعيان القرى الذين يقومون بإطعام المسافرين^(٢) ويؤكد ما جاء بسجل ديوان خديوى وجبة النظر الأخيرة^(٣)

وقد استمرت أراضى المسموح حتى سنة ١٨٥٧ حين فرض عليها سعيد باشا أعلى ضرائب خراجية في النواحي التي توجد بها وأعطيت لواضى اليد عليها سواء أكانوا من المشايخ أو من الفلاحين^(٤).

كانت هذه هى الأنواع الثلاثة للعبادة التي أسفرت عنها تغييرات محمد على في البداية غير أنه سرعان ما جدد أنواع أخرى من الحياة هى الأعباديات والجفالك .

الأعباديات :

عرفت المصادر العربية المختلفة سواء القديم منها أو الحديث الأعبادية تعريفاً غير دقيق^(٥) وحتى الكتاب الذى أصدرته الحكومة المصرية في نهاية القرن التاسع عشر بمختصر القوانين المقاربية لم ينبج من هذا التعريف فقد جاء فيه :

(١) يعقوب أربين ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - د . كامل مرمى ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٢) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ - د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ص ٤٨ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، من ابدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

(٤) د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥) يعقوب أربين ، المرجع السابق ، ص ٥١ - د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

د أما الاراضى البور غير الصالحة فصار تنزيلها من الزمام ومبيح ابعادها (١) .

ويعرف Gabriel Baer الابعادية بأنها ه اراضى شملتها مساحة محمد على لكنها لم تدرج بسجلات المساحة لانها لم تكن مزروعة (٢) وهو تعريف أكثر تحديداً من التعريفات التى سبقته . بعد هذا يمكن تعريف الابعادية بأنها (الاراضى القابلة للزراعة التى شملتها مساحة محمد على ولم تفرض عليها ضرائب) لانها كانت غير مزروعة وتمثل فى سجلتها الفارق بين المعمور (الاراضى المزروعة) وبين إجمالى مساحة الزمام البالغة ٤٥٥,٤٣٤,٥ فداناً (٣) وتتكون أساساً من اراضى الشراقي والبور (٤) .

وثمة خلاف بين المصادر حول إجمالى مساحة الاراضى التى قدرت على أنها أبعادية فى عهد محمد على . فى الوقت الذى يقدرها كلوت بك بأكثر من مليون فدان (٥) نجد أن هيلين ريفلين اعتتاداً على الوثائق البريطانية تذكر أنها ٧٢٣,٦٨٥ فداناً (٦) ومن ناحية أخرى جاء فى سجل ديوان خديوى أن إجمالى الاراضى المعفاة من الضرائب بما فيها الابعادية بلغت ٢,٢١٥,٧٣٨ فداناً سنة ١٨٢١ (٧) . وعلى ضوء وثائق دار المحفوظات وما أورده هيلين ريفلين عن مساحة الاراضى للمزروعة

(١) الحكومة المصرية ، القوانين المقارية فى الديار المصرية ، بولاق سنة ١٨٩٣ ،

ص ٨ هامش .

Baer, G. Op Cit P. 16

(٢)

(٣) أنظر ص (١٦)

(٤) دار الوثائق القومية ، ج ٧/١٧/٧ وحدة ديوان الجفالك عربى ، دقر أطيان .

(٥) أ . ب . كلوت ، لحة عامة إلى مصر (ترجمة محمد محمود) القاهرة بدون تاريخ ،

ج ١ ، ص ٤٠٦ — ٤٠٨ .

(٦) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٧٧

زمن الاحتلال الفرنسي نستطيع أن نفهم أنها كانت تبلغ ١,٣٩٦,٢٧٨ فداناً تقريباً (١) .

وليس صحيحاً أن أول أبعادية منحها محمد علي كانت في أول ديسمبر سنة ١٨٢٩ كما تتفق معظم المصادر بما فيه الكتاب الذي أصدرته الحكومة المصرية سنة ١٩٠٩ (٢) فإن أقدم المنح التي تكشف عنها سجلات دار المحفوظات ترجع إلى سنة ١٢٤٢ (١٨٢٦) فهناك منحة بمساحة ٦٢ فداناً أبعادية بولاية قليوب منحت بأمر عربي في ٢٩ صفر سنة ١٢٤٢ (٤ سبتمبر سنة ١٨٢٦) إلى محمد ماهر بك وتليها منحة أخرى بمساحة ١٠٠٠ فدان من أبعادية الأقاليم الوسطى (المنيا وبني سويف) بأمر تركي في ٢٣ جمادى الثاني سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦) إلى قوجة احمد أغا و سر بوايين ، كبير بوايين محمد علي (٣) وهناك أكثر من منحة قبل التاريخ الذي ذكرته المصادر للشار إليها . بل أكثر من هذا يوجد سجل كامل بدار المحفوظات يخص بالمنح التي أعطيت ابتداء من سنة ١٢٤٢ و موضوع ذلك على غلافه دون أى لبس أو اجتهاد (٤) . وكانت الأبعاديات تمنح أحياناً بشرط عدم تأجيرها وأحياناً

(١) يمكن تقدير الأراضي التي استبعدت من مساحة محمد علي والتي عرفت بالأبعادية إذا طرحنا ١٧٧,٣٨٠ و فداناً وهي لإجمالي الأراضي المزروعة في عهد الاحتلال الفرنسي - كما أوردتها هيلين ويلين في المصدر السابق ص ٣٧٧ - من إجمالي مساحة الزمام سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) ويبلغ ٤٥٥,٤٣٤ رة فداناً - كما ورد في سجل ديوان خديوي ص ٢٣ السابق الإشارة إليه يصبح الناتج هو ١,٣٩٦,٢٧٨ فداناً تمثل مساحة الأبعادية في عهد محمد علي تقريباً مع افتراض ثبات مساحة الأراضي المزروعة في الفترة ما بين الحملة الفرنسية وأوائل حكم محمد علي .

(٢) مجموع لوائح الاموال المقررة ، ص ٨٥ - يعقوب أرنتين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ - هيلين ويلين ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان مقدار الاطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ وقم ١٦٥٢ عيّن ١٩ مخزن ١٨ .

(٤) دار المحفوظات ، دفتر ضم قديم ببيان مقادير الاطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلي والوجه البحري من سنة ١٢٤٢ هـ وقم ١٣٤٩ عيّن ١٧ مخزن ١٨ .

أخرى بغير شروط . لكن كانت جميعها تمنح ، رزقة بلا مال ، أى مفضلة من الخضرائب (١) .

وفى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٢٧) صدر أمر عال بتوريد الأبعاديات ثم حالب أصحابها أن منحوا حق ملكيتها كاملة وذلك فى ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (فبراير سنة ١٨٤٢) (٢) .

الجفالك :

إلى جانب الأبعاديات منح محمد على لنفسه ولأفراد أسرته مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، للعمور ، عرفت بالجفالك (٣) وترجع هيلين ريفلين أن يكون بداية منح الجفالك هى شيعة محمد على فى شبرا التى تم الاستيلاء عليها سنة ١٨٠٩ حين أمر محمد على ببناء سواقى على شاطئ النيل من القاهرة إلى شبرا لإنشاء حدائق على الطريق إلى قصره هناك كما صادر أراضى القصر المجاورة حتى بركة الحاج (٤) معتمدة على ما ذكره الجبرتي ضمن أحداث سنة ١٢٢٣ هـ حيث قاله وفيه أيضاً شمر الباشا فى إنشاء أبدية بساحل شبرا وأشير أن قصده إنشاء سواقى وعمائر وبساتين

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط ورق من جمادى أول سنة ١٢٥٠ هـ لفاية ٢٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ ورقم ٢٦٨٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ - دفتر قيودات تقاسيط رزق عين ١٧ محرم سنة ١٢٥٧ لفاية ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط سنة ١٢٥٨ هـ جزء ٨ ، ورقم ١٢٣٩ عين ١٤ مخزن ١٨ ، س ١ - دفتر ملخص اختصاص ، الزناجة عين ١/١٦٩ تركى حى ١٨ ، ٢٢ .

(٣) تنطق أيضاً جفالك وأصلها كلمة فارسية دخلت إلى التركية واستخدمت بمعنى حقل يزرع بمحراث يمر به ثوران ويطلق محصولاً مستويًا ثم استخدم بمعنى الأراضي المزروعة ورأس الهلال الذى عليها من مبانى ومواشى وكانت تطلق على الأرض التى يستظلها الخليفة أو الحاكم .
حول مصر أطلقت على الأرض التى منحتها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته - د . هيلين ريفلين .
المرجع السابق ، س ٩٩ - Baer G. Op Cit p 17

(٤) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، س ٩٩

ومزارع وأخذ في الإستيلاء على ما يحاذي ذلك من القرى والأطيان والرزق والانتفاعات من ساحل شبرا إلى جهة بركة الحاج عرضا (١) .

لكن المؤكد أن أول النخ من الجفالك كان أمرين أصدرهما محمد علي في ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) أحدهما بمنح ابنته زينب هانم ١٠١٩٩ فداناً بإقليم المنصورة من أصل زمام تلك النواحي البالغ ١٢١٨٦ فداناً بعد استبعاد الأبعادية وقدرها ١٩٠٧ أفدنة والرزقة المخصصة للساجدوا الأخرى وقدرها ٧٨ فداناً (٢) أما الأمر الثاني فكان بمنح كرمته الأخرى خديجة هانم ١٠١٠٢ فداناً بشراحي ميت سندوب وشبرا الجب والمخزن ومزرعة بلجاي وأجر داود الدنب ودروة بإقليم المنصورة من أصل زمامها البالغ ١٢٥٨٢ فداناً بعد استبعاد الأبعادية وقدرها ٢٣٩٢ فداناً والرزقة المخصصة للساجد والآخرى ومساحتها ٨٧ فداناً (٣) ثم توالى للنخ بعد ذلك وكانت الجفالك تمنح رزقة بلا مال . وهناك حقيقتان يمكن استخلاصهما من سجلات الجفالك عموماً .

(١) أن هذه الأراضي كانت كلها معمور وأنه عند تحديدها استبعدت منها أراضي الأبعادية وحتى الجزء اليسير جداً من الأبعادية الذي شملته الجفالك فإنه استصلح قبل تحديد الجفالك فن بين جنلك زينب هانم المشار إليه كان ضمن المعمور ١٠٨ أفدنة فقط مستصلحة من الأباهد ومن بين جفلك خديجة هانم كان المستصلح من الأبعادية ١١٤ فداناً فقط مضافة إلى المعمور (٤) .

(٢) أن الجفالك لم تكن كلها قرى أمسرت أو تركها أهلها (٥) . فإن مساحات

(١) الجبىرى ، المرجع السابق ، ص ٨٤

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي إقليم المنصورة صاروا جفالك باسم زينب هانم بخدمة أئدينا ول، التمس سنة ١٢٥٤ هـ ، ورقم ١٣٥٧ عي ١٧ محزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود النواحي بإقليم المنصورة صاروا باسم خديجة هانم أئدي بخدمة أئدينا ول التمس ، رقم ١٣٥٨ ، عي ١٧ محزن ١٨ .

(٤) على سبيل المثال الصديقين السابقين .

(٥) د. هيلين ريخلين ، المرجع السابق ، ص ٩٩

كبيرة منها قد انتزع من أصحابها وهناك أكثر من عشرين سجلا بدار المحفوظات باسم فراغات ملتزمين^(١) تحوى أسماء الذين انتزع أراضيهم لتصبح جفالك^(٢) ومع نهاية حكم محمد عن كانت الجفالك قد شملته مساحات شاسعة فى مديريات الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة والمنوفية والقليوبية وفى منطقة أومنت بالوجه القبلى صدر بها ٢٦ أمراً طوال الفترة من ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) حتى ٢ صفر سنة ١٢٦٢ (٣٠ يناير سنة ١٨٤٦)^(٣).

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على يبتزح هذه المساحات الواسعة من أراضي العمور لحسابه وحساب أسرته ويمنحهم عليها حقوق الملكية الكاملة كانت معظم أراضي مصر الزراعية الباقية قد وضعت تقريباً تحت التصرف المباشر لمحمد على وأسرته وأنباغهم من كبار الموظفين والقادة فيما عرف بنظام العهد.

العهد :

أدى العبء الضريبى المتزايد على الفلاحين إلى إفسار قرى بأكملها وتراكت التثخلفات من الأموال على قرى أخرى وأمام حاجة محمد على للمستمررة للبال لجأ إلى نظام جديد فى جباية الضرائب هو نظام العهد.

فى ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ (٢٣ مارس سنة ١٨٤٠) أصدر محمد على أمراً يقضى بإلزام كبار الموظفين والنباط الذين اغتسوا خلال عملهم فى خدمته بأخذ البلاد التى أعصرت همداً . ولم يكن فى وسع هؤلاء عصيان أوامرهم وإن كان ذلك تم على غير

Baer. G Op.Cit. P. 18

(١) أصبح المتضمن بالأرض بعد سقوط الالتزام يدرفون بالقرتين .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان فراغات ملتزمين صارت أرضهم جفالك سنة ١٢٥٤ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ على سبيل المثال .

(٣) دار الوثائق ، ج ٧/١٧/٧ ، وحدة ديوان الجفالك عربى ، دفتر أحيان .
دار المحفوظات ، دفتر كسوف بعد جفالك الأندة ، بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥ هـ
(بدون رقم) :

رغبة منهم ^(١) . ويرجع الدكتور الحنة تاريخ العهد إلى سنة ١٨٣١ فيقول أن محمد علي أعطى في سنة ١٨٣١ قرية مرصفة في القليوبية عهداً لمحمود أفندي ناظر الميقات كما أعطى بعد ذلك عهداً أخرى . منها إقليم شرق أطفنج في سنة ١٨٣٣ والبراجيل في سنة ١٨٣٦ ^(٢) .

ولا يختلف نظام العهد كثيراً عن النظام السابق عليه وهو الإلزام ، فالعهد امتياز كان يمنح لشخص يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المصرة نظير أن يعطى المتعهد جزءاً من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول ^(٣) ويرى البعض أن هذه الأرض كانت مغفاة من الضرائب ^(٤) .

وكان للمتعهد مطالباً بزراعة كل أراضى القرية التى لا يستطيع الفلاحون زراعتها على أن تترك الأهالى أطيانهم تدريجياً حتى إذا ما عم التحسن جميع التواحي أعدت للأهالى أطيانهم نهائياً ^(٥) .

لكن ما أن حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحات تزيد على مليون فدان قد أصبحت عهداً خص محمد علي وأسرته جزءاً كبيراً منها ، وأصبح الجزء الباقى من نصيب كبار الضباط والموظفين الأتراك وغيرهم ^(٦) .

(١) يعقوب أمين ، المرجع السابق ، ص ٧٥

(٢) د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٥١

(٣) د . هيلين رغلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

(٤) Mos. G. P. 14

(٥) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ عن الفلاح ، دفتر ١٨٥ مية تركى رقم ١٧٧٢
أرادناى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ المحجة سنة ١٢٥٢ هـ

(٦) د . هيلين رغلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

كان هذا هو نظام الحياة الذي استحدثه محمد علي وفي إطاره يمكن القول أن
أرض مصر كلها أصبحت إما مملوكة ملكية مباشرة لأسرة محمد علي وأتباعها ، أو
تمت تصرفهم بعد استحداث نظام المهاد . وفي إطار هذا النظام تعرض الفلاحون
لأقصى أنواع الاستغلال .

الفلاحون والاستغلال تحت حكم محمد علي

اتخذ استغلال محمد علي للفلاحين ثلاثة أشكال متميزة .

١ - الاحتكار :

و هو السياسة التي بدأت سنة ١٨١٢ عندما أصبحت سيطرة محمد علي على اقتصاديات البلاد ممكنة من الناحية السياسية بعد مذبحة القلعة وقد بدأ الاحتكار الحكومي للحاصل في الصعيد سنة ١٨١٢ حين صدرت التعليمات بالاستيلاء على كل محصولات الحبوب لحساب الحكومة بما في ذلك الكمية التي يستقيها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص والحيلولة دون بيع المزارعين لحبوبهم للتجار مباشرة . وحتى يتأكد ممثلوا الحكومة من أن الفلاحين لم يخفوا شيئاً من المحصول كانوا يقومون بعمليات تفتيش مفاجئة للبيوت ويصادرون ما يجدونه بها من حبوب .

وفي الوجه البحري كان محصول الأرز هو أول محصول تم احتكاره وكانت سلطات محمد علي تراقب الحاصل من وقت زراعتها حتى تصبح صالحة للتسليم . وفي سنة ١٨١٦ أصدر محمد علي أمراً بمنع السكان من أكل الفول والحبص والحلبة والخضر وكان يشتري كل محصول الفول ثم يبيعه للأهالي بأكثر مما اشتراه (١) . وقد انتهى الإحتكار لأن يعمل معظم الحاصل التي ينتجها الفلاح المصري . وأدى هذا النظام إلى سلسلة من الأزمات في المواد الغذائية وصهر في الاستهلاك المحلي للحبوب . ويذكر الجبرتي أنه في ربيع سنة ١٨١٦ لم تكن توجد حبوب في الأسواق وأن محمد علي باع ١٠٠٠ أردب من قمح للتجار المحليين وهذه الكمية

نفدت في يومين (١)، وقد نتج عن سياسة الإحتكار هذه أضرار غير محدودة بمصالح الفلاحين المصريين الذين كانوا مجبرين على تسليم محاصيلهم للبasha بسعر منخفض وبذلك لم يجنوا أى ربح من الأسعار المرتفعة التى يتقاضاها محمد على من التجار الأجانب كما أنهم كانوا يقبلون مجرد إشعارات ضرائب بدلا من ثمن محاصيلهم (٢).

مكثنا أثر الإحتكار على القطاع الزراعى من السكان حين حرم الفلاحين من أى حافز لتحسين أحوالهم وجردهم من كل مبادرة للهوض بزراعتهم ثم سحقتهم آخر الأمر بالضرائب الباهظة (٣).

٢ - الضرائب :

شكلت الضغوط المالية الناجمة عن الضرائب الشكل الثانى من أشكال الاستغلال التى عانى منها الفلاحون في عهد محمد على فالضرائب تزايدت بصفة تكاد تكون دورية نتيجة للأعباء المتزايدة التى عانت منها البلاد بفعل الحروب التى خاضها محمد على والأموال التى كان يرسلها للسلطان . وقد تزايدت الضرائب بصورة كبيرة حين ارتفعت من ٧٠٠ و ٨٥٥ قرش زمن الاحتلال الفرنسى إلى ٦٥٠ و ٦٦٠٠٥٤ قرشا سنة ١٨٢١/٢٠ ثم وصلت إلى ٢٣٠٠٠٠ و ٢٣٠ قرشا سنة ١٨٤٤ (٤) . وبذلك أصبحت عبئا لا يطاق فن ناحية زادت المساحة المعفاة من الضرائب زيادة كبيرة حتى أصبحت تقرب من المليون فدان مع نهاية عهد محمد على وذلك بسبب منع

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) الجبرتي ، المرجع السابق ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

الأرض من المعمور والجفاك في أواخر حكمه بالإضافة إلى أراضي الأوسية والمسموح التي أعفيت من الضرائب من البداية (١).

ومن ناحية أخرى تكفلت سياسة التجنيد التي اتبعها محمد علي بانتزاع أعداد كبيرة من الفلاحين للعمل في صفوف الجيش والأسطول (٢).

ولم تكن حكومة محمد علي تقبل أي نقص في حصيلة الضرائب . وعلى هذا فقد وقع العبء على باقي الفلاحين في ظروف كانت فيها مسئولية الضرائب جماعية . فالقرية كلها مسئولة عن الضرائب المتأخرة ومتضامنة مع غيرها من القرى المجاورة في التأخرات من الأموال ويقول أرئين « أن هذا التضامن امتد ليشمل كل وادى النيل أحياناً » (٣).

٣ - السخرة :

أما الشكل الثالث من أشكال استغلال الفلاحين في عهد محمد علي فهو السخرة وهي العمل الإجباري الذي كانت تستخدمه الدولة فيه الفلاحين لحفر الترع

(١) يمكن تقدير المساحة التي أعفيت من الضرائب عند عمل مساحة محمد علي (أراضي الأوسية ومسموح المشايخ) إذا طرحنا ٧١٥ و ٢١٨ ر ٣ فداناً وهي إجمالي المساحة التي فرضت عليها الضرائب سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) كما جاءت في سجل ديوان خديوي مصر ٢٣ - من ١٧٧ و ٣٨ ر ٤ فداناً وهي مساحة المساحة المزروعة في عهد الاحتلال الفرنسي - كما أوردتها ميمن وغيلن ص ٣٧٧ - وبصبح الناتج و قدره ٨١٩ ر ٦٢ فداناً تمثل إجمالي الأراضي الزراعية التي أعفيت من الضرائب سنة ١٢٣٦ هـ . مع افتراض ثبات مساحة الأراضي المزروعة في الفترة ما بين الحملة الفرنسية وأوائل حكم محمد علي .

(٢) يقدر Crouchely عدد جيش الفلاحين سنة ١٨٤٠ بـ ٢٠٠.٠٠٠ إلى جانب

٢٠.٠٠٠ كانوا يعملون في البحرية
Crouchely A, E, The Economic Development of Modern Egypt, Bristol, 1938, P. 50.

(٣) يوسف نحاس ، الفلاح (حاله الاقتصادية والاجتماعية) القاهرة سنة ١٩٢٦ هـ
ص ٣٤ - مطوب أرئين - المرجع السابق ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

وتطهيرها وتقوية الجسور وحراسة شواطئ النيل أثناء الفيضان . وقبل عهد محمد علي كانت السخرة تتم عملياً أى أن كل فلاح كان يعمل في المنطقة التي توجد فيها أطلابه وفي ذلك نوع من المدل . لأن حقول الفلاحين كانت تستفيد من مشروعات الري التي يعملون فيها . لكن محمد علي استحدث عملية نقل السخرة إلى أى مكان في مصر وفي هذه الحالة كانت مشروعات الري التي يعمل فيها الفلاحون يستفيد منها غيرهم من كبار الحائزين الذين كانوا يستخدمون سلطانهم في إعفاء فلاحهم من السخرة . وكانت السخرة تستمر عادة خلال تسعة شهور من السنة سواء في تطهير الترع أو إصلاح الجسور وحرايتها أثناء الفيضان . وبلغ متوسط ما كان يسام به كل فلاح من العمل شهرين في السنة التي يمكن خلالها استدعاء ٤٠٠ ألف فلاح للسخرة^(١) وفي سنة ١٨١٩ كان عدد للسخرين في ترعة المحمودية ٣٠٠ ألف فلاح^(٢).

وتقدر هيلين ريفلين اعتماداً على مصادر مختلفة إجمالي الأعمال الزراعية للشاريع الرئيسية لحفر الترع في الوجه البحري ما بين ٧١٨٧٩٠ و٧١٨٧٩٠ مترأ مكعباً و٧٩١١٥٣٠٠ متر مكعب^(٣).

وفي سنة ١٢٣٧ (١٨٢٢/٢١) أضاف محمد علي إلى السخرة إصلاح الجسور وتجديدها وهذه كانت تتم : صاريق على حساب الليري ففي ٢٢ شوال سنة ١٢٣٧ (١٨٢٢) أصدر محمد علي أمراً نشر على عموم الأقاليم يتضمن : أن تقوية وتجديد الجسور من طرف الليري مما يوجب الضرر فضلاً عن كونه يصير مأكله للعمد وللشايخ بدون فائدة تعود على الليري ولا على الأهالي ويؤكد على المحاكم إجراء

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٢) Crouchely, Op Cit. P. 52

(٣) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

عمليات الجسور من الآن فصاعداً على طرف الامالى مع صرف المهمات اللازمة لذلك من طرف الميرى (١).

وكان الفلاحون للسرخون يعملون تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء، ففي سنة ١٩٥٢ (١٨٣٦) كان الفلاحون الذين يعملون في قناطر الشرقية يسقطون مرضى بسبب عدم وجود الاغذية . ففي تقرير مقدم إلى مجلس ملكية بجملة ٦ ربيع أول سنة ١٩٥٢ (يونيو سنة ١٨٣٦) جاء فيه ... حصول أمراض للشغالة الموجودين لأعمال قناطر الشرقية بسبب عدم وجود المذونة معهم ... وينسب التقرير للمسئولية لمخايخ البسلاد ، .. الذين كانوا يرسلون الفلاحين بدون مؤونة (٢).

وقد انعكس هذا كله على الأوضاع في عهد محمد علي فالتأخرات من الضرائب تراكم يوماً بعد يوم وجوز من أراضي الصيد لم يعد يزرع (٣) .

وفي نفس الوقت لم يؤد نظام الصلح إلى أى تحسن في الأوضاع واستمرت التأخرات في الزيادة ولم يكن هذا النظام في مضمونه النهائي سوى نوع من الرجمة للنظام القديم (٤) . وعمرماً فإن الوضع في الاربعينات كان آخذاً في الزخم وفي الوقت الذى كان قلق الفلاحين قد وصل إلى حد التمرد المسلح رفضاً للنظام القائم كانت هناك عوامل أخرى تضغط لإسقاط العلاقات القائمة وإحلال علاقات بديلة أكثر تطوراً .

(١) سجل ديوان خديوى من احدى سنة ١٢١٦ هـ ، ص ٢٦

(٢) دار المحفوظات سجل مجلس ملكية سنة ١٢٤٥ هـ (بدون رقم) ص ٢٠ .

(٣) تديره ريفلين يربع اراضى الصيد سنة ١٨٣١ - وتقدر أيضاً لإجمالي التأخرات سنة ١٨٣٢ يبلغ ١٩٠ ألف كيسة - ريفلين ، المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢٩٦ .

(٤) انصدر السابق : ص ٧٥ ، ٢١٠

(١) تنمية الاقتصاد السوق ونموه :

إن أول العوامل التي ساعدت على نقل الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية هو ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المبعثي الذي كان سائداً قبل عهد محمد علي وقد ساعد على ظهور اقتصاد السوق دخول المحصولات النقدية ضمن برنامج محمد علي الزراعي وأبرزها القطن الذي بدأ في زراعة النوع الطويل التيلة منه سنة ١٨٢١ وبإنتاج سنة ١٨٤٥ — ٣٤٤٩٥٥ قنطاراً^(١). وفي سنة ١٨٥٠ كان مصدر من القطن يزيد على ٣٥٠.٠٠٠ قنطار وأحدثت الحرب الأهلية الأمريكية زيادة هائلة في صادرات القطن حيث بلغت سنة ١٨٦٥ — ٢ مليون قنطار^(٢) وبسبب إنتاج المحصولات النقدية وخاصة القطن حدثت تطورات هامة في نظام الري وللواصلات في مصر في القرن التاسع عشر .

ففي عهد محمد علي رفعت الجسور على شاطئ النيل وقويت حتى لا تغرق مياه الفيضان صيفاً على المحاصيل وعمقت قنوات الدلتا كما حفرت ترع جديدة وبنيت الخزانات لغمان وجود المياه طول العام وبديء في إقامة قناطر الدلتا^(٣).

وفي عهد سعيد وإسماعيل تم حفر ٨٤٠٠ ميل من القنوات وتطلب تصدير القطن إقامة شبكة من اللواصلات في أول خط حديدي سنة ١٨٥١ بين القاهرة والإسكندرية . وفي سنة ١٨٨٠ كانت مصر تملك ١٣٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية و ٢٠٠ كيلو متر من خطوط التلفراف . وأعيد تعمير ميناء الإسكندرية وأصبحت ميناء التصدير الأول وعادت مصر لتصبح مرة أخرى حلقة هامة في طرق التجارة العالمية^(٤).

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢١٢

(٢) Issawi, C. Egypt An Economic and Social Analysis, Oxford, 1947, P. 14

(٣) انتهى العمل فيها سنة ١٨٩١ .

(٤) د . محمد أنيس ، د . رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، ١١١

Ibid P. 15.

ومن ناحية أخرى أدخل محمد علي إلى دائرة التعامل النقدي محصولات أخرى غذائية فأحدث بذلك تحولاً كبيراً في نظام الاقتصاد المعيشي حين أدخل الحبوب إلى نطاق التصدير كمنتجات نقدية . وأصبحت كميات كبيرة منها تجد طريقها إلى الأسواق الأوروبية ابتداء من سنة ١٨١٢ لتصبح من سلع التصدير الرئيسية^(١).

وفي نفس الوقت تمت المدن المصرية نتيجة لإنشاء المصانع والورش وقيام المدارس في عهد محمد علي وبسبب هجرة الفلاحين من الريف تحت ضغط الظروف التي سبق الإشارة إليها فارتفع تعداد الإسكندرية من ١٥ ألف نسمة سنة ١٨٠٠^(٢) إلى ١٦٤٣٥٩ نسمة سنة ١٨٤٦ وبلغ تعداد القاهرة ٢٥٦٩٧٩ نسمة عن نفس السنة^(٣) واستمر هذا النمو خلال القرن ١٩ فبلغ تعداد الإسكندرية ١٨١٧٠٣ نسمة وبلغ تعداد القاهرة ٣٥٣١٨٨ نسمة سنة ١٨٩١^(٤) وفي نفس الوقت كان تعداد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة يمثل ١٠٪ من مجموع السكان ولعل أكبر زيادة في نمو المدن حدثت في الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ حيث بلغت نسبتها ٦٨٪ بينما زاد عدد السكان بنسبة ٤٣٪ وكان عدد سكان هذه المدن يمثلون ١٣٫٦٪ من عدد السكان في مصر سنة ١٨٩٧^(٥).

ومع زيادة سكان المدن تزايدت حاجة المدن إلى المواد الغذائية المنتجة أساساً في الريف مما أدى إلى ظهور السوق الداخلي الذي تدعم من خلال المركزية السياسية والإدارية التي بدأت في عصر محمد علي كبديل للاقليمية والتفتحت الإنطاعى

(١) د. هيلين ويلينغ ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٦١

(٢) Crouchely, Op Cit, P 52

(٣) فيديرى كوماينتى ، المرجع السابق ، ص ١٧

(٤) Egypt, Police. Annual Report, 1891, Cairo, 1892, P.6

(٥) Baer, G. Social Change in Egypt, 1800 — 1914, Holt P. M. Edit, Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968 P. 155

والتي ما لبثت أن تدمعت خلال عهد سعيد وإسماعيل^(١) وساعد عليها تطور المواصلات وخاصة السكك الحديدية التي فاقت أطوال السكك الحديدية في بعض الدول الأوروبية^(٢) وما لبث أن اتسع حجم السوق الداخلية حين سقطت الحواجز الداخلية التي كانت تمنع حرية التجارة بعد أن ألغى سعيد ضريبة الدخول التي كانت تحصل على التجارة الداخلية عند انتقالها من مكان لآخر . هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور اقتصاد السوق البنى تدهم من خلال ظهور الاتجاه الليبرالي .

(٣) ظهور الاتجاه الليبرالي :

شهد النصف الأول من القرن ١٩ توطيد الثورة الصناعية في أوروبا ونمو الأفكار الليبرالية المرتبطة بها بعد انتصار الثورة البورجوازية في فرنسا في نهاية القرن ١٨ بما طرحته من أفكار حول حرية العمل وحرية التجارة وحقوق الملكية وكان طبيعياً أن تجد هذه الأفكار صدى لدى بعض المفكرين الذين أتيح لهم الاتصال بها . وقد جاءت هذه الأفكار إلى مصر أول الأمر مع الحملة الفرنسية وما طرحته من مشروعات وبالذات في النواحي الوراكية سواء في القانون الذي صدر في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ أو فيما عرف بمشروع مينو العظيم^(٣) .

غير أن أثر الحملة الفرنسية كان محدوداً لتقصير المدة التي قضتها الفرنسيون في مصر ولعدم استقرار الحكم في تلك الفترة نتيجة للمقاومة التي أبدتها الشعب ثم لعدم اعتماد المجتمع المصري لتقبل هذه الأفكار في ذلك الوقت . ولعل أكثر المصريين تأثراً بالحملة الفرنسية كان الشيخ حسن المطار الذي آمن بأن مصر

Iseawi, C, Op Cit, pp 18 ,19.

(١)

(٢) جاك تاجر (إسماعيل كما تصوره الوثائق) ترجمة جورج جندي ، القاهرة سنة

١٩٤٢ ، ص ١٩٤

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٥ ،

ص ١١٠ ، ١١١ — د . هيلين رفاييل ، المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

لا بد أن تنهر وأنه لا بد من الأخذ بعلوم أوروبا وأهمية الشيخ حسن المطار
ترجع إلى أنه أصبح شيخاً للآزهر في عهد محمد علي وأنه حاول مواصلة رسالته
هذه بالإيحاء إلى تلاميذه بهذه الأفكار وعلى رأسهم رفاعة رافع الطهطاوى
(١٨٠١ — ١٨٧٣) فلقد تأثر الطهطاوى في باريس بالمبادئ الليبرالية التي
غرسها الثورة الفرنسية ومن بينها أن الملكية الخاصة مصونة لا تمس إلا في حدود
الصالح العام وعن طريق الدولة^(١). وتمثل كتابات الطهطاوى فلسفة طليعة
البورجوازية المصرية النائرة في القرن التاسع عشر على العلاقات الإقطاعية وشبه
الإقطاعية التي كانت تسود الاقتصاد المصري^(٢)

وفي عهد سعيد أصبح الاتجاه الليبرالى واحداً بما يفرضه من حرية اقتصادية
عقب سقوط نظام الاحتكار وكجزء من حركة الاتجاه الغرب^(٣) وقد انعكس
هذا في مجموعة التشريعات التي تضمنت على بعض العلاقات القديمة وضعت بالمجتمع
المصري خطرات على طريق الرأسمالية . فإلى جانب صدور لأحكام الأراضي الثانية
والثالثة نجد أن الضرائب أصبحت ناجية نقداً وباتت مسئوليتها فردية بعد أن
كانت جماعية كما ألغيت ضريبة المخولة^(٤) ومع اشتداد حركة الانفتاح على الغرب

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ الفكر السياسى في مصر الحديثة . مقال
في مجلة الكتاب عدد يناير سنة ١٩٧١ ، ص ٥٦ .

(٢) د . لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الجزء الثانى ، الفكر السياسى
والاجتماعى ، كتاب الهلال ، أبريل سنة ١٩٦٩ ، ص ١٨٥ .

(٣) د . محمد فهمى لمبغة ، للرجع السابق ، ص ٢٢١ — صبحى وحيدة في أصول
المسألة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ص ١٥٧ .

(٤) يعقوب أرتمين ، للرجع السابق ، ص ١٣٧

في عهد اسماعيل واصل الاتجاه الليبرالي زحفه بسرعة أكبر . ويجمع علماء الاقتصاد على أن الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٨٢ هي فترة الحرية الاقتصادية ^(١).

وفي نفس الوقت كان الاستثمار والرأسمالية يضغطان جامدين للقضاء على نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي والذي كان يحول دون انفرادهما بالسوق الداخلية ويسميان حينئذ لتغيير العلاقات القائمة .

٣ - ضغط الاستثمار والرأسمالية لتطوير علاقات الإنتاج :

إلى جانب العوامل السابقة تعرضت مصر منذ أواخر عصر محمد علي لضغط الاستثمار والرأسمالية مما كان له أثر في دفع التطور الرأسمالي في مصر ، ونستطيع أن نحدد لهذا الضغط ثلاث مراحل متميزة تميزاً عن تطور الرأسمالية نفسها في أوروبا - فقد استهدفت المرحلة الأولى إلغاء الاحتكار في كل أنحاء الدولة العثمانية بما فيها النظام الذي أقامه محمد علي في مصر والذي كان يتعارض بعنف مباشرة مع حرية التجارة التي تسعى إليها السياسة البريطانية في ذلك الوقت .

فقد شهد النصف الأول من القرن ١٩ تغييراً ثورياً في إقتصاد أوروبا بعد انتصار الثورة البورجوازية وهي المرحلة التي ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على حرية التجارة هذا إلى جانب أن زيادة الإنتاج في إنجلترا نفسها أدت إلى ضرورة وجود أسواق خارجية ونتيجة لجرودة الإنتاج البريطاني أصبح في وسع الصناعة الإنجليزية أن تتفوق على أية منافسة في سوق مفتوحة لم لهذا وقعت إنجلترا في تلك الفترة تحت تأثير مدونة مانتشستر التي تدعو إلى فكرة التبادل التجاري

(١) د. راشد البراوي وعبد حمزة عيسى ، التطور الإقتصادي في مصر في العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ، ٨٩ .

الحر^(١) ولم يكن نظام الاحتكار في الدولة العثمانية يناهض حرية التجارة هذه . ومن ثم أسفر الضغط على الباب العالي عن توقيع لاتفاق في ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ في «بلطة ليون» استهدف تخفيف كل أنواع الاحتكار في الدولة العثمانية بما فيها احتكار محمد علي في مصر^(٢) وإن كان طبيعيا أن يقاوم محمد علي هذه الاتفاقية لكن هذه المقاومة لم تكن لتستمر طويلا بعد أن فرضت الوصاية الدولية على مصر في اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ . ولم تكن بريطانيا تعارض نظام الاحتكار في المحصرات فحسب بل كانت ترى في نظام الحيازة القائم عقبة على حجم التجارة التي يمكن أن تنبع في مصر . ففي يناير سنة ١٨٤٢ كتب بارونيت يعارض الانتزاع أراضي الفلاحين تحت نظام المهد ويقترح أن تتدخل حكومته باسم الفلاحين لدى السلطان ليعيد لهم أراضيهم التي أخذت منهم بطريقة غير مشروعة ويرى أن انتزاع الأرض من الفلاحين يشكل عقبة في طريق التجارة الحرة^(٣) .

وجاءت المرحلة الثانية من ضغط الرأسمالية والاستعمار على مصر مع استمرار التطور الاقتصادي في أوروبا وتراكم رؤوس الأموال التي أصبحت الحاجة ماسة لتصديرها ومن ثم تدفق رأس المال الأجنبي على مصر في عهد سعيد وإسماعيل في شكل استثمارات أو إقراض حكومي . وكانت معظم رؤوس الأموال هذه فرنسية وإنجليزية فاتجه رأس المال الفرنسي إلى إقراض الحكومة وإنشاء شركات السكر والأزول والمياه والغاز وفروع البنوك الكبرى . كما ساهم رأس المال البريطاني في إقراض الحكومة لتنفيذ المشروعات العامة كالسكك الحديدية والمراني وفي المدة من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ كان النشاط الرئيسي لرأس المال الأجنبي هو

Robinson. and Others, Africa and the Victorians London (١) 1698, p.8.

(٢) د . هيلين ديفلين ، المرجع السابق ، ٩٥ - ٩٦ ، د . راشد البراوي وعليش ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) د . هيلين ديفلين المرجع السابق ، ص ٩٨

الإقراض المحكومى . وقد ارتفع الدين العام عن ٣ ملايين جنيه في عهد سعيد إلى نحو ٩٠ مليون جنيه في أواخر عهد إسماعيل^(١) ، وتمضى الإقراض للحكومة إلى الأفراد حيث كان الأجانب المقيمون بالبلاد يقرضون الفلاحين بضواتر باعظة ورضيان أراضيهم^(٢) .

وهكذا سيطر رأس المال الأجنبي على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية في ظل الوصاية الدولية وأصبح لازماً لمصلحة رأس المال الواحد أن يفتح المجال لبدء نظام التداول الحر سواء في الأرض أو في المحاصيل . وانعكس ذلك ابتداء من عصر سعيد في مجموعة التشريعات التي أسقطت بقايا نظام الاحتكار وقطعت خطوات واسعة في طريق إقرار حقوق الملكية الفردية في الأرض وفي نفس الوقت حدث اقتباس القانون للدق الفرنسي لينظم هذه العلاقات الجديدة مدعماً بسلطة المحاكم المختلطة التي أنشئت سنة ١٨٧٥^(٣) .

وهكذا لعب الاستثمار والرأسمالية دوراً في تطوير العلاقات التي خلفها عصر محمد علي في مجالين :

(١) التجارة : حيث وضعت سياسة حرية التجارة موضع التنفيذ بعد سنة ١٨٤٠ كبديل لنظام الاحتكار الذي أنشأه محمد علي .

(ب) حيازة الأرض وتم التطور فيها تدريجياً لكنه أخذ شكلاً فعالاً ابتداء من عهد سعيد .

(٢) د. البراوى وعليش ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٣، ٩٢ .

(١) د. علي الجريلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ،

ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ .

وكان الاستثمار يهدف إلى نقل البلاد من مرحلة الاستغلال الاقطاعى إلى مرحلة الاستغلال الرأسمالى وذلك عن طريق منح الحائزين مزيداً من الحقوق على أراضيهم وخلق طبقة من الملاك تستطيع شراء الأوربية الواردة^(١) .

أما المرحلة الثالثة فقد جاءت مع السيطرة المباشرة على مصر بعد الاحتلال البريطانى الذى تم فى ظروف سيادة الاستثمار كنظام عالى . وفى هذه المرحلة عملت بريطانيا على تحويل مصر إلى مستعمرة زراعية تمثل وحدة فى النظام السياسى والاقتصادى العالمى أهم ملامحها التخصص فى زراعة القطن وذلك بإمتداد الرقعة المزروعة من الأرض عن طريق إقامة الترع والخوانات ثم تحويل الزراعة من بقايا القيود والعوائق الاقطاعية^(٢) . فإل جانب إزارة حق الملكية الكاملة على جميع الأراضى شهدت هذه الفترة إلغاء استخدام الكبراج والسخرة .

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور الرأسمالية فى الزراعة وساعد على ذلك لإنهيار نظام الصناعة الذى أقامه محمد على بفعل بحوثة هوامل أبرزها إرباط هذه الصناعة بالجيش فلما تحطمت مشروعات محمد على السياسية وأرغم على تخفيض جيفه بعد سنة ١٨٤٠ انهارت هذه الصناعة^(٣) .

ومن ناحية أخرى أضعف نظام محمد على العاقبة الوسطى مجتاحتها من الحرفيين

(١) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

Issawi G. Op Cit, P 12

(٢)

(٣) د . محمد أنيس ، ود . رجب حراز ، للرجع السابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ — حول فشل الصناعة التى أقامها محمد على أنظر د . هيلين ريدجمن ، للرجع السابق ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

والتجار — بعد أن قضى على قيادتها السياسية ممثلة في العلماء — لحال بذلك دون قيام صناعة مصرية أهلية ودون قيام رأس مال محلي لتحويلها .

فقد أضفى نظام الاحتكار في التجارة طبقة التجار المحليين التي كانت آخذة في الإزدهار في مطلع القرن ١٩ وتكفل نظام الصناعة الذي أقامه محمد علي بضرب النظام الحرقي عن طريق تجنيد بعض عمال الحرف في مصانعه وتقييد حرية الصناع وحرمانهم من نتائج عملهم وحتى التصرف فيه مما أضفى رغبتهم في الاتجاج وحمل بعضهم على ترك العمل مما أدى إلى الإضرار بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل للقضاء عليها^(١) .

ومن ناحية أخرى حظ محمد علي النشاط الخاص في بعض قطاعات الصناعة ففي ٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٢٦ (١٨٢١) أصدر محمد علي أمراً بخصوص ومنع كافة الأهالي من تشغيل أنوال الغزل والديباجة ومجازاة من يتجاسر بعد ذلك على تشغيل تلك الأنوال من أولئك الأهالي ، والمأمورين الذين يتكاسلون عن منعمه ،^(٢) . كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة في تصنيعه^(٣) هكذا أضفى محمد علي الطبقة البورجوازية المصرية التي كان من الممكن أن تتطور لتحل مكانها السياسي والاقتصادي ولتواجه بنجاح التسلسل الأوروبي الاستعماري في القرن ١٩^(٤) .

وفي نفس الوقت فإن الطبقة البديعة من الأتراك والشراكسة التي تكونت

(١) د . رؤوف عباس ، الحركة المالية في مصر (١٨٩٩ — ١٩٥٢) ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٦ .

(٢) سجل ديوان خديوي ، ص ٢٥ .

(٣) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٤) د . محمد أنيس ، ود . وجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

حول محمد علي تمولت إلى حائزى أراضى حيث بلغ مجموع ما حصلت عليه من الإبعاديات في نهاية سنة ١٨٤١ ، ١٨٤٥ و ١٤٥٨٤ فداناً^(١) إلى جانب ١٣١٧٩١ فداناً من الجفالك حصل عليها أفراد أسرة محمد علي حتى بداية سنة ١٨٤٢^(٢) وعلى هذا فقد تكونت طبقة من كبار الحائزين في موقع السلطة أصبحت صاحبة مصلحة في الحصول على مزيد من الحقوق على الأراضى التى في حيازتها . وما لبث أن أصدر محمد علي في ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (فبراير ١٨٤٢) أمراً بمنع حائزى الإبعاديات حقوق الملكية الكاملة على هذا القطاع من الأراضى وهو البيع والشراء والاعطاء والهبة^(٣) وجاء هذا القرار تبعاً عن سيطرة هذه المجموعة على سلطة الدولة . وكان بداية لمجموعة التشريعات التى أدت إلى ظهور الملكية الخاصة فى الأرض .

(١) دفتر زمن قديم ببيان مقادير الأتليان المنع بها على ذوات كرام و خلائهم بمديريات الوجه القبلى والوجه البحرى من سنة ١٢٤٢ هـ ، رقم ١٣٤١ بين ١٧ محزن ١٨ .

(٢) دفتر كشوف بعدد جفالك الأقدمة .

(٣) ورد نص هذا الأمر فى — دفتر ملخص اختصاص الرزناعة ، بالكتبتين العريية والعركية ص ٢٣ — دفتر قيد القاميط سنة ١٩٥٨ هـ ، ج ٨ رقم ١٢٣١ بين ١٤ محزن ١٨ — أيضاً أورده أرخين ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

— يلاحظ أن الجفالك كانت تمنح كلكتية كاملة لأصحابها ويضع ذلك من المسجع الشرعية التى ذيلت بها سجلات تحديد الجفالك انظر على سبيل المثال : دفتر رقم ١٣٥٧ بين ١٧ محزن ١٨ الخاص بجفالك زينب هانم بالنصورة .

(١)

تطور الملكية الخاصة في الأرض
من خلال التشريعات (١)

حددت العوامل السابقة مجال ظهور الرأسمالية في الزراعة وانعكس ذلك في تطور المزارع والتشريعات التي جعلت حق الملكية الخاصة في الأرض في النهاية حقا قانونيا وهو التطور الذي استغرق حوالى نصف قرن مبتدئا بلائحة الاطيان الاولى .

لائحة الاطيان الاولى سنة ١٨٤٦ (٢):

صدرت هذه اللائحة في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ في أواخر عهد محمد علي وأعطت لمأزى الأراضي الأثرية (الخراجية) بعض الحقوق على الأرض التي في حيازتها وكان أهم ما جاء بها :

— أعطت لصاحب الأثر (المنتفع بالأرض) الحق في رهن أرضه أو التنازل عنها للغير على أن يتم ذلك بحجة مكتوبة .

— جعلت للفلاح الذى يعود إلى بلده بعد أن يكون قد زرع عنها مدة ، الحق في استرجاع كل أرضه أو بعضها حتى ولو كان زرعها شتاء آخر مدة غيابها .

(١) هذا التطور ينحس بالأراضي المراجية (الأراضي الأثرية) أما القطاع الآخر من الأراضي وهو الابدائيات والشفالك ، وهى أساسا أراضي كبار الملاك التي عرفت فيما بعد بالأراضي المشورية فهذا القطاع حصل أصحابه على حقوق الملكية الكاملة قبل هذا التاريخ .

(٢) أورد لها الدكتور أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير من ص ٣٥٩ - ٣٦٣ .

— نصت على نزع الأرض من الفلاح إذا كان غير قادر على دفع خراجها على أنه كان يستطيع العودة إليها إذا دفع ما عليها من متأخرات .

— حددت أن كل تنازل عن حق الانتفاع سواء كان بالعاروقه أو بالشاركة أو بيع الوفاء يجب لإجراء كتابة على ورقة تمغة ، ويقول أرتين أن هذه اللائحة لم تعرض لإمكانية أن تصير أرض المتفع لورثته بالإرث من بعده أم لا . وأوكل تقرير ذلك لشيخ البلد (١) . وفي النهاية كانت هذه اللائحة نوعاً من التقنين للأمر الواقع الذى كان سائداً فى التعامل بالأرض فى ذلك الوقت ولم يشهد عصر عباس أية تغييرات فيما يختص بحقوق الحياة التى أقرتها هذه اللائحة . لكن ما أن وصل سعيد إلى الحكم حتى حدثت تطورات كبيرة فى نظام حيازة الأرض فى الشهور الأولى من حكمه صدرت اللائحة الثانية للأطيان التى أعطت حقوقاً جديدة لحازى الأرض الخراجية بعد أن عدلت بعض بنود اللائحة الأولى .

لائحة الأطيان الثانية سنة ١٨٥٤ :

صدرت هذه اللائحة فى ٨ جماد الأولى سنة ١٢٧١ (٢) وكان أم ما جاء بها .
— أعطت لادكور من أبناء حازر الأرض المتوفى ، صاحب الأرض الحق فى وراثة أرض أبيهم وفى بعض الحالات الأثاث مع اشتراط قدرتهم على زراعتها ودفع خراجها .

— اشترطت لإسقاط حق الانتفاع موافقة المديرية على أن تحرر حجة بذلك بين المسقط والمسقط إليه بمرقة المحكمة الشرعية على أن تسجل فى سجلاتها وتكلف الأطيان باسم المسقط له فى دفتر الصراف .

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٧٥ — العاروقه نوع من الرهن

(٢) اعتمدت فى تحديد تواريخ هذه اللائحة واللائحة السابقة لها على كتاب القوانين العرفية فى الديار المصرية التى أصدرته الحكومة المصرية سنة ١٨٩٣ م ، ص ١٣ حيث يوجد بعض الخلاف بين المصادر على التاريخ الميلادى التى صدرت فيه هذه القوانين .

— حددت المدة التي يسقط بعدها حق صاحب الأثر في استرداد أرضه إذا تركها بمخضة عشر عاماً (١) .

ولم يمض وقت طويل على صدور هذه اللائحة حتى حصل حازم أراضي الأوسية على حق توريثها بأمر صدر في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) على أن تقول للدولة بعد انقراض ذرية أصحابها من الذكور والإناث (٢) .

وعلى طريق التطور صدرت اللائحة الثالثة للأطيان المعروفة باللائحة السعيدية
اللائحة السعيدية :

صدرت هذه اللائحة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ (٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤) وجاءت في مقدمة وثمانية وعشرين بنداً وخاتمة (٣) وأهم ما جاء بها :

— اعترفت اللائحة (بند ١) بحق الوراثة لأبناء الفلاح المتوفى ذكورا كانوا أو إناثا حسب تقسيم الشريعة الإسلامية بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها وتأييدها ضرائبها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء . أما من لم يترك ورثة فأرضه تعود للحكومة « بيت المال » .

(١) د . أحمد الحجة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٨٨ ، ٨٩

(٢) مجموع القوانين ولوائح الأموال الموقوفة ، ص ٨٨ .

(٣) صدر تعديل لهذه اللائحة سنة ١٨٧٥ بنسب على المادة ٢٦ من لائحة المهالك المختلطة التي جاء بها وجوب نهر القوائم الممول بها في الأطيان وبناء عليه أُميد النظر في بعض بنود اللائحة السعيدية فصدرت اللائحة المعدلة في ١٥ بنأ بعد أن حذف منها ١٣ بنأ في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ — المصدر السابق ، ص ٧٠ .

— ورد النص الأصلي لهذه اللائحة والتعديلات التي أدخلت عليها في مصادر كثيرة نذكر منها :

— المصدر السابق ، من ص ٦٦٩ — ٦٩٨ — د . كامل مرمى ، المرجع السابق ، من ص ١٢٥ — ١٤٦ .

— وفي حالة أطيان المائلات للمقيدة باسم أرشد العائلة أوجب اللاتمة (بند ٢) عمل قوائم تقسيم تشتمل على نصيب كل فرد من أفراد العائلة ويتم ذلك بحضور شيخ البلد على أن تسجل بالمحكمة الشرعية وبالمديرية وأجازت اللاتمة فرز استحقاق من يريد الانفصال عن العائلة وأن يكون ذلك بعد موافق .

— وأوجب اللاتمة (بند ٤) سريان أحكامها على النساء اللاتي في حوزتهن أطيان مكلفه بإسمن ويقمن بتأدية ضرائبها .

— وحددت اللاتمة (بند ٥) المدة التي يكتب بعدها واضع اليد على الأراضي الخراجية حق حيازتها بخمس سنوات على أن لا تكون مؤجرة أو مرهونة وبالتالي يسقط حق صاحب الأرض في استردادها إذا تركها هذه المدة .

— أما الأراضي المرهونة بصفة « غاروقه » فقد حددت اللاتمة (بند ٨) التعامل فيها على أساس أن الأرض التي مضى على رهنها أكثر من ١٥ سنة قبل صدور اللاتمة فهذه تصبح من حق الدائن المرتهن .

— أما الأرض التي لم يمس على رهنها ١٥ سنة فإن استردادها مشروط بتجديد شهادات الدين على أن يتم ذلك خلال سنة من صدور اللاتمة . أما الرهن بعد صدور اللاتمة فيتم بشهادات يصدق عليها من المديرية وتفيد الأطيان بالمسكاه باسم المرتهن . وأوضحت اللاتمة أنه إذا مات الراهن عن بيت المال دون ورثة فالأطيان تصبح من حق المرتهن . أما إذا مات المرتهن عن بيت المال دون ورثة فيجوز للراهن أن يسترد الأرض هو أو أحداً قاربه عن يكون قادراً على زراعتها وأداء ضرائبها وذلك بعد أن يدفع لبيت المال قيمة الرهن . وألا تعطى الأطيان لمن يستطيع نزاعها وأداء الضرائب عنها إلى أن يستطيع صاحب الأطيان الأصلي تسديد قيمة الرهن فتد له الأطيان . وإن لم يوجد من يتعهد بزراعتها وأداء ضرائبها فتعود لبيت المال .

— وأوصحت اللائحة (بند ١٠) بصورة قاطعة أنه لا ملك لأحد في الأقطان الخراجية المقيمة بل الملك فيها لبيت المال وليس للمزارع عليها سوى حق الانتفاع وأجازت اللائحة إسقاط هذا الحق لتغير مقتضى حاجة يشترط فيها تسديد الضرائب والخضوع لما تصدره الحكومة من تعليمات بخصوص هذه الأقطان وعدم دفع أى تمريض في حالة أخذنا للنفقة العامة سوى دفع مالها ومن ناحية أخرى بيّنت هذه اللائحة بين الأراضى الخراجية والأراضى المشورية التى نصت صراحة على وجوب تمريض أصحابها عينا أو نقدا في حالة نزوعها للنفقة العامة .

— وأجازت اللائحة (بند ١١) إعطاء أراضى بدل الأراضى الخراجية التى تؤخذ للنفقة العامة إذا ترتب على ذلك تجريد واضح اليد عليها من كل أطيانه أو بعضها وترتب على ذلك إلحاق ضرر بالمائة وتركت تقرير ذلك للدير .

— واعتبرت اللائحة (بند ١٢) ملك جميع الأراضى الخراجية التى يكون واضح اليد قدشيد عليها مباني أو خربها سواقي أو غرس بها أشجاراً ويكون ذلك قاصراً على الجزء الذى أقيم عليه البناء أو الغرس على أنه لا يجوز وقفها إلا بإذن من المديرية .

— واعترفت اللائحة (بند ١٨) بالأمر الواقع الذى مضى عليه خمس سنوات في توزيع الأرض بين المزارعين الذين لا توجد مساحة لتواحيهم أو التى اختلفت فيها المساحة عن الواقع الجديد بسبب هجرة الفلاحين أو بسبب زيادة السكان على أن يتم تكليف الأرض على الذين يضعون أيديهم عليها فعلاً .

— واعتبرت اللائحة (بند ٢٤) أراضى الأوسية أراضى خراجية تؤول للدولة في حالة عدم وجود ذرية لمالكها عند وفاته وذلك تأييداً للأمر الصادر بهذا الخصوص في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) .

وواصلت مسيرة التطور تقدمها بعد عصر سعيد ، ففي بداية عهد اسماعيل اتخذت خطوات أكثر تقدماً فيما يخص بنظام تسجيل الأراضى والتعامل فيها .

في ١٢ رجب سنة ١٢٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٨٦٣) صدر أمر عال بأن
تحرير جميع الأيولة يكون بمعرفة المحكمة الكبرى الشرعية الدكائنة بالأطليم التابع
إليه الاطيان .

وفي ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥) صدر أمر عال آخر أوجب
على كل واضع يد على أطيان خراجية الحصول على حجة شرعية تكون سنداً في
امتلاكه ومتفعتها وأن يؤدي عن ذلك رسماً قيمته ١/١ من مجموع مال الاطيان
لمدة عشرين سنة . وفي حالة الوفاة فإن على ورثة المتوفى الحصول على حجة أيلولة
مع تجديد نفس الرسم وتحديد الحصول على الحجج سنتين لا يجمع بعدها دهره
عن أطيان خراجية ممن لا يوجد بيده حجة شرعية بما . أما الاطيان المباعه فيؤخذ
هنارسم بقيمة ٥/١ من الثمن ولا تحرر الحجج إلا بعد التأكد من أن طالب الحجة
يملك منفعة الاطيان بغير منازع على أن يكون التصريح بتحرير الحجة من المديرية
بعد مقاسم الارض برسمين حدودها واقتناع الميراث وتحرير قائمة مباحة عنها تشمل
مفرداتها وحدودها (١) .

وفي ١١ جاد الاول سنة ١٢٨٣ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦) صدر أمر عال بأن
التعاند على إسقاط منفعة الاطيان الخراجية أو بيع الاطيان المشترية يجب أن يتم
عن طريق ذهاب البائع والمشتري للمديرية بمسندات تثبت صحة وضع اليد بحجة
شرعية أو تقيط من الرزنامة ويقران ذلك بالمديرية فإن لم يوجد مانع يؤخذ
اعترافهما بحضور القاضي والمدير أو وكيل المديرية ويسجل في سجل يخص بذلك
ويؤشر به على كل عقد من المدير أو وكيله (٢) .

وفي الوقت الذي كانت هذه الخطوات تتم في التسجيل والتعامل بالارض صدر

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المنقورة ، ص ٧٤

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٦

في ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ (٣ يناير سنة ١٨٦٦) أمر حال بالترخيص بالوصية في الاطيان الخراجية على أنه لا يجوز وقفها لأن ذلك يتناقض بإرادة الخديوى (١) .

وفي إطار الازمة المالية التي تعرضت لها البلاد في عهد إسماعيل وتغلغل رأس المال الاجنبى باع إسماعيل حق الملكية في الارض للذين كان في إمكانهم دفع الضرائب ست سنوات على أراضهم مقدما فيما عرف بلائحة المقابلة .

لائحة المقابلة :

صدرت هذه اللائحة في شكل قرار من المجلس الخصوصى يشتمل على مقدمة و ٤٥ بندا وخاتمة تتضمن دراسة الاوضاع المالية المتردية في عهد إسماعيل وطريقة علاجها بأمر حال في ١٣ جمادى الثاني سنة ١٢٨٨ (٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٠) .

وما لبث أن أضيف إليها ملحق من ثلاثة بنود صادر من نفس المجلس الخصوصى بأمر حال في أول رجب سنة ١٢٨٨ (سبتمبر ١٨٧١) فأصبح مجموع بنودها ٤٨ بندا تمثل ما عرف بلائحة المقابلة (٢) وأهم ما جاء بها :

الذين يدفعون أموالا ست سنوات عن أطيانهم سواء كانت خراجية أو عشورية دفعة واحدة أو على ست دفعات مقدما حسب مربوط أموال أو عشور سنة البداية يدفعون من نصف الخراج أو العشور بصفة دائمة ولا تزداد عليها الضرائب مستقبلا (البنود ١ ، ٢ ، ٣) على أن يحصل حائزو الاراضى الخراجية الذين يدفعون للمقابلة على حقوق ملكيتها كاملة بما فيها التمريض في حالة نزاع الملكية للمنفعة وإيقانها بعد موافقة الخديوى (بند ٦) .

ولم يكن هناك حقوق جديدة في الملكية يمكن إضافتها للقرار الصادر

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠

(٢) حول نص هذا اللائحة انظر : مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة من ٧٠٠ إلى ٧٢٨ .

سنة ١٨٤٢ فيما يخص بالأراضي المشورية لكن لائحة المقابلة حددت استفادة أصحاب الأراضي المشورية على النحو التالي :

١ — منح حقوق الملكية التامة في الأطنان المشورية التي تدفع عنها المقابلة من الأطنان التي كان إعطاؤها لتميش منها فقط (البند ١٠)^(١).

٢ — منح حقوق الملكية التامة في الأطنان المستعينة . المتداخلة في الأطنان المشورية التي دفعت عنها المقابلة (بند ١١) .

٣ — منح حقوق الملكية التامة فيما تدفع عنها المقابلة من زيادات المساحة الموجودة بالبلاد والجفالك والابعاديات (بنود ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) .

أما بخصوص أطنان الأوسية المربوط عليها الشور فإن لائحة المقابلة قررت (بند ٩) معاملتها معاملة الأراضي المشورية من حيث قرار حقوق الملكية السكامة للذين يدفعون المقابلة من حائزها على أن تقطع الفواية المقررة لهم بالوزن المجمة وما لبث أن أصبح دفع المقابلة إلزاميا في ١٠ مايو سنة ١٨٧٤ .

(١) في ٢٨ جاد الأول سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣) وفي ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٨٣ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) وفي ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧) صدرت ثلاثة أوامر عالية بإعطاء أطنان العربان للتوطن بها والانتفاع بزراعتها على أن لا يكون لهم عليها حق الملكية . وفي أول رمضان سنة ١٢٨٤ هـ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال وفي ٩ محرم سنة ١٢٨٦ هـ (٢١ أبريل ١٨٦٩) صدر قرار من المجلس المخصوص وفي ٨ صفر سنة ١٢٨٧ (١٠ مايو سنة ١٨٧٠) صدر أمر عال آخر بإعطاء أطنان عشورية إلى الساكر الأتراك المروغين بالباشبوزق الذين اقتصلوا من خدمة الحكومة لتزرعوها ويعيشوا من إراداتها ولا يكون لهم حق امتلاكها على أن تول هذه الأطنان للحكومة بعد وفاتهم وأقرباه ذريتهم .

مجموع قوانين ونوائج الأموال المقررة ، ص ٨٩ .

وقد بلغ عند الدين دفعا المبالغة عن أراضيهم ١٤٩٩٥٥ مائة الك منهم
٢٢٦٩١٧٧ مائة الك بالوجه البحرى و٢٢٣٧٧٨ مائة الك بالوجه القبلى وإجمالى
الاموال التى حصلت من المبالغة ١٦,٨٤٩,٥٣١ جنيها (١) وبلغت مساحة الاراضى
التي دفعت عنها ٣,٦٥٠,٠٠٠ فدان (٢) . وبذلك أصبح الجزء الاكبر من الاراضى
الزراعية في إطار الملكية الكاملة لأصحابها وانخفضت معظم الفروق بين الاراضى
الخراجية التي دفعت عنها المبالغة وبين الاراضى العشورية (٣) . فعندما صدرت
لائحة مجالس تفتيش الزراعة نصت على ضرورة مساحة وتأمين ما يتلف بسبب
العمليات من الاراضى الخراجية المدفوع عنها المبالغة . أما غير المدفوع عنها المبالغة
فتعامل بما جاء في لائحة الاطيان ، (اللائحة السعيدية) (٤) .

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ انتهى العمل بقانون المبالغة ثم أعيد العمل به مرة
أخرى في نوفمبر من نفس السنة غير أنه انتهى نهائياً بالامر العالى الصادر في ٦ يناير
سنة ١٨٨٠ حين نصت المادة الخامسة منه على أن جميع أحكام القانون المذكور
المنطقة بجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المبالغة تبقى مفعلة الإجراء
والعمل ودفع جزء من المبالغة يكتفى للاستحواذ على حقوق الملكية التامة في الاطيان
المذكورة وقد تضمن ذلك قانون التصفية الصادر به أمر عال في ١٧ يوليو
سنة ١٨٨٠ (مادة ٨٧) (٥) .

(١) عزيز خانكي ، الملكية العقارية في مصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة
السادسة ، ص ٦٧١ .

Baer. A Hirtory of ship Landow ner in Modern
Egypt. P.10.

(٣) حسب قانون المبالغة (مادة ٦) كان وقف الاطيان الخراجية يستلزم صدور
أمر عال .

(٤) القوانين العقارية في الديار المصرية ، بند ٢٣،٢٢ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة ،
ص ٧٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٠ تقرر إعطاء جميع تملك لذين دفعوا المقابلة عن أطيانهم يذكر فيها دفع المقابلة وأن تلك الاطيان صارت ملكا لهم (١).

وعندما صدرت لائحة بيع أملاك الحكومة في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ مصدقا عليها من مجلس النظار جاء بها (مادة ١٢) : « أن جميع الاطيان التي تباع تكون خراجية ومع ذلك تعطى بها جميع تملك العين وتربط عليها ضريبة خراجية » (٢) وعلى هذا فمع نهاية سنة ١٨٨٠ أصبح معظم سائزى الاراضى يتمتعون بحقوق الملكية الكاملة على أراضهم باستثناء الاراضى التي لم يدفع أصحابها المقابلة ودولاه حصلوا على حقوق الملكية بعد الاحتلال.

الاحتلال وإطلاق قيود الملكية :

بما أن أصبح الاحتلال - قيمة واقعة حتى صدرت مجموعة أخرى من التشريعات أقرت في النهاية ما بقى من قيود حول حق ملكية الاراضى الزراعية وأصبحت بمقتضاها جميع الاراضى الزراعية في مصر في إطار الملكية الفردية كاملة.

ففي ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر القانون المدني الأهم وجاء في المادة السادسة منه : « دعى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها - حق الملك التام وتعتبر في - حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة اتباعاً للنصوص عليه بلائحة المقابلة وبالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ».

وبذلك اكتسبت التشريعات الخاصة بتطور - حق الملكية الصفة القانونية وما لبث أن صدر أمر عال في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ بتعديل المادة السادسة من

(١) د . أحمد الحجة ، المرجع السابق ، ص ٩٦

(٢) : مجموع قوانين ولوائح الأموال المرفرة ، ص ٨٣

من القانون المدني الأهل حيث مد حق الملكية الكاملة إلى الأراضى التي لم تدفع عنها المقابلة (١).

وفي ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية التامة لصاكر الباشبوزق والعربان في الأطنان السابق إعطاؤها لهم ولم يكن لهم حق التصرف فيها (٢).

وأخيراً صدر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ أمر عال جاء محصلة لكل التشريعات التي تناولت تطور حق الملكية ونصه: «تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الأطنان الخراجية» (٣).

هكذا تحققت الملكية الفردية الكاملة للأرض الزراعية عبر مسيرة من التطور استمرت أكثر من نصف قرن ومن خلالها تبرز حقيقتان:

الأولى: أن هذا التطور كان تعبيراً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته مصر في القرن الماضي والقوى الاجتماعية المشكلة له والعكس ذلك في تحديد أولويات القوى التي حصلت على حقوق الملكية. فأفراد أسرة محمد علي وبمجموعة الأتراك والشراكة من حولهم عرفوا بالذوات وسيطروا على جهاز الدولة

(١) المصدر السابق، ص ٨٤ - أيضاً: القوانين المقارنة في الديار المصرية، ص ٦ - جاء هذا الأمر في مادتين:

(٢) (١٠) اعتباراً من تاريخ أمرها هذا يكون لأرباب الأطنان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة في أطنانهم أسرة بأرباب الأطنان التي دفعت عنها المقابلة بنامها أو جزء منها.

(٣) تلغى جميع الأوامر والقوانين السابقة المخالفة لأحكام أمرها هذا.

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال القفزة، ص ٧٠٠

(٣) المصدر السابق، ٨٤

والحكم قد حصلوا على حقوق الملكية الكاملة على أراضيهم في فترة مبكرة وهي الإبداعات والتفاني التي أعطيت لهم كنح في عهد محمد علي وبلغت مساحتها عند صدور هذا القرار ٢٧٧٣٧٥ فداناً في فبراير سنة ١٨٤٢^(١). ثم أخذت في الاتساع في الفترة التالية وهي التي أصبحت تعرف بالأراضي المشيوية بعد أن فرض عليها سعيد باشا ضريبة المشرف سنة ١٨٥٤ وإن المجموعة التالية التي حصلت على حقوق الملكية كانت بمجموعة الأعيان والعناصر الأكثر غنى من الحائزين المصريين الذي استفادوا بصفة أساسية من اللامعة السعيدية فهم الذين كان في إمكانهم إقامة منشآت على أراضيهم أو حفر سراق أكثر من غيرهم^(٢). وبالتالي كان في استطاعتهم - قبل غيرهم - دفع المقابلة وبذلك امتدت حقوق الملكية الكاملة إلى أراضيهم.

ومع سنة ١٨٧٥ لم يكن قد بقي خارج نطاق الملكية الكاملة غير أراضي صغار الفلاحين الذين كان عليهم الانتظار حوالي عشرين عاماً أخرى ليحصلوا على حقوق الملكية الكاملة على ما بقي في أيديهم من أرض وكان ذلك سنة ١٨٩١ بعد هذا يمكن القول أن التطور في هذا المجال لم يكن تطوراً لحق الملكية فهذا قد تقرر بصورة كاملة على قطاع من الأرض منذ سنة ١٨٤٢ بقدر ما كان إدعالا لقوى متغلوبة إلى دائرة الغلبة. لذلك للأرض على فترات حدت أولوياتها أهمية هذه الفئات وثروتها وموقعها من السلطة.

الحقيقة الثانية : أن هذا التطور حدث لتغير مصلحة الفلاحين الذين تم تجريدهم من معظم أراضيهم في إطار نفس التشريعات التي أعطت حقوق الملكية على الأرض وتم ذلك عن طريقين :

(١) أنظر ص ٤٤

(٢) د. وليم سليمان ، الفلاح المصري وملكيته الأرض : مجلة الطلبة العدد الأول - السنة الأولى - يناير سنة ١٩٦٥ ، ص ٣٤

١ - إعطاء حقوق الدائنين المرتنين - ومعظمهم من الأجانب - تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المدين، ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشرعات التي صدرت ابتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) وكان أول حق أعطته للفلاح هو حق الرهن. ونصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجل الأرض بظاهرة في دفتر الصراف ليكون باسم الدائن المرتن. أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تتعلق بالتعويض والمحاسبة للدائنين المرتنين على حساب الفلاحين: فأصحاب الحق الأصل على هذه الأرض التي استهانت هذه اللائحة بحقوقهم. ففي البند الثامن (١) أجازت اللائحة ومن الأراضي الخراجية بالفاروق لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان بالفاروقه بشرط أن يذكر في التكليف أن ذلك أثر فلان .

أما الأراضي التي مضى على رهنها خمسة عشر عاماً فهذه تصبح من حق الدائن المرتن إذا كان لا يزال واضحاً يده عليها .. وأما عن الماضي الذي صار إجرأه من الرهنبة فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضعاً عليه يد المرتنين فلا تسمع فيه دعوى .

وبخصوص الأراضي التي لم يرض على رهنها خمس عشرة سنة فإن استردادها فأصبح مشروطاً بتجديد سندات الدين خلال سنة من تاريخ صدور اللائحة ومن لم يستطع فإن هذا البند أقده الحق في استرداد أرضه . وإذا كان بعد هذا الميلاد لأحد يدعى أنه رهن أطياناً ويريد أداء رهنيتها وحصل توقف من المرتن في تسليمها إليه ولم يكن بيده سند ديواني باطلاع المديرية فلا تقبل له دعوى .

وفرت هذه اللائحة في هذا البند بين الدائن المرتن وبين المدين الرهن

(١) يعتبر هذا البند من أخطر بنود اللائحة السعيدية على الإطلاق - في رأيي - على مفوضي الفلاحين . يقول نص هذا البند أنظر مجموع قوانين ولوائح الأموال المزرعة ، ٦٧٥ ، ٦٧٦

إذا توفي أحدهما بدون وريث وصارت حقوق أى منهما لبيت المال - فإذا كان الزامن توفي عن بيت المال فطبق الأطلاق في حيازة واضع اليد (أى الدائن المرتين) أئزوة ولا يؤخذ منه رسم ، أى أن حق الدائن يتحول بدون مقابل من مجرد ومن إلى حق كامل في الانتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفي الدائن المرتين عن بيت المال دون وريثة فإن المدين لا يستطيع أن يترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين والأبعاد ومن الأرض لشخص آخر يدفع قيمة الرهن المسال ولا يجوز لصاحب الأرض أن يتردها إلا بعد أن يدفع للدائن الجديد قيمة الرهن فإذا لم يوجد راعب في ارتهاان الأرض ولحينئذ تكون الأمان علوقة لبيت المال يوجهها لمن يشاء بالرسم المقررة (١) .

وعندما صدر القانون المدق المختلط وأصل حماية الدائن المرتين بقرار (بند ٤٨) حرمان المستضع من أرضه إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق الدائنين المرتين ومن له حق الانتفاع في أرض خراجية ولم يدفع خراجها جاز حرمانه من الانتفاع بها بشرط مراعاة حقوق الدائنين برهن (٢) .

وقد وصلت الحماية في هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الزامن غير مالك للأرض عند رهنها (البندين ١٠٦ ، ١٠٧) (٣) .

وبذلك تكفل الرهن بتجريد الكثير من الفلاحين من أراضيهم في ظل الحماية التي كفلها القانون للدائن المرتين وخاصة بعد إلغاء المحاكم المختلطة وأداة تنفيذ هذا قانون .

أما الطريق الثاني : الذي اتخذته هذه التشريعات لتجريد الفلاحين من

(١) د . ولي سليمان ، المصدر السابق ، ٣٤ ، ٣٣

(٢) مجموع نواحين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٨٢

(٣) حول نص البندين آخر : المصدر السابق ، ص ١٤٠

أراضيهم فهو تضيق المدة التي يمكن للفلاح المنسحب خلالها استرداد أرضه التي تركها إذا عاد إليها في وقت كانت السخرة والعبء الضروي المتزايد^(١) من أسباب ترك الفلاحين لأراضيهم حتى نهاية حكم اسماعيل^(٢) وهي الفترة التي شهدت إقرار حقوق الملكية على معظم الأراضي الزراعية في مصر .

ف عندما صدرت لائحة سنة ١٨٤٦ جمعت للفلاح المنسحب الحق في استرداد أرضه أو بعضها في أي وقت يعود دون أن تحد ذلك موعداً .

أما اللائحة الثانية (١٨٥٤) فقد حددت لذلك أجلاً قدره ١٥ سنة يسقط بعدها حق الفلاح العائد في استرداد أرضه التي تركها . ولما صدرت اللائحة المستعديّة سنة ١٨٥٨ اختصرت هذه المدة إلى خمس سنوات (بند ٥) ، ومالبث أن صدر أمر حال في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥ في بداية عهد اسماعيل خفض هذه المدة إلى ثلاث سنوات^(٣) .

وفي نفس الوقت صرح سعيد لمن يشاء من الفلاحين أن يترك أطيانه الخارجية إذا كان غير قادر على زراعتها ودفع أموالها في مجموعة من الأوراق صدر أولها في ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢ (نوفمبر سنة ١٨٥٥) فترك الأهالي أطياناً كثيرة جداً للحكومة وهي الأطيان التي عرفت باسم أراضي المتروك^(٤) ومنحت اللائحة

(١) ارتفع دخل الحكومة من الضرائب من ٢ مليون جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ١٠ مليون جنيه في سنة ١٨٧٥ جمّت من الفلاحين بكل الوسائل المكتنة ، بل إنها وصلت في إحدى السنوات إلى ١٥ مليون جنيه

Crouchely, PP, 145. 149

Baer, G. PP 29, 30, 31

(٢)

(٣) يعقوب أرّين ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٤) عزيز خالكي ، المصدر السابق ، ص ٦٦١

السعيدة (بند ٢٢) بصفة نهائية الذين تركوا أراضيهم بمقتضى الأمر الأول من
السورة إليها^(١).

مكننا تكفلت الثريعات بانزاع مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين
، لتذهب إلى غيرهم^(٢). من أصحاب الملكيات الكبيرة تمت على حساب ملكيات
صغار الفلاحين .

أما كيف نشأت الملكيات الكبيرة وكيف تمت فهذا ما سوف نعرض له -

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، س ٦٩٢ ، ٦٩٣

(٢) عزيز خاكي ، المصدر السابق ، س ٦٦١

ظهور الملكيات الكبيرة وأثره على توزيع الملكية

نشأة الملكيات الكبيرة - منح الأرض من الأباطرة والعمود
قيام المخالفات - نظام المهد - بيع أراضي الدولة للأفراد - رأس
المال الأجنبي وعلاقته بنمو الملكيات الكبيرة - التغيرات التي
حدثت في توزيع الملكية نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة .

نشأة الملكيات الكبيرة ونموها

يذكر آرين أنه عقب سقوط الالتزام وزع محمد على أراضي كل ناحية على سكانها من الألاحين بحيث حصل كل فلاح قادر على العمل ما بين ثلاثة وخمسة أفدنا (١). غير أنه ما كاد مصر محمد على يقضى حتى كانت أعداد من الملكيات الكبيرة قد تكونت لدى بعض الأفراد. وفي الفترة التالية استمرت الملكيات الكبيرة في الظهور ومع بداية القرن الحالى كانت الملكيات التى تزيد على ٥٠ فدانا تمثل ٤٣٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية فى مصر البالغ ١١٤,٥٢٠ فدانا (٢).

وفي الفترة منذ مصر محمد على وحتى بداية الحرب العالمية الأولى يمكن أن تحدد أربعة عوامل رئيسية أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة ونموها وهى: منح الأرض من الإقطاعيات والمسور ثم قيام الجفالك ثم نظام المهد وأخيراً بيع أراضي الدولة للأفراد.

منح الأرض من الإقطاعيات والمسور:

من أجل أن يزيد محمد على مساحة الأراضي للزراعة من طريق استصلاح الأرض منح مساحات واسعة من أراضي الإقطاعية لاتباعه وكبار رجال دولة معفاة من الضرائب بهدف استصلاحها وزراعتها ثم مالبث أن منحهم سنة ١٨٢٧ حق توريثها لذريتهم ثم حق ملكيتها ملكية كاملة سنة ١٨٤٢.

(١) يعقوب آرين ، المرجع السابق ، ٤٦

ويرى البعض أن محمد على كان يهدف من وراء منح الأبعاديات لاتباعه تكوين طبقة من كبار الملاك تحصر في نفسها الغنى القارى^(١). وسواء أكان المانع إلى منح الأبعاديات هو زيادة المساحة المزروعة أو تكوين طبقة من كبار الملاك تعتمد عليها أسرة محمد على في الحكم. أو العاملين معاً فما لا شك فيه هو أن منح الأبعاديات يمثل البدايات التاريخية لنشأة للملكيات الكبيرة في مصر، فتح بداية منح الأبعاديات حصل قوجة أحمد أغا كبير بوابي محمد على على ألف فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى (النيا وبني سويف) في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٢ (١٨٢٦). ثم توالى المنح. ففتح محمد حبيب أفندي «معاون ديوان خديوى» ١٧٠٠ فدان بالأقاليم الوسطى أيضاً بأمرين في ٢٢ و ٢٤ من ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ومنح رسم بك مدير بنى سويف والقبورم ١٢٠٠ فدان بأوامر في سنى ١٢٥٠ و ١٢٥١ (١٨٣٥/٣٤) كما منح خورشيد باشا حاكم السودان ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى بأمر في ٥ صفر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦). ومنح الشريف محمد بن عون أمير مكة ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى بأمر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦)^(٢).

وكانت أكبر المنح هي التي أعطيت لأحمد باشا طاهر وأسرته وأتباعه حيث بلغت مساحة الأبعادية التي أعطيت له ١٤٥٠ فداناً بنواحي الأقاليم الوسطى بأمر في ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)^(٣).

(١) يقوبه أرتين، المرجع السابق، ص ٥٤

(٢) دفتر بيان الأعيان المنعم بها على قوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨.

(٣) المصدر السابق.

دار المحفوظات، سجل زمامات الأبعاديات والجناك القديمة لثاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٠ عين ٤٩ مخزن ١٨، ص ١٤

— دار الوثائق، ص ١/١٥٦/٢، وحدة دار المحفوظات، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢، ص ٢٠

ومع سنة ١٨٣٧ كانت الملكيات الكبيرة التي تكونت أساساً من الأبعاديات قد أصبحت حقيقة واقعة وأصبح عدد الذي يزيد منها عن الألف فدان ١٥ حالة تضمها دوائر . فبعد الرحمن بك المارون الثاني لمحمد على تبلغ دائرته ٨٧٧٣ فداناً ودائرة أحمد باشا يكن وناظر عموم الجهادية ، تشمل ٤٩٩٥ فداناً ودائرة أحمد باشا ظاهر تضم ١٤١٥٠ فداناً منها ١٠٠ فدان من العمور . وبلغ مجموع ما منح من الأراضي حتى ١٩ من المحرم سنة ١٢٥٣ (أبريل سنة ١٨٣٧) ١٠٣١٧٥ فداناً معظمها من الأبعادية (١) وتواصل الملكيات الكبيرة ظهورها عن طريق منح الأبعاديات . ففي ٢٨ شوال سنة ١٢٥٣ منح مصطفى باشا محافظ كريت ٣٠٠٠ فداناً من أبعاديات الأقاليم الوسطى كما منح الأجني جورجى جبارة ٣٠٠٠ فداناً من أبعادية كفر أبو حصص بالبحيرة بأمر في ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥ (١٨٤٠) وحصل سليم باشا الذي كان يمسك مفتشاً للأقاليم القبلية على ٣٦٣٠ فداناً من أبعاديات الأقاليم الوسطى بتسليمين في ١٢٥٦ (١٨٤٠) (٢) .

وحتى صفر سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) بلغ مجموع الأراضي التي منحها محمد على لأتباعه ١٥٩,٧٠٧ فداناً كان معظمها من الأبعاديات (٣) وبلغ إجمالى

(١) دفتر بيان مقدار الأيمان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ ، رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨

(٢) ص ١/١٥٦/٧ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٣ ، ٥

— دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من • رجب سنة ١٢٥٥ هـ ، لفاية ١٣ رجب سنة ١٢٥٦ هـ رقم ٢٦٨٩ ، عين مخزن ١٨

(٣) ص ١/١٥٦/٧ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

الأراضي التي منحت من الإبدادية في نهاية عصر محمد علي ١٦٤,٩٦٠ فداناً^(١) .

والى جانب الإبدادية فإن ثمة مساحات من الممرور - المزروع - منحها محمد علي لبعض أتباعه المقربين لكن على نطاق ضيق وتركزت معظمها بالوجه البحرى ولعل أقدم المنح من هذا النوع هي التي منحها محمد علي إلى محمود أفندي ناظر مرموم الميمعات من أطيان جزيرة بدران ومنية السيرج التابعتين لولاية القليوبية وذلك بأمر في ٥ شعبان سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) . كما منح محمد شريف باشا ٥٨ فداناً من ممرور منيل الروضة الذي كان يبيع ولاية المجيزة بأمر في ٢٣ شوال سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) و ١٠٠ فدان أخرى من ممرور منية السيرج بولاية القليوبية بأمر في ١٥ شوال سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) كما منح ساي باشا كبير معاوني محمد علي ١٠٠ فدان من ممرور القليوبية بأمر في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٠ (١٨٣٥)^(٢) . كما منح حسين أفندي الحارس الخاص لمحمد علي ١٥٩ فداناً من ممرور قرية ميت صرر بولاية القليوبية بتقسيط مؤرخ في ٢٠ شوال سنة ١٢٥١ هـ ، من هذه المساحة ١٠٧ أفدنة حدائق والباقي لزراعة محاصيل شتوية لإطعام الماشية .

كما حصل محمد شاكر ناظر القناطر الخيرية على ٣٤٢ فداناً من ممرور ناحية النمامة بإقليم البحيرة بتقسيط في ٢٥ شوال سنة ١٢٥١ (١٨٣٦)^(٣) .

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأطيان المنع بها من جتسكان محمد علي باشا وهماشباشا
لنذكرين بالمديرية رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ ركي ، الجزء الأول خاص بمحمد علي
— سجل زمامات الأبداعات والجناك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ ، رقم ٤٣٥٥ :
عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ، س ٩ ، ٩ ، ١٥ .

(٣) دفتر قيودات تقاسيط ورزق من جهاد أول سنة ١٢٥٠ هـ لتأية ٢٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ
رقم ٢٦٨٤ عين ٣٧ مخزن ١٨ ، س ٧ ، ١٠ .

ومنح المدعو سليم باشا غازوريا ١٧٩ فداناً من معمور ناحية بتم التابغة
لولاية قلوب منها ١٢٩ فداناً من الحدائق بلغ مجموع أشجارها ٢٢٣٩٠ شجرة
وذلك بتسليم في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) (١).

وللأكبر المنح التي أعطيت من المعمور لغهر أفراد أسرة محمد علي هي
٨٢٢٥ فدان من معمور ناحية قلوب إلى المدعوة نفيسة ابنة أمير اللواء محمود
بك وذلك بأمر في ٤ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) (٢).

وبلغ إجمال مساحة المعمور التي منحت في عهد محمد علي ٨٧٠٣ أفدنة
وبذلك يصبح إجمال مساحة الأبنية والمعمور التي منحت في عهد محمد علي
١٧٣,٦٦٣ فداناً (٣).

وواصل عباس باشا سياسة جده محمد علي في منح الأبنية . فتمت
ملكيات قائمة وزاد حجمها وتكونت ملكيات جديدة . فالشريف محمد بن عون
حصل على ٣٠٠٠ فدان أخرى من أبنية الوجه القبلي سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩)
إلى جانب المساحة التي منحت له في عهد محمد علي وأصبحت ملكيته في عهد عباس
٥٠٠٠ فدان (٤) ومنح أبناء محمد شريف باشا ٢٠٠٠ فداناً من أبنية الوجه القبلي

(١) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ هـ لنهاية ١٥ رمضان سنة
١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٠ عين ٢٧ مغزن ١٨ ، ص ٥ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ابتدئ ١٨ رمضان سنة ١٢٦٠ هـ لنهاية
١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٤ عين ٢٧ مغزن ١٨ ، ص ٥ .

(٣) دفتر قيد الأطنان النعم بها من جنتيكان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين
بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مغزن ١ تركن ، الجزء الأول خاص بمحمد علي ، حوله
توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم ١ .

(٤) ص ١/١٠٦/٧ وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام الأبنية رقم ١٣٤٤ ج ٢

بأمرين في ١٢ رمضان و ١٤ شوال سنة ١٢٦٥^(١) .

والى جانب هذه الملكيات التي تمت خلال منح الابعادية في عهد عباس فإن هناك ملكيات جديدة تكونت من خلال المنح أيضاً قسمة ١٠٠٠ فدان من ابعاديات جرجا أعطيت للسيد علي برهان باشا الذي كان يعمل معاوفاً لعباس باشا سنة ١٢٦٥ هـ وألف فدان أخرى أعطيت للسيد بنكهر راب باشا مدير المالية بأمر آخر في سنة ١٢٦٥ بنواحي جرجا أيضاً^(٢) .

كما منحت ألف فدان ثالثة من ابعادية مديرية الغربية إلى « أحمد باشا درة مانلي مأمور الضبطية »^(٣) . وتتوالى منح الابعاديات في عهد عباس حتى بلغت جملة الابعاديات الممنوحة في عهده ١٠٧٠٦٢ فداناً^(٤) .

والى جانب منح الارض من الابعاديات فإن عباس باشا حنا حنو محمد علي في منح مساحات من المعمور لبعض المقربين ولكن على نطاق أضيق من تلك التي

(١) دار المحفوظات ، دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المطبوع بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ - ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٧ ، ص ٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٣) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المطبوع بمدة الرحوم عباس باشا والى مصر كان ، رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— سجل زملات الأبعاديات والجفالة القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص من ٩٨ — ١٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٦ — دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المطبوع بمدة الرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— دفتر قيد الألبان النعم بها من جتتمكان محمد علي باشا عباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ مسلسل عمومي عين ٤٩ مخزن ١ تركي ، الجزء الثاني عن عهد عباس باشا حول توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم ٢ .

منحها محمد علي فقد منح حسن باشا المائتة ٣٣٩ فداناً من معمور مديرية الجيزة
بتواحي البلدة وغيرها ومنح عبد الله بك مأمور الطرق والمرور ٣٢ فداناً من
معمور منية السروج كما منحت مساحات كوقف لبعض المساجد والأضرحة .
وبلغ إجمالى أراضى المعمور الذى منحه عباس بما فيه جفلك الوادى ٢٠٢٦٣ فدان .

وبذلك يكون إجمالى الأراضى التى منحت فى عهد عباس من الأبعادية
والمعمور ١٢٧٨٢٦ فدان وبذلك تكون جملة الأراضى التى منحت فى عهدى
محمد علي وعباس ٣٠١٤٨٩ فداناً بما فيها جفلك الوادى المشار إليه (١) .

وواصل سعيد باشا سياسة أسلافه فى منح الأرض غير أنه ابتداء من عهده
يصعب التمييز فى البيانات الإجمالية بين الأراضى الممنوحة من الأبعادية والمعمور
وبذلك لأسباب منها :

١ - أن أراضى الأبعادية كانت قد استغادت من مشروعات الرى التى
تمت حتى عهد سعيد وأصبح جزء كبير منها ضمن الأراضى للزراعة .

٢ - أن الأبعاديات قليلة الإنتاج قد استبدل بها أطيان من المعمور الذى
تركه الأهالى بمقتضى أوامر للتروك التى أصدرها سعيد فى سنوات ١٨٥٤
و ١٨٥٥ .

(١) دفتر قيد الأمان النعم بها من جتمعان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين
بالدبريات رقم ٣٧٣٠ ع ٤٩ مغزن ١ تركى .

— دفتر أرقام الأبعادية المملوكة للرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ ع ٤٩
مغزن ١٨ .

— بلغت جملة مساحة جفلك الوادى بالعربية ١٨٧٣٤ فدان من المعمور .

— حول توزيع مساحة الأطيان التى منحت فى عهد عباس على الديريات — أنظر
ملحق رقم ٢ .

٣ - أن أراضي التروك هذه تحول جزء كبير منها إلى أصحاب الملكيات الكبيرة عن طريق المتح حيث يذكر أربعين أن جزءاً منها وأعلى إعانات بشرط دفع المشور^(١).

وتظهر سجلات دار المحفوظات إلى أن منحاً جديدة قد أعطيت خلال عهد سعيد من بينها ألف فدان أعطيت إلى محمد شريف باشا بمنطقة بسندلية بتقسيم في ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ (١٨٦٠) وأعطى نوبار بك ٨٠٠ فدان من أراضي مديرية النيا وبني مزار كما منح ذو الفقار باشا ١٠٠٠ فدان من أراضي الغربية بتقسيم سنة ١٢٧٨ (١٨٦٢/٦١) لكن أكبر المتح اتجهت إلى بعض الأفراد من أسرة محمد علي ومنهم سعيد نفسه^(٢).

ويبلغ مجموع الأراضي التي منحت من الأبدادية والمعمور كما نعلم في عهد سعيد ٦٦,٧٥٨ فداناً . وبذلك تكون جملة أراضي الأبدادية والمعمور التي منحت ابتداء من محمد علي حتى نهاية عهد سعيد و بقيت بأيدي أصحابها تبلغ ٧٤٩,٣٦٢ فداناً^(٣) بخلاف مساحات من الأراضي أعطيت لموظفي الحكومة كمكاشات . ففي أواخر عهد سعيد صدرت سبعة أوامر مالية بإعطاء أطيان بدل المعاش المستحق للذين فصلوا من الحكومة . ثم ما لبث أن صدر أمر حال على لائحة مخضرمية حدوث كيفية إعطاء تلك الأطيان وربط المشور عليها وجاء في مقدمتها أن أطيان الأبداديات السابق منحها لأحد من الذين يستحقون معاشاً لا تحسب من معاشهم

(١) يعقوب أورجين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) سجل زمامات الأبداديات والنفقات القديمة لسنة ١٢٧٧ هـ ملالية رقم ٤٣٥٥ حين ٤٩ مخزن ٨ ، ص ١١٠ - ١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، بيان مجمع من مستعصات ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ - بين الأبداديات صدرت من أصحابها بعد منحهم لها مثل أبداديات مشايخ البدو الذين تمردوا في عهد سعيد .

وحدد البند العاشر أن الأتبان التي تعطى بها تقاسيط من هذا النوع كمباش تعامل
معاملة الأتبان الضرورية^(١).

وبمقتضى هذه اللائحة حصل كثير من الموظفين الذين تم الاستفتاء عنهم في
نهاية عهد سعيد على مساحات من الاراضى وصلت في بعض الاحيان لأكثر من
١٧٠٠ فدان فقد منح خليل بك الذى كان ناظرأ للبهات البحرية في نهاية عهد
سعيد على ١٧١٦ فداناً من أطين مديرية البحيرة بتقسيط في ٢١ رجب سنة
١٢٧٨ (١٨٦٢). كما حصل محمد حافظ بك من أعضاء مجلس مصر على ١٥٠٠
فدان من أراضى مديرية القليوبية بتقاسيط في ١٧ جماد أول سنة ١٢٧٨ وحصل
مصطفى باشا الذى كان من أعضاء مجلس الاحكام على ١١٠٤ أفدنة من أطين
مديرية النياوبى مزار بتقاسيط في ١٤ رجب سنة ١٢٧٨ كما حصل عثمان بك
الذى كان من أعضاء مجلس إسكندرية على ١١٧٢ فداناً بمديرية القليوبية بتقسيط
في ٩ ربيع أول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) ولله جانب هذه الحالات التي تريد المساحة
التي أعطيت لأصحابها من ألف فدان كان هناك ٢٨ حالة تتراوح الواحدة منها
بين ٥٠٠ فدان وألف فدان . وبلغ مجموع مساحة الأطين التي منحت على أساس
لائحة المعاشات في السنوات الثلاث الأخيرة من حكم سعيد ٧٠,٤١٤ فداناً^(٢).

وواصل الحديوى إسماعيل سياسة منح الأرض وتوسع في ذلك توسعاً كبيراً

(١) دفتر ملخص اختصاص الرزاجة عين $\frac{١٦٩}{١}$ تركى ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

— مجموع قوانين ولوائح الأموال الموقرة ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد زمام الأطين المعلقة رزقة بلا مال لذكورين أرباب
مساكنات ، (جزء ثالث زمم قديم) رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ حول قس البيانات
أنظر : دفتر يحتوى على كشف بالأطين السابق إعطاؤها في عهد المرحوم محمد سعيد باشا
لأرباب المعاشات بخواص بمديريات مصر ، ٨١٣٠١ ، رقم ٤٧٧٦ عين ٥٤ مخزن ١٨ .
حول توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم (٣) .

فأعطى آلاف الافدنة لأسرته ولأتباعه وأوظفهم فند الحجة الأولى لمحكمة حصل
إسماعيل باشا مفتح العهد السفية بالوجه البحرى على ٦٠٠ فدان من أطيان دماط
التابعة لمديرية الغربية وحصل جامعين باشا عاقظ القلعة على ٦٦٦ فداناً بنواحي
بمدينة المنوفية والغربية بتقسيت في ٢٧ من ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(١).

وفي ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) منح لإسماعيل راغب باشا الذى كان
في ذلك الوقت يضل معاوناً للخديوى ثم عمل رئيساً لمجلس شورى الثواب ٢٠٠٠
فدان بمديرية المنوفية^(٢) كما منح طلعت باشا كاتب ديوان الخديوى ١٠٠٠ فدان
بالدقيلية والمنوفية بثلاثة تقاسيط سنة ١٢٨٠ كما منح عبده باشا رئيس مجلس
الاحكام المصرية ١٠٠٠ فدان بمديرية البحيرة والدقيلية بتقسيتين في نفس
العام^(٣).

وفي إطار منح الأرض في عهد إسماعيل صدر قرار مجلس شورى الثواب
بمنح الاراضى البور وأراضى البرارى في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ (٢ يناير سنة
١٨٦٧) وصدر به أمر عال في ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ وحدد ثلاثة أنواع من
الأراضى تعطى مجاناً لمن يطلبها.

١ — أطيان البور الصالحة للزراعة « البور الصالح » وهذه تعطى بشرط
إصلاحها وتربط عليها ضريبة خراجية من ابتداء السنة الثالثة لنهاية المدة التى يتفق
عليها لإصلاحها بشرط ألا تزيد تلك المدة عن ثلاث سنوات .

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ هـ رقم ١٣٠٩ عين
١٥ مغز ١٨ س ١٧٠ ، ١٧٤ ،

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط المعررة من ديوان الرزاجة رزقة بلامال
سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٠٦ عين ١٥ مغز ١٨ س ٩ ، ٤٦ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر ثلاثة وثلاثون قيد تقاسيط الأبعاد المشورة من مرة ربيع آخر
سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٠٧ عين ١٥ مغز ١٨ س ١٠١ ، ١٣٦ .

٢ - الألبان الحرس والمستبحر والمستلمع تعطى لإصلاحها وتربط عليها الضريبة من ابتداء السنة التالية للدة المتفق عليها . على أن لا تزيد هذه المدة عن ست سنوات على أن تربط عليها ضريبة خراجية إذا كانت متداخلة مع ألبان خراجية وأن تربط عليها ضريبة عشورية إذا كانت متداخلة مع ألبان عشورية أما الألبان المستلمعة فتربط عليها الضريبة العشورية .

٣ - ألبان البراري : وهذه تعطى لمن يطلبها وتعفى من الضرائب لمدة خمسة عشر عاماً على أن تربط عليها ضريبة عشورية من أقل الفئات (درجة الدون) لمدة خمس سنوات ثم تربط عليها الضريبة المستحقة^(١).

ويعتضى هذا القرار حصلت بعض المناصر على مساحات جديدة من الأراضي ساعدت على تدعيم ملكياتهم أو تكوين ملكيات جديدة ، وإذا كان من الصعب تهدد إجمالى الأراضي التى أعطيت بيمتضى هذا القرار لعدم وجود بيانات إحصائية حول هذا الموضوع فإننا نستطيع أن نقين بعض المنح التى حصل عليها البعض بيمتضى هذا القرار .

نغور شيد باشا مدير السكة الحديد قد حصل على ٣٥٠ من مستبعدات (بوية ناحية حرة ، بمديرية الغربية كما حصل محمد شريف باشا والفرنساوى ، ناظر ديوان الداخلية على مساحة ٢٢٧ فدان من مستبعدات نفخ الناحية وذلك بتقسيط فى ٥ جماد الآخر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧)^(٢) .

كما حصل حسن راسم باشا الذى كان مديراً لعموم الجفالك السفينة على ٣٢٥

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٧٧ - القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٤٢ .

(٢) دار المحفوظات ، دتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورية ، جزء ثلاثة وخسون من ١٣ ويصح أول سنة ١٢٨٤ هـ رقم ١٢٧٧ ع ١٦ ع ١٨ ، ص ٦٦ ، ٧٣ .

فداناً من أبعاديات الماحية المذكورة وذلك بتقسيطين في ٢٧ شوال سنة ١٢٨٥ (١٨٦٩)^(١).

ومن الناحية الكبيرة التي أعطيت بمقتضى هذا القرار ٢,٩٢٤ فداناً إلى شتابك يوسف مفتش براوى المدورة بمديرية الغربية وذلك بتقسيط مؤرخة ١٤ جمادى أول سنة ١٢٨٨^(٢). وقد جاء هذا القرار تعبيراً عن ظهور سلطة الاعيان داخل مجلس شورى انواب ورغبتهم في توسيع ملكياتهم^(٣). وكانت لائحة المقابلة (٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١) فرصة أخرى لاحتجاب الملكيات الكبيرة لتوسيع ملكياتهم وتدعيمها وبخاصة ملاك الابعاديات والنفالك الذين أعطتهم اللائحة أولويات الحصول على الابعاديات وزيادة المساحة التي توجد في أراضيهم (بنود ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥) فقد نص البند ١٤ على أن «النفالك المعطى بها تقاسيط و يوجد فيها مقبضات غير واردة بتقاسيط أصحابها أو غير مربوط عليها عنور هذه إذا طلب أصحابها أخذها فالمنزوع منها يربط عليه المشور والذي يحتاج إلى إصلاح يربط بغية المشور المدون»^(٤).

واعتبر الأمر العالي الصادر في ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ (٢١ يونيو ١٨٧٢)

(١) دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا راس مدير عموم جنالك سنية بناحية السنبلوين دقهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مغزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، سجل زمام أطيان الجنالك والأبعاد المشورية الحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من النوات واربعاء العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مغزن ١٨ ص ٣٧ والذكور كان عضواً بمجلس شورى انواب سنة ١٨٦٦ عن الغربية حيث كان عمدة ناحية أبو مندور : عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل الجزء الثاني ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٨٢ ، ٨٣ ،

(٣) حول نص المناقشات التي دارت في المجلس حول هذا القرار أنظر الوثائق العدد ٧٣ في ١٤ يناير سنة ١٨٦٧ .

(٤) حول نص البنود ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من لائحة المقابلة أنظر الفوايز، العقارية في الديار المصرية ، ص ٩ ، ١٠ .

أطيان المستعبدات مثل الزيادات غير المعلومة المنصوص عليها بالبند ١٢ من قرار إصلاحات المالية (لائحة المقابلة) وحند ميعاد ستة شهور لمن يرغب في أخذها^(١).

ويكفي للتعرف على المساحات التي حصل عليها أصحاب الجفالك الذين دفعوا المقابلة أن نعلم أن مساحة الأعمدة للملاحقة بالجفالك كانت سنة ١٨٥٤ - ١٨٥٣، ٢ فداناً بجفالك مديرية الغربية و٣٤٨ فداناً بجفالك المنوقية و٤٧١٦ فداناً بجفالك الشرقية و١٥١٢٦ فداناً بجفالك البحيرة و٥٦٤٨ فداناً بجفالك الدقيلية و١٨٥٧ فداناً بجفالك القليوبية و١٢٦٣٤ فداناً بجفالك الوجه القبلي^(٢).

وبلغت جملة المستعبدات التي كانت ملاحقة بجفالك عبد الحليم باشا بكفر الشيخ بمديرية الغربية سنة ١٢٨٠ - ١٢٨١ فداناً^(٣) كذلك فقد حصل البعض - من غير ملاك الجفالك - على مساحات جديدة من الأراضي بمقتضى لائحة المقابلة من أمثال حسن راسم باشا الذي حصل على ٥٣ فداناً من مستعبدات السبلاويين حيث تركز ملكيته وذلك بتقسيم في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٩١ (أول يناير سنة ١٨٧٥)^(٤).

وحصل أحمد باشا صادق الذي كان رئيساً للجنة (قومسيون) المقابلة على ٣٠ فداناً من أعمدة مديرية الغربية^(٥).

(١) المرجع السابق . ص ١١ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر ربط العشور سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨

(٣) دار المحفوظات ، دفتر كشوف مساحة بالأطيان المستعبدة بتواحي جفالك كفر الشيخ باسم أندينا عبد الحليم باشا سنة ١٢٨٠ بمديرية الغربية ، رقم ٤٥٤٨ عين ٥٢ مخزن ١٨

(٤) دفتر تقاسيم عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن راسم باشا مدير عموم جناح سنية بناحية السبلاويين دقيلية رقم ٤٧٠٥ عين ٤٧ مخزن ١٨ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيم الأبعاد العشورية سنة ١٢٨٩ هـ ، ج ٧٧ رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٩ .

وتفهر سجلات الأراضي المشورية إلى أن أصحاب الملكيات الكبيرة كانوا
أسرع من غيرهم في دفع المقابلة للحصول على مزيد من الأراضي^(١).

وتد بلغ إجمالي منح الأرض والحبات في عهد الخديوي إسماعيل ٨٧٦,٨٦٣
فداناً^(٢) معظمها من الأباديات .

(١) دار الوثائق ص ١٥٠/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيريات تقاسيط
الأبعاد رقم ١٣٥٣ ج ٦ ، ص ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ .
— دار الوثائق ، ص ١٥٠/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيريات تقاسيط
الأبعاد رقم ١٣٥٤ ج ٧ ، ص ٥ .

(٢) سيد مرعي ، الإصلاح الزراعي في مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٧ ، ص ٢١
Bear G. Or Cit. P41.

قيام الجفالك

إن أكبر الملكيات على الإطلاق تكونت من خلال الجمالك وهي الأراضي التي خصصها محمد علي لنفسه أو منحها لافراد أسرته وكانت كلها من أراضي المعمور وحتى المساحات الصغيرة جداً من الأبعادية التي شتمها الجفالك فإنها استصلحت قبل تحديد الجفالك وكانت طليعة الجفالك أمراء أصدرهما محمد علي في ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) أحدهما بمنح إبنه زينب هاتم ١٠٩٩ و ١٠ فداناً من المعمور شملت أطيان عثرقري ونصف من إقليم المنصورة كونت جفلك شاة وبلغ زمام هذه القرى ١٢,١٨٦ فداناً استبعدت منها مساحة ١٩٠٧ أفدنة من الأبعادية إلى جانب ٨٧ فداناً خصصت للإعناق على الروايا والأضرحة بهذه النواحي^(١). أما الأمر الثاني فأعطى محمد علي بمقتضاه إبنه الأخرى خديجة «هاتم» مساحة ١٠,١٠٢ فداناً من المعمور ضمت أراضي تسع قرى ونصف من إقليم المنصورة أيضاً كونت جفلك ميت سندوب الذي بلغ إجماله ١٢,٥٨٢ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٣٩٢ فداناً من أراضي الأبعادية ومساحة ٨٧ فداناً أخرى للعرف على المساجد والأضرحة^(٢).

(١) دفتر حدود أطيان نواحي إقليم المنصورة صارو جفالك باسم زينب هاتم مخدومة أفنديا ول التس سنة ١٢٥٤ هـ ، رقم ١٣٥٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

دار المحفوظات . دفتر قيادات النواحي الذين صاروا جفالك بمديريات مذكورة فيه باسم حضرات الحبيبى الأعظم والأجاء الكرام رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— د . الوثائق ج ١/١٧/٧ ديوان الجفالك عربى ، دفتر أطيان سنة ١٢٥٥ هـ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود النواحي بإقليم المنصورة صاروا باسم خديجة هاتم أفندى مخدومة أفنديا ول التس سنة ١٢٥٤ هـ رقم ١٣٥٨ عين ١٧ مخزن ١٨ ■

وفي ١٧ ربيع أول سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أصدر محمد علي أمراً ثالثاً بمنح ابنه سعيد ١٠,٥٢٢ فداناً شملت أراضي المعمور بنواحي نشا وكفر الجاموس والطبية وطنبوها وبهوت وكفر بهوت من إقليم الغربية التي بلغ إجمالي زمامها ١٨,٧٨٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٨,٥٣٧ فداناً من الأبنادية والبور الصالح للزراعة إلى جانب ٢٨ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة والزوايا بهذه المناطق^(١).

وفي ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أصدر محمد علي أمراً رابعاً بمنح ابنه محمد علي ١٠,١٩٤ فداناً شملت المعمور من أراضي نواحي بساط قاروص وكتامة الشرقية وكفر المغاربة ودمهرة وكفرها ومنية سنقر بولاية الغربية التي بلغ إجمالي زمامها ١٤,٩٧٥ فداناً استبعدت منها مساحة ٤,٤٥٨ فداناً من الأبنادية بالإضافة إلى مساحة ٢٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي^(٢).

== دار المحفوظات ، دفتر قيودات النواحي التي صاروا جنالك بمديريات مذكورة فيه باسم حضرات المديري الأعظم والأعمال الكرام رقم ١٣٥٥. عي ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم المنصورة ، أنظر نس التصيط .

== دار المحفوظات دفتر قيودات تقاسيط رزق من ٢٩ رجب سنة ١٢٥٤ هـ حتى ٢ رجب سنة ١٢٥٥ هـ رقم ٢٦٨٨ عي ٢٧ مخزن ١٨ .

(١) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أعيان النواحي التي صاروا رزق بلا مال بإقليم الغربية بمجهة نبروه باسم سعادة أفتدنيا سعيد بك مخدوم جناب خديوي أكرم تولى سنة ١٢٥٤ هـ رقم ١٣٥٩ عي ٤٨ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات النواحي التي صاروا جنالك بمديريات مذكورة فيه باسم حضرات المديري الأعظم والأعمال الكرام رقم ١٣٥٥ عي ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية دفتر قيودات تقاسيط رزق واجب سنة ١٢٥٥ هـ من ٥ رجب سنة ١٢٥٥ هـ لغاية ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ هـ رقم ٢٦٨٩ عي ٢٧ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر يضمن بيان حدود أراضي نواحي أوسية بساط قاروص وما معها تملك سعادة أفتدنيا محمد علي بك مخدوم سعادة أفتدنيا. ول النعم المديري الأعظم سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦٢ عي ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجنالك ، رقم ١٣٥٥ عي ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

وفي شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) أصدر محمد علي أمرين أحدهما بمنح إنبه حليم ١٠٠٠٩٥ فداناً شملت أراضي المعمور في ١١ قرية من ولاية الغربية كوتت في مجموعها جفلك محلة مسير الذي بلغ لإجمالي زمامه ١٥١٦١ فداناً استبعدت منها مساحة ٥٠٢٣ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة ٤ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي (١).

أما الأمر الآخر فيقضى بمنح إنبه حسين بك ١٠٢١٤ فداناً شملت أراضي المعمور في ثمانى قرى بولاية الغربية تكون منها جفلك المنشأة الكبرى الذي بلغ لإجمالي زمامه ١٣١١٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٨٥٣ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة ٥٠ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والروايا والأضرحة (٢) وفي ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) أصدر محمد علي أمراً بانتزاع أراضي معمور ٢٦ قرية بلغت مساحتها ٣٦٦٩٢ فداناً كوتت جفلك نبروه وقصر التجربة وجفلك بشيش وجفلك طنابرة وجفلك بستديلة بولاية الغربية التي خصصها محمد علي لنفسه وبلغ لإجمالي زمام هذه الجفالك الأربعة ٧٨٣٩٨ فداناً استبعدت منها مساحة ١٦١٣ فداناً من الأبعادية وكذلك مساحة ٩٣ فداناً من المعمور خصصت للصرف على مساجد وأضرحة هذه النواحي (٣).

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضي نواحي جفلك علت مسير بمجهة كفر الشيخ غربية التي صارت تلك النواحي رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا حليم بك من إنبى توتى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦٠ عين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٦١ عين ١٧ مغزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضي نواحي جفلك المنشأة الكبرى بمجهة كفر الشيخ غربية التي صاروا تلك النواحي رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا حسين بك من إنبى توتى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦١ عين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضي جفلك نبروه والتجربة وجفلك بشيش وجفلك طنابرة وجفلك بستديلة التي صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولألعم أفندينا الحديوى الأكرم من إنبى توتى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ ، إقليم الغربية .

وفي ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ أصدر محمد علي أمراً بانتزاع أراضي جديدة لنفسه شملت أراضي معمور ٣٧ قرية بولاية الغربية بلغت مساحتها ٢٤٠.٧٣ ر. فداناً كونت ثلاثة جفالك جديدة هي جفالك كفر الشيخ وعكة إسحاق وروبنه التي بلغ إجمالي زمامها ٦٢٠.٩٩ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٧٨٨٤ فداناً من الأبعادية إلى جانب ١٤٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بنواحي هذه الجفالك التي عرفت بجفالك كفر الشيخ (١).

وواصل محمد علي سياسة انتزاع الأراضي فأصدر أمراً في ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بالاستيلاء على أطيان قرى جديدة بلغت مساحة المعمور بها ٤,١٩٠ فداناً كونت جفالك ميت خلف الذي بلغ مساحة زمامه ٥٤٧ ر. فداناً استبعدت منها مساحة ٣٤٨ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة أخرى من المعمور خصصت للصرف على المساجد بنواحي هذا الجفالك الذي ضمّه إلى جفالك (٢).

وفي ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٥٨ أصدر محمد علي أمراً انتزعت بمقتضاها مساحات جديدة من الأراضي لتضاف إلى جفالك، ففي الفيوم تم الاستيلاء على أراضي ناحية معصرة داودة، وبلغت مساحتها ٣٢٤٤ فداناً من المعمور كونت جفالك معصرة داودة الذي بلغ إجمالي مساحة زمامه ٧٨٦ ر. فداناً استبعدت

(١) دار المحفوظات، دفتر حدود أطيان نواحي جفالك كفر الشيخ وجفالك عكة إسحاق وجفالك رويته بولاية الغربية تعلق حضرة سمادة أفندينا ولي النعم المديوي الأعظم من ابتدئ توفى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٥ عيّن ١٧ محزن ١٨.

— دفتر قيودات الجفالك، رقم ١٣٥٥ عيّن ١٧ محزن ١٨، إقليم الغربية.

(٢) دار المحفوظات، دفتر حدود زمام نواحي جفالك ميت خلف غربية المحوطة بولاية المنوفية التي صاروا رزقة بلامال باسم معصرة أفندينا ولي النعم المديوي الأكرم من ابتدئ سنة ١٢٥٧ هـ، رقم ١٣٧١ عيّن ١٧ محزن ١٨.

منها مساحة ٢٥٣٧ فداناً من الإبداعية وأربعة أفدنة من المعمور خصصت للصرف على المساجد بهذه الناحية^(١).

أما الأمر الثاني فقد انتزعت بمقتضاه أراضي أربع قرى في الصيد الأعلى هي أرمنت والمرسى والريانة والزريقات بلفت مساحة المعمور بها ١٢٣٤٧ فداناً كونت جفلك أرمنت والزريقات الذي بلغ إجمالى زمامه ٢٤٩٨ فداناً استبعدت منها مساحة ١٢١٣٨ فداناً من الإبداعية إلى جانب فدانين من المعمور خصصت للصرف على الأضرحة والمساجد^(٢).

وفي ٩ رجب سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) صدرت ثلاثة أوامر عالية أضيفت بمقتضى الأول منها مساحة ٨٨٥٨ فداناً من معمور ثمانى قرى وكفر إلى جفلك محمد على فى نبوه والتجربة وكفر الشيخ ورويه وبلغ إجمالى مساحة زمام هذه النواحي ١٣٧٣٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٨٤٢ فداناً من الإبداعية إلى جانب ٣٧ فداناً من المعمور خصصت للمساجد والأضرحة^(٣).

أما الأمر الثاني الصادر فى نفس التاريخ فقد انتزعت بمقتضاه مساحات قرى جديدة فى إقليم القبلية بلغ إجمالى المعمور بها ١٣٦٤٤ فداناً كونت جفلك

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود جفلك بمصره داودة سنة ١٣٥٨ هـ ، رقم ١٣٧١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم القيوم .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطيان زمام نواحي جفلك أرمنت والزريقات بديرية محوم وجه قبلى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٧٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، محوم وجه قبلى .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي بجفلك نبوه والتجربة بجفلك كفر الشيخ بديرية الترية تعلق العهد السنية من ابتدئ تولى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الترية .

كوم الدربى بالدقهلية الذى خصصه محمد على لنفسه وضم مساحة ٥١٣ فداناً من الحدائق هى التى عرفت « بأورمان شبراهور » ، وبلغ لإجمالى مساحة الجفلك ١٨٣٧٤ فداناً استبعدت منها مساحة ٤٤٣٦ فداناً من الأبعادية ١١٥ فداناً أخرى من الأبعادية منحت لبعض الأشخاص إلى جانب ٨٦ فداناً من المعمور خصصت للأضربة والمساجد (١).

كذلك فقد انتزعت بمقتضى الأمر الثالث الصادر فى نفس التاريخ أطيان ثمانى قرى بإقليم الغربية بلغت مساحة المعمور بها ٩,٩٦١ فداناً كوت جفلك للمعمدية الذى أعطاه محمد على لابن أخته إبراهيم باشا يكن والذى بلغ لإجمالى مساحة زمامه ١٨,٢٦٢ فداناً استبعدت منها مساحة ٨,٢٦٢ فداناً من الأبعادية إلى جانب ٣٨ فداناً من المعمور خصصت للاتفاق على المساجد بهذه التواحي (٢).

وفى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) صدر أمران عاليان . تكون : مقتضاهما جفلكان جديديان الأول بإقليم الشرقية وشمل أراضى ٣٦ قرية من المعمور بلغت مساحتها ٤٨,٦٧٦ فداناً كوت جفلك الزنكاون بإقليم الشرقية الذى خصصه محمد على لنفسه وبلغ لإجمالى مساحة زمام هذا الجفلك ٥٦,١١٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٧,٤٥٨ فداناً من الأبعادية و٨٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود وافراز نواحي جفلك الدقهلية تعلق العهد السنية من من ابتدى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، لإقليم التصورة .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي بميت المعمدية بمديرية الغربية تعلق سعادة أفندينا إبراهيم باشا يكن من ابتدى نوى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .

على المساجد والزوايا والأضرحة إلى جانب مساحة تزيد عن فدان أعطيه الدعوى الشيخ على السقا^(٢).

أما الأمر الثاني الذى أصدره محمد على فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ فقد أترعت بمقتضاه مساحات واسعة من المعمور شملت أراضى ٢٩ قرية و ١١ عزبة بلغت مساحتها ٥١,٧٠١ فدان كونت جفالك شرقاً وشروقاً ومعنياً وريشواً التى خصصها محمد على لنفسه وبلغ إجمالى مساحة زمامها ٩٣,٦٣٨ فداناً استبعدت منها مساحة ١,٨٨٨ فداناً من الإبعادية بالإضافة إلى ٤٨ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي^(٣).

وفى ١٣ ربيع الثانى من نفس العام (١٢٥٩) أترع محمد على لنفسه مساحات جديدة شملت أراضى ست قرى من إقليم القليوبية وبلغت مساحتها من المعمور ١٠,٢٧٨ فداناً كونت جفالك أبو الخيط الذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ١٠,٣٩٧ فداناً استبعدت منها مساحة ١١٩ فداناً خصصت للصرف على المساجد^(٤).

(١) دار المعفونات ، دفتر حدود أطميان جفالك إقليم الشرقية تعلق المديوى الاكرم سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الشرقية .

— ثمة مصدر ثالث يذكر أن إجمالى المعمور بجفالك الزنككون هو ٤٨٦٧٧ فدان على اعتبار أن المساحة التى أعطيت للشيخ محمد على السقا هى ضمن مساحة الجفالك :

أنظر : دار المعفونات ، كشوف بعدد جفالك الأقدمة بموجب تقاسيط . رجب سنة ١٢٢٨ هـ بدون رقم .

(٢) دار المعفونات ، دفتر بيان حدود وزمام نواحي جفالك بإقليم البحيرة الذى صاروا رزقه بلا مال بأمر سيادة أمديناولى النعم ، المديوى الأعظم تولى ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٨٠ عين ٤٨ مخزن ١٨ — دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ٢٨ ، إقليم البحيرة .

(٣) دار المعفونات ، دفتر حدود وزمام نواحي جفالك إقليم القليوبية التى صاروا رزقه =

وفي نفس العام أيضاً أضيفت مساحات جديدة إلى جفالك الغربية بامرین
فی ١١ شوال ١٢٥٩ ، الأول أضيفت بمقتضاه أراضی ثلاث قرى وكفر إلى
جفالك كفر الشيخ بلغت مساحة المعمور بها ٩,٨٨٣ فداناً وكان إجمالی مساحة
زمامها ١٦,٧٢٨ فداناً استبدلت منها مساحة ٦,٨١٥ فداناً من الأبعادیة بالإضافة
إلى ٢٩ فداناً خصصت للصرف علی المساجد والأضرحة بهذه النواحي .

أما الأمر الثاني الصادر فی ١١ شوال سنة ١٢٥٩ فأضيف بمقتضاه ٢,٤٩٣
فداناً إلى حدائق سمریای (أورمات سمریای) الخاصة بمحمد علی بإقليم الغربية (١).

وفي ٩ من ذی الحجة ١٢٥٩ (نهاية سنة ١٨٤٣) أصدر محمد علی أمراً
بإضافة ٩٧ فداناً من معمور ناحية شبرا بدين إلى جفالك فی الذرقية . وفي ٩
صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) أصدر أمراً آخر بإضافة ٤٣ فداناً من أطيان بهنای
إلى نفس الجهة المذكورة (٢).

وفي ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) أصدر محمد علی أمراً بإضافة مساحات
جديدة إلى جفالك بكفر الشيخ حيث ضم إليها أراضی المعمور فی قرین الشين
وكنيسة شبرا أنظرنا البالغ مساحتها ٢٨٥٣ فداناً بعد استبعاد مساحة الأبعادیة
ومخصصات المساجد (٣).

= بلا مال باسم سعادة ولی التیم أفندينا الخديوى الأكرم من اجندا تلوق سنة ١٢٠٧ هـ .
رقم ١٣٧٠ بين ١٧ مخزن ١٨ دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ بين ١٧ مخزن ١٨ ،
لائيم القليوبية .

- ضمت مساحة جفالك أبو النيط ١٣٠ فدان زراعة لبعض اذنوا .

(١) المصدر السابق ، لإقليم الغربية - دفتر كشوف حدود جفالك الأندلسية يتفاسيط ، رجب
سنة ١٢٨٥ هـ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) دار المصوغات ، دفتر حدود أطيان ناحية الشين الملحة إلى جفالك كفر الشيخ =

وفي نفس التاريخ أصدر محمد علي أمراً بإضافة مساحات جديدة من المصهور بلغت ٣,٨٧٢ فداناً إلى جفالك الشرقية كونت جفالك تليانه وكفر عبد الله التي بلغت مساحة زمامه ١٢٧ و٤ فداناً استبعدت منها ٢٥٥ فداناً من الأبعادية^(١).

وفي ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ أيضاً أصدر محمد علي أمراً ثالثاً بإضافة ناحيتي نوب طريف وكفر بني سالم البالغ مساحتهما من المصهور ٢,٠١٩ فداناً إلى جفالك الدقهلية كونت جفالك نوب طريف الذي بلغ إجمالي مساحة زمامه ٢٢,٠٣ أفدنة واستبعدت منها مساحة ٦٢٢ فداناً من الأبعادية بالإضافة إلى ٢١ فداناً من المصهور خصصت للصرف على المساجد^(٢).

وفي نفس التاريخ (٢٦ محرم سنة ١٢٦٠) أصدر محمد علي أمراً رابعاً بإضافة ٨٨٦ فداناً من أطيان عزبة الزواج إلى جفالك بالحيرة عرفت بجفالك عزبة الزواج^(٣). كما أضيفت إلى جفالك البحيرة ٤٢٣ فداناً أخرى تم استصلاحها من أبعادية ناحيتي شندبد وكفر مساعد^(٤).

= مديرية التربية باسم العهد الدنية من اجدى تولى سنة ١٣٦٥ هـ رقم ١٣٨٦ عين ١٧ مخزن ١٨٠ - دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم التربية .

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي ملحقين بجفالك العرقية باسم العهد السنية من اجدى تولى سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٣٨٢ عين ١٧ مخزن ١٨ .

- دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم التربية .

(٢) دار المحفوظات دفتر حدود أطيان ناحية نوب طريف بمديرية الدقهلية القى صارت جفالك باسم العهد السنية من اجدى تولى سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٣٨٣ عين ١٧ مخزن ١٨ - دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم التصورة .

(٣) دفتر كشوف بعد جفالك الأندنة - دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم البحيرة - جاء في هذا الدفتر أن أطيان جفالك عزبة الزواج مساحتها ٧٣٠ فدان .

(٤) دفتر بيان حدود وزمام نواحي جفالك إقليم البحيرة التي صارتوا رضى لإملاك =

وفي ٢١ شعبان سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) أصدر محمد علي أمراً بانقزاع أطيان نواحي شبرا بدين وبدين وقرموط البهر وكفر ديرب بقطارس وكفر شبرا مور وكفر أبو شوارب وبلغت مساحة المعمور الذي تم الاستيلاء عليها في هذه النواحي ١٣٧ فداناً كرونت جفلك شبرا بدين الذي بلغ إجمالى مساحة زمامه ٤,٢٥٠ فداناً وأضيف إلى جفلك محمد علي بالدقهلية (١).

وفي ٢ صفر سنة ١٢٦٢ (يناير سنة ١٨٤٦) أصدر محمد علي أمراً بمنح حميدة عباس ٩٧ فداناً من معمور ناحية قول أنجيل بمديرية الدقهلية (٢) وكان آخر الجفالك التي منحت في عهد محمد علي باشا هو جفلك المحلة الكبرى الذي منحه إلى عباس باشا وبلغت مساحته ١٣,٣٧٠ فداناً بمنطقة المحلة الكبرى ونواحيها وذلك بأمر في ٢٣ رجب سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) (٣).

وبذلك تكون مساحة الجفالك التي حدودها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته هي ٢٨٦,٣٢٤ فداناً منها ٢٦,٤٩٩ فداناً تمثل مساحة جفلك محمد علي وحده.

= باسم سعادة أفندينا ولي الهم الحديوي الأعظم توفى سنة ١٢٥٨ هـ ، رقم ١٣٨٠ عين ٤٨ مخزن ٩٨ ، دفتر كشوف بسدد جفالك الأقدنة .

(١) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطيان زمام نواحي جفالك بالقلم الدقهلية باسم الحديوي الأعظم رقم ١٣٨٧ عين ١٧ مخزن ٩٨ .

— دفتر قيودات الجنالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن .

(٢) دفتر كشوف بسدد جفالك الأقدنة .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر زم ثاني الأطيان المعهودة المبلوكة لأربابها بتقاسيم - رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ٩٨ ، رقم ٣٤ . جاء بهذا المجن أيضاً أن الأطيان المنوحة لعباس باشا بناحية قول أنجيل مساحتها ٦١٠ فدان .

والباقي ومساحته ٨٤,٨٥٩ فداناً هي جفالك أفراد أسرته بما فيهم إبراهيم باشا
يكن ابن أخت محمد علي^(١).

وقد أوقف محمد علي من هذه المساحة ١٠,٧٤٢ فداناً من معمور جفلكي
كفر الشيخ ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية وقوله «مسقط رأسه» رتضم
مكتباً ومكتبة ومدرسة وذلك بأمر في ١٢ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤)^(٢).

كما منح زوج ابنته يوسف كامل باشا ٩,٩٩٧ فداناً من جفالك بالدقهلية
بأمر ملك صدر في ٢٩ القعدة سنة ١٢٦١ (١٨٤٥)^(٣).

ولم يشهد حكم إبراهيم الذي لم يستمر سوى شهر (من أبريل إلى نوفمبر سنة
١٨٤٨) أية إضافات لجفالك . وأول إضافة لجفالك تمت في عهد عباس باشا
حين استولى لنفسه على مساحة ٢٦١٨ فداناً من الحدائق في منطقة بنها بمديرية
الفيوم بأربعة أوامر عاينة صدرت في ٧ محاد الثاني سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) و ٢٧
محرم سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) و ٢ من ذى الحجة سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣) و ٥ محرم
سنة ١٢٧٠ (١٨٥٣) كونه ما عرف « ماورمان بنها » ، (٤) .

(١) دفر كشوف بعدد جفالك الأقدمة ، ضمت هذه المساحة ٩ أقدمة من زيادة المساحة
التي وجدت في أطيان الجفالك بهـ ذلك - حول توزيع هذه المساحة على المديريات أقلل
ملحق رقم ٤ .

(٢) للصدر السابق - دفر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم
الغربية .

(٣) د - المحفوظات ، دفر جفالك سعادة أفندم كامل بك بإقليم النصورة من إيدى
توتى سنة ١٢٦٠ هـ رقم ١٣٨٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم النصورة .

(٤) دفر كشوف بعدد جفالك الأقدمة .

غير أن أكبر مساحة حددتها عباس باشا لنفسه هي ١٨٧٣٤ فداناً من معمور منطقة وادي الطبيلات بالشرقية والتي عرفت بجفالك الرادى . وبذلك يكون إجمالى الجفالك التى استحدثت فى عهد عباس هو ٢٢٣٥٢ فداناً بنواحى الشرقية والقليوبية من بينها ٢٢١٢ فداناً من جفالك محمد على فى منطقة العباسية شملها جفالك الرادى^(١) .

وعقب تولي سعيد باشا السلطة استولى لنفسه على ٢٠٢٤٢ فداناً من معمور منطقة الخزان بمديرية البحيرة وأضاف إليها ٥٧٣٦ فداناً من أبعاديات دمنهور وغيرها وبلغ إجمالى مساحة هذه الأقطان ٢٧٢٥٠ فداناً صدر عنها تقييد فى ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) وهي التى عرفت بجفالك الخزان من بينها مساحة ٦٠٨١ فداناً أصلها من جفالك محمد على^(٢) .

وبذلك يكون إجمالى الجفالك التى تم تحديدها بعد عهد محمد على وحتى نهاية عهد سعيد هو ٤٩٦٠٣ أفدنة من بينها مساحة ٨٢٩٣ فداناً كان سبق تحديدها ضمن جفالك محمد على^(٣) .

وعندما وصل إسماعيل إلى الحكم توسع فى الاستيلاء على الأرض لنفسه ولأفراد أسرته ولكن من الصعب القول بأن هذه الأراضى كانت جفالك بالمفهوم الذى كانت تعنيه الكلمة فى عهد محمد على وأن كان تعبير الجفالك استمر قائماً وخاصة فى المناطق التى كان أصلها من الجفالك حتى ولو لم تكن قد أصبحت

(١) المصدر السابق ، سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ
هـلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مغزن ١٨ ص ١١ . - دفتر أرقام الأبعادية والمعمور العلوى
معدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان ، رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مغزن ١٨ .

(٢) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـلالية رقم ٤٣٥٥
عين ٤٩ مغزن ١٨ ص ١٢٢ .

(٣) دفتر كتوف بحد جفالك الأفدنة .

ملوكه لأنفراد أسرة محمد علي وتغير سجلات المهارة السنية للوحدة بدار الوثائق أن جفالك القيوم التي أصبح يملكها الخديوي إسماعيل وأفراد أسرته بلغت سنة ١٢٨٧ (١٨٦٥) ١٠٠٣٥٣ فداناً صدر بها عشرون تقسيماً وأن من بينها ١٩٠٤٤ فداناً أعطاهما الخديوي إسماعيل لابنه حسين بتقسيط في ١٨ ربيع ثاني سنة ١٢٨٢ (١) وكان طبيعياً أن يهاد توزيع جفالك محمد علي بعد وفاته بين أفراد أسرته وذهب الجزء الأكبر منها إلى أفراد أسرة الأمير الحاكم .

فلم يكد إبراهيم يصل إلى السلطة حتى أصدر في ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ أمراً بالاستيلاء على ٢٣,٩٧٨ فداناً من جفالك محمد علي بالشرقية والوجه القبلي وتخصيصها لأولاده نظير الاستثناء عما كان مرتبطاً له سنوياً من الخزانة وقدره ٦٠٠٠ كيسة (الكيسة ٥٠٠ قرش) وبمقتضى هذا الأمر أعطى ابنه إسماعيل ١٠,٦٣٤ فداناً من جفالك الشرقية كما أعطى ابنه أحمد باشا ١٠,٩٩٦ فداناً من جفالك الشرقية أما ابنه مصطفى باشا فقد حصل بمقتضى الأمر المشار إليه على ١٢,٣٤٧ فداناً تمثل إجمالى جفالك أرمست والريقات (٢) .

ظهر أن أكبر التغيرات في جفالك محمد علي حدثت في عهد عباس فلم يكد يمضى على تولي عباس الحكم ثلاثة شهور حتى أصدر في ٣ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أمراً بالاستيلاء على ٢٩,١٤٩ فداناً لأسرته من أطيان جفالك القليوبية والمنوفية والبحيرة والغربية خص منها والده بنية قادن ١٠,٣٧٨ فداناً من جفالك القليوبية وخص ابنه إلهامى ١٠,٧٦٣ فداناً بمديرتي المنوفية والبحيرة كما خص

(١) د. الوثائق ج ٢/٨ سجل قيد أطيان وأملاك سعادة أئدم حسين باشا ، دائرة والده باشا والأعمال من ٢٤ القعدة سنة ١٢٨١ هـ ، إلى ١٢ شوال سنة ١٢٨٢ هـ ص ٦ .

(٢) دتر كشاف بحد جفالك الأمدنة - دتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ هـ مغزن ١٨ .

مهتاب قادن والدة ابنه محمد صديق ٨٤٧هـ فداناً بمديرية الغربية كما أعطى عباس باشا مرضعته خديجة قادن ٢٢٦٠ فداناً من جفالك الغربية^(١).

وفي ١٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أصدر عباس أمراً ثانياً بتخصيص مساحة ٢٢٤٩٢ فداناً من حذاق سمر باي بالغربية لنفسه ثم مالبث أن منحها لبعض أجباعه^(٢).

وفي ٢٢ رجب من العام نفسه أصدر عباس باشا أمراً ثالثاً بتخصيص ٥٠ ألف فدان من أطيان جفالك البحرية والشرقية والغربية لنساء أسرة محمد علي فأعطى والدة سعيد باشا ٦٠٠٠ فدان من جفالك البحرية والدة حسين بك ١٠٠٠ فدان من جفالك البحرية والدة علي بك ١٠٠٠ فدان من جفالك البحرية هما وقر قادن ، محمد علي أعطى لكل منهن ١٠٠٠ فدان من جفالك البحرية هما وقر قادن ، ومها مهوران قادن ، و دوراك قادن ، كما أعطى ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية إلى والدة محمد علي (الابن) و ٥٠٠٠ فدان أخرى من جفالك الشرقية إلى والدة زينب هانم ابنة محمد علي كما أعطى والدة حليم بك بن محمد علي ٥٠٠٠ فدان من جفالك الغربية وأعطى ثلاثة من زوجات إبراهيم باشا الذين لم ينجبوا أولاداً ٣٠٠٠ فدان بواقع ألف لكل منهن من جفالك البحرية كما أعطى لكل من والدة مصطفى بك وأحمد بك . وإسماعيل بك زوجات إبراهيم باشا ٥٠٠٠ فدان من أطيان جفالك البحرية ومنح والدة الهادي ابنه ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية وكذلك ألف فدان لإحدى جواريه^(٣).

(١) المصنفون السابقين .

(٢) دفتر كشوف يمدد جفالك الأفندية .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان الأطيان النعم بهم من سعادة أئدينا ولو النعم الممدوي الأكرم الحاج عباس باشا إلى حضرات قوادن محترمين موسى إليهم من أطيان جفالك البحرية والغربية والشرقية ١٢ رجب سنة ١٢٦٥ هـ رقم ١٣٩١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر كشوف يمدد جفالك الأفندية .

كما أعطى عباس لأفراد من غير أسرة محمد على مباحات من أراضي الجفالك
في ٢ شعبان سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أصدر عباس باشا أمراً للرزنامة بمنح حسن
باشا المانسترل الذي كان رئيساً لمجلس الأحكام ١٢٦٥ رذائاً من جفالك البحيرة
كما منح محمد شريف باشا ١١٦٦٦ رذائاً من جفالك محمد على بالقريسة بأمر
في ١٤ جماد أول سنة ١٢٦٩ لديوان دكتندنا .

ومع نهاية عهد عباس كان إجمال الذي تم توزيعه من جفالك محمد على
يبلغ ٢٩٧,٩٩ رذائاً كما بلغت جملة الأراضي التي تم توزيعها من جفالك محمد على
في عهد سعيد ١٠,٧٧٤ رذائاً من بينها ٦,٠٨١ رذائاً شملها جفالك الخزان الذي
حدده سعيد لنفسه في مديرية البحيرة (١) . ومع بداية حكم إسماعيل كانت المساحة
الباقية من جفالك محمد على تبلغ ٨٤,٥٢٥ رذائاً هي جملة ما بقي من المساحة التي
أعادها عباس باشا إلى المديرية الموجودة بها من الجفالك (٢) .

وفي بداية حكمه أعطى إسماعيل باشا من هذه المساحة ٢,٤١٧ رذائاً إلى زوجة
سعيد باشا أما الباقي فقدره ٨٢,١٠٧ أفدنة فقد انتزعت عليها الخديوي إسماعيل
لنفسه ولأفراد أسرته ضمن تحديد أطيان الدائرة السنية (٣) .

هكذا صارت منح الأرض من الأبعادات والجفالك في خلق قطاع كبير
من الملكيات أصبح منذئذ نهائياً حكم محمد على وظل هذا القطاع معني من الضرائب

(١) المصدر السابق .

(٢) أصل هذه المساحة ١٠٩٥٠٨ رذائاً أعطى منها ١١٩٩٥ رذائاً إلى محمد على
شريف باشا ومهتاب خان فأصبحت ٩٧٥١٢ رذائاً موزعة على مديريات الغربية والدقهلية
والشرقية والبحيرة والفيوم وهذه المساحة أصدر عباس باشا أمراً في ١٨ شوال سنة ١٢٦٥
(١٨٤٩) بإعادتها إلى المديرية للوجوه بها لتصبح ضمن أراضي الميري لكنه عاد فوزع
بعضها .

(٣) المصدر السابق .

حتى سنة ١٨٥٤ عندما فرض عليه سعيد ضريبة العشر . ويمكن التعرف على حجم هذا القطاع من الملكيات من خلال تطور الأراضي المشغورة التي تكونت أساساً من الأبعاديات والجفالك فقد بلغت مساحة الأراضي التي فرض عليها سعيد العشر من الأبعاديات والجفالك ٦٥٥,٩٩٩ فدناً من هذه المساحة ٣٠١,٠٠٧ أفدنة من الأبعاديات والباقي من الجفالك (١) . هذه المساحة ما لبثت أن ارتفعت إلى ١,٦١٤,٥٤٣ في نهاية سنة ١٢٩٠ (يناير سنة ١٨٧٤) وهي جملة الأراضي المشغورة في عهد إسماعيل (٢) .

وبذلك تكون الجفالك والأبعاديات التي منحها خلال هذه الفترة قد ساهمت في تكوين قطاع من الملكيات الكبيرة . أما العامل الثالث من عوامل نفاد الملكيات الكبيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فهو نظام الهمد .

(١) دفتر ربط المقور سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، من واقع كشوف بحيرة ٩ صفر سنة ١٢٧١ هـ .

— دفتر زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لتاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ١١٥ ، حول توزيع هذه الساحة على المديرية انظر ملحق رقم ٥ - أ .

(٢) دار المحفوظات. دفتر يتضمن شروط زمام الأبعاديات والجفالك المهر بها تخصيصة لتاية شهر ذو الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، عن كشوف بحيرة في ٧ صفر سنة ١٢٩١ هـ حول توزيع هذه الساحة على المديرية انظر ملحق ٥ - ب .

نظام العهد

يأتى نظام العهد فى مقدمة العوامل التى أدت إلى تكوين الملكيات الكبيرة وبالذات فى الأرض الحراجية .

وتشير مصادر دار المحفوظات إلى أنه فى سنة ١٨٤١ كانت مساحات كبيرة فى مديرية الغربية قد أصبحت عهدة لعدد من كبار موظفى دولة محمد على ، ومن بينهم إبراهيم ابنه الذى كانت عهده تشمل نواحى كثيرة من بينها السنطة والجيزة وطوخ مرهوت وعزبة طوخ والبلدة وقوة وشابة بنى عمير والحياتم وسنباط وصفط زاب وشيشير وكفر مزاغل وميت الميمون وميت طوخ وميت البذرة وانطهور وابقواى الملق والعرشة وميت يزيد وابقواى الغنم وكفر زين العابدين وميت نابت وميت الغربا وكفر البطيخ وطلخا وغيرها (١) .

وكانت عهدة إبراهيم باشا يمكن فى الغربية فى نفس التاريخ تشمل عدة نواح منها الجعفرية وشبراخيل الكتانية وبقولة وميت السيد ومحلة دهاى ودسوق وبسبون (٢) .

وكانت عهدة شريف باشا تشمل نواحى السناوية وبهيت الحجاره وميت

(١) دار المحفوظات ، دفتر شطب المتاحات بالقليم الغربية من احدى عزم سنة ١٢٥٧ هـ رقم ٢٦٠١٤ ، عين ٢٠٠ مقرون ٣٠ صفحات ٣٥ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ومن صفحات ٩٦ — ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق ، صفحات ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ .

صامر وعلة أبو حل القرية ودمشكة وكفر بجر وكلها بمديرية القرية (١).

وشملت عهدة باسليوس بك نواحي المنقاة وشرشابة وكفر بحيمى وشبرا
العين وكفرها وتاج العجم ومنية الخلف ومنية المباشرين وشبرا ملس وصان
الحجارة وميت حبيب الشرقية (٢).

أما عهدة حل أغا البدر اوى فشملت ثلاث نواح هى علة خلف وكفر
الشمانية وسمنود . وكانت ناحية طلحة عهدة أحمد باشا درامل وايبوقا وصنهود
المدينة عهدة لسامى باشا وميت الاشراف عهدة الاجنبى استوا (٣) وتذكر هيلين
ريفلين اعتماداً على الوثائق البريطانية أنه فى سنة ١٨٤٤ كانت أراضى مباحثها
١,٢٠٥,٥٥٩ فداناً قد تحولت إلى عهدة وأن من بينها ١٢٠ ألف فدان كانت
عهدة لمحمد على بينما بلغت عهدة ابنه إبراهيم ٩٨,٠٠٠ فدان وبلغت عهدة بقية
أفراد أسرة محمد على ٧٥ ألف فدان بينما كانت مساحة قدرها ٩١٢,٥٥٩ فداناً
قد أصبحت عهداً لكبار الضباط الأتراك الموظفين فى دولة محمد على (٤) ، وهى
أرقام لا تختلف كثيراً عن التى ذكرها بير Baer G. عن المساحات التى أصبحت
عهد فى عهد محمد على . فيذكر أن العهد كانت تغطى أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان
وأن منها حوالى ١٠٠ ألف فدان بالوجه القبل وأن عهد أسرة محمد على بلغت حوالى
٣٠٠,٠٠٠ فدان ويشير أيضاً إلى أن بعض الأجانب حصلوا على عهد تراوح
بين ٣٠٠ فدان و ٨٠٠ فدان فى القيوم (٥) .

(١) المصدر السابق ، صفحات ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٠٨ .

(٢) المصدر السابق ، صفحات ٦٤ ، ٥٥ ، ١٠٠ ، ومن صفحات ١٦٣ — ١٧٣ ،

٢٢٧ ، ٢٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، صفحات ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١١ ، ٢٢٥ .

(٤) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ص ٩٧ .

Baer G. Op Cit. PP 13, 14,

(٥)

ومن ناحية أخرى تشير سجلات دار الوثائق إلى أن عهد أبناء محمد علي د العهد
الإنجليزية ، كانت سنة ١٢٦٣ (ديسمبر ١٨٤٦) تغطي مساحة ٣٢٧,٧٦٢ فداناً
تضم ٣٠٠ قرية من قرى مديريات الشرقية والغربية والدقهلية والقليوبية والمنيا
وكانت هذه العهد تتبع ديوان الجفالك والمهد الذي كان يتبعه في ذلك الوقت ١٤
عهدة تضم ٢٧٠ قرية هي عهدة أريمن ويبلغها ١٤ قرية وعهدة الشرقية وتشمل
١٣ قرية وعهدة محول قليوبية وتشمل ١٦ قرية وعهدة نوى بالقليوبية أيضاً وتضم
هشتر قرى وعهدة ميت العز والسوايح وتضم ٥٦ قرية وعهدة سنجها وكفور نجيم
وتضم ٤٨ قرية وعهدة منيا القمح وتضم ٢٥ قرية وعهدة العايد وتضم ٢٨ قرية
وعهدة السنبلاوين وتضم ٤٣ قرية وعهدة بلاد الأرز وبحر الغرب وتضم ٨٦ قرية
وعهدة بلاد الأرز وبحر الشرق وتضم ٣٦ قرية وعهدة الفيوم وتشمل ١٨ قرية
وعهدة الشباسات وتضم ١٥ ناحية وعهدة المناوات والجيزة وتضم ناحيتين (١) .

وعلى هذا فمع نهاية عهد محمد علي كان نظام العهد قد أصبح نظاماً عاماً يغطي
مساحات واسعة من الأراضي وأعطى المتعهدون سلطات واسعة على الفلاحين
شملت إصدار الأحكام الابتدائية .

ومع مجيء عباس يدر أن نظام العهد أصبح يحدد نظام الحياة ككل بالتراجع
كل الأراضي التي في حيازة الفلاحين .

فصدر سنة ١٨٥٠ أمراً باسترجاع العهد وأن كان قد سمح لبعض المفاطق
بأن تبقى عهداً (٢) كما سمح لبعض المتعهدين بأن يشتعروا بعدهم مدى الحياة وأنهم

(١) دار الوثائق ج / ٦/١٦/ ٦ لوائح وحدة ديوان الجفالك عربي ، لائحة تفصيلية

ديوان عموم الشفالك والمهد ، ص ٩ ، ١٢ .

(٢) يعقوب ارئين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

على آخرين بإراضى هودم رزقة بلا مال^(١) . ويذكر بيرد أن سبب اتخاذ هذا القرار هو تراكم التأخرات على بعض العهد وعدم استجابة أصحابها لمطالب عباس^(٢) لكن من المؤكد أن نظام العهد لم يسقط نهائياً في عهد عباس ففي نهاية سنة ١٨٥٠ كانت ناحية الطويلة بمديرية الشرقية لا تزال مهددة لسلطان الطحاوى من حرب الهنادى -^(٣) بل إن ثلاث نواح بالبحرّة أضيفت إلى مهددة عمر الهنداوى . شيخ حرب الجميعات ، في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) ومي نواحي الجرادات مهددة وستم أفندي ناظر قسم شوا خيبر ولوقين مهددة للدهور فاضل بك وناحية بلقنر مهددة على رضا أفندي بالاشتراك مع مصرى الهنداوى^(٤) كذلك فقد ظلت عهد أخرى في أيدي سلطان الطحاوى وأخيه حاصر الصحاوى وم من حرب الهنادى ومهددة فائقة كانت لا تزال في يد الفايح حسن المجرجاوى من مشايخ الأزهر^(٥) . كما بقيت مهددة بمحمد شريف بالأقاليم الوسطى^(٦) .

وعلى ذلك يمكن القول أن ماتم في بداية عهد عباس هو تصفية العهد إلى غير

(١) المرجع السابق ، ص ٨٤ هامش - جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

Baer G. Op Cit, P 14.

(٢)

(٣) دار الوثائق ، ص ١/٥/١ ، صادر إلى دواوين ج ١ ، وحدة ديوان للمينة العالية حربى من ٤ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ إلى ١٧ محرم سنة ١٢٦٧ هـ ، خطاب رقم ٤١ في ١٦ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ صادر لديوان المالية ، ص ٤٦ .

(٤) دار الوثائق ، ص ١/٥/٣ ، صادر ج ٣ ، وحدة ديوان المينة السنية حربى رقم ٥٥ ، من ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢١ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٥٢٢ في ٢٥ ربيع ثانى سنة ١٢٦٧ هـ صادر للمالية ، ص ٤٩٦ .

(٥) ١/٥/١ ، صادر إلى دواوين ج ١ ، وحدة ديوان المينة السنية حربى رقم ٥٥ ، من ٤ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ إلى ١٧ محرم سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٨١ ، ٩٩ .

(٦) دتر بيان أطيان الأبادية المطية أنعام إلى محاديم سعادة أئندنا كتحفدى طال يحقضى الأسر الكرم وللمسقبل إلى سعادته من أطيان أبادية موم قبل من ابدى توفى سنة ١٢٦٥ هـ رقم ٧٥٥٢ مسلسل عموى / ٦ حفظ / نوعى / مخزن ١ ترك .

أصحابها عن دفع ما عليها من متأخرات وهي حقيقة تأكدها ريفلين فتذكر أنه في
علم سنة ١٨٤٩ وجد عباس باشا أن ما يتراوح بين $\frac{2}{3}$ و $\frac{3}{4}$ العهد لم يدفع أصحابها
الضرائب المستحقة عليها ولما كان كثير من المتعهدين عاجزاً عن تحصيل المتأخرات
المستحقة عليها للحكومة ، فقد سمح امتيازاتهم بشيئ من رخص وسمح لباقيين بالاحتفاظ
بعهدهم (١) . ويبدو أن هذا الاجراء كان يلجأ إليه عباس باشا كلما دعت الضرورة
إلى ذلك ففي ٧ رمضان سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) أعيدت عهدة برهان باشا لمديرية
الشرقية بعد أن تراكت عليها المتأخرات (٢) .

وفي عهد سعيد أضيفت عهد جديدة إلى العهد القائمة فيذكر ارتين أنه في
١٩ محرم سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) اصدر سعيد أمراً طالياً إلى كل من مديرية
الغليقية ومديرية أول وسط ومديرية ثلث وسط (النيا وبني سويف) ومديرية
أسيوط ومديرية المنوفية وفارسكور وكفور نجم بتقديم قرى هذه المديريات
وأعطائها لمتعهدين من ذوي الاقتدار حيث تراكت أموال المهدي على الأهالي وقد
أحيل على علي آغا البدرأوى مدير قوة عهد كل من أقسام قوة وشباسات والمحلة
وتعهد بسداد جميع البقايا للتراكة عليهم حتى سنة ١٨٥٥ مع مال سنة ١٨٥٦ عند
نهاية محصول زراعة صيفي سنة ١٨٥٦ (٣) .

وفي عهد إسماعيل أعطيت عهد جديدة فأعطى مينخايل اثنا سيوس عهدة

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) دار الوثائق ، ص ٥/٥ ، المخططات الصادرة إلى الدواوين ج ٥ ، وحدة
ديوان كشدأوى ، رقم ٦١ من ٢٤ رجب سنة ١٢٦٧ هـ إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ
خطاب رقم ٩٢١ في ٧ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ ، صادر للوالي ، ص ٩٥٨ .

(٣) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

اشروبة ههده هذه الناحية (١) . وثاني محمد القواربي ههده أخرى (٢) غير أن العهد مالم يثبت أن النفط بناء على قرار من مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ لكن بعد أن وضع المتعهدون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضي الحرجية . وسنرى كيف تم ذلك .

في إرادة صادرة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية بتاريخ ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ (١٨٢٧) توضح الشروط التي كانت تعطى بمقتضاها العهد وكان المذكور قد عرض على سلطات محمد علي أن يتعهد بناحية شبرا بابل المجاورة لإيهاديه على أن يتعهد بدداد ما طلبها من متأخرات خلال سنتين فقد جاء في هذه الإرادة . . . حيث رأيتم أن تتعهدوا أنتم بالناحية المذكورة على أن تسددوا المبلغ في خلال سنتين وأن تتركوا لأهل تلك الناحية المساحة السكافية من الأطنان حسب قدرتهم فقد جاء في الشروط الخاصة بالبراق المطلوبة من مثل هذه الناحية أن الأمر يقتضى بأن تترك لأهل أطنانهم تدريجياً كلما تحسنت حالتهم حتى إذا ما هم التحسن جميع الأمال أعيدت إليهم أطنانهم نهائياً . . . (٣) .

إن عودة الأرض للفلاحين كما تضمنتها هذه الوثيقة لم يكن إلا حقاً شكلياً فالصاوير تؤكد أن الفلاحين في العهد تحولوا منذ اللحظة الأولى لقيام العهد إلى عمال زراعيين يعملون بالياومة أو بالمقاسمة لدى المتعهدين (٤) . وعلى هذا فإن

(١) دار الوثائق ، ص ٣/١٥٥ ، وحدة دار الخفوفات ، دفتر قيد تأشيرات التفاسيط والأهاديث ، ص ٧ .

(٢) علي مبارك ، المخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، بولاق ١٣٠٥ ، ج ١١٤ ص ١١٦ .

(٣) دار الوثائق ، غنضة رقم ٤٢ ، سجل ٨٥ مية تركي ، وثيقة ١٧٢ ، إرادة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية في ٢٢ ذو الحجة ١٢٥٢ هـ .

(٤) د. هيلين ، ويلكين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .
— د. أحمد الحجة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

حقوقهم على أراضيهم آلت للمتعهدين الذين أصبح من حقهم زراعة كل أراضي القرية التي يجوز للفلاحون عززراعتها أو غرس سداد أموالها^(١) كما أن بعض المتعهدين أعطوا بعض أراضي من أبطوبة المهدة معفاة من الضرائب^(٢).

ويصور بيده من خلال أوراق يوسف حككيان ما حدث في قرية ساقولا التابعة لمديرية المنيا وظروف تحويلها إلى عهدة فيذكر أن معظم أهالي القرية قد جهندوا وظلت أرضها غير مزروعة وتراكت عليها الضرائب لبطح سنوات إلى أن تهدى على أفندي وهو موظف مدني على أن يدفع متأخرات الضرائب على مدى ثلاث سنوات وعرف مبلغاً في اصلاح الاراض وكانت مساحة هذه القرية تبلغ ١٠٠٠ فدان لم يكن عاشقاً للضرائب منها سوى ٤٠٠ فدان وأعطى على أفندي هذا ١٥٠ فداناً معفاة من الضرائب وأكثر من ١٦٠ فداناً نظره ما كان يدفعه للباشا سنوياً^(٣).

وفي سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧/٤٦) كان ما بقي من الأرض في أيدي الفلاحين في مناطق عهد أبناء محمد علي هو ٩٩,٣٠١ فداناً في مقابل ٢٢٨,٤٦١ فداناً كانت مزروعة لحساب المتعهدين^(٤).

ويؤكد اوتين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب العهد المغفأة وأن كان لم يوضح الأساس الذي تم عليه تملك المتعهدين لهذه الأرض^(٥). وحقيقة الظروف التي تحولت فيها العهد إلى ملكيات خاصة

(١) د. هيلين ويغليين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) Baer, G. Op Cit, P 13

(٣) Ibid, P 14.

(٤) ج ٦/١٦/٧ لوائح ، وحدة ديوان الجناك هري ، لائحة تفتيش ديوان عموم

الجناك والعهد ، ص ١٢ .

(٥) يعقوب اوتين ، الموجع السابق ، ص ٨٤ هامش .

يحيط بها بعض الغموض وأن كنا نستطيع أن نبقى بعض الضوء على هذه الظروف من خلال صدور اللائحة الحميدية التي أعطت حقوة ثابتة لراضى اليد على الأراضى الذين مر عليهم أكثر من خمس سنوات وهذا يعنى انتقال أراضى العهد التي كانت لا تزال قائمة إلى المتهمدين باعتبارهم وراضى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر سنة ١٨٦٦ فقد جاء فى هذا القرار وحيث أن المتهمدين استملكوا الأطنان الواضعين يدم عليها بموجب اللائحة ولا فرق بين هذه الأطنان — أطنان العهد — وبين أطنان الجنالك والأباديات ولا يباديات إلا أن أطنان العهد غراجية وأطنان الجنالك والأباديات عشورية . . . (١) . بل أن الضرر عند جمال الدين يطرح بوضوح لا يقبل الالتماس بأن جزءاً من أراضى المتهمدين تكونت بوضع اليد ، أنه من المعلوم أن المتهمدين آلت لهم الأطنان أما بوضع اليد أو بالأثرية ، وذلك خلال المناقشة التي دارت حول إلغاء العهد فى مجلس شورى النواب فى ذلك الوقت (٢) .

أما فكرة فك العهد فلم تكن تعنى عودة أراضى العهد للفلاحين بقدر ما كانت تعنى تحرير الفلاحين العاملين فى العهد وإعطائهم حق العمل فى مناطق غير أراضى المتهمدين فى مقابل أجر وهذا يفسر حماس أعضاء المجلس ومعظمهم من غير المتهمدين من الملاك لهذا المشروع الذين رأوا فيه فرصة الحصول على العمال اللازمين لورائهم من الفلاحين العاملين فى العهد بعد تحريرهم (٣) .

وبهذا كانت الظروف التي صاحبت تحول العهد إلى ملكيات خاصة للمتهمدين فأن من المؤكد أن جزءاً كبيراً من أراضى العهد أصبح ملكية خاصة للمتهمدين وأصبح جزء من أراضى القرى التي كانت عمدة مملوكاً للمتهمدين .

(١) الوثائق العدد ٧٠ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦

(٢) الوثائق العدد ٦٩ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦

(٣) انظر فى المناقشة فى المصدر السابق

في ناحية سمود غربية حيث كان على أغا البدراوى متهداً لهذه الناحية بلفه
أراضى المهددة سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) مساحة ١,٧١٦ فداناً من إجمالى أراضى
الناحية البالغ ٣,٤٥٣ فداناً ما لبثت أن ارتفعت مساحتها إلى ١,٩٠١ فدان سنة
١٢٧٠ (١٨٥٤/٥٣) في نهاية حكم عباس . وفي بداية حكم إسماعيل (١٨٦٤)
كان على أغا البدراوى ملك ١,٩١٤ فداناً من أطيان هذه الناحية (١) .

وفي الرابة المدفونة بمديرية جرجا حيث كان سليم باشا متهداً لهذه الناحية
في أوائل حكم عباس بلغت أراضى المهددة سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣/٥٢) ٨٧٥ فداناً
من مجموع زمام الناحية البالغ ٢,٥٩٣ فداناً وخلال حكم إسماعيل (١٨٦٨) كان
سليم باشا هذا ملك ٨٤٨ فداناً من أطيان هذه الناحية (٢) .

وفي منطقة البرلس حيث كان حسن طبروزادة متهداً وحافظاً للمنطقة في عهد
عباس أصبحت هذه المنطقة ملكاً لمائلة طبروزادة في عهد إسماعيل ويقدر جرجس
حينئذ مساحة الجزء الشرقى منها بأربعين ألف فدان (٣) ولعل هذه كانت من أكبر

(١) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية سمود وكفر النعمانية سنة ١٢٥٩ هـ رقم
١١٨٢٥ هـ ٢٣٨ غزن ٢٢ ، ص ٥٨ ، ٧ .

— مكلفه الأطيان بناحية سمود وكفر النعمانية بمديرية النورية سنة ١٢٧٠ هـ رقم
١١٨٣٦ هـ ٢٣٨ ، غزن ٢٢ ، ص ٥٣ .

— مكلفه الأطيان بناحية سمود لمديرية النورية سنة ١٥٨٠ ق رقم ١١٨٤٥ هـ
٢٣٨ غزن ٢٢ ، ص ٢٤٦ .

(٢) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية الرابة المدفونة بجرجا سنة ١٢٦٩ هـ رقم
٧٠٥٩ هـ ١٢٧ غزن ٦ ، ص ١٦٦ ، ١٦٤ .

— دفتر أصول ونعوم رسم متفئة الأطيان بناحية الرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة
١٢٦٨ هـ رقم ٢٦ غزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .

١١ كان سليم باشا هذا يشغل منصب مدير عموم المالية في أوائل حكم عباس .

(٣) جرجس حينئذ ، المرجع السابق ، ص ٢٠ — مجموع قوانين ولوائح الأموال للفترة =

للساحات التي تحولت إلى ملكية فردية في ظروف نظام العهد .

ومكثا ساهم نظام العهد في خلق قطاع من الملكيات الكبيرة في الأراضي الخراجية وضاعف من أثر نظام العهد على نمو الملكيات الكبيرة ، أن معظم المتحمدين كانوا من العناصر التي حصلت على الإبداعات والمفاتيح .

أما العامل الآخر في نقاء ونمو الملكيات الكبيرة فهو بيع أراضي الدولة للأفراد .

== س ١٣١ - تنازل محمود حمدي باشا بن حسين طوبزادة عن هذه الأراضي للحكومة نظير مرسوم قسدي كان يدفع له ولأفراد أسرته من الرزنامجة سنوياً وذلك بأمر حال في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٨ .

بيع أراضي الدولة للأفراد

يمكن القول بصفة عامة أنه حتى بداية الاحتلال كان انتقال أراضي الدولة للأفراد يتم عن طريق المنح أكثر منها عن طريق البيع . وتزجج فكرة بيع أراضي الدولة الزراعية والمقابلة للإصلاح إلى عهد سعيد ويذكر أرتين أن أول قرار صدر في هذا الشأن يرجع تاريخه إلى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) وهو الذي قضى ببيع أراضي للفروك القنات وللأوربيين وللأهالي على أن تكون هذه الأراضي عشورية ثم ما لبث أن صدر أمر آخر في نهاية حكم سعيد في ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) قضى ببيع كافة الأطنان الخارجة عن الزمام لمن يرغب في شرائها^(١) ويعطى بيير Baer تعديلاً مقبولا لأقدام سعيد على بيع أراضي الدولة في هذه الفترة حين يذكر أن المدافع إليها كان مواجهة الأعباء المالية التي ترتبت على حفر قناة السويس^(٢).

وقد طاصر القرار الأخير ارتفاع أسعار القطن أبان الحرب الأهلية الأمريكية في نهاية حكم سعيد وأوائل حكم إسماعيل وساعد هذا على شراء الأراضي التي طرحت للبيع خلال سنوات ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ . وإذا كان ليس لدينا بيان المبيعات الإجمالية خلال تلك الفترة فإنا نستطيع التصرف على حجم مقترحات بعض الأفراد فبقراءة عبيد الذي كان يعمل وكيلا لتصل أمريكا بنتنا لشترى ١٦٨١ و ٦٨١ فداناً في أراضي مديرية قنا وإسنا بأربعة تقاسيط في سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٤

(١) يقوب أرتين ، للرجع السابق ، ص ١٧٦ ، ١٨٢ .

Baer, G. Op Cit, P 193.

(٢)

واشترى إسماعيل راجب باشا الذي كان مفتشاً لحسابات الأقاليم ٣,٤٢٥ فداناً بتقسيط في ٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) واشترى أحمد رشيد باشا ناظر ديوان المالية ١٠٣٥ فداناً بنواحي مديرية الغربية وللنوفية بتقسيط في ٤ حفر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) . كما اشترى محمد سلطان بك ١٧٠ فداناً من أطيان مديرية المنيا وبني مزار بتقسيط في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) . واشترى حسن راسم الذي كان مديراً للقنصلية ١,١١٤ فداناً بنواحي مديرية القنصلية بتقسيط في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (١) . كما اشترى الأحمدي أسكندر قساوات ١٥٣ فداناً من أطيان المديرة بنواحي الحامدة وبني يحيى بمديرية أسيوط بتقسيط في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) (٢) . واشترى محمد أمين باشا رئيس مجلس أسكندرية مساحة قدرها ١,٦٦٥ فداناً بستة تقاسيط في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤) من أطيان المديرة بنواحي الفتى وفهرها بمديرية المنيا (٣) . وبتقسيط مؤرخ في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) اشترى أحمد القوام إبراهيم باشا ٨١٤ فداناً من أطيان للمديرة بنواحي مديرية بني سويف والفيوم (٤)

وعندما صدر قرار مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٧ صرح للديرين بمقتضاه ببيع زيادات المساحة التي تظهر في الجزر والأحواض بحدن يعادل قيمة إيجار

-
- (١) دار المحفوظات ، دفتر زم رابع الأطيان المباعة من طرف المديرة رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .
- (٢) دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ هـ رقم ١٧٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٢٦ .
- (٣) دار الوثائق / ص ٣١/١٥٣/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورة من ٧ ذو القعدة سنة ١٢٨٠ هـ ، ص ٣٩ ، ص ٤٣ - ٤٧ .
- (٤) دار الوثائق / ص ٣٢/١٥٣/٢ ، وحدة د . المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ص ١١١ .

ثلاث سنوات من هذه الأقطان أو الأقطان المجاورة لها^(١). وقد تحولت كل هذه الأراضى إلى أراضى عشورية .

وفى ظل الاحتلال اتخذت ظاهرة بيع أراضى الدولة للأفراد شكلا أكثر اتساعا حيث كانت الأراضى المملوكة للدولة تتركز فى ثلاثة قطاعات هى أراضى الأملاك الأميرية الحرة وأراضى الدومين ثم أراضى الدائرة السنية طرحى جميعها للبيع .

١ - أراضى الأملاك الأميرية الحرة : (٢)

وهذه الأقطان كانت تمتلكها الدولة من البداية وكان يطلق عليها فى ذلك الوقت اسم « أقطان الميرى الحر » ، وهى تشمل بقايا أراضى المتروك التى بيع جزء منها فى عصر سعيد وإسماعيل . ثم أراضى داخل الزمام وهى الأراضى القابلة للاستصلاح التى شتمتها مساحة الزمام . وحتى سنة ١٨٨٠ كان ما يباع من هذه الأراضى يتم بيعه أراضى عشورية . غير أنه فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ صدرت لائحة ببيع أملاك الميرى ونصت على أن الأقطان التى تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك يعطى لها حجب تملك (مادة ١١) وأعطت هذه اللائحة لأصحاب الأقطان الأولوية فى الحصول على المساحات التى تقل عن عشرة أفدنة من أقطان الميرى المتداخلة فى أراضيم عند إعلان بيعها (مادة ١٢)^(٣)

وهناك خلاف بين المصادر حول مساحة « أقطان الميرى الحر » ، فيذكر آرتين أنها كانت تبلغ سنة ١٨٨٠ ٧٢٥,٧٤٣ فداناً وأن من بينها مساحة قدرها

(١) يعقوب آرتين ، المرجع السابق ، ١٨٧

(٢) تسميتها بالحرة يرجع أساسا للتمييز بينها وبين أملاك الدومين والتى عرفت أيضا بأنها أقطان مصلحة الأملاك الأميرية .

(٣) القرواين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٩١ .

١٠٧، ٤٩ فدانا كانت مؤجرة بالمديرية^(١) أما أول إحصاء صدر في مصر سنة ١٨٧٧ فقد جاء فيه أن مساحة هذه الأراضي كانت تبلغ ٤٧٧، ١٧ فدانا وأن من بينها ١٨٧، ٥٧ فدانا كان من المتوقع فرض ضرائب عليها^(٢)

وعلى الرغم من أن استصلاح هذه الأرض وزراعتها كان يحتاج إلى جهود ورؤوس أموال فإن الطلب قد زاد عليها في نهاية القرن التاسع عشر من شركات الأراضي وكبار الملاك والذين كان في إمكانهم تقديم رؤوس الأموال اللازمة لزراعتها واستصلاحها^(٣).

وليس هناك إحصائيات كافية أو بيانات عن المباح من هذه الأراضي وإن كان من الممكن تحديد عدد من مشتريات الأفراد خلال سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٣ في مديرية المنيا.

ففي خلال الفترة من فبراير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى محمد سلطان باشا ٧١٩ فدانا بنواحي مغاغة وغيرها بمديرية المنيا وفي ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ اشترى حيدر باشا الذي كان ناظراً للمالية ٨٤١ فدانا كما اشترى كل من شيمى مكوى ويوسف موسى ١، ٣٢٩ فدانا من أطيان ناحية المديرية بالمنيا كما اشترى بطرس غالى باشا ٣٠٠ فدان من أطيان المهدي بمغاغة خلال شهرى يناير ومارس سنة ١٨٨٣^(٤).

(١) يطوب أوتين ، المرجع السابق ، ص ٣٢٥

(٢) فيدريكو ميجي ، المصدر السابق ، ١٢٣

يهم من هذا المصدر أن الأراضي الأميرية تمثل الفارق بين مجموع المساحة للفروض عليها الضرائب من الأراضي الزراعية وتبلغ ٤٨٧ و ٧٣٤ فدان وبين مساحة الزمام وهي ٨٧ و ٧٦٠ فدان في ذلك الوقت.

Baer G. Op Cit, p 97

(٣)

(٤) (٤) دوايد المخططات ، دفتر تحديد قرارات جلسات تومسيون بيع عقارات المهدي بمديرية المنيا عن السنة من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ، رقم ٢٧

مخزن ٦٨ ، ص ١٨ ، ٧٠ ، ٦١ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٤٠ ، ٤٤

وفي ٣ مايو سنة ١٨٨٨ صرح لناظر المالية بأن يستبدل ابن برهب من أصحاب الماشات بمشاتهم أطيانا من أراضي الاملاك الاميرية الحرة أو من أطيان « الدومين » يوازي ثمنها قيمة الماش المستبدل وقد بلغت جملة الأطيان التي أعطيت لأصحاب الماشات بمقتضى هذا القرار من الأطيان الاميرية ٢٥٠٠٤ أفدنة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠^(١).

ولا تعتمد المصادر إيضاحات أكثر حول العناصر التي حصلت على أراضي من الاملاك الاميرية الحرة وإن كان من المؤكد أن هذه الأراضي شكلت أحد المصادر التي ساهمت في تكوين الملكيات الكبيرة ونموها حتى الحرب العالمية الأولى أما القطاع الآخر الذي طرح للبيع من بداية الاحتلال فهو « أطيان مصلحة الاملاك الاميرية » والتي عرفت في ذلك الوقت « بأراضي الدومين » وقد ساهمت بدورها في نمو الملكيات الكبيرة في هذه الفترة .

٢ - مبيعات أراضي « الدومين » :

في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وكنتيجة للارتباك المالي الذي سببه الخديوي إسماعيل للبلاد أصدر أمراً عالياً تنازل فيه عن أملاك أسرته البالغ مساحتها ٤٢٥٧٢٩ فداناً للحكومة على أن تقوم بعمل قرض بضمان هذه الأطيان وهو القرض الذي تم في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مع بنك روتشيلد بمبلغ ٨٠٥ مليون جنيه استرليني بهدف سداد الديون السائرة وبمقتضى الأمر المشار اليه تشكل الإدارة هذه الاملاك لجنة « قومسيون » من ثلاثة أعضاء أحدهما مصري والآخر انجليزي والثالث فرنسي وكانت مهمتها — كما حددها الأمر المشار اليه — هو تحصيل الإيرادات لمواجهة سداد الاقساط وفي حالة عجز الإيرادات تتكفل الحكومة

(١) الوثائق المصرية ، عدد يناير سنة ١٨٩١

المصرية بسداد هذا السجل (١)

ومنذ ذلك التاريخ تشكلت مصلحة الأراضي الأميرية لتدير ما عرف
« بأطيان الدومين » .

وفي سنة ١٨٨٢ صدرت لائحة الشروط العامة لبيع هذه الأراضي التي كانت
مساحتها قد أصبحت ٢٠.٥٠٦ أفدنة يضمها ٢٧ قفطيش قسمت إلى ٢٨٩ قطعة
وردد لكل منها سعر يتراوح بين ٤ جنيهات و ٤٥ جنيها للفدان حسب
جودته (٢) .

ونستطيع أن نحدد بعض مشتريات الأفراد من أطيان الدومين على ضوء
بعض المصادر في فترة مبكرة اشترى سيد أفندي الفتور عمدة ناحية بني حامر
بالشرقية ٥٦ فدانا من أطيان بني حامر بمحطة محررة من بحكة مصر الكبرى
في ٣ محرم سنة ١٢٩٨ هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٠) واشترى باروخ يوسف
الاسرائيل من رعايا إيطاليا ٥٠ فدانا من أراضي ناحية قول انجيل بمحطة
من بحكة المنصورة محررة ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ هـ (٣) .

واشترى السيد محمد علي خشبة كبير تجار أسبوط ٦١ فدانا من أطيان ناحية
أورمان بصرة بمديرية أسبوط (٤) غير أن أكثر المبيعات حدثت في سنوات
١٨٨٧ و ١٨٨٨ و ١٨٩٢ و ١٨٩٤ حيث بيع في السنة الأولى منها

(١) القوانين القارية في الديار المصرية ، ص ١١٢ - ١١٥ ، جرجس حنين ، المرجع
السابق ، ٢٦٥

(٢) دار المحفوظات ، لائحة الشروط العمومية لبيع أملاك الدومين ، بولاق سنة ١٨٨٣
ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) دار المحفوظات ، سجل أول الأطيان المشورة تملك أربابها بالوجه البحري رقم
٤٢٣٧ حين ٤٨ عزن ١٨ ، ص ٣٥ ، ٣٩

(٤) دار المحفوظات ، سجل أول الأطيان المشورة بالوجه القبلي رقم ٤٣٤٥ حين ٤٨
عزن ١٨ ص ١ .

٢٤,٩٧٧ فدانا وفي الثانية ٦,٠٧٠ فدانا وفي الثالثة ٣٣,٧٨٦ فدانا وفي السنة الرابعة ٢٠,٢٣٩ فدانا (١).

وبلغت جملة الأطنان التي استبدلت بمعاشات من أراضي العموم حتى نهاية سنة ١٨٩٠ بمقتضى الأمر الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٨٨ بلغت ٩,٦١٦ فدانا إلى جانب ٣٩,٨٧٥ فدانا أخرى استبدلت بمعاشات الحدوي اسماعيل وبعض أفراد أسرته في نفس التاريخ (٢).

وفي سنة ١٨٩٧ كانت أكبر للمبيعات قد انجذبت إلى إخوان سماس وشركاتهم الذين اشتروا مساحات كبيرة من تفتيش طلي في ١٦ مارس سنة ١٨٩٧ بلغ ثمنها ٣٧,٢٧٨ جنبا وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ اشترى هنري -تين خياط تفتيش بنى رافع بمبلغ ١٩,٩١٣ جنبا بمبايعة رقم ١٢٩٣ (٣). وفي سنة ١٨٩٨ كانت أكبر للمبيعات هي التي اشترها الحدوي عباس حلى الثاني من تفتيش الهياثم بمبايعة في ١٥ يناير سنة ١٨٩٨ ولها المساحة التي اشترها أحد باشا للقساوى من تفتيش الهياثم أيضا. وفي سنة ١٨٩٩ كانت أكبر للمبيعات هي التي اشترها اخوان أجيون ويوسف غوري حداد في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٩ من تفتيش يشيش. وقد بلغ إجمالى للبايع حتى نهاية ديسمبر سنة ١٨٩٩ من أطنان الدومين ٢٣٢,٦٨٦ فدانا بلغ إجمالى ثمنها ١٥٠,٤٥٢,١٥٠ و جنبا كذلك فقد بلغت مبيعات سنة ١٩٠٠، ١٨٣٢٥ فدانا وكانت أكبر للمساحات هي التي اشترها سليم بك شديد وبلغت مساحتها ٨٨٦ فدانا خلال شهرى يناير ومايو سنة ١٩٠٠ كما اشترى الدهر سيد موسى وآخرون مساحة ٤,٩١١ فدانا من أطنان تفتيش بيلة كما اشترى

Baer G. Op Ci , p 28

(١)

(٢) الوثائق المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٩١

(٣) في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ كانت المساحة الباقية بتفتيش بنى رافع تبلغ ١٨٠٤ فدان وغالبا هي المساحة التي اشترها هنري -تين خياط. أنظر مجموع قوانين ولوائح الأموال للفرقة ، ١٧٨ .

أحد بك للنشأى مساحة ٣٤٠ فداناً من تفتيش الهياثم في ٧ فبراير سنة ١٩٠٠
كذلك اشترى محمد بك هب ٤٩٨ فداناً من تفتيش مسهر في ٦ مارس سنة ١٩٠٠
واشترى عبد الله الركيل ١٠٢ فدان من تفتيش رويته في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠
وسبق نهاية سنة ١٩٠٠ كان جملة المباع من أطيان الدومين تبلغ ١٢,٠١٠ فداناً^(١)
وفي سنة ١٩٠١ كان جملة المباع من أراضي الدومين ١٣,٧٦٤ فداناً من بينها
٣,١٦٢ فداناً بيعت في مساحتين كبيرتين بينما بيعت مساحة ١٠,٦٠٢ فدان
في قطع متوسط الواحدة منها ٦٠٠ فدان^(٢).

وتلقى تقارير المتمدنين البريطانيين حولاً على مبيعات الدومين في الفترة
التالية فيذكر كرومر في تقرير سنة ١٩٠٣ أنه يبيع من أراضي الدومين ٢٥٨٢
فداناً ومتوسط مساحة القطعة ١٥,٧٥ فدان مقابل متوسط ٢٧ فداناً لمساحة
القطع المباعة في سنة ١٩٠٢^(٣) وفي سنة ١٩٠٤ بيعت مساحة ٢٩٥٨ فداناً
بمتوسط ٢١ فداناً للقطعة الواحدة آلت منها ١٣١ فداناً لاثنتين من الأجانب^(٤).
وفي السنة التالية بلغت المساحة المباعة ٢,٩٧٧ فداناً وكان متوسط القطعة ٢١٠
فدان آلت منها ٤٨٤ فداناً للأجانب^(٥).

وفي سنة ١٩٠٧ بيعت مساحة ١٥٦١ فداناً في قطع متوسط الواحدة منها

Rapport Présenté par les Commissaires des Domaines (١)
A. S. A Lo Khadye, 1903. le caire, 1901, pp 88, 89, 90, 91
98, 101, 102, 103, 110.

Baer G. Op Cit, P 28

(٢)

(٣) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارية والحالة المئوية في مصر والسودان سنة

١٩٠٣ ، ترجم وطبع في القطع سنة ١٩٠٤ ، ص ٢٦ .

(٤) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة المئوية في مصر والسودان سنة

١٩٠٤ ، ترجم وطبع في القطع سنة ١٩٠٥ ، ص ٤٤ .

(٥) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارية والحالة المئوية في مصر والسودان سنة

١٩٠٥ ، ترجم وطبع في القطع سنة ١٩٠٦ ، ص ٧١ .

١٢ فداناً وحصل الأجانب على ثلاث مساحات منها (١).

وفي سنة ١٩١٢ تم تغطية كل قرض بيت ورتشيد وبلغت المساحة المباعة من أملاك الهومين ٢٨١,٠٠٠ فدان وبقي مساحة الدومين ١٤١,٠ فدان (٢).
وفي العام التالي (١٩١٣) عادت للدولة مساحة ١٤٠ ألف فدان من بينها ٤٠ ألف فدان بمنطقة الفيوم و ١٠٠ ألف بمديرية الغربية تمت إلى أملاك الميرى الحرة وأُنشئت لها إدارة مشتركة عرفت بمصلحة الأملاك الإمبرية (٣).
أما القطاع الثالث من الأراضي التي طرح للبيع في بداية عهد الاحتلال فهو أراضي الدائرة السنية .

٣ - مصلحة الدائرة السنية :

في ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ رهن الخديوي اسماعيل ١٨٥,١٢١ فداناً من أطيانه تمثل أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة إلى كل من جوشن وجويير باعتبارهما نواباً عن الدائتين نظراً لديون التي عرفت بديون الدائرة السنية والتي بلغت ٨,٨١٥,٤٣٠ جنيهًا استرلينياً (٤) . وعند صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠ خصصت هذه الأطيان لعضان دين الدائرة السنية على أن تخصص الإيرادات الناتجة من بيعها لسداد هذا الدين ووطعت تحت إشراف إدارة خاصة يترك فيها المراقبان الأجنيان (٥)

(١) تقرير الفين جورست عن المالية والإدارية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة

١٩٠٧ ، ترجم وطبع في القلم سنة ١٩٠٨ ، ص ٢٥

(٢) تقرير كننغتون عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٢ ،

ترجم وطبع في القلم سنة ١٩١٣ ، ص ١٧ ، ١٨

Baer G. Op Cit, p 191.

(٣)

(٤) القوانين المقارية في الديار المصرية ، ص ١٠٩ - جرجس حنين ، المرجع السابق ،

ص ٣٣٢ .

(٥) د . راشد البراوي ومحمد حزة عيش ، المرجع السابق ، ص ١٣٤

وفي سنة ١٨٨٠ كانت مساحة أطيان الدائرة السنية تبلغ ١٨.٠٣٠ فداناً (١)
وقد ظلت هذه الأطيان تحت الرهن حتى سنة ١٨٩٨ حين وقعت الحكومة المصرية
في ٢١ يوليو من نفس العام مع عدد من رجال الأعمال الفرنسيين والإنجليز م:
كاسل وقطاي وكرونييه ومهم إخوان سوارس بمصر عقد بيع انتقلت به اقتضاه
إليهم أطيان الدائرة السنية وأملأوها نظير مبلغ يكفي لسداد الباقي من دين الدائرة
السنية الذي كان من المقرر سداؤه حتى سنة ١٩٠٥ ودفعوا بمقتضى ذلك مبلغ
١٨٩٨.٤٣١.٥٠٠ جنيه استرليني وفي ٩ يوليو سنة ١٨٩٨ تآلفت شركة الدائرة السنية
وحي التي تولت تصفية الدائرة السنية وبيع أطيانها (٢).

وفي العترة ما بين صدور قانون التصفية وقيام شركة الدائرة السنية تم بيع
قدر لا بأس به من أطيان الدائرة في سنة ١٨٨٠ بيع من أطيانها مساحة تبلغ
٨٨٢٢ فداناً (٣) وفي العام التالي بيع من هذه الأطيان مساحة قدرها ٩٩٣١ فداناً
مقسمة على ٤١ قطعة (٤). ويلاحظ أن هذه المبيعات كانت تتم في شكل قطع كبيرة
ذهبت كلها إلى كبار الملاك. وفي سنة ١٨٩١ بيع تفتيش الشيع فضل إلى شركة
إخوان سوارس (٥) وبيع ١٩٠٠ فدان في العام التالي من أطيان الدائرة بتاحية
الجهر المحروق بمديرية البحيرة إلى الدهو ميخائيل منصور في ٣ مارس سنة
١٨٩٢ (٦) كما اشترى سليم بك شديد ٢٠٩٢ فداناً من أطيان الدائرة بتاحية

(١) تقرير مجلس إدارة الدائرة السنية المرفوع إل الحديوى سنة ١٨٨٠ ، الاسكندرية
١٨٨١ ، ص ٩١ ، ٩٢

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣-٣٣٧

(٣) تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨٠ ، ص ٤٢ - ٤٤

(٤) تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨١ ، ص ٣٣

(٥) مذكرات عمده فريد ، الجزء الثاني من القسم الأول ، ملف رقم ١٦ ص ١٠

(٦) دار المحفوظات ، No 7, Deira Sania Purchases and Sales,
p. Hole 5 Store 2, File No 32

رأس الخليج التابعة لانتفثيش بسنديلة بمديرية الغربية في ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ (١)

لكن الجزء الأكبر من أطيان الدائرة السنية بيع في الفترة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٦ بمعرفة شركة الدائرة السنية فقد بلغت المساحة التي بيعت بين نهاية سنة ١٩٠٠ وحتى مارس ١٩٠٦ ، ٢٨٤,٠٠٠ فدان (٢) .

بيعت قطعاً كبيرة باستثناء ١٢,٣٧٢ فداناً بنواحي أرمنت والردفات والمريس والريانية بيعت لأهالي هذه النواحي الأربع عن طريق وزارة المالية التي تولت دفع الثمن للشركة على أن تقوم بتحصيلة من الأهالي على أقساط وتم ذلك في ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ (٣) .

فباغرض باشا ابن نوبار باشا اشترى ٢٠٠٧ أفدنة من أطيان ناحية مصرية دودة بالقويس وبسطاروس واصف خياط — من أقباط أسيوط — اشترى ١٠٠٣ أفدنة من أطيان نفس المنطقة كما اشترى اندراوس بشاره ١٨١٦ فداناً من أطيان الدائرة بناحية سيلة بالقويس واشترى مفتاح بك معبد ١٥٨٥ فداناً من أطيان ناحية أبو كساء وغيرهم . وجميع هذه المساحات اشتراها أصحابها بالقسط (٤) .

(١) دار المحفوظات No 93· Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 14 Store 2, File No 1139 (٢)

Baer G Op Cit, p 95.

(٣) دار المحفوظات No 7, Daira Sania purchases and Sales, p. Hole 5 Store 2, File no 47.

(٤) No 241, Daira Sanieh Company Limited, Statment of Sales Effected Since the 1st January 1898, 238/11/24 sales No OOA, OOC, 13, 011,

وهكذا ساهمت مبيعات الاراضي في نمو الملكيات الكبيرة ففي الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٨ زادت الملكيات الخاصة بمقدار ٣٧٥,٤٨٤ فداناً من بينها ٢٥٩,١٢٢ فداناً ذهبت لأصحاب الملكيات الكبيرة التي حدثت أكبر زيادة للملكياتهم خلال سنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ حين أضيف لها ١٢٠ ألف فدان خلال هذه الفترة (١) . ولقد لعب رأس المال الأجنبي في ظل الاحتلال دوراً واضحاً في نمو الملكيات الكبيرة .

رأس المال الأجنبي وعلاقته بتمويل الملكيات الكبيرة

إن المبيعات الكبيرة التي تمت في أراضي الدائرة السنية واليومين أصبحت ممكنة بفضل الاستخدام الواسع لقروض الرهن التي قدمها رأس المال الأجنبي والتي اتجهت إلى مجالين أساسيين ساهما في النهاية في نمو الملكيات الكبيرة في عهد الاحتلال.

المجال الأول : هو استصلاح الأراضي وبيعها للأفراد وقد اتخذ لهما رأس المال الأجنبي في هذا المجال شكل شركات للأراضي . وقد ساعد على ذلك توفر عنصر الاطمئنان لرأس المال الأجنبي في ظل الاحتلال ومدد دور الدولة كصدر الاقتراض مع نهاية عصر إسماعيل مما أدى إلى أن يرتاد رأس المال الأجنبي مجالاً جديداً منها استصلاح الأراضي وبيعها للأفراد وقد تأسست لهذا الغرض بجموعة من شركات الأراضي^(١) . ومن أول الشركات التي تأسست في مصر شركة فراسية هي شركة الكوم الأخضر والتي أسسها كل من جولد سيغ وشارل الانجلو ، وأول أراضٍ منحت لهذه الشركة ٢٦٨٦ فداناً بجانحة الكوم الأخضر بمديرية البحيرة بتقسيط في ١٨ جماد أول سنة ١٢٩٣ وبمدها يومين منحت هذه الشركة ١٠٥٠ فداناً أخرى بجانحة بطورس بالبحيرة وبلغت المساحة التي منحتها الخديوي إسماعيل لهذه الشركة خلال سنة ١٢٩٣ (١٨٧٦) ٦٣٠٦ أفدنة بنواحي بطورس وبستانواي والكوم الأخضر ثم طالبت هذه الشركة أن حصلت على ٢٠٩٥٧ فداناً من براري مديرية البحيرة معظمها من برية بستانواي بتقسيط ١٩ صفر ١٢٩٦ (١٨٧٩)^(٢) وبلغت مساحة الأراضي التي حصلت عليها

Baer G. Op Cit. pp 101'102.

(١)

(٢) دار الخفوضات ، سجل ١٠ زمام الابداعات الشمرية بالزمام رقم ٤٣٢٨

عين ٤٨ غزن ١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٦

هذه الشركة ٣٠ ألف فدان في نواحي العلف وأبو حص بمديرية البحيرة ولم تلقى هذه الشركة نجاحاً يذكر. أما شركة رى البحيرة Le Société Anonyme Irrigation dans le Béhéra التي تأسست سنة ١٨٨١ تحت إدارة نوبار باشا فقد كانت أكثر نجاحاً حيث بدأت بمشروع طلبات على قم ترعة الخطاطبة وحصلت بعد ذلك على امتياز تركيب طلبات بمائة على ترعة المحمودية . وفي ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٤ غيرت اسمها إلى شركة البحيرة Société Anonyme du Béhéra وأضافت إلى أعمالها استصلاح الأراضي وبمسما (١) . وفي أول مايو سنة ١٨٩٤ اشترت تفتيش بسندية من المديرية السنية البالغ مساحته ١٢٣ ألف فدان بمبلغ ٢٤٤ ألف جنيه (٢) ومالئد المساحة المملوكة لشركة أن ارتفعت إلى ١٥٠ ألف فدان نتيجة لمشتريات الأرض في البحيرة والغربية . وقبل هذا التاريخ تأسست في لندن في ٧ مارس سنة ١٨٨٨ شركة أراضي أبو قير برأى مال بريطاني لتجفيف ٣١ ألف فدان من بحيرة أبو قير وانجزت هذا العمل في نفس العام (٣) .

وفي ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ تأسست الشركة المقارية المصرية Société foncière d'Egypte لتعامل في الأراضي وإدارة الضياع (٤) .

أما الشركة المصرية للزراعة والصناعة Le Société Anonyme Agricole et Industrielle d'Egypte فقد تأسست في ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ برؤوس

Baer . G. Op Cit, p p 69

(١)

(٢) مذكرات محمد فرود الجزء الثاني من القسم الأول ملف ، رقم ٢١٧ السكرية الرابعة ص ٧٨ — يذكر بيب أن هذه المساحة تبلغ ١٢١٦٨٢ فدان

Baor, G. op Cit, p 69

(٣) إبراهيم عامر ، المرجع السابق ، ٩٦

Baer, G. op Cit, p 69

(٤)

أموال بلجيكية أساساً وارتفع رأس مالها خلال الخمس سنوات التالية لتأسيسها من ١١٤ ألف جنيه إلى ٧٠١ ألف جنيه . وفي يونيو سنة ١٨٩٨ تآلفت شركة الدائرة السنية برأس مال أجنبي لتقسيم أطيان الدائرة السنية وبيعها سداداً لمديونها (١) . وفي ٣١ يوليو سنة ١٨٩٩ تأسست الشركة المصرية الجديدة The New Egyptian Company وتسميها للمصادر المصرية شركة الجزائر وقد تمكنت هذه الشركة في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ من توقيع اتفاق مع الحكومة المصرية حصصاً بمقتضاه على حق إصلاح الكتبان الرملية والجزر البور الموجودة في مجرى النيل حتى تصبح صالحة للزراعة على أن تصبح هذه الأراضي مملوكة للشركة بعد إصلاحها وحتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٠٣ كانت هذه الشركة قد حصصت على تصاريحات بإصلاح ١٨ جزيرة وغور في مديريات جرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة (٢) . وإلى جانب نشاطها الأساسي اشترت هذه الشركة مساحات واسعة من الأرض لإعادة بيعها أو تأجيرها وفي سنة ١٩٠٢ كان مجموع يدها ٢,٧٢ فداناً (٣) . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ اشترت هذه الشركة ٩٨٧ فداناً من أطيان الدائرة السنية بتفتيش الروضة والمعصرة (٤) وفي أول يونيو سنة ١٩٠٤ اشترت مساحة أخرى قدرها ٣,٣٧٠ فداناً من أطيان الدائرة السنية بتفتيش المطاوعة بقنا بالاشتراك مع باغوص باشا نوبار خصصت الشركة منها ٢,٥٢٥ فداناً (٥) .

(١) إبراهيم طاهر ، المرجع السابق ، ص ٩٦ Baer G. Op Cit, P 69

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال للقررة ، نص الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة منعت من ١٠٦ إلى ١١٠

(٣) Baer G. op cit, P 96

(٤) دار المحفوظات No 90. Daira Sania purchases and Sales, p. Bole 13 Store 2. File 1117

(٥) دار المحفوظات No 76. Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 12 Store 2, sale 683.

وفي فترة الرخاء الاقتصادي التي شهدتها مصر من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٠٧ حيث تدفق رأس المال الأجنبي على مصر تأسس العديد من شركات الأراضي ففي أبريل سنة ١٩٠٤ تأسست شركة أراضي كوم أمبو . وفي سنة ١٩٠٧ كانت تملك ٣٠ ألف فدان . وفي نفس العام تأسست الشركة المصرية للشعروحات في نوفمبر سنة ١٩٠٤ وأصبحت تملك سنة ١٩٠٧ ، ٤٠٠٠ فدان . وشهدت سنة ١٩٠٥ تأسيس أربع شركات الأراضي لشركة أراضي الشيخ فضل تأسست في مارس سنة ١٩٠٥ وأصبحت تملك ٨٨٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

وفي يونيو من نفس العام (١٩٠٥) تأسست شركة الاتحاد للقمارى المصرية وبلغت ملكيتها سنة ١٩٠٧ ، ١٢,٣٠٠ فداناً وتأسست أيضاً سنة ١٩٠٥ شركة أراضي الغربية وأصبحت تملك سنة ١٩٠٧ ، ٦٥٠٠ فدان وفي أكتوبر سنة ١٩٠٥ تأسست الشركة الانجليزية المصرية لتجربة الأراضي وفي يونيو سنة ١٩٠٦ تأسست شركة أراضي سيدى سالم وبلغت الأراضي التي تمتلكها سنة ١٩٠٧ ، ١٤٥٠٠ فدان (١) . وفي العام التالى تأسست شركة أراضي كفر الدوار وبلغت مساحة الأراضي التي كانت تمتلكها هذه الشركات سنة ١٩٠٧ ، ٢٠٣,٦٠٠ فدان (٢) ، ولقد ساعد على زيادة نشاط هذه الشركات أن الطلب على الأرض أصبح قويا في الربع الأخير من القرن الماضى نتيجة للتوسع في مشروعات الري في ظل الاحتلال البريطانى فقد تم الانتهاء من قناطر الدلتا (١٨٩٠) كما أقيمت قناطر زفتى على فرع دمياط وتم الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٢ وتمت تخطيطه الأولى سنة ١٩١٠ كما تم إنشاء قناطر إسنأ وأسبوط في تلك الفترة، ونتيجة لذلك فقد زادت المساحة للزراعة من ٤,٧٦٤,٠٠٠ فدان سنة ١٨٨١ إلى ٥,٦٦٨,٠٠٠ فدان سنة ١٩١١ كما زادت المساحة المحصولية إلى ٧,٧١٢,٠٠٠ فدان ، وانعكس ذلك كله في شكل زيادة كبيرة في إنتاج المحصولات النقدية

(١) إبراهيم طاهر ، المرجع السابق ص ٩٦

Baer G. Op. Cit P. 125

(٢)

وبالذات القطن حيث بلغت المساحة المزروعة منه سنة ١٩١٣ ، ١٧٢٣ و١٠٠٠
فدان تمثل ٢٢ ٪ من المساحة المحصولية (١) .

لقد كان الهدف الاساسى لشركات الاراضى فى تلك الفترة هو استصلاح
الاراضى وبيعها للأفراد .

وفى نفس الوقت قامت الحكومة من جانبها بتشجيع الأفراد فى الحصول على
الاراضى واستصلاحها فساهمت بذلك فى خلق قطاع جديد من المالكيات الكبيرة .
ففى سبتمبر سنة ١٨٨٤ . ولم يمض على الاحتلال سقتان صدر أمر حال بمنح
الاطيان التى عرفت « بأطيان عارج الزمام » (٢) لمن يرغب فى الحصول عليها
وقسمت هذه الأرض إلى ثلاث وثلاثين :

(١) الاراضى عهد المزرعة التى لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا
مصاريف جسيمة ، وهذه تقرر إعفاء الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد
عن ثلاث سنوات ثم تربط عليها الضرائب المناسبة .

(٢) الاراضى المالحة والاراضى المستنقعة التى يتطلب استصلاحها بعض
التفقات ، وهذه يعفى الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن ست سنوات
ثم تربط عليها الضرائب المناسبة .

(٣) الاراضى المعروفة بالبرارى والى يترتب على استصلاحها مصاريف
كبيرة فضلا عن مصاريف إنشاء المصارف والجسور وغيرها ، وهذه تقرر
أن يعفى الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن عشر سنوات ثم تفرض
عليها الضرائب .

Ibid Issawi, G. Op. Cit, P. 26

(١)

(٢) يذكر عزيز خانكي ، أن هذه المساحة لم يسبق حصرها فى المساحات المصومة
ولم تدخل فى أملاك الحكومة السابق إحصاءها وصحبت خارج الزمام ، عزيز خانكي المصدر
السابق ، ص ٦٧٧ .

وكان غل راغب الحصول على هذه الاراضى أن يتقدموا بطلباتهم إلى رئاسة مجلس النظار على أن تعطى الاولوية ليدو المقيمين بتلك المناطق ، ثم لأصحاب الطلبات التى تقدم فى فترة مبكرة على أن لا يعطى لفرد الواحد أكثر من ١٥٠٠ فدان من أطيان الفئة الأولى (١)

ويظهر حجم التسكاب على الارض فى تلك الفترة إذا علمنا أنه فى أقل من شهرين بلغت المساحة التى قدمت فيها طلبات أكثر من مليون فدان ، وعلى هذا فقد صدر أمر حال فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بوقف قبول طلبات جديدة بخصوص هذا النوع من الاراضى وجاء فى مقدمته ، حيث أن مقدار الاراضى للمتقدم طلبات بأخذها بنيف عن المليون فدان ويتوق مساحة الاراضى الممكن إحتيازها الآن ، (٢)

وفى منطقة برادى البوطة وحوش عيسى بمركز أبو حصص بمديرية البحيرة بلغت للمساحة التى أعطيت لعدد من الأفراد ٩,٧٤١ فداناً ، كما حصل قسطنطين زرفوداكي على مساحة ٦٠٣ أفدنة من هذه الاطيان وعندما شرعت الحكومة فى حفر القنطرة التى عرفت بالنوبارية فى هذه المنطقة تولت شركة مؤلفة من زوفوداكي وآخرين تمويل مشروع حفر هذه الترع كعاقبة لأصحاب الاطيان التى سوف تستفيد من هذا المشروع بقائمة قدرها ٥ / توزع عليهم بنسبة مساحة أطيانهم على أن تضمن الحكومة تحصيل هذا المبلغ منهم بعد أن قبلوا بذلك قبل بدء المشروع . وقد بلغ إجمالى ما صرف على هذا المشروع بما فيه الفائدة المشار إليها ٩٦,١٦٣ جنها بعد إتمامه فى ديسمبر سنة ١٨٨٨ . وما لبثت الحكومة أن حلت محل الشركة فى تحصيل هذا المبلغ من أصحاب الاراضى (٣) .

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المتردة ، ص ٩٣ — ٩٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧ — ١٠٠

إن زيادة للملكيات الكبيرة بسبب استصلاح الأراضي سواء كان ذلك بمعرفة الأفراد أو شركات الأراضي يتجلى بصورة واضحة في مديرية البحيرة حيث مناطق البرارى التي شملها هذا القرار ، ففي الفترة ما بين سنة ١٨٩٣ و ١٩٠١ زادت المساحة المزروعة في مديرية البحيرة بما يقرب من ٣٦,٨ ٪ حين ارتفعت هذه للمساحة من ٢٩,١٨١ فداناً سنة ١٨٩٣ إلى ٨٧,٤٥٥ فداناً بينما زادت المساحة المزروعة في كل البلاد بنسبة ١١ ٪ فقط ، وفي نفس الوقت كانت نسبة الملكيات التي تزيد عن ٥٠ فداناً في مديرية البحيرة تبلغ ٦٧,٦ ٪ من إجمال المساحة وهي أهل نسبة مثرية في القطر الذي بلغت نسبة الملكيات الكبيرة فيه ٤٣,٤ ٪. إن الجزء الأكبر من الملكيات التي كانت تزيد على ٥٠ فداناً بالبحيرة سنة ١٩٠٢ والبالغ مساحتها ٤٧٨,١٩٢ فداناً كانت تمتلكه اثنتان من شركات الأراضي ، هما : شركة أراضي البحيرة ، وشركة أراضي أبو كبير . وتأتي القرية بعد البحيرة في نفس الفترة (١٨٩٣ - ١٩٠١) حيث بلغت الزيادة في الأول ١٤,٦ ٪ حين ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية فيها (مديرية القرية) من ٨٠٤,٣٥٥ فداناً إلى ٩٢١,٤٠٢ فداناً . وبلغت مساحة الملكيات الكبيرة بما فيها الوقف ١٠٢,٢٢٤ فدان سنة ١٨٨٥ وفي سنة ١٩٠١ بلغت حصة الملكيات التي تزيد على ٥٠ فداناً فيها ٤٦٦,٩٧٣ فداناً أي ما يعادل ٥٦,١ ٪ من مجموع المساحة المزروعة (١) .

وعلى هذا يمكن القول بأن الملكيات الكبيرة قد امتدت بصفة رئيسية في المناطق التي استصلحت فيها مساحات واسعة من الأرض وأن الذين اضطلوا باستصلاح الأراضي هم شركات الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال من الأفراد وأن استصلاح الأراضي كان يتم في وحدات كبيرة ذهب الجزء الأكبر منها لأكبار الملاك (٢) .

Baer G. op Cit, pp 24,25

(١)

Ibid, PP 92,93

(٢)

أما المجال الثاني من مجالات مساهمة رأس المال الأجنبي في نمو الملكيات
فهو تمويل عمليات شراء الأراضي التي قام بها كبار الملاك عن طريق قروض
الرهن التي اتجهت إلى شراء مزيد من الأراضي أكثر من اتجاهها لتطوير الزراعة
وهي حقيقة يؤكدها كرومر سنة ١٨٩٠ وهي القروض التي قدمت أساساً لأولئك
الذين يملكون ملكيات كبيرة أو الذين يدفعون إلى شراء الأراضي ، وهل هذا
يمكن القول بأن هناك علاقة متبادلة بين زيادة قروض الرهن العقاري وبين
نمو الملكيات الكبيرة وتاريخ قروض الرهن العقاري منذ الربع الأخير من القرن
التاسع عشر يؤكد هذه الحقيقة ، وهناك عوامل وراء نمو رأس المال الأجنبي
المستخدم في الرهن العقاري منذ سنة ١٨٨٠ منها :

استقرار الملكية الفردية والتوسع في إنتاج المحاصيل النقدية والضمان
المتزايد الذي قدمه الاحتلال للمستثمرين الأجانب والتغيرات التي أحدثها
الانحياز في الاقتصاد المصري ضخماً للقروض ، ثم تدهور الحكومة المصرية
كصدر للاقتراض جعل المقرضين الأجانب يبحثون عن مبادىء جديدة
للاستثمارات ، ووجدوا ضالتهم في قروض الرهن التي قدموها لطبقة
كبار الملاك (١)

وعندما حدث الاحتلال البريطاني لم يكن سوى البنك العقاري المصري
الذي أنشئ بإشراف البنوك الفرنسية الكبرى مثل الكريدي ليوني ، وقد
زاد قروض البنك من ١٥ مليون جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ٢٧ مليون جنيه سنة
١٩١٤ ، بما في ذلك ديون المائة السنية وقدرها ٨ ملايين جنيه التي اشترها
في مطلع القرن العشرين .

والسمة البارزة في نشاط البنك العقاري أنه كان يقصر نشاطه على كبار
الملاك حيث كان متوسط القروض التي يعطيها لحوالي ٢٠٠٠ جنيه .

وخلال الفترة من ١٩٠٢ حدث نمو كبير في إنشاء بنوك وشركات الرهن العقاري وهي الفترة التي شهدت الازدهار الذي سبق الأزمة المالية ، ففي سنة ١٩٠٣ تأسس البنك الزراعى المصرى بواسطة البنك الاهلى المصرى بالاشتراك مع سير ارنست كاهل وسلفاجو وزوفوداكي ، ووصلت القروض التي تقدمها إلى نحو ٨ ملايين جنيه سنة ١٩٠٩ ، وانتقلت إليه خلال تلك الفترة أعمال شركة الرهن المصرية Mortgage Co. of Egypt وكانت قروضها عند إدماجها تزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات (١) .

وفي سنة ١٩٠٣ تأسس بنك آخر هو صندوق الرهن المصرية *le Caisse Hypothécaire D'Egypte* بواسطة رأس مال فرنسي بلجيكي مشترك . وفي سنة ١٩٠٥ تأسس بنك هو بنك الأراضي المصرى برأس مال إنجليزي فرنسي إلى جانب سلفاجو وزوفوداكي *Land Bank of Egypt*

وعلى هذا فقد ارتفعت القروض العقارية من ٦,٧٩٨,٥٠٠ جنيهات سنة ١٩٠٢ إلى ١٢,٦٧١,٠١٢ جنيهات سنة ١٩٠٧ (٢) هناك بنوك عقارية أخرى أقل أهمية أنشئت في تلك الفترة غير أنها لم تصمد لمناخسة البنك العقاري المصرى وبنك الأراضي ، ولقد زادت القروض التي منحتها البنوك العقارية الكبرى من ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٠٨ إلى أكثر من ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤ (٣) . وكانت القروض التي حصل عليها أصحاب الملكيات التي تزيد على ٥٠ فدانا تربو على ٧٠ ٪ من إجمالى هذه القروض رضوا مقابلها ١٥ ٪ من أرباحهم ، وقد زادت الملكيات الكبيرة في الفترة من ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠٢ حوالي ٢٦٥,٠٠٠ فدان بفضل ديون الرهن العقاري . وفي الفترة ما بين ١٩٠٣ ، ١٩٠٥

(١) د . على الجريلى ، المصدر السابق ، ص ٢٢١

Baer G. op Cit, P 103.

(٢)

(٣) د . على الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢

- وفي قس التاريخ كانت القروض العقارية للبنوك التجارية وشركات الأوصاف تزيد من ٢٥ مليون جنيه .

كان ٩٠ ٪ من قروض الرهن تذهب إلى أصحاب الأراضى فيما عرف « بقروض القرية » ، وهى قروض أعطيت بضممان الأراضى الزراعية ، ويلاحظ أن ما يقرب من ثلثى القروض التى قدمت حتى سنة ١٩٠٥ كانت مبالغ يزيد الواحد منها عن ١٠٠٠ جنيه ، وكان متوسط المساحات التى رهننت ضمانا للقرض الواحد منها ٢٥ فداناً كما بلغت نسبة القروض التى زاد الواحد عن ١٠,٠٠٠ جنيه ٤٨,٣ ٪ من القروض التى أعطيت سنة ١٩٠٥ .

إن الزيادة الهائلة فى قروض الرهن جعلت من الممكن نمو الملكيات الكبيرة على نطاق واسع عن طريق مشتريات الأراضى خلال هذه السنوات فى الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٨ زادت المساحة المملوكة ملكية خاصة حوال ٤٨٤,٣٧٥ فداناً ذهب الجزء الأكبر منها لأصحاب الملكيات الكبيرة .

لقد تم تمويل مشتريات المزارع السنية عن طريق قروض البنوك المقارية التى زادت زيادة كبيرة فى تلك الفترة وعندما كان على الدائرة السنية أن تنبى حساباتها مع الحكومة سنة ١٩٠٥ وجدت أن ذلك غير ممكن لأن جزءاً من مهن الأرض التى باعها كان لا يزال طرف المعتبرين (١) .

ومن بين ٢٤٥,٤٠٣,٨٢ جنيه تمثل ثمن ١٦٢,٢٦٣ فداناً بيعت بالتقسيط فى الفترة من أول يناير سنة ١٨٩٨ حتى تصفية المزارع السنية لم يدفع منها سوى ٧٩,٠٧٢,٤٧٢,٢ جنيهاً من قبيل المشترين عند تلم الأطين والباقي وقدره ٥,٧٦٨,٢٥٥ جنيهها دفع على أقساط تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة (٢) .

وبان الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ أصبحت للملكيات التى تكونت مع بداية القرن العشرين مهدة بالاختفاء عندما لم تستطع كثير من البنوك الوفاء بالتزاماتها بينما توقفت بنوك أخرى عن نشاطها وقد تمكنت بعض بنوك الرهن القديمة وعدد

Baer, G. OP Cit, P 102, 103.

(١)

No 241, Daira Sanieh Company Limited Statment (٢)

of Sales Effected Since the 1st January 1898. 238/11/42 .

من شركات الرهن الجديدة من إيجاد مصادر جديدة لرؤوس الأموال في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وتوجيهها إلى مصر وقبلت هذه البنوك رهونات جديدة تمكن من طريقها كبار الملاك من مواجهة التزاماتهم البنوك التجارية . وبذلك تمكنوا من الاحتفاظ بأراضيهم . وبمكس ما حدث من إنفلاس بعض البنوك العاملة في الليادين الأخرى فإن شركات وبنوك الرهن العقاري لم يصعبها ضرر قط أن أموالها زادت خلال الأزمة والفترة التي أعقبتها حين ارتفعت من ٣٩,٦٨٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٧ إلى ٥٤,٥٦٩,٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٤ وزادت نسبة رأس مالها إلى نسبة رأس المال المستثمر في مصر من ٥١,٦ ٪ إلى ٥٩,٣ ٪ في نفس الفترة كما زادت القروض التي قدمتها بما يقرب من ٦ ملايين جنيه بين سنتي ١٩٠٧ و ١٩١٤ .

وعلى هذا تمكنه الملكيات الكبيرة أن تضمن بقاها خلال السنوات الخمس التالية للأزمة . وليس هناك ما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن هذه الملكيات قد انتزعت بواسطة البنك . وحتى الملكيات الكبيرة التي تمكن البنك من إنقاذها في تلك الفترة هادت وبسرعة إلى ملاك جديد ولم تمكث مدة طويلة في يد البنك . وهذا يختلف تماما مع ما حدث للملكيات الصغيرة أبان هذه الأزمة (١) .

وهكذا لعب رأس المال الأجنبي دورا هاما في نمو وحماية الملكيات الكبيرة التي أصبحت أساس توزيع الملكية الزراعية في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر والتي ارتفعت مساحتها من ١,٩٩٧,٥٠٠ فدان سنة ١٨٩٤ إلى ٣,٢٩٦,٩٤٠ فدان سنة ١٩١٤ تمثل نسبة ٤٣,٩ ٪ من مجموع المساحة للزراعة في مصر (٢) . وقد نتج عن قيام الملكيات الكبيرة مجموعة ظواهر ونتائج في توزيع الملكية .

Beer, G, Op Cit, PP 103, 104,

(١)

(٢) د . راعد البراوى . وعمد حزة عيش ، المرجع السابق ، ص ١٤٤

التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة

لقد صاحب لعاء الملكيات الكبيرة ونموها تغيرات وظواهر واضحة في توزيع الملكية فمن ناحية انجبت الملكيات الكبيرة إلى التجمع في وحدات كبيرة الحجم ومن ناحية ثانية فإن الأوقاف التي وصلت إلى أدنى مساحة لها في عهد محمد علي عادت إلى الظهور والانتعاش. أما الظاهرة الثالثة التي يمكن ملاحظتها من خلال نشأة الملكيات الكبيرة فهي ظهور قطاع الملكيات المتوسطة وسنعرض لهذا الظواهر الثلاث :

(١) تجمع الملكيات في وحدات كبيرة :

صاحب عملية نشأة الملكيات الكبيرة ونموها عملية أخرى هي تجميع هذه الملكيات في وحدات كبيرة عن طريق استبدال ملكيات كبار الملاك المجزأة بمساحة واحدة كمادل مجموع مساحتها الصغيرة وذلك من أراضي الفلاحين حتى لو اقتضى ذلك نقل الفلاحين من قراهم إلى حيث توجد المساحات المملوكة لكبار الملاك والمراد إستبدالها وخلال القرن التاسع عشر كان يوجد الكثير من هذه الحالات التي استخدمت فيها سلطة الدولة لإرغام الفلاحين على قبول مثل هذه البدلات والنموذج الواضح لذلك هو ما تم إبان تحديد الدائرة السنية . ففي سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤/٦٣) وبمقتضى تقسيمهم مروين في ١٦ جمادى الأولى أخذت الدائرة السنية ٧٠ ألف فدان مملوكة لاثنتين من الفلاحين بقرية البرشا بمدينة المنيا وأعطيت لها بدل هذه المساحة مساحة أخرى بقرية بني حرام بنفس المديرية (١) .

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد التماسيط المنشورة سنة ١٢٨٠ هـ ٣٧ رقم ٦٢٦١ -

وفي سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) انتزعت من فلاحى قرية شاورنة بمديرية المنيا مساحة ٢٩٦ فداناً أعطيت بالبدل أيضاً إلى فاطمة ابنة الحديوى إسماعيل وكان البرر الذى تدرعت به سلطات الحديوى لإحداث هذا البدل هو أن هذه الأطيان متداخلة مع أطيان للذكورة . والأمانة كثره على ذلك (١) .

وعلى هذا فع بدأية القرن العشرين كان عدد القطع من الأرض التى تزيد مساحة الواحدة منها على خمسة أفدنة يبلغ ١٨,٣٦٧ قطعة فى مديرية الدقهلية و ١٠,٩١٦ قطعة فى مديرية جرجا و ٨١٨٨ قطعة فى مديرية الفيوم و ٨٢١٥ قطعة فى مديرية بنى سويف و ١١,٧٤٦ قطعة فى مديرية قنا (٢) .

وأصبحت التفايش والدوائر والمزب فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هى الطوائف الناجمة عن تجميع الملكية فى وحدات كبيرة وهى حقيقة كان من الممكن ملاحظتها حتى أكثر الديريات كثافة بالسكان بالنسبة للرقعة الراحية وهى مديرية للتوفية فى مركز قويسنا بلغ عدد المزب التى تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠ فداناً ٨١ عزبة سنة ١٩٠٠ (٣) .

(١) دار المحفوظات دقت الأطيان المتبادلة بين أمال ناحية شرونة والسب فاطمة هانم بنواهى بمديرية المنيا وبني مزار سنة ١٢٨٣ هـ رقم ٤٥٠٨ عين ٥٢ مخزن ١٨ أنظر أيضاً حول هذا النوع من البدل : دار المحفوظات ، سجل قوائم مقاس وتحديد أطيان على ذمة الدائرة بنواهى مذكورة وذلك سنة ١٢٨٤ هـ رقم ٧٥٦١ مساحل مجموعى / ١٥ رقم الحفظ النوعى / ١ مخزن تركى . لتعرف على المزيد من حالات البدل من هذا النوع من بين كبار الملاك والفلاحين . أنظر الفصل الرابع .

Lyons. H. G. The Cadastral Survey of Egypt, 1892 — 1907 (٢)
Cairo 1908, PP 308, 309.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حوادث وأحوال البلاد والمزب بمركز قويسنا بمديرية المنوفية (١٨٩٥ — ١٩١٦) رقم ١٠٤٠ عين ١٥ مخزن ١٠ عن كشف ملحق بإنهاء السجل محروس سنة ١٩٠٠ .

(ب) نحو الأوقاف (١) :

الظاهرة الثانية التي اربطت بظهور الملكيات الكبيرة هي نحو الأوقاف فن للمرووف أن عمد على قد صادر جرما كبيرا من أراضي الأوقاف خلال مشروعاته الزراعية وقرر لأصحابها أو للؤسسات الدينية الموقوفة عليها أموالا عرفت بالفواظ . وبينما أنهى عمد على نظام الالتزام فإنه لم يته الوقف كنظام . لكن يمكن القول أن الأوقاف بلغت أقل مساحة لها في عهد محمد علي ، وبناء على فتوى من مفتي الاسكندرية أصدر محمد علي أمراً في ٣ يوليو سنة ١٨٤٦ بمنع تحويل أية أراضي جديدة في المستقبل إلى أوقاف ، لكن يبدو أن هذه الإرادة لم توضع موضع التنفيذ (٢) .

فل يكدها يصلى إلى السلطة حتى ألغى الأمر السابق بإعادة صادرة إلى د الكتنداء في ٢٥ رمضان ١٣٦٥ (أغسطس سنة ١٨٤٩) أجاز فيها الناس وقف أملاكهم (٣) . لكن يلاحظ أن حركة الأوقاف ونموها اربطت بصفة أساسية بظهور الملكيات الكبيرة من ناحية وإقرار حقوق الملكية على الأرض

(١) الوقف هو تخصيص ربح الأرض لغرض معين وفقاً لإرادة من يمتلك هذا الربح وقد يخص الرافق ربح الأرض لغرض خيرى وهو ما يسمى بالوقف الخيرى أو يخصمه لأفراد عائته بمرط أن يخص عند إقراض ذوية المستحقين إلى وجه من وجوه الخير وهو ما يعرف بالوقف الأهل . حول مزيد من التعريف للوقف وشروطه أنظر : محمد مدرى باشا ، العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف ، نظارة المعارف الطبعة الرابعة سنة ١٩٠٩ .

Baen G. Op Cit : P 147 .

(٢)

(٣) جاء في هذه الإرادة كانت صدرت لإرادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذا الأمر جائر ومعد صريح على حقوق الناس فلذلك أمرنا بحرف النظر عن حكم هذه الإرادة ليكون كل شخص حر في وقف أملاكه .

أمين سائى ، تلوم النيل وعصر عباس حلى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص ٨٠ .

من ناحية أخرى حتى سنة ١٨٦٦ لم يكن لخاوى الاراضى الحراجية الحق في وقفها (١) .

وهل هذا فان أمر عباس المشار اليه كان يعنى جواز وقف الابعاديات والجفالك والتي أصبحت في عهد سعيد تعرف بالأراضى المشورية . وكانت نواة للملكيات الكبيرة .

وإذا كان محمد علي قد ظل طوال حكمه يعارض فكرة إخراج الاراضى الوراكية من دائرة الحياة الاقتصادية العادية لتتحول إلى أوقاف فانه كان أول من تغل عن فكرة الحظر الذى فرضه حول تحول الأرض إلى أوقاف .

فن ناحية نجد عند تحديد الجفالك خصص أطياناً للساجد والروايا والأحرحة في البلاد التي تحولت إلى جفالك للصرف منها ، بدل ما كان مخصصا لهذه المساجد من أموال من ديوان الرزناجة فثلا خصص محمد علي بأمر صادر في ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) لمساجد وأحرحة ناحية نوب طريف بالقاهرة في ٢١ وثلك فدان بدل مبلغ ٢٨٨ قرشا كانت مخصصة للصرف عليها من الرزناجة (٢) .

ومن ناحية أخرى أوجد محمد علي أكثر الأوقاف اتساعاً في ذلك الوقت وهو وقف قوتة عندما أصدر أمراً في ١٢ صفر سنة ١٢٦٠ (مارس سنة ١٨٤٤)

(١) جاء في الأمر الصادر ١٠ يناير سنة ١٨٦٦ يرخس بالوصية في الأطيان الحراجية ولا يجوز وقفها لأن ذلك يتعلق بإرادة المديوى
— اللوائين المغاربة في الفيار الحربية ، ص ١٢٥ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر مستادات الجوامع بناحية نوب طريف عن الرزق الذى صار تربيتها بالناحية المذكورة كونها صارت جفالك باسم الهدية السنبة من ابدى تولى سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٤٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .
يوجد سجلات من هذا النوع بحد الجفالك — بدار المحفوظات — وعلى كل منها قس على بتم محمد علي .

بوقف ١٠٧٤٢ فداناً من أطيان جفلكى كفر الفينج ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية قولة وصدرت بهم وقفية في ١٥ شوال سنة ١٢٦٠ (١). وبعد صدور أمر عباس للشار إليه توالى الأوقاف بالنسبة للأوقاف الخيرية أوقف سعيد باشا ٤٧٥١ فداناً على تكية للدينة للنزرة من أطيان الخزان بالبحيرة كما أوقف سليمان أغا السلحدار ٣٦٥ فداناً بتواحي امبابة وميت عقبة وميت كردك وتاج الدول على بعض المساجد والأضرحة (٢). وفي أوائل عهد اسماعيل (١٢٨١/١٨٦٤) كان إجمال الوقف الخيري الإسلامى والمسيحى يبلغ ١٦,٧٧٩ فداناً (٣) أما الأوقاف الأهلية فتأتى أوقاف أسرة محمد على رأسها فوادة عباس باشا أوقف ١١,٥٧٩ فداناً على نفسها بمديرية الغربية والقلوبية بثلاثة تقاسيط فى سنى ١٢٧٦ (٥٩/١٨٦٠) وسنة ١٢٨٦ (١٦٨٩/١٨٧٠) وهو الوقف الذى آل فيما بعد إلى بنات إلهامى باشا. ووالدة إلهامى باشا أوقفت ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية سنة ١٢٧٩ (٦٢/١٨٦٣) كما أوقفت أنجى هانم حرم سعيد باشا ٩٣١٠ أفدنة على نفسها ثم على جواربها وأتباعها من بعدها بمديرية الغربية كما أوقف محمد سعيد باشا ٣٢٢٥ فداناً بالغربية على بعض أتباعه على أن تتول هذه الأوقاف بعد انقراض ذريتهم لمدفن والده من الحياة هانم ومسجد الإصهرى وأوقف الحديوى اسماعيل ٥٩٧٦ فداناً بمديريات القبلية والغربية والقلوبية والبحيرة والمنوفية.

وال جانب أوقاف أفراد أسرة محمد على نجد الكثير من الأوقاف لكبار

(١) دار المحفوظات ، سجل الأطيان المعنوية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ .
(٢) المصدر السابق .

(٣) كدوف بمدد جفالك الأفدنة ، من كشف عمر المالية فى ٩ سفر سنة ١٢٨١ هـ : من هذه المساحة ٧٠٠٠ فدان أوقاف مسيحية أوقفها الحديوى اسماعيل فى بداية عهده على الكنيسة الكبرى للأقباط الصرغى وكنيسة الأقباط الروم ومن بينها أيضاً ٩٨٣ فدان على أوقاف الأضرحة والمساجد بالبلاد التى شتمتها الجفالك عند تحديدها فى عهد محمد على .

الملك . فخليل بك الذى كان عضواً بمجلس الأحكام فى نهاية عهد سعيد أوقف على نفسه وعلى بناته ألف فدان بنواحى المنيا . وخلال سنوات سنة ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ أوقف اسماعيل صدق للعروف بالمفتش ٩٧٥ فداناً من أطيان الغربية والشرقية وهى التى بقيت لورثته بعد مقتله كما أوقف أبو بكر رابب بادا ٢٠٠ فدان بنواحى مدينتى جرجا والشرقية بتقسيلين أحدهما فى ١٠ شوال سنة ١٣٦٥ (١٨٤٩) والثانى فى ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) وشملت أوقاف موسى باشا الذى عمل حكمداراً للسودان فى عهد محمد على وزوجته ٢,٣٤٩ فداناً بمديريات الغربية وقنا وجرجا وتكونت بتقسيل فى ٢٥ جماد الآخر سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) وبانت أوقاف حسن بك المهجين للتاجر بمصر ١٥٠٦ أفدنة بمدينتى الجيزة والغربية أوقفها بتقسيلين خلال عهد اسماعيل (١) .

وفى يناير سنة ١٨٧٤ كان إجمالى الأراضى المشورية التى تحولت إلى أوقاف يبلغ ٨٧,٩٤١ بما فيها الأوقاف الأهلية والخرية (٢) . واستمرت الأوقاف فى الزيادة فبلغت سنة ١٩٠٤ ، ١٠٥,٥٢١ فداناً منها ٢٣,٦٦٧ فداناً أوقاف خيرية وبالباقى وقدره (٨١,٨٥٤) فداناً أوقاف أهلية (٣) ويذكر بيير أن الأوقاف بلغت مساحتها قبل الحرب الأولى ٣٥٠ ألف فدان (٤) .

(١) سجل الأيمان المشورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦

عين ٤٨ محزن ٩٨ .

(٢) دفتر يتضمن مربوط زمام الأبدان والمفالك المعرو بها تقاسيل لناية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ محزن ٩٨ . بيان بجمع من البيانات الواردة عن الأوقاف بالوجه القبل والبحرى بمعرفة الباحث .

(٣) سجل الأيمان المشورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦

عين ٤٨ محزن ٩٨ . بيان بجمع بمعرفة الباحث .

Baer G. Studies in the Social History of Modern Egypt. (٤)
Chicago, 1969. P 79.

هذا الرقم يبدو مبالغ فيه كثيراً فقد جاء فى تقرير أمدته وزارة الأوقاف سنة ١٩١٧ أن مساحة الأوقاف الأهلية تبلغ ١٣٠٤٨٧ فدان منها ٧٣٩٢٥ أوقاف أهلية وبالباقى خيرية، مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . 24.2.L. Wakis Ahely and kairy

إن الغرر المزايد للأوقاف في النصف الثاني من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي يمكن تفسيره على ضوء الحقائق الآتية :

(١) الصراعات التي كانت تهدد كل فروع أسرة محمد علي في ملكياتهم من قبل الفرع الحاكم ويظهر ذلك بوضوح في عهد اسماعيل الذي كان يرى في أملاك باقي أفراد أسرة محمد علي فرصة لتوسيع أملاكه .

(٢) التناقض السياسي الذي سيطر على البلاد وعدم اطمئنان كبار الموظفين على مستقبلهم السياسي وملكيتهم في ظل استبداد حكم أسرة محمد علي وبالذات اسماعيل ولعل اسماعيل صديق عهد شاهد فلم تنج من أملاكه للصادرة سوى الأراضي التي أوقفها كما أن أملاكاً أخرى كانت عرضة للاغتصاب خلال تكوين اسماعيل للملكية وملكبة أسرته .

(٣) غرق بعض الأسر في الديون وتعرض ملكياتها للبيع أو الانتزاع بفعل الديون وأبرز مثال على ذلك ورنة إلخاش باشا الذي غرق تركته في الديون ولم ينج من البيع منها سوى بعض الأوقاف التي أوقفها عباس باشا .

(٤) كذلك فإن بعض الأسر وجدت الأوقاف مخرجاً من نفقته للملكية بفعل الإرث، واستطاعت هذه الأسر أن تحول دون تفتيت ملكياتها على أن يجري تقسيم ريع الوقف بين الورثة .

وهناك سبب آخر يتعلق بزيادة الأوقاف في مطلع القرن العشرين هو دخول الأراضي الخراجية في نهاية القرن التاسع عشر إلى دائرة الأوقاف بعد استقراء حق الملكية عليها ولجوء بعض أصحاب الملكيات الخراجية لوقفها في مواجهة عوامل التفتت بالإرث^(١)

Baer, G. History of Land ownership in modern (١)

Egypt, p 150.

(ج) ظهور الملكيات للتوسعة :

يمكن أن نحدد مجموعة عوامل وراء نشأة الملكيات المتوسطة ارتبطت بدرجة أو بأخرى بنفاذ الملكيات الكبيرة وأول هذه العوامل هو تدهور بعض الملكيات الكبيرة فلم يكن قيام الملكيات الكبيرة واطراد نموها يعنى أن هذه الملكيات ظلت لدى نفس الأسر أو استمرت لدى نفس الأشخاص الذين تكوّنوا منهم، فكثير من الملكيات الكبيرة قد اختفت بفضل المصادرة مثل ملكية إسماعيل صديق التي صودرت بعد مقتله والبالغ مساحتها ٣٠ ألف فدان وملكية ضباط الثورة العراقية التي صودرت عقب الثورة^(١) أو بفعل البيع لتساقط في قيام أو نمو ملكيات أخرى وأبرز نموذجين على ذلك ملكية حليم باشا ابن محمد علي التي بلغت في بداية عهد إسماعيل ١٤٨٨ فداناً من الأراضي المشورة واشتراها الخديوي إسماعيل بتسليم في ١٩ محرم سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠)^(٢) وملكية أخيه مصطفى فاضل باشا البالغ مساحتها ٣٧٥٩٨ فداناً والتي اشتراها إسماعيل أيضاً سنة ١٨٦٨ وساهمت في النهاية في تكوين الدائرة السنية^(٣).

وهناك أمثلة كثيرة للملكيات اختفت لحساب ملكيات قائمة فملكية مصطفى باشا الذي كان محافظاً لكركيت في عهد محمد علي والبالغ مساحتها ٣٠٠٠ فدان — بمديرية النجف اشتراها حسين بك طبر زادة الذي كان محافظاً للبرلس في عهد محمد علي أيضاً بمجدة في ١١ ربيع أول سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) وأضيفت إلى ملكيته البالغ مساحتها ١٠٠ فداناً بالنجف لتكون في النهاية ملكية مساحتها ٤٠٠٠ فدان بمديرية

ibid PP 26, 27.

(١)

(٢) دار المحفوظات ، تخطيط ديوان مساحة ٤٩٣ فدان وكسور باسم دوللو حيد الحليم باشا بجواحي بمديرية البصرة في ٨ محرم سنة ١٢٨١ هـ رقم ٤٦٦٩ عين ٥٣ مخزن ١٨.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط لأبعاد المشورة جزء ٥٧ من ٢٧ جاد أول سنة ١٢٨٥ هـ رقم ١٢٨١ عين ١٦ مخزن ١٨ من ص ٩ — ١٢ .

المتبا ظلت معظم النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١).

كذلك كان هناك ملكيات اختفت بفعل الدون التي غرق فيها أصحابها مثل ملكية الهامى باشا التي بيعت عن آخرها بعد وفاة وقاه ودونته (٢).

وفي نفس الوقت أدى انهيار بعض الملكيات الكبيرة إلى ظهور كثير من الملكيات للتوسط وتحفل سجلات تقاسيط الأراضي المشورة بكثير من هذه الحالات فن أطيان محمد سراج باشا التي منحت له بأمر من محمد علي سنة ١٢٥٠ باع مساحات منها من الحجم للتوسط مثل تلك التي اشتراها إبراهيم آغا وبلغت مساحتها ٤ فداناً (٣).

واشترى مصطفى الجورجي التاجر بمصر سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ٢٩ فداناً من أطيان محمد أفندي ساون ملك القود بناحية كفر أباظه كما اشترى عامر الطحاوي من عرب المنادى ٤ فداناً من أطيان الدهر حسين أفندي القرميل في الشرقية (٤). كما اشترى عدد من الأقباط مساحات تراوح بين ١٨ — ٥٠ فداناً في عهد

(١) سجل زمامات الأباديات والجنالك القديمة لناحية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية ، رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ٢٩

— دفتر قيد تقاسيط الأباديات من ابدى أول توت الواقع في ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٦ عين ٢٧ غزن ١٨ ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) دفتر زم فاني الأطيان المقورة الملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ غزن ١٨ ، ص ٤٤ .

(٣) دفتر زم قدم بيان مقادير الأطيان النتم بها على ذوات كرام وذلانهم بمديريات الوجه القبلي والبحري من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ غزن ١٨ .

(٤) دار المحفوظات . دفتر قيد تقاسيط الأباديات والجنالك جزء ٦٨ من قيودات توت ١٥٨٧ في رقم ١٢٩٢ عين ١٦ غزن ١٨ ص ١٦٩ ، ١٨٢ .

عباس من أطيان للدعو موسى شكرى بالمنايا (١) كذلك فإن تفتت الفرائع الدنيا من الملكيات الكبيرة بفعل الإرث أدى إلى ظهور شريحة أخرى من الملكيات المتوسطة وبذلك يبرر كثير من هذه الحالات (٢). ويحتل سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الغربية بتنازع كثيرة للملكيات كبيرة في الأراضى الخراجية تفتت خلال جيل أو جيلين إلى كثيراً من الملكيات المتوسطة ويمكن أن نأخذ نموذجاً واحداً هو عائلة زغلول التى ينحدر منها سعد زغلول. ففى نهاية عصر عباس كانت هذه الأسرة توضع يدها على ٢٣٠ فدانا من أطيان ناحية ابيانة الخراجية .

ومع بداية حكم اسماعيل كانت ملكية جميع أفراد هذه الأسرة نقل عن ٥٠ فدانا باستثناء ملكية جده زغلول التى بلغت ٩٨ فدانا والسبب هو أن هذه المساحة وزعتها بين واحد وعشرين فرداً من الورثة بين ذكور وإناث خلال الفترة من نهاية عصر عباس وبداية اسماعيل (٣).

وفى نفس الوقت فإن العوامل التى ساهمت فى تكوين الملكيات الكبيرة أدت بدورها إلى قيام هذا النوع من الملكيات ثمة مساحات من الحجم المتوسط (٥ - ٥٠ فدانا) أعطيت لصغار الموظفين أو الاتباع فى عصر محمد على وتحتل سجلات التقاسيط بعشرات الحالات من هذا النوع (٤) . وعلى سبيل المثال حصلت مجموعة

(١) دار المحفوظات ، كشف بيان الأباديات المقيدة باسم المذكورين بنواحي بولاية المنيا وبني مزار ، ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ هـ ، بدون رقم

Baer G. Op Cit: P 26.

(٢)

(٣) دار المحفوظات ، سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الغربية سنة ١٢٧٦ هـ

رقم ٢٦٠٤٥ عين ٢٠٠ غزن ٣٠ ، ص ٢٠

(٤) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ هـ لثاية ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ٢٧ غزن ١٨ وهو على سبيل المثال، ويمكن مراجعة مجموعة سجلات التقاسيط بدار المحفوظات وهى تستمر بأرقام متصلة حتى رقم ٢٦٩٨ عين ٢٧ غزن ١٨ وعددها ١٣ سجل تنطى الفترة من ٢٧ القعدة سنة ١٢٥٢ حتى ١٧ جماد أول سنة ١٢٦٥ هـ (مارس سنة ١٨٢٢ إلى أبريل سنة ١٨٤٩) .

من الأقباط العاملين في بعض الوظائف على مساحة ٥٠ فداناً لكل منهم سنة ١٢٥٢
(٣١ / ١٨٣٧) (١).

كما أعطيت منح أخرى من هذا الحجم في عهد عباس إلى عدد من غلاة
وغيرهم (٢) واستمرت هذه الظاهرة خلال عهد سعيد وعلى سبيل المثال منح سعيد
ملاً وعشرين جارية من جوارى بيده هانم إحدى زوجات محمد علي ٥٧٥
فداناً بمديرية المنيا بواقع ٢٥ لكل منهم بأمر عال صدر سنة ١٢٧٨ (٦١ /
١٨٦٢) (٣).

وعندما صدرت لأتمة المعاشات في نهاية عهد سعيد حصل صفار الموظفين
على مساحات من الحجم المتوسط فن بين ٤١٢ من العسكريين حصلوا على معاشات
كان من بينهم ٢٣٢ شخصاً لم تزد المساحة التي أعطيت لواحد منهم على ٥٠ فداناً (٤)
كذلك فقد منحت مساحات من الحجم المتوسط لعدد قبائل البدو ومشايع فرقم
في إطار خطة توطينهم ففي الأمر الصادر بهذا الشأن في ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٦
أعطى لكل شيخ فرقة فداناً من كل شخص من أفراد فرقة كما نص على إعطاء عدد
القبائل مساحة تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فدان حسب تعداد قبيلة كل منهم ويقول
خانكي أن مساحة الألبان التي أعطيت البدو بمقتضى هذا القرار بلغت ٢٥ ألف

(١) دقر زم تقديم بيان الألبان المنتمين إلى ذوات كرام وخوانهم بمديرية الوجه
الجبلي والوجه البحري من سنة ١٢٤٢ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دقر أرقام الأجدادية والمموور المطلى بمدة الرحوم عباس باشا والي مصر كان
سنة ١٢٦٥ هـ ، رقم ٤٣٨٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دافز قوائم تحديد ألبان مطلية إلى مذكورين حرمات من اتباع
بيده هانم رقم ٢٧٣٧ مسلسل محوى / ٩ حفظ نومي / مخزن ١ تركي

(٤) دقر قيد زمام الألبان المطلية وزعة بلامال لمذكورين أبواب معاشات جزء ثالث
زم قدم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

من أطيان الشرقية بما في ذلك الذي أعطى لأفراد القبائل بواقع فدانين لكل أسرة لا يزيد تعدادها على خمسة أفراد (١).

وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال آخر بإعطاء أطيان من أملاك الحكومة من المترك والمستعبدات لمساكر والأتراك المعروفين «بالياشورزق» الذين انفصلوا من خدمة الحكومة ليزرعوها ويتميقوها منها على أن يعطى الفحص المتزوج وله ذرية ثلاثين فدانا والمتزوج وليس له ذرية عشرين فدانا وغير المتزوج عشرة أفدنة على أن يمين على كل جماعة منهم شيخ مختار يمن أعطوا ثلاثين فدانا ويعطى له عشرون فدانا أخرى مقابل خدمته .

وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٦٨ صدر قرار المجلس المحصرى بالنصريح بإعطاء أطيان لمن يريد من مرتضى الحكومة الذين لم يحصلوا على معاشات بسبب قصر مدة خدمتهم . بنفس الشروط السابقة ولم يكن مسموح لهذه الفئات الثلاث بالتصرف في هذه الأراضي (٢) . وفي ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية الكاملة لهذه الفئات على أراضيها (٣) غير أن القطاع الأكبر من هذه الملكيات تكون عن طريق مسموح المشايخ ومسموح المصطبة حين منح مشايخ القرى وبعض الأعيان نسبة ٥ و ٤ / من مجموع الأراضي المزروعة في كل قرية ولما كانت القرية الواحدة تنقسمها أكثر من شيخ فقد تكونت لدى هؤلاء مساحات من الحجم المتوسط ثم أعطاهم سعيد حقوقا ثابتة على هذه الأراضي بأمر في ٥ من ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (١٨٥٨) (٤) .

(١) عزيز خانكي ، المصدر السابق ، ص ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ - الوثائق عدد ٢٧ يوليو

سنة ١٨٦٨ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الأحوال المقررة ، ص ٨٧ - نص هذا الأمر ص ٣٠٠ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

كذلك فإن أعداداً غير قليلة من الفلاحين استطاعوا التمسك بأراضيهم رغم كل الضغوط في القرن التاسع عشر واستطاع بعضهم أن يضرب إلى أراضيهم مساحات أخرى عن طريق مشتريات الأراضي من الميرى وذلك أمثلة كثيرة على ذلك ففي تقسيط مورخ ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠ (أكتوبر سنة ١٨٦٣) اشترى المدعى أبو النجاس سعيد من أهالي ناحية المالحية بالدقهلية عشرة أفدنة من أراضي الميرى بالناحية المذكورة واشترى علي شومان من أهالي سلامون القهاش ١١٥ فدان من أطيان الميرى بناحية كوم بني مراش بالدقهلية (١) واشترى حنا ميخائيل من أهالي فيدوين بالقويس ١٢ فداناً من أطيان الميرى بناحية الحرب بالقويس سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣/٦٧) واشترى مصطفى محسن - شيش من أهالي زفته مشتول محسة أفدنة وتلك من أطيان الميرى بالناحية المذكورة بنفس العام واشترى هشامى مرويش من أهالي ناحية ميت الفيخ ٢٦ فداناً من أطيان الميرى بالناحية المذكورة. وتحفل سجلات التقاسيط بأمثال من هذا النوع (٢)

وهناك مقترحات أخرى تمت من المساحات ذات الحجم المتوسط خلال مبيعات أراضي القومين والدائرة السنية وبعض هذه المساحات ذهبت لعناصر من سكان المدن سواء أ كانوا من صغار التجار أو من أصحاب المهن الحرة (٣) وهكذا ساهمت

(١) دار المحفوظات دفتريد التقاسيط المشورة سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن ١٨ ص ٨٣ .

(٢) دفتريد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٨٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ص ١٨٤ .

(٣) دار الوثائق ٢ / ١٥٣ / ٢٢ دفتريد تقاسيط الأبعاد المشورة من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ١٦٣ .

— دفتريد التقاسيط المشورة سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ .
أظهر أيضاً ملحق رقم ٦ مبيعات الدائرة السنية .

عوامل قيام الملكيات الكبيرة في ظهور هذا النوع من الملكيات الذي أصبح حقيقة ملموسة في نهاية القرن التاسع عشر حين باثت مساحات الملكيات المتوسطة (٥٠ - ٥٠٠ فداناً) ١٧٧١٩٠٠ فدان سنة ١٨٩٦ تمثل ٢٧٧٪ من إجمال المساحة المزروعة في مصر غير أنها ما لبثت أن انخفضت في العشرين سنة التالية حيث بلغت ١٦٣٨٩٠٠ فدان سنة ١٩١٤ تمثل ٣٠٪ من المساحة المزروعة في مصر^(٢) . ويمكن تفسير نقص الملكيات المتوسطة خلال هذه الفترة على ضوء الحقائق الآتية .

١ - أن الفرائح العليا من هذه الملكيات قد زادت مساحتها عن طريق حشريات الاراضى من الدائرة السنية والدومين .

٢ - أن الثرائح الدنيا (٥ - ١٠ أفدنة) من هذه الملكيات وهى أقرب إلى قطاع الملكيات الصغيرة قد انضمت لقطاع الملكيات الصغيرة بعد أن تفتت بفعل الإرث إلى ملكيات أصغر .

٣ - أن بعض الثرائح الدنيا من هذه الملكيات قد انتزعت من أصحابها بفعل الديون أو بفعل متأخرات الضرائب وإذا أخذنا مديرية الغربية مثلاً لوجدنا بها كثيراً من حالات استغراق أصحاب هذه الملكيات في الديون .

فى تقرير عن ناحية بيت الانراف مؤرخ سنة ١٨٩٠ جاء فيه من أحد مشايخها . أن أطيانه عشرة أفدنة مرهنة جميعاً لاثنتين خراجات وأن الديون المطالبة منه نحو ٤٠٠ جنيه وهو دين يستغرق أطيانه جميعاً ، وهناك حالات

(١) د . راشد البراوى وعبد حمزة عيسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية

محمد علي يحدث تغييرا أساسيا في خريطة القوى الاجتماعية
التركيب الاجتماعي لكبار الملاك الزراعيين - أسر محمد علي -
كبار الموظفين البورجوازية المالية والتجارية من الأجانب
والتنصرين - أغنيا المدن العربيين - أعيان الريف - مشايخ البدو -
النشاط الاقتصادي لكبار الملاك - التركيب الاجتماعي لمتوسطي
الملاك .

محمد علي يحدث تغييراً أساسياً في خريطة القوى الاجتماعية

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية في القطاع الزراعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتغيرات التي أحدثها محمد علي في إنشاء الاجتاهى وما ترتب عليها من إعادة توزيع الملكية في الفترة التالية .

فالطبقة العليا من الملتزمين وم كبار المستفيدين من الأراضي الزراعية قد صفت سواء في شكل ما حدث في مذهبة اقلية أو من خلال إسقاط نظام الالتزام وما ترتب على ذلك من تجرييد الملتزمين من مصادر ثروتهم وتقلول هيابن ويفلجوا ان طبقة ملاك الأراضي اقدمية قد دمرت أو جردت من ملكيتها وتهد السيل لظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي ، (١)

ومن ناحية أخرى فان طلائع الطبقة الوسطى الممربة من التجار والحرفيين والصناع والعلما وهى الطبقة التي برز دورها في فترة الكفاح ضد افراسيين والفترة التالية التي انتهت بقتصيب محمد علي والبا على مصر . هذه الطبقة تلقت ضربة قاصمة خلال حكم محمد علي فقطاع التجار قد حذف من خلال نظام الاحتكار الذي قضى على فرص التجارة التي كانت متاحة من قبل .

كما أن قطاع الصناع والحرفيين قد حذف بدوره من خلال نظام الصناعة الذي أقامه محمد علي والذي حظر بمقتضاه النشاط الخاص في بعض الصناعات .

أما العلماء فقد ضعف مركزهم الاقتصادي خلال سقوط الالتزام والاستيلاء على الأوقاف الخيرية . وكان بعضهم ملتزمين والبعض الآخر تظار أوقاف كما تلاشى دورهم السياسي بعد الصدام الذي عاينه محمد علي مع السيد عمر مكرم .

وكان طبيعيا أن يراجع دورهم في الحياة الاجتماعية من خلال الانجتماعات
المملانية وقيام الدولة الحديثة ونظام التعليم الجديد والبعثات التي أرسلها محمد علي
لأوروبا والانفتاح على علوم الغرب (١) .

وإن كان بعض العلماء في النصف الثاني من القرن الماضي كانت لديهم بعض
الملكيات الكبيرة في الأراضي المشورية وخاصة أولئك الذين ظلوا على علاقة
طيبة بالأسرة الحاكمة فالشيخ حسن الجرجاوي أحد معانيخ الأزهر في عهد
عباس باشا حصل على منح الإبعادية هو وأخوته بأكثر من ١٠٩٦ فداناً
بالمشورية والغربية وقتها (٢) .

ومع بداية عهد سعيد كان الشيخ محمد كون شيخ رواق المخاوية بالأزهر
يملك ٧٠٠ فدان بنواحي المنيا والشيخ أحمد عبد الرزاق قاضي الهندا كان يملك
٥٠٠ فدان من الأراضي المشورية بالمنيا أيضا ، كما بلغ وقف الشيخ خليفة
السكندري أحد علماء الأزهر ٤٥٧ فداناً بنواحي بني سويف (٣) .

كان عدداً من أسر العلماء القديمة كان يضع يده على بعض الملكيات
الكبيرة من الأراضي المشورية . فالشيخ محمد البكري نقيب الأشراف في عهد
سعيد وخفيده الشيخ خليل البكري الذي كان يشغل نفس المنصب عقب رحيل
الفرنسيين كان يملك ٢١ فداناً من الأراضي المشورية بنواحي قلوب والمشورية
والغربية (٤) . بينما بلغت أوقاف ابنه على الذي شغل نفس المنصب في عهد

(١) د. محمد أميس و د. وجب حراز ، المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المملية بمدة المرحوم عباس باشا والد ، مصر كان

ولم ٤٣٥٩ هـ ٤٩ غزن ١٨

(٣) دار . مصر . - سجل أول قديم من أطياف الأبعاديات والمبيع والمطلى وزقة

بلا مال ، عين ١١/٤٨ / روزنامه ، ص ٥٨ ، ٥٩

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٧

إسماعيل ١٤٦٦ فداناً بالغربية والمنوفية (١) .

والشيخ محمد العباسي المهدي حفيد الشيخ المهدي الذي عين في نهاية عهد محمد علي (١٨٤٨) مفتياً لدير المصرية ثم شيخاً للأزهر في عهد إسماعيل (٢) . كان في بداية عهد إسماعيل . يملك ٤٦٢ فداناً بمديرتي الدقهلية والقويس من الأراضي العشورية (٣) .

بينما بلغت ملكية الشيخ محمود الجزائري مفتي مجلس طنطا في عهد إسماعيل ٢٠٥١ فداناً من الأراضي العشورية بمديرتي البحيرة والغربية (٤) .

وفي مطلع القرن العشرين اشترى بعض العلماء مساحات من أراضي الدائرة السنية لعل أكبرها تلك التي اشترها الشيخ عبد الرحيم المهرdash التي بلغت ٢٠١٤ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش القشن في ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ (٥) وكان طبعاً أن يحمل محمد علي وأسرته وأتباعه على الطبقة القديمة في الإدارة والحكم والمتاصب العسكرية العليا .

وفي نفس الوقت تدفقت عناصر كثيرة من الأجانب واليونانيين والأرمن والسوريين والمهرdash على الطبقة الوسطى المصرية في النشاط التجاري والاقتصادي .

(١) سجل الأطيان العشورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٢٣٦

عين ٤٨ مخزن ١٨ .

Baer G. Op Cit. P. 60

(٢)

(٣) دتر زم ثاني الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧

مخزن ١٨ س ٣٢ .

(٤) سجل ثاني قديم من زمام أرباب الأباديات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧

مخزن ١٨ س ٣٣ .

(٥) دار المحفوظات 14 P.Hole No 96 D. S. Purchases and Sales.
Store 2 File 1374.

أما طبقة الفلاحين فقد انتقلت من الاستغلال غير للنظم في ظل النظام القديم إلى الاستغلال للنظم في ظل نظام محمد علي .

وهكذا بدأت تتشكل ملامح خريطة جديدة اقوى الاجتماعية من خلال التغييرات التي أحدثتها محمد علي ما لبثت أن استكملت ملامحها خلال التطورات اللاحقة .

فالطبقة العليا التي تشكلت إلى جانب أسرة محمد علي من الأتراك والشرافيين وبقياء للمماليك والأرمن واحتلت مناصب الجيش والإدارة تحولت بفعل العوامل التي سبق أن أدرنا إليها في الفصل السابق إلى كبار ملاك وظلت تتمتع بهذا الوضع حتى نهاية حكم اسماعيل حين أزالها عن موقع الصدارة شريحة اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ابتداء من الثلاثينات من القرن الماضي ضمت بدورها من الأجانب وللنصرانيين إلى جانب شريحة أخرى من أغنياء المدن المصريين معظمها من الأقباط .

وفي نفس الوقت فإن عدد ومشايخ القرى استطاعوا بدرجات متفاوتة أن يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضي الزراعية وأصبحت الشريحة العليا منهم في عدد كبير للملاك بينما شكلت الشريحة الدنيا منهم فئة متوسطة الملاك والتي ضمت بدورها عناصر أخرى من بورجوازية المدن الصغيرة من الموظفين ومزارع التجار وأصحاب المهن الحرة .

وفي النهاية فإن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتوزيع جزء كبير من الأراضي التي منحها القبائل في أيدي مشايخ البدو .

بينما كان الفلاحون في خريطة القوى الاجتماعية يزدادون تماسكاً خلال عملية افقار منظمة شاركت فيها كل الفئات السابقة وانتهت باتزاع جزء كبير من أراضيهم .

التركيب الاجتماعي لكبار الملاك الزراعيين

من الصعب القول أنه يوجد ملاك كبار وملاك متوسطون وأن هناك فاصلا بين كبار الملاك ومتوسطيهم فالحقيقة هي أننا أمام طبقة واحدة من الملاك الزراعيين نشأت خلال عرول وظروف تاريخية واحدة وإن كان من الممكن أن نميز بداخلها بين شريحتين إنشائيتين على أساس حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض . وكلا المقياسين معرضا للنقد .

فن حيث المساحة قد تغطي مزرعة مساحتها ٥٠ فدانًا دخلًا يعادل دخل مزرعة مساحتها ١٠٠ فدان وهنا تدخل عوامل أخرى غير مساحة الأرض في تحديد حجم الإنتاج منها خصوبة الأرض وأسلوب الاستغلال الزراعي القائم بالمقياس الثاني وهو نوع الاستغلال القائم. فأننا أمام طبقة من الملاك الزراعيين تحتاج بدرجة أو بأخرى إلى حل الفلاحين في مزارعها سواء تم ذلك من طريق تأجير الأرض أو عن طريق زراعتها بالمشاركة نظير قدر من المحصول أو المحصول على عمال زراعية مقابل أجر يرمي .

والاختلاف في الاستغلال بين كبار الملاك ومتوسطيهم هو اختلاف في الدرجة وليس اختلافًا في النوع فتوسطوا الملاك يميلون مثلا إلى زراعة أراضيهم بأنفسهم وتأجير عمال مقابل أجر يرمي بينما يميل كبار الملاك إلى تأجير أراضيهم دفعة واحدة أو بجزء .

وعلى هذا يمكن القول أن عملية التمييز بين كبار الملاك ومتوسطيهم وإن كانت حقيقة موجودة غير أنه من الصعب وضع حد معين من حيث حجم الملكية يهيم عنده كبار الملاك ليبدأ بعده متوسطهم ، وإن كانت المصادر المصرية قد

وضعت جميعا للملكيات الكبيرة على أنها لاكثر من . هـ فدانا وهو الذى سوف
ينتهى به في هذه المرحلة إذا كان لابد من التحديد .

والحقيقة البارزة في التركيب الاجتماعي لشريحة كبار الملاك أنها تكونت
أساساً من فئات اجتماعية تنتمي إلى طبقات المدن سواء أكانت البوچرازية
الإدارية التي تكونت حول أسرة محمد علي واحتكرت لنفسها الوظائف الكبرى
في الجيش والإدارة أو أغنياء المدن من الأجانب والمنعصرين الذين يمثلون
البورجوازية المالية والتجارية وإلى جانبهم أغنياء المدن من المصريين وهم
الفئات التي وضعت يدها على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ابتداء من
الثمانينات وحتى الفئات الاجتماعية الأخرى التي وضعت يدها على مساحات كبيرة
من الأراضي الزراعية من غير سكان المدن وهم أعيان الريف ومشايخ البدو ،
وحل معظمهم في النهاية إلى المدن . وسوف نعرض للتركيب الاجتماعي لكبار
الملاك والتغيرات التي طرأت عليه من خلال هذه الحقيقة .

أسرة محمد علي

من المؤكد أن أفراد أسرة محمد علي كانوا يمثلون أكبر فئات ملاك الأراضي الزراعية في مصر طوال فترة وجود هذه الأسرة وبخاصة الفرع الحاكم منها فالخديوي وأسرته كانوا دائماً يملكون أكبر الملكيات. فمحمد علي بلغت ملكيته هو وأسرته في أواخر عهده ٢٨٦ و ٣٣٤ فداناً من الجفالك (١). بالإضافة إلى عهد أبنته التي بلغت ٣٢٧ و ٧٦٢ فداناً بمديرية الشرقية والغربية والدقهلية والفيوم (٢).

وبذلك يكون إجمالي الأراضي التي تحولت إلى جفالك وعهد محمد علي وأسرته في أواخر عهده تبلغ ٦٦٣ و ٠٤٨ فداناً (٣). بخلاف الابداعات والرزق التي خصصت للصرف على المرافق والأشرف في المناطق التي تحولت إلى جفالك والتي استبعدت من التقاسيم كما سبق أن أشرنا.

وقد رأينا كيف استطاع إبراهيم باشا خلال فترة حكمه القصيرة أن يتوسع

(١) كشوف بعدد جفالك الأقدنة.

(٢) ج ٦/١٦/٧ ، وحدة ديوان الجفالك شرقى ، لائحة غنيمات موم الشفالك والعهد ، ص ١٢ .

(٣) بيان يجمع من المصدرين السابقين - يورد بيردلين للأراضي التي تحولت إلى جفالك وعهد في أواخر أيام محمد علي الأول هو ٦٧٧٠٠٠ فدان وهو مأخوذ من أوراق يوسف حكيميان والثاني وهو ٦٦٤٠٠٠ فدان وهو مأخوذ عن الوثائق البريطانية . وكلاهما لا يختلف كثيراً عن الرقم الذي وصلت إليه من خلال الوثائق المصرية . أنظر :

لأبنائه الثلاثة ٢٣,٩٧٨ فدانا من جنالك الشرقية والوجه القبلى (١) هذا إلى جانب ١٠٦١ فدانا كان قد منحها له والده بتقسيت في ١٥ شعبان سنة ١٢٤٩ (١٨٣٣) من أبعاد الحصص بالنزيرة بالإضافة إلى مساحة ٢٦ فدانا منحها بتقسيت في نهاية جاد الأول سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) من معمور ناحية الخبيس بالشرقية (٢) وواصل أبناء إبراهيم تنمية ملكياتهم من بعده في نهاية سنة ١٨٦٥ في عهد اسماعيل بلغت ملكية مصطفى قاضل ٣٧,٥٨٩ فدانا من الأراضى المشورية بمديريات البحيرة والنزيرة والشرقية والغربية والقنطرة والمنيا وقنا وإسنا كان الجزء الأكبر منها من النفع والانتعاشات (٣) كما بلغت ملكية أحمد باشا رفعة سنة ١٢٩٦ (٧٨ — ١٨٧٩) في أواخر حكم اسماعيل ٢٥,١٤٠ فدانا من الأراضى المشورية بمديريات القليوبية والدقهلية والنزيرة والمنوفية والبحيرة والشرقية والمنيا وبني مزار وقنا وإسنا (٤) .

وإذا تأمنا الأمراء الذين تولوا الحكم من أفراد أسرة محمد على نجد أن عباس باشا (١٨٤٨ — ١٨٥٤) الذى تولى الحكم وهو ملك ١٣,٩٨٠ فدانا من أراضى الجنالك التى أعطيت له في نهاية عهد محمد على من أراضى الغربية والدقهلية بلغت ملكيته هو وأسرته في نهاية حكمه ٦٧,٢٠٥ أفدنة من الأراضى المشورية موزعة على أفراد أسرته منها :

— ٢٢٧٨٩ فدانا بمديريات الغربية والشرقية والدقهلية وبولاق والغربية كان

(١) دفتر كشوف بعدد جنالك الأودية .

(٢) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والمبيح والمطى رزقة بلا مال عين ١٨/١٠١ ووزنائة ص ٢ .

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورية جزء ٥٧ من ٢٧ جاد الأول سنة ١٢٨٥ هـ رقم ١٢٨١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٩ — ١٢ .

(٤) دار المحفوظات ، سجل زمام أطيان الجنالك والأبعاد المشورية المحرو بها تقاسيط ديرانية جزء ١٦ رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٠٧ .

ملكها عباس باشا نفسه و ١٠٧٦٣ فداناً بمدينتي البحيرة والمنوفية كان يملكها
إلهامى ابنه أما ابنه الآخر محمد صديق فكان يملك ٦٣٧٥ فداناً بمديريات القليوبية
وبني حريف وأسيوط بينما بلغت ملكية بنه قادن والدة عباس باشا ١٠٧٧٨ فداناً
بمديرية القليوبية . كما بلغت أوقاف ماهوش قادن والدة إلهامى باشا ٥٠٠ فدان
بمديرية الشرقية (١) .

أما سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) فلم يكن يملك من الأقطان عند توليه
الحكم شيئاً يذكر فالأراضي التي منحت له كجفلك في عهد محمد علي بالقرية باع
جزءاً منها لأحمد باشا يمكن ومنح جزءاً آخر إلى بعض ألباه وجواربه وحتى
الأقطان التي آلت إليه من والده باعها هي الأخرى .

ولم يبق معه من الأقطان التي كان يملكها أو التي آلت إليه سوى ٩٧٨ فداناً
هي بقايا جفلك في مديرية الغربية (٢) .

وفي نهاية حكمه كان سعيد يملك ٦٦٠٦٥ فداناً من الأراضي المشورية
إلى جانب ١٠٠١٩٤ فداناً كان يملكها ابنه محمد طوسون باشا (٣) بعد أن اشترى

(١) دفتر كشوف بعداد جفلك الأمانة .

— دار الوثائق ، ج ١/١١/٨ وحدة دار المحفوظات دفتر زمام الأقطان المشورية
رقم ١٣٤٣ ، عباس باشا وأسرته من ١٣٠ - ١٣٣ .

— دفتر زمام فاني الأقطان المشورية للملكة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧
عزرن ١٨ ، أسرة عباس باشا ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤ — سجل أقطان الجفلك والأبعاد
المشورية المحرر بها بتفاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجاء العامة رقم ٤٣١٩
عين ٤٧ عزرن ١٨ عباس باشا وأسرته من ١٩٢ - ١٩٥ أنظر أيضاً الجفلك
في الفصل السابق .

(٢) دفتر كشوف بعداد جفلك الأمانة .

(٣) دفتر زمام فاني الأقطان المشورية للملكة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧

عزرن ١٨ ، ص ٣٤ ، ٣٢ .

الجزء الأكبر من أطيان عباس باشا ومن بينها جنك الوادي وأطيان أخيه محمد علي (الابن) إلى جانب المساحة التي استولى عليها لنفسه من معمر البحيرة والتي عرفت بجنك الخزان (١) .

وفي سنة ١٨٧٣ كان الباقي من ملكية سعيد باشا ٧٧.٥٧ فداناً موزعة على مديريات الجيزة والفيوم والمنيا وأسيوط والشرقية والغربية والقاهرة وتقليدية هذا بالإضافة إلى الأوقاف التي أوقفها هو وزوجته (٢) .

أما الحديري إسماعيل فإن نعمه للأرض فاق كل الحدود فلم يكن إسماعيل وأسرته يملك عند توليه الحكم سوى ١٥٦٣٤ فداناً من الجنك بمديرتي البحيرة والشرقية (٣) إلى جانب ١١٢١ فداناً من الأباديات بالبحيرة والمنوفية (٤) .

غير أن إسماعيل ما كاد يصل السلطة حتى وضع يده على مساحة ٨٢١٠٧ أفدنة وهي المساحة الباقية من أراضي الجنك التي كان عباس باشا قد أطاعها إلى أراضي الميري بالمديريات ووزعها إسماعيل على أفراد أسرته (٥) .

وهكذا كانت البداية في توسيع إسماعيل للملكية وملكته أسرته وتحفل سجلات التقاسيط بالمساحات التي استولى عليها الحديري لنفسه ولأسرته .

(١) ج ١/١٩/٨ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام لأطيان المشورية رقم ١٣٤٣ ص ١٣٩ - ١٤٢ ، ٢٦٣ .

(٢) دار المحفوظات سجل ١٣ القديم زمام الأباديات المشورية بالزمامة رقم ٤٣٣١ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٢٧٨ .

(٣) دفتر زم ثاني الأطيان المشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٣ .

(٤) سجل أول قديم من أطيان الأباديات والبيع والمعلى ورقة بلا مال ، عين ١٨/٤٨ ووزنقة ، ص ٢ .

(٥) كشوف بحد جنك الأندة .

ومن بين الأوامر التي صدرت في هذه الفترة المبكرة أمر أصدره اسماعيل في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) بإضافة مساحة ٦٨,٨٨٠ فداناً من أبعاديات الغربية إلى أملاك والدته وخشيار هانم، وصدرت بها تقاسيط باسمها (١)

وتصور المصادر شره اسماعيل الأرض وأساليه في انتزاعها فيذكر الفريد بلنت ، ان طريقة اسماعيل في اغتصاب الأرض كانت الإرهاب والضغط إلى أن تصبح الأرض التي يريد اغتصابها عبئاً على أصحابها وتضييق في وجوههم المسالك فيضطرون إلى التخلص منها بأثمان زهيدة (٢) . ويوضح « لاندل » كيف أن الجفاف كان الجزاء الذي يواجهه الذين يرفضون بيع أراضيهم لاسماعيل (٣) . وعلى هذا فلم يمس وقت طويل حتى كان الحدبوى اسماعيل قد وضع يده على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في مصر فلم يكذبته شهر القعدة سنة ١٢٨٦ (طوبة سنة ١٥٨٥ - ١٨٧٠) حتى كانت أملاك الحدبوى اسماعيل وأفراد أسرته قد شملت ٦٩٧,٣٤٦ فداناً بالوجهين القبلي والبحري منها ٥٨٥,٩٤٥ فداناً من الأراضي المطورة والباقي وقدره ١١١,٤٠٠ فدان من الأراضي الحراجية تمسكها ١٩ تنقيشاً ومأمورية وزراعة (٤) .

ومع نهاية حكم اسماعيل كانت ملكيته وملكبة أسرته تزيد على المليون فدان فإلى جانب الأراضي التي رهنها من أملاكه وألاك أسرته والبالغ مساحتها

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأبعاد العشورية سنة ١٢٨١ هـ رقم ١٢٦٦ من ١٥ مخزن ١٨ هـ من ٥٢ .

(٢) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر ، مترجم ، القاهرة سنة ١٩٢٨ ، ص ١٧ .

Lands. S.D. : Bankers and Pashas, Harv ard University(٣)
1968 , P, 190

(٤) دار الوثائق ، ج ٨/٢/٧٦ ، دفتر إجمالى زمام الأقطان الحراجية والعشورية بالقاهرة السنية سنة ١٢٨٦ هـ ، ص ١ - ٤ .

٩١٠٨٦٠ فدانا تقع سجلات الأراضي المشورية إلى أن هناك مساحة لا بأس بها قد بقيت لدى أفراد أسرة الخديوي اسماعيل . ويوضح الجدول الآتي مساحة الأراضي المشورية للتنازل هنا والباقية وجهة المساحة التي كانت مملوكة أصلا لبعض أفراد أسرة الخديوي اسماعيل في بداية سنة ١٢٩٦ (١٨٧٨) (١) .

ومع بداية حكم توليقي كانت جملة الأراضي المشورية للتبعية في أيدي أفراد أسرة الخديوي اسماعيل ومن بينهم ثلاثة من جواريه تبلغ مساحتها ١٤٧,٤٧٧ فدانا موزعة على الوجهين القبلي والبحري (٢) .

وعلى هذا فلو سلمنا بأن الخديوي اسماعيل لم يكن يملك سوى الأطيان التي رهنها إلى بيت روتشيلد سنة ١٨٧٧ وهي أطيان الدائرة السنية وأطيان الدائرة الخاصة البالغ مساحتها كما جاءت في عقود الزمن ١٣١,٨٥٠ فدانا فإن إجمالي المساحة التي كانت مملوكة للخديوي اسماعيل وأسرته مع نهاية حكمه تبلغ ١٠٥٨,٣٣٧ (٣) فدانا . وهي تمثل نسبة ٢٢,٣٪ تقريبا من مجموع الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٤٨٧,٧٣٤ فدانا سنة ١٨٧٧ (٤) هذا بخلاف الأوقاف

(١) دار المحفوظات ، سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها هـ سبط ج ١٦ رقم ٤٣٤٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ صفحات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) سجل أول الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه القبلي ، رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ مخزن ١٨ س ٣٠ — ٣٤ — سجل أول الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحري رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ س ٣٥ وما بعدها .

(٣) ويلاحظ هنا اتصال الأطيان المشورية بالوجه القبلي في سجل منفصل وكذلك الوجه البحري وذلك ابتداء من عهد عوفيق وهذا الميان يجمع من المجلين .

(٤) جاء في تقرير إدارة السنية سنة ١٨٨٠ أن مساحتها كانت تبلغ ٥٠٣٠١٨ فدانا إلى جانب ٥٨٧٢ فدانا يذكر التقرير أنها بيعت في سنة ١٨٨٠ وهذا يعني أن ملكية الخديوي كانت تزيد — على الأقل — بمساحة ٢٢٧٠٩ فدانا عن المساحة الواردة بطود الزمن وعلى هذا فإن جملة المساحة المملوكة للخديوي اسماعيل تزيد عن المساحة التي

الاسم	المساحة المزرعة قيل الفشارل	المساحة للتشارل هكتار	المساحة الجارية فدان	الديريات التي بقيت بها الأحياء
عبدالمبار هاشم (أم الشيبوري)	١٣١٣١٧	١٠١١٠٢	٣٤٠٥	الغربية والحيزة ورض سوييف والنبيا واسيرط القليونية والديورم
محمد توفيق باشا	٣٠٨٩٩	٨٦٤١	١٧٣٥٨	الديقية والنبيا
حسن باشا ووالده	٤٩١٥٩	١٩٨٩٥	٣٩٢٦٣	الغربية والقليونية والحيزة
أبراهيم باشا	٣٥٠٩٥	٣٠٠٦٧	١٥٠٠٤	والنبيا .
فاطمة هاشم	٥٠١٨٨	٧٤١٤٨	٧٦٠٤٠	الديقية والحيزة
جنازا ز هاشم (زوجة الشديري)	٣٥٦٠٠	٣٥٤٦١	١٣٩	

وخلال عهد اسماعيل تلقت ملكيات بعض أفراد أسرة محمد علي طالا يقل عن ١٣٦,٨٩٣ فداناً ذهبت إلى ٢٣ فرداً من أعضاء هذه الأسرة^(١) وثمة شخصان آخران يمكن اعتبارهما ضمن أفراد أسرة محمد علي هما إبراهيم باشا يكن وأحمد باشا يكن أبناء أخت محمد علي والأول تولى عدة مناصب في عهد محمد علي^(٢).

ومنح في عهد محمد علي ٩٩٦١ فداناً كجفلك بمديرية الغربية ضمن الجفالك التي حددتها محمد علي لأفراد أسرته — كما سبق أن أشرنا^(٣) ثم منحت أسرته ١٠٠٠ فدان من أبادية الغربية في عهد محمد علي^(٤).

وفي نهاية سنة ١٢٩٠ (نهاية سنة ١٨٧٣) كانت أسرة إبراهيم باشا يكن تملك ١١,٤٥٦ فداناً من الأراضي المشيورية موزعة على مديريات الغربية والبحيرة والقليوبية^(٥) وفي عهد توفيق انخفضت هذه المساحة إلى ٨٥٠٧ أفدنة كانت موزعة على تسعة أفراد من أسرته^(٦).

== ذكرتها بهذا القدر ولم أجد لذلك تفسيراً سوى افتراض أن مساحات جديده قد أضيفت إلى مساحة الدائرة السنية من خلال قانون التصفية ولم تشر إليها المصادر .

(١) فيديريكو ميتشي ، المرجع السابق ص ٩٢٣ .

(٢) Baer G, Op Cit, P. 41 (٢)

(٣) حول جفلك إبراهيم باشا يكن . أنظر الفصل السابق ، الجفالك .

(٤) دفتر قيد الامايلان المنتم بها من جنتمكن محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين . رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركي .

(٥) دفتر مربوط زمام الاباديات والجفالك المحرر بها تخاسيط لغاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ وجه بحري .

(٦) سجل أول الامايلان المشيورية تعلق أربابها بالوجه البحري رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٥ .

أما أحمد باشا يكن الذي عمل ناظر الجهادية في عهد محمد علي وقائداً لجيش الحجاز سنة ١٨٣٢ فقد منحه محمد علي ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات بعض التواحي بمدينة بنى سويف و ٢٣ فداناً من أراضي المصوم بالقليوبية وذلك بأمر في ٢٠ القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)^(١) . ثم منحه عباس باشا ١١,٢٣٦ فداناً من جفالك الدقيلية وذلك بأمر في ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٦٨ (يناير سنة ١٨٥٢) ومن بين هذه المساحة ١٢٣٨ فداناً حدائق ، منطقة شبرا مور . وفي ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ (١٨٥٤) اشترى أحمد باشا يكن ٥٩١٩ فداناً من جفالك سعيد باشا بالغربية^(٢) ثم منح أولاد أحمد باشا يكن ٦٠٠ فدان في نهاية عهد سعيد بتقسيم في ٢ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) من أبعاديات البحيرة^(٣) . وأتم اسماعيل باشا على أسرة أحمد باشا يكن ٤٠٣٦ فداناً بتقسيطين في سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩)^(٤) . وفي سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) بلغت ملكية أسرة أحمد باشا يكن ٣٣٥٧٨ فداناً من الأراضي المشورية موزعة على مديريات الدقيلية والغربية والقليوبية وبنى سويف^(٥) .

(١) سجل ز.ام الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٥

مين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ١١ .

(٢) كشوف مدو جفالك الأقدنة ، من المساحة التي منحها عباس باشا إلى أحمد باشا يكن ٩٩٩٧ فداناً أصلها جفالك يوسف باشا ثم اشتراها عباس باشا ومنحها لأحمد باشا يكن .

(٣) دفتر زم فاني الاطيان المشورية المملوكة لاربابها بتقسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧

غزن ١٨ ، ص ٣٦ .

(٤) ج / ١٩ / ١ وحدة دار المحفوظات دفتر زمام الاطيان المشورية رقم ١٣٤٣ .

٢٤٥ ، ٢٣٢ .

(٥) دفتر مربوط زمام الابعاديات والجفالك المحرر بها بتقسيط لغاية شهر الحجة سنة

١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ غزن ١٨ ، الوجهين القبل والبحرى .

وفي عهد توفيق كانت هذه الملكية موزعة على أربعة عشر فرداً من أبنائه وبناته إلى جانب زوجته (١). وحتى نهاية عهد اسماعيل كان أفراد أسرة محمد علي يملكون أكبر الملكيات على الإطلاق في مصر. وعلى الرغم من أن جزءاً من أملاك هذه الأسرة قد جاز إلى الدولة في نهاية عهد اسماعيل فقد ظل معظم أفرادها وبالذات الفرع الحاكم يملكون أكبر الملكيات.

فمن ناحية عاد جزء من أملاك الهوامين إلى بعض أفراد أسرة الحديوي اسماعيل حين استبدل هؤلاء بمحاشاتهم أطياناً وبلغت جملة الأراضى التى أعيدت إلى أسرة الحديوي اسماعيل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بمقتضى هذا الاستبدال ٣٩,٨٧٥ فداناً ومن بين الأفراد التى أعيدت لهم هذه الأطيان زوجات الحديوي اسماعيل الثلاث ومن أبنائه حسن باشا وحسين كامل وأحمد فؤاد وبلغ عدد الحالات المستبعدة ١٢ حالة كما بلغت قيمة للمعاشات التى تنازلوا عنها نظهر هذه الأطيان ١,٤٣٦,٠٠٠ جنيه (٢)، ويذكر جورجي زيدان أنه شمس الحديوي اسماعيل وزوجاته الثلاث من هذه الأطيان ٢٢ ألف فدان (٣).

ومن ناحية ثانية اشترى بعض أفراد أسرة محمد علي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مساحات من الدائرة السنية فحمد عبد الحليم الذى باع كل أملاكه إلى الحديوي اسماعيل عاد جزء من أطيان الدائرة إلى أبنائه. فبمقتضى عقد بيع فى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٧ اشترى كل من محمد علي باشا حليم وإبراهيم

(١) سجل أول الأطيان المشورية بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ غزن ١٨ ، ص ٥٤ - ٦٢ - سجل أول الأطيان المشورية بالوجه القبلى رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ غزن ١٨ ص ٤٨ .

(٢) الوقائع المصرية عدد الاثنين ١٢ يناير سنة ١٨٩١ .

(٣) جورجي زيدان ، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، الجزء الاول ، القاهرة سنة ١٩٢٢ ، ص ١٣ .

باشا حليم ١٢٨٨ فداناً بناحيتي العرشا ودير العرشا بتفتيش الروضة بأسبوط
كما اشترت ابنة حليم باشا « تاغلي هانم » ١٨٨ فداناً من أطيان بتفتيش أبا بالمنا
بعقد في ٢٣ مايو سنة ١٨٩٨ ^(١) واشترت المذكورة مع زوجها حسن باشا
وفقى ٥٦٢ فداناً من تفتيش أبا بالمنا وذلك بعقد مؤرخ في ٣٠ مارس سنة
١٩٠٣ ^(٢) واشترت أختها أمينة حليم ٥٠٠ فداناً من أطيان بتفتيش الروضة
بأسبوط بعقد في ٣ يونيو سنة ١٩٠٣ ^(٣) .

واشترى الأمير محمد جميل باشا بن طودون (حفيد سعيد باشا) ٢١٣٠ فداناً
من أطيان الهائرة بتفتيش أرمنت بعقد مؤرخ أول مايو سنة ١٩٠٥ ^(٤) .

واشترى أيضاً عدلي يكن — حفيد إبراهيم باشا يكن — هو وزوجته ثمرية
هانم ابنة علي باشا شريف ٧٣٦ فداناً من أطيان بنى مزار بتفتيش مطاي بالمنا
في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٣ ^(٥)

ذلك فقد اشترى محمد بك حسي يكن ١٤٤٥ فداناً من تفتيش أبو فرغاص
وذلك بعقد مؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٠٣ ^(٦) .

(١) دار المحفوظات, No 90 Daira Sania Purchases and Sales
P. Hole 13 Store 2, Files No 1109, 1083

(٢) دار المحفوظات P. No 101, D. S. Purchases and Sales,
Hole 12 store 2 File No 829

(٣) دار المحفوظات P. No 73, D.S. Purchases and Sales,
Hole 12 Store 2, File 329

(٤) دار المحفوظات P. No 84, D. S. Purchases and Sales
Hole 13 Store 2 File 967

(٥) دار المحفوظات P. No 101 D. S. Purchases and Sales,
Hole 14 Store 2, File 1945

(٦) دار المحفوظات P. No 73 D. S. purchases and Sales
Hole 12 Store 2, File 828

ومن ناحية أخرى اشترى عباس حلى الثاني ٢٠٠٠ فدالا من أطيان بتفتيش
أنقاص التابع لأراضى الدومين^(١). كما اشترى الأمير حسين كامل الذى أصبح
سلطانا ٣١٦٩ فدالا من أطيان الدومين بتفتيش مسير في ٦ مارس سنة ١٩٠٠^(٢)

وهكذا عاد جزء لا بأس به من أملاك الدائرة السنية والدومين إلى بعض
أفراد أسرة محمد على مرة أخرى التى ظل أفرادها يملكون مساحات كبيرة
ويكونون جزءا من الشريحة العليا لكبار الملاك حتى الحرب العالمية الأولى .

ولمى جانب أسرة محمد على ككبار وملوك أصبحت مجموعة كبار الموظفين
الذين استعان بهم محمد على وخطفاؤه بدورهم من كبار الملاك .

Baer G op cit p 133

(١)

Rapport des Domines 1900 p. 102.

(٢)

كبار الموظفين

يمثل كبار الموظفين الشريحة الاجتماعية التالية لأسرة محمد علي ككبار ملاك في الفترة من نهاية حكمه حتى الثورة العرابية . وقد ضمت هذه الشريحة عناصر من الأتراك والشراكسة والأرمن وغيرهم وهم الذين احتلوا المناصب العليا في الجيش والإدارة في عهد محمد علي وخلفائه ويأتي على رأس هذه الشريحة مجموعات الأتراك الذين استعان بهم محمد علي في تأسيس دولته ومن أبرز هذه العناصر محمد شريف باشا المولود في مدينة قولة مسقط رأس محمد علي والذي عمل نائباً وكتخداه ، لمحمد علي ثم حين ساءكا على الشام ١٨٣٢ ثم ناظراً للبالية وفي السنة الأولى من حكم عباس شغل منصب و الكخداه ، مرة أخرى (١) .

وكان محمد شريف باشا من أوائل الأفراد الذين منحه محمد علي أرضاً في أمر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) منحه محمد علي ٥٨ فداناً من مسمور منيل الروضة بولاية الجيزة ثم منحه محمد علي ١٠٠ فدان أخرى من مسمور منية السهرج بأمر في ١٥ شوال سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ثم منحه محمد علي ٢٠٠٠ فدان بعد ذلك من أهدايات نواحي للراغة وجبنة وغيرها وكانت تابعة لمديرية أسيوط بأمر في شوال سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) (٢) . ثم منح في عهد عباس

(١) هيلين رغلين ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

— أمين سامي ، تقويم النيل وعصر محمد علي ، القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٠٨ .

— د د تقويم النيل وعصر عباس حلمي باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، ص ١١ .

(٢) سجل زمامات الأهدايات والمفناك القديمة لتاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٥

حين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ٩ .

١١,٦٧٥ فداناً من أطيان الجفالك بالغربية بأمر في ١٤ جاد الأول سنة ١٢٦٩ هـ (١). كما منح أبناء الأربسة على ومصطفى وخليل وعثمان مساحة ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلي بواقع ٥٠٠ لكل منهم (٢). ثم منحه سعيد باشا ١٠٠٠ فدان من أبادية بسندية بالغربية (٣). وفي عهد اسماعيل بلغت ملكية أسرة محمد شريف باشا ٢١,٩٢٨ فداناً من الأراضى المشورية وحدها موزعة على مديريات الغربية والقليوبية ولبنيا وبني سويف وأسيوط وجرجا والجيزة (٤).

وأحد باشا للسنانكى التركى للولد الذى عمل وكيلًا للجهادية ثم مديراً لمصر الوسطى سنة ١٨٤٠ ثم حاكماً للسودان سنة ١٨٤٥ (٥) منحه محمد على ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلي بأمر في رمضان سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧) (٦). ثم منحه عباس باشا ١٠٥٣ فداناً منها ٢٥٣ فداناً من أطيان ناحية منشأة البكرى بمديرية الجيزة والباقي بالوجه القبلي كما منح ابنه على جلال ٣٢٨ فداناً من أبعاديات الدقهلية.

(١) دفتر كشوف بسدد جفالك الاقدثة .

(٢) دفتر ارقام الابعاد . المصطفى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان

رقم ٤٣٥٩ من ٤٩ غزن ١٨ .

(٣) سجل أول قديم عن اطيان الابعاديات للمبيع والمطى رزقة بلامال بدون رقم عين ١١/٤٨

روزناجة ، ص ٦ .

سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لناية ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ٤٣٥٥ من ٤٩

غزن ١٨ ، ص ١١٠ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك الابعاد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء

أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ من ٤٧ غزن ١٨ ص ٢٤٣ .

Baer G. Op cit. P. 48.

(٥)

(٦) دفتر زمم قدم بالاطيان التتم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلي

والبحرى من إبتدى سنة ١٢٤٧ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ غزن ١٨ .

ولي عهد الخديوي اسماعيل (١٨٧٤) كانت ملكية أحد باشا السانكلي وابنه
علي جلال الذي أصبح عضوا بمجلس الاحكام تباع ٣١١٩ فداناً من الاراضي
المشورية وحدها بمديريات الدقيلية والبحيرة والجيزة واسيوط ومن بين هذه
الاطيان ٥٨ فداناً بمخيل الروضة (١) .

وسليمان باشا الفرنسي الاصل الذي جاء إلى مصر عقب هزيمة نابليون
وسام في تدريب جيوش محمد علي وعين بعد سنة ١٨٤٠ رئيساً عاماً للجيش
المصري (٢) وتلقب الوثائق برئيس رجال الجهادية منحه محمد علي ١٥٠٠ فدان
من ابعاديات الغربية منها ١٠٠٠ فدان بناحية بلقاس بأمر في سنة ١٢٦١
(١٨٤٥) (٣) إلى جانب ١٤ فداناً أرض فراخ أضيفت لحديقته بأرض فيني
بمصر القديمة بتقسيط في ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٥٩ (٤) ومنحه عباس باشا ١٤٩٩
فداناً أخرى من أراضي المنوفية بأمر في سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) (٥) وأخرى
مساحات أخرى. وعند وفاته في نهاية عهد سعيد كانت مساحة الأراضي التي يمتلكها
تبلغ ٦٤٩٩ فداناً من الأراضي المشورية وحدها منها ٢٢ فداناً بمصر القديمة
بأرض فيني و ١٦٥٢ فداناً بقرية أبو غالب بمديرية الجيزة و ١٥٠٠ فدان

(١) سجل زمام اطميان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها بتاسيط ديوانية جزء أول
عن القوات والرجال النامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٧٤ .

(٢) جورجى زيدان ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) ص/١/١٥٦/٢ وحدة دار المخطوطات ، دفتر تقاسيط زمام اطميان الاباعد رقم
١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

(٤) دار المخطوطات ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ٢٩ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ لناية
١٠ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ ، رقم ٢٦٩٢ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٦ .

(٥) ص/١/١٥٦/٢ وحدة دار المخطوطات ، دفتر تقاسيط زمام اطميان الاباعد رقم
١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

جناتحتي كفر دملاش وبلقاس بالغربية و ٢٠٠١ فدان بمديرية المنوفية بالإضافة إلى ١٢٢٢ فداناً بالوجه القبلي (١) .

وحسين بك طبرزادة الألباني الأصل الذي جاء مع محمد علي وعمل محافظاً لمنطقة البرلس - جد حسين رشدي باشا - منحه محمد علي ١٠٠ فدان من أباديات المنيا ثم اشترى ٣٠٠ فدان بالمنيا من أطبان مصطفى باشا محافظ كريت ومع نهاية عصر محمد علي وخلال حكم عباس كانت ملكيته من أراضي الأبادية تبلغ ٤٠٠ فدان بمديرية المنيا (٢) .

أما سامي باشا اللولود في بلاد الليرة والذي عمل نائراً للقوات المصرية سنة ١٢٤٧ (١٨٣٢/٣١) ثم كبيراً لمعاوني محمد علي (باشماون حباب داوري) ابتداء من نهاية ١٢٤٧ (١٨٣٢) منحه محمد علي ٤٧٠ فداناً من أبادية الشرقية بأمر في ٣ محرم سنة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ثم ١٠٠ فدان من أراضي المعمور بالقليوبية في ٢٣ الحجة من نفس العام وفي ٩ ماه التالي منحه محمد علي أيضاً ١٠٠٠ فدان من أباديات المديرية الـ حتى صنف أبو جرج وغيرهما بأمر في ١٩ رجب سنة ١٢٥١ (١٨٣٥) ثم منح محمد علي ابنه عبد الحليف صبحي بك ٦٨٨ فداناً من أبادية المنصورة بأمر في أول شهر ذي الحجة سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧) ولم يكده ينفى عصر محمد علي حتى كان سامي باشا ملك هو وأمرته ٢٧٨٤

(١) سجل أول قدم عن أطيان الأباديات والمبيع والمطى رزقة بلا مال ، عين ١١/٤٨٠ ووزنجة ، ص ١٨ .

(٢) دفتر أرقام الأبادية والمعمور المطى بجهة الرحوم عباس باشا والي مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

- دفتر قيد تقاسيط الأباديات من اجدى ١٩ ومضان سنة ١٢٦٢ رقم ٢٦٩٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

عن أصل حسين طبرزادناظر ، زكي مجاهد الاعلام المصرية في المائة الرابعة عصر الحجازية (١٣٠١ إلى سنة ١٣٦٥) القاهرة سنة ١٩٤٩ ، الجزء الاول ، ص ٧٤ .

فدانا (١). وهناك مجموعة أخرى تكونت ملكياتهم خلال حكم عباس من الذين استعان بهم في فترة حكمه فأحمد باشا درة مانلى للولود في تركيا والذى شغل منصب ضابط المحروسة (أقرب إلى محافظ القاهرة) في الفترة من أول جمادى الآخرة سنة ١٢٦٥ (مارس سنة ١٨٤٩) - حتى ٤ شوال سنة ١٢٦٨ (يوليو سنة ١٨٥٢) (٢). منحه عباس باشا ١٠٠٠ فدان من أبعاديات مديرية الغربية (٣) وبقيت ملكيته في عهد اسماعيل ٢١٨٦ فداناً من الأراضي المشورية بمديريات البحيرة والغربية والمنوفية (٤) وحسن باشا المالستولى الذى شغل منصب مدير عام الجهادية في أوائل حكم عباس ثم جمع بين منحه الملكة هذا ورئيس مجلس الأحكام في أواخر حكم (٥) حسين باشا هذا منح في أوائل عهد عباس ١٢٦٥ فداناً من أطيان ناحية لوقين بالبحيرة . بأمر في ٣ شعبان سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) (٦) . كما منح ٣٣٩ فداناً أخرى من معمور الروضة والمنبيل وساقية مكى (٧) . ومع نهاية عهد اسماعيل وبداية عهد توفيق كان حسن باشا

- (١) سجل زمامات الابداعات والجنالك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ لاية ، رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١ ، ١٥ .
- (٢) أمين سائى ، تقويم النيل وعصر عباس حلى باشا الاول وعهد سعيد باشا ، ص ١٢ .
- (٣) دفتر أرقام الابداعية والمعمور المعطى بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .
- (٤) ج/١٩/٨ وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام الاطيان المشورية رقم ١٣٤٣ ، ص ١٦ .
- (٥) أمين سائى ، المرجع السابق ، ص ١١ ، ٢٧ .
- (٦) سجل أول قسم من أطيان الابداعات والبيع والمعطى رزقة بلا مال عين ٦١/٤٨ روزنامة ، ص ٤ .
- ككوف بعدد جنالك الافةنة .
- (٧) دفتر أرقام الابداعية والمعمور المعطى بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

للسانديلى وابنه حسين حتى بك الذى أصبح يشغل منصب وكيل قلم قضايا
مديرية الجيزة يملكان ٢٨٠٤ أفدنة من الاراضى المشورية بمديريات الجيزة
والتنيا وبني مزار والبحيرة منها ٨٢ فدانا بالروضة والنيل (١).

ومصطفى باشا الجركسى الاصل الذى حضر إلى مصر في عهد محمد علي
وأصبح من ماليك عباس باشا حمل أمينا للخرانة في عهده ثم مديراً لأملاكه
الخاصة (٢) منحه عباس باشا ١٢٦٠ فدانا من أباديات الغربية بالإضافة إلى ٥٩
فدانا من معمور شبرا الخيمة (٣). ثم اشترى ١٤٠٠ فدان في عصر سعيد من
أطيان اللدع سليم بك بالقليوبية بتقسيط في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) (٤).

وفي عهد اسماعيل (١٨٧٠) كانت ملكيته تبلغ ٢٣٤١ فدانا من الاراضى
المشورية موزعة على مديريات الغربية والشرقية والقليوبية (٥).

وثمة مجموعة ثالثة من هذه العناصر تكونت ملكيتها أساسا خلال عهده سعيد
واسماعيل وهى التى كان لها دور في الإدارة والحكم خلال تلك الفترة وبالفئات
خلال حكم اسماعيل. من أمثلة نوبار باشا الأرمنى الاصل الذى جاء إلى مصر
في عهد محمد علي بصحبة باغوص بك وعين مترجما لمحمد علي ثم شغل عدة مناصب

(١) سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية ، جزء
أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٢٣ .

(٢) أحمد تيمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ، القاهرة سنة
١٩٤٥ ، ص ٤٠ - ٤٥ .

(٣) دفتر أرقام الاباديات والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم
٤٣٥٨ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٤) سجل أول قديم عن أطيان الاباديات والمعطى رزقة بلامال عين ١١/٤٨
روزنامة ص ٣٧ .

(٥) سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية ، جزء
أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٦٤ .

في الفترة التالية حتى أصبح رئيساً للوزارة في عهد اسماعيل (١) ، نوبار هذا منحه محمد علي ١٩٤ فداناً من أبعاديات الإقليم الوسطى بأمر في سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) (٢) ثم منحه عباس باشا ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنوفية بتقسيت في ٢٥ شوال سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) (٣) . ومنحه سميد باشا ٨٠٠ فدان من أبعاديات المنيا بتقسيت ٢ شميان سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) (٤) . وفي عهد اسماعيل كان نوبار باشا يملك ٢٩٤٤ فداناً من الأراضي المشورية وحدها موزعة على مديريات المنيا وبني مزار والمنوفية والدقهلية والقليوبية (٥) .

ومصطفى رياض الذي تقول بعض المصادر أنه ينحدر من أسرة اسراييلية جاءت من الأناضول ودخلت الإسلام تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٨٥٢ وهين ياورا بعية عباس باشا ثم شغل هذه مناصب خلال حكم سميد واسماعيل ثم تولى رئاسة الوزارة ثلاث سنوات (٦) .

رياض هذا كانت أول منحه من الأراضي حصل عليها في عهد عباس مساحتها

(١) جورجى زيدان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

كان باغوس باشا يعمل ناظرًا للتجارة والأمور الخارجية في عهد محمد علي .

(٢) ص ١/٢/١٥٦ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعاد ، رقم

١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

(٣) دفتر قيد الأطيان النعم بها من جنتم كان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين

لمديريات رقم ٣٧٣٠ مسلسل عموى/٢ حفظ نوعي/مخزن ١ تركي .

(٤) سجل الأبعاديات والجناك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ دالية رقم ٤٣٥٥ ع ٤٩

مخزن ١٨ ص ١٢٦

(٥) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول

عن القنات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ ع ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٣١٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤

(٦) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ص ١١٩ ، ١٢٠ - جورجى زيدان ، المرجع

السابق ، ص ٢٠٤ - ويرى أن رياض من أصل تركي .

٣٠٠ فدان من أبعادية مسجد موسى وكفر طرغان بالجيزة (١) .

وفي عهد اسماعيل كان مصطفى رياض يملك ١٤٣٦ فداناً من الأراضي المشورية بمديريات الجيزة والقليوبية ولبنيا (٢) .

أما محمد شريف باشا من أحد الأتراك الذين جاءوا إلى مصر في عهد محمد علي وعمل قاضياً للقضاة فقد ولد في القاهرة سنة ١٨٢٣ .

ثم سافر إلى فرنسا في البعثة التي ضمت محمد سعيد باشا وعلي مبارك وعادت إلى مصر سنة ١٨٤٩ . عين بعد عودته في الجيش ونزوح من أسبانيا ثم عين رئيساً لمجلس سليمان باشا الفرنساوي وشغل عدة مناصب في عهد سعيد ثم عين رئيساً لمجلس النظار في عهد اسماعيل في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ (٣) . كانت أول المنح التي تلقاها ٩٤٤ فداناً من أطيان القليوبية بنواحي كفر شبراهور والنفاء والجراشتة وغيرها بتقسيط في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) أعطيت له كمعاش في عهد سعيد (٤) . ثم منح ٨٩٣ فداناً في بداية عهد اسماعيل من أطيان مديرية أغرية بتقسيط في أول جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) منها ٦٦٤ فداناً من المأمور والباقي من البور الصالح للزراعة (٥) وفي أواخر حكم اسماعيل (١٨٧٩) كان محمد شريف باشا

(١) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بمسدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ غزن ١٨ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأبعاد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ غزن ١٨ ص ٢٤٩ ، ٢٦٩

(٣) جورجى زيدان ، المرجع السابق ١٩٨ ، ١٩٩ ، زكى جاهد ، المرجع السابق ص ١٠٤

(٤) دفتر قيد زمام الأطيان اللطية رزقة بلا مال المذكورين أرباب مساكنات جزء ثالث قدم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ غزن ١٨

(٥) دفتر التقاسيط المشورية سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ غزن ١٨

ملك ٣٠٩٧ فدانا من الأطنان المشورية بالوجهين القبلى والبحرى بخلاف
الأراضى الخراجية (١).

وإذا تابعتنا أسماء الذين تولوا رياسة مجلس النظار حتى أوائل عهد توفيق
نجد أن اسماعيل واغب باشا الذى ولد ببلاد الليرة سنة ١٨١٩ وأتى إلى مصر
سنة ١٨٤٦ ثم عين مساعدا للترجمة بمجلس ملكية في عهد عباس ثم ناظراً للتالية
في عهد سعيد وتولى رياسة مجلس النواب في الفترة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦
حتى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ثم أصبح رئيساً للنظار مدة الثورة العرابية (٢) بلفظ
ملكيتة في عهد اسماعيل (١٨٧٣) ٨٧٥٩ فدانا من الأراضى المشورية بمديريات
الغربية والبحيرة والشرقية والجيزة وجرجا (٣) ومن بين هذه المساحة ألفا فدان منها
له الحديوى اسماعيل سنة ١٨٦٣ (٤).

وقد ضمت هذه الشريحة الاجتماعية بمجموعات من العسكريين نشا من باشا
كنج الذى ولد في كردستان وحضر إلى مصر في عهد محمد على مع والده على أغا
الكردى ودخل المدرسة العسكرية ثم سافر في بعثة إلى فرنسا في عهد محمد على
ولما عاد منها التحق بالخدمة العسكرية التي انتهت للمجاز لتأديب الوهابيين وفي
نهاية عهد سعيد حصل على رتبة اللواء وعين قائداً لحماية القلعة ثم عين ناظراً
للجهادية في وزارة شريف الأولى في عهد اسماعيل (٥).

-
- (١) سجل زمام أطنان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء ١٦
رقم ٤٣٣٤ حين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٨٠
(٢) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ص ٦٢ - عبد الرحمن الرافى ، مصر اسماعيل
الجزء الثانى ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٩٥
(٣) سجل زمام أطنان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء
أول من القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ حين ٤٧ مخزن ٤٧ ص ٧٨
(٤) دفتر التقاسيط للمحررة من ديوانية الرزناجة رزقة بلا مال سنة ١٢٨٠ هـ رقم
١٢٥٦ حين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ٩ ، ٤٦
(٥) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ٨٦

شاهين باشا هذا منحه عباس عندما كان أمهلاى ٣٠٠ فدان من أبعاديات
للصورة (١) وفي عهد اسماعيل (١٨٧٠) بلغت ملكية شاهين باشا كنج
وزوجته ٢٠٠٦ أفدنة من الأراضى المشورية بمديريات الشرقية والغربية
والقهيلا (٢).

ومن مجموعة المسكرين الفريق محمد راتب باشا الجركسى الأصل الذى كان
من رجال سعيد باشا والتحق بالجيش المصرى وحصل على رتبة اللواء سنة
١٨٦٤ ثم عين « سردارا » على الجيش المصرى وقاد الحملة الفاشلة على الحبشة سنة
١٨٧٦ ثم عين ناظرا للجهادية في وزارة نوبار الأول (٣). بلغت ملكيته (١٨٧٨)
١٠٣٩ فداناً من الأراضى المشورية (٤).

والواء « سوارى » ابراهيم باشا الذى كان عضواً للجنة التى أرسلها اسماعيل
باشا إلى فرنسا فى أوائل حكمه (٥) . منح فى نهاية عهد سعيد ٤٧٠ فداناً من
أطيان اللتيا وبني مزار كمطاش عندما كان قائداً للسوارى . وفى سنة ١٨٧٠

(١) دفتر أرقام الاجادة والمسود والسطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم
٤٣٥٩ حين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٢) ج/١٩/٨٠ . وحدة دار الفتوات ، دفتر زمام الاطيان المشورية رقم ١٣٤٣
ص ٩٣ ، ٢٥٦ .

(٣) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

— فتوا كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ،
القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٧٧ .

(٤) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المحرو بها تقاسيط ديوانية جزء أول
هن القوات والرجاء العامة رقم ٤٣١٩ حين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٥٥ .

(٥) عبد الرحمن الرافى ، عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ،
ص ١٧٧ .

بلفت ملكيته ٢٠٥٩ فدانا من الاراضى العشورية بالوجه القبلى (١)

وقد ضمت هذه التسمية من كبار لللاك إلى جانب الاتراك والشراكسة
والأرمن بمجموعة أخرى تختلف في أصولها الاجتماعية وهى تتكون من العناصر
المصرية التى دخلت الخدمة المدنية خلال حكم محمد على وخلفائه وهؤلاء أصبحوا
من طريق شغلهم لوظائف العامة من كبار لللاك فالجموعة التى حصلت على
تعليم فى الخارج من خلال البعثات التى أرسلها محمد على من أمثال رفاعة رافع
الطهطاوى وعلى مبارك وإبراهيم التبراوى شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب فى
عهد محمد على وخلفاؤه مكنتهم من تكوين ملكيات كبيرة وأصبحوا فى النهاية
حزب كبار لللاك الذين ينتمون إلى هذه الطبقة فرفاعة رافع الذى ينتمى إلى إحدى
الأسر القديمة فى الصعيد والذى أرسل فى بعثة إلى فرنسا فى عهد محمد على ثم
أنشأ مدرسة الآلسن وتولى نظارتها بعد عودته ثم تولى نظارة للدرسة الحربية
التي أنشئت فى عهد سعيد (٢) منح رفاعة ١٥٠ فدانا حين كان مديراً للآلسن من
أطيان الوجه القبلى بنواحي طهطا والشيخ زين الدين وذلك بأمر من محمد على
صادق فى ٨ شوال سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧) (٣). ثم منح ١٥٠ فدانا أخرى فى
عهد سعيد بتقسيم فى ربيع أول سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) بمديرية أسبوط وجرجا

(١) سجل زمام أطيان الجناك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيم ديوانية جزء أول
عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣٩٩ عين ٤٧ عزن ١٨ ص ٩١ .

(٢) عبد الرحمن الرافى ، عصر محمد على ، ص ٤٩٩ ، ٥١٤ ، ٥٢١ .

يذكر صبحى وحيد أنه رفاعة كان أبنا لأحد المترمين الذين قدوا إلزامهم ومطلوا
لى مرتبة الفلاحين .

— صبحى وحيد ، المرجع السابق ص ٢٢٢ .

(٣) دفتر زمم قديم بالأطيان للتمم بها على ذوات أكرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلى
والبحرى من إيحدى سنة ١٢٤٢ رقم ١٢٤١ عين ١٧ عزن ١٨ .

كما منح ٢٠٠ فدان أخرى من متروك أذواق المسك بمديرية للنيا بتقسيم في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٠) (١). وفي عهد إسماعيل (١٨٧٢) بلغت ملكية رفاة رافع وأبنائه ١٧٣٨ فداناً من الأراضي العشورية وحدها بمديريات بنى سويف وأسيوط وجرجا (٢). ويقول بيبر أن رفاة اشترى في حياته ٩٠٠ فداناً وأن ملكيته بلغت عند وفاته ٢٥٠٠ فدان (٣).

ولإبراهيم النبراوى الذى كان في بداية حياته يبيع النخلم في السوق ثم هربه من والديه حيث التحق بالأزهر ثم سافر ضمن بعثات محمد على لدراسة الطب وبعد عودته أصبح طبيباً لمحمد على ثم طبيباً لمبارك من بعده (٤). ولإبراهيم افندى النبراوى حكيم باش جناب دواى د منح ٢٥٩ فداناً من أبعادية كفر أبو صير وعلة منوف بمديرية الغربية بأمر من محمد على في سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) (٥) ثم منحه عباس ٩٥٠ فداناً أخرى من أبعاديات البحيرة والقليوبية والغربية (٦).

وفي عهد إسماعيل (١٨٧٣) بلغت ملكية إبراهيم باشا النبراوى ١٣٥٠ فداناً من الأراضي العشورية بمديريات الغربية والبحيرة والقليوبية (٧).

(١) سجل زمامات الأبعاديات والثغالك القديمة لثاية سنة ١٢٧٧ هـ لثاية رقم ٤٣٠٠
ع ٤٩ مغزن ٩٨ ، ص ١٢٠ ، ١٥٠ .

(٢) سجل زمام أطيان الثغالك والأبعاد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجل العلة رقم ٤٣١٩ ع ٤٧ مغزن ١٨ ، ص ١٦١ .

(٣) Baer. G. Op. Cit. P. 49.

(٤) Ibid. P. 49.

(٥) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٦) دفتر أرقام الأبعادية والمسور المعطى عدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ ع ٤٩ مغزن ١٨ .

(٧) سجل زمام أطيان الثغالك والأبعاد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجل العلة رقم ٤٣١٩ ع ٤٧ مغزن ١٨ ، ص ٩٩ .

وعلى مبارك الذى يتنمى إلى أسرة من الفلاحين هرب من أهله ليلتحق بالمدارس التى استحدثها محمد على وسافر فى إحدى البعثات إلى فرنسا ثم عاد فى أوائل عهد عباس حيث عمل ناظراً للمدرسة للمهندس خاتة وتولى عدة مناصب حتى أصبح ناظراً للمعارف والأوقاف فى نظارة خوبار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد إسماعيل (١). وفى عهد عباس منح المذكور ٣٠٠ فداناً من أبعاديات الدقهلية (٢). ثم منحه إسماعيل ٣٠٠ فدان أخرى فى بداية عهده من أبعاديات القليوبية (٣) وبلغت ملكيته فى عهد إسماعيل (١٨٧٣) ٣٦٠ فداناً من الأراضى المشورية بمديرى القليوبية والدقهلية (٤).

ومن ناحية أخرى فإن بعض الأقباط قد أتاحت لهم ومنذ فترة مبكرة من عهد محمد المشاركة فى الإدارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية واستطاعوا عن طريق ذلك تكوين ملكيات كبيرة من الأراضى المشورية.

فالمعلم خالى سرجيوس كبير المعلمين الأقباط الذى أشرف على تنفيذ أعمال المساحة التى تمت فى عصر محمد على أصبح ابنه باسيليوس مديراً للحسابات فى عهد محمد على ومنح هو وأخوه طوبيا بك ودوس بك ٢٢٠٠ فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى (ألمنيا وبني مزار) بأمر فى ١٩ شوال سنة ١٢٥٠ (١٨٣٥)

(١) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٩٢ - ٢٢٩ .

(٢) دفتر أرقام الأبعاديات والمسور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا وإلى مصر كان رقم

٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات دفتر لوازم مساحة ١٨٠ فداناً وكسور باسم على باشا مبارك من

أصل ٣٠٠ فدان المنعوم بها عليه بنواحي مديرية القليوبية سنة ١٢٨٠ هـ رقم ٤٥٣١ عين

٥٢ مخزن ١٨ ، دفتر زمام الأقطان المشورية المملوكة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢

عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) دفتر مربوط زمام الأبعاديات والمغناك المحرر بها بتفاسيط لثاية شهر المحجة سنة

١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، الوجه البحرى .

خص منها باسليوس بك ٨٠٠ فدان وخص كل من أخويه ٧٠٠ فدان^(١) ثم أنعم عليهم محمد على مرة أخرى بمساحة ٩٩١ فداناً من أبعاديات نواحي بنى زيد وبنى شقير وغيرها بمديرية أسيوط بأمر في ٢٩ رجب سنة ١٢٥٣ (١٨٢٧)^(٢) إلى جانب ١٢٤ فداناً من أطيان معمور قليوب منحها المذكور وإخوته في عهد محمد على أيضاً وفي نهاية عهده بلغت ملكيتهم ٣٢٢٦ فداناً من الأبعادية والمعمور^(٣). وفي عهد إسماعيل كان دوس يملك ١٠٦٥ فداناً بمديريات القليوبية والمانيا وأسيوط بينما كان ورثة طويا يملكون ١٥٣٠ فداناً بنفس المديرية وأصبح ورثة باسليوس بك يملكون ٩٥٠ فداناً جميعها من الأراضي العشورية بنفس المديرية^(٤). كما حصل بعض الاقباط على بعض الملكيات من خلال شغلهم لمناصب أقل أهمية أو من خلال عملهم في الدوائر الخاصة فشنودة ناشد الذي عمل كبيراً لكتاب دائرة إبراهيم باشا يكن منحه محمد على ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنيا^(٥) ومع بداية عهد

(١) دفتر بيان الأطيان النعم بها على ذوات كرام وغسيم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر قيودات تقاسيط رزقي من ٢١ رجب سنة ١٢٥٤ هـ لثاية ٢ رجب سنة ١٢٥٥ هـ رقم ٢٦٨٨ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(٣) سجل زمام الأبعاديات والجناك القديمة لثاية سنة ١٢٧٧ هـ لثاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ٥٥ .

س ١/١٥٦/٢ وحدة دار المحفوظات ، تقاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، س ٣ .

(٤) سجل زمام أطيان الجناك أو الأبعاد العشورية المعرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، س ١٥٨ ، ٣٢٨ . ٣٢٩ .

(٥) دفتر قيد الأطيان النعم بها من جتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركي .

إسماعيل كان يملك ٩٠٠ فدان من أطيان المنيا والغربية^(١)، ووهبه بك رزق الله الذى عمل كبير الكتاب المالية في عهد إسماعيل بلغت ملكيته ٣٨٥ فداناً من الاراضى المشورية بنواحى مديريات الشرقية والبحيرة والمنوفية والقليوبية والغربية تكونت في الفترة من ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧١^(٢).

ومن ناحية ثالثة فإن فكرة إشراك بعض المصريين في الإدارة والحكم التى بدأت في الظهور في نهاية عصر محمد على وأصبحت واضحة في عهد سعيد وإسماعيل قد أتاحت الفرصة لبعض مشايخ القرى لشغل وظائف أعلى في الإدارة .

ووصل بعضهم إلى منصب مدير مديرية خلال حكم سعيد وإسماعيل واستطاع هؤلاء إلى جانب إلتحاقهم إلى عائلات عمد ومشايخ القرى تكوين ملكيات كبيرة من أمثال عائلات الشريمى وأباطة وسلطان وسليمان عبد العال وحيد أبو ستيت وجمعت هذه العناصر إلى جانب ملكياتها في الاراضى الخراجية ملكيات من الاراضى المشورية^(٣) . وعن طريق شغلها للمناصب العليا وملكياتها الكبيرة استطاعت أن تحتاز الحاجز الطبقي الذى يفصلها عن الطبقة العليا وأصبحت في عداد هذه الطبقة التى كانت تعرف باسم الذوات والى كانت تتكون من أفراد أسرة محمد على والمجموعات السابق الإشارة إليها من الأتراك والشراكسة والأرمن الذين شغلوا المناصب الكبرى في الإدارة والجيش وعلى هذا فالذوات كطبقة إجتماعية تمثل البورجوازية الإدارية والعسكرية التى نشأت من خلال مناصب الدولة وتكونت ملكياتها أساساً من خلال منح الأرض من الأبعاديات والجفالك خلال الفترة من عهد محمد على حتى نهاية عصر إسماعيل .

(١) دقت زم فاني الأطيان المشورية للدولة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ ع ١٧

مغزى ١٨ ، ص ٧ .

(٢) دار الوثائق ، ص ١/١٥٧ ، وحدة دار المحفوظات ، دقت الأطيان المشورية

تلق أربابها بالوجه البحرى بالرزاتجة رقم ٤٣٤٠ رابع ، ص ٦٤ .

(٣) سوف تعرض بجزء من التفصيل لهذه العناصر عند الكلام عن أعيان الريف .

والتركيب الإجتماعى لهذه الطبقة يتكون أساساً من أفراد أسرة محمد على إلى جانب كبار الموظفين الذين إستعانت بهم هذه الأسرة وعلى الرغم من أن النسبة الغالبية من هؤلاء كانت من الأتراك والنشراكسة إلا أنها ضمت مجموعات من الأرمن والاكراذ وأفراداً من الأجانب من أمثال سليمان باشا الفرنساوى .

وبعض هذه العناصر لم يكونوا مسلمين وإنما إعتنقوا الدين الإسلامى وتشربوا عادات العنصر المسيطر وكان يمكن تمييزهم باستعمالهم اللغة التركية فى علاقاتهم الإجتماعية رغم معرفتهم باللغة العربية (١) وإلى جانب هذه الغالبية من العناصر الأجنبية المتمصرة فإن هذه الشريحة الإجتماعية ضمت عدداً من الأسر المصرية من أمثال عائلات باسليوس بك وأخوته ووجهه بك رزق الله وغيرهم من الأقباط الذين إستعانت بهم أسرة محمد على أو من الذين تلقوا تعليمياً فى الخارج ألهمهم لشغل بعض الوظائف ذات الصفة الفنية من أمثال وقاعة رافع وعلى مبارك أو من أعيان الريف الذى أتيحت لهم فرصة للمشاركة فى الإدارة من أمثال عائلات أباطة والشريعى وسليمان عبدالعال وغيرهم كما ضمت هذه الطبقة بعض العائلات من التجار من أمثال عائلات المهجين والعقاد وهؤلاء كانوا قد أصبحوا من كبار الملاك (٢) . وهناك حقيقتان حول هذه الطبقة :

١ — أنها نشأت وتكونت ملكيتها من خلال مناصب الدولة أساساً .

٢ — أنها نشأت من البداية كطبقة ملاك متخيين تعيش على حساب مجموع الفلاحين .

وفى عهد إسماعيل كانت هذه الطبقة قد أصبحت متعددة للملامح لها مصالحها المشتركة التى مجمها والتي تتناقض وبدرجات متفاوتة مع باقى طبقات الشعب

(١) Millner, A. England in Egypt, London, 1839, P. 393

(٢) حول التركيب الاجتماعى لهذه الطبقة انظر ملحق رقم ٧ .

وأصبحت هذه للمصالح تقوى وترباط من خلال المصاهرات التي كانت تتم بين أفرادها وخاصة بين الأسر القديمة والأسر الأحدث فمجد شريف باشا (الفرساوى) تزوج من نازلى هانم كريمة سليمان باشا الفرساوى (١) كما تزوج مصطفى رياض من خديجة هانم إبنة حسين بك طوبزاده وتزوج عمر لطفي من زينب هانم كريمة حسن باشا كامى الذى كان يعمل وكيلًا لديوان المالية في عهد سعيد (٢) وإلى جانب هذا فإن عدداً من أفراد هذه الطبقة تزوجوا من الجوارى والمعتقات (٣).

وفي عهد إسماعيل كان عدد ملاك الأراضي العشورية من هذه الطبقة يبلغ ٤٥٢ أسرة لإجمالى ملكيتهم ٤٤٧٥٥٩ فداناً من الأراضي العشورية ومن بينهم ١٢٠ أسرة من العسكريين بلغت ملكيتهم ٥٧٦٠٧ أفدنة بخلاف ملكية الخديو إسماعيل وأفراد أسرته التى بلغت ٦٤٨٤١٠ أفدنة من الأراضي العشورية . ومن بين مجموع أسر الذوات كانت هناك ٨٠ أسرة تزيد ملكية الواحدة منها على ١٠٠٠ فدان وبلغت جملة ما يملكونه من الأراضي العشورية (٣١٢٢٤١ فداناً) (٤)

وفي عهد إسماعيل كان عدد ملاك الأراضي العشورية من هذه الطبقة يبلغ ٤٩١ أسرة يمثل العسكريون منهم ١٢١ أسرة (٥) لقد كانت هذه الطبقة نظراً لحداثة

(١) ج ١/١٩/٨ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام الألبان العشورية رقم ١٣٤٣ ، ص ١٠٩ .

(٢) سجل زمام ألبان المنالك والأبعاد العشورية المخر بها تخاسيط هوائية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ٢٠٥ ، ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٥٧ على سبيل المثال .

(٤) المصدر السابق ، بيان عمم بحرفة الباحث .

(٥) دار المحفوظات ، فهرست عن اسم الحضرة الخديوية والقائمة وكفة الميرعات والأوقاف والماء والربان واليسويين والمشتكين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، القوات من ص ٢ إلى ١٥ انظر ملحق رقم ٧

تكوينها تنفرد إلى التقاليد العريقة وكان لها كل أخطاء الطبقة الحاكمة في تركية نفسها فقدراتهم ليست على مستوى طموحهم والوطنية في نظرهم هي أن من حقهم الطبيعي إحتلال أفضل المراكز في السلطة . وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت تعيش على خيرات الأرض المصرية فإنها لم تكن على تماطف مع جماهير الشعب المصرى الذين يحكمونهم بل كانوا يحقرونهم .

لقد كانت هذه الطبقة تحمل كل غطرسة العنصر التركى النابتة من الإحساس بشرف المجد وعلو النسب ^(١) ومن ناحية أخرى كانت هذه الطبقة محافظة في نظرتها للأمور تتخوف من التطور الإجتماعى مهما كان مصدره وهدفه . فرياض باشا وغيره من المسلمين المحافظين عارضوا حركة الإصلاح في الكنيسة القبطية لا لشيء إلا لأنها حركة لإصلاح موجبة ضد البطريك . لقد كانت هذه الطبقة مستعدة لقبول الحكم البريطانى الذى أعطاها الرخاء والأمن لكنها كانت حاققة لفقدانها السلطة بعد الاحتلال وتوافقه إلى إسترجاع ما تستطيعه منها ^(٢) .

ومن الواضح أن هذه الطبقة كانت تعاني من مفاسد أخلاقية فحمد فريد في مذكراته يصور الفساد الذى استشرى بين هذه الطبقة فيقول « . . . وبذلك إنتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الدياسة من أكبر وسائل التقرب من جنائى » (الحدوى إساعيل) ^(٣) . ومن ناحية أخرى يصور عبداقه التديم في مذكراته الأصول الإجتماعية لهذه الطبقة في واقعية لاذعة فيقول « تربوا في خدمة الباب لا في مدرسة الآداب فهم بين سفرجى وتونجى وأبرقنجى وعمرنجى يتبعهم محاسيب العادة كابن الكينجيا وابن الدادة » ^(٤) .

Millner, A, Op Cit, P, 92—94.

(١)

Isgawi, C. Op. Cit, P. 34.

(٢)

(٣) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول من القسم التالى ، ملف رقم ١٤ كراسة ١

ص ٣ .

(٤) د. محمد أحمد خلف الله ، عبداقه تديم ومذكراته السياسية ، القاهرة سنة ١٩٥٦

ص ١٤ .

ولم يجد « ملتر » عبارات يصف بها هذه الطبقة أفضل من عبارات إنعدام الأهمية وفقدان الإحساس بالواجب والفساد والسطحية ^(١) .

وعموما فإن هذه الطبقة كانت آخذة في التدهور منذ نهاية عصر إسماعيل وقبل أن يجيء الاحتلال البريطاني ويمكن أن نجد لذلك أسبابا منها :

١ — سفة هذه الطبقة واسرافها الذي أدى إلى فقد بعض أفرادها للملكياتهم بسبب الديون والأمثلة على ذلك كثيرة فملكية إلهامى باشا بيعت عن آخرها وفاء لديونه ^(٢) وأطيان الحديوى إسماعيل وأسرته لقيت نفس المصير حيث عادت أطيان الدائرة السنية والدومين إلى الدولة سدادا لديونه وأطيان حسن راسم باع منها ١٦٨٧ فدانا بالمعد من اليهود سنة ١٨٨٠ ^(٣).

٢ — توقف وصول دماء تركية جديدة وفي وقت مبكر منذ أيام محمد على ترك عدد كبير من الأتراك مصر ومع محاولات الاستقلال عن تركيا التي أتبعها محمد على وخلفاؤه قل وصول هذه العناصر إلى مصر . وفي غيبة وصول عناصر جديدة من الأتراك أخذت عملية تمصير هذه الطبقة في الاطراد ومع الاحتلال البريطاني يمكن القول أنه كانت هناك طبقة تركية متمصرة وخلال الفترة التالية أصبحت هذه العناصر أكثر مصرية وأقل تركية في العادات والشخصية والفكر .

Millner, A, Op. Cit. P. 92-94.

(١)

(٢) دفتر قيد التقاسيط المحررة من ديوان الرزاجة رزقة بلامال سنة ١٢٨٠ هـ رقم

١٢٥٦ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) دفتر تقاسيط عشوية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا واسم مدير عموم

جفالك سنية بناحية السبلاوين دفعية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٢ مخزن ١٨ .

وقد ساعد على عملية تمصير هذه الطبقة الزواج الذي أخذ يتم بينها وبين بعض الأسر المصرية^(١) هذا إلى جانب أن اللغة العربية أخذت يوماً بعد يوم مكان اللغة التركية كلفة مستعملة في الدواوين في سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد باشا أمراً باستخدام اللغة في المكاتب الرسمية لكن هذا التحول كان تدريجياً طالما كان الأتراك يشغلون المناصب القيادية ومع نهاية القرن كانت اللغة العربية قد أخذت مكان التركية تماماً في الدواوين الرسمية^(٢).

٣ — زحف العناصر المصرية على مواقع هذه الطبقة سواء كان ذلك في شكل المشاركة المباشرة من بعض المصريين في الوظائف الإدارية والتي أخذت طريقها في عهدى سعيد وإسماعيل أو في شكل محاولة اقتحام مواقع هذه الطبقة بالثورة وإزاحتها عن السلطة وذلك في الثورة العربية والتي نجحت في ذلك لولا التدخل الأجنبي.

٤ — نتج عن الثورة العربية ثم الاحتلال الإنجليزي تدهور الوضع السياسى والاقتصادى لهذه الطبقة فعلى الرغم من أن هذه الطبقة استعانت بالإنجليز لضرب الثورة وقامت بدور كبير في مساعدتهم على احتلال البلاد إلا أنها فقدت جزءاً من سلطاتها في ظل الاحتلال^(٣).

ونتيجة لتدهور الوضع السياسى لهذه العناصر تدهور وضعهم كلاك باستثناء بعض الأوقاف الكبيرة التي كانوا أوقفوها خلال النصف الثانى من القرن ١٩^(٤).

وفى ظل الاحتلال توقف حق المحاكم في منح الأرض للأفراد بطريقة مطلقة وهى الوسيلة التى تكونت عن طريقها ملكية هذه الطبقة بصفة أساسية.

Cromer, (The Earl of), *Modern Egypt*, II, London (١)
1908 P. 169, Baer, G. *Social Change in Egypt 1800—1914*.
Holt, P.M. Edit; Op. Cit. P. 149.

Ibid, P. 150.

(٢)

Ibid, P. 149.

(٣)

Ibid, P. 149.

(٤)

ولم تعد الأرض في ظل الاحتلال تمنح إلا تحت شروط عامة (١).

وفي اتجاه تقييد حصول كبار الموظفين على الأراضي صدر قرار من مجلس النظار في ١٩ أبريل سنة ١٨٩١ يحظر على الموظفين شراء الأراضي المباعة من الميرى في نطاق المديرية التي يعملون بها تفادياً لاستغلال كبار الموظفين لنفوذهم في الحصول على هذه الأراضي بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية (٢).

ورغم هذا فقد واصل بعض كبار الموظفين في ظل الاحتلال تنمية ملكياتهم من مبيعات الدومين والدايرة السنية فبطرس باشا غالى الذي شغل عدة مناصب آخرها رئاسة مجلس النظار سنة ١٩٠٨ لإشترى سنة ١٨٨٣ من أراضي الميرى المباعة بالمزاد بمركز مفاغة مساحة قدرها ٣٠٠ فدان (٣) كما اشترى سنة ١٩٠٣ مساحة ٢٠٩٣ فداناً من أطيان الدائرة السنية بفتيش بسنديلة بالغربية إلى جانب ١٩٢ فداناً أخرى اشتراها من أطيان الدائرة بمركز بيا بى سوف (٤) هنا إلى جانب مساحات كبيرة اشتراها من تفتيش إنشاص بالشرقية (٥) وأحمد مظلوم باشا الذي كان ناظرًا للدائرة سنة ١٨٩٧ ويملك مساحات واسعة في الدقهلية اشترى

Baer, G.A. History of Land ownership in Modern (١)
Egypt, P. 45.

(٢) القوانين المطاوعة في الديار المصرية ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) د. المصنوعات ، دفتر قيد قرارات جلسات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية المنيا عن السنة من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ص ٤٠ ، ٤٤ .

(٤) د. المصنوعات ، الدائرة السنية أوراق بيع وخلاته ، عطفة بدون رقم عين ٣٠٠
عزن ٦١ ملف رقم ٧ — انظر أيضاً ملحق رقم ٧ .

Baer, G. Op. Cit. P. 133.

(٥)

- سنة ١٩٠٤ ، ٣١٣٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش أرمنت بقنا (١) . واشترى
حسين باشا واصف ، مدير عموم القتال ، ١٦٤٥ فداناً من أطيان الدائرة بالقيوم
سنة ١٩٠٠ ثم اشترى في نوفمبر سنة ١٩٠٣ - ١٤٠٠ فدان بنفس المنطقة (٢) .
أما أحمد حشمت باشا الذى عمل مديراً لاسيوط ثم مديراً للدقهلية فقد اشترى
١١٧٧ فداناً من أطيان الدائرة بناحية تطون بالقيوم في ٦ يناير سنة ١٩٠٣ وفى
٦ مايو من نفس العام اشترى ١١٧٦ فداناً من أطيان الدائرة بنفس الناحية (٣) .
وفى الوقت الذى كانت فيه طبقة الذوات تتدهور كطبقة مالكة لا كبر
الملكيات كانت هناك طبقة اجتماعية جديدة تضم البورجوازية التجارية والمالية
من الأجانب المتمصرين إلى جانب أغنياء المدن المصريين ومعظمهم من الأقباط
تشق طريقها للثنى المقارى .

(١) رهن المذكور فطير هذه الأطنان المشتراة ٨٤٠ فداناً من الأطنان المرجية
بناحية ميت عوام وأبو عوام بالدقهلية .

No. 99, D.S. Purchases and Sales. P. Hole دار المحفوظات
14 Store 2, File 1229.

No. 87, D.S. Purchases and Sales. P. Hole دار المحفوظات
Hole 13, Store 2. File 986.

No. 91, D.S. Purchases and Sales. P. Hole دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, File 1131.

No. 92, D.S. Purchases and Sales, P. Hole دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, File 1180.

No. 88 D.S. Purchases and Sales, P. Hole دار المحفوظات
Hole 13, Store 2, File, 1018.

البرجوازية المالية والتجارية من الأجانب والمتعصرين

شهدت مصر تدفق الأجانب بكثرة خلال حكم محمد علي بطريقة ازيجت الوالي نفسه الذي أصدر أمراً في ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) إلى باغوص بك جاء به د لانه بالنسبة لتكاثر وجود طوائف الأفرنج في مصر بلاصفة وبلا مأوى فقد تذاكر مع قنصل إنجلترا وفرنسا الموجودين عنده في شأن هؤلاء واستصوب تبليغ عموم القناصل بإعادة من لا كسب له ولا صفة ولا مأوى منهم . تخليصاً للحكومة من شرورهم ،^(١) .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد عدد الأجانب^(٢) في مصر تزايداً سريعاً فارتفع عددهم من ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٦ إلى ما يزيد على ٦٨ ألف سنة ١٨٧٨ من بينهم ٢٤ ألف فرنسي و ١٥ ألف إيطالي و ٣٠ ألف يوناني وتزايد

(١) سجل ديوان خديوي ، ص ٣١

(٢) القاعدة التي وضعت للتمييز بين الأجنبي والمصري في القرن الماضي تحتاج إلى إعادة نظر فهناك أشخاص اعتبرتهم هذه الاحصائيات أجانب رغم أنهم يتكلمون العربية ومولودون في مصر ولكنهم لسبب أو لآخر حصلوا على جنسيات أجنبية وخاصة الأقباط واليهود حتى يستفيدوا من الميزات التي كانت تمنحها الامتيازات الأجنبية ومن ناحية أخرى فإن بعض العائلات اللبنانية المسيحية التي أقامت في مصر مثل عائلات سرسق ودي شديد قد حصلوا على الجنسية المصرية ووضعوا أيديهم على ملكيات كبيرة وعبرتهم الاحصائيات المصرية من بين المصريين على الرغم من أن المجتمع المصري لم يكن قد استوعبهم بعد . وإذا كنت قد أبدت هذه الملاحظة فانها مجرد قضية مثارة لأنه إذا كان من الممكن التمييز بين الأفراد من المصريين القرن تفتحوا بالحماية الأجنبية وبين الأجانب الحقيقيين فانه من الصعب التمييز في البيانات والاحصائيات الإجمالية بين الأجانب والمصريين القرن تفتحوا بالحماية الأجنبية .

النفوذ الأجنبي بتعصيب أكبر تحميه الإمتيازات الأجنبية التي اعفتمهم من الضرائب واعطتهم حق التقاضي أمام محاكمهم الخاصة وأصبح رأس المال الأجنبي المستثمر في البلاد يسيطر على معظم النشاط التجاري والمال (١) وفي الفترة الأولى من الاحتلال ارتفع عدد الأجانب فبلغ سنة ١٨٩١ ، ٩٠٨٨٦ أجنبياً منهم ٧٩٥٤٣ في مدينتي القاهرة والإسكندرية ومدن القنال (٢) . وكان وضع الأجانب في مصر بالنسبة للملكية المقارية أفضل منه في أية ولاية عثمانية فلم يكن مسموح للأجانب بامتلاك الأراضى الزراعية في أنحاء الدولة العثمانية حتى ١٠ يونيو سنة ١٨٦٧ حين صدر قانون يعطيهم الحق في امتلاك المقارات على أن يخضعوا للوائح والقوانين التي تطبق على الرعايا المحليين (٣) .

أما في مصر فإن محمد علي رغبة منه في تشجيع الأجانب على الهجرة سمح لهم بامتلاك الأراضى.

ثم أصدر سعيد باشا الأمر العالي المؤرخ ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (ديسمبر سنة ١٨٥٨) ببيع الأراضى الخراجية التي تركها الفلاحون وسمح للأجانب بشرائها أسوة بالوطنيين وبمقتضى هذا الأمر أصبحت الاطيان التي اشتراها الأجانب من هذا النوع أراضى عشورية بعد أن كانت خراجية في حياة الفلاحين . وبموجب أمر عال صادر في ١٩ ربيع آخر سنة ١٢٧٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠)

Issawi, C, Op. Cit, P 17 (١)

Egypt Police Annual Report, 1891 P. 6 (٢)

كان تعداد الأجانب بالقاهرة يبلغ ٢١٦٥٠ نمة والإسكندرية ٤٦٦٩٣ نمة ومدن القنال ٨٢٠٠ نمة .

(٣) انظر نص القانون في الوقائع الرسمية عدد ١٨ وبيع الثاني سنة ١٢٨٤ هـ (١٩ أغسطس سنة ١٨٦٧) .

رخص للاوربيين بالشاء وابورات الخليج القطن في الاراضى التى يحوزونها من
الامالى (١).

وعلى هذا يكون الاجانب قد حصلوا على حق امتلاك الاراضى في مصر قبل
صدور القانون المشار اليه . وكان طبيعياً أن يستفيد الاجانب من فرص
منع الاراضى والابعاديات في عهد محمد على . فأراضى الابعادية شأنها شأن اراضى
المعمور كانت تمنح للأجانب وبصفة خاصة لليونانيين الذين جاؤوا إلى مصر
واستقروا بالبلاد (٢).

ولعل من أقدم المنح التى اعطيت للأجانب ١٠٠٠ فدان من ابعادية محلة كيل
والجرادات بالبحيرة اعطاها محمد على بأمر في ٧ جمادى الاول سنة ١٢٥٤
(١٨٣٨) إلى توسيجة قنصل دولة الروم (٣) .

ومن أقدم المنح أيضاً ٢٠٠ فدان من ابعادية قريط بالقرية اعطيت للأجنبي
روسى قنصل تسكانيا بأمر في ٢٥ جماد أول سنة ١٢٥٤ (٤) . كما منح الأجنبي
زيريا ٣٠٠ فدان من ابعادية البحيرة بأمر في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩)

وكان هذا القانون صدر به خط ٤ مايونى سنة ١٨٥٦ لكن لم ينفذ حتى
سنة ١٨٦٧ .

(١) د . كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص ١٢٠

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٣

(٣) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة د . المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام ألبان الأبعاد رقم

١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٣

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من إهدى ١٢ جماد الثانی سنة

١٢٥٢ هـ لنهاية ١٧ جماد الثانی سنة ١٢٥٤ هـ رقم ٢٦٨٧ عين ٢٧ عزن ١٨ من هذا

التقسيط ٢٨ فدان معمور أخرى أعطيت المذكور بالضرائب .

التي منح محمد علي ٣٣٧ فداناً أخرى من ابعادية البحيرة أيضاً بأمر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) (١) .

ورثة منح أخرى أعطيت للأجانب في عهد عباس من بينها ٧٥٠ فداناً من ابعادية بنى سويف سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) أعطيت للأجنبي بنفور (٢) .

ويبدو أنه لم تكن هناك منح كثيرة من الأراضي للأجانب في عهد سعيد الذي سمح لهم بشراء أراضي المملوك . وفي عهد إسماعيل أعطيت منح جديدة للأجانب فاليوناني جورج أسبانيولي حصل على ٣٠٠ فدان من أطيان ناحية صفط تراب بمديرية المنوفية بأمر في ٢٥ محرم سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) (٣) . وسبق أن أشرت إلى الأراضي التي منحت للفرنسيين جول سيج ودويلى في إطار الكلام عن شركات الأراضي حيث أعطياً دفعة واحدة ٢٠٩٥٧ فداناً من أطيان برارى البحيرة بتقسيط في ١٩ صفر سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) (٤) .

لكن الملكيات الكبيرة للأجانب تكونت بصفة أساسية من خلال شراء الأراضي وأعمال الرهونات عن طريق رؤوس الأموال التي استطاعوا أن يكونوها في أعمال التجارة وغيرها .

ويتحدث الكتاب المعاصرون لمحمد علي عن التجار اليونانيين من أمثال توسيجا

(١) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة د المصفوعات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ، ص ٤٣ ، ٥

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورية جزء ٣٣ سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٧ ع ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٦٥

(٤) سجل ٩٠ زمام الأبعاد المشورية رقم ٤٣٢٨ ع ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٤٦ .

جوستورمارا وسكار مانجا الذين سيطروا على تجارة الحبوب وقتاً طويلاً قبل أن ينتقل نشاطهم إلى تجارة القطن (١).

ومن البداية استطاع كثير من التجار اليونانيين الذين كانوا لانفسهم رؤوس أموال ضخمة استطاعوا أن يستثمروها في إستصلاح الأراضي كما أن عدداً من التجار الإنجليز قاموا باستثمارات رأسمالية كبيرة على مساحات بلغت حتى سنة ١٨٤٠ حوالي ٢٥ ألف فدان بعضها من أراضي الابعادية التي إستصلحوها وزرعوها (٢).

وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن ميخائى توسيجه قنصل اليونان بالإسكندرية اشترى مساحة قدرها ١٢٠٠ فدان من أطيان ابعادية زاوية نعيم بولاية البحيرة من أمير اللواء عثمان بك شريف وأخوته ودفع ثمنها ١٢ ألف قرش بتقسيط في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) (٣). ثم منح محمد علي للذكور ٣٠٠ فدان من ابعادية زاوية نعيم نفسها بأمر صدر في ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ (١٨٤٥) (٤). ومع نهاية حكم محمد علي بلغت ملكية المذكور في هذه المنطقة ١٦٠ فدان من الابعادية (٥).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتسعت أعمال التجار اليونانيين

(١) د. علي الجرجي ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

(٢) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٣

(٣) دفتر قيد تقاسط رزق من ابدى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٠ هـ لاية ١٧ شول سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٤

(٤) دفتر قيد تقاسط الأديات من ابدى أول توت الواقع في ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٦ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٩

(٥) سجل زمام الابعاديات والجفت في القدية لاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٢٥٥ عين ١٩ مخزن ١٨ ، ص ٦٣

على أثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية وكانت الأرباح الطائلة حافزاً لهم على توسيع نشاطهم لجمعوا إلى تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والمصرة بالعمولة والأعمال للنقطة بتمويل متجنى القطن (١) .

واستطاع الأجانب أن يضمو أيديهم على مساحات واسعة من الأراضي عن طريق الشراء وقد ساعدتهم على ذلك عاملان :

الأول : إسراف طبقة الثروات وغرق بعض أفرادها في الديون وأدى ذلك إلى تحول جزء من أملاك هذه الطبقة إلى الأجانب . وهذه حقيقة تؤكدنا حركة بيع الأراضي في النصف الثاني القرن التاسع عشر . فن أطيان عبد اللطيف باشا البالغ مساحتها ٢٠٥٠ فداناً في عهد إسماعيل والمورعة على مديريات الشرقية والمجيزة وأسيوط وجرجا اشترى الألماني كلرل بيرلي من رعايا روسيا ٣٨٥ فداناً من أطيان ناحية شيت الخرابوة بالشرقية بقصد في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٠ واشترى كل من اليوناني اسكنديني استرابو والإنجليزي يوسف فستروا ٤٠٥ أفدة من أطيان الشرقية ومن أطيان عثمان نجم بك اشترى اليوناني جورجى بولييدى التاجر بالوقازيق ١٠٠ فدان (٢) .

كما اشترى الكونت يوسف زغيب قنصل البرتغال بالإسكندرية ٧٩٧ فداناً سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) من أطيان على حيدر باشا بالدمقلية (٣) .

(١) د . عل الجرجل المرجع السابق ، ص ١٢١٩ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأبعاد العشوية المحرو بها تخطيط حيوانية جزء أول من الثروات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ عزن ١٨ ص ٢٩٨ ، ٢٢٢ .

(٣) سجل ٩٠ زمام الأبعاد العشوية بالزناجر رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ عزن ١٨ .

والأمثلة كثيرة على ذلك سجلها سجلات الأراضي المشورية (١) .

الثاني : بيع أطيان الميرى وبالذات الأراضي التي تركها الفلاحون وأعطى سميد حق شرائها للأجانب ومن هذه الأراضي اشترى اليوناني سوتيري انسطاسياري ٣٥٠ فداناً من أطيان نواحي ابشان وكفر الجرايدة بمديرية الغربية بنقسط في ٢٦ شبان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) (٢) .

ومع نهاية عهد سميد كان قد تجمع لدى بعض الأجانب عدد من الملكيات الكبيرة من الأراضي المشورية فالأجنبي زيرنيا يملك ٦٣٧ فداناً من الأطيان المشورية بمديرية البحيرة والأجنبي توسيجة الذي عمل قنصلاً ببلاد اليونان خلال عهد محمد علي يملك ١٠٠٠ فدان من الأراضي المشورية بالبحيرة أيضاً ومينخلأ توسيجة الذي عمل قنصلاً لليونان بالإسكندرية خلال عهد محمد علي وعباس يملك ١٦٠١ فدان من أراضي زاوية نعيم وسنجال بالبحيرة من الأطيان المشورية (٣) .

وخلال حكم إسماعيل زاد عدد الأجانب من ملاك الأراضي المشورية فالأجنبي بولينود اربنت كان يملك ٤٧٦١ فداناً والأجنبي بنفور يملك ٦٥٠ فداناً بمديرية بني سويف والقيوم وادوار لا فيزون قنصل روسيا يملك ٦٧٨ فداناً من أطيان مديرية الغربية والجزيرة (٤) .

(١) سجل زمام أطيان الجفالك الأبعاد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ على سبيل المثال .

(٢) حول المزيد من مشتريات الميرى من قبل الأجانب انظر : دفتر زمام راج الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) سجل أول قديم من أطيان الأبعاديات البيع والمطلى وزقة بلامال بدون رقم عين ١١/٤٨ روزنامة ص ١٩١ .

(٤) دار المحفوظات سجل ثاني قديم من أرباب الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ١١٥ .

وكان تعفية أطيان الهادرة السنية فرصة أمام الأجانب لتوسيع ملكياتهم فاليوناني ميجرديس انترنيكيان اشترى ٦٤٢ فداناً من أطيان الهادرة بناحية قلشاه بالفيوم وفي ٤ يوليو سنة ١٩٠٠ (١). كما اشترى الفيكونت دى فوتتارس ٥٠٧٨ فداناً من أطيان الهادرة السنية بتفتيش ارميت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥ (٢) واشترى اليوناني مازكو مينخالى ٥٥٤ فداناً من أطيان القشن بالمنيا (٣).

وفي ظل الاحتلال تركز الجزء الأكبر من نشاط الأجانب في شركات الأراضي وهي التي كانت تقوم باستصلاح الأراضي وبيعها للأفراد كما سبق أن أشرنا.

ومن ناحية أخرى فإن الأجانب تمكنوا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من انتزاع جزء كبير من أراضي الفلاحين نظير القروض الربوية التي كانوا يمنحونها للفلاحين الذين غرقوا في الديون بسبب الضرائب المتزايدة وخاصة خلال عصر إسماعيل (٤).

وقد ارتفعت ملكية الأجانب من ٢٢٥,١٨١ فداناً سنة ١٨٨٧ إلى ٥٥٠,٠٠٠ فدان سنة ١٨٩٦ تمثل نسبة تتراوح ما بين ١١ إلى ١٢ ٪ من مجموع المساحة المزروعة في مصر تمثل الملكيات الكبيرة منها (أكثر من ٥٠ فداناً) أكثر من ٩٠ ٪.

(١) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Sales P.
Hole 14 Store 2, File 1173

(٢) دار المحفوظات No. 10, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 5 Store 2, File 52

(٣) دار المحفوظات No. 53, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 10 Store 2, File 571

حول مزيد من حالات البيع للأجانب انظر ملحق رقم ٦ .

(٤) سوف نعرض لهذا الموضوع في الفصل التالي، بقى من التفصيل .

وعلى هذا فالأجانب كانوا يملكون ما يقرب من ٢٣٪ من ملكية طبقة كبار الملاك تمثل ملكية شركات الأراضي جزءاً منها .

والدارس للملكية الأجانب وتوزيعها على المديرات ونسبتها إلى باقي الملكيات في مطلع القرن العشرين (١٩٠١) يخرج ثلاث حقائق :

١ - أن ملكية الأجانب كانت تتركز في المناطق الشمالية خاصة في منطقة قناة السويس ومديرية البحيرة بالقرب من مركز تجمع الأجانب في الإسكندرية وبور سعيد .

٢ - أن نسبة ملكيات الأجانب الكبيرة لباقي ملكيتهم أعلى من نسبة ملكيتهم إلى مجموع المساحة المملوكة للأفراد في مصر فقد كانت نسبة ٩٢٪ من المساحة المملوكة للأجانب من الملكيات الكبيرة .

٣ - أن هناك علاقة طردية بين زيادة الملكيات الكبيرة وزيادة ملكية الأجانب في توزيع الملكيات الكبيرة على المديرات حيث تزيد ملكية الأجانب في مديرية من المديرات نلاحظ زيادة الملكيات الكبيرة بها ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى القليوبية والجيزة فعلى الرغم من زيادة ملكية الأجانب بهاتين المديرتين لقرنهما من القاهرة - نجد بهما زيادة في نسبة الملكيات المتوسطة عن الكبيرة وكذلك مديرية الشرقية فعلى الرغم من زيادة نسبة الملكيات الكبيرة بها نجد أن نسبة الملكيات الكبيرة المملوكة للأجانب بها قليلة ولعل هذا يرجع إلى أن مديرية الشرقية ظلت حتى مطلع القرن العشرين لا تمثل عنصر جذب لرأس المال الأجنبي لبعدها عن المدن الكبرى حيث يتركز الأجانب^(١) .

وفي الفترة التالية زادت ملكية الأجانب زيادة ملحوظة حين ارتفعت ملكيتهم من ٥٥٤٤٠٦ أفدنة سنة ١٩٠١ إلى ٧٢٠٢٣٠ فداناً سنة ١٩١٠ أى بنسبة تتراوح بين ١٠٠٩٪ من المساحة المملوكة ملكية خاصة وهى الفترة التى شهدت

قيام الكثير من شركات الأراضي التي حصلت على مساحات كبيرة من الأراضي وهي زيادة ساعد عليها الرخاء الذي ساد البلاد قبل أزمة سنة ١٩٠٧^(١). وإلى جانب الأوربيين شملت هذه التريحة الاجتماعية عناصر من الأرمن والسوريين والمهود.

الأرمن:

لعب الأرمن على قلة عددهم دوراً بارزاً في الإدارة والاقتصاد المصري ابتداء من باغوص بك الذي عمل ناظراً للتجارة والأمور الخارجية في عهد محمد علي والمهندس يوسف حككيان الذي منح رتبة الاميرلاي وعمل ناظراً للمدرسة الهندسة في عهد محمد علي^(٢) إلى توبار الذي تولى رئاسة الإدارة في نهاية عهد إسماعيل (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩). وهناك منح من الأرض أعطيت في نهاية عهد محمد علي لعدد من الأرمن فبولوبك الذي عمل صيدلاناً لمحمد علي منح ٦٠٠ فدان من أبعادية بلقاس بالغربية سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) وخسرو بك الذي عمل مترجماً لمحمد علي منحه ٥٠٠ فدان من أبعادية البحيرة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) وغيطاني بك الذي كان طبيباً لمحمد علي منحه أيضاً ٥٠٠ فدان من أبعاديات البحيرة سنة ١٢٦٣^(٣). كما منح عباس بنومة تقوى زوجة يوسف حككيان ٣٠٠ فدان من أبعادية كفر أبو حمص بالبحيرة^(٤) كما منح اسطوفان بك الذي عمل وكيلًا للأمور الخارجية ٥٠٠ فدان من أبعاديات

Ibid, P 122

(١)

(٢) أمين ساي، تقوم النيل وعصر محمد علي، ص ٤٣٧، ٤٢٢.

(٣) ص ١/١٥٦/٢، دار المحفوظات، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٤٤، ج ٧،

ص ١٨، ١٦، ١٣.

(٤) دفتر أرقام الأبعادية والسمور والمطلى بمدة الرحوم عباس باشا إلى مصر كان،

وقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨.

الغربية بأمر في ٢ محرم سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) (١).

وفي فترة مبكرة نشط اثنان من الأرمن في شراء الأراضي هما الكسان ويعقوب أبناء الأرمني اسطراجي فقد اشترى من المدعو حسن حيدر ١١٢ فداناً من أبعاديات ناحية ميت القائد بالجيزة بتقسيط في ١١ شعبان سنة ١٢٦٠ (أغسطس سنة ١٨٤٤) (٢). وآلت إليهما أطيان باغوص بك بمدوفا ته سدألد يون اقترضها منهما ومساحتها ١٥٠ فداناً بمطررد والمطرية وذلك بتقسيط في أول جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) (٣). كما اشترى من أطيان عمود افندى أمين الخزينة في عهد محمد علي ١٠٠ فدان من أبعادية عزبة أشمون بالمنوفية وذلك بتقسيط في ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ (١٨٤٨) (٤). وثمة مشتريات من أراضي الميرى قلم بها بعض الأرمن في بداية عهد إسماعيل من بينها ٣٠٠ فدان من أطيان زهرة وغيرها بنواحي مديرية المنيا بتقسيط في ٢٩ صفر سنة ١٢٨١ (٥). وفي نهاية عهد سعيد كان من كبار ملاك الأراضي المشورية عدد من الأرمن من أمثال خسرو بك الذي أصبح يملك ٩٠٠ فدان من أطيان البحيرة ويعقوب والكسان المشار إليهما وكانا

(١) سجل زمام الأبياديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ٤٣٥٥

عين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ١١٤

(٢) دار المحفوظات دفتر قيد تقاسيط الرزق من ٢٩ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ لناية ١٠

شعبان سنة ١٢٥٩ هـ رقم ٢٦٩٢ عين ٢٧ غزن ١٨ ، ص ٢٢

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الرزق سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ غزن

١٨ ، ص ١٧

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبياديات من ابتدى غرة شوال سنة ١٢٦٣

رلم ٢٦٩٧ عين ٢٧ غزن ١٨ ، ص ٥٤

(٥) ٢٢ ص ١٥٣/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورية

من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ص ٧٧

يملكان ٣٠٨ أفدنة بنواحي المنوفية والقليوبية والبحيرة^(١) وخلال عهد إسماعيل كانت هناك عناصر جديدة من الأرمن من كبار ملاك الأراضي المشورية من أمثال دليوبك طيب الخديوي إسماعيل الذي أصبح يملك ٦٠٠ فدان من أبعاديات الدقهلية وكر كول الأرمني الذي كان يعمل ترزيا بالسكة الحديد وكان يملك ٤٣٣ فداناً من أطيان زاوية سالم بالبحيرة^(٢). وفي ظل الاحتلال نشط الأرمن في شراء الأراضي ويكفي أن شركة رى البحيرة وهي من أكبر شركات الأراضي كان يديرها نوبار باشا^(٣) ومن خلال مبيعات الدائرة السنية يمكن تمييز أسماء عدد من الأرمن بين المشترين.

السوريون :

بدأت هجرة السوريين إلى مصر منذ عصر محمد علي وخاصة بعد فتح الشام غير أن عددهم أخذ في الزيادة إقتداء من عصر إسماعيل عندما دخل الأوروبيون الوظائف الحكومية وأصبحت هناك حاجة لعناصر تعرف العربية إلى جانب اللغات الأجنبية وبالذات الفرنسية وقد استطاع السوريون من أتبع لهم التعليم في مدارس البعثات (الارساليات) الفرنسية والامريكية في لبنان أن يشغلوا المواقع الوسطى بين الأوروبيين والمصريين في خدمة الحكومة وزاد عددهم في ظل الاحتلال سواء في خدمة الحكومة أو في الصحافة أو في التجارة مما جعلهم موضع حقن المصريين وخاصة الاقباط كما عمل بعضهم مرابين حيث نافسوا اليونانيين في الريف المصري كرابين ومسلمي نفوذ وتفوقوا عليهم في القوة والجنش في معاملة

(١) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والبيع والمضى رزقة بلا مال ، بنون رقم

عين ١١/٤٨ روزنامة ، س ١٩٣ ، ١٩٤

(٢) سجل ثاني قديم من زمام الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ،

س ١٢٩ ، ١٨٧ ، ٢٧٣

Baer G. Op. Cit, P 68.

(٣)

الفلاحين^(١) وحصل بعضهم على جنسيات أجنبية حتى يتمتعوا بالميزات التي تمنحها الامتيازات الأجنبية^(٢) وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت من السوريين فئة من الممولين من أمثال عائلة صغب التي نزح مؤسسا إلى المنصورة حوالي سنة ١٨٧٠ وعمل بالتجارة بعد أن صفى أعماله في بلده وبعيدة، من أعمال لبنان وكان بداية عمله المصرفي شراء شونة على النيل لتخزين القطن وتسليف القنود بضمائه وعندما أقبلت عليه الدنيا اشتغل بإصلاح الاراضي وبيعها وقد ساهم في إنشاء شركة حلاجي الأفطان وشركة الغربية للاراضي^(٣).

ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى عصر محمد علي حصل بعض السوريين على منح من أراضي الإبعادية والمعمور ومن هؤلاء حنا بحري الذي ينتمي إلى عائلة بحري السورية بمحصر وهي من العائلات التي تعاونت مع إبراهيم باشا في فترة الحكم المصري لسوريا وقدم حنا بحري مع إبراهيم باشا حيث منحه محمد علي رتبة أمير اللواء^(٤). وفي سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) منحه محمد علي ١٠٠ فدان من معمور المطرية و٥٠٠ فدان من أبعادية مديرية أسيوط^(٥). وفي عهد سعيد كان حنا بحري وأسرته يملكون ٦٠٤ أفدنة من أطيان مديريات القليوبية والجيزة وأسيوط^(٦). وإبتداء

(١) Cromer, Op. Cit. 11, PP 214, 215 - Isawi, C, Op. (١)
Cit, P 17.

Baer G Op Cit, P 115 (٢)

(٣) د. علي الجريدي، المرجع السابق، ص ٢١٧

(٤) اللباس زخورا، امرأة الصوفي تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر، المجلد الثالث، القاهرة ١٩١٦، ص ٨٦
(٥) ص ١٥٦/٢، وحدة دار المحفوظات، دفتر تخطيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢، ص ٦، ١٢

(٦) سجل أول قدم عن أطيان الأبعاديات والمليح والمطلى رزقة بلاما، ع ٤٨/٩١
روزنامة ص ١٩٣

من عهد سعيد نشط السوريون في الحصول على الاراضى الزراعية وأصبح بعضهم من كبار ملاك الاراضى المشورية فالزمية بنت باسلى تقوط الشاى المحصى كانت تملك ٩٠٠ فدان من أبعاديات الغرية في عهد سعيد^(١) وكان يوسف مقصود الشاى يملك ٢٠٠ فدان من أبعاديات مديرية المنيا وكانت المدعوة تكة إبنه ميخائيل فرعون الشاى تملك ١٢٠ فداناً من أطيان ناحية طهواى بالمتوفى^(٢) كما كان ميخائيل الدمشقي التاجر بالاسكندرية يملك ٢٠٠ فدان من أطيان الحردات بمديرية البحيرة^(٣).

وفي أوائل حكم إسماعيل اشترى البناني صوبيرى التاجر بطنطا ٢٤٤٥ فدان من أطيان الميرى بناحية رزقة الشاوى بمديرية الغرية بنة يبط في ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)^(٤).

وفي ظل الاحتلال وضع السوريون أيديهم على مزيد من الاراضى الزراعية وظهرت منهم عائلات أصبحت من أكبر الملاك في مصر مثل عائلات لطف الله وصيدناوى وشديد .

لحيب لطف الله المولود بمدينة بيروت ببلدان حضر إلى مصر في حوالى منتصف القرن الماضى وعمل بالتجارة ثم عين قنصلاً لروسيا واستطاع أن يكون

(١) دفتر زم فائز الأطيان المشورية الملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ غزن ١٨ ، ص ٨

(٢) للمصدر السابق ، ص ٩

(٣) سجل ثاى قديم عن زمام أرباب الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ غزن ١٨ ، ص ٢٥٧

(٤) دفتر ثلاثة وثلاثون قيد تقاسيط الأبعاد المشورية من غرة ربيع آخر سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٧ عين ١٥ غزن ١٨ ، ص ١٩٠

ثروة كبيرة^(١). وفي مطلع القرن العشرين اشترى حبيب لطف الله الذي كان يتمتع بالجنسية الروسية ٤٠٣٤ فداناً من أطيان الدائرة السنية بتفتيش مطاى بمديرية النيا بعقد في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣^(٢). وسلم سيدناوى الذى ولد في دمشق سنة ١٨٥٦ حضر إلى مصر سنة ١٨٧٩ - بعد أن سبقه أخوه سمعان إليها - واشتغل حائكاً ثم فتح حانوتاً صغيراً بالموسكى مع أخيه باسم سليم وسمعان سيدناوى وما لبثت تجارتها أن ازدهرت^(٣). وفي يوليو سنة ١٩٠٠ اشترى الاخوان سيدناوى مساحة ١٠١١ فداناً من أطيان الدائرة السنية بمركز اطسا بمديرية القيوم^(٤) واشترى في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ - ١٣٢١ فداناً من أطيان الدائرة السنية بناحقى شديرو وتطلون بالقيوم^(٥) كما اشترى أيضاً ٥٣٥ فداناً بعقد في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ من أطيان الدائرة بتفتيش مغاغة^(٦) وبالاشتراك مع آخرين اشترى الاخوان سيدناوى ١٠٥٢ فداناً من أطيان الدائرة بالقيوم وذلك بعقد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦^(٧).

(١) الياس زخورا ، المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٤٠٠ حول مائة لطف الله انظر صفحات ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤

(٢) No. 66, D. S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 11, Store 2, File 737

(٣) الياس زخورا ، المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٤١٩ ، ٤٢١

(٤) No. 87, D.S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 13, Store 2, File 989.

(٥) No. 89, D.S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 13, Store 2, File 1063.

(٦) No. 91, D.S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, File 1126.

(٧) No. 90, D. S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, File 1065

وسليم شديد الذي ينحدر من أسرة شديد اللبنانية والذي اشترى مساحات واسعة من الدومين والدايرة السنية بلغت ملكيته هو وأخوه رزق الله بك شديد عشرين ألف فدان تقريباً بمديرية الشرقية^(١).

ويعقوب صروف مدير جريدة المقتطف اشترى ١٤١ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتمتيع الروضة بأسيوط وذلك بعقد في مايو سنة ١٩٠٣^(٢) إلى جانب ٧٨١ فداناً من أطيان الدايرة بالقيوم بالاشتراك مع فارس نمر بعقد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦^(٣).

كذلك اشترى أبناء البابي التجار بمصر والمولودين بحلب ١٠١٠ أفدنة من أطيان الدايرة بالمطاعة بقنا^(٤) والذي يدرس مبيعات الدايرة السنية يجد مساحات كبيرة قد ذهبت إلى الكثير من العائلات السورية واللبنانية مثل عائلة خوري بالدمشقية الأصل وغيرها.

اليهود :

عرف اليهود في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنهم رجال

(١) مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهه - اه وذوى الحيلية المستوطنين بدائرة بندر الزلازيق ، كشف محرر في أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) دار المحفوظات No. 90, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13, Store 2, File 1155

(٣) دار المحفوظات No. 76, D.S. Purchases and Sales P. Hole 12, File 867

(٤) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, File 1172

أعمال ومستبدلو تقود وممارسة وهناك عدد من اليهود احتلوا جزءاً من التجارة الأوروبية وكان لهم محلاتهم إلى جانب غيرهم من التجار في أسواق المدن الكبرى.

وخلال حكم إسماعيل أبدى اليهود المقيمون بمصر اهتماماً باستثمار أموالهم في بعض المشروعات الحكومية التي تشجعها الدولة^(١) وطهر منهم عدد من الممولين كانوا ينتمون بالقرابة إلى كبار الممولين اليهود مثل روتشيلد وأبنهيم وغيرهما مما أتاح لهم تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة وقد لعبت هذه البنوك دوراً هاماً في تمويل الحكومة واستثمار الأموال الأجنبية في مصر من هؤلاء عائلات قطاوى ومنشة وسوارس وسرسق وأول إشارة لعائلة قطاوى في منتصف القرن التاسع عشر حيث أنشأ يعقوب قطاوى بنكاً في القاهرة مع أولاده الأربعة ويعتبر بنك سوارس من أم البنوك التي أنشأها اليهود المحليون حيث كانت تربطه روابط وثيقة ببنك باريس والبلاد الواطئة (هولندا وبلجيكا) أحد بنوك الأعمال الفرنسية الكبرى . وقد تطورت أعمال هذه البيوت المالية تطوراً ملحوظاً بعد سنة ١٨٧٥ على أثر نزوب مدين الأرباح والعملات التي كانوا يحصلون عليها من إصدار القروض والوساطة فيها ومن العمليات التجارية الحكومية فتحول البعض منهم إلى إقراض أصحاب الأراضي وتمويل الصادرات واستصلاح الأراضي وديماً بالتقييد بينما ساهم البعض الآخر في تأسيس الشركات والبنوك وإدارتها فاشتركت عائلة هراوى في إنشاء البنك العقاري والبنك الأهلى المصرى وشركات السكر والمياه . وكان بنك سرسق ضمن مؤسسى شركة أقطان كفر الزيات كما لعب سوارس دوراً هاماً في إنشاء البنك الأهلى المصرى مع سلفاجو وسيرارنست كاسل وكان الاخوان سوارس على رأس النقابة المالية التي أشرفت على تأسيس البنك العقاري المصرى كما اشتركوا في تأسيس شركات أراضى كوم أمبو والشيخ

فضل وسام إخوان سوارس مع سيرارست كاسل أيضاً في تأسيس شركات أراضى
كوم امبو والشيخ فضل وسام إخوان سوارس مع سيرارست كاسل أيضاً في
تأسيس النقابة للمالية التي اشترت أراضى الدائرة السنية. (١)

وعموماً فقد نشط الرأسماليون اليهود في المشاركة في النشاط الاقتصادي
وساعدوا على ذلك الرخاء الاقتصادي الذي شهدته البلاد في نهاية القرن الماضي
وبداية القرن الحالي وما قدمه الاحتلال من ضمانات لرأس المال الاجنبي عموماً
ونتيجة لهذا فقد زاد عدد اليهود زيادة ملحوظة وفي سنة ١٨٩٧ كان نصف اليهود
الموجودين في مصر من الاجانب وكانوا يقيمون بصفة أساسية في المدن الكبرى (٢)

وفي مجال ملكية الاراضى الزراعية فان اليهود قد نشطوا ابتداء من عهد سعيد
في شراء الاراضى وتشير سجلات الاراضى المشورية إلى عديد من حالات شراء
الاراضى التي قام بها اليهود . فن أطيان المدعو حسين بك اشترى كل من نسيم نخمان
الإسرائيلى وموسى ابراهيم من رعيا تسكانيا ٣٢٥ فدانا مناصفة بديرية المنيا
تقسيطين في ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٦٠) (٣) . وأطيان حسن راسم باشا
البالغ مساحتها ١٦٨٧ فدانا من أطيان السنبلاوين اشترها كل من إبراهيم الددهى
الإسرائيلى التاجر بالسنبلاوين وإيليا هواطوريل الإسرائيلى من رعيا فرنسا
بالاسكندرية ورقائيل سوارس من رعيا إيطاليا « البنكير بمصر » وأخيه سعد
سوارس وقد شملت هذه الاطيان وابوراً للبياء ومبنى عزبتين وبلغ ثمنها

(١) هـ . على الجيعة ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ — ٢١٨

Ibid, PP 202 , 204

Ibid, PP 199 , 207

(٢)

(٣) سجل أول قدم عن أطيان الأبياديات والميم والمطير رزلة بلا مال ، عن ١٨/٤٨

الروزنامة ، ص ٥٤

٧٣٣ و ١٨٧ و ٢٠١ قرشاً لإشتراها المذكورين مشاركة وذلك بمحتين شرعيتين من
محكمة المنصورة الاولى محررة في ١٦ القعدة سنة ١٢٩٧ (١٨٨٠) والثانية في ٢١
ربيع آخر سنة ١٢٩٨ (١٨٨١)^(١).

ومن أطيان سليم أفندي سرى ببنى سويف إشتري الإسرائيلى ابراهيم لبنى
جربوع الصراف بحارة اليهود بالقاهرة ٢٠٠ فدان بثلاث حجج شرعية في ١٨
ذى الحجة سنة ١٢٩٧ (١٨٨٠)^(٢)

وإشتري الإسرائيلى إسحق رونية بن مناحم التاجر المقيم المحروسة ٧١
فدانا من أطيان ناحية الخيس بمديرية الشرقية من ورثة حسين أفندي الذى كان
يعمل وكيلًا لمديرية أسيوط وجرجا بمبلغ ١٤٢٠٠ قرش بتقسيط في ١٢ ربيع آخر
سنة ١٣٠٢ (١٨٨٥)^(٣)

وفى نفس الوقت وقعت مساحات من أراضى كبار الملاك تحت الرهن نظير
القروض التى حصل عليها أصحابها من المرابين اليهود وتعطى سجلات الأطيان
المشورية نماذج من هذه الرهونات . فأمير اللواء أحمد شكرى بك الذى كان مديراً
لبنى سويف والفيوم فى عهد سعيد رهن أطيانه بمديرية المنيا البالغ مساحتها ٦٠٠
فدان إلى يعقوب شالوم مقابل مبلغ ١٧٢٥ جنياً (بتوذهب) وجاء فى شروط
الرهن أنه إذا عجز المذكور عن سداد المبلغ فى موعده فن حق الدائن أن يبيع
من هذه الأرض ما يكفى لسداد دينه . ونفس الشروط تقريباً رهن الشيخ حسن

(١) سجل ١٠ زمام الأباديات المشورية بالرزناجة رقم ٤٣٢٨ من ٤٨ عزن ١٨٨١ ،
ص ١٨١ .

(٢) دار المحفوظات ، سجل ٨ زمام الاباديات المشورية بالرزناجة ، رقم ٤٣٧٦
عزن ٤٨ من ١٨ عزن ٦٧ ، ص ٦٨ .

(٣) دار الوثائق من ٢/١٩٢/٤ ، وجدة دار المحفوظات ، الأطيان المشورية معلق
أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٤٢ ساوس من ١٨٨٦ .

الجرجاوى من أطيانه ببيت شهالة بمديرية الغربية ٩٦ فداناً إلى نفس الإسرائيل المذكور مقابل مبلغ ١٥٠٠ جنيه (بفتح ذهـ) وجاء في شروط الرهن أنه إذا لم يتم السداد في الموعد المحدد ومدته تسعة شهور فإن الأرض تباع بالميزان العلنى . كما رهن ورثة إبراهيم باشا يكن من أطيانهم بالغربية والبحيرة ١٦٠١ فدان نظير مبلغ خمسة جنيهات لاندان إلى الاسراييليين إخوان أجيون وتحرر عن ذلك حجة شرعية في ١٠ ذى الحجة ١٢٨٢ (١٨٦٦)^(١)

وخلال عهد إسماعيل كان هناك عدد من اليهود قد أصبحوا ضمن ملاك الاراضى المشورية من أمثلة يعقوب الياهو التاجر بمصر الذى أصبح سنة ١٨٦٩ يملك ٦٣١ فداناً من الاراضى المشورية بمديرية الغربية^(٢) . والاسرائيل لى جربوع الصراف بحارة اليهود الذى أصبح يملك ٤٠٠ فدان من الاراضى المشورية بمديرية البحيرة^(٣) . وأبناء حاييم الدعى التاجر بالسبلاوين الذين أصبحوا يملكون ١٦٨٧ فداناً من أطيان السبلاوين في نهاية عهد إسماعيل وأوائل عصر توفيق^(٤) .

وكانت مبيعات الدائرة السنية فرصة أمام بعض اليهود للحصول على مزيد من الأرض فهراى باشا اشترى ٥٣٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش مغاغة وذلك

(١) سجل أول قدم من أطيان الاجاديات والليج والسلى رزقة بلا مال، مين ١١/٤٨ الروزقاية ص ١٤ ، ١٦ ، ٥٧ .

(٢) ص ١/١٥٧/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، الاطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى بالروزقاية رقم ٤٣٤٠ رابع ، ص ٥٥ .

(٣) سجل ١٠ زمام الاجاديات المشورية بالروزقاية رقم ٤٣٢٨ مين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٧٤ .

(٤) دار المحفوظات ، سجل جزء فاك بحرى جديد بالاطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٢٩ مين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٩٤ .

بمقد مؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٠١ ورهن مقابلها ٢٤٠٠ متر مربع يملكها بالقرب من قصر الديار بالقااهرة^(١).

ولاشترى الإسرائيليان زاكي وليون حاييم يعيبس وهم من أصحاب البنوك الذين يتمتعون بالرعاية الإيطالية ٤٣٧ فدانا من أطيان الدائرة الثانية بتفتيش الروضة بأسبوط وذلك بمقد في مايو سنة ١٩٠٣^(٢) واشترى ف. س. أجيون مساحة ١٤٠٤ أفدنة من أطيان الدائرة بالمصرة واشترى الاسرائيلي روهامين إسحق ليشع ٣١١ فدانا من أطيان الدائرة بالروضة كما اشترى أ. سرق مساحة ١٥٣٠ فدانا من أطيان الدائرة بالروضة^(٣) ومن أطيان الدائرة السفية بتفتيش الروضة بمديرية أسبوط اشترى يوسف اعلان قطاري الذي كان من رعايا النمسا ٢٤٢ فدانا كجزء من مساحة ١١٦٤ فدانا اشتراها بالاشتراك مع بعض اليهود في أبريل سنة ١٩٠٣ من بينهم فلكس سوارس الذي كان يتمتع بالرعاية الإيطالية والذي اشترى ضمن مبايعة أخرى مساحة قدرها ٢٣٣ فدانا من أطيان الدائرة السفية بني مزار كما اشترى ولدها ليون وجوستاف ٢٧ فدانا من أطيان نفس المنطقة^(٤) كما اشترى فلكس سوارس بالاشتراك مع آخر مساحة تالفة قدرها ٢٦٦ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بمقد في مايو سنة ١٩٠٣^(٥) وفي ١٩ مايو من نفس

(١) دار المحفوظات No 82, D. S. Purchases and Sales P. Hole 7 Store 2 File 239.

(٢) دار المحفوظات No 67, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 739.

(٣) انظر ملحق رقم ٦.

(٤) دار المحفوظات No 66, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 725.

(٥) دار المحفوظات No 67, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2, File 744.

العام اشترى يعقوب منشه وأولاده الذين كانوا يتمتعون بحفزية دولة النمسا والمجر مساحة قدرها ٢٥٧٧ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش المعصرة بالنمسا وفي نفس التاريخ اشترى المذكورون ٦٥٦ فدانا من أطيان ناحية سمالوط وقلوصنا من أطيان الدائرة بالنمسا^(١) كما اشترى يوسف وداود مئذى مساحة ١٠٠٢ أفدنة من أطيان الدائرة بمعصرة داود بتفتيش الفيوم^(٢)

ومن ناحية أخرى تركز نشاط الرأسماليين اليهود في شركات الأراضي التي سيطروا على كثير منها فشركة أراضي البحيرة كان يشترك في مجلس إدارتها كل من أشيل عاداة ويوسف عاداة. والشركة المصرية للزراعة والصناعة كان من أعضاء مجلس إدارتها موسى عتقي وشركة كوم أمبو كان يتولى رئاسة مجلس إدارتها وروبيرولو ويشترك في عضوية المجلس كل من ليون سوارس وهنري فيكتور موصيرى ورالف هوارى ويتولى رينه قطاوى مهام مديرها العام. وشركة أراضي الشيخ فضل كان يوسف قطاوى يتولى رئاسة مجلس إدارتها وكان أعضاؤه اصلان قطاوى وروبيرولو وليون سوارس وهنري فيكتور موصيرى وكان مديرها العام ابرامينو اشير أما شركة الاتحاد العقاري المصري فكان عضو مجلس الإدارة المنتدب بها اصلان قطاوى وكان من بين أعضاء المجلس أميل نسيم هندس وشارل شالوم. أما شركة الغربية العقارية فكان من بين أعضاء مجلس إدارتها كل من يوسف عاداة وهنري فيكتور موصيرى وجويدي لني^(٣)

(١) دار المحفوظات No 81, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13 Store 2, File I613.

(٢) دار المحفوظات No 92, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2 File 1176.

(٣) أحمد غنم أحمد أبو كعب، اليهود والمجرة الصهيونية في مصر (١٨٨٧—١٩١٤) كتابه الهلال، عدد يونيو سنة ١٩٦٦، ص ٦٥، ٦٦.

أغنياء المدن المصريين

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تضافرت عدة عوامل لتغيير الوضع الاقتصادي في مصر تغييراً جوهرياً وأدت في النهاية إلى ظهور طبقة من أغنياء المدن جعلها من البورجوازية التجارية ولعل أبرز هذه العوامل هي :

١ - إنهيار نظام الاحتكار حيث أخذ نظام الاقتصاد الحر محل تدريجياً محل نظام محمد علي وذلك ابتداء من عصر سعيد وخلال عصر إسماعيل مما أتاح فرصاً واسعة للتجارة في ظروف إنفتاح مصر على الاقتصاد العالمي وتدفق رأس المال الأجنبي

٢ - إنهيار نظام الاقتصاد المعيشي القائم على التبادل وتحويل مصر إلى اقتصاد السوق القائم على التعامل النقدي وكان التحول إلى جباية الضرائب نقداً في عهد سعيد خطوة كبيرة على هذا الطريق .

٣ - إلغاء ضريبة المدخولية في عهد إسماعيل التي كانت تمثل نوماً من الجمارك الداخلية تشل حركة التجارة وقد أدى هذا إلى تنشيط التجارة وإتساع حجم السوق .

٤ - إتساع الرقعة الزراعية وإقبال الفزاليين الأوربيين على شراء القطن للمصرى وخاصة بعد الحرب الأهلية الأمريكية وازدياد التجارة تبعاً لذلك مما أدى إلى زيادة إنتاج البلاد من المحصولات النقدية وازدادت أرباح منتجي القطن وتجاره في الفترة من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٧٠ زيادة كبيرة حين ارتفع ثمن القطن للمصرى من ١١ ريالاً للقطار سنة ١٨٦٠ إلى ٣٢ ريالاً سنة ١٨٦٢ ثم إلى ٥٢ ريالاً سنة ١٨٦٥ وزادت صادراته من نصف مليون سنة ١٨٦٠ إلى ١٨٠٠.٠٠٠ ريالاً سنة ١٨٦٤

٥ - إقبال الحكومة على الاقتراض في مصر والخارج في عهد سعيد وإسماعيل حيث بدأ الاستثمار الحكومي في المشروعات بإنشاء أول خط للسكك الحديدية سنة ١٨٥١ وإصلاح النقل للسائى وإنشاء الترع والجسور والاشتراك في رأس مال قناة السويس التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام سنة ١٨٥٨ وقد أحدثت زيادة الاتفاق الحكومي بعد سنة ١٨٦٠ بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات زيادة هائلة في الدخل الأهلئ وأدى ذلك إلى إقبال المصريين والاجانب على استصلاح الاراضى للاستفادة من الارتفاع المطرد في أسعارها نتيجة لتنفيذ مشروعات الري والصرف وتحسين للمواصلات وازدياد السكان . ولقد سار الاستثمار الفردي جنباً إلى جنب مع الاستثمار الحكومي ولتزويد سكان المدن النامية بالسلع الاوربية التي زاد الإقبال عليها ومستلزمات المدينة الحديثة كالمياه والغاز والتليفون والتلغراف (١)

كل هذه الظروف أدت في النهاية إلى ظهور طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال من سكان المدن المصريين الذين حصلوا على أرباح كبيرة من خلال هذه التحولات وكونوا لأنفسهم رؤوس أموال ما لبثوا أن استغلوا جزءاً منها في شراء الاراضى . فقد أدى ظهور الرأسمالية في الزراعة مصحوباً باستقرار الملكية الفردية وتحول مصر إلى مزرعة ضخمة للقطن بعد تنفيذ عدد من مشروعات الري الكبرى وربط مصر بالنظام الاستعمارى العالمى في ظل الاحتلال البريطانى ثم ارتفاع أمان المحصولات وخاصة القطن . إلى زيادة قيمة الاراضى الزراعية باعتبارها سلعة منتجة وأصبح الاستثمار في الاراضى الزراعية وحيازتها عملاً مربحاً يستهوى أصحاب رؤوس الأموال وأغنياء المدن الذين راحوا يضعون أيديهم على مساحات واسعة من الاراضى التي أصبح الحصول عليها متاحاً عن طريق الشراء سواء كانت من أراضى الدائرة السنية أو من أراضى الدومين أو من الاراضى المستصلحة ، وساعد على ذلك عامل اجتماعى

جديد وهو أن حيازة مساحات واسعة من الأراضي أصبحت إحدى دلالات الوضع الاجتماعي^(٢).

وتكشف وثائق دار المحفوظات عن مشتريات مبكرة قام بها التجار . فن أطيان غيطاس أفندي الذى عمل أميناً للرزقانة فى عصر محمد على باع ورثته مساحة ٣٠٠ فدان من الابعادية بالمثيا إلى الحاج محمد أمين أغا من كبار تجار مصر المحروسة ، بحجة شرعية فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) وذلك سداداً لديون غيطاس أفندي^(٣).

ومن أطيان ورثة محمود أفندي الذى عمل وكيلًا للبارية الكتخدوية فى عهد محمد على اشترى الحاج عبد المقصود أغا التاجر بخان الخليلى ١٥٠ فداناً من أطيان ناحية طامية بالفقير بمحجة شرعية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧)^(٤).

ومن أطيان محمود أبو سلطان شيخ بدو الهنادى اشترى محمود على الفورى التاجر بالفحامين ٢٠٠ فدان بمديرية الشرقية فى عهد سعيد^(٥).

وفى ٢٣ محرم سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) اشترى إبراهيم أفندي بركات التاجر

Anwar Abd El-Malek, *Ideologie et renaissance nationale de l'Egypte Moderne*, Paris, 1969. PP 84, 85 - Baer. G. *Social change in Egypt, 1800-1914*, H. L. P. M, Edit: Op. Cit. P. 157.

(٢) دفتر قيد تقاسيط الرزن لسنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ غزن ١٨ هـ ص ١٩ .

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابدى غرة شوال سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٧ عين ٢٧ غزن ١٨ هـ ص ٥٩ .

(٤) دفتر زم ثانى الاطيان المشورية الملوكة لاربايها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ غزن ١٨ هـ ص ١٨ .

بحان الخليل ٢٥٨ فداناً من أطيان إبراهيم صدق ناظر بوستان القلعة السعيدية^(١).

وكانت مبيعات أراضي الميرى في نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل فرصة أخرى أمام بعض التجار للحصول على ملكيات كبيرة. فصطفى هارون من تجار المحروسة، اشترى ١٩٨ فداناً من أطيان الميرى بالدقيلية بتقسيط في ١١ شمان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) واشترى حنا أديب التاجر بطنطا ٤٣٢ فداناً من أطيان الميرى بمديرية الغربية وذلك بتقسيط في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٢) كما اشترى بطرس جرس من تجار المحروسة، ٧٥ فداناً من أطيان الميرى بناحية أبشواي الرمان بمديرية الفيوم بتقسيط في ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٣). واشترى الشيخ علي الغريق من تجار المنصورة ١٢٧ فداناً من أطيان الميرى بالدقيلية بتقسيطين الأول في ٩ محرم سنة ٢٨٠ (١٨٦٣) والثاني في جمادى الأولى سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)^(٤).

وابتداء من عصر سعيد أصبح من الممكن وجود أسماء من التجار بين كبار ملاك الأراضي العشورية فالحاج أحمد عيسى المغربي التاجر بالفحامين بمصر أصبح يملك في نهاية عهد سعيد ٢٤٢ فداناً من أبعاديات القليوبية^(٥).

(١) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات والجفالك جزء ٦٨ سنة ١٢٨٧ هـ رقم ١٢٩٢ عين ١٦ مخزن ١٨، ص ١٦٦.

(٢) دفتر زمر راجع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨. — دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨، ١٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٤) دفتر زمر راجع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨.

(٥) دفتر زمر ثاني الأطيان العشورية رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨، ص ١٥.

ودوقائيل نخلة التاجر بمصر كان يملك في بداية عهد إسماعيل (١٨٦٦) ٢٤٥
فداناً من أطيان بنى سوف والقيوم . وباسليوس اسحق التاجر بالمتيا كان يملك
سنة ١٨٦٧ - ١٢٣ فداناً من أطيان ناحية أشروبة بمديرية المنيا^(١).

وفي أواخر عهد إسماعيل كان السيد مصطفى أبو حديد من تجار الغورية
بمصر يملك ١٩٧ فداناً من أطيان بنى خلف وبني عامر بالمتيا^(٢) ونعمان البكرى
كبير تجار دمياط كان يملك ١١٤ فداناً من أطيان الدقهلية^(٣).

وحنا ميخائيل أديب التاجر بطنطا كان يملك ٤٣٢ فداناً من أطيان مديرية
الغربية^(٤) ومحمد سليط التاجر بالسنبلاوين بلغت ملكيته (١٨٧٥) ٢٩٦ فداناً
من أطيان الدقهلية^(٥).

وتردد المصادر أسماء عائلتين من التجار الذين أصبحوا من كبار الملاك في
هذه الفترة المبكرة هما عائلة المهجين وعائلة الطرزي ويذكر على مبارك أن الحاج
مصطفى المهجين كان من التجار المعتبرين في عهد محمد علي وأن حفيده حسن المهجين
كان يملك رأس مال كبير وعقارات وأراضى زراعية^(٦) ويقول بير أن أوقاف

(١) المصدر السابق .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها تخطيط ديوانية جزء ١٦
رقم ٤٣٤٤ عيّن ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٧٥ .

(٣) دفتر يضمن مربوط زمام الاباديّات والجفالك المحرر بها تخطيط لفاية شهر الحجة
سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عيّن ٤٩ مخزن ١٨ الوجه البحري

(٤) سجل ثاني قديم عن زمام أرباب الاباديّات المشورية رقم ٤٣٢٠ عيّن ٤٧ مخزن
١٨ ، ص ١٧٩ .

(٥) دار المحفوظات سجل ١١ قديم زمام أرباب الاباديّات المشورية باروزناجة رقم
٤٣٢٤ عيّن ٤٨ مخزن ١٨ .

(٦) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

حسن الهجين كانت تغطي مساحة ١٤٢٥ فداناً^(١) وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن حسن الهجين التاجر بالغورية قد اشترى في نهاية عهد محمد علي ٢٧٥ فداناً من أطيان العطف وكفر شحات بالجيزة^(٢). وفي عهد سعيد كانت ملكيته من الاراضى المشورية تبلغ ٧٧٥ فداناً بالجيزة^(٣). وفي أوائل عهد إسماعيل اشترى حسن الهجين بك ٣٤٥ فداناً من أطيان خورشيد باشا الذى كان يعمل محافظاً للاسكندرية بتسليم في ربيع آخر سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)^(٤).

وفي نهاية عهد إسماعيل كانت أوقاف حسن الهجين تغطي ١٥٠٦ فداناً من الاطيان المشورية بمديرية الغربية والجيزة^(٥).

أما عائلة الطرزي فيذكر على مبارك أن حسن الطرزي كان من كبار الملاك وأنه كان يملك تجارة كبيرة تركها له والده الذى كان من التجار المحترمين في منفوط^(٦).

وفي أوائل القرن العشرين كان حفي باشا الطرزي من كبار تجار منفوط

Baer G.A. History of land ownership in modern (١)
Egypt, P 85

(٢) سجل زمامات الابداعات والجنالك القديمة لغاية ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٧٥ عين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ١١ .

(٣) سجل أول تديم عن أطيان الابداعات والبيع والمطلى رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزقاعة .

(٤) سجل زمام أطيان الجنالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والريال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ غزن ١٨ ص ١٥١ .

(٥) سجل الاطيان المشورية الماسة بالاوقاف الموقوفة من قبل المذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ غزن ١٨ .

(٦) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٩٦ .

يملك ٧٠٠ فدان من أطيان مركز منفلوط^(١)

وثمة عائلة ثالثة من عائلات التجار أصبحت تملك مساحات كبيرة من الأطيان في عهد إسماعيل هي عائلة موسى العقاد . فالسيد موسى العقاد الذي كان من أبرز تجار القاهرة نشط في نهاية عهد سعيد في شراء الأراضي فاشترى ٥٠٣ أفدنة بنى سويف والفيوم من أطيان زهرة هانم ابنة محمد حبيب أفندي الذي عمل مأموراً لديوان محمد علي ثم اشترى ٨٦ فداناً من أطيان الهامى بن عباس باشا بتسليم في ١٤ ربيع أول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٢).

وفي عهد إسماعيل كان موسى بك العقاد يملك ١٢٤٩ فداناً من الأراضي المشورية بنواحي مديريات بنى سويف والفيوم والغربية والجيزة^(٣). غير أنه حتى أوائل عهد إسماعيل لم يكن التجار وأغنياء المدن يمثلون قطاعاً كبيراً من كبار الملاك سواء في العدد أو المساحة لكنه ابتداء من الثمانينات وبفضل الظروف السابق الإشارة إليها نشط أغنياء المدن في الحصول على الأراضي ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك قطاع كبير من البورجوازية التجارية من المصريين يمثلون موقع الصدارة بين كبار الملاك فالسيد على خشبة كبير تجار أسبوط اشترى ٦١ فداناً من الحدائق بناحية بصرة بأسبوط وهي من أطيان والده الخديوى إسماعيل التي تنازلت عنها لليرى وذلك بحجة شرعية في ٧ محرم سنة ١٣٠٠

(١) مركز وائق وتاريخ مصر المعاصر ، مجموعة وثائق عابدين ، كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة مديرية أسبوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز منفلوط كشف رقم ١ .

(٢) سجل أول قديم من أطيان الابداعات والبيع والمطلى رزقة بلا مال عين ١١/٤٩ روزنامة ، ص ١٦١ .

(٣) سجل زمام أطيان الجناح والاباعد المشورية المحرر بها بتأسيط ديوانية ، جزء أول عن القنات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ٨ ، ص ٢٩٠ .

(١٨٨٢) بمبلغ ١٠٥.٠٠٠ قرش^(١)، وفي الفترة التالية استطاع محمد أنفدى خشبة الحصول على مساحات من الاراضى من بينها ١٨ فداناً اشتراها المذكور من أراضى الفلاحين المباعة نظير متأخرات الضرائب بمديرية أسيوط^(٢).

وفي أوائل القرن العشرين كانت عائلة خشبة بأسيوط تأتى في عداد كبار الملاك فالسيد بك خشبة عمدة بندر أسيوط كان يملك ١٠٠٠ فدان من أطيان مديرية أسيوط وإسماعيل بك خشبة من أعيان بندر أسيوط يملك ٢٠٠ فدان بمديرية أسيوط وعمود بك خشبة من أعيان بندر أسيوط أيضاً يملك ٢٠٠ فدان بنواحي المديرية^(٣).

وتظهر عائلة الهلالى بأسيوط كواحدة من عائلات التجار التى أخذت طريقها إلى شراء الأراضى فى نهاية عهد سعيد اشترت بثينة ابنة محمد الهلالى كبير تجار أسيوط (سرتجار) ١٩٦ فداناً من أطيان الميرى بناحية المابدة بمديرية أسيوط ثم اشترى مساحة أخرى من أطيان الميرى بناحية بنى يحيى وذلك بحجة شرعية فى ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢)^(٤).

وفي نفس العام اشترى أخوها عثمان محمد الهلالى ١٦٨ فداناً من أطيان

(١) دار المحفوظات ، سجل ١٧ قديم زمام أبواب الأباديات العشورية بالرزناجة ، سنة ١٢٩٦ هـ رقم ٤٣٥ عين ٤٨ غزن ١٨ ، ص ١٢٩

(٢) دار المحفوظات ، سجل مبيع أطيان ونخل الاهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الاموال المطالبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / غزن ١ تركى .

(٣) كهوف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتة المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط عمرة فى ٢٩ يناير سنة ١٢٩١ ، أعيان بندر أسيوط كشف رقم ١ ، ٢ .

(٤) دفتر قيد التنايط - بعة وعشرون ، رقم ١٢٥١ عين ١٥ غزن ١٨ ، ص ١٢٨ .

الميرى بنى شقير بأسبوط بتقسيط في ٧ شعبان سنة ١٢٧٩ (١) وفي أوائل القرن العشرين كانت عائلة الهلالى من بين كبار الملاك بمديرية أسبوط وكان ثلاثة من أفرادها هم أمين بك الهلالى وإبراهيم بك الهلالى وسامد بك الهلالى من أعيان بندر أسبوط يملكون ٢٢٠ فداناً بنواحي المديرية (٢) وقد لعبت مبيعات الدائرة المالية ورافى حصول بعض التجار على مساحات واسعة من الاراضى. والحقيقة البارزة حول جناح البورجوازية التجارية الذى تحول إلى كيار ملاك هي أن معظمهم من الاقباط المصريين الذين عملوا بالتجارة ثم نقلوا نشاطهم إلى مجالات اقتصادية أخرى من بينها شراء الاراضى الزراعية والفودج المبكر لهذه الفئة التاجر جريس إسطفانوس أحد تجار الوجه القبلى في عهد إسماعيل الذى كون لنفسه ثروة من التجارة ثم إنتقل إلى الدقهلية وكون لنفسه أطيافاً تزيد مساحتها على ٢٠٠٠ فدان بقرية كفر اللاوندى بمركز أجا بالدقهلية وأقام كثير من طلبات الرى ويقول على مبارك أنه إشتري محالج للقطن ومصرة لقصب السكر وشيد قصراً وأنشأ حديقة في قريته (٣)

كذلك فإن بعض الاقباط المصريين عملوا قناصل ووكلاء قناصل لبعض الدول الأجنبية أو وكلاء لبيوت مائة إلى جانب عملهم كتجار من أمثال ويصا بقطر الذى عمل قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية وهولاندا بأسبوط وحنانياثيل عمل قنصلاً لروسيا وأندراوس بشاره الذى عمل قنصلاً لإيطاليا وبلجيكا بالاقصر (٤)

(١) دقر زم راح الألبان الباعه من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ محزق ١٨٠٠
(٢) كشف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الخيئة المستوطنين بدائرة مديرية أسبوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان بندر أسبوط كشف رقم ٢٤١

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٩٢

Baer G. Op. Cit. P, 63

Mikhail, Kiriakos. Copts and Moslems under (٤)

British Control Egypt, London, 1911, 27.

كما حصل بعضهم على جنسية بعض الدول الأجنبية حتى يستفيدوا من الإمتيازات الأجنبية من أمثال واصف خياط الذي كان سنة ١٨٨٢ يتمتع بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية (١)

كما أن بعض الأقباط قد عملوا في المقاولات من أمثال أنطون أبو طاقة الذي أخذته الحكومة بتوريد كل المهات اللازمة لمبانيها فكان عن طريق ذلك ثروة كبيرة إستخدامها في تجارة الأقطان واقتنى عن طريقها أطيافاً كثيرة (٢)

هذا بالإضافة إلى أن بعض الأقباط إستغلوا بأعمال الربا وتسليف النقود بفائدة منذ نهاية الثمانينات وإستطاع هؤلاء أن ينزعوا بعض أطياف الفلاحين العاجزين من سداد ديونهم من أمثال واصف خياط أحد تجار أسبوط الذي تشير أوراق الثروة المراهية إلى أنه كان يقوم بتسليف النقود بفائدة للفلاحين وإستطاع أن ينزع بعض الأطياف من الذين عجزوا عن السداد (٣) وهذه الخطوة كانت مقدمة لعمل بعض الأقباط في مجال الأعمال المصرفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال بشرى وسينوت حنا وطائلة وبصا بأسبوط الذين كانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الأموال قبل قيام البنوك المساهمة الكبرى (٤).

هكذا إستطاعت كثير من الأسر المسيحية مستفيدة من الظروف الإقتصادية التي حوت بها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إرتياد كثير من مجالات

(١) دار الوثائق ، أوراق الثورة المراهية ، محفظه رقم ١٢ قضايا التهمين ملف رقم ٢٢٥/١٣ قضية ميمى حدى لاطر قسم منقوط .

(٢) رمزي تادوس ، الأقباط في القرن العشرين ، الجزء الرابع ، القاهرة سنة ١٩١١ ص ٩٤-٩٨ .

(٣) أوراق الثورة المراهية ، محفظه رقم ١٢ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٢٥/١٢ قضية ميمى حدى لاطر قسم منقوط .

(٤) د. طي الجرجل ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

النشاط الإقتصادي واستطاعت هذه الأسر أن تكون رؤوس أموال ضخمة سرعان ما استثمرت جزءاً كبيراً منها في شراء الأراضي ويكفي أن نذكر أمثلة لبعض هذه العائلات ومظلمها يتركز في الصعيد . وتأقي عائلة ويصا على رأس هذه العائلات ومؤسسها ويصا بقطر وأخوه حنا بقطر والاول ولد بمدينة أسيوط سنة ١٨٣٧ من أبوين فقيرين وبدأ حياته تاجراً جوالاً للأقمشة في مدينة أسيوط وضواحيها ثم عمل مورداً للداشية والفلال والالبان للحكومة وما لبث أن كون رأس مال إستغله في تجارة الفلال وتسليف النقود^(١) ويقول صاحب مرآة المصري أن ويصا بقطر إستفاد من وجود الجالية الأمريكية ومقدمها إلى أسيوط^(٢) . وعندما زاد رأس حاله شرع في شراء الأراضي وتشير سجلات دار المحفوظات أنه كان من بين الذين اشتروا مساحات من أطيان الفلاحين التي بيعت في المزاد العلني نظير الضرائب المتأخرة عليهم في الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٠ بمديرية أسيوط^(٣).

كما يشير رمزي تادرس إلى أنه إشتري أبعادية في بني قرة من الأمير حسين كامل بن إسماعيل وأن أطيانه بلغت ١٢ ألف فدان سنة ١٨٩٨ موزعة على ثمانين قرية بمديرية أسيوط وأن ملكيته إرتفعت إلى ٢٨ ألف فدان بعد شرائه مساحات كبيرة من أطيان الدائرة السنية بمديرية الفيوم^(٤) وتشير أوراق الدائرة السنية إلى أن ويصا بقطر قد اشتري ١٤٩٣٠ فدانا من أطيان الدائرة بناحتي أبو قساة

(١) رمزي تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧٣

(٢) الياس زخورا ، مرآة مصر في تاريخ ورسوم أكابر الوجهاء في مصر ، الجزء الأول ، القاهرة ١٨٩٧ ، ص ٤٩٩ .

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهال بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطاوعة منهم للبري رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموي / ١٦٧٠ حفظ لومى / مخزن تركي .

(٤) رمزي تادرس ، المرجع السابق ، ص ٧٤

وسنهور بتفتيش الفيوم وذلك بمقد ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦ وقسمها بين نجليه جورجى وزكى وأن أخاه حنا قطر وابنه قد اشترى من أطيان الدائرة السنية أيضاً بالتاحيتين المذكورتين مساحة قدرها ٦١٢٣ فداناً في نفس التاريخ^(١)

كما اشترت كل من روز وروجينه ويصا ١٢٠ فدان من أطيان الدائرة السنية بناحية سنهور بتفتيش اليوم أيضاً^(٢)

وفي أوائل القرن العشرين كانت عائلة ويصا تملك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية فجورجى بك ويصا قنصل أمريكا ببندر أسبوط كان يملك ٥٠٠٠ فدان بمديرية أسبوط وحدها وأخوه زكى ويصا من أعيان بندر أسبوط يملك ٣٠٠٠ فدان بنواحي مديرية أسبوط وجندى ويصا قنصل إيطاليا ببندر أسبوط يملك ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية أسبوط وكان كل من نصيف بك ويصا وفهمى بك ويصا ونجيب بك ويصا من أعيان بندر أسبوط يملك الواحد منهم ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية أسبوط^(٣).

ومن العائلات التي نشأت أساساً في المدن وانتهت لأن تصبح من كبار الملاك عائلة خياط التي أسسها المدعو خياط الذي نشأ تاجراً عصامياً ثم أصبح من كبار تجار أسبوط وخلفه ابنه واصف خياط في التجارة^(٤) وقبيل الثورة العرابية كان واصف خياط يقرض الفلاحين بفوائد ربوية وقد استطاع انتزاع أراضي بعض الفلاحين

(١) دار المحفوظات No 90, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13, Store 2, Files 1104, 1106.

(٢) دار المحفوظات No 91, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File 1140.

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتة المستوطنين بدائرة مديرية أسبوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان بندر أسبوط كشف رقم ١ ، ٧

(٤) رمزى تادوس المرجع السابق ، ج ٣ ص ٧٧ ، ٧٨

بهذه الوسيلة^(١). وفي ١٢ رمضان سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) اشترى المذكور مع أخيه مشرق ١١٩ فدانا من أطيان محمد شريف — رئيس النظارة — بمديرية أسيوط^(٢).

وفي عهد الاحتلال واصل بسطاووروس واصف خياط سياسة والده في شراء الأراضي ومرة أخرى كانت ملكية الفلاحين مجال توسيع أسرة خياط للملكيتها ففي خلال خمس سنوات اشترى المذكور ٧٤ فدانا تمثل أراضي ١٦ من الفلاحين يصعب بالمراد بمديرية أسيوط نظير الضرائب المتأخرة^(٣).

وكانت مبيعات الدائرة السنوية فرصة أمام عائلة خياط لتوسيع ملكياتهم فقد اشترى بسطاووروس واصف خياط وجورجي خنين وتادرس فلقس خياط بالاشتراك مع آخرين من أقباط أسيوط ٢٥٦٠ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط وذلك في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ خص بسطاووروس منها ٧٤٧ فدانا بينما خص كل من جورجى وتادرس ٢٩٦ فدانا^(٤) وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اشترى بسطاووروس خياط لابنه أمين وبالأشتراك مع تادرس خياط ١٠٠٣ أفدنة من أطيان الدائرة بمصر داودة بالفيوم وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ اشترى بسطاووروس خياط نياة عن ابنه وبالأشتراك مع جورجى بك خياط ٢٥٥٤ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش

(١) أوراق الثورة العراقية، مخطئة رقم ١٢ قضايا التهمين ملف رقم ٢٧٥/١٢ قضية عثمان حمدي فاخر قسم منفلوط.

(٢) دار المحفوظات، سجل ثاني جديد الأطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه القبلي بالرزناجة رقم ٤٣٤٦ عين ٤٩ مخزن ١٨، ص ١٥٥.

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهالي بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الاموال المطلوبة منهم القبرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / مخزن ١ تركى.

الروضة بأسيوط (١)

وفي أوائل القرن العشرين كانت أسرة خياط تملك أكبر الملكيات من الأراضي الزراعية فشاكر بك خياط قد عمل البرققال ببندر أسيوط يملك ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية أسيوط وأمين خياط من أعيان أسيوط يملك ٢٠٠٠ بنواحي مديرية أسيوط وغيرها وكان شاكر بك خياط يملك ٢٠٠٠ فدان بنواحي مديرية أسيوط (٢).

وتشبه عائلة قلته وهي من مدينة أسيوط أيضاً عائلة خياط في نشأتها وفي مشترياتنا سواء في أراضي الملاحين المباعة بالمراد أو في المشتريات السابق الإشارة إليها من القاهرة السنية في المباعة التي تمت في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ كان نصيب إفلادوس قلته ٢٧ فدان من أراضي دلجا بأسيوط كما شارك في المباعة التي تمت في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ والتي بلغت مساحتها ٢٥٥٤ من أراضي دلجا أيضاً. وفي أوائل القرن العشرين كان أحد أفراد هذه العائلة وهو روس قلته من أعيان بندر أسيوط يملك ٢٠٠٠ فدان بمديرية أسيوط (٣)

ولا تختلف عائلة حنا ميخائيل في نشأتها عن عائلات ويصا وخياط لحنا ميخائيل الذي ولد بمدينة أسيوط سنة ١٨٣٢ وعمل بالتجارة في بداية حياته حيث ألفا عملاً تجارياً وعندما زاد رأس ماله أثنأ مع أبنائه بشرى وسينوت وراغب حنا مصرفاً مالياً عرف باسمهم وبعد وفاته خلفه أبنائه في نشاطه الاقتصادي (٤)

(١) No 89, D.S. Purchases and Sales, P. Role 13 (١)
Store 2, Fil, 1044

(٢) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتية بدائرة مديرية أسيوط بمصر
في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ أعيان بندر أسيوط كشف ١ ، ٢

(٣) المصدر السابق ، كشف رقم ١

(٤) رمزي نادر ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٩٦ ، ٧١

ثم اتجهوا إلى حيازة الاراضى الزراعية فاشترى مساحات كبيرة من أطيان الدائرة السنية ومن هذه المشتريات ١٢٠٧ أفدنة اشتراها بشرى حنا^(١). بينما اشترى سينوت حنا ٣٧٢,٥ فدان من أطيان الدائرة السنية بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط من بينها ٢٩٩ فدان اشتراها في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣^(٢).

ومن الماتلات التي نشأت في المدن ثم أصبحت من كبار الملاك عائلة أندراوس بشارة التي ولد مؤسسها في مدينة قوص ثم انتقل إلى مدينة الأقصر حيث عمل قسلاً لإيطاليا^(٣) واشترى مساحات واسعة من أطيان الدائرة السنية بالوجه القبلى. ففي ١٩ سبتمبر ١٩٠٢ اشترى بمقتضى ثلاثة عقود مساحة قدرها ٤٠٢٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش المطاعة وأرمنت^(٤). وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ اشترى مساحة أخرى قدرها ١٨٩٠ فدان من أطيان الدائرة بأرمنت^(٥) ثم اشترى مساحة ثالثة قدرها ١٨١٦ فداناً من أطيان الدائرة بالقيوم^(٦) كما اشترى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ - ١٨٣٠ فداناً بالاشتراك مع آخرين من تفتيش أرمنت^(٧).

(١) انظر ملحق رقم ٦ مبيعات أرقام ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣

No. 73, D.S. Purchases and Sales. P. (٢) دار المحفوظات
Ho'e 12 Store 2, File 823.

(٣) رمزي لا درس، المرجع السابق، ج ٣، ص ٨٧. يشير هذا المصدر إلى أن المذكور كان يعمل قسلاً للجيك كما بينا تغير عقود البيع للوجودة ضمن أوراق الدائرة السنية إلى أنه كان يعمل قسلاً لإيطاليا.

No. 91, D.S. Purchases and Sales. P. (٤) دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, Files 1256, 1257, 1268.

No. 84, D.S. Purchases and Sales. P. (٥) دار المحفوظات
Hole 13, Store 2, File 965.

(٦) انظر ملحق رقم ١ مائة رقم ١٣

No 91, D.S. Purchases and Sales. P. (٧)
Hole 14, store 2, File 1137.

وبلغت الاطيان المباعة للذكور من المدايرة السنية حتى ماير سنة ١٩٠٤ - ١١٣٩٣ فداناً^(١) كما اشترى ابنه يسي أندراوس مساحة قدرها ١٧٨ فداناً من هفتيش أرمنت بالاشتراك مع آخر وذلك في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٢^(٢).

وفي الفترة التالية كانت عائلة أندراوس تضع يدها على مساحات كبيرة من الاطيان الزراعية فكان يسي بك أندراوس ابن أندراوس بشارة يملك ١٥٠٠ فدان بمديرية قنا وحدها^(٣).

ومن بين عائلات قنا أيضاً عائلة بشارة عبيد النى ولد في القرن الماضي في مدينة أسيوط ثم رحل إلى قنا حيث عمل بالتجارة ثم عين وكيلًا لتصل فرنسا بقنا^(٤) ونشط في فترة مبكرة في شراء الاراضي فاشترى في بداية عصر إسماعيل ١٢٩٨ فداناً من أراضي الميرى بمديرية قنا واسنا وذلك بتقسيط في ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٥). وفي العام التالي اشترى مساحة أخرى قدرها ٢٨٣ فداناً بثلاث تقاسيط من نفس اطيان الميرى بالمديرية^(٦). وفي أوائل القرن العشرين كان مكرم عبيد أحد أحفاد المذكور يملك ١٠٠٠ فدان من اطيان مديرية قنا^(٧).

(١) دار المحفوظات No. 83, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 956.

(٢) دار المحفوظات No. 100, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File, 1580.

(٣) مركز وثائق واريخ مصر المعاصر ، مجموعة وثائق عابدين ، كشوف باسما أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميقاتية المستوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز الأقصر كشف رقم ١.

(٤) رمزي تاديس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٥

(٥) دفتر زمر راجع الاطيان للمباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ٢٧ مخزن ٩٨

(٦) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الاياديات العشورية رقم ٢٠-٢٣ عين ٢٧ مخزن

١٨ ، ص ١٢٨

(٧) كشوف باسما أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميقاتية المستوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز الأقصر كشف رقم ١.

وتشير السجلات إلى أن بعض الحرفيين امتلكوا مساحات كبيرة من الاراض
خالد هو تادرس جرجس الذى كان يعمل ترزياً في نهاية عهد سعيد وبداية عهد
إسماعيل اشترى في سنة ١٨٦٣ - ٦٠٠ فدان من أطيان الميرى بتاحية كفر الجرايدة
بمديرية الغربية إلى جانب ٢٨٩ فداناً أخرى من أطيان الميرى اشترها بتاحية
بلقاس بالغربية أيضاً (١). ومن خلال مبيعات الدائرة السنية حصلت عناصر كثيرة
من أصحاب المهن الحرة من المحامين والمهندسين والصحفيين على مساحات واسعة
من الاراضى فحمد بك يوسف الحامى بشارع محمد على بمصر اشترى ٣٧٣ فداناً
من أطيان الدائرة السنية بتفتيش أبو قرقاص بالمنيا (٢) وخليل بك ابراهيم الحامى
بمصر اشترى بالاشتراك مع آخر ٧٩٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الفشن
بالمنيا (٣) وعلى باشا قهصى المهندس بمصر اشترى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٢ مساحة
قدرها ٧٨٨٤ فداناً من تفتيش أبا والفشن ومغاغة بالمنيا من أطيان الدائرة
السنية (٤) واشترى الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد المقيم بشارع محمد على
بمصر ٦٧ فداناً من أطيان تفتيش الروضة بأسبوط في ٦ مايو سنة ١٩٠٣ (٥).

(١) دفتر قيد التناسيط المصرية سنة ١٢٧٠ هـ ج ٢٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن

٢٨ ص ٢٥٥

— دفتر قيد الابعاد المصرية سنة ١٢٨١ هـ رقم ١٢٦٦ عين ١٥ مخزن ١٨

ص ١٠

(٢) دار المحفوظات No 99, D.S. Purchases and Sales, P. Ho'e 14 Store 2, Fi'e 1551

(٣) دار المحفوظات No 101, D.S. Purchases and Sales. P. Hole 14 Store 2, Fi'e 1669

(٤) No 94, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 store 2, Files 1287, 1289

(٥) دار المحفوظات No 53, D.S. Purchases and sales P. Hole 10 store 2, File 219

مكثنا نحولت الطبقة البورجوازية المصرية والتمهيرة بأجنحتها المختلفة
سواء تلك التي نشأت من خلال مناصب الدولة أو التي نشأت من التجارة والمهن
الحرّة إلى كبار ملاك، أما الشريحة الأخرى من كبار الملاك فإنها نشأت أساساً في
الريف وإن كان قد انتقل معظم أفرادها في النهاية إلى المدن .

أعيان الريف

نشأت هذه الشريحة الاجتماعية أساسا من عهد ومشايخ القرى . وهي في نشأتها كانت تمثل موقعا وسطا بين كبار الملاك من الذوات الذين يقيمون في المدن ويحتلون المناصب الكبرى في العاصمة وعواصم المديرات وبين جموع الفلاحين المقيمين ولا شك أن العامل الحاسم في ظهور هذه الطبقة كان منصب شيخ القرية ثم منصب العمدة بعد ذلك .

وتقرر بعض المصادر أن منصب العمدة لم يكن معروفا قبل سنة ١٨٥٠^(١) لكن هناك اشارات إلى هذا المنصب قبل هذا التاريخ تكشف عنها وثائق دار المحفوظات ففي حجة شرعية يرجع تاريخها إلى سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) جاء فيها ذكر د شيخ العرب محمد سالم الشواربي عمدة قلوب^(٢) .

وربما كان هذا المنصب هو تطور لمنصب كبير مشايخ القرية الذي تشير إليه الوثائق في النصف الاول من القرن التاسع عشر . ففي لائحة بقايا النواحي الصادرة سنة ١٢٤٦ (١٨٣١/٣٠) نجد اشارة إلى د كبير مشايخ القرية^(٣) . وفي تقارير أعمال المساحة التي كانت تقدم إلى محمد علي سنة ١٢٢٩ (١٨١٣) نجد إشارات إلى

Baer, G. Studies In the Social History of Modern (١)
Egypt, P. 31

(٢) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ، ملزمين باسم السيد علي صالح جواهرجي بتاحية
منية فاتك تاج لإمام المنصورة من احدى توثق سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٦ عين ١٧ عزن ١٨

(٣) دار المحفوظات لأحة تحرير انباء ايا على النواحي من احدى سنة ١٢٤٠ هـ لناية
سنة ١٢٤٤ هـ ، صادرة سنة ١٢٤٦ هـ ورقة رقم ٢

المشايخ الكبار والتي تطلق عليهم هذه التقارير إسم « المقام أو المقدمين »^(١).

ومهما يكن من خلاف حول نشأة منصب العمدة فالمرشح أن منصب شيخ البلد كان موجوداً قبل هذا التاريخ . وطوال القرن التاسع عشر . كان شيخ البلد ومن بعده العمدة يختار بواسطة السلطة المركزية أو من يمثلها من أكثر الأسر نفوذاً وغنى في القرية^(٢). وعندما بدأت التشريعات تتناول هذين المنصبين في ظل الاحتلال البريطاني كان شرط التقى المقارى هو أول الشروط التي وضعت لشغل هذا المنصب ففى القانون الذى صدر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وهو أول قانون متكامل يصدر بخصوص عهد ومشايخ القرى اشترط أن يكون المرشح لشغل منصب العمدة يملك عشرة أفدنة على الأقل وأن يكون المرشح لشغل منصب شيخ البلديملك خمسة أفدنة على الأقل فإن لم يوجد من يملك هذا القدر فيختار العمدة أو الشيخ من أكثر الملاك في القرية أو من يدفعون أعلى ضرائب ولم يستثن من هذه الشروط سوى البلاد التي لا يملك أهلها أطيافاً مثل ما لحق الجفالك^(٣).

وفي القرية كان منصب الشيخ أو العمدة يستمر أحياناً في عائلة واحدة لعدة أجيال مثل عائلة الشريف في أسيوط بمديرية الغربية وأحياناً كان يوجد في القرية الواحدة أكثر من عائلة من الأعيان تتنازع منصب العمدة أو شيخ البلد^(٤). وعلى الرغم من أن هذا المنصب كان أدنى وظيفة في سلك الوظائف المدنية

(١) سجل ديوان خديوى ، ص ٢٣

(٢) Baer, G. Op. Cit. PP. 32, 33. (٢)

(٣) طليب جلال ، الفاموس العام للإدارة والقضاء من سنة ١٨٧٦ إلى ١٩٠٠ ، المجلد الثانى ، الاسكندرية سنة ١٩٠٠ ، ص ٦٧٤

(٤) Bro: G, A. History of land ownership in Modern Egypt, P 51 (٤)

إلا أنه خلال القرن التاسع عشر تجمعت عدة عوامل جعلت هذا المنصب من أخطر المناصب المؤثرة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في القرية وخاصة علاقات الملكية^(١)

فعند سقوط الالتزام تحول شيخ البلد من يمثل للناظم إلى يمثل للحكومة المركزية وإلى جانب مسؤولية حفظ الأمن وإعادة الفارين من الفلاحين إلى قراهم أعطى مسؤوليات جديدة فبالنسبة للضرائب أصبح رأيه حاسما في توزيع الضرائب على أهالي القرية في الوقت الذي أصبحت فيه مسؤولية الضرائب جماعية وحتى بعد أن أصبحت الضرائب مسؤولية فردية في عهد سعيد ظل مشايخ القرى هم الذين يحددون فئات الضرائب التي تفرض على الأرض وهو وضع استمر حتى عهد اسماعيل فاللجان التي تشكلت لتعديل الضرائب بناء على قرار مجلس شورى النواب سنة ١٨٧١ كانت من العمد أساسا^(٢). وبالتالي فهم الذين كانوا يحددون فئات الأراضي غير المستجة (البور) والتي تعفى من الضرائب لفترة معينة. وكان المديرون بناء على رأى العمد يقررون أى الأراضي تنزح للمنافع العامة^(٣). وحتى سنة ١٨٨١ كان العمد هم الذين يقدرون الضرائب على أطيان الميرى المباعة، ففي المنشور الذى صدر في ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ كانت اللجان المشكلة من العمد برئاسة المأمور هي التي تقدر الضرائب على أطيان الميرى المباعة وكان من بين هذه اللجان عمدة الناحية التي تقع في زمامها الأطيان^(٤).

وبالنسبة لأراضي القرية أصبح شيخ البلد هو الذى يحدد لمن تؤول أراضي

Ib d. P 50.

(١)

(٢) انوفاتح عدد ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧١.

Baer Op. Cit, P 52

(٣)

(٤) جرجس حنين المرجع السابق ، ص ٢٢٣

الفلاح المتوفى بعد وفاته فلائحة الأراضي الأولى الصادرة سنة ١٨٤٦ لم تقر مبدأ الوراثة على أراضي الفلاحين وتركت تقدير ذلك لشيخ البلد^(١). وحتى بعد أن تقرر مبدأ الوراثة في الأراضي الخارجية في لائحة سنة ١٨٥٤ و ١٨٥٨ كان مشايخ القرى لا يزالون يتمتعون بقدر كبير من السلطة على أراضي القرية وبالذات بالنسبة لأراضي الفلاحين الذين توفوا دون وريثة^(٢).

ومن ناحية ثالثة فإن المشايخ أصبحوا مسؤولين عن تقديم الفلاحين للتجنيد والسخرة. وخلال عهد محمد علي كان كل الفلاحين القادرين على العمل مطلوبين للتجنيد أو للعمل في المشروعات العامة وكانت الحكومة تلجأ أحياناً إلى القوة العسكرية لأخذ الفلاحين أما ابتداء من عهد عباس فقد ظهر دور المشايخ بوضوح حين توقفت الحروب الخارجية وإنخفضت المشروعات العامة وأصبح كل شيخ مسؤولاً عن تقديم عدد من الأنفار المطلوبين من حصته في القرية^(٣). وفي عهد إسماعيل بلغ نفوذ عدد ومشايخ القرى ذروته لكنه ما لبث أن تدهور في ظل الاحتلال البريطاني فعز مزيد من تطبيق النظم الإدارية المتقدمة تقلصت سلطات عدد ومشايخ القرى فحق الملكية قد استقر نهائياً في نهاية القرن التاسع عشر والضرائب أصبحت مسئولة فردية والأعداد المطلوبة للمشروعات العامة أخذت تقل شيئاً فشيئاً وأصبحت السخرة واجبا فردياً وتحددت الفئات التي تطلب لها ثم ألغيت في النهاية. وفي نهاية القرن الماضي إنحصرت سلطات مشايخ البلاد وحدها في حفظ الأمن وإعداد كشوف المطلوبين للخدمة العسكرية^(٤).

(١) يعقوب ارئين ، المرجع السابق ، ص ٥٧

Baor. Op. Cit. P. 52.

(٢)

(٣) كانت كل قرية تقسم إلى حصص يمين لكل منها شيخ وتقدر كل حصة بعدد من القرايط على أن يكون مجموع حصص القرية ٢٤ قيراط في النهاية وكانت حصة بعض المشايخ تصل إلى ١٨ قيراطاً من مجموع القرية أحياناً.

Baor, G. Studies in the Social History of Modern (٤)

Egypt, P 40.

لكن تطور التشريعات وموافف الساطة لم يكن ليحول دون إستغلاله
المشايع والعمد لتفوذهم في الريف ولا سيما أنه من الناحية الفعلية لم تكن هناك
سلطة على مشايخ البلاد^(١).

وتؤكد معظم المصادر أن منصب العمدة وشيخ البلد قد مكن شاغليه من
زيادة أملاكهم التي تكونت أساساً على حساب أراضي الفلاحين وأن هذه
الملكيات تكونت نتيجة للتياز الذي تمتع به العمدة والمشايع داخل مجتمع القرية من
خلال مركزهم الذي كان لا ينازع^(٢).

ففي البداية منح مشايخ القرى نسبة ٥ ٪ من مساحة المعمور في كل قرية في
أول مساحة قام بها محمد علي نظير الأعباء الملغاة عليهم في إستضافة واستقبال عمال
الحكومة عرفت بمسوح المشايخ كما منح كبار المشايخ الذين أطلقت عليهم الوثائق
إسم المقادم أو المقدمين نسبة ١٠ ٪ من أعيان المعمور في القرية كذلك فقد
خصصت نسبة ٤ ٪ من أعيان القرية عرفت بمسوح المصاطب لبعض أسر
الأعيان الذين كانوا يستضيفون المسافرين والمالين بالقرى . وظلت هذه الأرض
معفاة من الضرائب حتى عصر سعيد حين فرضت عليها أعلى ضرائب في النواحي
الموجودة بها^(٣) ومن المؤكد أن أراضي المسوح هي الأساس التي نشأت منه
ملكية مشايخ وعمدة القرى وأعيان الريف . فحين أصدر سعيد أمراً عالياً في ١٧
يونيو سنة ١٨٥٨ يقضى بإضافة أراضي المسوح على تكليف وإضى اليد عليها
سواء أكانوا من مشايخ القرى أو من غيرهم^(٤). لم يكن ذلك يعني سوى أن هذه

Cremer, Op Cit. 11. P 190

(١)

Baer, G.A. History of land ownership in Modern

(٢)

Egypt, P 51, 53

(٣) انظر مسوح المشايخ الفصل الأول .

(٤) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٦٩

الأرض قد أصبحت في حيازة مشايخ القرى بشكل نهائي وأصبح لهم عليها نفس الحقوق التي لهم على أراضيهم الخارجية الأخرى . وبمعكس ما فهمه آرئين وأخذ عنه بير . Baer G. من أن هذا القرار كان يعني مصادرة هذا النوع من الأراضي لصالح الفلاحين (١) . فالفلاحون الذين كانوا حتى ذلك التاريخ يهربون من الأرض نتيجة ظلم مشايخ القرى وتعتسفهم كما يقرر بير نفسه في موضع آخر (٢) لم يكن من المعقول أن يضمو أيديهم على مسموح المشايخ وحتى لو وجد من الفلاحين من كان يعمل في هذه الأرض لحساب المشايخ أو عن طريق المشاركة لم يكن يستطيع في مواجهة شيخ القرية أن يطالب بهذه الأرض أو أن يثبت حيازته لها في الفترة السابقة على صدور هذا القرار .

ولم يكن المشايخ الذين يوسعون ملكياتهم على حساب أراضي الملاحين يتنازلون عن أراضيهم حتى ولو كان ذلك بناء على أمر من السلطة المركزية أو أن يعترفوا بملاقة قائمة بينهم وبين الفلاحين على أساس المشاركة أو الإيجار . فتقدم هذه الأرض .

وإلى جانب أراضي الموح فإن أراضي المتوفين والمنسحبين كانت مجالاً من مجالات توسيع ملكيات مشايخ القرى فلم يكن شيخ القرية أو المدة بخطر بموت أولئك الذين توفوا من الفلاحين دون وريث وإلى ستؤول حقوق ملكيتهم إلى الحكومة لتعيد توزيعها وكانوا يأخذون هذه الأطنان لأنفسهم أو يمكنون أقربائهم منها ويؤكد آرئين أن هذه الأراضي كانت نهياً لمشايخ القرى وعائلاتهم (٣) .

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت أراضي الميرى وزيادة

(١) يقوب آرئين ، المرجع السابق ، ص ٦٩ Baer. G. Op. Cit, P 52

Ibid.

(٢)

(٣) يقوب آرئين ، المرجع السابق . Ibid. P. 53.

المساحة نهبا لمشايخ وعمد القرى . وفي بعض الأحيان كان مشايخ القرى يضطهدون الفلاحين حتى يهربوا من أراضيهم ثم يستولى عليها المشايخ وفي أحيان أخرى كان مشايخ القرى يستولون حتى على أراضي الفلاحين الموجودين وتحفل الوثائق بالعديد من هذه الحالات .

ففي ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ قدم أهالي ناحية كفر الخطبة بالقرية شكوى ضد عمدتها ابراهيم قنديل وشيخها الشاطر اسماعيل لأنهما إستوليا على مساحات من أراضي الجسر بالقرية وأدخلها ضمن أطيانهما كما وضعا ايديهما على اطيان بعض المتوفين من الفلاحين وزرعها ولم يسددا ما عليهما من أموال . وقد رفت كل من عمدة القرية وشيخها بعد أن ثبت صحة ما جاء بهذه الشكوى (١) .

وفي تقرير لنظارة الداخلية عن ناحية صا الحجر بالقرية سنة ١٨٩٠ جاء به ان شيخها عبد الرحمن فايز قام بتجميع أطيانه المتفرقة في مساحه واحدة على حساب أراضي الفلاحين واعطاهم بدل اطيانهم مساحات من اراضى الميرى غير المزروعة (٢) .

وفي قرية كفر الترة القديمة وضع مشايخها ايديهم على ١٠٠ فدان من اراضى زيادة المساحات بالقرية وظلوا لا يدفعون عنها ضرائب طوال الفترة من سنة ١٨٥٩ عندما تم إستيلاء الحكومة على هذه المساحة بما عليها من محاصيل في ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٣) .

(١) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية النورية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٥ ، ص ١٦٣

(٢) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية النورية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٤٥

(٣) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية النورية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٧١

وفي سنة ١٨٧٧ اشكى اهالى ناحية برنبال بالقرية بأن مشايخها الأربعة قد إستولوا على أطيان الأبادية بهذه الناحية وعند تحقيق هذه الشكوى ثبت صحة ما جاء بها^(١). وفي شكوى أخرى من اهالى ناحية ميت البر بالقرية سنة ١٨٧٠ جاء فيها ان مشايخ الناحية إستولوا على أطيان الفلاحين للذبحين وقاموا بزراعتها لأنفسهم^(٢).

وفي شكوى مقدمة للبعية من المدعو عبدالرحمن أبوالمز من ناحية من ميت شهالة بمديرية المنوفية جاء بها ه أن مشايخ الناحية تعدوا على الاهالى حتى تسحب منهم جملة عائلات واستحوذوا على أطيانهم وانهم امتلكوا عقارات تعلق اشخاص متوفين لا وارث لهم وبهضهم بنى محلات في فضاء الميرى^(٣).

وفي شكوى اخرى مقدمة من يوسف حناوى من اهالى الطوفية بمديرية الشرقية إلى البعية جاء بها ان مشايخ الناحية واقاربهم تجاروا على زراعة اطيان من حق الميرى،^(٤).

وفي شكوى ثالثة مقدمة من محمد شحاته من ناحية المهاجرة بمديرية الشرقية أيضا جاء بها ه أن أحد مشايخ الناحية واضع يده على أطيانه من عدة سنوات

= — دار المحفوظات، ملف خدسة لإبراهيم باشا حليم مدير البحيرة ، رقم ٢٨٢٩٣ عين ١
دولاب ٦٤

خطاب من مدير القرية إلى ناظر الداخلية في ٢٣ مارس سنة ١٨٩٠

(١) دفتر قيد الصد والمشايع بمديرية القرية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مغزون ٧ ، ص ٥٢

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥٢

(٣) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٢ صادر منية عرق ، خطاب رقم ٢٣ من البعية إلى مديرية الدقهلية في ١٥ جاد آخر سنة ١٢٩٤ هـ ص ١١٥ .

(٤) المصدر السابق ، خطاب من البعية إلى مديرية الدقهلية رقم ٣٤ في ١٨ رجب سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١٢٥

وأنه استنزل منها فداناً وكسوراً وإضافه على شخص آخر^(١).

ولإى جانب استخدام العمد والمشايع لنفوذهم فى الاستيلاء على أراضى الفلاحين فانهم استطاعوا أن ينزعوا من الفلاحين مساحات أخرى عن طريق رهونات الأرض حين أصبح مشايخ القرى فى وضع اقتصادى يمكنهم من إقراض الفلاحين الذين زادت حاجتهم إلى المال. وفى حالة عجز الفلاحين عن الدفع كان المشايخ ينزعون أراضهم التى قدموها ضماناً للدين^(٢).

كما أن بعض العمد قد عملوا كتمهدين فى عهد إسماعيل من أمثال ميخائيل أنثاسيسوس عمدة ناحية أشروية بالمنيا^(٣) والشيخ عبد المتعال على عمدة سنود الذى كان متهداً ناحية الحامول بالغربية ومنحه الخديوى إسماعيل ٤٠٠ فدان من بينها ١٧٧ فداناً من أبعادية هذه الناحية سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥/١٨٦٦)^(٤).

وفى عهد إسماعيل حين زاد نفوذ أعيان الريف زيادة ملحوظة وتعاظم دورهم من خلال مجلس شورى النواب صدرت مجموعة قرارات هدفت فى النهاية إلى خدمة مصالح هذه الفئة ولعل أبرزها قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) والخاص بإعطاء الأراضى البور والبرارى والمستبعدات لمن يرغب بشرط إصلاحها على أن تعفى من الضرائب لمدة متفاوتة كما سبق

(١) المصدر السابق ، خطاب من المدينة المنية إلى مديرية الشرقية رقم ٢٦ فى ١١

شعبان سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١٣٥

Baer, G. Studies in the Social History of Modern Egypt, P 15

(٢) ص ٢/١٥٠/٣ ، وحيدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات التقاسيط

والأبديات ، ص ٧

(٣) دار المحفوظات ، دفتر تحديد وقوائم مساحة ٤٠٠ فدان منسوخ بها على الشيخ

عبد المتعال على عمدة سنود غربية سنة ١٢٨٢ هـ رقم ٤٥٥٦ عين ٥٢ مخزن ١٨

أن أشرنا^(١).

وبمقتضى هذا القرار حصل بعض العمدة على مساحات واسعة من هذه الاراضى من بينهم البدر اوى عاشور عمدة بهوت الذى حصل على ١١٩ فداناً من مستبعدات برية بهوت^(٢) والشيخ محرم على عمدة السبلاوين الذى حصل على ٥٨ فداناً من الاطيان الحرس والنسيخة بناحية السبلاوين^(٣). ولعل من اكبر المساحات التى حصل عليها العمدة بمقتضى هذا القرار تلك التى حصل عليها الحاج شتا يوسف عمدة أبو مندور الذى كان أحد أعضاء المجلس الثباني الأول سنة ١٨٦٦ ثم أصبح فيما بعد مفتشاً لبرارى للتدوير فقد حصل بمقتضى هذا القرار على ٢٩٣٤ فداناً بديرية الغرية بتقسيم في ١٤ جمادى الأولى، سنة ١٢٨٨ (١٨٧١)^(٤).

ولقد استطاع بعض أفراد طبقة الأعيان أن ينوعوا نشاطهم الإقتصادى مستفيدين من التطورات الإقتصادية التى شهدتها البلاد فى تلك الفترة. فقد مكنت هذه التطورات بعض الأعيان من استغلال الفلاحين فى مجالات جديدة وذلك بالعمل كوسطاء فى تسويق إنتاج الفلاحين من المحصولات وأحياناً فى بيع قوة عملهم سواء فى معاصر القصب أو فى مزارع كبار الملاك وكانوا يحتفظون بحزم من الثمن أو من الأجور لأنفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين. كما أن بعض

(١) انظر الفصل الثانى

(٢) دفتر قيد التقاسيم الأبعاد العشورية جزء ٥٣ من ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٤ هـ رقم ١٢٧٧ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٦٧

(٣) دفتر قيد تقاسيم الأبعاد العشورية سنة ١٢٨٩ هـ ، ج ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٥ - الحرسى الاراضى المماء غير جيدة الصرف.

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والأبعاد العشورية المحرر بها تقاسيم ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٧٠

الاعيان قد امتلك وابورات القرى وأحياناً معاصر القصب أو الزيتون أو عالج للقطن^(١). وإلى جانب هذه الأنشطة الاقتصادية نشط عدد ومشايخ القرى في شراء الأراضي سواء من الميرى أو من الأفراد. وخاصة في فترة ارتفاع أسعار القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فالبدراوى أحمد عمدة نشا بمديرية الغربية اشترى ٩٩٩ فداناً من أطيان الميرى بالغربية في ٢٩ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) ثم اشترى بالاشتراك مع أخيه حماد ٤٥٧ فداناً في نفس العام^(٢) وحسانين حمزة عمدة ناحية البريجان اشترى ١٠٠ فدان من أطيان الميرى بناحية البلاكوش بمديرية البحيرة وذلك بتقسيط في ١١ صفر سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)^(٣) واشترى محمد أغا أبو دقن عمدة الإبراهيمية ٧٤ فداناً بنواحي كفر شرين وغيرها بالشرقية من مجموعة أشخاص بتقسيط في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩ (١٨٧٣)^(٤) وفي قرية سمخراط اشترى محمد عبد العزيز الوكيل ١٤٢ فداناً من الأراضي الخراجية من ٢٥ من الفلاحين في المدة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٨ وارتفعت بذلك ملكيته من ١٦ فداناً إلى ١٥٨ فداناً^(٥)

وهكذا استطاع عدد ومشايخ القرى بوسيلة أو بأخرى أن يضعوا أيديهم على مساحات كبيرة من الأطيان معظمها من الأراضي الخراجية وسرعان ما اكتسبوا عليها حقوقاً متزايدة نتيجة للتطورات التي حدثت في تشريعات الملكية.

Baer G. Op. Cit, PP 50, 51 (١)

(٢) دقن زهم راجح الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ هـ ٤٧ محزن ١٨

(٣) س ٣٢/١٠٣/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دقن قيد تقاسيط الأبعاد المشورية من ٧ صفر سنة ١٢٨١ ، ص ٩

(٤) دقن قيد تقاسيط الأبعاد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ محزن ١٨ ، ص ٧٧٣

(٥) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية سمخراط بمديرية البحيرة سنة ١٨٧٨ رقم ٨٢٣٠ عين ٩١ محزن ٢٩ ، ص ٧٧٣

وفي نهاية عصر إسماعيل أصبحت هناك أسر تنتمي إلى عمود ومشايخ القرى وأعيان الأرياف عموماً تضع يدها على قدر كبير من ملكية القرية الواحدة ففي أيار أصبحت عائلة الشريف تملك ٨٧٩ فداناً من أطيان هذه الناحية من بينها ٧٩٤ فداناً كان يملكها أحمد بك الشريف عمدة الناحية وحده (١).

وفي سمنخراط أصبحت عائلة الوكيل تملك ٨٢٩ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٧٨ من إجمالى زمام الناحية البالغ ١٥٨٢ فداناً ومن بين مشايخ الناحية البالغ عددهم خمسة كان إثنان من عائلة الوكيل وحدها (٢).

وفي ناحية كفر الجرايدة كان سراج الدين جاهين شيخ الناحية يملك ١٢٥ فداناً وكان أخوه جاهين جاهين يملك ٤٨ فداناً من الأطيان الخراجية بهـذه الناحية (٣)، وفي أخطاب دقيلية أصبحت عائلة الانزبى تملك ٤٨٤ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٧٥ (٤).

وفي ناحية المدسر بمديرية جرجا كانت عائلة عميرة التى منها عمدة الناحية تملك ٢٢٥ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٦٨ (٥).

(١) دار المحفوظات ، مملكة الأطيان بناحية أيار بمديرية التريسة سنة ١٨٧٨ رقم

٢٩٣٩ عين ١٢٢ مخزن ٢٢ ، ص ١٥ ، ٨٦ ، ٩١

(٢) مملكة الأطيان بناحية سمنخراط بمديرية البعيرة سنة ١٨٧٨ رقم ٨٢٣٠ عين ٩١

مخزن ٢٩ ، ص ١٢ ، ١٨ ، ٩٥ ، ٢٦ ، ٣٩

(٣) دار المحفوظات ، مملكة الأطيان بناحية كفر الجرايدة بمديرية التريسة من ١٨٧٨

لغاية سنة ١٨٨٠ رقم ١٧٠٢٤ عين ٣٠٥ مخزن ٢٢ ، ص ٢٢

(٤) دار المحفوظات ، مملكة ناحية أخطاب بمركز ميت سمود بمديرية الدقيلية من سنة

١٨٧٥ لغاية سنة ١٨٧٨ رقم ٩٩٣ عين ١٩٢ مخزن ٢١ ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٧

(٥) دار المحفوظات ، سجل تملك المنفعة بناحية المدسر بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم

٢٨ مخزن ٦٨ ، ص ٢٩ — ٣١

وفي قليب كانت عائلة الشواربي التي ظلت تحتكر منصب العمدة منذ عهد محمد علي تمتلك سنة ١٨٧٧ مساحة ١٨٩٠ فداناً من أطيان الناحية البالغ زمامها ٥٦٨٢ فداناً وكان ثلاثة من مشايخها الخمسة من عائلة الشواربي (١).

وفي ناحية أولاد حمزة بمديرية جرجا كانت عائلة عبد الله فواز تمتلك ١٩٥٦ فداناً من أطيان هذه الناحية من بينها ٧٠٦ فداناً لملوكه لاسماعيل أبو رحاب ابن عبد الله فواز (٢).

وفي ناحية بمديرية الجيزة بلغت ملكية عائلة الزمر ١٣٥٣ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٢٤٧٥ فداناً وكانت هذه العائلة تشغل منصب العمدة واثنتين من مشايخها (٣).

وفي بعض الأحيان كانت عائلة واحدة تحتكر لنفسها كل مناصب العمدة ومشايخ الناحية وتمتلك الجزء الأكبر من ملكيتها كما في ناحية كهر أولاد سالم الهباب بالغربية حيث كان العمدة ووكيله ومشايخ الناحية الاثنان من عائلة سالم

(١) دار المحفوظات ، مكانة الأطيان بناحية قليب عن المدة من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٧٧ رقم ٧٥٩١ عين ١٠٣ مخزن ٢٠ ، ص ١ ، ٢ ، ٤٣ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١١٣ - يذكر على مبارك ، أن ملكية عائلة الشواربي بلغت في عهد إسماعيل ٤٠٠٠ فدان من زمام قليب البالغ ٧٠٠٠ فدان في حين أن زمام قليب من واقع المكافأة لم يتعد ٥٦٨٢ فدان - على مبارك ، المرحع السابق ، ج ١٤ ، ص ١١٧

(٢) دار المحفوظات ، جزء أول مكافأة أطيان لناحية أولاد حمزة بقسم جرجا بمديرية جرجا سنة ١٨٧٨ رقم ١١١١٧ عين ٢٠١ مخزن ٦ ، ص ١ - ٤
- جزء ثاني مكافأة أطيان لناحية أولاد حمزة بقسم جرجا بمديرية جرجا سنة ١٨٧٨ رقم ١١١١٨ عين ٢٠١ مخزن ٦ ، ص ٢١١ ، ٢٢٨

(٣) دار المحفوظات ، مكانة أطيان ناحية ناحية بمديرية الجيزة والطنجة سنة ١٨٧٨ رقم ١١٠١٨ عين ١٤٦ مخزن ١ ، ص ١ ، ٣ ، ٥ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٤٨ ، ٦٣١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨

وبلغت ملكيتهم ٤٢٥ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٧١٢ فداناً من بينها ٣١٠ أفدنة ملكها العمدة بسوى سالم وكانت باقى المساحة موزعة على ٤٧٥ من فلاحى القرية^(١) وفى نزلة الفلاحين بالمثيا كانت عائلة يوسف عبد الشهيد التى يتحدر منها قلىنى فهمى ومرقص حنا^(٢) تملك كل أطيان الناحية البالغ زمامها ٧٠٧ أفدنة سنة ١٨٦٥ باستثناء ٩٥ فدان كانت مملوكة لأحد المزارعين^(٣).

وإلى جانب هذه المجموعة التى تكونت ملكيتها من الأراضى الخراجية كانت هناك مجموعة من أسر الأعيان جمعت إلى جانب ملكيتها الخراجية مساحات من الأراضى العشورية فالشيخ عبد المتعال عمدة سمندو حتى أواخر عهد سعيد كانت أسرته فى عهد إسماعيل تملك ٢٠١٦ فداناً من الأراضى العشورية^(٤) إلى جانب ٦٠٥ أفدنة من الأطيان الخراجية بناحية سمندو^(٥).

والبدراوى عاشور عمدة بهوت الذى لم يكن يملك أية أطيان زراعية بناحية بهوت التى كانت ضمن الجفناك . اشترى ١١٦ فداناً من أطيان محمد سعيد باشا بهذه الناحية بتقسيط فى ١٣ رجب سنة ١٢٧٩ . ثم اشترى مساحات أخرى من

(١) دتقريد المد والمشايع بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ٢ ، رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٥٦

(٢) رمزي تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٦٢ - ٦٨

(٣) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية نزلة الفلاحين بقسم ملا بمديرية المثيا وبى مزار سنة ١٩٠٨ هـ (١٨٦٥) رقم ١١٥٤٨ عين ٢٨٧ مخزن ٢ ، ص ١ ، ٢

(٤) سجل ١١ قديم زمام أرباب الأبعاديات العشورية بالرزناجة رقم ٤٣٢٩ . عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٥٤

(٥) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بيتندر سمندو بمديرية الغربية من ابتدى ٩١ - ١٨٧٥ رقم ١١٨٧٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ١ ، ٢

بعض الملاك بهذه الناحية أيضاً إلى جانب المساحة التي اشتراها من الميرى^(١).

وفي سنة ١٨٨١ كان البدرأوى عاشور يملك ١١٣٧ فداناً جميعها من الأراضي المشورية بمديرية القرية بنواحي بهوت وديرين ونشا^(٢).

أما ميخائيل أتناسيوس عمدة أشروبة بالنيا والذي أصبح متعهداً لهذه الناحية في عهد إسماعيل فقد أصبح يملك ٤٣٩ فداناً من الأراضي المشورية بناحية دير السنقورية وأشروبة إلى جانب ٥٠٣ أفدنة من الأراضي الخراجية بناحية أشروبة^(٣).

أما السيد الفقي عمدة ككيش فقصد كان يملك ١٨٨٠ - ٣٥٢ فداناً من الأراضي الخراجية بناحية ككيش^(٤) إلى جانب ٩٦ فداناً اشتراها لإبنه القاصر عبد الله من أطيان الشيخ حسن الجرجاوى بناحية ميت شهاة في ٣ ذى الحجة

(١) دفتر زم ثانی الأطنان المشورية المملوكة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٢

— دفتر قيدتفاسيط الأعبادات والجفالك سنة ١٢٨٧ ج ٦٨ رقم ١٢٩٢ ، عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ١٠٤

(٢) (٣/١٥٧/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، الأطنان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحري رقم ٤٣٤٢ سادس ، ص ٦٧
(٣) (٣/١٥٧/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرت التفاسيط والأعبادات ، ص ٧ .

— دار المحفوظات ، مكلفنة الأطنان بناحية أشروبة بمديرية النيا وبني مزار سنة ١٨٨١ رقم ١٥٨١ عين ١٣٨ مخزن ٢٤ ، ص ٢٠

— حول عائلة الأشعروى انظر ، رمزي نادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٦٠
(٤) دار المحفوظات ، مكلفنة الأطنان بناحية ككيش متوفية من ابدى سنة ١٨٨٠ رقم ٣٦٥٥ عين ٨٦ مخزن ٢٨ ، ص ١ ، ٢

سنة ١٢٨٩ (١٨٧٣)^(١).

وفي عهد إسماعيل كانت عائلة عبده زغول عمدة إيمانه تمتلك ٢٢٩ فداناً من أطيان هذه الناحية من إجمالى زمامها البالغ ٦٣٨ فداناً من الأراضى الخراجية^(٢) وواصلت عائلة عبده زغول توسيع ملكيتها فالسيد أحمد زغول الذى أصبح عمدة للناحية بعد والده عبده زغول اشترى ٢٣٠ فداناً من أطيان فاضل باشا مدير القرية بناحيتى عزبة الخليج وبرمبال بتقسيم في ٢١ رمضان سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وفي ١٨٨٠ كان السيد أحمد زغول عمدة أيمانه يملك ٤٩٠ فداناً من الأراضى المشورية جميعها بمديرية القرية إلى جانب ملكية الأسرة من الأراضى الخراجية^(٣).

وثمة مجموعة ثالثة من عمد ومشايخ القرى الذين أتيحت لهم الفرصة لشغل بعض المناصب الإدارية العليا خلال محاولة أسرة محمد على الاستعانة ببعض المصريين فى الإدارة وهى الظاهرة التى بدأها محمد على واتسعت خلال حكم سعيد وإسماعيل. وهذه المجموعة استطاعت أن تضع يدها على مساحات كبيرة من الأراضى المشورية والخراجية سواء عن طريق شغلها لمناصب عمد ومشايخ القرى فى البداية أو للوظائف الادارية الأعلى بعد ذلك وهذه العناصر أصبحت خلال حكم إسماعيل ضمن الطبقة العليا من القنات^(٤). ومن هذه العائلات عائلة أباطة التى تنحدر من

(١) دفتر قيد تقاسيم الأبعاد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ ج ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ غزن ١٨ ، ص ٢٩٧ .

(٢) سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الرئيسة من سنة ١٢٧٦ هـ رقم ٢٦٠٤٥ عين ٢٠٠ غزن ٣٠ ، ص ٢٠ ، ٢٢ خص سعد زغول ١٤ فداناً من مبرات والده إبراهيم زغول من الأراضى الخراجية .

(٣) سجل ١١ قديم زمام أرباب الأباديات المشورية بالرزنامة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٨ غزن ١٨ ، ص ٢٨٨ .

(٤) انظر ملحق رقم ٦ كشف باسماء القنات من ملك الأراضى المشورية .

أصول عربية وكان أبرز أفرادها في عهد محمد علي حسن أباطة بغدادى أباطة وكلاهما كان شيخاً لتأخياتيه بالشرقية ومن بين الأعيان الذين اختارهم محمد علي في مجلس المشورة سنة ١٨٢٩ (١). والأول توفي سنة ١٨٤٩ بعد أن شغل عدة مناصب وبلغت أطيانه ٤٠٠٠ فدان ثم عمل ابنه سيد باشا أباطة مأموراً لقسم لعائد وتمهد بنحو عشرين قرية في أواخر عهد محمد علي (٢). ثم عين خلال حكم سعيد مديراً للبحيرة (٣).

وخلال حكم إسماعيل شغل السيد باشا أباطة أكثر من منصب من بينها منصب وكيل تفتيش عموم الأقاليم ومنحه الخديوى إسماعيل ٥٠٠ فدان من أطيان الميرى والمترك بالشرقية بأمر عالي في ٧ محرم سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) (٤). ويذكر مبارك أن أملاك السيد باشا أباطة بلغت ٦٠٠٠ فدان موزعة على نحو ١٥ قرية (٥).

أما سليمان باشا أباطة أخو سيد باشا أباطة الذى عين مديراً للقلبوية ثم الشرقية ثم ناظراً للمعارف سنة ١٨٨٢ في نظارة إسماعيل راغب باشا فيذكر مبارك أن ملكيته بلغت ٢٠٠٠ فدان موزعة على نحو ١٥ قرية وأنه كان يملك وابوراً للخليج الاقطان (٦) وتشير سجلات الاراضى المشورية إلى أنه كان يملك ١١٦ فداناً من الاراضى المشورية بالشرقية (٧) ومثل عائلة أباطة عائلة الشريعى التى

(١) عبد الرحمن الرافى ، عصر محمد علي ، ص ٦١٢ .

(٢) حل مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣ .

(٣) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٤) دار المحفوظات ، دتريان الأطيان المعلوم بها على مذكورين من شوال سنة ١٢٨٦ هـ رقم ٤٣٦٠ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١

(٥) حل مبارك ، المرجع السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٦) المرجع السابق ص ٤ .

(٧) سجل أول الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٢٧ عين ٤٨

مخزن ١٨ ، ص ١٦٨ .

تنحدر من أصل عربي^(١). وفي عصر محمد علي كان أبرز أفرادها على الشريفى وأخوه عبد الله الشريفى والأول كان شيخاً لناحية سمالوط في عهد محمد علي وكان من بين الاعيان الذين اختارهم محمد علي في مجلس المشورة^(٢) وما لبث أن منحه محمد علي ٥٠٠ فدان من أبعاديات النيا بأمر في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)^(٣).

وفي نهاية عهد عباس وأوائل عهد سعيد كان حسن الشريفى ابن المذكور عمدة لسمالوط وما لبث أن عينه سعيد ناظراً لقسم قلعنا بمديرية المنيا وبني مزار ثم مديراً للدقيلية ثم الجيزة^(٤). وفي عهد إسماعيل أنعم عليه برتبة المتمايز وعين مديراً لمديرية نى سويف^(٥).

وفي عهد إسماعيل كان أخوه ابراهيم الشريفى عمدة لسمالوط ونائباً عنها في أول مجلس نياي سنة ١٨٦٦ ثم عين وكيلًا لمديرية الجيزة سنة ١٨٦٩^(٦).

وفي نهاية حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق كانت عائلة الشريفى تملك ٩٣٣ فداناً من الاراضى الخراجية بناحية سمالوط وحدها من بينها ٤٣٨ فداناً يملكها

(١) الياس زخورة ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ — يذكر المؤلف أن نسب عائلة الفرعى يرجع إلى قبيلة هواراة التي جاءت إلى مصر في القرن ١٧ واستوطن جزء منها في ناحية سمالوط .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦١٢ .

(٣) دفتريان مقدار الأملان النعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ وقم ١٦٥٢ هـ ص ١٩ مخزن ١٨

(٤) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، ٢٣٤

(٥) الوقائع الرسمية ، عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٦٧ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ١٠٧ .

حسن بك الشريعى وحده^(١) إلى جانب ١٤١ فدناً من الاراضى العشورية كان يملكها المذكور و٨١ فدناً أخرى من الاراضى العشورية بمديرية النيا يملكها ورثة على باشا الشريعى^(٢).

وخلال حكم سعيد وإسماعيل أتت فرص أكبر لبعض عمد ومشايخ القرى للاشتراك فى الإدارة وشغل بعض المناصب ومن هؤلاء سلطان باشا الذى ينحدر من أسرة غير مشهورة وبدأ حياته عمدة لقرية زاوية الاموات بالنيا ثم عينه سعيد ناظراً لقسم قلوينا خلفاً لحسن باشا الشريعى ثم مديراً لبنى سوف (١٨٦٣) وشغل عدة مناصب بعد ذلك حتى عين مفتشاً عاماً للوجه القبلى^(٣). وقد أتاحت له هذه المناصب فرصة توسيع أطيانه فبلغت ملكيته من الاراضى العشورية وحدها ١٥٣٦ فدناً من أطيان مديرية النيا فى نهاية عهد إسماعيل^(٤).

وفى الفترة من فبراير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى ٧١٩ فدناً من أطيان الميرى بنواحى الحوارته والداودية ونزلة حسين وزهرة ومغاغة بالنيا^(٥) ويقول الرافعى أن ملكيته بلغت حوالى ١٣ الف فدان^(٦).

(١) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بتاحية سباطو بمديرية النيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ الجزء الأول ٧٥٩١ عين ٢٢٨ مخزن ٢ ، ص ١ ، ٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٤ .

(٢) دفتر صربوط زمام الأباديات والجفائف المحرر بها قاضي ناية شهر المجعة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٦٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ الوجه القبلى .

(٣) أحمد تيمور ، المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٣٣ .

(٤) سجل ١٣ قديم زمام الأباديات العشورية بإنزناجة رقم ٤٣٣١ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ٢١٣ .

(٥) دفتر قيد قرارات جلسات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية النيا من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ، رقم ٣٧ مخزن ٦٨ ، ص ١٨ ، ٢٠ ، ٤٠ ، ٤٤ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العراقية والاحتلال الأنجليزى ، القاهرة ١٩٤٩ ،

ص ٥٣١ .

وسليمان عبد العال الذي ينحدر هو الآخر من أصل عربي كان عمدة لقرية ساحل سليم في أوائل حكم إسماعيل ثم أختير عضواً في المجلس النيابي الأول سنة ١٨٦٦ وعين مديراً لقنا بعد أن منحه إسماعيل رتبة البكوية^(١). وكانت أسرته تمتلك ٥٢٨ فداناً من الاطيان الخراجية بناحية الساحل سنة ١٨٧٩^(٢). أما ابنه محمود سليمان الذي خلفه في منصب عمدة القرية فقد عين وكيلاً لمديرية أسبوط في عهد توفيق^(٣). واستطاع أن يضيف إلى أملاكه ٢٠٠ فدان من الاراضى العشورية بناحية ناسا بمديرية أسبوط^(٤).

أما حميد أبوسيت الذي كان عمدة لناحية أولاد عليو بهرجا في عهد إسماعيل وأنتخب نائباً في المجلس النيابي الأول سنة ١٨٦٦^(٥) ثم عينه الحديوي لإسماعيل مديراً لجرجا في نهاية سنة ١٨٧١ بلغت ملكيته سنة ١٨٨١ - ١٣٩٠ فداناً من الاراضى الخراجية بناحية أولاد عليو البالغ زمامها ٣٨٨١ فداناً^(٦) بالإضافة

(١) زكي مجاهد ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ - ١٦٧ .

— عبد الرحمن الرافى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

— أمين سائى ، تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثانى من الجزء الثالث القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص ٨٩ .

(٢) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية الداحل بمديرية أسبوط سنة ١٨٧٩ وم ٥٠٤٤ عين ٣٢٦ مخزن ٩٠ ، ١٢ .

(٤) دكتور محمد حسين هيكل ، تراجم مصرى وغربية ، القاهرة - بدون تاريخ ١٩٩٠ ، ٢٠٠ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك الأبعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية ج ١٦ ، رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٧ .

(٥) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ص ٨٤ .

— أمين سائى ، المرجع السابق ص ٩٠٩ .

(٦) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية أولاد عليو بقسم برديس بمديرية جرجا سنة ١٨٨١ رقم ١١٩١٥ عين ١٥ مخزن ٦ ، ص ٨٠ ، ١٣٨ .

إلى ٤٠٤ أفدنة من الاراضى المشورية بناحية أولاد طوق وغيرها بمديرية-
جرجا (١).

وفى ظل الاحتلال واصلت بعض أسر الاعيان تنمية ملكياتها وخاصة
أولئك الذين غاثوا قضية وطنهم من أمثال سلطان وغيره أو رحبوا بقدمه من
أمثال محمود سليمان وعبد الشهيد بطرس وغيرهم (٢).

وعموما فقد زادت ملكية كبار الاعيان فى ظل الاحتلال بفضل التسهيلات
الكبيرة التى أعطيت لهم للحصول على المزيد من الاراضى وكان يكفى لشراء أية
مساحة من أراضى الدائرة السنية أن يدفع المشتري ٣٠٪ من ثمنها لكى يتسلم
الارض على أن يقسط الباقي على خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٥٪ أو على
عشرين عاما بفائدة قدرها ٥,٥٪ كما نص على ذلك البند الرابع من عقود البيع
المحررة بين الشركة والمشتريين (٣) وعلى سبيل المثال فقد اشترى عمر سلطان ٣٢٥٢
فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الفشن بالمنايا ثمنها ٢٠٥٣٢٠ جنها لم يدفع عند
استلامها سوى مبلغ ٦٥٥٩٩ جنها الباقي تمهد بدفعه على أقساط خلال خمس عشرة
سنة (٤).

(١) دار الوثائق ، ص ١٥٧/٥ ، وحدة دار المحفوظات ، سجل الأطيان المشورية
تعلق أربابها بالوجه القبلى بالرزقاجه ٤٤٧٣ ج ٣ ص ١٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العراقية ، والاحتلال البريطانى ص ٤٠٦ .

(٣) كانت صيغة عقود البيع موحدة Model No 6B - انظر على سبيل المثال عقد
البيع المحرر بين شركة الدائرة السنية وأحد شغبق سكرتير الحديوى وأخيه محمد توفيق فى ٢٧
مايو سنة ١٩٠٣ بمساحة ٩٨٥ فداناً بتفتيش أبو قرقاس بمديرية المنايا .

دار المحفوظات
No 68, D.S. Purchases and Sales P.
Hole 11 Store 2, File 750.

(٤) دار المحفوظات
No. 30, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 7 Store 2, File 275.

وبهذه الطريقة بيع من أطيان الدائرة السنية مساحات بلغت جللتها ١٦٢٢٦٣ فدان ثمنها ٨٢٤٠٣٢٤٠٣٢٤ جنيه دفع منها حسب هذه الشروط ٢٤٧٢٠٩٧ جنيه تمثل ٣٠٪ من قيمة الثمن^(١).

ومن الأسر التي واصلت تنمية ملكياتها في ظل الاحتلال عائلة الشريسي فحمد بك الشريسي عمدة سمالوط اشترى في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠ - ٣٤٧ فداناً من أطيان الدائرة بعزبة القمادير والطية بتفتيش المعصرة بالمنيا^(٢). ثم اشترى ٣٧٩ فداناً من أطيان تفتيش المعصرة أيضاً بمقد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٢ بالاشتراك مع أحمد الشريسي^(٣). وفي ١٤ أكتوبر من نفس العام اشترى ٣٤٤ فداناً من أطيان الدائرة بنفس المنطقة^(٤) وفي الفترة التالية كان محمد باشا الشريسي من أعيان سمالوط يملك ٢٠٠٠ فدان بنواحي مديرية المنيا^(٥).

ولإسماعيل أبو رحاب الذي ينحدر من أسرة عبد الله فواز اشترى في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ٦٤٦ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بأسوط^(٦).

(١) دار المحفوظات No 241, Daira Senieh Statment of Sales effected since the 1 st January 1898 , 238 , 11 , 42.

(٢) دار المحفوظات No 166, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, File 1580.

(٣) دار المحفوظات No 94, D.S. Purchases and Sales. P. Hole 13, File 1273

(٤) دار المحفوظات No, 90, D.S. Purchases and Sales. P. Hole 13, Store 2, File 1107

(٥) مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، مجموعة وثائق عابدين ، كشف بأسماء العمدة والأعيان الذين يستحقون الانعام بترتيب ولياشين بمديرية المنيا ، محرر سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التأسيسية .

(٦) دار المحفوظات No. 66, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 11, Store 2, File 733

وفي الفترة التالية كان ابراهيم باشا اسماعيل أبو رحاب الزارع بأولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان مصطفى باشا أبو رحاب يملك أيضاً ٢٠٠٠ فدان من أطيان مديرية جرجا^(١).

وهناك عائلات تحت ملكياتها نمواً واحداً في ظل الاحتلال فحين أغاشعراوى عمدة المطاهرة الذي أُنخب عضواً في مجلس شورى النواب الأول سنة ١٨٦٦ عن النيا^(٢) لم يكن يملك في ذلك الوقت سوى ٧٠ فداناً من أطيان ناحية المطاهرة^(٣) اشترى ابنه علي بك حسن شعراوى في ١٣ يونيو سنة ١٩٠١ - ٢٩٧٠ فداناً من تفتيش النيا وأبو قرقاص بالتقسيم على خمس عشرة سنة^(٤) وفي الفترة التالية كان علي باشا شعراوى يملك ٧٣٩١ فداناً بمديرية النيا^(٥).

وعائلة جلال التي لم تكن تملك في أوائل عهد توفيق سوى ١٣٨ فداناً من أطيان ناحية القيس يملكها زايد جلال ومحمد جلال^(٦) نشطا في شراء الأراضي

(١) مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميمنة بمديرية جرجا محررة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، كشف رقم ١ أحيان مركز جرجا .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، الرجوع السابق ، ص ٨٤ .

(٣) دار المحفوظات ، مكلفه الاطيان بناحية المطاهرة بمديرية النيا وبني مزار سنة ١٨٨١ ، رقم ٣٩٦٨ ، عين ١٥٢ مخزن ٢ ، ص ٤٣ .

(٤) دار المحفوظات No. 28, D.S. Purchases and Sales, P. Ho/o 7, Store 2, File 263.

(٥) مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف بأسماء العمدة والاعيان الذين يستحقون الانعام برتب ونباشين بمديرية النيا محرر سنة ١٩١٨ ، أعضاء الجمعية التفرعية كشف رقم ١ .

(٦) دار المحفوظات ، مكلفه الاطيان بناحية القيس بمديرية النيا وبني مزار سنة ١٨٨١ ، رقم ٣٧٨١ عين ١٧٠ مخزن ٢ ، ص ٧٠٢٠١ .

من الدائرة السنية فاشترى محمد بك جلال ١٩١ فداناً من أطيان تفتيش مطاي
بالمنيا^(١) واشترى زايد بك جلال ١٢٩٧ فدان بنواحي مطاي^(٢).

وفي الفترة التالية كان إثنان من عائلة جلال هما كامل باشا جلال المزارع بالقيس
ومحمود افندي جلال عمدتها يملكان ٢١٠٠ فدان بالمطاعة بمديرية قنا والشيوخ
فخضل والقيس وبني علي وسالوط وغيرها بمديرية المنيا^(٣).

وعائلة عبد الرازق الذي لم يكن مؤسسها احمد عبد الرازق يملك سوى ٦١
فداناً بناحية المطاهرة سنة ١٨٧٦^(٤). اشترى بعض أفرادها مساحات من أراضي
الدائرة السنية بالمنيا فحسن عبد الرازق وأخوته اشترى ٨٥٦ فداناً من أطيان
تفتيش أبا^(٥) كما اشترى محمد بك عبد الرازق ٣٧٤ فداناً من أطيان تفتيش أبا^(٦)
وفي الفترة التالية باعت ملكية خمسة أفراد من هذه العائلة ٢١٠٠ فدان
بالمنيا^(٧).

(١) دار المحفوظات No. 67, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 11, Store 2, File 738.

(٢) انظر ملحق رقم ٦ مباحة رقم ٢٥٥ و ٢٦٦ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من
الوجهاء وذوى الحقية المستوطنة بدائرة مديرية المنيا أعيان مركز بني مزار . كشف رقم ١
(٤) دار المحفوظات ، مكلية الاطيان بناحية أبو حرج بمديرية المنيا وبني مزار سنة ١٨٧٦
رقم ١٠٢٠ عين ٩٢٠ مخزن ٢ ، ص ١٤ .

(٥) دار المحفوظات No. 87, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 13, Store 2, File 988

(٦) انظر ملحق رقم ٦ مباحة رقم ٣ أ .

(٧) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحقية المستوطنين بدائرة
مديرية المنيا بطون تاريخ ، أعيان مركز بني مزار ، كشف رقم ١ .

كما بلغت ملكية إثنين من أبناء محمود باشا سليمان هما علي بك وحفني بك ٢٥٠٠ فدان بمديرية أسيوط^(١). بينما بلغت ملكية محمد محمود سليمان سنة ١٩١٤-١٥٠٨ فداناً بمديرتي أسيوط وجرجا^(٢).

وبلغت ملكية محمد باشا البدراوي ٦ البدراوي عاشور للزراع بدير بين ٣٥٠٠ فدان بالدقهلية وبالقربية^(٣).

كما بلغت ملكية شاهين بك سراج الدين المزارع بكفر الجرايدة في أوائل القرن العشرين ٦٥٠ فداناً من أطيان كفر الجرايدة^(٤).

وإلى جانب هذه العائلات التي عرضنا لها كان هناك العديد من أسر الاعيان قد برزت كبار ملاك خلال نفس العوامل والظروف التي سبق أن اشرت اليها ففي اليوم كانت عائلة الجبال ومنها عبد العزيز بك الجبال يملك ١٢٦٥ فداناً بمديرية الفيوم^(٥).

وفي بني سويف كانت عائلة لإسلام ومنها علي إسلام من اعيان بني سويف

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميكنة المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز البدوي ، كشف رقم ١ .

(٢) دار المحفوظات ، مات خدمة محمد محمود باشا رقم ٤٥٣٣٠ عنقطة رقم ٣٨٥٨ دولاب رقم ٣٧٦ رف رقم ٤ . من واقع إقرار القصة المالية المحرر في ٨ يونيو ١٩١٤ .

(٣) مركز وثائق ونارنج مصر الناصر ، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميكنة المستوطنين بدائرة مديرية الغربية محررة في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعضاء مجلس المديرية كشف رقم ١ .

(٤) المصدر السابق

(٥) مركز وثائق ونارنج مصر الناصر ، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميكنة المستوطنين بدائرة مديرية الفيوم ،

أعيان مركز سنورس كشف رقم ٣ .

يملك ١٠٠٠ فدان بمديرية بنى سويف (١) وفى المنيا كان محمد بك موسى حمدة-
القعاقى بمركز أبو قرقاص يملك ١٢٠٠ فدان بمديرية (٢) المنيا وفى مديرية
أسيوط كانت عائلة خليفة ومنها مصطفى باشا خليفة يملك ١٠٠٠ فدان بالنخلة
وعائلة أبو عمرو ومنها محمود على عمرو من أعيان أوتيج يملك ١٢٠٠ فدان
بمديرية أسيوط (٣) وفى مديرية جرجا كانت عائلة الشندوبلى يملك أحد أفرادها
١٠٠٠ فدان بالمديرية وعائلة بطرس ومنها جرجس بك بطرس المزارع بالبلينا
ويملك ١٧٠٢ فدان بمركز البلينا ونجم حمادى وعائلة عبيد الله ومنها نخوخ عبيد الله
المزارع بالبلينا ويملك ١٢٠٠ فدان بنواحي مديرية جرجا (٤)

وفى مديرية قنا كانت عائلة يوسف ومنها داود يوسف المزارع بقوص يملك
٢٥٠٠ فدان بنواحي قنا وعائلة حنا ومنها بولس بك حنا المزارع بالضبعة ويملك
٤٠٠٠ فدان بنواحي مديرية قنا (٥)

وفى الشرقية كانت عائلة واكد ومنها عبد اللطيف بك واكد من أعيان سنجها

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر الحاضر ، بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية
بنى سويف ، محرر ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعيان مركز بنى سويف .

(٢) كشف بأسماء العمدة والأعيان الذين يستحقون الأمان برب ونياشين بمديرية المنيا
عمر سنة ١٩١٨ ، أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كشف بأسماء البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط ،
محروقة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ أعيان مركز أوتيج كشف رقم ١

(٤) كشف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية
جرجا محروقة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز سوهاج كشف رقم ١ ، أعيان مركز
البلينا كشف رقم ١ .

(٥) كشف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية
قنا ، أعيان مركز قوص كشف رقم ٤ ، أعيان مركز الأقصر ، كشف رقم ١ .

ويعمل ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية الشرقية^(١) وفي الغربية كانت عائلة أبو جازية ومنها مرسى باشا أبو جازية من أعيان ميت أبو المز ويعمل ١٩٠٠ فدان بالغربية والمنوفية ومحمد بك حسن أبو جازية ويعمل ١٩٠ فدان بنواحي الغربية والمنوفية أيضاً وعائلة المنشاوى ومنها محمد بك فؤاد المنشاوى ويعمل ١٠٠٠ فدان بمديرية الغربية وعائلة القصبي ومنها السيد حسين القصبي ويعمل ١٠٠٠ فدان بنواحي المديرية^(٢)

وفي البحيرة كانت أكبر الملكيات تمتلكها هائلات نوار بمركز دمهور وعائلات بلبع والوكيل بلندر دمهور وعائلات محمود بالرحانية بمركز شبراخيت وعائلات الجبار والشوربجي في مركز كوم حمادة^(٣)

ومكنا أصبحت بعض عائلات الأعيان على إمتداد مصر كلها تضع يدها على أكبر الملكيات . وبينما إستطلعت هذه العائلات أن تضع يدها على هذه الملكيات الكبيرة فإن الغالبية العظمى من أعيان الريف ظلت تنتمى إلى شريحة متوسطة الملاك .

ويمثل ظهور الأعيان نشأة الطبقة الوسطى المصرية الزراعية وحتى الثورة الميرامية كانت طبقة الأعيان تحتل موقعا وسطا بين الأرستقراطية التركية من كبار

(١) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميمنة المستوطنين بمركز كفر مصر بمديرية الغربية ، محرر في أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميمنة المستوطنين بدائرة مديرية الغربية محرر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعيان مركز كفر الزيات كشف رقم ٤ ، أعيان مركز طنطا ، كشف رقم ١٢ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف كبار العائلات بالبحيرة ، بدون تاريخ .

الملاك وبين جماهير الفلاحين المعطوحين في القاع وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت تضم مستويات مختلفة من حيث حجم الملكية لكنهم كطبقة إجتماعية كانت لهم مميزاتهم . فهم منفصلون بشكل واضح عن طبقة الباشوات من الأتراك باستثناء بعض أسر من الأعيان أصبحت تنتمي إلى طبقة المذرات قبل الثورة العراقية من أمثال عائلات أباظة وسلطان وغيرهم وكانت الغالبية العظمى من الأعيان تقيم في منازل كبيرة في القرى أو في المدن الصغرى وهم إلى جانب ميلهم للحفاظ والتدين نجدهم غير مبالين لإعتناق الأفكار والعادات الأوروبية أو الأخذ بأنماط الحياة الأوروبية عموماً ولهم زهم الوطنى الذى يحرسون عليه . غير أن هذه الطبقة كانت حريصة على توفير قدر كبير من التعليم لابنائها حتى يعوض افرادها ما يحسون به من نقص في مواجهة موظفى الحكومة الذين تلقوا قديراً من التعليم^(١)

وقد استطاع بعض أبناء هذه الطبقة أن يشقوا طريقهم إلى بعض المناصب حيث شغل عدد منهم وظيفة المدير في عهد اسماعيل على الرغم من معارضة الأرستقراطية التركية الألبانية . وكان طبيعياً أن تقف طبقة الأعيان وراء الثورة العراقية في محاول لتجني تلك الطبقة من السلطة لتصبح خالصة لهم ويرجع لصغار الأعيان الفضل في ربط الفلاح المصرى بالقضية الوطنية خلال الثورة وبعدها . وإذا كانت الشريعة العليا من هذه الطبقة قد خانت القضية الوطنية في بعض مراحلها فإن الشريعة الصغرى - من حيث حجم الملكية - من الأعيان كانت دعامة الحركة الوطنية في الريف ويكفى أنها قدمت للحركة الوطنية في هذه الفترة أبرز قادتها من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول . وقد عمل البريطانيون على تقييد النفوذ الكبير الذى كان يتمتع به أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى ووجد هؤلاء أنفسهم

حكافين بمهام إدارية من كل نوع تنقل كأهلهم تحت رقابة وإشراف مديري متعاونين مع المحتل ومفتشين بريطانيين .

ويرجع أنور عبد الملك لهذا العامل سبب هجرة عدد كبير من أعيان الريف للندن ليحتموا بالحياة السياسية بعد أن أجروا أراضيهم إلى شركاء أقل ثراء من المقيمين بالريف . وسوف يشكل أبناء هذه الطبقة في الفترة التالية النسبة الكبرى من موظفي الدولة ومفتحي المجتمع المصري وقادة الحركة الوطنية^(١)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طرأ عدد من التغيرات على التركيب الاجتماعي لهذه الطبقة لعل أبرزها :

١ - أنها لم تعد طبقة ريفية بحتة كما كانت عند نشأتها فقد انتقل عدد كبير من أفرادها وبالذات أصحاب الملكيات الكبيرة منهم إلى المدن بعد أن أصبحوا في وضع اجتماعي يتيح لهم الإقامة في المدن والمشاركة في الحياة العامة والحركة السياسية . ولحقوا لابنائهم قدرا أكبر من التعليم . وأصبح هؤلاء يملكون منازل في القاهرة أو الإسكندرية أو في عواصم الأقاليم فحضر سلطان كانت يقيم بالقاهرة بشارع الإسماعيلية وكانت دائرة والده سلطان باشا بشارع شركس^(٢) وعبد بك جلال المزارع بناحية القيس بالمتيا والمولود بها كان في مطلع القرن العشرين يملك منزلا ويقيم به بشارع الدواوين^(٣) . ومحمد محمود سليمان كان يملك في نفس الفترة منزلا مساحته ٤٠٠٠ متر بشارع الفلكي بالقاهرة^(٤) . وجرجس بك

Anowr Abdel - Malek, Op. Cit, P 87.

(١).

No 30, D.S Purchases and Sales, P. (٢). دار المحفوظات
Hole 7, Store 2, File 275.

No 67, D S. Purchases and Sales, P. (٣). دار المحفوظات
Hole 11, Stor 2, File 738.

(٤) ملف خدمة محمد محمود باشا سليمان رقم ٤٠٣٣٠ غنظة رقم ٣٨٠٧ دولا ب رقم

بطرس الذي كان يملك ٧٩٩ فدانا بمديرية جرجا كان قبل الحرب الأولى يقيم بالقاهرة^(١)

٢ — أن بعض أبناء هذه الطبقة أصهروا إلى الطبقة القديمة من النوات وهي ظاهرة بدأت على نطاق ضيق ثم ما لبثت أن اتسعت في ظل الاحتلال نتيجة للتغيرات التي سبق أن أشرنا إليها وأبرزها مزاحمة الأعيان للنوات بترائهم وثقافتهم وبما نالوه من مناصب الأمر الذي حدا بهذه الطبقة التركية أن تمهد دماءها بالاصهار إلى هذه العناصر الصاعدة في المجتمع وخاصة بعد أن فقد النوات الكثير من عنجيتهم وأسباب وجاهتهم^(٢) . وهو أمر طبيعي أن تعمر الطبقات الجديدة الصاعدة إلى الطبقات القديمة المنحبة والتي تدعى أنها أشرف عتداً على أن تضمن لنفسها الإستمرار والتجدد وتحصل الطبقات الجديدة على ما تعتقد أنها تستحقه من عراقة النسب .

(١) داز المحفوظات ، دفتر قيد الأموال التي كان يدينها للرشعون لعضوية الجمعية التشريعية بمركز البليتا بمديرية جرجا رقم ١٤٠ مخزن ٦٨ .

(٢) عبد الحلق لاشين ، سمد زغلول ودوره في الدياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف سنة ١٩٦٩ ، ص ٢٢٣ .

مشايخ البدو

لم يعتمد محمد على على القوة وحدها في توطين البدو وإرغامهم على الاستقرار من أجل تحقيق أهدافه في زيادة الدخل من ناحية وتحقيق الاستقرار والامن الداخلى من ناحية أخرى وإنما اتبع طريقة لاقت بعض النجاح لحل مشكلة استقرار البدو وتوطينهم . وكان لابد من مغريات حتى يتخلى البدو عن عاداتهم وذلك بمنحهم مساحات من الارض في المناطق التي استقروا فيها .

غير أن سلطات مشايخ القبائل والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به على أفراد القبيلة جعلت هؤلاء الشيوخ يخرجون في النهاية بنصيب الأسد من هذه الاراضى . وإلى جانب هذا العامل وجدت خلال النصف الثاني من القرن ١٩ عوامل أخرى ساعدت في النهاية على استقرار البدو فتطور المواصلات إلى جانب التطور العالم الذى حدث في الزراعة والتوسع في المحاصيل النقدية المخصصة للأسواق الاجنبية وما ترتب عليها من احتمالات زيادة الدخل النقدي للنتجين لهذه المحاصيل إلى جانب الرغبة في الحصول على السلع الكأالية التي كثر ورودها نتيجة لزيادة الروابط مع أوروبا . والتي لم يكن الحصول عليها ممكناً إلا بوجود فائض نقدي لدى الأفراد.

هذه العوامل لم تؤثر فقط على السكان المستقرين بل أثرت أيضاً على قبائل البدو وخاصة مشايخهم ليقوموا بالإنتاج الزراعى وليستقروا في النهاية على الارض التي يستغلونها^(١).

Baer G.A, History of land Ownership in Modern (١)
Egypt pp 56 , 57.

وهنا لابد أن نميز بين القبائل التي كانت قد وصلت إلى مرحلة الاستقرار مع بداية القرن التاسع عشر وهؤلاء أصبحوا في عداد المزارعين فقيلة العايد التي تنحدر منها عائلة أباطة استقرت منذ أجيال في منطقة العايد من بليس . وفي مطلع القرن التاسع عشر كان أفراد هذه القبيلة يقومون بنشاط زراعي مثل المزارعين . ويذكر مبارك أنهم خيروا بين الالتزامات التي يخضع لها الفلاحون أو مصادرة أراضيهم في عهد محمد علي وأنهم قبلوا دفع التزامات الفلاحين^(١) . ومن أمثلة عائلة أباطة التي تنحدر أصلاً من قبائل عربية عائلة الشريمي في سمالوط بالمنيا والثواربي في قلوب وهؤلاء اكتسبوا ملكياتهم من خلال شغلهم مناصب عمد ومشايخ النواحي التي استقروا بها . وقد شغل بعضهم وظائف إدارية أعلى كما عمل بعضهم متعهدين وهؤلاء كانت ظروف تكوين ملكياتهم هي نفس ظروف تكوين ملكية كبار الأعيان . وهي تختلف تماماً عن ظروف القبائل التي كانت حتى بداية حكم محمد علي لا تزال في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار وهؤلاء أعطوا منحاً من الأرض مساعدة لهم على الاستقرار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أمثال قبائل الهنادي والفوايد من بدو الصحراء الغربية الذين جاؤا إلى مصر من ليبيا في القرن الثامن عشر . وقد خلط بيير خالطا واضحاً بين العناصر التي كانت قد استقرت بالفعل عند وصول محمد علي للسلطة وبين تلك التي كانت لا تزال في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار عند كلامه عن ظروف تكوين ملكيات مشايخ البدو^(٢) .. ويبدو أن الأراضي التي أعطيت للبدو كانت على ثلاثة أنواع :

(١) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣

النوع الأول :

الأراضي التي منحت للبدو مع بعض الأهالي بنصف الضريبة الخراجية والمعلومات عنها غير كافية وليس هناك سوى إشارة وحيدة لهذا النوع من الأراضي وردت في الأمر العالي الذي صدر في عهد سعيد في ٨ جماد الأول سنة ١٢٧١ (٧ يناير سنة ١٨٥٥) والذي تقرر بمقتضاه فرض ضرائب كاملة على هذا النوع من الأراضي حسب ضريبة الحوض والبلد الموجود به^(١) . ويذكر جرجس حنين أن البدو لجأوا إلى استبدال هذا النوع من الأراضي الذي يبدو أنه لم يكن جيداً بأراضي الفلاحين في عهد محمد علي مما جعل الحكومة تسترد جزءاً من هذه الأرض من أصحابها^(٢).

النوع الثاني :

الأراضي التي منحت للبدو في عهد محمد علي معفاة من الضرائب دون سند تملك (تقسيط) ونتيجة لتعالى البدو على العمل اليدوى وعدم خبرتهم في الزراعة شاركوا الفلاحين على زراعة هذه الأرض كما أجروا بعضها للفلاحين فصدرت ثلاثة أوامر آخرها سنة ١٨٥١ تلزم البدو بزراعة هذه الأرض . ولكن على الرغم من أن البدو كانوا حتى سنة ١٨٥٥ لا يزالون يؤجرون هذه الأرض ويشاركون الفلاحين في زراعتها فإن الحكومة لم تتخذ أى إجراء جاد في تنفيذ أوامرها السابقة . وفي عهد سعيد تحولت هذه الابعديات إلى أراض خراجية وفرضت عليها ضرائب الاحواض الموجودة بها^(٣).

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٥١ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٣) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

وفي أوائل عهد إسماعيل ، وعقب التمرد الذي قامت به بعض قبائل البدو ومن بينهم بدو الهناتى بقيادة عمر المصرى فى عهد سعيد وصودرت أطيانهم نتيجة لذلك - صدر أمر عال فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ بـرد تخيل وأطيان البدو الذين تمردوا وإعطائهم بدلها إذا كان قد تم التصرف فيها . على أن تعطى أطيان جديدة من الميرى للذين ليس لديهم أطيان بواقع فدانين لكل أسرة لا يزيد عدد أفرادها على خمسة أفراد وأعطيت الأسر الأكثر عدداً فدانين لكل خمسة أفراد زيادة بعد ذلك . كما أعطى مشايخ الفرق ومشايخ القبائل الصغيرة مساحة تراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ فدان حسب حجم القبيلة أو الفرقة كما أعطى الأشخاص البارزون من البدو مساحات تراوح بين ١٠٠ فدان إلى ١٥٠ فداناً حسب أهمية الشخص^(١).

وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦ صدر أمر آخر بمل دفتر رسمية بأحصاء البدو وتحديد مناطق إقامتهم ومنحهم أطياناً على أساس الأمر السابق على أن تفرض على هذه الأطيان الضرائب العشورية مع عدم جواز التصرف فيها وتقول أطيان المتوفى منهم دون وريثة إلى الحكومة ويلفت الأطيان التى أعطيت لهم بمقتضى هذا الأمر ٢٥ ألف فدان بمديرية الشرقية^(٢).

وفي ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال ثالث بالتصريح لبدو بأخذ أطيان من البرارى حسب قرار مجلس شورى النواب الصادر فى هذا الشأن ولم يعطوا حق التصرف فيها أيضاً وظل البدو ممنوعين من التصرف فى هذه الأراضى حتى أعطيت لهم حقوق الملكية الكاملة عليها سنة ١٨٩٤ .

(١) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١١٧

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ - القوانين العقارية فى الديار المصرية ،

النوع الثالث :

أما النوع الثالث من الاراضى وهو الالام فى تكوين ملكيات البدو فهو الابعاديات التى منحت للبدو وتقاسط وكونت ملكياتهم من الاراضى العشوية فيما بعد . وقد أعطى عدد من المنح من هذا النوع فى عهد محمد على لكن عباس الذى كان يخشى قيام تحالف بين مشايخ القرى ومشايخ البدو قد استال البدو عن طريق منحهم أبعاديات من هذا النوع^(١).

فبدو الفوايد الذين جاءوا إلى مصر خلال فترة الاضطراب التى شهدتها القرن الثامن عشر ثم أغاروا على مديرية الجيزة فى أوائل حكم محمد على سنة ١٨١٣ واستقروا بعد ذلك فى مديريات المنيا وبني سويف والفيوم^(٢) منح محمد على أحد مشايخهم محبوب بن عمر كيشار ٥٠٠ فدان من أبعادية بنى وركان وغيرها بمديرية المنيا وبني مزار^(٣).

وفى عهد عباس منح عدد من شيوخ هذه القبيلة مساحات من الابعادية بمديريات المنيا وبني مزار وبني سويف فقد منح شيخ هذه القبيلة مقرب العلوانى ٥٠٠ فدان من أبعاديات الفرق السلطانى بمديرية بنى سويف والفيوم كما منح أبو قفة خليل من مشايخ الفوايد ٣٠٠ فدان من أبعادية المنيا وبني مزار كما منح محبوب

Anowr Abd El-Malek, Op. Cit, P 87. (١)

Baer G. Social Change in Egypt, 1800-1914, Holt (٢)
P.M. Edit, Cit, P 138.

(٣) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ، ص ٨ .

— دفتر قيد تقاسيط سنة ١٧٥٨ هـ جزء ٨ رقم ١٢٣٩ عين ١٤ محزن ١٨ ، ص ٣٦ .

كيشار ٤٠٠ فدان أخرى من أبعاديات المنيا^(١). وفي نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل كان شيخ العرب محبوب بن عمر كيشار من مشايخ القوايد يملكه ٩٠٠ فدان من الأراضي العشورية بنواحي المنيا وبني مزار^(٢)

أما بدو الجوازي الذين استقروا بالأقاليم الوسطى (المنيا وبني مزار والفيوم وبني سويف) فقد منح شيخهم على باسل ٥٠٠ فدان و ٦٥٠ فداناً من أبعادية أشروبة وشوشة بالمنيا في عهد محمد علي^(٣).

كما منح فرجاني عبد الرحمن شيخ نصف عرب الجوازي ٥٠٠ فدان من أبعادية ناحية طوخ الجبل بأمر في سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) .

كما منح في نفس العام أولاد أبر غرارة من بدو الجوازي ٥٠٠ فدان من أبعاديات نفس الناحية^(٤).

وفي عهد عباس منح عمر المصري شيخ عرب الجوازي ١٠٠٠ فدان من أبعادية بني سموح وهيا وعزبة القمادير بالمنيا ومنح شيخ العرب يوسف الضبع من بدو الجوازي أيضا ٣٠٠ فدان من أطيان إنجاح الحطب بالمنيا^(٥).

(١) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المطلى بمسدة الرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(٢) مجل أول قديم عن أطيان الاباديات والليبع والمطلى رزقة بلا مال عين ١٩/٤٨ روزنامه ، ص ١٧٥ .

(٣) دفتر زم قديم ببيان مقادير الأطيان المنتم بها على ذوات كرام وخلانهم بمديريات الوجه القبلي والوجه البحري من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) من ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٩ ، ٨ .

(٥) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المطلى بمسدة الرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

غير أن حرب الجوازي قد تمردوا مع غيرهم من القبائل في أوائل عهد سعيد بقيادة شيخهم عمر للمصرى وصودرت أبعادياتهم ومن بينها أبعادية عمر المصرى الذى صدر أمر من المعية بمصادرتها لحساب الميرى في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦)^(١). غير أن الحكومة عفت عنهم في بداية عهد إسماعيل وأعيدت إليهم الأبعاديات التى صودرت منهم وأعطى عمر المصرى ١٠٠٠ فدان جديدة من أبعادية المنيا بتسقيط في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥)^(٢)

وقيلة الحرابى التى استقرت بمنطقة الفيوم في بداية القرن الماضى (٣) منح أحد مشايخها مصطفى كليب وأقاربه ٣٥٠ فداناً من أبعادية سرسنا بالفيوم في عهد عباس وقيدت المساحة في التقيط باسم المذكور^(٤)

أما قبيلة البراعمة التى أقامت في منطقة سنورس بالفيوم^(٥) فقد منح شيخها عبد الله بياض ٤٠٠ فدان من أبعادية مديرية بنى سويف والفيوم في عهد عباس^(٦) وقبيلة أولاد على التى استقرت بمديرية البحيرة منح عباس باشا أولاد خير الله أحد مشايخ هذه القبيلة ٦٠٠ فدان من أبعادية جزاير عيسى وزاويه مسلم بمديرية

(١) سجل أول قدم عن أطيان الأبعاديات والمبيع والمعلية ورقة بلا مال، عين ١١/٤٨ روزنامة ، ص ١٨٧ .

(٢) سجل ثانى قدم عن زمام أرباب الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٦٠ .

(٣) Baer G.A. History of land Ownership in Modern Egypt, P 59

(٤) دفتر أرقام الأبادية والمعمور الملقى بمدة المرحوم عباس باشا ولده مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٥) Baer G. Op. Cit, P 59

(٦) دفتر أرقام الأبادية والمعمور الملقى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

البحيرة^(١).

أما بدو الهنادى الذين جاءوا إلى الصحراء الغربية من ليبيا في القرن الثامن عشر مع الفوائد ثم استقروا بالشرقية^(٢) منح شيخهم محمود سلطان ٤٠٥٠ فداناً بالاسدية وسواده وغيرها في عهد عباس باشا^(٣) كما منح عرب الطحاوى وم فرع من الهنادى^(٤) ٥٥٠٠ فدان بنواحي الشرقية في عهد عباس بأمر في ٢٢ صفر سنة ١٢٦٧ (ديسمبر سنة ١٨٥٠) وتحرر بها عدد من التفاسيط ذهب الجزء الأكبر منها إلى رؤساء الأسر^(٥).

ومن بين القبائل التي استقرت في الشرقية أيضاً في القرن الماضي قبيلة الفرجان ومنح شيخهم محمد النباشي وأولاده ١٠٥٠ فداناً في عهد عباس باشا من بينها ٧٥٠ فدان من أبعاديات الشرقية والباقي من أبعاديات المنيا^(٦).

وفي عهد إسماعيل كان عدد من مشايخ البدو من كبار ملاك الأراضي العشورية فعلي إسماعيل شيخ عرب الجوازي كان يملك ٥١٦ فداناً من الأراضي العشورية بالمنيا وعمر المصرى كان يملك ٩٤٠ فداناً من الاطيان العشورية ومحمود أبو سلطان

(١) المصدر السابق .

(٢) Baer, G. Social Change in Egypt, 1800-1914, P 138

(٣) دقة أرقام الأبدية والمصور المعنى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٢٥٥٠ عين ٤٩ غزن ١٨ .

(٤) أمين سامى ، تلوم النيل وعصر عباس حلى باشا الأول ، ومحمد سميد باشا ، ص ١٢٠ .

(٥) دار المحفوظات ، قائمة مساحة أطيان، ٥٥٠٠ فدان باسم عربان الطحاوى إسماع من حضرة المندوبية بنواحي مديرية الغربية سنة ١٢٦٨ هـ رقم ٤٧٥٠ عين ٤٧ غزن ١٨ .

(٦) دقة أرقام الأبدية والمصور المعنى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩٠ عين ٤٩ غزن ١٨ .

شيخ عموم الهنادى الذى باع معظم الاطيان التى منحت له فى عهد عباس كان لا يزال يملك ٦٤٨ فداناً من الاراضى العشورية^(١) وبلغ عدد ملاك الاراضى العشورية من البدو فى عهد الحديوى إسماعيل ٢٠٧ من الملاك^(٢).

وفى عهد الاحتلال واصل مشايخ البدو الحصول على الأراضى فلبوم السعدى الذى أصبح عمدة لقبيلة الفوايد اشترى بالاشتراك مع أخويه محمد السعدى والمصرى السعدى ٢٤٠٦ أفدنة من اطيان الهائرة السنية بتفتيس مغاعة بالمنيا فى ٨ يونيو سنة ١٩٠١^(٣) ثم اشترى ٧٨٤ فداناً مرة أخرى من تفتيس المنيا فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٢^(٤). وفى الفترة التالية كان للوم بك السعدى عمدة قبيلة الفوايد بالمسيد بمغاعة يملك ٤٠٠ فدان من اطيان مديرية المنيا بينما كان محمد بك السعدى وكيل قبيلة الفوايد بصفانية بالفشن يملك ٣٠٠ فدان من اطيان مديرية المنيا^(٥).

ومن اطيان الهائرة السنية اشترى محمد محمود الباسل عمدة عرب الرواح بأرض تطلون بالفيوم ٨٨٢ فداناً بالاشتراك مع آخرين فى ٦ يناير سنة ١٩٠٣^(٦)

(١) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الاباضيات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٥٤ ، ٦٠ ، ٦٩ .

(٢) فهرست عن اسم الحضرة الحديوية والقائلية وكافة الحركات والأولاد والعلماء والربان والمسيوين والمشاركين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات No 89, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13 Store 2 File 1043.

(٤) دار المحفوظات No 49, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 1269.

(٥) كشف بأسماء العمدة والأعيان الذين يستحقون الأثمان برب ونياشين بمديرية المنيا محرو سنة ١٩١٨ وجهاء قبائل الربان ذوى الميمنية كشف ولم ١١ .

(٦) دار المحفوظات No 92, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2, File 1169.

وفي الفترة التالية كان حمد الباسل من أعيان الفيوم يملك قصر الباسل يملك ١٢٣٩ فدانا بمديرية الفيوم بينما كان عبدالستار بك الباسل عمدة قصر الباسل يملك ٣٨٠ فدانا (١).

وقد نتج عن استقرار قبائل البدو نوعان من التغيرات الاجتماعية في بناء القبيلة فمن ناحية ضمنت الرابطة القبلية التي كانت تربط أفراد القبيلة الواحدة كما انقسمت القبيلة إلى متساويين إجتماعيين فمظم مشايخ القبائل أصبحوا في عداد كبار الملاك وزحل معظمهم إلى المدن وأصبح البعض موظفين حكوميين بينما أصبح باقي أفراد القبيلة جزءاً من الطبقات الاجتماعية الدنيا . ويؤكد بيير أن معظم عمال السكة الحديد في البداية كانوا من البدو كما أن الذين استقروا في الريف أصبحوا في عداد الفلاحين (٢).

وهكذا تمرضت قبائل البدو التي استقرت في الريف إلى عملية الانقسام الطبقي التي حدثت في المجتمع الريفي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين أصبح مشايخ البدو من كبار الملاك وامتلكوا القصور الكبيرة في عزبهم أو في المدن من أمثال الموم السعدى الذي كان في مطلع القرن العشرين يملك قصراً بعزبته بأرض المسيد الوقف بمركز الفشن ومنزلاً في القاهرة بشارع للنسي (٣) . بينما أصبح باقي أفراد القبيلة في عداد الفلاحين

وهكذا أصبحت طبقة كبار الملاك في أوائل القرن العشرين تضم الفئات الاجتماعية الآتية :

(١) كتوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتية المتوطنين بدائرة مديرية الفيوم أعيان مركز املسا كشف رقم ٢ .

Baer. G. Op. Cit, PP 139, 140. (٢)

No 66, D.S. Purchases and Sales, P. دار الموقوفات (٣)
Hole 11 Store 2, File 732.

١ — أسرة محمد علي والبورجوازية الادارية والمسكينة التي تكونت حولها وهذه كان يغلب عليها حتى الثورة المصرية التركي والشرقي . ويدخل في عداد هذه المجموعة بعض العلماء الذين احتفظوا لأنفسهم ببعض الممتلكات .

٢ — البورجوازية المالية والتجارية وهذه غلب عليها الاجانب والتمصرين كما ضمت أعداد من أغنياء المدن المصريين معظمهم من الأقباط .

٣ — أعيان الريف ومشايخ البدو وهؤلاء أصبح معظمهم ضمن طبقات المدن

وهكذا أصبح التزاوج واضحاً بين الطبقة البورجوازية وبين كبار الملاك .
حتى سنة ١٨٩٦ كانت طبقة كبار الملاك بتركيبها الإجتماعي السابق تضم ١١٢٢٠ مالكا يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فداناً يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان .
ويبلغ حصة ما يملكون من الأراضي الزراعية ١٩٩٧٥٠٠ فدان .

وفي العشرين سنة التالية إرتفع عددها إلى ١٢٤٨٠ مالكا يمثلون ٨٪ من مجموع السكان وارتفعت ملكيتهم إلى ٢٣٩٦٩٤٠ فداناً .

ويلاحظ أنه الى جانب زيادة عدد الملاك من هذه الطبقة زادت المساحة المملوكة لها فحسب البيانات السابقة زاد متوسط ما يملكه الفرد الواحد من كبار الملاك من ٨٨ فداناً الى ١٩٢ فداناً وهو اتجاه واضح نحو تركيز الملكية في يد أفراد هذه الطبقة (١)

والملاحظة الثانية هي أن نسبة ما يملكه الأقباط من ملكية هذه الطبقة يزيد على نسبتهم العددية بها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كشف الأعيان . ويذكر ميخائيل كريا كوس أن الأقباط في مطلع القرن العشرين كانوا ينفون ١٦٪ من

(١) د . راشد البراوي وعبد حزة عيش ، المرجع السابق ، ١٤٤ ، ١٤٦ .

ضرائب الأتليان بينما لم يزد نسبتهم العددية عن ٦ / ١ من مجموع السكان^(١)

والملاحظة الثالثة هي أن معظم كبار الملاك كانوا من الملاك المتغيين سواء في ذلك أفراد أسرة محمد علي والبورجوازية الادارية والبورجوازية المالية والتجارية وهذه الطبقات تنتمي بطبيعة نشأتها الى المدن . وحتى أعيان الريف ومشايخ البدو الذين أصبحوا من كبار الملاك إتقلوا بدورهم الى المدن التي أصبحت مرا كز جذب سياسي واقتصادي وخاصة القاهرة حيث مقر الهيئات الثبائية التي ذهب الأعيان كوفود في هذه الهيئات كما أن أبنائهم الذين تلقوا تعليماً عالياً أصبح عليهم أن يعملوا في المدن حيث دواوين الحكومة وحيث المساهمة في الحياة العامة . وكان طبعياً أن يساهم كبار الملاك الذين يقيمون في المدن في النشاط الاقتصادي للبلدية ذو السمة الرأسمالية سواء في الصناعة أو التجارة أو النقل وخاصة الأسر القديمة منهم^(٢)

Kyriacos, Op. Cit, P 29

(١)

Baer G.A. History of Land Ownership in Modern Egypt, PP 138 , 139.

(٢)

النشاط الاقتصادي لكبار الملاك

حدد الاستثمار مجال تطور مصر ودورها في الاقتصاد العالمى المعاصر فبدأ بالقضاء على الصناعات الوطنية وأعطى ماتبقى منها للإحتكارات الأجنبية ولم تساعد هذه الإحتكارات على تطوير الاقتصاد المصرى . لكنها دفعت التطور الرأسمالى فى مصر فى بعض المجالات وبالناتج التوسع فى إنتاج القطن كحصوله فى فحول الاستثمار مصر إلى مزرعة القطن مرتفعاً بمساحته إلى ١٧٢٧٠٠٠ فدان وإرتفع إنتاجه من ٣١٠٠٠٠ قنطار سنة ١٨٧٩ إلى ٧٠٠٠٠٠ قنطار سنة ١٩١٣^(١) . وأصبح القطن وبذرتة يمثل ٩٤ ٪ من قيمة صادرات مصر عام ١٩١٤/١٣^(٢) . وساهمت الإستثمارات الأجنبية فى تطوير الشركات التجارية (والنقل والمواصلات وكل ما يتعلق بتوفير الظروف الملائمة لتصدير القطن إلى المصانع الإنجمايزية وأعطيت الأولوية فى مد الخطوط الحديدية لما يخدم أهداف التصدير وتجارة المرور^(٣) . وقد التفت هذه الأهداف العامة مع أهداف كبار الملاك التى إتجهت إلى مزيد من الاستثمارات فى شراء الأراضى . وساعد على ذلك أن طبقة كبار الملاك كانت تعمل بهض الفكر الاقطاعى الذى يتجلى فى الخوف من المخاطرة فى المشروعات الصناعية والتجارية^(٤) . وعلى هذا فقد تركز النشاط الرأسمالى لهذه الطبقة فى مجالين أساسيين :

Isawi G. Op. Cit, P 26 , 27

(١)

(٢) البنك الأهلى فى خمسين عاماً (١٩٩٨ - ١٩٤٨) القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٢٤

(٣) د. جمال مجدى حنين ، المميزات العامة لتكوين الطبقة فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مجلة الطلبة عدد إبريل سنة ١٩٧١ ، ص ٥٢ .

Baer G. Op. Cit, P 139.

(٤)

١ - إنتاج محاصيل نقدية للتصدير مثل القطن وقصب السكر .

٢ - الصناعات الاستخراجية والتحويلية التي تعتمد أساساً على الإنتاج الزراعي مثل مصانع السكر والتكرير ومصانع حلج القطن وعصر الزيوت والفودج الواضح لهذه الطبقة في فترة مبكرة كان الحديوي إسماعيل الذي أقام مصانع لإنتاج السكر بلغ إنتاجها سنة ١٨٧٩ - ٢٩٤٣ ر٧٤٣ قنطاراً من السكر و١٧٩٣٢٢ قنطاراً من العسل الأسود إلى جانب ١٢٣٩ ر٦٧١ ر٦٧١ أقة من الكحول^(١)

ويشير على مبارك إلى عدد من فابريكات حلج القطن وعصر القصب كان يمتلكها أفراد من هذه الطبقة ففى كفر اللاوندى بالديقبة كان التاجر المسيحي جريس اسطفانوس يمتلك فابريكة لحلج القطن وأخرى لعصر القصب وفى الحملة الكبرى كان حسين يكن يملك وابورا لحلج القطن^(٢)

وفى فترة مبكرة جداً ترجع إلى أواخر عهد عباس حصل عبد الحليم باشا بن محمد على على إمتياز لمدة خمس عشر سنة باستخراج الزيت من بذرة القطن وصناعة الصابون^(٣) . ومن المحاولات المبكرة أيضاً لإرتياد مجالات النشاط الرأسمالى من قبل كبار الملاك تلك التى قام بها إسماعيل راعب باشا ومحمد شريف باشا ونوبار باشا وظلمت باشا وشرين حين حصلوا على إمتياز تشغيل شركة سفن تجارية فى البحر الأحمر أطلق عليها « إسم القومانية المصرية » بالاشتراك مع بعض البيوت الأجنبية من بينهم أوبنهايم وأعطيت إمتياز نقل البضائع الحكومية والحجاج لمدة ثلاثين عاماً^(٤) .

(١) A. Bonet Bey, Essai Destatistique A. Gricole 1887, (١) Cairo 1888.

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٧ و ١٣ .

(٣) دار الوثائق ، مخفظة ٤٢ ، دفتر ١٩٢ معينة تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ٧٧٦ خطاب من الجانب المالى إلى رئيس مجلس الأحكام فى ٢٩ محاد الآخر سنة ١٢٧١ هـ .

(٤) د. على الجريزلى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

— أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ — ٤٨٩ .

ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت بعض الأسر القديمة من كبار الملاك ترتاد مجالات اقتصادية جديدة وهنا لابد أن نميز بين الأسر التي نشأت كبورجوازية تجارية ومالية من أمثال عائلات ويسا وحن وغيرهما فهؤلاء كان لهم نشاط تجارى ومالى من قبل أن يصبحوا ضمن كبار الملاك واستمر هذا النشاط رغم محوهم إلى ملاك زراعيين وبين أسر كبار الملاك التي نشأت أساساً كبورجوازية زراعية فهذه استطاعت عن طريق التراكمات التي تكونت لديها في الزراعة أن تنقل نشاطها إلى مجالات اقتصادية جديدة . ويحدد بير أسماء عدد من أسر كبار الأعيان الذين بدأوا حياتهم كذلك زراعيين ثم إرتادوا نشاطات اقتصادية جديدة في الفترة التالية مثل عائلات سراج الدين والبدر اوى الذين عملوا في الصناعة ويشير إلى أن عدداً من كبار الملاك الذين عملوا في الصناعة تمددت نشاطاتهم الاقتصادية من أمثال عمر سلطان الذى كانت له أعمال تجارية ومقاولات وملاحة وغيرها^(١)

لكن يمكن القول أنه حتى بداية الحرب الأولى لم تكن هذه الطبقة قد استطاعت أن تنقل نشاطها الاقتصادى بشكل حاسم الى الصناعة أو أن تتجاوز المخطوط التي وضعها غططلو السياسة البريطانية في جعل مصر مزرعة للعقل ومستوردة للمصنوعات البريطانية .

أما في مجال الاستغلال الزراعى فان استغلال كبار الملاك لأراضيهم اتخذ شكلاً عدداً من الأشكال ذات الطابع الرأسمالى :

١ - المزارع التي أصبحت تكون وحدة إنتاجية كبيرة يديرها المالك بنفسه بمقصد الزراعة الرأسمالية عن طريق زراعة المحصولات الغذائية واللباتين والخضر وتربية الماشية وهي التي عرفت بالتفائيش والدوائر وهي وحدات تعتمد في زراعتها على عمال زراعة مقيمين أو (تلمية) .

٢ - الاستغلال عن طريق تأجير المزارع الكبيرة وقد اتخذ شكلين :

أ - تأجير المزرعة الكبيرة دفعة واحدة لأحد المزارعين الأغنياء أو لمجموعة من المزارعين المتوسطين وهؤلاء يتولون بدورهم تأجيرها لصغار الفلاحين بإيجار أعلى وقد نشأ عن هذا نظام الوسطاء الذي زاد من عملية استغلال الفلاحين .

ب - تقسيم المزرعة الكبيرة الى وحدات صغيرة وتأجيرها الى صغار الفلاحين .

٣ - الاستغلال عن طريق المشاركة في المحصول وهو ما يعرف بنظام المزارعة وفيها يقدم الفلاح قوة عمله وادواته لصاحب الأرض نظير جزء من المحصول وهو من أقدم أنواع الاستغلال .

٤ - للمزارع التي يقوم المالك بزراعتها بنفسه عن طريق استخدام العمل للأجور وهي عادة من الحجم المتوسط^(١)

وعلى الرغم من أن طرق الاستغلال السابقة كانت ذات طابع رأسمالي إلا أنها كانت تحمل كثيراً من العلاقات الإقطاعية نتيجة للتدخل في مراحل التطور من الإقطاع للرأسمالية والتي استمرت طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فقد عاشت الأشكال القديمة للاستغلال جنباً إلى جنب مع العلاقات الرأسمالية .

ففي الوقت الذي كان الشكل القانوني للاستغلال رأسماليا يقوم على العلاقة التعاقدية كان جوهر الاستغلال وواقعه إقطاعيا يقوم على القهر السياسي والاجبار الاجتماعي وخاصة في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك حيث بقيت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية دون تغيير كبير مثله في القهر البدني وإلغاء الحرية الشخصية لطبقة الفلاحين .

(١) إبراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

التركيب الاجتماعي لموسطى الملاك

إذا كان من الصعب وضع حد فاصل بين كبار الملاك ومتوسطيهم باعتبارهم شرائح اجتماعية تنتمي إلى طبقة واحدة فإن المصادر المصرية قد اتفقت على تحديد الملكيات المتوسطة بأنها تراوح بين ٥ أفدنة - ٥٠ فدانا .

وعلى هذا فتوسطو الملاك يمثلون الشريحة الصغرى - من حيث حجم الملكية من الملاك الزراعيين وهذه الشريحة نشأت من خلال نفس الظروف التاريخية التي نشأت فيها فئة كبار الملاك وتكاد تتشابه معها من حيث التركيب الاجتماعي وإن كانت تختلف من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها ففي الوقت الذي يحتفى فيه أفراد أسرة محمد على داخل هذه الفئة يقل الأجانب بدرجة كبيرة بينما تزيد كثافة فئة أعيان الريف حتى تصبح الفئة الغالبة بين متوسطى الملاك وإن كنا نجد إلى جانبهم عدداً من مشايخ قبائل البدو الصغيرة إلى جانب مجموعات البورجوازية الصغيرة من سكان المدن من التجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة من أمثال المحامين والأطباء وغيرهم وهم الذين يمثلون قطاع الملاك المتنيين بين هذه الفئة . وتقدم كثوف الأعيان الكثير من الأمثلة لهذه الفئات في أوائل القرن العشرين .

فبالنسبة لأعيان الريف نجد مئات الأسر من بين أفراد هذه الشريحة ففي البدرشين بالجيزة كان الشيخ محمد منصور الدالى عهدها يملك ٢٤ فدانا بالبدرشين والحوامدية . وفى ناهيا بمركز امبايه كانت ملكية سبعة أفراد من عائلة الزمر تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ فدانا من بينهم حسين بك الزمر رئيس محكمة الخط يملك

٤٦ فداناً بناهيا (١)

وفي مديرية المنيا كان أحد أفراد عائلة عامر باسطل يملك ٥٨ فداناً باسطل (٢) وفي مديرية أسيوط كان الشيخ ممام عثمان من أعيان الغنايم بحري وعمدة الناحية يملك ٣٦ فداناً وعبد المال حسن من أعيان المشايمة يملك ١٥ فداناً بها وفي القرشية كان محمد بك قرشي من أعيان ديروط يملك ٥٠ فداناً بالقرشية وعضو مجلس المديرية وفي مركز أسيوط كان تمام أحمد عمدة موشا يملك ٥٨ فداناً بها وثابت أبو زيد كدواني عمدة شطب يملك ٣٧ فداناً بالناحية (٣).

وفي مديرية جرجا كان إثنان من عائلة الضيع بمجينة هما عبد الرؤوف الضيع وعبد الجواد الضيع المزارعان بالناحية يملك الواحد منهما ٤ فداناً بمجينة وفي ناحية الجبيرات كان إثنان من عائلة عبد الرحمن يملك الواحد منهما ٥٠ فداناً وفي القرعان كان عمدتها الشيخ محمد رضوان يملك ٥٠ فداناً من أطيان هذه الناحية . وفي المراغة كان بشاي جريس المزارع بهذه الناحية يملك ٤ فداناً وفي المحامدة كان عمدتها يملك ٣٤ فداناً وكان على تمام المزارع بها يملك ٥٠ فداناً وكان ساويرس بسطالمزارع بسوهاج يملك ٥٤ فداناً بها إلى جانب مساحات كبيرة كان يستأجرها وفي أولاد عليو كان أحمد أبو ستيت عمدتها يملك ٥٢ فداناً . وفي

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر العاصم ، كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الحيفية بدائرة مديرية الجيزة ، أعيان مراكز الجيزة ومركز لامبابة ، كشف رقم ٤ .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيفية المستوطنين بدائرة مديرية المنيا ، أعيان مركز سيوط كشف رقم ٢ من عائلة عامر كان الشيخ محمد عامر عمدة اسطل يملك ٢٥٦ فدان بمركز سيوط وعلى عامر من أعيان اسطل يملك ٨٩ فدان بها .

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيفية المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط ، محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مراكز أبو تيج وديروط وأسيوط .

ناحية أولاد سالم كان أحد أفراد عائلة عبد النور يملك ٤ فدانا بالناحية (١).

وبالنسبة لمشايخ قبائل البدو نجد الكثير من الأمثلة في نزلة البطران بمديرية
الجزيرة نجد رحيم على منسى عمدة قبيلة النجمة بنزلة البطران يملك ٢٢ فدانا بالجزيرة
ونزلة البطران إلى جانب أحد عشر منزلا وفي مركز الصف كان محمد منصور
بسيوني من أعيان قبيلة مطير بالحى والمثنى يملك ٤٩ فدانا بهذه الناحية . وفرجان
سلام من أعيان قبيلة العبايدة بناحية السودى يملك ٤٦ فدانا بهذه الناحية (٢).

وفي مديرية الفيوم كان مصطفى عمار بياض عمدة قبيلة البراعمة بناحية شترو
يملك ٥٠ فدانا من أطيان هذه الناحية (٣) وبالنسبة لبورجوازية المدن تحفل شريحة
متوسطة الملاك بهذه النوعية . ففي بندر بنى سويف كان محمد بديع وكيل بنك
دى روما ببنى سويف يملك ٢٣ فدانا من أطيان بنى سويف وكان الدكتور محمد
خليل طبيب العيون ببنى سويف يملك ٢٣ فدانا والدكتور وبصا عبد الملك يملك
أيضا ٢٣ فدانا من أطيان بنى سويف (٤).

(١) كشوف بأسماء - حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحثية المستوطنين بمديرية
جرجا محررة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١ ، ٢ ، أعيان مركز
مركز جرجا كشف رقم ٢ ، أعيان مركز سوهاج كشف رقم ٢ ، ٣ ، أعيان مركز
البلينا كشف رقم ١ ، ٢ .

(٢) كشوف بأسماء الأطيان والوجهاء وذوى الحثية المستوطنين بدائرة مديرية الجزيرة
وأعيان مركز الجزيرة من العربان ، كشف رقم ٤ ، أعيان مركز الصف من الصربان ،
كشف ١١ .

(٣) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحثية المستوطنين بدائرة
مديرية الفيوم ، أعيان بندر الفيوم كشف رقم ٢ .

(٤) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحثية المستوطنين بدائرة
بنى سويف محرر في ١٣ يناير سنة ١٩٢١ ، كشف رقم ٢ .

وفي طهطا بمديرية جرجا كان شاكر المصرى المحامى يملك ٥٠ فداناً بهذه الناحية وثابت للمصرى المحامى بطهطا يملك ٤ فداناً بناحية الطليعات وفي سوهاج كان عبد الله شحاته التاجر ببندر سوهاج يملك ٥٠ فداناً بسوهاج^(١). وفي بندر قنا كان التاجر تادرس تكلا يملك ٥٠ فداناً من أطيائها^(٢).

ويمثل متوسطو الملاك مرحلة انتقال بين كبار الملاك والفلاحين فالشريعة العليا منهم أقرب إلى كبار الملاك بينما الشريعة الدنيا أقرب إلى الفلاحين وعلى هذا فشريحة متوسطى الملاك تجمع بين صفات الفلاحين وصفات كبار الملاك فهي تلتقى مع الفلاحين من حيث أنها تنحدر من أصول مصرية ويقيم معظمهم فى القرى ويشاركون فى حياتها اليومية وليسوا بمعزل عما يحدث فى الريف^(٣). وهم يقومون باستغلال أراضيهم بأنفسهم وبالقات الشرائخ الدنيا من متوسطى الملاك الذين يصبح بعضهم بمرور الوقت فى عداد الفلاحين نتيجة لتفتت ملكياتهم بالإرث.

وهم من ناحية أخرى يتشابهون مع كبار الملاك وبالقات الشرائخ العليا من متوسطى الملاك سواء فى استخدامهم للعمل المأجور بالنسبة للقطاع الذى يقيم منهم فى الريف من عمد ومشايخ القرى وكبار المزارعين. أو عن طريق تأجير أراضيهم لصغار الفلاحين بالنسبة لللاك المتغيين منهم وفى كلتا الحالتين كانوا يشاركون كبار الملاك فى استغلال الفلاحين وبعد بعضهم عن العملية الانتاجية^(٤).

(١) كهوف بأسيا، حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المستوطنين بمديرية جرجا، محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١، أعيان مركز سوهاج، كشف رقم ٣

(٢) كشف بأسيا، أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة مديرية قنا، أعيان مركز قنا، كشف رقم ١

(٣) الأب هنرى عيروط، الفلاحون، مترجم، ص ٣٤.

(٤) إبراهيم طامر، المرجع السابق، ص ٩٤.

كما أن الشريحة العليا من متوسطى الملاك (٢٠ - ٥٠) كان في إمكانهم تطوير ملكياتهم ليصبحوا من كبار الملاك ، وقد وقع متوسطو الملاك في تناقض مزدوج فهم يتناقضون مع كبار الملاك ومع الفلاحين في نفس الوقت . فهم يعتبرون أن من حقهم زراعة المساحات التي يمتلكها الباشوات والبكوات وحتى الافندية الذين يقيمون في المدن . وهم من ناحية أخرى يتناقضون مع جموع الفلاحين من حيث تتمتعهم بالمركز الممتاز في القرى واحتلالهم مواقع السلطة في القرى حيث يعمل معظمهم عمداً ومشايخ للقرى وهى المناصب المؤثرة في حياة القرية ، وهم من ناحية أخرى يشاركون كبار الملاك - بدرجة أقل - في استغلال الفلاحين ولجوئهم إلى أساليب تمسفية في التعامل معهم واستغلالهم كمهال زراعيين في أراضيهم أو من خلال العلاقات الإيجارية وهم يتحينون الفرص لزيادة ملكياتهم على حساب الفلاحين .

لكن ملكية هذه الطبقة وعددها كان في هبوط مطرد خلال العشرين سنة السابقة للحرب الأولى ففي سنة ١٨٩٦ كان عدد متوسطى الملاك يبلغ ١٣٦٠٦٢٠ مالكا يمثلون ٢٠٪ من مجموع الملاك يملكون مساحة قدرها ١٧٧١٩٠٠ فدان تمثل ٣٧٪ من المساحة المزروعة في مصر ، وفي سنة ١٩١٤ انخفض عددهم إلى ١٣٢٦٠٠ مالكا يمثلون ٨٥٪ من مجموع الملاك وانخفضت ملكيتهم إلى ١٦٣٨٠٠٠ فدان تمثل ٣٠٪ من المساحة المزروعة^(١) .

ويرجع ذلك إلى أن بعض الشرائح العليا من متوسطى الملاك قد انضمت إلى كبارهم كما أن الشرائح الدنيا قد انضمت بسبب تفتت ملكياتها إلى صغار الفلاحين .

والصفة البارزة لأعيان الريف وهم الفئة الغالبة داخل هذه الشريحة من

(١) د . راشد البراوى محمد حزة عيسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

الملاك أنهم أكثر تدنيا وأكثر حرصاً على تعليم أبنائهم لتعويض ما يشعرون به من نقص في مواجهة كبار الملك وموظفي الحكومة . وقد لعب هؤلاء الأعيان دور القيادات الفعلية للفلاحين في الثورة العرابية وفي التحركات الثورية التي شهدتها الريف المصري بعد ذلك . كما لعب أبنائهم دوراً بارزاً في الحركة الوطنية (١).

(١) الأب هنري عيروط ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

الفلاحون في خريطة القوى الاجتماعية

قيام للملكيات الكبيرة على انقراض ملكية الفلاحين - فقد الفلاحين لأراضيهم بسبب الضرائب المتزايدة والظواهر التي نتجت عنها - السخرة واستغلال الفلاحين في المشروعات العامة - نشأة الفلاحين المعدمين - القرية المصرية على ضوء التطورات التي حدثت في توزيع الملكية .

الفصل الرابع:

من الصعب وضع تعريف نهائى للفلاحين وخاصة أولئك الذين يملكون أرضاً منهم وإذا جاز لنا وضع تعريف للفلاحين فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب المقياسين السابقين وهما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض وحيث نختفى الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم في زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا في الملكيات الصغيرة فالتنا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التى تقل عن خمسة أفدنة وهى ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفر لهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين لا تملك أرضاً وهم قطاع الفلاحين المعدمين والعامل الحاسم في تعريف هذه الشريحة هو أن عملهم الوحيد هو فلاحه الأرض وليس لهم حرفة أخرى سوى الزراعة ويقساوى في ذلك عمال الزراعة والفلاحون الذين يستأجرون مساحات صغيرة من الأرض يقومون بفلاحتها بأنفسهم . وعلى هذا فإن التعريف الشامل للفلاحين يقوم على أساس أنهم الفئة التى لا عمل لها سوى الزراعة ولا تحتاج في أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويقساوى في هذا التعريف الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية أرتين فان محمد على قد وزع الأرض على الفلاحين في مساحات تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة وتشير وثائق دار المحفوظات إلى أن مساحة الأراضي التى فرضت عليها الضرائب من هذا النوع بلغت ٣٢١٨٥٧١٥ فدانا في الوجهين القبلى والبحرى^(١) غير أنه مع بداية الحرب الأولى كانت ملكية الفلاحين التى تبلغ خمسة أفدنة فأقل قد وصلت إلى

(١) سجل ديوان خديوى ، ص ٢٣ .

١٠٠٠. ٢٥٠. ١٤٢٥ ر. فدائاً تمثل نسبة ٢٦.١٪ من مجموع المساحة المزروعة في مصر
يملكها ١٤٢٥ ر. ١٤٠٠ فلاحاً يمثلون نسبة عددية تصل إلى ٩٠.٧٪ من عدد
الملاك (١) وإلى جانب هؤلاء كان هناك قطاع من الفلاحين قد أصبحوا معدمين
لا يملكون أية مساحة من الأراضي الزراعية . وهذا يعني أن الفلاحين قد
تمرضوا لعملية افقار استمرت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل
القرن العشرين يمكن أن نجد وراءها ثلاثة عوامل رئيسية . فالملكيات الكبيرة
قامت من البداية على انقراض ملكية الفلاحين والضرائب المتزايدة خلال النصف
الثاني من القرن التاسع عشر أدت إلى أن يفقد الفلاحون جزءاً آخر من أراضيهم
أما السخرة فإلى جانب أنها تسببت في هرب الفلاحين من الأرض فإنها كانت من
أبرز عوامل استغلال الفلاحين طوال القرن التاسع عشر لحساب السلطات
الحكومية وكبار الملاك .

(١) د. د. واشد البهاوى ومحمد حزة طهيش ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

قيام الملكيات الكبيرة على أنقاض ملكية الفلاحين

يمثل قيام الجفالك أول عملية تجريد للفلاحين من أراضيهم . ففي جفالك تبروه وبشيش وطنبارة وبسنديلة بالغربية الذى خصصهم محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) بلغت مساحة أراضي الفلاحة (أراضي الفلاحين) ٣٤٤٢٥ فداناً من اجمالى المعمور الذى شملته الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٢ فداناً بينما كان الباقى من أراضي الأوسية والرزق (١)

أما جفالك كفر الشيخ ومحلة إسحق وزوينة التى خصصها محمد على لنفسه بأمر أصدره فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ فقد ضمت ٢٩٢٠٧ أفدنة من أراضي الفلاحة من اجمالى أراضي المعمور الذى شملته الجفالك الثلاثة وقدرها ٣٤٠٧٣ فداناً بينما كان الباقى من أراضي الأوسية والرزق (٢)

وفى القيوم حيث تم تحديد جفلك معصرة داودة بأمر من محمد على فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) . وخصصه لنفسه بلغت أراضي الفلاحة التى شملها الجفلك ٢٤٦٧ فداناً من اجمالى مساحة المعمور بالجفلك البالغ ٣٢٤٤ فداناً وكان

(١) دقت حدود وزمام نواحي جفلك تبروه وجفلك بشيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديلة التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الحديوى الأكرم من اجدى توفى سنة ١٢٥٦ هـ راقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دقت حدود أطمين نواحي جفلك كفر الشيخ وجفلك محلثا إسحق وجفلك روينه بالظلم الثرية تعلق حضرة أفندينا ولى النعم الحديوى الأعظم من اجدى توفى سنة ١٢٥٦ هـ راقم ١٣٦٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

الباقى من الأوسية والرزق (١)

وفى جفلك الدقهلية الصادر به أمر من محمد على فى ٩ رجب سنة ١٢٥٨
(١٨٤٢) بلغت مساحة أراضي الفلاحة ١٣٣٩٧ فداناً من اجمالى مساحة المعمور
اللى شملها الجفلك وبلغت ١٣٦٤٤ فداناً وكان الباقى من أراضي الرزق
والأوسية (٢).

وفى جفلك المتعمدية بالغربية الصادر به أمر من محمد على فى ٩ جمادى الثانى
سنة ١٢٥٨ وخص به ابن أخيه إبراهيم باشا يكن بلغت أراضي الفلاحة ٨٠٩٢
فداناً من اجمالى المعمور الذى شمله الجفلك وقدره ٩٩٦١ فداناً والباقى من
الأوسية والرزق (٣).

وفى جفلك الشرقية الذى خصه محمد على لنفسه بأمر عال فى ١١ صفر سنة
١٢٥٩ (١٨٤٣) بلغت مساحة أراضي الفلاحة ٤٣٦١١ فداناً من اجمالى مساحة
المعمور اللى شملها الجفلك واللى تبلغ ٤٨٦٧٦ فداناً بينما كان الباقى من أراضي
الرزق والأوسية (٤).

وهكنا يظهر بوضوح أن أراضي الجفالك تكونت أساساً من أراضي
الفلاحة وهى أراضي الفلاحين .

(١) دفتر حدود جفلك بمصر داودة سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٢٧٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر حدود وافرارز نواحي جفلك الدقهلية تعلق العهد السنية من اجدى سنة

١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) دفتر حدود أطميان نواحي بحجة المتعمدية بمديره الغربية تعلق سعادة أفندينا إبراهيم

باشا يكن من اجدى تولى سنة ١٢٥٧ هـ ، رقم ١٣٦٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) دفتر حدود أطميان جفلك اعظم الشرقية تعلق المديوى الأكرم سنة ١٢٥٨ هـ

رقم ١٣٧٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

وتشير مجموعة من السجلات بدار المحفوظات تحمل اسم فراغات ملتزمين عن المناطق التي تحولت إلى جفالك إلى أن عملية تعويض قد تمت للذين انتزعت أراضيهم للجفالك وأن بعضهم قد أعطوا مساحات مساوية لها في القيمة في نواح أخرى ويستفاد من هذه السجلات بمجموعة حقائق :

(١) إن هذا التعويض كان نوعا من البيع الشكلي تم بين محمد علي وأفراد أسرته وبين العناصر التي انتزعت منها الأرض فالسجلات تحوى مجموعتين من الحجج : الأولى توضح أن أصحاب الأرض التي تحولت إلى جفالك قد باعوا واسقطوا حقمهم فيها لمحمد علي وأفراد أسرته الذين صدرت باسمائهم الجفالك نظير مبالغ من المال تحددها الحجج . والمجموعة الثانية من الحجج توضح أن أصحاب الأرض الوارد أسمائهم في مجموعة الحجج الأولى قد اشتروا مساحات مساوية لها في الثمن تقريبا في مناطق أخرى من محمد علي وأفراد أسرته .

ففي حجة محررة في ١٥ شعبان سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) من محكمة المحلة الكبرى عن مساحة من المساحات التي شملها جفالك المنشأة الكبرى بكفر الشيخ الذي أعطاه محمد علي لابنه حسين جاء فيها ما نصه : لدى الحاكم الشرعى لمدينة المحلة الكبرى بالقرية أشهد على نفسه الحاج إبراهيم جلي بن المرحوم الحاج محمد البتاجي القليني أحد ملتزمين ناحية شنوا بولاية القرية الحاضر بالمجلس أنه فرغ ونزل وأسقط حقه في جميع الحصة التي قدرها ثمانية قراريط ونصف وربع وثمان من قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوخ في كامل أراضى وأطيان ناحية شنوا المذكورة لسعادة أفندينا حسين بك مخدوم سعادة ولي النعم الخديوى الأعظم المشمول بوكالة أمير اللواء حسين بك مدير القرية من ابتدئ تولى سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) خمسة وخمسين ومائتين وألف . وقبل ذلك حضرة الوكيل الموصى اليه عنحضرة (عن حضرة) سيده الموصى اليه الفراغ في الحصة المذكورة من إبراهيم جلي المسقط المذكور القبول الشرعى وذلك في نظير مبلغ أربعة آلاف ريال معاملة اعتراف بقبضها المسقط المذكور فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات . »

وفي نفس التاريخ نجد حجة أخرى من محكمة المحلة الكبرى أيضا أسقط بمقتضاها إلى إبراهيم جلي للذكور حصة أخرى بناحية سرت بولاية الغربية من أراضى حسين بك مقابل مبلغ ٤١٠٠ ريال (١)

٢) أن هذا البيع الشكلي كان يتم دون أخذ رأى أصحاب الأراضى التى شملها الجفلك فقد صدر عدد من الحجج بهذا البيع حتى للذين لم يحضروا ولم يوقعوا على الحجج . وأن ماتم كان عملية إغتيال لا راضى الفلاحين أعطيت شكلا قانونيا .

ففى نهاية السجل الذى ضم مجموعة حجج الإسقاط التى شملها الجفلك المذكور والذى يجعل أمرا عاليا من محمد على فى ٤ شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) جاء فى نهاية ما نصه « وقد تحرر هذا الدفتر عن بيان ميرى وفايض وبرانى وأطيان أوسية وحصص بنواحي جفلك المنشأة الكبرى غربية صاروا أفرار وإسقاط من ملتزمين من الحصص المرقومين إلى حسين بك وعن بيان ميرى وفايض وبرانى وأطيان أوسية حصص بنواحي باقليم الغربية صار فراغهم إلى ملتزمين والملتزمين الذين لم حضروا وجب درج حصصهم بهذا الدفتر... »

ومن بين الذين صدرت عنهم حجج إسقاط دون حضورهم المدعى حسن أغا وللدعوة سلسن والدعوة زهرة من أهالى ناحية كوم التجار والمدعى محمد عكاشة وللدعوة بهانة خاتون وفاطمة البسيونى من ناحية مينة كوم التجار (٢) .

وفى الأمر الذى صدر بمقتضى محمد على فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) على دفتر الفراغات الخاص بجفلك كفر الشيخ جاء فيه ...

(١) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ملتزمين بنواحي باقليم الغربية بجفلك المنشأة الكبرى إلى سعادة أفندينا حسين بك وعن بيان فراغات حصص بنواحي غربية إلى الملتزمين من سعادة أفندينا المشار إليه وذلك جمية من أجدى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٩٧ عين ١٧ غزن ١٨ .
(٢) المصدر السابق .

١) **أولا :** يجرى تحرير تقاسيط ديوانية بالحصص المعلقة إلى الملتزمين بحالة الحياة كالموضح بهذا الدفتر من حصص أوقاف وخلافها .

ثانيا : يجرى تحرير تقاسيط ديوانية باسمنا بالحصص المأخوذة من المذكورين وكذلك الملتزمين الذين لم حضروا .. (١) .

٣) أن الأراضي التي أعطيت بهذه الطريقة للفلاحين وغيرهم من أصحاب الأراضي كانت تبعد كثيرا عن المناطق التي يقيمون فيها بل تجاوزت في بعض الأحيان نطاق المديرية التي يقيمون فيها إلى مديريات أخرى كما يتضح من الأمر الذي أصدره محمد علي في ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) بخصوص الأتبان التي انتزعها من أهالي منية فأتك التي أصبحت ضمن جفالك الدقهلية « قد صار منظورنا هذا الدفتر المحتوى بيان قابض وبراني وأطيان وأواسي وحصص ملتزمين مذكورين بنواحي مذكورة باقليم المنصورة بمديرية الدقهلية الذي صار استبدالهم من الملتزمين المذكورين بهذا الدفتر باسمنا وأطيان الحصص المفروغة منا إلى الملتزمين المذكورين بناحية بهواش باقليم المنوفية مقابلة الحصص المأخوذة منهم باسمنا » (٣) .

كما حصلت « فاطمة خانوم بنت عبد الله » بدل أطياها ببنى نفا التي أضيفت إلى جفالك كفر الشيخ أطيانا أخرى بأجهور الصغرى وجزيرة النيل المعروفة

(١) دار المحفوظات ، دفتر فراغات الملتزمين بنواحي جفالك كفر الشيخ وعلت اسحق وجفالك روينه باقليم الغربية إلى سعادة أئندينا ولى النعم المدهوى الأعظم وعن فراغات حصص بنواحي إقليم الغربية إلى الملتزمين من سعادة أئندينا المثار إليه من ابدى توتى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٤٠١ عین ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر فراغات ملتزمين باسم السيد على صالح جواهرجى بناحية منية فأتك تابع إقليم المنصورة من ابدى توت سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٦ عین ١٧ مخزن ١٨ .

بجزيرة بدران بالقليوبية سنة ١٢٦١ (١) .

ومن أطيان الجزيرة حصل أتباع خليل بك طوقان على مساحات من الأراضي بدل أطيانهم التي شتمتها جفالك كفر الشيخ (٢) .

كما حصل البعض بدل أطيانهم بناحية صندلة غربية على أراضي وأطيان بناحية أوسيم والزندية بولاية الجزيرة في شعبان سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) (٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه بمدى هذا هو هل تم تمويض كل الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم بهذه الطريقة ؟ أم أن التعويض تم لبعضهم من الاتباع وأتباعهم وأصحاب الرزق والأواشي (٤) .

(١) دار المحفوظات ، دفتر استبدال حصص بنواحي الشرقية باسم فاطمة خاتون زوجة أحمد أغا أودة باش ذو القفار من ابتدئ توتى سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ملقرمين منهم ولهم توابيع خليل بك طوقان بأقليم الجزيرة من ابتدئ توتى سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر استبدال حصص بنواحي مذكورين بأقليم الغربية باسم عثمان أقدى وبأسم توابيع حسن أوزنكايل من ابتدئ توتى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) الثلاثة مصادر السابقة - انظر أيضاً :

— دار المحفوظات ، دفتر استبدال وقف الأستاذ الشيخ عبد الله الشراوى بظلمة حضرة الشيخ محمد الشراوى بناحية طوخ القراموس من ابتدئ توتى سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٢ عين ١٧ مخزن ١٨ — أطيان هذا الوقف اضيفت إلى جنالك الشرقية وأعطى أصحاب الوقف بدلها أطيان بناحية شبين الفاطر وكنزها بالقليوبية .

— دفتر استبدال وقف عثمان كجندأ بظلمة أمانة خاتون بناحية الايجين وغيره من ناحية الحرقانية بأقليم الايوبية من ابتدئ توتى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٩ عين ١٧ مخزن ١٨ — وأعطى أصحاب هذا الوقف بدلها من أطيان ناحية أجهور الصغرى بالقليوبية . =

والحقيقة أنني لا أستطيع أن أقدم اجابة نهائية على هذا السؤال في نفس الوقت الذي أوضحت سجلات تحديد الجفالك المساحة الاجالية التي شملها كل جفلك فان سجلات الفراغات لا توضح اجمال المساحات التي تم تعويض أصحابها فهي لا تشمل سوى مجموعة حجج باسماء الذين اسقط منهم لمحمد على وأفراد أسرته أصحاب الجفالك أو اسقط اليهم موضحة بشن الأرض ونسبة مساحتها إلى مساحة القرية الموجودة فيها مقدرة بالقيراط أحيانا أخرى .

وعلى ضوء هذا يمكن القول أن عملية التعمير كانت جزئية ولم تشمل كل الذين انتزعت أراضيهم وإن التعمير شمل بالدرجة الأولى أصحاب الرزق والأواصي والعناصر التي رأى محمد على تعويضها وإلا فن أن جاءت أعداد الفلاحين التي لم تكن تملك أرضا في مناطق الجفالك في الفترة التالية . ففي تقرير عن ناحية مشال التابعة لجفالك الغربية في أواخر القرن التاسع عشر جاء به إن أهالي الناحية ومشايخها لا يملكون أطيانا لكون البلد جفلك وأن معاشهم من الاطيان التي يستأجرونها . وفي تقرير آخر عن ناحية نبروه بمركز بسندلة جاء فيه في نفس الفترة أن أهل الناحية لا يملكون أطيانا لكون الناحية جفلك . وهو تقرير يشكر في كل النواحي التي تحولت إلى جفالك في مديرية القرية (١) .

== دفتر استبدال حصص ملتزمين بنواحي مذكورين بإقليم الدقهلية عما صاروا رزقة بلامال باسم سعادة الخديوي الأعظم من إندى فوت سنة ١٢٦٠ هـ رقم ١٤٢٤ عين ١٧ مخزن ١٨ . من هذه النواحي ناحية درب بقطارس التي كانت وقف الأستاذ أبو عمود المنقى فظارة السيد أحمد البكري .

— دفتر فراغات ملتزمين باسم أحمد جلي ذكرى بناحية حلية بني هلال بإقليم الشرقية من إندى توفى سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٧ عين ١٧ مخزن ١٨ . وهي أطيان أوسيسة قدرها ٤١ فداناً أخذ منها للجفالك ٣٩ فداناً .

(١) دفتر قيد المدد والمفاخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٨٦ ، ٢٧١ .

— المصدر السابق ، رقم ٢٢٠٨ عين ٥٥ مخزن ١١ ، والأمثلة كثيرة في حذين المجلين .

فن أين جاء هؤلاء الفلاحون إذ لم يكونوا أبناء وحفدة الفلاحين الذين أخذت أرضهم للجنة لك . أم أنهم انتزعوا من مناطق أخرى للعمل في الجفالك عند تحديدها فليس من المعقول أن يحصل محمد على الأرض دون الفلاحين اللازمين لزراعتها وكلا الاحتمالين يرضنا أمام نتيجة واحدة وهي أن أعداداً من الفلاحين فقدوا بصورة أو بأخرى أراضيهم خلال عملية قيام الجفالك . ثم من أين جاء أبناء محمد على بالأراضي التي أعطوها للفلاحين وغيرهم في عملية البيع الشكلية التي أشرفت عليها إذ لم تكن انتزعت من فلاحين آخرين أو هجرها الفلاحون في ظروف الظلم الاجتماعي الذي تعرضوا له في عصر محمد على . ومن ناحية أخرى فإن قيام الأبعاديات كان مصحوباً بعملية اغتيال لأراضي الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الموظفين عند تحديدها مساحات من المعمور وأحياناً كانت المساحات الممنوحة على أنها أبعادية يتم تحديدها من أراضي المعمور كلية وتكشف شكوى مشايخ القرى والفلاحون عن عديد من هذه الحالات ففي شكوى مقدمة سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) من مشايخ ناحيتي طهنا وجبل الطير بالمتيا جاء بهما أن سامي باشا - كان معاوناً لمحمد على - قد أخذ أبعاديته التي منحت له بأمر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) من أراضي معمور الناحيتين .

وبينحت هذه الشكوى بواسطة المعية اتضح أن محمد على أصدر أمرأ في ١٨ شعبان سنة ١٢٥٢ إلى مديرية نصف ثاني وسطى بالتنبيه على سامي باشا بزيادة ١٠٠ فدان قصب سكر من أراضي أبعاديته بالمتيا وهي ألف فدان أعطيت له في رجب سنة ١٢٥١ (١٨٣٥) . فإكان من سامي باشا إلا أنه استخدم هذا الأمر في تحديد مساحة جديدة قدرها ١٠٠ فدان من معمور الناحيتين المذكورتين علاوة على أبعاديته وظل يزرعها حتى سنة ١٨٥١ تاريخ تقديم هذه الشكوى بينما كان

الأهالى يقومون بدفع ضرائبها^(١).

وفى شكوى ثانية مقدمة من مشايخ ناحيتى أبو الحسن ودرود بالدقيلية إلى مجلس الأحكام فى سنة ١٢٦٧ هـ جاء فيها أن صبحى بك أدخل فى أبعاديته عند تحديدها ١٣٩ فداناً من معمور الناحيتين وترك بدلاً من هذه المساحة ١١٣ فداناً من الابعادية ظلت لا تزرع حتى تاريخ تقديم الشكوى . وفى نفس الوقت قدم عويضة ناصر عمدة ناحية الانشاصية شكوى عائلية لمديرية الدقيلية جاء بها أن صبحى بك المذكور أدخل فى أبعاديته ١٠٢ فدان من معمور الناحية المذكورة من بينها ٥٠ فداناً ظل الفلاحون يدفعون ضرائبها منذ تحديد الابعادية سنة ١٢٥٢ هـ ويبحث الشكوى الأولى اتضح أن المذكور عند تحديد الابعادية أخذ ضمنها ٨٨ فداناً من معمور ناحيتى أبو الحسن ودرود وترك بدلها مساحة مساوية من الابعادية وحرر بذلك حجتين فى سنة ١٢٥٢ بتم مشايخ الناحيتين مستغلاً جهلهم بالقراءة والكتابة . وعند مسح أبعادية المذكور بناء على الشكوى الثانية وجد بها زيادة قدرها ١١٧ فداناً مأخوذة من أراضي المعمور بناحية الانشاصية^(٢).

وفى تحقيق آخر عمل بمعرفة المالية سنة ١٢٦٧ عن أبعادية المدعو مختار بك وجد بها مساحات كبيرة من المعمور أيضاً^(٣).

(١) دار الوثائق ، ص ٤/٥/١ ، صادر ، وحدة ديوان العمية السنية عربى رقم ١٥٩ ، من ٢٢ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، خطاب رقم ٦٤٥ فى ٢٧ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى خيرة بك ، ص ٦٠٦ ، خطاب آخر صادر إلى ديوان المالية رقم ٦٩٣ فى ١٨ جاد ثانى سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، خطاب رقم ٧٣٥ صادر فى ٢٧ جاد الثانى سنة ١٢٦٧ هـ إلى خيرة بك ، ص ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٣) المصدر السابق ، خطاب صادر المالية فى ٢٧ جاد ثانى سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٩٣ .

وفي الشرقية ضمت أبعادية أخرى لساى باشا ١٩ فداناً من معمور ناحية المهديّة^(١). وفي الدقهلية اغتصب صبحى بك ٥٢ فداناً من أطيان أهالى ناحية برهمنوش بدعوى أنها ضرورية لرى أبعاديته ولم يدفع شيئاً من ضرائبها طوال لاثنتى عشرة سنة وعندما اشتكى أهالى ناحية برهمنوش إلى مديرية الدقهلية التى رفعت الأمر إلى المعية سنة ١٢٦٧ اتضح أن أهالى هذه الناحية هم أصحاب الحق في هذه الأرض^(٢). ويصف أحمد عرابى في مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت إلى كبار الضباط في عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديرتى الغربية والمنوفية انتزعت من أجود الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول: خرجت الاوامر من المعية الحديوية إلى المديريتين المذكورتين بـ تسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع في إستلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم باكل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المتدوين من طرف المتعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة في أغصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجاء إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على جميع الأفئدة الموجودة في البلد فينص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع في جهة وتعطى لأوائلك المساكين بدلا من أراضيهم التى

(١) س ٥/١/٥ ، المطالبات الصادرة إلى الدواوين ج ٥ ، وحدة ديوان كنفخداوى رقم ٦١ أ ، من ٢٤ رجب سنة ١٢٦٧ هـ إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٢٠٦ في ٢٤ شعبان سنة ١٢٦٧ صادر إلى مجلس الأحكام ، س ٩١١ .

(٢) دار الوثائق ، س ٢/١/٢ ، صادر جنالك ج ٢ ، وحدة ديوان كنفخداوى عريف رقم ٥٦ ، من ١٦ محرم سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٢٨٧ صادر في ١٤ صفر سنة ١٢٦٧ هـ إلى سعادة كنفخداوى باشا ، س ٢٨٧ .

كانوا يملكونها وقد تكون هذه الاراضى من أردا أنواع الارض^(١)، إن هذه الصورة التى يصورها أحمد عرابى فى مذكراته لما حدث عند تحديد أطيان هذه المجموعة من العسكريين تكاد تكون نموذجاً لما حدث طوال الفترة من بده منح الابعاديات وحتى أولئك الذين كانت الاراضى التى حصلوا عليها من الابعادية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر أمرين فى سنتى ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الابعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور الذى تركه الفلاحون^(٢).

وفى عهد اسماعيل استمرت عملية استبدال الابعاديات بمعمور من أراضى الفلاحين واتخذ ذلك شكل مبادلات بين أصحاب الابعاديات والفلاحين وفى محاولة لاكساب هذه العملية شكلاً قانونياً كان ينص فى تقاسيط البديل بأنه تم التراضى بين الأطراف المختلفة رغم أنه توفرت فيه كل أساليب القهر واستغلال النفوذ. وكان الهدف من عملية البديل هذه تخلى أصحاب الابعاديات عن أبعاديتهم والحصول بدلا منها على أطيان أكثر خصوبة وفى نفس الوقت استبدال للمساحات المجزأة بمساحات واحدة من أراضى الفلاحين .

فى تقسيط باسم حسن باشا راسم مؤرخ ٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) استبدل حسن باشا راسم باطيانه العشورية البالغ مساحتها ٣٠٩ أفدنة والموجودة فى أربعة مناطق بناحية السبلاون مساحة واحدة من أراضى الفلاحين الخراجية على أن تصبح الاطيان التى أخذها من الفلاحين عشورية وتتحول أراضيه الى

(١) مذكرات أحمد عرابى . كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة الربابية عامى سنة ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ الهجرين ، كتاب الهلال الجزء الأول عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ :

(٢) يعقوب ارئين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

أخذها الفلاحون إلى أراضي خراجية (١) .

كما استبدلت السيدة « دولارام حرم محمد راتب باشا سردار العساكر المصرية » سنة ١٢٨٩ بأطيانها العشورية البالغ مساحتها ١٢٨ فداناً بجزأة بناحية شبرا الخيم أراضي خراجية مساوية لها من إطيان الفلاحين قطعة واحدة بالناحية المذكورة واستبدلت بأطيانها العشورية البالغ مساحتها ١٢٣ فداناً بجزأة بناحية ميت بدر حلاوة مساحة بمائة قطعة واحدة من أراضي الفلاحين الخراجية . وفي ناحية العجيزة استبدلت بمساحة ١٩ فداناً بجزأة من الأراضي العشورية قطعة واحدة من أراضي الفلاحين الخراجية وجميعها بمديرية الغربية (٢) .

وقبل هذا التاريخ استبدل شاهين باشا كنج الذي كان ناظراً للجهادية سنة ١٢٨٦ (١٢٩٠/١٨٧٠) بأطيانها العشورية البالغ مساحتها ٢٣٩ فداناً بجزأة بنواحي البتانون وكفرها ونجاق وساحل الجوار وكفر السوالية بالمتوفية أراضي خراجية مساوية لهذه المساحة من أطيان الفلاحين مجمعة في خمس قطع بالنواحي المذكورة . ولما لفت النظر أن جميع حالات البدل هذه كانت مصحوبة دائماً بكلمة إن « البدل تم دون اكراه (٣) » وتحتوى سجلال التقاسيط على عشرات الحالات من البدل

(١) دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا راسم مدير عموم جناح سنية بناحية السبلاوين دفهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مخزن ١٨ .
— دفتر قيد تقاسيط الأبعاد العشورية سنة ١٢٨٩ هـ ج ٧٧ رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ١٢٣ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قوائم مساحة أطيان بنواحي مديرية الغربية باسم السيد دولارام حرم سعادة محمد راتب باشا سردار العساكر المصرية سنة ١٢٨٩ هـ رقم ٤٤٨١ عين ٥١ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قوائم مساحة أطيان بنواحي البتانون وساحل المسواير والسوالية وغيرها بمديرية الشرقية باسم سعادة شاهين باشا ناظر الجهادية سنة ١٢٨٦ هـ رقم ٤٧٣٨ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

من هذا النوع تم بين الحادي عشر لإسماعيل وعشرات الفلاحين عند تكوين الدائرة السنية (١). إن عملية إغتيال ملكيات الفلاحين من قبل أسرة محمد على وكبار الملاك قد استمرت حتى نهاية عهد لإسماعيل وعلى الرغم من أن هذه الظواهر أخذت تختفي في الفترة التالية فإن عملية توسيع كبار الملاك لا راضيه قد استمرت على حساب ملكيات الفلاحين التي تركت دون حماية في مواجهة نمو الملكيات الكبيرة ونوسها في ظروف سيادة نظام الاقتصاد الحر ونهم كبار الملاك للأرض وسوف اكتفى بعرض ثلاث حالات تمت فيها ملكية بعض كبار الملاك على حساب ملكية الفلاحين الصغيرة. ففي فترة مبكرة اشترى محمد سلطان باشا بتقسيم في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) تسعة أفدنة من أطيان ناحية زهرة بملوكة إلى ١٧ فلاحا من أهالي ناحية طهنا الجبل بالمنايا (٢).

كما اشترى بسطا طوروس واصف خياط ٧٤ فداناً انتزعت من ١٦ فلاحا بمديرية أسيوط نظير متأخرات الضرائب في الفترة من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٠ (٣). وخلال سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ اشترى أحمد مظلوم باشا الذي كان ناظرا للداية ٣١ فداناً بملوكة إلى ١٤ فلاحا من فلاحى ناحية أبو عوام بالدقهلية (٤).

(١) دفتر قيد تفاسيط الأباديات والجنالك من سنة ١٢٨٧ هـ جزء ٦٨ رقم ١٢١٢ عين ١٦ غزن ١٨ هـ ص ٥٢ ، ١٠٢ على سبيل المثال .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهالي بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل محوى / ١٦٢٠ حفظ قوعى ، مخزن ١ تركى .

(٤) دار المحفوظات D.S. Purchases and Sales P. No 99, Hole 14, Store 2, Files 1229.

عن كلف مأخوذ من مكلفة ناحية أبو عوام من السنة ١٨٩٢ - ١٨٩٨ الجزء الأول باسم أحمد مظلوم باشا .

وتمكننا الدائرة السنوية نتيجة لارتفاع الإيجارات وعجز الفلاحين
للمستأجرين عن سدادها من انتزاع المساحات الصغيرة المملوكة لهم أو الذين تضاعفوا
معهم في هذا الإيجار ويكتفى إن نذكر إن الدائرة انتزعت في يوم ٢٠ ديسمبر
سنة ١٨٩٨ ٢٢ فدناً مملوكة لعشرة من الفلاحين بتاحية الروديسية بالقيوم^(١).
وهكذا كان قيام الملكيات الكبيرة ونموها على حساب تدهور ملكية الفلاحين.

(١) الدائرة السنوية أوراق بيع وخلاته محفوظة بدون رقم عين ٣٠٥ مخزن ٦١ عن
الزهد من الحالات التي انتزعت من الفلاحين لصالح الدائرة

انظر أيضاً No 1, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 5, Store 2, File 1—4.

No 3, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 5 Store 2,
Files 8—21.

وقد الفلاحين لأراضيهم بسبب الضرائب المتزايدة والظواهر التي تحتها

في الفترة منذ نهاية حكم محمد علي وحتى نهاية عهد إسماعيل زادت - الضرائب زيادة كبيرة . ففي أواخر عهد محمد علي (١٨٤٥) تقرر زيادة الضرائب بنسبة ١٢ر٥ ٪ من أصل الضرائب المقررة على الأراضي ثم مالبت أن ارتفعت هذه النسبة إلى السدس في عهد عباس بمقتضى أمر عال صدر في ١٣ صفر سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) وفي مقابل ذلك تنازلت الحكومة عن متأخرات الضرائب ثم مالبت أن صدر أمر عال في ٧ يناير سنة ١٨٥٥ في عهد سعيد بأن تقمداوى ضرائب الأتليان الخراجية بأن يدفع عنها جميعا أعلى ضريبة خراجية وفي ٣ مارس سنة ١٨٥٨ صدر أمر عال بأن الأتليان الحكومية التي تباع بالازاد تكون بقيمة الضريبة على أن تقدم المعطاءات في مظروف خاص وهي التي عرفت بعد ذلك بأراضي المظروف وبلغت ضريبتها في بعض الجهات ستة جنيهات للفدان الواحد (١) .

ويقول بير أن الضرائب على الأراضي المتوسطة والضعيفة (الدون) قد ارتفعت إلى ما يوازي ١٠ محصولها بمقتضى القرار الأول الصادر في عهد سعيد (٢) وواصلت الضرائب زيادتها في عهد إسماعيل . وإلى جانب الضرائب المقررة استحدثت ضرائب إضافية جديدة مثل ضريبة الإعانة وضريبة السدس وضريبة

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

Baer G. Op. Cit, P 29

الرى وما تقرر من ضرائب على الدواب مثل عوائد الأغنام وضرائب على الأشخاص مثل الفردة وضريبة الملح . التى كانت تفرض على كل من بلغ من العمر اثنتى عشرة سنة باعتبار الفرد الواحد ٩ قروش بينما كانت ضريبة النخيل تتراوح بين ١٤ر ١٤ر قرش حسب نوع النخيل وضريبة عتبة الديار إلى غير ذلك من عوائد الارز والملبوسات ورسوم تقارير الشياغات وغيرها حتى زاد ما يحصل عن الفدان الواحد فى بعض السنوات على ستة جنيهات^(١) . ويقول يوسف نحاس أن الضرائب الإضافية زادت فى بعض الاحيان عن الضريبة المقررة الأصلية وأن هذه الضرائب كانت تجبى حتى على غذاء الفلاح ولباسه ويذكر أنه كان وراء إحدى القرى سداً يصطاد منه الأهالى السمك ففرضت الحكومة رسماً على الأهالى نظير صيد السمك ثم أزيل السد وردمت اللزعة ولكن رسم الصيد استمر موزعاً على أربعة نواحى تحمله بنسبة ٥ أبارت عن كل فدان^(٢).

أن الزيادة المستمرة فى الضرائب تظهر بوضوح من تطور الأموال التى كانت تجبى من الضرائب فقد بلغت جملة الأموال التى تقرر على الاراضى مجتمعى أول مساحة قام بها محمد على مبلغ ٨٨٨٦٢٧٥٠٠ قرش (١٧٧٢٥٥ كيسة)^(٣).

وفى نهاية عهد سعيد بلغ دخل الدولة من الضرائب ٢١٥٤٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦١ ثم ما لبث أن ارتفع فى أواخر حكم إسماعيل فبلغ سنة ١٨٧٥ ١٠٥٤٢٠٠٠ جنيه ، وقد اقتصر إسماعيل صديق بأنه جمع فى بعض السنوات

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٧١٤ ، ٧١٥

— الواقع عدد الاتين ٥ يناير سنة ١٨٩١ بيان رئيس مجلس النظار أمام مجلس شورى النواب جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

(٢) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، ص ٢٣ .

خمسة عشر مليوناً من الجنيهات من الضرائب (١). وفي مديرية الجيزة ارتفعت الضرائب المطلوبة في الفترة من سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣/٥٢) إلى سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣/٦٢) من ٢٥ ألف كيس إلى ٧٥ ألف كيس (٢). وتؤكد المصادر أنه لم تكن هناك قاعدة لجباية الضرائب التي كانت تخضع لرغبات الحاكم وأهوائه (٣). ولقد ضاعف من وطأة الضرائب على الفلاحين النظام التضامني الذي لجأت إليه سلطات محمد علي لمواجهة المعجز الناتج عن تجنيد الفلاحين والحرب من الأرض وهذا النظام نقل عبء الضرائب كله على الفلاحين الذين استمروا في أراضيهم وكان فلاحو القرية الواحدة مسؤولين عن ضرائبها بالتضامن كما أن القرية كانت مسئلة عن ضرائب جيرانها من القرى في مديرية الجيزة كان أهالي ناحية ناهياً في أواخر عصر عباس (١٨٥٣) يدفعون ضرائب حوض مساحته ٨٠٠ فدان من أراضي ناحية ترسا التي تبعد عنها عشرات الكيلومترات ولم يكن فلاحو قرية ناهيا يدفعون بزراعة هذا الحوض . كما كان فلاحو قرى غرب أطنيج يدفعون ضرائب عدة قرى في شرقها (٤).

وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد السلطات المحلية وخاصة مشايخ القرى الذين زاد تلاعبهم بأقدار الفلاحين حيث أصبح في إمكانهم تخفيف الضرائب عن بعض الفلاحين وزيادتها على البعض الآخر وهي ظاهرة حذرت منها التشريعات الصادرة في فترة مبكرة من حكم محمد علي فقد جاء في المادة ٢٠ من قانون ناهم السلطان الصادر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أنه «إذا كان المأمور

(١) Grouchely. A/E. Op. Cit. P 121.

(٢) الوقائع عدد الاثنين ٥ يناير سنة ١٨٩١ - الكيسه سماوى ٥٠٠ قرش .

(٣) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - جرجس حزين المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) الوقائع عدد الاثنين ٥ يناير سنة ١٨٩١ . بيان رئيس مجلس النظام أمام مجلس شورى القوانين في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

بتحصيل المال بطلب مقداراً معيناً ما هو مضروب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناصفة ما هو مطلوب منه بل تركها لأقاربهم بدون توزيع شئ عليهم من ذلك أو وزعوا عليهم شيئاً قليلاً لا يناسب المطلوب ووزعوا على سائر الانفار شيئاً زائداً فيلزم بمقتضى هذا النظام أن يؤدب مثل هؤلاء المشايخ أصحاب الاغراض،^(١)

وإلى جانب النظام التضامنى الذى ظل معمولاً به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الابعاديات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الاراضى تتمتع بالاعفاء حتى عصر سعيد حين فرضت عليها ضريبة المشر وهى ضريبة رمزية فرضها سعيد باشا على هذا النوع من الاراضى وقدرت بعشر المحصول . ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز فى التشريع الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الحراجية . ومع اتساع شريحة الاراضى العشورية التى زادت عن مليون ونصف مليون فدان فى نهاية عهد اسماعيل اتسع الظلم الواقع على أصحاب الاراضى الحراجية وجلمهم من الفلاحين الذين كان التمييز موضع شكواهم طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(٢) . وفى الوقت الذى كانت فيه الضريبة العشورية على الأندنان تتراوح بين ٨ قروش و ٢٦ قرشاً كانت الضريبة الحراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش فى أوائل عهد سعيد^(٣) . واستمر هذا التمييز طوال القرن التاسع عشر ولم يبلغ إلا بعد صدور مشروع تعديل الضرائب سنة ١٨٩٤ حين تم تقدير الضريبة على أساس ٢٨ ر ٦٤ / من فئات الايجار ما عدت فئى الايجار ٦٥٠ قرشاً و ٦٠ قرشاً اللذين تقرر بطلهما بأعلى ضريبة وهى ١٦٤ قرشاً للفدان^(٤) .

(١) قانون نامه السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ ، الفصل الرابع ، ص ٢٣ .

(٢) يعقوب أرمين ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة . ص ١٤٤ ، ١٥١ .

(٤) مظارة المالية ، مشروع تعديل ضرائب ألبان القطر المصرى ، المطبعة الأميرية

سنة ١٨٩٧ ، ص ١ .

ويذكر جورست في تقرير سنة ١٩٠٧ أن التفاوت كان عظيماً بين ضرائب
الاطيان المشورية وضرائب الاطيان الخراجية ففي البلدة الواحدة اطيان عشورية
يؤجر فدانها بخمسة جنيهات وتدفع ضريبة قدرها ١٨ قرشا وأراض خراجية
إيجار فدانها جنيهان وضريبتها ١٦٤ قرشا^(١)

وإلى جانب التمييز في الضرائب فإن توزيعها لم يكن عادلاً لـسببين :

(١) أن أراضي كبار الملاك الخراجية كانت مرة أخرى موضع تمييز عن
أراضي الفلاحين الخراجية . فتعديل الضرائب الذي صدر سنة ١٨٦٨ واضطلعت
به لجان مشكلة من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل^(٢).

ويعترف ديفرين في تقريره سنة ١٨٨٣ بأن الضرائب باهظة وأن توزيعها
غير عادل وأن الموظفين راعوا خواطر الأغنياء الذين رشوم سواء أكان ذلك في
مساحة ١٨١٣ أو في التغيرات التي تمت بعد ذلك في تحديد فئات الضرائب التي
تربط على الأراضي وطبيعي أن توضع أراض الأغنياء رغم جودتها في الفئات
الأقل^(٣).

ويشير جورست إلى أن لجان تقدير الضرائب التي شكلت سنة ١٩٠٧ وجدت
أن ضرائب بعض القرى تكاد تساوى إيجارها وأن تلك الاطيان آخذة في الانحطاط
وأن أصحابها في فقر مدقع^(٤).

(٢) أن التغيرات الهائلة التي حدثت في توزيع الملكية في القرن التاسع عشر

(١) تقرير جورست سنة ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

(٢) الرافعي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٣) التقرير العام المرفوع من اللورد دوغرين إلى اللورد جراويل وزير خارجيه أنجلترا
شأن إصلاح مصر ، مترجم ، مطبعة الأهرام بالإسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .

(٤) تقرير جورست سنة ١٩٠٧ ، ص ٢٤ .

لم تواكبها تغييرات مماثلة في توزيع الضرائب . فالضرائب وضعت على أساس مساحة سنة ١٨١٣ ورغم أن هناك أراضي أكلها النيل وأخرى أخذت للقرع والجسور ومشروعات السكك الحديدية خلال النصف الثاني من القرن ١٩ فإن هذه الأراضي لم تسقط من مساحة الزمام وبالتالي لم تسقط عنها الضرائب وكلما طالب أصحابها بذلك كانت تقام أمامهم الحراويل ويذكر دوفرين أن رجلاً ظل يدفع ضريبة ١٧ فداناً أخذت لمشروعات السكك الحديدية لمدة إثنى عشرة سنة ، وفي بعض قرى كفر الزيات وسمنود كان يوجد سنة (١٨٨٢) ٩١٤ مالكا من بينهم ١٨٥ شخصاً يدفعون أيديهم على أراضي تبلغ مساحتها ٣٤٠ فداناً لا يدفعون عنها ضرائب والباقي يدفعون ضرائب عن أرض لا يمتلكونها^(١).

وعلى الرغم من أن الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نص على تعيين لجان للأراضي الثالثة لرفع الضرائب عن أصحابها فإنه لم يتعرض للممولين الذين يمتلكون أطياناً أقل مما هو مقيد عليهم في دوائر الأتليان^(٢).

ولدى جانب التمايز في الضرائب وسوء توزيعها فإن الفلاحين كانوا عرضة لاستغلال مشايخ القرى وتلاعب الصيارف في الضرائب والأموال الأميرية ووصل الأمر إلى حد فرض ضرائب على الفلاحين لم تكن مقررة أحياناً ففي خطاب من الملية إلى مديرية الدقهلية في ١٥ جماد الآخر سنة ١٢٩٤ (١٨٧٧) جاء فيه أن مشايخ ناحية شها يحصلون من الأهالي على أموال لا تنضم^(٣) . وفي تقرير مؤرخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ عن مشايخ كفر الخطية بمديرية الغربية جاء فيه أن

(١) تقرير دوفرين ، ص ٣٠ .

(٢) تقرير إيفلين تاريخ عن أحوال القطر المصري ونجاح الإصلاحات فيه رضى إلى الركن سالبوري سنة ١٨٩٠ ، طبع وترجم ، بالقلم سنة ١٨٩١ ، ص ٩

(٣) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٢ صادر مية عربى ، خطاب رقم ٢٣ في جماد الآخر سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١١٥ .

مشايخ القرية فرضوا على كل فرد من الفقراء منها ضريبة قدرها خمسة قروش كما تقاضوا مبالغ أخرى من الأهالي بدعوى أنها مصاريف أميرية^(١).

ويقيم من قرار مجلس شورى النواب الصادر في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ (١٨٧٠) أن بعض صيارف القرى كانوا يتلاعبون بدورهم في تحصيل الاموال الاميرية من الفلاحين ويأخذون منهم أموالاً أكثر من المقرر^(٢).

ويبدو أن ظلم بعض مشايخ القرى للفلاحين في نهاية عهد إسماعيل أصبح لا يطاق لدرجة أن بعض الفلاحين كانوا يتركون ملكياتهم الصغيرة ليصبحوا عمالاً زراعيين لدى اللوات أو الأوربيين هرباً من ظلم مشايخ قراهم^(٣).

وفي ظل كل هذه الظروف جميعها كانت أساليب جباية الضرائب غاية في القسوة والوحشية وأولها العقوبات البدنية التي وصلت إلى حد الإعدام في عهد محمد علي كما يذكره ولیم لين^(٤).

وفي بعض الأحيان كانت عقوبة التأخير في الضرائب تصل إلى حد هدم قرية كاملة وقسريد أهلها مثلما حدث في عهد سعيد الذي أصدر أمراً في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) للبالية بإزالة كفر سنجل بمديرية القليوبية على أن توزع أطيان هذا الكفر على النواحي المجاورة وذلك لتأخيرهم في دفع الضرائب^(٥).

(١) دتر قيد العمد والمشايع بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨ حين ٥٥ مجلد ٧، ص ١٦٣.

(٢) الوثائق عدد أول سبتمبر سنة ١٨٧٠.

(٣) Baer G. Op. Cit. P 53

(٤) Lane, E.W., Manners and Customs of the Modern Egyptians, London, 1842, PP 114, 115.

(٥) أمين سامي تقويم النيل وعصر عباس حلمي باشا الأول وعهد سعيد باشا، ص ٣١١.

ويصور عبداً نديم في الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم في معاملة الفلاحين فيقول : وكانت طرق تحصيل الضرائب تقتصر لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فن دفع نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السباط ليشبهم المأمور للضرب ومن قصرت يدها ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسباط فإذا نجا من الموت أودع السجن... ويعرض لأحد المواقف التي رأها بنفسه فيقول :... وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة في أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإزالة النمش من فوق أكثاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعين لعنة الله على الخديوي في كل كتاب وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فاعطاه الضريبة وكانت ستة قروش (١).

وفي الوقت الذي كان الفلاحون المتأخرون في الضرائب يعاملون بهذه القسوة لم يكن إجراء ما يتخذ ضد المتأخرين في الضرائب من كبار الملاك (٢).

في سنة ١٨٨٥ كان هناك ٢١٦ من كبار الملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٢٠٠ فدان عليهم متأخرات بلغت ١٢٩٢٣٧١٢ قرشاً من أمثال محمد شريف باشا وبعض أمراء أسرة محمد علي وعمر لطفى وورثة سليمان باشا الفرنساوى وغيرهم (٣) ولم يتخذ ضدهم أى إجراء في الوقت الذي كانت فيه أراضي الفلاحين تباع بالزاد

(١) الطائف عدد ٢٩ أبريل .

(٢) أمين سمي يقوم الليل وعصر اسماعيل الجزء الثالث المجلد الثاني ، ص ٥٢٢ .

(٣) دار المحفوظات ، كشف عن المطالب من المولين الذين أطيأنهم تبلغ ديونهم فدان فدان فاق فوق ومتأخر عليهم الأموال لغاية شهر فبراير سنة ١٨٨٥ من مبلغ مائتين جنيه فما فوق ماعداد الذين تأخر عليهم أقل من هذا المبلغ رقم ١/١٠/١١١٣ عزن ٢٢٧ مسلسل محوى ٣٠٨٠ .

المنطقى نتيجة لتأخر الضرائب (١)

وقد تسبب عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها في تلك الفترة ثلاث
أوامر أدت في النهاية لأن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم وهي نظام
عهد وأراضي المتروك ثم ديون الفلاحين .
المعهد ووضع اليد على أراضي الفلاحين :

تسبب نظام العهد الذى نشأ من خلال ترايد الضرائب في نهاية عهد محمد على
وعجز الفلاحين عن سداد الجزء الأكبر منها تسبب في فقد الفلاحين للجزء الأكبر
من أراضيهم . وإذا كانت بعض المصادر قد أشارت إلى المساحات التى تحولت إلى
عهد في عهد محمد على . فإنه ليس هناك أرقام محددة عن المساحات الاجمالية التى
تحولت إلى ملكية خاصة من هذه العهد وإن كانت بعض المكلفات تشير إلى
أن معظم الأراضي التى زرعها المتعهدون في مناطق العهد تحولت فيما بعد إلى
ملكية خاصة لهم (٢) .

ومن ناحية أخرى تشير المصادر إلى حالات اغتصاب قام بها المتعهدون لأراضي
الفلاحين ففي خطاب صادر في ٢٠ صفر سنة ١٢٦٧ (١٨٥٠) من ديوان كنتخدا
إلى ديوان المالية جاء فيه أن عبد السيد البسيس الذى كان متعهدا بناحية حصفا
بالدقهلية قد انتزع ١٧٤ فداناً من أراضي الناحية وجعلها كفراً منفصلاً ابتداء من
سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) وحصل على ختم مشايخ القرية على دفتر فرز هذه المساحة
مستغلاً عدم معرفتهم بالقراءة والكتابة (٣) .

(١) سجل مبيع أطميان ونخيل الأهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠
تظهر الأموال المطاوعة منهم للميرى رقم الحفظ النوعى ١٦٢٠ حفظ عين ٤٩ مخزن ١ تركو.
عموى ٣٧٢٥ رقم ٣٧٢٥ مساحل عموى ١٢٢٠ / حفظ نوعى / مخزن ١ تركى .

(٢) أخطر الفصل الثانى . نظام العهد .

(٣) دار الوثائق ، س/١/٥/٢ صادر جفاك ج ٢ ، وحدة ديوان كنتخداوى عوى
رقم ٥٦ ، خطاب رقم ٣٥٠ في ٢٠ صفر سنة ١٢٧٧ هـ ، ص ٣١١ .

ومن ناحية أخرى تفرض الفلاحون الذين استمروا يزرعون أراضيهم في إطار نظام العهد في نهاية عهد محمد على وخلال حكم إبراهيم إلى عملية ابتزاز من قبل المتعدين الذين فرضوا عليهم أموالا أزيد من الأموال المقررة عليهم من قبل الحكومة (١).

كما أن بعض المتعدين كانوا يزرعون جزءا من أطيان القرى التي عليها بقايا قديمة ولا يتحملوا شيئا من بقاياها بل وزعوها على أطيان الفلاحين الذين أصبح عليهم أن يدفعوا ضرائب أطيانهم إلى جانب متأخرات أطيان صاحب المهددة (٢).

ويدو أن محاصيل الفلاحين في العهد كانت هي أيضا عرضة للمصادرة من قبل المتعدين ففي الفصل الثالث من القانون الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) في بداية عهد عباس نص في البند ١٨ على « أن جميع المتعدين لا ينبغي لهم أن يأخذوا شيئا من محمولات الأهالي التي يهدتهم بدون رضاهم » (٣).

ولعل هذه الأنواع من المظالم التي تعرض لها الفلاحون في العهد كانت وراء الغاء عباس باشا لبعض العهد.

التسحب من الأرض ومصير أراضي التروك :

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة في هروب الفلاحين من الأرض وهي الظاهرة التي بدأت في عهد محمد على واستمرت في الفترة التالية، ويقول بيير أن من بين أسباب ترك الأرض في عهد عباس التدهور الاقتصادي المتزايد الذي حل بالبلاد مع نهاية حكم محمد على وسقوط نظام العهد الجزئي مما جعل الفلاحين

(١) أمين سامي ، نفوس النيل وعصر عباس حلمي باشا الأول وعهد سعيد باشا ، إداة موجهة إلى مديرية الجيزة وباقي المديريات ، ص ١٠ .

(٢) الوقائع عدد الالفين ٢٦ في القعدة سنة ١٢٦٤ هـ ، صورة قرار مجلس الزراعة بخصوص تنظيم بقايا القرى التي في العهد .

(٣) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، الفصل الثالث بند ٩٨ ص ٩ .

يدفعون المتراكبات من الضرائب التي حدثت بسبب إهمال بعض المتعهدين أو عجزهم عن جمعها ثم ما تلى ذلك من ارتفاع في الضرائب في عهد سعيد وخاصة في الأراضي المتوسطة والضعيفة (١).

وفي عهد سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية في سنة ١٢٧١ ، ١٢٧٢ (٥٤/٥٥/١٨٥٦) بالتصريح لمن يريد أن يترك أطيانه الخراجية من الفلاحين غير القادرين على زراعتها وأداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الأهالي مساحات كبيرة من الأراضي يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكي بمساحة ٦٦٨٦٦ فداناً في مديرتي الشرقية والدقهلية وحدهما وقد عرفت هذه الأطيان باسم « متروك » كما عرفت بقية الأطيان التي بقيت لدى الأهالي باسم « مرغوب » (٢).

وفي إرادة صادرة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ للمدير الشرقية يفهم منها أن الأراضي التي تركها الفلاحون في هذه المديرية بلغت ٤٠ ألف فدان (٣) وفي اليوم طلب أهالي ناحيتي أبو كساء وأبشواي ترك مساحة ٨١٣٩ فداناً في نفس السنة من مجموع زمامها البالغ ٩٦٩٦ فداناً (٤). وأن كان من الصعب تحديد المساحات الاجمالية للأراضي التي تركها الفلاحون بمقتضى هذه الأوامر . وحدد الأمر الصادر في ١٥ جماد الأولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) العناصر التي ذهبت إليها أراضي المتروك ف أوضح أن جزءاً منها أعطى لموظفي الحكومة بحسب لائحة المعاشات

Baer. G. Op. Cit P 29

(١)

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ - عزيز خانكي ، المصدر السابق ، ٦٦٦ - لكن أرئين يقدر هذه المساحة بـ ٤٦٨٦٦ فدان وعنه أخذ بيير يقوب أرئين ، المصدر السابق ، ص ١٧٥

Baer. G. Op. Cit. P. 29

(٣) أمين سامي ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) د . الوثائق ، حفظة رقم ٤٢ ، حفظة رقم ٢٠ ممية تركي ، صورة الوثيقة العربية رقم ٥٠ بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٧٤ .

والبعض الآخر أعطى كاتعمات ومنح والبعض الثالث أعطى بدل الابعادات قليلة الإيراد وبعضها أعطى بدلا من سندات مالية كانت على حكومة سعيد للأهالي وجدده نفس الأمر مستقبل أراضي المتروك الباقية أو التي ستؤول للحكومة في المستقبل فنص على ييها للذوات أو للآوريين أو للأهالي بموجب تقاسيط من الرزنامجة على أن تصبح أراضي عشورية (١).

ويقول جرجس حنين أنه نشأ عن أراضي المتروك نقص في مجموع الضرائب الخراجية بالإضافة إلى نقص ملكية صغار المولدين الذين تركوها (٢).

وحق سنة ١٨٧٨ كانت أطيان المنسحبين لا تزال تمثل مشكلة وحين عرضت على مجلس شورى التواب قرر أن تعطى أطيان المنسحب لذوى قرياه الذين يحق لهم وراثته وأن تكلف بائعائهم بصفة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء عن الغائب فإذا حضر قبل انتهاء المدة تعاد له أطيانه وإن لم يرجع خلال ثلاث سنوات تعتبر الأطيان ملكاً نهائياً لمن يزرعها من أقاربه أما الذين ليس لهم وريثة فتعطى أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها وتقسم المديرية الإيجار وتستوفى منه الضرائب والباقي يودع في خزينتها حتى تنتهى السنوات الثلاث فإذا حضر المنسحب قبل نهاية المدة يعطى له الباقي من الإيجار وترد له أرضه فإن لم يحضر يضاف الفائض للحكومة وتعطى الأرض بلا مقابل للذين ليس لديهم أطيان من أهل الناحية (٣). وقد كان هذا القرار نهاية سلسلة من التشريعات ضيفت المدة التي يمد بعدها المنسحب إلى أرضه كما سبق أن أشرنا (٤).

(١) يعقوب أرئين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ - جرجس حنين ، المرجع

السابق ، ص ١١٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٨

(٤) أفقر الفصل الأول .

ويؤكد جرجس حنين أن أراضي المتروك ذهبت إلى أملاك أسرة عمه على
وعلى القوم من الاثنين والأجانب بالبيع والانعام وتحولت إلى أطيان
عشورية^(١).

غير أن جزأ لا بد . به قد ذهب إلى عمد ومشايخ القرى وحتى سنة ١٨٩٠
تسمع عن عمدة يمشى كلية على أراضي أشخاص من المنسحجين^(٢).

ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات ونزع للملكية :

لم يكن نزع ملكية الفلاحين بسبب الديون يمثل مشكلة قبل عصر سعيد
فالمسكيات التي انتزعت من الفلاحين حتى بداية عهده كانت تحت الظروف السابق
الإشارة إليها ولعل أول الأخطار التي تهددت ملكية الفلاحين كان صدور اللائحة
السعيدية بعكس ما يتوهم البعض فقد نصت اللائحة في البند الثامن منها على أن الأطيان
التي مضى على رهنها خمسة عشر عاما ولا يزال موضوع اليد عليها تصبح منفعتها
من حق الدائن المرتهن . وكان هذا النص أول محاولة لتجريد الفلاحين المدنيين
من أراضيهم لحساب أصحاب الديون . وسبق أن ناقشت كيف كان هذا البند يحمل
تمييزا واضحاً للدائنين المرتهين على حساب الفلاحين أصحاب الأرض^(٣).

ولا تعطى المصادر بيانات حول ديون الفلاحين في هذه الفترة ولا عن
مساحة الأراضي التي فقدوها بمقتضى هذا البند من اللائحة السعيدية .

ويمكن القول أن ديون الفلاحين كانت لا تزال محدودة حتى ذلك التاريخ
لكن سرعان ما تجمعت الظروف التي أدت إلى استئانة الفلاحين بشكل خطير
فالفرايب أصبحت تجبي نقداً ابتداء من عهد سعيد وبدأت بالوجه البحري ثم

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

Baer. G. Op. Cit, P 31.

(٢)

(٣) القوانين القارية في الديار المصرية ، ص ١٤٥ - أنظر أيضاً الفصل الأول .

امتدت إلى الوجه القبلي في الفترة التالية وفي مارس سنة ١٨٨٠ كان جباية الضرائب نقداً هو الوسيلة الوحيدة التي يعترف بها القانون الذي صدر في هذا التاريخ (١) . وفي ظل سيادة اقتصاد السوق وما ترعّب عليه من سيادة التعامل النقدي أمكن للفلاح أن يعترض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشترى القوت الضروري وهو أمر لم يكن متاحاً في الماضي حين كان على الفلاح في سنوات الجفاف أو الفرق إما أن يمجر أو أن يموت جوعاً . كما تسببت الاحتياجات المتزايدة للسال من قبل حكام أسرة محمد علي والمشروعات التي أنجزتها الدولة في عهد سعيد واسماعيل وسفه الأخير وتبذيره في ارتفاع الدين العام من ١٥ مليون جنيه في نهاية عصر سعيد إلى ٩٠ مليون جنيه عند عزل اسماعيل كما تضاعفت الميزانية خمسة أضعاف خلال القرن التاسع عشر (٢) . ونتيجة لهذا زادت الضرائب زيادة لا تحتمل واستحدثت أنواع جديدة منها ولم يكن أمام الفلاحين الذين لم يتركوا أراضيهم سوى الاستدانة لدفع المطالب المالية التي لا تتوقف لحكام أسرة محمد علي وخاصة الخديوي اسماعيل وغرق قطاع من الفلاحين في الديون وبالذات أصحاب الملكيات الصغيرة وأصبحت الاستدانة بضمان الارض ممكنة بفضل الحقوق المتزايدة التي حصل عليها الفلاحون على أراضيهم ، وفي نفس الوقت جد عاملاً ساعداً للفلاحين على الاستدانة والاغراق في الديون أولهما : وجود الاجانب وتغلغلهم في الريف كمصادر للاقراض مزودين بالامتيازات الاجنبية ثم سلطة الحاكم المختلطة .

فالاجانب الذين توقف تدفقهم نسبياً في عهد عباس عادوا مرة أخرى بأشد من ذي قبل في عهد سعيد وخلال عهد اسماعيل ويصف « دافيد لاندز » هذه النوعيات من الاجانب بأنها من حثالة البحر الأبيض المتوسط فالمرأى المزدحمة وقرى مالهة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفاضلين من أطفالها الفقراء

(١) يعقوب ، أوجين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

Baer G. Op. Cit, P 34

(٢)

والماعطين والساخطين إلى أرض المال الوفير ، وباستثمارات قليلة جدا كان القادمون جميعا مجموعة أنهازية شديدة المراس خرجت تبحث عن الثروة بصرف النظر عن وسيلة جمعها فراحوا يشرفون على أعمال الخدمة المحلية ويطلبون احتياجات وملاذات الرواد ويديرون المحلات والحانات والمطاعم ونواى القمار وبيوت الدعارة وبدأوا بمدينة الاسكندرية ثم تطرقوا منها إلى المدن الإقليمية ثم تغفلوا في الريف ،^(١) وأصبحوا يمتلكون وابورات لحليج الاقطان ويذكر على مبارك أمثلة كثيرة لأجانب امتلكوا وابورات لحليج الاقطان فى القرى مثل صا الحجر وطلخا بالغربية والاخيرة كان بها وابوران لإثنين من الأجانب أحدهما يونانى^(٢) .

وهكذا تغفل الأجانب وأكثرهم من اليونانيين فى الريف وعملوا بالتجارة وإقراض الفلاحين بالربا .

ويصور يوسف نحاس طريقة دخول المرابى الاجنبى للقرية ، فيقول :
 « يند إلى القرية رجل حقير البزة لافتتاح حانوت فيبدأ بأن يبيع للسذج أصنافا مغشوشة وبضائع من أردأ الأصناف بأفدح الاثمان وهو إلى جانب ذلك يبدأ بالمراباة الجزئية معطيا عشرة قروش لياخذ ١٥ قرشا فى نهاية الاسبوع أى فى يوم السوق الذى يستطيع فيه مديته أن يبيع شيئا عما عنده ليقضى ما عليه فاذا حال الحول (مر عام) يكون قد ربح ما يمكنه من توسيع تجارته ومنها التسليف فلا يلبث هذا الرجل الحامل أن يصبح نالها معروفا وأن يتلقب بلقب الصيرفى وعندئذ يجرى على الخطوة الآتية : يحتاج الفلاح إلى نقود فيعطيه الجنيه الانكليزى بـ ١٢٥ قرش أى بفائدة قدرها ٢٧٪ وأحيانا ٣٠٪ وهو نفسه يحرر سنداً بالمبلغ فيوقع عليه الفلاح بختمه جاهلا ما يجتبه له الصك لانه لا يقرأ على أن هذه

Lands D.S. Op. Cit, PP 88, 89.

(١)

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٢ ، ٣٣

الفائدة لم تكن في الحقيقة إلا جزءاً من الربح الذى يطعم فيه المزارع أما مكاسبه الأخرى فهو أنه يجعل ميعاد الدفع شهر أكتوبر وهو الشهر الذى يبيع فيه الفلاح قطنه والفائدة محسوبة على سنة كاملة . والأرباح التى لا يستعد للدفع يبيع المزارع قطنه بثمن بخس لاضطراره من جهة وجعله بالأسعار من جهة أخرى هذا إلى جانب السرقة فى الميزان (١).

ويقدر يوسف نحاس أرباح المزارعين بأنها كانت تتراوح ما بين ٧٠ و ٦٠ ٪ . وعلى هذا فلا يمضى وقت طويل حتى يكون المزارع قد كثر ثروته كبيرة (٢) وساعد المزارعين الأجانب على هذه الطريقة المخربة التى كانت تجلب بها الضرائب مقدماً . وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من المزارعين مبلغاً من المال على أن تكل اليهم الرجوع إلى الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة فكانوا يجربون القرى مصحوبين برجال السلطة ويحصلون من الفلاحين أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة (٣).

وراح الأجانب يعربدون فى الريف المصرى فى حماية الامتيازات الأجنبية التى كانت تحول دون فرض ضرائب عليهم إلا بأذن من حكوماتهم (٤) . وكان من الصعب على الفلاحين الحصول على حقوقهم فى ظل نظام القضاء القنصلى حيث استأثرت المحاكم القنصلية ابتداء من سنة ١٨٥٠ بنظر جميع المنازعات الخاصة بالأطيان ومنها الرهن ونزع الملكية فكانت أطيان القنصل المصرى يمدى عليها ١٧ قانوناً أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية وكان الفلاح المصرى إذا خسر دعواه ضد

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٣) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤) قيودور وودستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩

أجنبي وأراد استئناف الحكم فعليه أن يستأنفه أمام حاكم البلد التابع لما الخصم .
وإذا صغر على الأجنبي حكم نهائى باخلاء أرض أو عقار لأحد الوطنيين كان
يحتال على ذلك الحكم بالتنازل عن هذه الأرض لأجنبي آخر ويصبح على الوطنى
أن يقيم دعوة جديدة على الخصم الجديد وأمام هذه الدورة كان الفلاح المصرى
كثيراً ما يضطر إلى ترك حقه .

وأكثر من هذا فإن بعض القنصليات أنشأت لها مكاتب لتسجيل العقود
الناقلة للملكية وعقود الرهن تطبق عليها قوانين الدول التى تنتمى إليها^(١) ،
وتصور مذكرة مخفوفة ضمن أوراق الثورة العرابية مدى ما وصلت إليه الحالة من
فوضى فى القضاء جاء فيها : وصلت الحالة إلى الاكتفاء بقسطنطين الجانى إلى فصله
وإخباريته بما فعل الأجنبي من التعمديات على الوطنى . فالوطنى المسكين إما أن
يريد إقامة دعوة عند القنصل أو لا يريد فإن أراد فعليه أن يحضر أفوكاتو
ويصرف ماله ووقته وإن لم يرد إقامة دعوة فلا يعلم ولا تعلم الحكومة المحلية
ماذا حصل مع الأجنبي هل عوقب أو لم يعاقب وإذا تصادف وسألت الحكومة
من جناب القنصل بواسطة الخارجية عما تم فى شأن الجانى فجناب القنصل إذا لم
يفد بأن الزعر فر هارباً من السجن فقد يفيد بأنه صار نفيه إلى بلاده ثم بعد عدة
شهور يشاهد الجانى الذى كان حليفاً وإسمه بولص صار ملتجئاً وإسمه جورجى
أو العكس^(٢) .

وفى ظل هذه الظروف بلغت الجاليات الأجنبية حد الارهاب وأصبحت
الامتيازات الأجنبية فى مصر تعود بالفائدة على أسفل نوع من الاوربيين فى

(١) عزير خانكي ، الحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ماضيها وحاضرها ومآلها
المطبعة المصرية بمصر سنة ١٩٣٩ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، مخفظة رقم ١٧ قضايا التهمين ، ملف رقم
١٨٨٢/٤٠٨ ج ، بقوب سائى ، مذكرة مؤرخة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢

أواخر عهد إسماعيل فالأوربي الساعى للامتيازات أو للاستغلال بالربا الفاحش واليوناني القندقي أو الحنار أو السمسار واليهودى والمرابى والسورى المستملك تحالفوا كلهم فى ظل الامتيازات والفرضى القضائية السائدة على نهب الفلاح المصرى إلى حد غير قابل للتصديق^(١) وتمكن الاجانب من الاستيلاء على مساحات كبيرة من أطميان الفلاحين دون وجه حق .

ففى قرية نائى التابعة للقليوبية وضع اليونانى نقولا وسيلي يده على مساحة قدرها ٤٨ فداناً من أطميان المتروك بالناحية سنة ١٢٦٨ (١٨٤٩) فى عهد عباس وزرعهم وعند عودة الفلاحين أصحاب الارض رفض المذكور إعطائهم أراضهم بدعى أنه اشتراها .

وفى موضع آخر استولى نفس اليونانى على خمسة أفدنة ونصف ساقية كانت لفلاح توفى وأدعى أنه اشترى هذه المساحة ومنع الفلاحين من زراعتها وثبت من تحقيق الموضوعين أن اليونانى المذكور ليس له حق فى هذه الأطميان^(٢).

وفى موضع آخر قامت الفرنسية بملام كالوم ، عن طريق اتباع لها بالاستيلاء على أراضى أحد المزارعين وقام أتباعها بحرق الزراعة القائمة فيها^(٣). ولم يكن لإنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ليقفل من امتيازات الاجانب

(١) بير كرايتسى ، اسماعيل المنفى عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة سنة ١٩٣٧ ، ص ٢٢٦ .

(٢) دار الوثائق ، س ١/٥/٧ صادر ج ٧ وحدة ديوان الحية السنية ، عربى رقم ٦٦ من ٧ صفر سنة ١٢٦٨ هـ إلى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٨ هـ خطاب رقم ٢٢١ فى ١٤ ربيع أول سنة ١٢٦٨ هـ من الحية إلى قنصل اليونان س ٢٨٤ ، خطاب آخر رقم ٢٤٦ فى ١ محرم سنة ١٢٦٨ هـ من كنفندى باشا إلى قنصل اليونان س ٣٠٩ .

(٣) دار الوثائق ، س ١/٥/١٣ . المخطابات الصادرة إلى الدواوين والجنالك ، وحدة ديوان كنفندى رقم ٨١ من ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ إلى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ ، خطاب رقم ٣٨٠ فى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٦٩ هـ س ٤٨٠ .

بل كان اعترافا بما ادعاه قناصلهم من امتيازات ليست لهم^(١). لقد كانت هذه المحاكم أداة مروعة لاستبعاد الفلاحين من الناحية الاقتصادية وتحقيق أهداف المرابين في الاستيلاء على أراضيهم^(٢).

أما العامل الثانى الذى شجع الفلاحين على الاستدانة والاغراق فى الرهونات فهو ما طرأ من تغيير على التشريع فى مصر فالقانون المدنى المختلط أدخل تغييراً هاماً فى نظام الرهن فالتشريع الإسلامى لم يكن يعرف من الرهن سوى نظام الرهن الحيازى أو الرهن العقارى وهو المعروف بالقاروقة وفيه يستولى المدين على الأرض المرهونة طوال مدة الدين^(٣).

ولم يكن الفلاح المصرى يقبل على هذا النوع من الرهونات لأنه كان يرى فيه من البداية وسيلة لتجريد من أرضه بمجرد حصول الرهن. أما النوع الآخر من الرهونات الذى جاء به التشريع للمدنى المختلط فهو ما يعرف بـ «بيع الوفاء» وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين وفى نفس الوقت يكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع.

وبمقتضى البيع التهاى كان الدائن يترك للفلاح المدين الأرض - بتأجيرها له - تأجيراً صورياً. والفلاح الذى يرغب دائماً فى الاحتفاظ بأرضه يفضل طريقة البيع الوفاى ابتغاء المال وهو دائماً يأمل دفع ما عليه فى حينه وهو حين يلجأ إلى

(١) بير كرايتس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ :

(٢) البنك العقارى المصرى من ١٨٨٠ - ١٩٣٠ ، القاهرة سنة ١٩٣٠ ، ص ١٣ .

(٣) عرفت المادة ٥٥٣ من القانون المدنى الأهل القاروقة بأنها عقد يعطى به للمدين حقارة فدان ويكون للدائن المذكور الحق فى استغلاله لنفسه والانتفاع به لمن تمام وقاه الدين وأصحاب الألبان الحراجية هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشاركة القاروقة - القوانين التجارية فى الديار المصرية ، ص ٤٥ هامش .

هذه الطريقة للحصول على المال لا يكون في نيت بيع أرضه لكن لاحتياجه للمال وعجزه في النهاية عن السداد يصبح للدائن سلطة تجريدته من أرضه^(١).

لقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذي رأوا فيه وسيلة للحصول على المال الذي يحتاجونه مع احتفاظهم بأراضيهم لكن هذا النوع من الرهن أدى في النهاية إلى خروج الجزء الأكبر من أراضي الفلاحين إلى أيدي غيرهم من المرابين الأجانب^(٢). وتظهر خطورة هذا النوع من الرهن إذا رجعنا للعقود التي كانت تتم بين المرابين الأجانب وبين الفلاحين ففي إثني عشر عقداً موقعة بين أحد المرابين اليونانيين المقيمين فيها وبين إثني عشر فلاحاً من مركز طوخ بالقليوبية سنة ١٨٩٥ نص في جميع هذه العقود على أنه في حالة تأخير المدين عن السداد في الموعد المحدد ولو ليوم واحد تصبح الأرض ملكاً للاجنبي المذكور دون منازع. كذلك فقد نص في جميع هذه العقود على أن المدين ليس لديه مانع من أن يقوم الاجنبي المذكور بتسجيل الأرض باسمه ابتداءً من توقيع الرهن. وإذا استطاع المدين تسديد ما عليه من دين أن يدفع مصاريف التسجيل التي تحملها الاجنبي الدائن ومصاريف فك الرهن^(٣).

وهكذا كان وجود المرابين الأجانب وتغلغلهم في الريف وأسلوب الرهن الجديد من أكبر العوامل التي أدت إلى زيادة ديون الفلاحين وزيادة رهونات الاراضي وهي المشكلة التي أصبحت واضحة مع نهاية عصر سعيد.

(١) يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٣) دار المحفوظات، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمسكة مراكز طوخ الفرعية سنة ١٨٩٥، جزء ثاني رقم ٢٧٠٨، عين ٧٥ مخزن ٤٦، عقود أرقام من ٢٥٥ - ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٤ صفحات من

ففي الاجتماع الذي عقده مدير القليوبية مع عمد ومشايخ المديرية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) لبحث هذه المشكلة أشار مدير القليوبية إلى أن أهل القرى قد وقفوا تحت ضرر الاستقراض لتسديد ما عليهم فانتقلت خبرات محصولاتهم ومنافعها التي جنوها بالمشقة إلى غيرهم وبسبب ذلك أصاب أهلها الضرر والخسارة والشدة والاضطرار مستحكمة فيهم ما لا حاجة معة للتعريف،^(١) وفي العترة التالية أصبحت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذي بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين في التوسع في زراعة محصول القطن على أساس القروض التي حصلوا عليها بصحة رئيسية من التجار اليونانيين وغيرهم من الليفانتين والاجانب الذين امتلكوا محالج قطن في القرى ، ولقد أدى الانخفاض المفاجيء في أسعار القطن مع ارتفاع الضرائب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وبالتالي انتقال كثير من أراضيهم للدائنين والمرايين^(٢)

فشركة التجارة المصرية وهي شركة انجليزية أسلفت وحدها مايزيد على ٣٠ ألف جنيه في مقابل أطيان أرتهنتها بتسديد مديونية البحيرة ومحكمتها سنة ١٢٨١ (١٨٦٥/٦٤)^(٣). وبلغت ديون الفلاحين في مديرية الغربية وحدها في تلك الفترة ٤٠٠ ألف جنيه رهن نظيرها ١٣ ألف فدان لبنك السودان^(٤). وفي سنة ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعي تدخل الحكومة وإلا فان

(١) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، محفظة رقم ٤٩ مية تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ١٤٧ بتاريخ ٢٤ أول سنة ١٢٧٩ .

Baer, G. Op. Cit, P 35.

(٢)

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، محفظة رقم ٣٢ تركى وثيقة ١١٢ تركى بتاريخ ذى القعدة سنة ١٢٨١ . خطاب من إسماعيل راغب باشا رئيس معاون الخديوى إلى المهردار .

(٤) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

مساحات واسعة من الاراضى سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الاجانب فتقدم دغريو إلى إسماعيل باقترح مؤداه أن تتولى الحكومة هذه الديون عن الفلاحين وتدفع لأصحاب الديون سندات من الخزانة بقائدة قدرها ٧/١ وتولى الخزانة بدورها تحصيل هذه المبالغ من الفلاحين خلال سبع سنوات وتمنى الدولة نفسها من المشاكل التى قد تترتب على أية مصادرة عامة للأرض^(١) . وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً عالياً سنة ١٨٦٥ تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وتسلم الدائتون من الحكومة ما عرف « بسندات القرى » وأصبحت أراضى الفلاحين هذه البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة^(٢) .

وبلغت الأموال التى خصصت لهذه العملية ١٤٠٠٠٠٠ جنيه دفعتها حكومة إسماعيل من القرض الذى عقده سنة ١٨٦٥ وعرف بقرض الدائرة السنية الأول^(٣) وقد ظلت هذه الأراضى مرهونة للحكومة حتى سنة ١٨٩١ حين صدر فى ٣ يناير من نفس العام أمراً عالياً بتفريض ناظر للمالية بالتصرف فى ديون الفلاحين حسب ظروف كل منهم سواء بأخذ جزء من أطيانهم أو سداد جزء من الديون للحكومة أو التنازل عن كل الدين حسب حالة كل مدين . على أن يفك الرهن فى النهاية عن هذه الاطيان^(٤) .

وعلى الرغم من تدخل الحكومة على هذا النحو فان ديون الفلاحين الناجمة عن الضرائب الباهظة وما ترتب عليها من رهونات قد استمرت خلال حكم إسماعيل وأصبحت صيرورتها محزنة فى النهاية وقد عرض عدد من المعاصرين للحالة التى وصل إليها الفلاحون فى نهاية عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق .

Lands. D.S. Op. Cit, P 240.

(١)

(٢) د . على البريلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣

Bacr. G. Op. Cit. P 35.

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٤) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول ملف رقم ١٤ ، ص ٥ .

ففي سنة ١٨٧٨ كتب « مستر فيان Mr. Vivian » القنصل البريطاني في القاهرة إلى لورد ساليسوري « أنه نتيجة للطلبات الجائرة وغير المحددة من جانب الحكومة التي تفرض في أوقات غير أوقات المحصول فإن الفلاحين غالباً يضطرون إلى اقتراض الأموال بفائدة ربوية يصل سعرها إلى ٧ ٪ أو يبيعون حاشيتهم أو أرضهم . أن أكبر الضرر الاقتصادي الناتجة عن غيبة النظام التي تدعو للأسى أن طبقة الملاك الصغار قد أوشكت على الاختفاء » (١).

وفي حديث مع ستوارث فاليري الذي رافق دوفريين في بحثه شرح فلاح من إسنا الظروف التي فقد فيها هو وأسرته أراضيهم قال « لقد كان لنا جميعاً يوماً أرضاً نملكها ... لقد فقدنا أرضنا زمن إسماعيل باشا فقد كانت الضرائب والظلم ساحقاً في بداية عصره بحيث لم يكن في طاقتنا دفعها وتراكت المتأخرات لمدة أربع أو خمس سنين وكان في استطاعة أى شخص أن يتقدم ليدفع المتأخرات التي علينا، كان يستولى على أرضنا دون أن يدفع أكثر من ذلك . لقد فقدنا أرضنا منذ ١٥ سنة مضت ومنذ ذلك الوقت ونحن نستأجر أرضاً أبنائنا يبعدها » (٢).

ولقد زاد من سوء الحالة في ذلك الوقت الفيضان المنخفض سنة ١٨٧٧ والفيضان العالي الذي حدث في العام التالي ويذكر البعض أنه في سنة ١٨٧٩ أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأرض التي يزرعونها وأن ٩٠ ٪ من أراضيهم أصبحت في حيازة طبقات أخرى (٣) . ويصف شاهد عيان الموقف في نفس العلم بقوله « أن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية فإن الاطيان والتاجر أخذت تنقل من عدة سنوات إلى أيدي الأوربيين ذلك أن الارهاق في

Baer. G. Op, Cit, P 36.

(١)

Ibid, P 16

(٢)

(٣) تيدور رودستين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن
الإمكان،^(١).

وفي أغسطس سنة ١٨٨٠ كتب مراسل النايغز في الاسكندرية يقول « ينبغي
أن نذكر أن اللقاح اليوم أصبح غارقاً في الدين أكثر مما كان عليه في أي وقت
مضى فهبوط النيل وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضي إلى
الاجانب»^(٢).

وقد تمكنت فئات اجتماعية متعددة من انتزاع أراضي الفلاحين عن طريق
الرهونات من اليونانيين والسوريين ومسيحي « اليغانت » عموماً إلى جانب بعض
الاقباط المصريين وبعض مشايخ القرى . ويذكر فاليري استيوارت :

« إن إحدى القرى كان لأحد اليونانيين فيها ٢٠٠ فدان بينما لم يكن أحد من
سكانها يملك أكثر من بضعة أفدنة حتى شيخ القرية لم يكن يملك سوى ١٢ فداناً
أما ضيعة اليوناني فقد تكونت كلها من الأراضي التي انتزعت من الفلاحين .

إن العجز والجهل في مواجهة الاساليب غير الشريفة التي لا تعرف الرحمة
التي اتبعها المرابون إلى جانب متاعب الفلاحين الاقتصادية جعلت للمرابين يحصلون
على الفدان الذي قيمته ٥٠ جنيه بمشرة جنيهات أو أقل وكان الدائنون يستولون
على الأرض قبل أن تطرح للبيع»^(٣).

وفي الفترة من سنة ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات
المحاكم المختلطة من ٥٠٠ الف جنيه إلى ٧ ملايين جنيه منها ٥ ملايين جنيه ديون

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٢) تيدور رودستين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

Baer. G. Op. Cit. P 36.

(٣)

على الفلاحين . وكان جزءا عظيما من هذا المبلغ ناتج عن الفائض المتراكم من القوائد
الذى كان معدنها يبلغ ٣ / ١ في الشهر . وبلغت السلفيات في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢
٥٨٢١٩١٢ جنيهها رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان ويقول دفيين أن أكثرها لن
يلبث أن يقتل من أيدي أصحابها إلى الاجانب ، هذا إلى جانب ثلاثة أو أربعة
ملايين جنيه للمرابي القري الذين معهم سندات تمكنهم من بيع أطيان الفلاحين
بنفس السرعة كالراهنين^(١).

وقد بلغت الاموال التي نظرتها المحاكم المختلطة لصالح المرابين سنة ١٨٨٢
ما قيمته ٢٤ مليون قرش منها ٦ ملايين في القاهرة والاسكندرية وأكثر من ١٧
مليون في مديريات الدلتا و ٦٨٠ ألف قرش في مصر الوسطى والصعيد وهي المبالغ
التي أثار أصحابها قضايا أمام المحاكم المختلطة وتركز بصفة خاصة في الدلتا والمدن .
ولا يعني هذا أن الفلاح في الصعيد كان أحسن حالا فقصد كان مدينا بدوره
للمرابين المحليين وهؤلاء كانوا ينزعون أراضيهم بالرضا في حالة عدم سداد الدين
. ويذكر فاليري ستوارت أن أراضي الفلاح في الصعيد كانت تباع غالبا لسداد
ديونه فمتدما يكون الفلاح عاجزا عن الدفع كان يبيع أرضه اختيارا ولم يكن
هناك حاجة لحضوره أمام المحاكم المختلطة لأن المعاملات كانت في هذه الحالة تتم
بين وطنيين ووطنيين^(٢).

وفي ظل الاحتلال البريطاني استمر بيع أراضي الفلاحين سدادا لديونهم
لا سيما بعد طاعون الماشية سنة ١٨٨٣ وانهار الاسعار سنة ١٨٨٤ . وفي سنة
١٨٨٥ كتب « مستر جيبسون Mr. Gibson » مدير عام مصلحة المساحة
يقول « ما لم تحسن الاسعار أو تقدم مساعدة في أي شكل آخر فان أراضي صغار
الملاك سوف تنتقل لا محالة إلى أيدي الطبقات الأكثر غنى من الملاك » .

(١) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ص ٢٧ و ٢٨ .

Baer G. Op. Cit. P 37.

(٢)

وبلغت الأراضى التى انتزعتها المحاكم المختلطة سنة (١٨٨٣) ٢٢٠٤٧ فداناً
و١٨١٤٨ فداناً سنة ١٨٨٤ و١٧٨٢٨ فداناً سنة ١٨٨٥ و١٢٩٦٩ فداناً
سنة ١٨٨٦^(١).

وقد انعكست عملية تدهور الملكيات الصغيرة بسبب الديون بدورها على
أصحاب الملكيات الصغيرة من مشايخ القرى فى مركز زفتى بمديرية الغربية فقد
عدد من مشايخ القرى ملكياتهم الصغيرة بسبب الديون فى الفترة من بداية الاحتلال
حتى سنة ١٨٩٣ .

فى تقرير عن ناحية كفر الشهيد فى مايو سنة ١٨٩٢ جاء فيه : أن أ-د
مشايخها صار لا يملك سوى فدان وثلث وهذه المساحة مرهونة للبارون دى منشا
فى نظير مبلغ ١٨٠ جنيهًا .

وفى تقرير آخر عن ناحية ميت الحارون مؤرخ سنة ١٨٩١ جاء فيه : أن بها
أربعة مشايخ أحدهما عبد الناح سليم تجمرد من أطيانة لارتكابه الديون ، والثانى
وهو محمد العزب شيخ الناحية قد باع أجليانه ورهنها البالغ مساحتها ٥ أفدنة فى
الفترة من ١٨ أبريل سنة ١٨٩١ إلى ١٨ مايو سنة ١٨٩٣ ولم يبق منها سوى
ربع فدان .

وفى تقرير ثالث عن ناحية أيار بقسم بسيون بالغربية فى يوليو سنة ١٨٩٠
جاء فيه أن : مصطفى شعبة شيخ الناحية :ك . أفدنة مرهونة نظير مبلغ ١١١
جنيهاً . وتحفل سجلات العمد والمشايخ بالعديد من أسماء مشايخ القرى من ذوى
الملكيات الصغيرة التى اختفت بسبب الرهن^(٢) . ومنها يظهر حقيقة الدور الذى

لميه الاجانب في الريف في انتزاع اراضي الفلاحين في ظل الاحتلال وهي حقيقة تؤكدتها أيضا سجلات المحاكم الشرعية . ويكنى أن تتابع حالات الرهن التي قام بها واحد من المرابين اليونانيين في عام من خلال سجلات محكمة طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ .

فقد استطاع اليوناني تادرس جورجي جلانوه المقيم ببندر بنها أن يضع يده خلال سنة ١٨٩٥ على مساحة ١٦ فداناً عن طريق الرهن بملاوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحي كفر العرب والحصة وكفر أحمد حشيش وكفر فرنسيس وزاوية بلقان وجميعهم بمركز طوخ . وكانت آخر هذه الحالات ستة قرارات باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدايم من زاوية البلقان يماً وفائياً للبراي المذكور نظير مبلغ ١٠٩٩ قرشاً . وجاء في شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهي مع نهاية شهر أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وإذا تأخر في سداد القسط الأول يضاف ما تبقى منه بالارباخ على القسط الثاني وإذا تأخر في دفع القسط الثاني عن مواعده ولو ليوم واحد تصبح الارض ملكاً للأجنبي المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الارض باسم الدائن المرتهن . وفي حالة تمكن المدين من دفع الدين فإن عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التي تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن^(١).

وفي الفترة التالية زادت ديون الرهن العقاري زيادة كبيرة على الفلاحين فبلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التي تقل عن ٥ أفدنة سنة ١٩١٣ ١٥٩٩٠٦٦٠ جنيناً وبلغت مساحة الاراضي التي رهنه نظير هذه المبالغ ٦١٩٢١٤

(١) دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ ج ٢ رقم ٢٠٧٨ بين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ ، ٧٨ . حول مزيد من حالات الرهن التي تمت لحساب الأجانب من اراضي الفلاحين بمركز طوخ انظر : أيضاً سجل العقود والرهون والأحكام بمحكمة طوخ الشرعية سنة ١٨٩٨ رقم ٢٠٩٢ بين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ١ وما بعدها .

فداناً يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وكان متوسط الدين على الفلاح الواحد ^{منه جنيه} ٢٥٨٢٨ و متوسط الدين على الفدان الواحد مبلغ ٢٥٨٢٤ (١). وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الممتلكات الصغيرة بما دعا الحكومة للتدخل فيها عرف بقانون الخمسة أفدنة والذي يقضى بعدم جواز الحجز على أراضي الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمس أفدنة. وشمل القانون عدم الحجز أيضاً على مساكن هؤلاء الملاحين وملحقاتها ودائتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الاطيان المذكورة (٢). ومهما كانت الاسباب التي دفعت الانجليز لإصدار هذا القانون فإنه زاد من متاعب صغار الفلاحين حين زاد اعتمادهم على مرابي القرى بعد أن رفض البنك العقاري إعطائهم سلفاً.

وقبل صدور هذا القرار كانت مساحات ليست قليلة من أراضي الفلاحين قد انتزعت ويصعب بالازد بسبب عجز أصحابها عن دفع متأخرات الضرائب ففي الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ تمت ١٢٦ حالة بيع لأراضي صغار الفلاحين في مديرية أسيوط وحدها بسبب الضرائب المتأخرة عليهم كانت معظمها بنواحي أم القصور وبني شقير وبني زيد وبني قرة ذهب الجزء الأكبر منها إلى عائلات كبار الملاك بأسيوط (٣).

وفي قرية الطرفاية بمديرية الجيزة وقعت ست حالات من الحجز العقاري

(١) تقرير كشف عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣، ترجم وطبع في القاهرة سنة ١٩١٤، ص ٢٥.

(٢) تقرير كشف عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٢، ص ٩٦.

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الاهالي بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للبري رقم ٣٧٢٥ مسلسل حمودي ١٩٢٠ حفظ نومي / غزن تركي.

خلال الشهور الخمس الأخيرة سنة ١٨٩٨^(١) .

وفي الفترة من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩٠٣ بلغ عدد الحجوزات ٢٣٢٥٩ حجراً وقعت على الفلاحين نظير متأخرات ضرائب قدرها ٢٩٥٦٨٦ جنيهًا على مساحة قدرها ٢٩٠٦٣٨ فداناً نفذ البيع في ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التي شملها البيع ٥٣٨٨٠ فداناً معظمها في مديرتي الغربية والشرقية حيث بيع في الغربية ٢١٥٩٧ فداناً وبيع في مديرية الشرقية ١٣٦٥٨ فدان^(٢) .

وبلغت مساحة الأراضي التي بيعت بسبب عدم سداد الأموال الاميرية خلال سنتي ١٩٠٤ ، سنة ١٩٠٥ - ١٤٩ فداناً مملوكة إلى ٢٢٢ فلاحاً وهي تشير إلى حقيقة هامة هي أن حالات نزاع الملكية التي كانت تتم نظير متأخرات الضرائب راح ضحيتها صغار الفلاحين^(٣) .

هكذا كانت الديون الناتجة بصفة أساسية عن الضرائب هي الخطر الرئيسي الذي يهدد ملكيات الفلاحين الصغيرة ابتداء من عهد اسماعيل .

ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقاري وهو أقدم البنوك العقارية التي أنشئت في مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنيه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير^(٤) .

(١) دار المحفوظات ، سجل قيد الاجراءات القانونية المتخذة ضد المتأخرين في سداد الأموال بمديرية الجيزة من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٠ رقم ٦٦ مخزن ٦٨ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق . ص ٦٢٧ .

(٣) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٥ ، ص ٧٣ .

(٤) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٠ ، طبع وترجم في جريدة المقطم سنة ١٩٠١ ، ص ٩ .

فالبنوك وشركات الرهن العقارية كانت ترى في تسليف الفلاحين مخاطرة غير مضمونة إلى جانب أنها غير مربحة وعندما أنشئ البنك الاهلى المصرى بدأ اللورد كرومر مشروعا شرع بمقتضاه البنك سنة ١٨٩٩ بإعطاء قروض صغيرة على سبيل التجربة ما لبثت أن اتسعت خلال السنتين التاليتين^(١) ففي أواخر سنة ١٩٠١ كان للبنك أكثر من ١٥ ألف سلفة بلغ مجموعها حوالى ٤٠٢٠٠٠ جنيه^(٢).

وفي هذا الظروف أنشئ البنك الزراعى المصرى سنة ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين ويقول كرومر أن الهدف من إنشاء البنك الزراعى هو حماية الممتلكات الصغيرة وزيادتها إن أمكن . وأن التطور في أهداف البنك سوف يمكن الفلاحين من المحافظة على أنفسهم في مواجهة مرابى القرى وأن يزودهم برأس المال اللازم لتطوير زراعتهم والتوسع في ملكياتهم . وبلغت ديون صغار الفلاحين للبنك سنة ١٩٠٦ ، ٨ ملايين جنيه ويشير كرومر إلى أن الزيادة الجوهرية في عدد صغار الملاك خلال السنوات الأولى من القرن العشرين هي نتيجة مباشرة لأعمال البنك . لكن خليفة جورست يناقض هذا الرأى تماما في تقريره سنة ١٩٠٩ حين يذكر أن البنك لم يقرض أموالا للفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . وعلى هذا فهو لم يخلق ملاكا جديدا وهو قول أقرب إلى الحقيقة . فالبنك حتى لو كان في إمكانية أن يحول بعض الفلاحين الذين يملكون أقل من فدان إلى الشريحة التالية وهم الفلاحون الذين يملكون مساحات تتراوح بين ٣ و٥ أفدنة وأن يحول بعض صغار الملاك من الفلاحين إلى متوسطيهم فإن هناك شكاً في أن المبالغ التى أقرضت للفلاحين قد وجهت لشراء الأراضى ولا توضح الإحصائيات في تلك الفترة ما إذا كان هناك فلاحون يملكون أقل من فدان قد زادت ملكياتهم وانضموا إلى شريحة الفلاحين الذين يملكون ما بين ٣ و٥ أفدنة لأن النوعين لم يكن من

Baer G. Op. Cit, P 87.

(١)

(٢) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٣ ، ص ٢٢ .

الاستطاع تمييزهما قبل سنة ١٩١٠. أو أن هناك فلاحين من صغار الملاك قد انضموا إلى متوسطى الملاك. وتوضح الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٧ ليس فقط زيادة المساحة المملوكة للفلاحين وهى من خمسة أفدنة فأقل بل نقص مساحة الملكيات المتوسطة بأكثر من ٨٠ ألف فدان أيضاً^(١).

وإذا كان على البنك أن يمنع فقدان الفلاحين للملكياتهم فإن تأثيره كان محدوداً جداً وكانت سنوات نشاطه هى سنوات الرخاء وعندما جاء الاختيار سنة ١٩٠٧ حيث الأزمة المالية والسنوات التى أعقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن انقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات^(٢).

ويكنى أن تعلم أنه فى قرية أولاد سلامة فى مديرية جرجا وحدها حدثت ١٤٠ حالة بيع للملكيات تقل عن خمس أفدنة لحساب البنك فى الفترة من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٢ ومن بين هذه احالات ١١١ حالة تقل عن فدان^(٣).

وخلال النصف الثانى من سنة ١٩٠٩ ظلت الاهرام تنشر يومياً ما لا يقل عن ٤٠ إعلاناً من البنك بتوقيع الحجز على مدينيه وطالب بيع ما يمتلكونه من أطيان إيفاء لما عليهم من ديون وكان أغلب الملكيات المعلن عن بيعها قطعاً صغيرة وأن بعضها لم يكن يتجاوز ١٢ قيراطاً وهذه الارض كانت تنقل من أيدي أصحابها إلى أيدي كبار الملاك^(٤).

Baer, G Op. Cit, PP 87, 88

(١)

Ibid,

(٢)

(٣) دار المحفوظات ، دفتر فهرست احما : اشترى اطيان مرهونه لبنك من ١٩٠٩ إلى

سنة ١٩١١ بمديرية جرجا رقم ٨٤ مخزن ٦٨ .

(٤) د. لبيب يونان رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

(١٩٨٢ — ١٩١٤) القاهرة سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

وفي سنة ١٩١٠ بلغت حالات نزع الملكية التي قام بها البنك ٣١٩ حالة وبلغت مساحة الاراضي التي بيعت بمقتضاها ١٠٣٥ فداناً اشترى البنك نفسه منها ٦٨٠ (١) فداناً ، ومن الواضح أن قانون الخمس أفدنة وضع أساساً في مواجهة البنك الزراعى .

(١) تقرير سير الدون جورست عن المسألة والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان . سنة ١٩١٠ ، طبع وترجم في جريدة المقطم سنة ١٩١١ ، ص ٢٩ .

السخرة واستغلال الفلاحين في المشروعات العامة

تمثل السخرة عنصراً من أبرز عناصر المأساة التي عاشها الفلاحون في القرن التاسع عشر والتي تسببت إلى جانب الضرائب في هجرة الفلاحين لأراضيهم ، وعلى الرغم من أن السخرة هي أحد ملامح العلاقات الاقطاعية في مصر إلا أنها استمرت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأقيمت عن طريقها كل مشروعات الري التي تمت خلال تلك الفترة ونفذت في المحل الأول لمصلحة كبار الملاك^(١). كذلك فإن عمالة تطهير الترع التي كانت تتم كل عام بالسخرة كانت تتأجها تذهب بطريقة غير مشروعة إلى كبار الملاك ويقول دوفرين في تقريره « ويتم أرباب السلطة أحياناً بتطهير المديرية التي لم فيها إقطاع ، أن مسألة العمالة هي الطريقة المفضية التي يستغل بها الحجم الفقير من الفلاحين لأن السواد الأعظم منهم يجبرون على العمل بأيديهم^(٢) »

وليس هناك بيانات إحصائية متاحة حتى الآن عن عدد الفلاحين الذين تم تسخيرهم في المشروعات العامة وأن كان هناك إشارات متفرقة عن ذلك في بعض المصادر ففي سنة ١٨٤٧ كان عدد الفلاحين المعالوين لحفر ثلاث ترع في الدلتا يبلغ ١٨٢٠٧٧ شخصاً تم توزيعهم على مديريات الوجه البحري لأن أهالي الصعيد كان قد تم تجنيدهم في مشروعات مماثلة في الوجه القبلي^(٣).

Trait, H.S. England Egypt, and the Sudan, London (١)
1905, P 100- Baer G. Op. Cit. P 32.

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٨ -

(٣) الواقع عدد الاتين ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ -

ويذكر بيير - اعتياداً على أوراق حككيان بأنه في بداية حكم سعيد (١٨٤٤) كان ما يقرب من ألف من فلاحى قرية المنصورة المذكورة بمديرية الحيزة يعملون بصفة مستمرة في المشروعات للمشاتات بعيداً عن قريتهم من بين مجموع سكانها البالغ ٢٦٥٣ نسمة^(١).

وفي الفترة من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٦٢ كانت المشاة في الريف تواجه نقصاً خطيراً وهي فترة تسخير الفلاحين للعمل في حفر قناة السويس حيث كان يخصص ما بين ٢٥ ألف إلى ٣٠ ألف من الفلاحين للعمل في حفر القناة وبينما هم يعملون كان مثل هذا العدد في الطريق إلى منطقة الحفر وهذا يعني أن حوالي ستين ألف من الفلاحين كانوا بصفة مستمرة بعيداً عن قراهم^(٢). هذا إلى جانب السخرة في المشروعات العامة الأخرى وقد بلغ عدد الذين تم تسخيرهم في تطوير الترع في عهد سعيد ٣٠٠ ألف فلاح، كما نفذ عدد آخر من المشروعات عن طريق السخرة.

فقد تم مد الخط الحديدي من كفر الزيات إلى القاهرة ثم عبر الصحراء إلى السويس عن طريق تسخير الفلاحين كما بنيت القلعة السعيدية عن طريق السخرة أيضاً^(٣). وفي سنة ١٨٦٧ في عهد إسماعيل كان المطلوب حفره من المشروعات العامة يبلغ ٣٠٠٠٠٠ قسبة مكعبة بالوجه البحري وكان عدد المطلوبين لهذا العمل من الفلاحين يبلغ ٣٠ ألف شخص لمدة ثمانية شهور وفي الوجه القبلي كان المطلوب حفره ٣١٩٠٠٠ قسبة مكعبة وكان عدد المطلوبين لهذا العمل ٢٧ ألف فلاح لمدة ستة شهور^(٤).

Baer G. Op. Cit, P 32

(١)

Crouchly, Op. Cit, P 125

(٢)

(٣) د. عبد العزيز الشناوي، السخرة في قناة السويس، القاهرة سنة ١٩٦٥، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) الوقائع عدد ٢٨ يناير سنة ١٨٦٧، إقرار مجلس شورى النواب بخصوص السجلات.

وبلغت أطوال الترع والقنوات التي حفرت عن طريق السخرة في عهدى سعيد وإسماعيل ٨٤٠٠ ميل^(١).

وفي سنة ١٨٨٣ ذكر دوفرين أن السخرة تقتضى إستخدام ١٠٠ ألف من الفلاحين لمدة تراوح بين شهر وشهرين^(٢).

وفي سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٨٥ ألفين الفلاحين كان عليهم أى يعملوا لمدة ٩٠ يوماً^(٣).

وتتحدث المصادر المختلفة عن الظروف التي كان يعمل فيها الفلاحون المسخرون في بداية الاحتلال يصف فاليرى ستيوارت الظروف التي كان يعمل فيها الفلاحون المسخرون فيقول ، أن رغبت مشاهدة طريقة العودة بعينى دعتنى إلى الذهاب حيث كانوا يمحرون حمر ترعة جديدة وقال لى الناظر أن عدد المسخرين من تلك المديرية الذين كانوا يشغلون تحت نظارته يبلغ ٤٠ ألف نفر كلهم يعملون من الشروق حتى الغروب دون انقطاع ما خلا فترة قليلا عند الظهر كانوا يأكلون فيها خبزهم الذى يجلبه لهم أهلهم مغساً بماء التيل وهو نفس طعامهم قبل بدايتهم فى العمل ، وهؤلاء كانوا - - - - - العديدة من التراب الذى يمحرونه ويجمعونه بأيديهم وكان بعضهم معهم فؤوس للحجر وإما الفريق الأكبر فكانت آلاهم أيديهم وهم أنفسهم يقتنون تلك الآلات والمقاطف وأما ذلك اليوم فكان شديد الحر إذ بلغت درجته فى الظل ٨٢ درجة فهرنهايت ولعلها لم تكن أسفل التربة أقل من ٩٥ درجة، وقد وجدت بينهم نظاراً يقبضون على العصي الذى يضربون بها الأنفار فى القالب دون سبب ظاهر وترى كثيراً منهم مشققى الأكف والأيدي على

Lasawi. C. Op. Cit, P 14

(١)

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٩ .

(٣) تقرير اينلن بارنج عن أحوال القطر المصرى ونجاح الإصلاحات فيه سنة ١٨٩٠

طبع وترجم لى جريدة القطم سنة ١٨٩١ . ص ٥ .

حين كان يوجد بين فضلات ذلك الردم حجارة حادة من الصوان وكان الرمد منتشرأ جداً بينهم ، فإذا تذكرنا أن هؤلاء الانفار كانوا يؤخذون قسراً من قرام إلى أكرهوا على زكها عقيمة غير محرونة وأن قات منهم كانوا يشعرون أنهم قادرين اغتصاباً وأن جيرانهم يتخلصون من تلك الأعمال أما بالقوة أو بمراعاة الحاطر وأن المكان الذى يشتلون فيه بعيداً عن منازلهم وغير مجد نفعاً لهم ،^(١).

وهذه الصورة لا تختلف عن تلك الى رسمها عبد الله نديم فى الطائف قبل ذلك بشهور سنة ١٨٨٢ حين كتب يقول : ورأيت الوفا من الأهالى جمعوا من كل المديرىات لحفر رياح الخطاطبة كى يسقوا مزارع الحديوى وكان البرنس حسين باشا مقتشاً للوجه البحرى ، مر القواص على - واده ملنا أن البرنس سيفاجهم للتفتيش فرع الملاحظون إلى قطع الأغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جوم النقلة المارية فلا تسمع إلا الأناث والصراخ والنحيب ولا يظهر من هذه الأجسام الملاحظة بالطين سوى مواضع السياط ، وكما مر البرنس على مدبر ورأى الانفار تقع على الصبور وتغرق فى الوحل وتضرب على الوجوه قال للدير (أفرين برافو) فما انتهت زيارته إلا ودد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط غريق فى الوحل ،^(٢).

ومرة ثالثة يصف أدولف ديكسى ظروف عمل الفلاحين المسخرين فيقول : رأيت رجالا ونساء وأطفالا يعملون تحت إجمار السوط على كل عشرة منهم حولى يسك عصا ليضربهم بها باستمرار بدون انقطاع بالرغم من أنهم منهمكون فى عملهم ورئيس الانفار يحمل سوطاً يلعب به ظهر الحولى والمهندس يحمل كراباجا ليعاقب به رؤساء الانفار ، كان المنظر نموذجاً مصغراً للحياة الاجتماعية فى مصر كلها ، وابشع ما فى الموضوع أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية ،^(٣).

(١) تقرير دوغرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٩ .

(٢) الطائف عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

Edward Dicey, England and Egypt, Loudor, 1881, P 64(٣)

ولقد ضاعف من عبء السخرة أنها وقعت على بعض الفلاحين دون غيرهم ففي الوقت الذي كان الفلاحون يتركون أراضيهم لمدة طويلة كان الفلاحون العاملون لدى كبار الملاك يعفون من السخرة وهو وضع كان يفرى الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة بترك أراضيهم والهبوء في إعداد كبيرة إلى إبعاديات كبار الملاك وحتى سنة ١٨٧٩ لم يكن الحديوي لإسماعيل وكبار الملاك الذوات يرسلون أتباعهم من الفلاحين إلى السخرة أو حتى يدفعون المقابل التقدي عنهم في حالة عدم الذهاب (١) وفي سنة ١٨٨٢ ذكر أحد الفلاحين في الوجه القبلي من الذين يستأجرون أرضاً أن كبار الملاك أصحاب الأرض يحمونهم من السخرة لأنهم لو أخذوا للسخرة فأنهم لا يستطيعون دفع الإيجار الذي عليهم ، وفي نفس الوقت كان الأجانب يستخدمون الامتيازات لمنع الفلاحين العاملين لديهم من السخرة (٢) كما كان مشايخ القرى يستطيعون إعفاء من يدفع لم رشوة من الفلاحين (٣).

ويذكر كرومر أنه في سنة ١٨٨٥ كان تطوير الترع يحتاج إلى جهد $\frac{1}{8}$ من السكان لمدة تسعين يوماً وأن هذا العدد كان كافياً لكن طبقاً للحقيقة وهي أن الجزء الأكبر من كبار الملاك لا يرسلون أحد للسخرة فقد وقع العبء كله على الباقين من السكان بقوة بالغة فبدلاً من النسبة المذكورة خصص عدد أكبر من الفلاحين كان عليهم أن يعملوا ضعف المدة المشار إليها يذكر أن أراضي الوقف بديرية الغربية التي تبلغ مساحتها ١٩٠٢٤ فداناً وأراضي كبار الملاك البالغ مساحتها ٨٣٢٠٠ فدان لم يكن أحد من الفلاحين العاملين فيها يذهب إلى السخرة أو يدفع أي بدل مالي (٤).

Baer. G. Op. Cit, PP 32 , 33

(١)

Ibid,

(٢)

Baer G., Studies in the Social History of Mon'era

(٣)

Egypt. P 27.

Cromer, H, Op. Cit, P 409.

(٤)

وإلى جانب السخرة العامة كانت هناك سخرة خاصة استخدم فيها الفلاحون في زراعة واستصلاح أراضي الخديوي لإسماعيل الخاصة وأراضي كبار الملاك^(١).

وكان عمدة ومشايخ القرى يقومون بدورهم بتسخير الفلاحين للعمل في أراضيهم في فترة مبكرة ترجع إلى أوائل حكم عباس - حفزت الآثريات مشايخ القرى من تشغيل الفلاحين بالسخرة فقد جاء في البند ٦ من الفصل الأول من قانون رجب الصادر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) جاء فيه : « إذا كان شيخ بلد أو خلافه يشغل فلاحاً في أشغال نفسه سواء كان في مشال زراعة أو في قلعة أو في سائر الأعمال بدون أجره فتل ذلك تحصل منه الأجرة الطاق اثنين وتعطى للفلاح المذكور »^(٢).

وحتى سنة ١٨٨٠ كانت ظاهرة تشغيل مشايخ القرى للفلاحين في أعمالهم الخاصة لا تزال قائمة في تقرير عن ناحية صالحجر بمديرية الغربية يرجع تاريخه إلى غرة رجب سنة ١٢٩٧ جاء فيه أن شيخ الناحية عبد الرحمن فايز قد استخدم أنفار السخرة الذين يعملون في ترعة القصابة في جمع السباخ البلدى اللازم لزراعته من مفارة موجودة بجبل البلدة كما قام بتشغيل جزء آخر منهم في زراعة أطيانه الخاصة^(٣).

وحتى سنة ١٨٨٥ تشير المصادر إلى فلاحين عملوا بالسخرة في أراضي عمدة ومشايخ القرى^(٤).

(١) د. محمد فهمي لمبيلة، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ - عبد الرحمن الرافعي عصر إسماعيل ، للرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ ، الفصل الأول ص ٣

(٣) دفتر قيد الصدق والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ رقم ١٧٠٩ عين

• مخزن ٧ ، ص ١٤٠ .

Baer G. Op. Cit, P 52.

(٤)

ولم يكن يعنى من السخرة فى عهد محمد على سوى الأطفال الذين يقل عمرهم عن ثمانى سنوات والشيخوخ الذين يزيد سنهم عن سبعين سنة والعلماء والعجزة^(١).

وفى عهد إسماعيل كان يعنى من السخرة الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة والذين يزيد سنهم عن ٥٠ سنة وأحباب الحرف والعجزة والعلماء والفقهاء وخدم الأضرحة والمساجد والقسس وخدم الكنائس والخنراء^(٢). وقد أجاز الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ للفلاحين الذين لا يرغبون فى أدائها دفع بدل نقدى يعادل أجر الايام المطلوب عملها^(٣).

ومرة أخرى حدد الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ الفئات التى تطلب للعمل فى السخرة والفئات التى تمنى منها ، حيث جاء فيه أن ، المعونة واجبة على كافة أهالى القطر من الذكور سليمى البنية الذى يتراوح سنهم بين ١٥ و ٥٠ سنة على أن يعنى منها العلماء والفقهاء والمختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتكايا والاديرة والمستشفيات وخدمة المساجد والمقابر والأضرحة والقسس والرهبان والحاخامات وخدمة الكنائس والمعابد والجبانات من سائر الأديان وأرباب الصنائع والحرف وصيادو الاسماك وللمراكبية^(٤).

وفى الأمر العالى الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ أضيف إلى أعمال السخرة حراسة وحفظ الجسور مدة الفيضان . غير أن السخرة ما لبثت أن ألغيت بمقتضى

(١) دتو نامة السلطان الصادر فى ٢٦ شبان سنة ١٢٥٥ ، البند الرابع فى نظام الزراعة فى الآلة المصرية ، ص ٤٤ .

(٢) الوقائع الرسمية فى ٢٨ يناير سنة ١٨٦٧ ، تقرير لجنة شورى النواب الخاص بالاعداد .

(٣) يوب اوتين ، للرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٤) القوانين المصرية فى الدار المصرية ، ٣١٣ .

أمر عال صادر في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ ولم يبق منها سوى حراسة وحفظ الجسور في وقت الفيضان ومحاربة الجراد^(١).

ومما قيل عن الأسباب والدوافع الإنسانية التي أدت إلى إلغاء العنصرية فإن إلغائها كان وراءه معارضة كبار الملاك للحيلولة دون هجرة الفلاحين للندن للاستفادة بهم في مزارعهم^(٢).

وهكذا ساهمت هذه العوامل في تشكيل مستقبل طبقة الفلاحين وتحول الجزء الأكبر من ملكيتهم إلى غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى. وحتى الجزء الذي تبقى من الملكية في حيازة الفلاحين تفتت إلى مساحات صغيرة بفعل عامل الوراثة وعلى الرغم من أن الفلاحين لم يحصلوا على حق توريث أراضيهم إلا في وقت متأخر نسبياً بصدور اللائحة السعيدة سنة ١٨٥٨^(٣). فإن تفتت هذه الأراضي بالوراثة كان سريعاً لثلاثة أسباب.

أولاً : لأنها كانت من الملكيات الصغيرة. ثانياً : أنه لم يكن من الجائز وقفها قبل نهاية القرن التاسع عشر وهو العامل الذي حث بعض الملكيات العشورية من التفتت ثالثاً : الزيادة السريعة في عدد السكان الذين ارتفع عددهم من ٥٢٧٥٠٠٠ سنة ١٨٦٠ إلى ١٢٢٩٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩١٤^(٤). وفي سنة ١٨٩٤ بلغت ملكية الفلاحين (أقل من خمسة أفدنة) ٩٣٠٦٠٠ فدان تمثل ١٩٠٨٪ من المساحة المزروعة يملكها ٥١٢١٦٠ من الفلاحين يمثلون ٧٧٧٦٪ من مجموع الملاك وتشير

(١) المرجع السابق ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(٢) Zeilaad, (The Marquis of), The life of Lord Cromer, London 1932, P 177.

(٣) حصل ملاك الأيمانيات على حق توريث أراضيهم سنة ١٨٣٧ .

(٤) فوزي جرجس ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

المصادر إلى أن ملكية الفلاحين ارتفعت في العشرين سنة التالية فبلغت سنة ١٩١٤
١٤٢٥١٦٠ فداناً تمثل (٢٦٪) من المساحة المزروعة كما زاد عدد الفلاحين
الملك إلى ١٤١٤٩٢٠ يمثلون ٩٠٪ من عدد الملك^(١) لكن هذه الزيادة
كانت زيادة ظاهرية ويمكن تفسيرها على ضوء الحقائق الآتية :

(١) أن عدداً كبيراً من الملكيات الصغيرة تم تسجيله بعد سنة ١٨٩٦
نتيجة لتخفيض رسوم التسجيل^(٢).

(٢) التفتت في الشريحة الدنيا من الملكيات المتوسطة قد أضاف مساحات
جديدة للملكيات الصغيرة هذا إلى أن التفتت في الملكيات الصغيرة قد زاد من
أعداد الفلاحين المالكين^(٣). ولم تلق ملكية الفلاحين زيادات حقيقية سوى
١٢٣٧٢ فداناً اشتراها فلاحو نواحي أرمنت والزيبقات والريانية والمريس من
أراضي الدائرة السنية في هذه المناطق التي كانوا يستأجرونها وذلك عن طريق
نظارة المالية التي تولت دفع ثمن هذه المساحة لشركة الدائرة السنية على أن تتولى
تحصيله من الاموال على أقساط لمدة عشرين سنة بفائدة قدرها ٥٪ وبلغ ثمن هذه
المساحة ٢١٢٩١٨ جنيهًا وتسلمها وكيل مديرية قنا نيابة عن نظارة المالية في ٢٥
يوليو سنة ١٩٠٥^(٤).

(١) د. راشد البهاوى وعبد حمزة عيسى، المرجع السابق، ص ١٤٤ .

(٢) تقرير الورد كرومر عن المالية والإدارة والمالية السودانية في مصر والسودان
سنة ١٩٠٦ ، ترجم وطبع في جريدة المنظم سنة ١٩٠٧ ، ص ٨٢ .

(٣) د. راشد البهاوى وعبد حمزة عيسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

Baer G.A, History of Land Ownership in Modern
Egypt pp 39,82.

(٤) دار الضوابط
No 9, D.S. Purchases and Sales P.
Hole 5 Store 2, File 47.

وباستثناء هذه المساحة فليس هناك ما يؤكد أنه أحدًا من الفلاحين غير الملاك أصبح يمتلك أرضا بل العكس هو المؤكد وهو أن طبقة الفلاحين كانت تتعرض لعملية افقار مستمرة حيث انخفض متوسط ما يملكه الفرد خلال الفترة من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤ من فدانين إلى فدان واحد تقريبا^(١). كما أنه من بين عدد الفلاحين للملاك كان هناك ١٢٧٧٥٣٦ فلاحا يملك الواحد منهم أقل من فدان وأن متوسط ما يملكه الواحد منهم يبلغ ٠.٤١ ر./ من الفدان^(٢) وأن نسبة ما يملكونه من المساحة يبلغ ٧.٦٪ وهم أشباه العمال الزراعيين^(٣) وفي نفس الوقت فإن طبقة الفلاحين المعدمين التي نشأت خلال القرن التاسع عشر كانت آخذة في الاتساع.

(١) د. د. راشد البراوي ، محمد حزة عتيش ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) د. د. محمد فهد لميطة ، المرجع السابق ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

Basr. G., Op. Cit, P 224

(٣)

نشأة الفلاحين المدمين

أدت العوامل الثلاثة التي أشرنا إليها لأن يفقد قطاع من الفلاحين أرضهم ويصبحوا مدمين وقد ارتبط ظهور هذه الفئة من البداية بنشأة للملكيات الكبيرة وقد رأينا كيف انتزعت مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين في ظروف تكوين الجفالك كما تدفقت أعداد أخرى من الفلاحين إلى أبعاديات كبار الملاك هرباً من الظلم الاجتماعي المتمثل في الضرائب والسخرة . وفي فترة مبكرة ترجع إلى عهد محمد علي نجد إشارة إلى وجود هذه الفئة من الفلاحين المدمين في أول لائحة صدرت للجفالك سنة ١٨٣٧ ونجدها تتحدث عن طريقة تنظيم علاقة هذه الفئة من الفلاحين بإدارة الجفالك . وينفذ من هذه اللائحة أنه كان هناك نوع من الفلاحين المقيمين بالجفالك وهؤلاء كانوا يزرعون الأرض نظير جزء من المحصول يتفاوت باختلاف نوع المحصول وتراوح بين سدس المحصول ونصفه وفي حالة إهمال أحد هؤلاء الفلاحين كانت تأخذ منه الأرض ليتحول إلى عامل أجير .

والنوع الثاني كان يعمل بالأجرة ويبدو أن بعضهم كان مستديماً والبعض الآخر كان يتم الاستعانة بهم في وقت المحصول وهؤلاء كانت أجرتهم تخمس من نصيب النوع الأول من الفلاحين .

فقد جاء في هذه اللائحة ما نصه : بخصوص المزارعين المستخدمين في الشفالك ومرتب لهم بالسدس تقرر أن تعطى لهم نقدية تصرف كل ١٥ يوماً أو كل شهر وما يصرف لهم من مئونة يصرف من أصل الأجرة وقد اقتضت إرادة الخديوي أن الذي يتحصل من محصول الذرة الصيفي يعطى لهم الربيع . وأما الذرة النيلي فيعطى لهم فيها النصف وفي آخر كل سنة يعمل معهم حساب كل واحد عن محصول

زراعته وعن مقدار ما خصه من السدس والربع والنصف في النذرة ويخصم عليهم ما تعاملوه من الدرام أجرة وأصناف مثونة وكل مزارع إذا كان يثق له شيء يصرف له في يده . والمزارع الذي يحصل منه تكاسل يرفع من خدمته ويرتب كأحد الاجرية وتعطى الأرض لغيره ممن هتدم رغبة واجتهاد . . وفي حالة جمع أنصار وقت الضم نخضم أجرتهم من المقرر للزارعين^(١) .

وعلى هذا فإن قطاع الفلاحين المدمين وجد منذ عهد محمد على وتذكر هيلين ريفلين أنه بعد الاستيلاء على القرى عند تحديد الجلفاك كان يجري حصر لكل رجلها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ويعين الديوان مديرا (ناظرا) يكون عادة ضابطا سابقا في الجيش أو الاسطول وكان من سلطة المديرين ومشايخ القرى تفتيش القرى بحثا عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم وإجبارهم على العودة^(٢) .

وفي الفترة التالية زاد قطاع الفلاحين المدمين مع ازدياد هرب الفلاحين من الارض ولم يستمر الحرب إلى سوريا طويلا كما أن الفلاحين الهاربين إلى المدن كان يتم اكتشافهم ويعادوا إلى قراهم مرة أخرى ففي ربيع الاول سنة ١٢٦٤ (١٨٤٧) على سبيل المثال وجد في القاهرة ٢٣ فلاحا هربوا من أراضيهم من بينهم ١١ فلاحا من الشرقية وواحد من المنيا وتسعة من شبرا واحد من الغربية وواحد من الجزيرة وسرعان ما قبض عليهم وأعيدوا إلى قراهم^(٣) .

وكان من الطبيعي أن يتجه هرب الفلاحين إلى أماكن يجدون فيها الحماية

(١) دار الوثائق ، ج ١/١٦/٧ لوائح ، وحدة ديوان الجلفاك عربي ، لائحة تنظيم العمل بالجلفاك سنة ١٢٥٢ هـ ١٨٣٧ ، ص ١ ، ٢ .

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣) الوثائق عدد ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ هـ .

وكانت هذه هي أبعاديات كبار الملاك ومن البداية اعترفت سلطات محمد علي بهذه الظاهرة وأقرتها حين رفض محمد علي إعطاء أراضي أثرية للفلاحين الذين يعملون لدى كبار الملاك ففي خلاصة صادرة من مجلس ملكية في ١٣ ربيع أول سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩) جاء فيها : يقتضى توزيع أطيان على الفلاحين الذين لا أثر لهم ولا طلب للميرى عليهم ليصبحوا أصحاب أثر ولكي لا يزعموا أنهم يرسلون إلى الاشغال الاميرية بسبب بطلانهم أما ما يرجد في بعض البلاد من المزارعين الذين لم خسماية واثق فدان وزيادة وعندهم فلاحون بالأجرة أو بالشركة فيقتضى قيدهم عند المأمور وناظر القسم بأنهم ليسوا غايين من الاشغال (١)، وفي الاجتماع الذي عقد سنة ١٨٣٧ لوضع لائحة تنظيم العمل بالجناك كان بين الموضوعات التي طرحت للمناقشة في هذا الاجتماع طريقة تدبير الاعداد اللازمة من الملاحين لزراعة أبعاديات كبار الملاك ومعالجة ظاهرة استمرار هرب الفلاحين من الارض ومن خلال المناقشة يظهر بوضوح وجود قطاع من الفلاحين للمدمنين الذين لا يملكون أرضاً فقد جاء في حديث على أغا البيراوى مدير نبوه : أنه موجود بالمديريات أبعاديات تعلق ذرات كرام وأبعاديات تعلق للميرى وبعض من هؤلاء مرتب إليه أنفار من المديرية التي هم بها وبعضهم ليس مرتب لهم وكثيراً من الانفار وبعض مشايخ البلاد يتركون زراعتهم ويأخذون مواشيهم وعيالهم ويتوجهون لينخدموا بالجهات المذكورة بقصد الحاية فإذا كان يرى موافقاً أن يترتب لهم أنفار حسب لزومهم من المديرية الذي هم منهم من الانفار الذي يغير أطيان وكل بلد كام نفر فإنه أولاً يصير التنبيه على نظامهم يسلموا المستحجين بهم يعمرن في بلادهم حيث عليهم أطيان وأموال ويقايا بكثرة وترك أطيانهم بلا تحضير وأموالهم بلا تحصيل ليس جائزاً فإذا روى موافق يكون ترتيب الانفار لزومهم وجمع الانفار المستحجين منهم بمعرفة حضرة مفقش الاقاليم البحرية (٢).

(١) سجل مجلس ملكية ، ص ٣٦ .

(٢) دار . الوثائق ، ج ١/١٦/٧ ، لوائح وحدة ديوان الجناك عربى ، لائحة تنظيم

السجل بالجناك سنة ١٢٥٢ / ١٨٣٧ ، ص ٤ .

وتشير الوثيقة السابقة إلى أن أراضي الميرى كان يوجد بها قطاع آخر من الفلاحين غير الملاك وفي ٢٦ القعدة سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) صدرت أول لائحة تنظم علاقة هؤلاء الفلاحين الذين يزعمون أراضي الميرى عن طريق المشاركة وجماعت في خمسة بشود حددت طريقة زراعة الفلاحين لهذه الارض بأن تكون محصولات الحبوب مناصفة بين الميرى والفلاحين ويقدم الميرى التقاوى اللازمة للزراعة بينما يقوم الفلاحون بكل الخدمات اللازمة للزراعة بما فيها درس المحصول على أن يخصم من نصيب الفلاحين ما يصرف لهم أثناء الزراعة وأن يجري تقسيم ثمن محاصيل الحنظل مناصفة بعد ييمها وحددت اللائحة مدة المشاركة بين الفلاحين والميرى بأربع سنوات^(١).

وفي عهد عباس أصبحت الدولة هي التي تتولى تدبير الفلاحين العمل في أبعاديات كبار الملاك ففي خطاب مؤرخ ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) إلى وكيل مجلس التجار وصادر من المعية جاء فيه : بناء على مقتضى إرادة حضرتكم رقم ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ الواردة بخصوص مخاطبة مديرية المنيا وبني مزار باعطاء الانفار المغتضية لزراعة أبعادية حضرتكم بواقع التخصيص قد تحور المديرية المذكورة عن ذلك والآن وردت الافادة رقم ٢ شوال سنة ١٢٦٨ نمرة ١٣١ حاصلها أنه أعطى الانفار اللازمة بواقع التخصيص لوكيل الابعادية ولزم تحريره بالاحاطة^(٢) وطوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هرب الفلاحين مستمرا إلى أراضي كبار الملاك وهكذا حيث وجدت للملكيات الكبيرة من الابعاديات والجناالك وجدت طبقة من الفلاحين المعدمين .

(١) أمين سامي ، نفوس النيل وعصر محمد علي ، ص ٤٤٠ .

(٢) دار الوثائق ، ص ١٠/٥/١ صادر ج ٦ ، وحدة ديوان المية السنية عربي رقم ١٧٣ ، من ٢٤ رمضان سنة ١٢٦٨ هـ إلى ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٦٨ هـ ، خطاب رقم ١٠٢٦ في ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ هـ صادر إلى وكيل مجلس التجار ، ص ١٠٤٢ .

وهناك قطاع آخر من الفلاحين المعدمين تكون في إطار نظام العمد فقد أرغم الفلاحون المدينون للحكومة على البقاء في قراهم على أن يعملوا لدى التمهدين في أراضي العمدية وهي التي عجز أصحابها عن زراعتها كعمال مياومة أو على أساس المشاركة على أن يقدم التمهيد البنود ورأس المال بينما يزرع الفلاحون الأرض نظير جزء من المحصول (١).

وفي ظل هذا النظام فقد الفلاحون حريتهم بعد أن فقدوا أراضيهم وانحدروا إلى مرتبة الاتباع ويقول أرتين : أنه كان للتمهدين بصفتهم داتين لواضع اليد على الأطنان التي دخلت في عهدهم أن يجبروا مدينهم وهم واضعوا اليد المذكورون على العمل لحسابهم والاشتغال لذمتهم وحيث أن الخيس على دفع الدين كان ساريا وقتئذ فقد تمهدت الحكومة ضمنا للتمهدين بأن تسلم إليهم الفلاحين والمزارعين الذين ييارحون أراضيهم لسبب من الأسباب فكانت حالة الفلاح يومئذ مشابهة لحالة الفلاح في أوروبا في القرون المتوسطة (٢). بل أبعد من هذا فإن أرباب الابعديات والمهد كانوا يقومون بجمع الفلاحين من مناطق مختلفة وبرغبتهم على العمل في أراضيهم .

ويبدو أن ذلك كان جزءا من حركة واسعة يقوم بها التمهدون وكبار الملاك لنقل الأيدي العاملة من الفلاحين إلى عهدهم وأبعدياتهم وهو أمر عثى معه محمد على من احتمال حدوث أضرار اقتصادية فقد جاء في أمر أصدره إلى شريف باشا في ٤ جماد الأول سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) : صار مندور شتكم الواردة إلى وأيديتم بها أن أرباب الابعديات والمهد جارين جمع عمال من أهالي القرى البعيدة عن الجهات للكاتبة بها تلك المهد والابعديات وهذا ما يوجب تشتيت أموال الأهالي وفضلا عن ذلك أن بعض أرباب تلك المزارع حاصل منه أخذ عمال من مديريته

(١) د. هيلين ويليغ ، المرجع السابق ص ٩٧ .

(٢) يتقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

وتشغيلهم في مديرية أخرى^(١). ومن الواضح أن الفلاحين في عهد إسماعيل كانوا قد فقدوا حريتهم في ظل نظام العهد وأولها حرية العمل وهي حقيقة تبرز من خلال المناقشات التي دارت في مجلس شورى النواب في جلسة ٢ شبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) وهي التي تقرر بعدها إلغاء نظام العهد فقد جاء في كلام العضو يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة أن « بعض المتمدنين تعهدوا بنواحي لم يكن لهم بها زرع وإنما تعهدوا بها لأجل تشغيل أهلها في زراعتهم الخاصة بمجبات أخرى ».

وجاء في كلام العضو عمر يحيى ... « يصير فك العهد واستخدام الأهالي في زراعة المتمدنين يكون برغبتهم بالأجرة كالجاري بين الأهالي وبعضها ، وهي حقيقة يؤكدونها للرة الثالثة كلام العضو محمد أخا شعير الذي جاء في كلامه « يصير فك العهد وأما الأتليان زراعة المتمدنين يصير زراعتها بالأجرة برغبة الأهالي أسوة بباقي مزارعي التواحي^(٢) ».

وعمر ما فإنه حيث وجدت للملكيات الكبيرة وجدت طبقة من الفلاحين المدمنين يعيشون على أراضي ليست ملكا لهم وأصبح من الممكن أن نجد قرى بأكملها يملكها مالك واحد وبصفة ملاك وكل سكنها إما مستأجرون أو عمال زراعة مقيمين فتاحية مثال بمديرية الغربية البالغ زمامها ١٩١٥ فدانا كانت كلها مملوكة لعلى باشا شريف وكان عدد الفلاحين الموجودين بها يبلغ ٩٨٥ نسمة من الذكور^(٣).

(١) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .

(٢) الوقائع عـدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ ، مناقشة مجلس شورى النواب حول موضوع إلغاء العهد .

(٣) هـرقيد المدد والمناقب بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ - ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٢٧١ .

ويذكر كرومر أن عدد الفلاحين العاملين في أراضي كبار الملاك في مديرية
النزبية سنة ١٨٨٥ بلغ ١٧ ألف إلى جانب ٤٠٠٠ آلاف فلاح كانوا يعملون في
أراضي الاوقاف^(١).

وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت العزب تفص بأعداد كبيرة من الفلاحين.
المعدين يقومون على زراعتها في مركز قويسنا بمديرية المنوفية كان عدد الفلاحين
الذين يقيمون بعزبة محمد بك الشنواي البالغ مساحتها ٢٥٠ فدان يبلغ ٣٥٥ فلاح
وفي عزبة ابراهيم عمر اللواني البالغ مساحتها ٤٣٠ فدان كان عدد الفلاحين العاملين
عليها ٤٩٠ وفي عزبة القمص يوحنا غطاس البالغ مساحتها ٢٤٨ فدان بلغ عدد
الفلاحين العاملين فيها ٤٢٤ وفي عزبة راتب باشا البالغ مساحتها ٤٢٠ فدان بلغ
عدد الفلاحين بها ٣٨٠ نسمة وفي عزبة محمود بك عبد الغفار البالغ مساحتها ٥٩٤
فدان يبلغ عدد الفلاحين بها ٣٦٦ نسمة وفي عزبة أحمد يوسف علما البالغ مساحتها
٥٩٨ فدان بلغ عدد العاملين بها ٨٢٢ نسمة^(٢).

وداخل قطاع الفلاحين للمعدين وجدت شريحة أخرى من عمال الزراعة
الرحل أو عمال «التراحيل» وهذه الشريحة الاجتماعية تكونت من خلال عمليات
نقل الممالى الزراعيين التي كان يقوم بها كبار الملاك من مكان إلى آخر.

وهذه الشريحة كانت أسوأ حالا من الفلاحين المعدين المقيمين فهؤلاء لم
يكن أمامهم عمل محدد فهم ينتقلون من مكان لآخر سعيا وراء الرزق ويشير البرت
فارمان في فترة مبكرة ترجع إلى سنة ١٨٧٣ إلى أن عدد عمال الزراعة في أربع
مديريات كان يبلغ ٨٠٥٣٦ عاملا وأنهم كانوا أكثر الفلاحين تعاسة قال جانب.
انخفاض أجورهم لم يكن الواحد منهم أملا عمل مستديم فهو يعمل باليومية بحسب.

Cromer, Op. Cit, II, P 409

(١)

(٢) دفتر حوادث وأحوال البلاد والعزب، بمركز قويسنا بمديرية المنوفية ١٨٩٥ —

١٩١٦ رقم ١٠٤٠ عين ١٥ غزن ١٠. كشف ملحق بالسجل.

ما يتطلبه العمل كما كانت تفرض عليهم ضريبة شخصية تراوح قيمتها ما بين أجر عشرة أيام و٢٥ يوما في العام^(١).

وواضح أن بعض الملاك كانت أراضيهم تعتمد على هذا النوع من العمال الزراعيين في تقرير عن ناحية خلوة الغلبان يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر جاء فيه أن أراضي هذه الناحية يملكها ثلاثة ملاك هم اليوناني يني الذي يملك من أرضها ٤٥١ فدان أو المدعوة كلفدان وتلك ٦٦ فدان أو المدعوة أحمد إبراهيم البدرى ويملك ٥٩ فدان وجاء في هذا التقرير أن السكان بها أجرية وجارية لإحضارهم بمعرفة الملاك من جهات متفرقة لتأدية شئون الزراعة وبعضهم يقيم شهر أو أكثر ويشغل لجهة أخرى^(٢).

وليس هناك إحصائيات توضح عدد هذه الفئة من عمال الزراعة الرحل وإن كانت هناك اجتهادات حول تقدير عدد الفلاحين المعدمين عموما في أوائل القرن العشرين فيذكر الدكتور لميطة أن عدد عمال الزراعة كان في مطلع القرن العشرين يبلغ ٦٥٩٨٨٢ عاملا زراعياً متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وإلى جانبهم يوجد ٦١٢٥٧٢ فلاحا آخرين لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم وأن عدد الرعاة يبلغ ٥٢٢٥٣ راعي^(٣). أما أنور عبد الملك فيقرر أن عدد الفلاحين الذين يملكون في الزراعة ولا يملكون أرضاً كان يتراوح بين ٧٥٥١٤٩ فلاحاً و٨٧٩ و٤٠٠ فلاحاً من بين أجراء وعمال مستبديين وعمال

(١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٣٣

(٢) دفتر قيد السد والمشاغ بمديرية الغربية ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ج ٢ ، رقم ٢٧٠٩ حين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٦٧ .

(٣) ٢ . محمد نهي لميطة ، المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

تراجل وأن مشكلتهم هي البطالة التي يخضع لها كل عمال التراجل^(١). أما ما يذكر أنه في نهاية القرن التاسع عشر، كان ما بين مليون ومليونين من الفلاحين أصبحوا لا يملكون أرضاً^(٢). ومهما قيل عن حياة هذا القطاع من الفلاحين فإنها كانت تقسم بالقلق وعدم الاستقرار سواء الذين يستأجرون أرضاً منهم أو الذين يعيشون من قوة عملهم.

ففي مطلع القرن العشرين واجه الفلاحون العاملون في أراضي الدائرة السنية بالمنيا وبني سويف وأسيوط حالات طرد جماعية من قبل الملاك الجدد بعد أن باعت الدائرة السنية الأراضي التي كانوا يستأجرونها ويقيمون عليها. وتحفل المحظية رقم ٨٤ من أوراق الدائرة السنية بدار المحفوظات بمشرات الالتباسات المقدمة من الفلاحين في المناطق المباعة حيث يبعث حتى المنازل التي يقيمون عليها^(٣).

ففي التماس مقدم من فلاحى عزبة حرب حسانين بمركز بني مزار بالمنيا إلى مدير الدائرة السنية في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيه «حيث أننا متوطنين بالابغادية المذكورة وأن تلك الابغادية هي كانت للدائرة السنية ونحن قاطنين بها من مدة مديدة ومتخذين بها مساكن بعضها مبنى بالبنا المصرى وبعضها بالخوف والآن الدائرة باعت تلك الاطيان للشركة والشركة باعت الاطيان لسعادة حسن باشا عبد الرازق وأجرت مقياس الاطيان بعيداً عن السكن وقد تظاهر لنا الآن

Abdel Malek, A, Op. Cit. P 88.

(١)

Baer. G. Social Change in Egypt 1800-1914, Holt. (٢)

P. M. Edit, Op. Cit. P 141

(٣) بلغ عدد الزبب والنواحي التي قدم فلاحوها هذه الالتباسات أكثر من ٢٣ ناحية وعزبة موزعة على مديريات بني سويف ولديا وأسيوط وتحمل هذه المرائض عشرات التوقيعات من فلاحى هذه الزبب والقرى.

خروجنا من الإبعادية عنوة بما أننا ناس فقراء وليس لنا أملاك سوى تلك القرية التي نحن مقيمين بها عن والدينا ، ولتتمحور في النهاية بقائهم على الأرض التي يقيمون عليها^(١) . وفي الخامس آخر مقدم من فلاحى ناحية العباسية الجديدة بمركز مغاغة بمديرية المنيا إلى رئيس مجلس شورى القوانين جاء فيه : أن شركة الدائرة السنية أدخلت المحلات سكناً ضمن الأطنان المباعة لسعادة على باشا فهمي وسعاداته يستعدون لدون الحكومة ويبدد ثمننا كما هو حاصل لنا الآن وحيث أن العدالة لا يرضونها أن يبدأ جسيمة مثل هذه البلدة يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من الأربعة آلاف نسمة وزيادة مقيمين بها من مدة الخمسة وثلاثون سنة ومعين لها عمدة وإثنين مشايخ وإثنين حلاقين صحة ومأذون شرعى وأرباب حفظ وجميعنا ميلاده بها وأبائنا وأجدادنا متوفين بها ومدفونين بجبانيتها التي قررتها الحكومة وصار لا يكون لنا علات ولا مأوى خلافاً وبيع ملكها لأحد الأغنياء وهو سعادة الباشا المشار إليه وحيث أننا من رعايا الحكومة وليس بخارجين عنها وقائمين بما هو مفروض علينا من قبلها ولا عند الحكومة فرق في رصيتها ومن عدلها يتحدث جبانات لامواتنا وتدفع الثمن من طرفها ونحن أحياء . وأولى بذلك وقوانين الحكومة تثبت لنا الاحقية عن الغير . وفي نهاية الانتفاش يطلبون بقاءهم بمنازلهم ويبيعها لهم^(٢) . وقد انعمت التطورات التي مر بها الفلاحون على القرية المصرية .

No 84, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13. (١)

Store 2, File .963

(٢) المصدر السابق ، هذا الانتفاش من ثلاث صور أحداها مدير شركة الدائرة السنية والآخر لمستشار الداخلية .

القرية المصرية على ضوء المنظومات التي حدثت في توزيع الملكية

هنا حقيقتان بارزتان يستطيع الدارس لخريطة القوى الاجتماعية في القرية المصرية خلال هذه الفترة الوصول إليهما :

الأولى : هي سيطرة عائلة أو عدد من العائلات على ملكية القرية الواحدة وخاصة الأسر التي احتكرت منصب شيخ القرية .

الثانية : سوء توزيع الملكية في القرية . وكلاهما أصبح واضحاً في القرية المصرية ابتداء من عهد إسماعيل .

في ناحية أخطاب في عهد إسماعيل نجد عائلة الانزي التي ينحدر منها عدة القرية تملك ٨٤ فدان وعائلة خاطر تملك ٢١٩ فداناً منها ١٤٩ فداناً يملكها محمد خاطر أحد مشايخ الناحية ومحمد إبراهيم عبد ربه وهو من مشايخ القرية أيضاً يملك ١٢٤ فداناً وشيخ ثالث هو أحمد بركات يملك ٦٠ فداناً وشيخ رابع وهو علي أحمد يملك ٨١ فداناً أما الشيخ الخامس وهو الموسوي ندا فيملك ٤٤ فداناً وهكذا بلغت ملكية عدة القرية ومشايخها الخمسة وعائلاتهم ١٠٢٢ فداناً من إجمالي زمام الناحية البالغ ١٦٤٠ فداناً سنة ١٨٧٥ بينما بلغت ملكية بعض الفلاحين أقل من قيراط (١) .

وفي كفر الجرايدة حيث كان سراج الدين شاهين عمدة لهذه القرية بلغت

(١) مكلفة ناحية خطاب بمركز بيت سمند بمديرية الدقهلية من سنة ١٨٧٥ لثانية سنة ١٨٧٨ رقم ٩٩٣ عين ١٩٤ غزن ٢١ من ١٩٠٢، ٧٤٥، ٩، ١١، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٣، ٢١، ١٩ .

ملكته هو وأخوه ١٧٣ فداناً وكانت عائلة الشافعى ومنها أحد مشايخ القرية
هشام على شافعى تملك ١٦١ فداناً وكان محمد عرفة أحد مشايخ هذه الناحية أيضاً
يملك ١١٨ فداناً بينما كان شيخها الثالث على هويدى يملك ١١٠ أفدنة من أطيان
هذه الناحية (١).

وفي ناحية المدر حيث كانت عائلة العمدة تملك ٢٦٥ فدان من أطيان
الناحية بلغت ملكية أحد الفلاحين ١٦ سهماً (أقل من قيراط) (٢).

وحيث شهدت القرية ملاكاً غرباء من الذين حصلوا على الأراضى عن طريق
المنح أو في ظروف نظام المهد كان التناقص في توزيع الملكية أكثر حدة .

ففي ناحية أشروبة بالمنا كانت أكبر الملكيات سنة ١٨٨١ يملكها عمدتها
ميخائيل أثناسيوس الذى عمل متعهداً لهذه الناحية وبلغت ملكيته ٥٩٥ فداناً
من أطيان الناحية الخراجية والعشورية بينما بلغت أبعادية ورتة سليم باشا السلحدار
٦٧٣ فداناً من أطيان القرية العشورية وهى أبعادية منحها المذكور في عهد محمد
على . وبلغت ملكية أحمد أفندى عبد الرازق ٨٧ فداناً من الأطيان العشورية بينما
كانت هناك أعداداً كبيرة من الفلاحين يملك الواحد منهم أقل من فدان (٣).

وفي قرية قلوب حيث كانت القرية عهدة لعائلة الشواربى بلغت ملكية هذه
العائلة ١٨٩٠ فداناً بينما كان الحديوى إسماعيل يملك ٧٠٣ أفدنة من أطيان
القرية وأحمد طلعت باشا كاتبه يملك ٥٦ فداناً وحسن راسم باشا يملك ٥٣ فداناً

(١) تكلفة الأطيان بناحية كفر الجرايدة بمديرية القرية من سنة ١٨٧٨ لناية سنة
١٨٨٠ رقم ١٧٠٢٤ عين ٣٠٥ مخزن ٢٢ ص ١٠٤ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ .

(٢) سجل تملك المنفعة بنحية المدر بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٨ مخزن ٦٨
ص ٢٩ - ٣٢ ، ٥٤ .

(٣) تكلفة الأطيان بناحية أشروبة بمديرية المنا وبى مزار سنة ١٨٨١ رقم ١٥٨١
عين ١٣٨ مخزن ٢ ص ٧٨ ، ٢٠ .

من مجموع زمام الناحية البالغ ٥٦٨٢ فدان بينما بلغت ملكية بعض الفلاحين أقل من فدان (١). وفي قرية أولاد عليوه بمديرية جرجنا كانت ملكية القرية يتنازعها إثنان من كبار الملاك حميد أبو ستيت الذي بدأ حياته عمدة لهذه الناحية كان يملك ١٣٩٠ فدان من أراضيها وورثة محمد شريف باشا الذي كانت هذه القرية ضمن عهده الواسعة في الوجه القبلي خلال حكم محمد علي وعباس كانوا يملكون ١١٨٥ فدان من أراضي الناحية بينهم ٩٥٤ فداناً عشوري من إجمالى زمام الناحية البالغ ٢٦١٠ أفدنة بينما كانت جرع الفلاحين موزعة على المساحة الباقية البالغ قدرها ١٠٢٥ فداناً (٢). وإذا تابعنا تطور توزيع الملكية في القرية المصرية وخاصة تلك التي شهدت نظام العهد فإن الصورة تبدو أكثر وضوحاً ففي قرية ممنود في الوجه البحري التي أصبحت عمدة لعل بك البدواوى في عهد محمد علي . نجد أن مساحتها سنة ١٨٤٢ تبلغ ٣٤٥٣ فداناً مقسمة إلى ثلاثة قطاعات الأول منها يمثل أراضي العهد التي كان يزرعها المتعهد بنفسه عن طريق استخدام الفلاحين وهذه كانت تقطى ١٧١٦ فداناً من أراضي الناحية والقطاع الثانى هو أراضي المسموح وهذه بلغت مساحتها ١٤١ فداناً أما المساحة الباقية وقدرها ١٥٩٦ فداناً فكانت موزعة على ٢٤٨ من الحائزين على النحر التالى .

- (١) ثلاثة تريد حيازة الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبمجموع حيازتهم ٤٢٦ فدان وهم أحمد النبعة وحيازته ١٧٠ فدان والحاج يوسف غنيم وحيازته ١٣٤ فدان ومصطفى البدواوى وحيازته ١٢٢ فدان
- (٢) ٢٣ حائزاً تراوح حيازة الواحد منهم بين ١٠ و ٥٠ فداناً وجملة حيازتهم ٦٦٧ فدان .

(١) مكلفه الاطيان بناحية قليوب من المدة بين سنة ١٨٧٥ إلى ١٨٧٧ رقم ٧٥٩١

عين ١٠٣ غزن ٢٠ ص ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) مكلفه الاطيان بناحية أولاد عليو بجم برديش سنة ١٨٨١ رقم ١١٩١٥ عين ٢١٥

غزن ٦ ص ٨٠ ، ١٣٤

(٣) ٢١٢ حائراً تقل حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وجملة حيازتهم ٥٥٠ فداناً وبلغت حيازة بعضهم $\frac{1}{3}$ فدان .

وفي هذه الفترة المبكرة يمكن تسجيل ملاحظتين على توزيع الملكية في هذه القرية الأولى : هي أن التفاوت في توزيع الحيازة أصبح واضحاً والثانية : أن العناصر الأقل حيازة كانت تترك أراضيها وأن الجزء الأكبر منها كان يذهب لكبار الحائزين أو للتعهد .

أما الضرائب في هذه الناحية فكانت مقسمة إلى ست فئات أدناها ١٠ بارة ٣٨ قرش وأعلىها ٢٠ بارة ٦٧ قرشاً وبلغت جملتها ٢٣٩٠٤ قرش (١) .

وفي أواخر عهد سعيد (١٨٦٠) حيث زادت حقوق الفلاحين على أراضيهم بعد صدور اللائحة السعيدية كان أبرز التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية في قرية سمند هي .

ارتفعت مساحة المهددة إلى ١٩٢٥ فداناً بينما انخفضت حيازة الفلاحين إلى ١٢٦٣ فداناً وانخفض عدد الحائزين منهم إلى ١٧١ حائراً كما انخفض إجمالي الأراضي المفروضة عليها الضرائب إلى ٣٣٦٥ فدان .

— وبينما اختفت أراضي المسموح زادت ملكية عمدة القرية الشيخ عبد العال على إلى ١٣٠ فداناً بعد أن كانت ٢١ فداناً سنة ١٨٤٢ كما زادت ملكية عمدة كفر الشهبانية بدوى غنيم فبلغت ٨٣ فداناً كما زادت حيازة ثلاثة من الحائزين على خمسين

(١) تكلفة الألبان بناحية سمند وكفر الشهبانية سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١١٨٢٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من بين ألبان هذه الناحية هناك ٨٣ فدان كانت مخصصة لمباركة سمند .

روعى في اختيار قرية سمند كنموذج لتطور القرية المصرية في [الوجه البحرى] لأنها مرت بكل العصور التي مرت بها الملكية الزراعية في مصر خلال فترة البحث وأبرزها نظام المهد ، وهو نفس الاعتبار الذي روعى في قرية المراهبة المدفونة بالنسبة لوجه القبلى

فداناً هم الحسيني شحانه وأصبح يملك ٧٨ فداناً ومحمد الرقبة وأصبح يملك ٨٥ فداناً
ومحمد البدرأوى وأصبح يملك ٦٧ فداناً والثلاثة غالباً هم مشايخ الناحية وأصبح
توزيع الحيازة على النحو التالي في القرية .

— خمسة من الحائزين تزيد حيازة الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبمجموع حيازتهم
٤٤٣ فداناً بزيادة في عدد الحائزين وزيادة في إجمالي المساحة وإن كان متوسط
حيازة الواحد منهم قد انخفضت عن سنة ١٨٤٢ .

— ١٩ حائزاً يمثلون متوسطى الحائزين وتراوح حيازتهم ما بين ١٠ و ٥٠ فداناً
وجملة حيازتهم ٣٢١ فداناً .

— ١٤٧ حائزاً حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وإجمالي حيازتهم
٤٩٩ فداناً ومن بينهم ١١ فلاحاً تقل حيازة الواحد منهم عن فدان (١) .

وفي عهد إسماعيل (١٨٧٥) حيث تحولت قرية سمند إلى مدينة (بندر سمند)
وبعد أن أنقضى نظام المهد كان توزيع الملكية على النحو التالي :

-- عشرة من الملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبجملة
ما يملكون ٢٠٣٥ فداناً .

— ٢٧ من متوسطى الملاك تراوح ملكيتهم بين ١٠ و ٥٠ فداناً وبمجموع
ما يملكون ٤٨٢ فداناً .

— ١٨٥ من الملاك تقل ملكية الواحد منهم عن عشرة أفدنة وبمجموع
ما يملكون ٦٧٩ فداناً والغالبية تقل ملكية الواحد منهم عن فدان ، وبلغ زمام
الناحية ٣١٩٩ فداناً بينما ارتفعت الضرائب إلى ٣٥٤٥٣٦ قرشاً ، والحقيقة التي

(١) دار المحفوظات ، مكتبة ناحية سمند سنة ١٢٧٧ هـ ، رقم ١١٨٤٢ عين ٢٣٨ هـ

يمكن الوصول إليها من خلال التطور الذي شهدته قرية ممنود هو أن الملكيات الكبيرة بما تكونت من خلال نظام المهددة وأراضى المموح فالسيد أفندى عبد المتعال الذى كان والده عمدة الناحية أصبح يملك ١٣٧ فداناً وحرم عبد المتعال بك يملك ٤٦٨ فداناً وكرمية على بك البدراوى متعهد الناحية الذى توفى فى عهد إسماعيل يملك ٤٣٩ فداناً وأحمد البدراوى ابنه يملك ٤٣٢ فداناً^(١) وهكذا انعكس النظام الاقتصادى الذى أوجد أساسه محمد على على توزيع الملكية والقوى الاجتماعية فى القرية المصرية وأصبح التفاوت الاجتماعى واضحاً لإبتداء من عصر إسماعيل .

أما النموذج الثانى الذى يمكن أن نستعين به فى توضيح التطورات التى طرأت على خريطة القوى الاجتماعية فى القرية المصرية وتطور توزيع الملكية فيها فلا بد أن يكون لإحدى قرى الوجه القبلى وإذا أخذنا قرية العرابة المدفونة بمديرية جرجا التى تحولت إلى عهدة وأعطيت لسليم باشا الذى عمل ناظراً للسالية فى نهاية عهد محمد على وأوائل عهد عباس مثال لذلك فإن أراضى هذه القرية كانت سنة ١٢٦٢ (١٨٤٩) موزعة على ثلاثة قطاعات أساسية هم المهددة وتغطى ٩٠٨ فداناً وأراضى المسموح وتبلغ ٩٩ فداناً والباقي وقدره ١٥٨٦ فداناً تمثل زراعة الفلاحين بينما بلغ زمام الناحية ٢٥٩٣ فداناً إلى جانب مساحة كان يملكها الميرى ولم تفرض عليها الضرائب وبلغت الضرائب ١٣٧١٧١ قرشاً (حسب المقرر سنة ١٢٦٩)^(٢) وكانت أراضى الحائزين موزعة على ٢٦٨ حائزاً على النحو التالى .

— ٦ من الحائزين يزيد حيازة الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبمجموع حيازتهم ٥٧٢ فدان .

(١) تكلفة الاطيان بيندر ممنود بمديرية القرية من ابتدى ١١ - يهتر سنة ١٨٧٥

عين ٢٣٨ عجز ٢٢

— وفى هذه الفترة هذه كان من الممكن اعتبار ملكية الفلاحين أقل من عمرة أفندى نظراً لقلّة عدد السكان مع عدم الاختلال بفرض استغلال الفلاح لهذه الأرض بنفسه وأفراد أسرته :

- ٢٦ حائزاً تراوح حيازتهم بين ١٠ و ٥٠ فداناً وبمجموع حيازتهم ٤٨٤ فدان .

- ٢٢٦ حائزاً تقل حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وبمجموع حيازتهم ٦٢٩ فدان من بينهم ٥٣ حائزاً تقل حيازة الواحد منهم عن فدان ، وخلال الخمس سنين التالية كانت أبرز التغيرات التي طرأت على توزيع الحيازة في القرية هي :

(١) أن هناك ٩٩ من الحائزين تخلوا عن حيازتهم وإن كان من الصعب تحديد سبب ذلك وأن جزءاً من حيازتهم قد ذهب لبعض كبار الحائزين .

(٢) أن المهددة انخفضت من ٩٠٨ أفدنة إلى ٨٧٥ حيث أعطى منها ٣٣ فداناً لبعض الفلاحين .

(٣) أن بعض الحائزين وسعوا حيازتهم من أطيان الميرى حيث بلغت المساحة التي زرعها الأفراد من الميرى ٢٩٥ فداناً ، والملاحظة الواضحة أيضاً خلال هذه الفترة المبكرة هو التفاوت في توزيع الحيازة في هذه القرية^(١).

وفي الفترة التالية التي شهدت إضافة أطيان المسموح على حيازة واضعى اليد عليها وصدور اللايحه السعيدية التي أعطت مزيداً من الحقوق لواضعى اليد على الأراضي الخراجية وسقوط نظام العهد أصبح توزيع الملكية في قرية العرابة المدفونة سنة ١٨٦٨ على النحو التالى :

(١) ثلاثة ملاك يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فداناً وبمجموع ملكيتهم يبلغ ١٠٦٤ فداناً ومن بين هذه المساحة ٨٤٨ فداناً أصبحت مملوكة لسلیم باشا صاحب المهددة .

(١) تكلفة الاطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ رقم ٧٠٥٩ بين ٩٢٧

(٢) ٣٣ مالكا تتراوح ملكيتهم بين ١٠ و ٥٠ فداناً وبمجموع ملكيتهم يبلغ ٦٤٠ فداناً .

(٣) ٤٦١ مالكا يملك الواحد منهم اقل من عشرة وبمجموع ملكيتهم ١٠١٣ فداناً من بينهم ١٥٩ مالكا لا تزيد ملكية الواحد منهم على فدان ومن بين هؤلاء ثلاثة من الفلاحين يملك الواحد منهم ٤ اسهم ($\frac{1}{4}$ قيراط) .

والحقيقة البارزة في توزيع الملكية في قرية العرابة المدفونة في هذه الفترة هو التفاوت الحاد في توزيع الملكية في الوقت الذي يوجد في هذه القرية ٢٨ مالكا يملكون ١٦ - ١٦ فداناً من أطيانها نجد في مقابلهم ٢٨ مالكا من الفلاحين بمجموع ملكيتهم ١٦ س ٨ ط ١ ف ، إلى جانب الأعداد التي تحولت إلى قطاع من المدممين من الفلاحين والتي لا تقسم المكلفات بإانات بها ، وبلغ إجمالي زمام التاحية ٢٧١٧ فداناً كما ارتفعت الضرائب إلى ٢٤٢٣٧٨ قرشاً بالإضافة إلى ضريبة منفعة التليك البالغ قدرها ٤٨٤٧٥ قرش^(١) .

وكان طبيعياً أن تنعكس التغيرات التي طرأت على خريطة القوى الاجتماعية في ظل الاحتلال على القرية المصرية التي كان أبرزها تدهور النوات ككبار ملاك لتحل محلهم طبقة أغنياء المدن من المصريين ومعظمهم من الأقباط ، ثم بروز أعيان الريف ككبار ملاك وتدهور ملكية الفلاحين وانضمام أعداد منهم إلى شريحة الفلاحين المدممين في توزيع الملكية بقرية العرابة المدفونة في الفترة من سنة ١٩٠٥ إلى ١٩١٠ يلاحظ الآتي :

(١) ٥ ملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبمجموع ملكيتهم ٣٦٩ فداناً جميعهم من الأقباط .

(١) دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بتاحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨

(٢) ٧٦ مالكا من متوسطى الملاك تراوح ملكيتهم بين ٥ و ٥٠ فداناً
وبمجموع ملكيتهم ١٠٣٧ فداناً .

(٣) ١٢٤٩ فلاحاً تقل ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة وبمجموع
ملكيتهم ٧٤٥ فدان من بينهم ٩٢٣ فلاحاً يملك الواحد منهم أقل من فدان ومن
بين الآخرين ١٥٤ فلاحاً يعتبر في عداد المعدمين حيث تقل ملكية الواحد منهم
عن قيراط وبمجموع ما يملكون ٢٣ س ١٠ ط ٣ ف .

وإلى جانب هذا التوزيع فإن هناك ٤٧ من الفلاحين الذين تقل ملكية الواحد
منهم عن فدان فقدوا ملكياتهم خلال هذه الفترة بالبيع والرهن وانضموا إلى ركب
المعدمين ، وعلى هذا فإن أبرز التغيرات التى انعكست على توزيع الملكية وبالتالى
على خريطة القوى الاجتماعية بالقرية خلال هذه الفترة هي :

(١) بروز بعض العناصر من أغنياء الأقباط ككبار ملاك كبديل لطبقة
النوات فلكية سليم باشا اختفت نهائياً ليحل محلها خمسة ملاك من الأقباط تزيد
ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فداناً من بينهم إثنان من عائلة نفاد بلغت ملكيتهم
١١٩ فداناً كما بلغت ملكية عائلة البطارسه ١٣٩ فداناً وملكية عائلة عبد النور
٧٩ فداناً بهذه الناحية .

(٢) تدهور ملكية الفلاحين عموماً وظهور شريحة الفلاحين شبه المعدمين
وإتساعها وانضمام أعداد منهم إلى قطاع الفلاحين المعدمين بعكس ما تشير إليه
الاحصائيات في هذه الفترة من زيادة ظاهرية في أعداد هذه الطبقة وملكيتها (١) .

وعلى ضوء هذا التطور يمكن تقسيم الفلاحين من حيث حجم الملكية
علاقات الإنتاج في القرية المصرية في مطلع القرن العشرين إلى ثلاثة نوعيات :

(١) دار المحفوظات ، تكلفة العراية المدفوعة مراكز البليتا بمديرية جرجا (ثلاثين جزء)
الأرقام من ٧١٥٤ — ٧١٨٢ عين ١٢٩ ، ١٣٠ مخزن ٦

(١) الفلاحون الملاك : وهؤلاء كانوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم بمساعدة أسرهم وأبنائهم وقد يستعينون ببعض العمل للأجور في فترات جمع المحصول .

(٢) الفلاحون شبه المعدمين : وهؤلاء كانوا يزرعون مساحاتهم الصغيرة ثم يعملون بعض الوقت لدى كبار الملاك أو أغنياء المزارعين^(١) . أو يستأجرون مساحات أخرى صغيرة يزرعونها إلى جانب ملكياتهم القروية .

(٣) الفلاحون المعدمون وهم الذين لا يملكون أرضا على الإطلاق ويمكن أن نجد فيهم أيضاً ثلاث فئات هي .

(أ) الفلاحون المستأجرون وهم الذين اعتادوا تأجير مساحات صغيرة من الأرض قد تكون ثابتة ويدفعون إيجارها نقداً مقدماً أو عند جمع المحصول .

(ب) العمال المرتبطون بزارع كبار الملاك : وهؤلاء يعملون بصفة دائمة في الملكيات الكبيرة ويقومون في المساكن المبنية في الضياع والمزب وهم يعملون بالحصة أو باليومية .

فالعمال المشتغلون بالحصة يعملون في الأرض نظير جزء من المحصول قد يقدر بالربع أو الخمس أو السدس حسب خصوبة الأرض ونوع المحصول وعادة ما تتم القسمة في المحاصيل الغذائية أما القطن فيستولى عليه المالك ويبيعه بالسر الذي يراه مناسباً ويحاسب عماله على نصيبهم في الثمن الذين لا يقبضون منه شيئاً في الغالب لأن الفلاح يستلف من صاحب الأرض عادة كل ما يحتاج إليه وغالباً ما يكون الفلاح مديناً في نهاية العام ويرحل دينه للعام التالي . وكثير من الفلاحين

(١) يستعمل البعض الصريحة الدنيا من متوسطي الملاك أغنياء فلاحين وهم أصحاب الملكيات من ٥ إلى ٢٠ فدان .

عملوا بالحصة أربع أو خمس سنوات لدى كبار الملاك ثم عادوا في نهاية المدة مدينين بمبالغ طائلة لاصحاب الأرض .

أما عمال اليومية المقيمون في الضياع هؤلاء كانوا يقيمون بصفة دائمة في مزارع كبار الملاك ويعرفون بالقلية وهم عادة يستأجرون مساحات من الأرض . وفي مقابل ذلك تضع كل عائلة تحت تصرف صاحب الأرض عدداً معيناً من العمال من أفرادها ليستخدمهم في الزراعة نظير أجر يوى يتفق عليه لا يتغير طوال العام وهذا الأجر يخضع على مدى السنة من الإيجار المطلوب للمالك ومن الديون الأخرى التي قد تكون العائلة قد حصلت عليها خلال العام (١) .

ويعرض كرومر في ملحق تقريره عن سنة ١٩٠٣ لحالة فلاح من هذه النوعية لا يملك أطيافاً ويعمل في أطياف غيره فهو يستأجر فداناً ونصف فدان ويدفع إيجار الفدان ١٧٠ قرشاً من أجره اليوى لدى المالك الذى يعطيه ٢٥ قرشاً في الشهر نظير ٢٥ يوماً من العمل ويعمل للفلاح الحصة أيام الباقية في زراعته وله زوجة ولبن ويملك بقرة وحملاً وينتهى كرومر بعد تحليله لدخل هذا الفلاح ومصاريفه إلى أن إرادته يقل عن نفقاته وهذا يعنى أن هذا الفلاح سوف يظل مديناً كل عام (٢) .

(ج) عمال المياومة الرجل وهم الذين يعرفون بعمال « الزراجل » وهم أنتم هذه الفئات جميعاً فهم يحصلون على قوتهم خلال عملهم اليوى بأجور تختلف باختلاف الجهات التي يعملون فيها وكثرة عدد العمال وقتهم في سوق المالة وهم يقضون عمرهم كله متقلبين بحثاً عن العمل . ويكثر هذا النوع من العمال الزراعيين في الوجه القبلي حيث الرقعة الزراعية محدودة (٣) .

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١١٣

(٢) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٣ ، ص ١٠٩ ، ١١٠

(٣) يوسف نحاس المرجع السابق ، ص ١١٣

وطبيعى أن تنجح أجور العمال الزراعيين عموما إلى الانخفاض في سوق العمل نظرا لزيادة المستمرة في أعدادهم وتنافسهم أمام وحدة المنتجين من كبار الملاك وتحول المنافسة لنير مصلحتهم وهي حقيقة يعبر عنها رفاة رافع الطوطاوى في فترة مبكرة فيقول « أن كل من يريد من الأهالى أن يتعيش من الخدمة التى هى العمل يصير مضطرا لأن يخدع بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيرا جدا لا يساوى العمل لا سيما إذا وجد بالجهة كثيرا من الشغاليين فانهم يتنافسون في الأجر ويتنافسون في ذلك لمصلحة صاحب الأرض مع أن الأرض يتحسن محصولها بالعمل » (١).

ومع وجود أعداد هائلة من العمال الزراعيين في مواجهة عدد ضيق من المنتجين واستحالة التوسع الأفقى في الممالة الزراعية يحتفى التحديد بين العمل والعمل الأدنى وتنقل الممالة إلى أنشطة جانبية كالخرف الصغيرة والمهن الدنيا مثل الخدمة في المنازل ومسح الأحذية وغيرها (٢).

ولقد ضاعف من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعى علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعى تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعى وهم فئة مغاولى ومتهمدى الانفار والأنواع المختلفة من الوسطاء التى تقوم بالتحكم في سوق العمل الزراعى وتورده إلى الاماكن المطلوب لها وتنقله من مديرية لأخرى في ظل أسوأ ظروف للهجرة والحياة .

وطبيعى أن تودى هذه الظروف البالغة في قسوتها إلى هجرة الفلاحين من العمل الزراعى إلى المدن حيث يعملون الأعمال النافعة التى لا تحتاج إلى تدريب

(١) رفاع ، رافع ، منامج الآلالب المصرية في منامج الآداب المصرية ، مطبعة راغب

يعصر سنة ١٩١٢ ، ص ٩٤

Anowr Abdel - Malek, Op. Cit, P 91 - 93.

(٢)

كعمال بناء وباعة متجولين وحمالين وماسحي أحذية وخدم في المنازل وحيث يعيشون على هامش الحياة في المدن في عيش ومنازل من الضئيل في ظروف أسوأ كثيراً من تلك التي تركوها في قراهم ويذكر بيير أن معظم الزيادة في سكان المدن في مطلع القرن العشرين سببها الهجرة من الريف حيث يشكل المهاجرون طبقة من العمال ليس لها مهنة محددة . وكان يحدث أن نرى سكان قرية معينة يهاجرون إلى مدينة بعينها حيث يمارسون مهنة واحدة .

ففي القاهرة كان يوجد سنة (١٩٠٧) ٣٠ ألف من هذه العناصر جاءوا من مديرية أسيوط وحدها بينما كان عدد من الموجودين في مدن القنال قادمين من مديرية قنا . وكان كثيراً من الحمالين في القاهرة من قرية موشا بمديرية أسيوط بينما كان عدد كبير من السائقين من قرية دار البقر بمديرية الغربية في الوقت الذي كان العدد الأكبر من عمال البناء يأتي بهم متجهدينوا الاقمار من قرية ترسا بالجيزة .

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحالى كان نواة الطبقة العاملة من البناء والنقل وعمال الصناعات التي نشأت مثل صناعة السكر والسجائر وحليج الانطمان قد تكوئت من هذه العناصر التازحة من الريف^(١) . وهكذا شكل المهاجرون من الريف نواة الطبقة العاملة في المدينة .

الملاك الزراعيون والحركة السياسية .

سيطره الأتراك والشرابكة على السلطة حتى الثورة العراقية
- الأعيان والمشاركة في السلطة - القوى الاجتماعية في الثورة
العراقية - موقف كبار الملاك الأتراك - موقف الأعيان في الثورة
العراقية - الفلاحين وصغار الملاك في الثورة العراقية - سيطرة
ملاك الزراعيين على السلطة في ظل الاحتلال - الفلاحون في مواجهة
الاحتلال وكبار الملاك .

يستطيع الدارس لهذه الفترة أن يميز بين ثلاث مراحل لكل منها ملامحها الخاصة .

ففى المرحلة الاولى التى تنتهى مع نهاية حكم إسماعيل سيطر الاتراك والشراكسة من كبار الملاك على جهاز الدولة الإدارى والسياسى وفى نفس الوقت لم تتوقف محاولة الاعيان المصريين الذين وضعوا أيديهم على مساحات من الاراضى الزراعية للمشاركة فى السلطة واتخذت فى نهاية عهد إسماعيل شكل حركة سياسية لها جناحان أحدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والآخر عسكري يقوده مجموعة الضباط الفلاحين داخل الجيش كذلك فإن الفلاحين قد بلغوا فى نهاية هذه الفترة مرحلة القلق فى مواجهة الظلم الاجتماعى والاستغلال .

أما المرحلة الثانية التى تبدأ بعزل اسماعيل وتنتهى بنهاية الثورة العربية فقد شهدت محاولة الطبقة الوسطى المصرية بمناحيها التجارى والزراعى - بقيادة مجموعة الضباط المصريين ومشاركة الفلاحين وقف التدخل الاجنبى ووضع حله لسيطرة كبار الملاك من الاتراك والشراكسة .

وفى المرحلة الاخيرة التى تبدأ بالاحتلال سيطر كبار الملاك سواء كانوا من بقايا الاتراك الشراكسة أو من الاعيان المصريين على السلطين التنفيذية والتشريعية والتنظيمات الحزبية فى ظل سيادة الاحتلال .

مبطلّة الأتراك والشركسة على السلطة حق الثورة العرابية

خلال الفترة من سقوط الالتزام وحتى عزل إسماعيل لم يكن الحاكم في مصر صاحب أكبر ملكية فحسب بل كان مصدر ما حصل عليه الآخرون من ملكيات وحتى نهاية حكم إسماعيل كانت الملكيات الكبيرة قد تكونت بفعل المنح التي تمت من أراضي الدولة من الإبعديات والشفالك .

وكما كان الحاكم يملك منح الأرض فإنه كان يملك أيضاً مصادرتها وحرمان أصحابها منها ، وكانت مصادرة الملكية همأول إجراء يلجأ إليه الحاكم في مواجهة خصومه أو المعارضين له ، وعلى هذا فقد ارتبطت الملكية من البداية لنهاية بقضية السلطة والنزف السياسي منها ولما كان عدد كبير من الملاك خلال هذه الفترة يعملون بالسياسة فإن مصير ملكياتهم واستمرارها كان مرتبطاً بموقفهم السياسي وصلتهم بالحاكم^(١).

وهناك أكثر من حالة يمكن أن نوردها دليلاً على ذلك لجأ فيها الحكام من أسرة محمد على إلى تجريد معارضتهم من أملاكهم فأحمد باشا طاهر الذي كان حاكماً على الوجه القبلي في بداية حكم محمد على ما لبث أن غضب عليه في نهاية حكمه وصادر من أطيانه مساحة قدرها ٩٤٢٢ فداناً بأمر أصدره في ١٥ صفر سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ولم يبق من ملكيته سوى الأطيان التي كان قد وزعها على أتباعه^(٢).

(١) Baer G. A. History of Land Ownership in Modern

Egypt, PP 26 , 45

(٢) ص ١٠٦/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تفاسيط الأبعاد رقم ١٢٤٤ ج ٢ .

ص ٢٠ .

— سجل زمامات الأسيادات والجنالك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٠٥ عين

٤٩ غزن ١٨ ، ص ٩٤ .

وإسماعيل حديق وزير مالية الخديوى إسماعيل المعروف بالمفتش صودرت
أَمْلاكه التى يقدرها البعض بمساحة ٣٠ ألف فدان بعد أن قله الخديوى إسماعيل
فى ظروف غامضة ولم ينبج من المصادرة سوى الأراضى التى كان قد وقفها^(١).

أما النموذج الأكثر دلالة فهو مصادرة أطيان ضباط الثورة العراقية عقب
معركة التل الكبير حيث أصدر الخديوى توفيق أمراً فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢
بمصادرة أَمْلاك كل من أحد عرابى وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى
وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، على أن تباع هذه الأطيان بالمراد العلنى
وتخصص حصيلة المباع منها لسداد التعويضات لمن أصيبوا فى حوادث الثورة كما
حظر عليهم بمقتضى هذا الأمر إمتلاك أية أَمْلاك فى الأراضى المصرية .

وقد بلغت مساحة الأراضى المصادرة من أحمد عرابى ١٦٦ فداناً جميعها
بالشرقية ما عدا عشرة أفدنة بالغربية^(٢) . كما بلغت الأراضى المصادرة من محمود
سامى البارودى ١٧٠٥ أفدنة بمديريات القليوبية والدقهلية والمنوفية والجيزة وبني
سوف من بينها ٩٠٤ أفدنة من الأراضى العشورية مملوكة لزوجته بالميراث عن
والدها أحمد باشا يكن بمديرية الدقهلية .

وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من عبد العال حلمى ٥٤ فداناً بمديرية
المنوفية والغربية ، وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من يعقوب سامى ٧٦
فداناً بمديرية الدقهلية ، وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من على فهمى
٢٤٠ فداناً بمديرتى الشرقية والجيزة منها ٩٥ فداناً باسم زوجته وبلغت مساحة

Baer G. Op. Cit, P 26

(١)

(٢) إلى جانب هذه المساحة كانت هناك مساحة أخرى قدرها ٨١٠ أفدنة اشتراها
أحمد عرابى من أطيان المري بمديرية الشرقية لكن هذا المبيع قد أُلغى فى ٢١ ذى الحجة
سنة ١٢٩٩ (١٨٨٢) لأن الأطيان عند تسليمها صار تحديدها من المور بخلاف المباع

الأطيان التي صودرت من طلبة عصمت ١٠ أفدنة بناحية جزيرة بمديرية الجيزة. وبلغ بمجموع هذه الأطيان ٣٠٦٣ فداناً^(١). وقد يمت هذه الأطيان بالمراد واشترى الخديوى توفيق منها ٣٠ فداناً من أملاك عبد العال حلى كما اشترى أفلاطون باشا ٩٢ فداناً من أطيان أحمد عرابى بالشرقية^(٢). وحتى مايو سنة ١٨٨٤ كان المباع من أملاك أحمد عرابى يبلغ قيمته ٣٦٩٣٨٨ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك محمود سامى حتى أغسطس سنة (١٨٨٤) ١٧٤٨٤٩٩ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك محمود فهمى حتى يوليو سنة (١٨٨٤) ٣٧١١٤ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك يعقوب سامى حتى ديسمبر سنة (١٨٨٣) ٨١٩٩ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك على فهمى حتى مايو سنة (١٨٨٤) ١٩٢٠٢٧ قرشاً كما بلغت قيمة المباع من أملاك عبد العال حلى ١٧٢١٢ قرشاً بينما بلغت قيمة المباع من أملاك طلبة عصمت حتى ديسمبر سنة (١٨٨٣) ٩٣٢٩ قرشاً^(٣).

من هذا يتضح أن قضية الملكية ارتبطت ارتباطاً لا يقبل الجدل بقضية السلطة والنظام السياسى القائم فى مصر ، وهى حقيقة يلتصقها الدكتور جمال حمدان بقوله « وما كان أيسر على من يتحكمون فى الماء باسم المجموع ومن ثم يملكون القوة المسيطرة أن يتحكموا فى الأرض أيضاً بالإمتلاك والاحتكار » ويوضح إنعكاس توزيع الملكية على النظام السياسى بقوله « كان بناء النظام يتركز فى الأدوة قراطية بغيرها الطبقي وطنياتها السياسى تقوم على ساقين من اللادوقراطية الثقيلة والبنكوقراطية

(١) دار الوثائق ، الثورة النارية ، محفظة رقم ٣٨ أعمال قومسيون الحصر ، ملف رقم ١٧٣/٣٨ كشف بالأطيان الموجودة بالمديريات ملك أحمد عرابى ورققاء .

(٢) المصدر السابق ، ملف رقم ١٧٤/٣٨ قوائم مزاد مبيع ممتلكات أحمد عرابى باشا والمصاة .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأشياء المبيعة من أملاك المهين أحمد عرابى باشا ومحمود سامى وعمره فهمى ويعقوب سامى وعلى فهمى وعبد العال حلى وطلبة عصمت رقم ٤١٣٥ مسلسل عموى / ١٢٠ رقم حفظ نوعى / مخزن ١ تركو .

الرأسمالية البازغة ..^(١) . لقد كان ظهور طبقة الملاك من الاتراك والشراسة مرتبط بسلطة الدولة وجهازها الإدارى والمسكرى وظلت هذه الطبقة تحتكر المناصب فى الإدارة والجيش حتى نهاية عصر إسماعيل ، فقد ظل الاتراك يحتكرون المناصب الأعلى من وظيفة شيخ البلد حتى بداية عهد سعيد وحتى محاولة محمد على الاستمارة ببعض المصريين من مشايخ القرى للعمل كنظار أقسام بعد سنة ١٨٣٠^(٢) . ووجهت بانتكاسة فى عصر عباس الذى كان قابل الثقة فى مقدرة المصريين وكفايتهم فعاد العنصر التركى والتركى لسكامل سيطرته^(٣) .

وعلى كل فقد ظل منصب مدير المديرية حكراً على الاتراك حتى الفترة الأولى من حكم سعيد الذى عين أول مصرى فى هذه الوظيفة فى ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦)^(٤) . وعلى الرغم من أن إسماعيل واصل عملية إسناد بعض الوظائف الإدارية العليا للمصريين لكن هذه العملية ظلت جزئية وبقيت السيطرة على الوظائف العليا فى يد الاتراك والشراسة^(٥) .

فمن بين ١٤ شخصاً تولوا منصب الناظر ورئيس الظار خلال حكم إسماعيل الذى شهد قيام أول نظارة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لانيجند سوى مصرى واحد هو على مبارك وحتى هذا كان قد أصبح فى عداد طبقة النوات من قبل توليه هذا المنصب^(٦) .

١٩٠٢

(١) د . جمال حمدان . المرجع السابق ، ص ١٢٣٢-١٢٣٣ .

(٢) Baer G. Op. Cit. P 50

(٣) د . راشد البراوى وعبد حمزه علفش ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٤) أمين سائى ؟ تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول وعبد سعيد باشا ، ص ١٣٠

(٥) Baer G. Soial Gchange in Egypt 1800 — 1914, Holt
P. M. Edit: Op. Cit, P 149

(٦) مؤيد بكرم ، المرجع السابق ، ص ٦١٤ .

أما في الجيش فقد نجح الأتراك والشراكسة في الاحتفاظ باحتكارهم للراكز القيادية فيه حتى قيام الثورة العراقية^(١).

وفي أحيان كثيرة كان الواحد من أفراد هذه الطبقة يشغل أكثر من منصب في وقت واحد فحين باشا المانسترلي كان يشغل في نهاية عهد عباس أخضر منصبين بعد منصب الوالي في وقت واحد وهما منصب «الكتخدا» ورياسة مجلس الأحكام ومحمد شريف باشا الذي كان يشغل منصب «الكتخدا» في بداية عهد عباس كان يرأس في نفس الوقت المجلس الخصوصي (أقرب إلى مجلس الدولة)، وأحمد باشا المبانكي الذي كان رئيساً للمجلس العسكري في تلك الفترة كان عضواً بالمجلس الخصوصي أيضاً^(٢).

وخورشيد باشا الذي كان وكيلاً للجهادية في عهد سعيد كان في نفس الوقت يشغل منصب مدير الدفيلية^(٣). وعمر بك الذي كان أمير لواء للجهادية في عهد إسماعيل كان يشغل في نفس الوقت وظيفة مأمور تحقيق بالرزناجة وأيضاً وظيفة مدير النجوم^(٤).

وفي نهاية عصر إسماعيل كان قطاع من هذه الطبقة وبالذات الذين تلقوا قدرًا من الثقافة الأوروبية قد ضاقت ذرعًا باستبداد إسماعيل وتزايد النفوذ الأجنبي وما ترتب على ذلك كالأزمة المالية والزيادة في الضرائب وهذه المجموعة كانت تحاول الحد من استبداد الخديوي إسماعيل ووقف التدخل الأجنبي وبالذات في

Baer G. Op. Cit., P 149

(١)

(٢) أمين سامي، المرجع السابق، ص ١٧، ٣٧.

(٣) سجل أول قديم عن أطميان الإجماعات والميعاد والمعلنة رزقة بلامال عين ٤٨٨ روزنامة،

ص ١٣

(٤) سجل زمام أطميان الجفالك والأبعاد المشورية المحورها تقاسيط ديوانية جزء أول.

عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ٧-٧

عهد وزارة نوبار التي شهدت وزيرين أوربيين^(١). وهجرت عن نفسها في شكل حزب سياسي هو الحزب الوطني الذي بدأ في شكل جمعية سرية في حلوان وضم ٣٧٥ عضو من أمثال محمد شريف باشا وعمر لطفي باشا وحمد راسم باشا وراغب باشا وشاهين باشا والذي أصدر منشوراً في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ يذكر فيه « أنه يريد أن يعلن عن وجوده كما يريد إنقاذ مصر من الاستغلال الأجنبي » ، كما ضم الحزب بعض كبار الأعيان الذين أصبحوا في عداد الثوات من أمثاله سلطان باشا^(٢).

(١) عبد الرحمن الرافعي المرجع السابق ج ٢ ص ١٦٨

(٢) د. محمد أنيس الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الاوربي مقال في مجلة السكائب

عدد مارس سنة ١٩٦٦ ص ١٧

الاعيان والمشاركة في السلطة

ترجع فكرة الاستمارة بالمصريين في الإدارة إلى عهد محمد علي ويذكر على مبارك أن أول تعيين لأولاد العرب في وظيفة ناظر قسم كان سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤/٣٣) . من بين مشايخ القرى^(١) وظلت أعلى وظيفة يصل إليها المصريون حتى بداية عصر سعيد هي وظيفة ناظر قسم^(٢) .

وفي عهد سعيد حدث تطور كبير في هذا المجال حين عين السيد بك أباطة مديراً للبحيرة في ٢٥ جاد الآخر سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) وكان أول مصري يشغل هذا المنصب^(٣) وواصل سعيد تجربة إشراك المصريين من مشايخ القرى في الإدارة فأمر بأن يكون له نظار الأقسام وله حكام الأخطاط من المصريين (أولاد العرب) ومن أول نظار الأقسام الذين عينوا بمقتضى هذا القرار حسن الشريعى الذى عين ناظراً لقسم قلو صنا بمديرية المنيا وبني مزار بأمر صدر في ٨ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦)^(٤) .

وفي خطاب سعيد إلى مديرية روض البحرين (المنوفية والغربية) والذي أرسلت على غرار خطابات لكل المديريات جاء فيه : « سنح لحاظنا أن أجعل المحاكم من يوثق باعتمادهم في الأمور الدينية والمدنية من عهد أبناء العرب بنواحي المديريات

(١) عل مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ص ٣٨ .

(٢) Baer, G. Studies in the Social History of Modern Egypt P 23 .

(٣) أمين سائى . المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

مع أبناء الترك على سبيل التجربة . . وترتبوا نظار أقسام مديرتكم على الثلث منهم بأن يكون لإثنان نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب كما أن حكام الاخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، (١) .
ويعتضى هذا الأمر تعين في مديرية الدقهلية كل من هلال أفندى عمدة كوم النور ناظراً لقسم ميت غمر كما تعين محمد أغا سعيد عمدة نوس البحر ناظراً لقسم المنصورة وتعين عبد الرحمن أغا عبد المجيد عمدة لفيطة ناظراً لقسم أجأ وأحد أغا أبو نصير عمدة ميت راضى ناظراً لقسم المزينة .

واستمرراً لهذه السياسة عين محمد سلطان ناظراً لقسم قلو صنا خلفاً لحسن الشريعى ثم عين وكيلاً للمديرية بنى سويف في ٢٦ جماد الأول سنة ١٢٧٥ (١٨٥٩) ثم مديراً لها في العام التالى (٢) .

وواصل إسماعيل سياسة سلفه سعيد فما كادت تأتى سنة ١٨٧٠ حتى كانت الوظائف الأقل من مدير مديرية قد مصرت تماماً (٣) .

وواصل بعض الأعيان ترقيهم في المناصب ففي سنة ١٨٧٠ كان السيد باشا أباطة مديراً لعموم الوجه البحرى بينما كان سلطان باشا مديراً لعموم الوجه القبلى وفى نفس العام تعين أنزى أبو العز مديراً للغربية وسليمان أباطة مديراً للقلوبية فى أوائل العام التالى (٤) .

كما تعين عدد من أعيان مجلس شورى النواب فى بعض الوظائف خلال عام ١٨٦٨ تعين الشيخ محمد الصيرفى عمدة ناحية قليشان بالبحيرة وكيلاً لمديرية المنوفية

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ .

(٣) Baer G. Social Change in Egypt 1800 — 1914.

Holt P. M. Edit : Op. Cit P 149.

(٤) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر إسماعيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ، ص ٨٠٦ .

وضح لقب بك وتمين أحد أفندى أباطة نائب منيا القمح وكيل مديرية البحيرة وعين محمد عفيفي عمدة الزوامل وكيل مديرية الشرقية وعين إبراهيم الشريعى عمدة سمالوط وكيل مديرية الجيزة^(١).

وخلال سنة ١٨٧٠ عين سالم الشواربى عمدة قلوب مأموراً لضواحي مصر وفى يناير سنة ١٨٧٣ عين السيد الفقى عمدة كشيخ مأموراً لمركز منوف وعين أحمد عبد الغفار عمدة تلا رئيساً لمجلس دعاوى مركز أشمون^(٢).

وفى أواخر حكم إسماعيل تبلورت حركة الأعيان المطالبة بالمشاركة فى السلطة فى شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى وهؤلاء عبروا عن أنفسهم داخل مجلس شورى النواب الذى أنشأه إسماعيل سنة ١٨٦٦ فى محاولة منه للاستئانة بالأعيان فى مواجهة الضغط السياسى من جانب إنجلترا وفرنسا^(٣).

ومن ناحية أخرى يبدو أن إسماعيل كان يريد الإعتداد على هذه الطبقة ليوازن بها نفوذ الأتراك والشرائكة^(٤).

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١١٨ .

(٣) د . محمد أنيس ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٤) Baer G. Studies in the Social History of Modern Egypt, P 57

— ترجع فكرة الاستئانة بالأعيان للتغلب على بعض المشكلات التى تواجه نظام الحكم إلى الفريوان الذى أنشأه نابليون فى القاهرة والمدريات واقى كان يتكون من العلماء ومشايخ البلاد والتجار^(١) . وقد حاول محمد على هذه الفكرة مرة أخرى عندما أنشأ سنة ١٨٢٩ ما عرف بمجلس الشورى لمساعدته فى الشؤون الداخلية وكان أقرب إلى جمعية عمومية مؤلفة من ١٥٦ عضواً بينهم مئنون ينتلون جميع الطبقات ومن بينهم ٩٩ عضواً من كبار الأعيان من مشايخ القرى من أمثال الشيخ حسن أباطة والشيخ بخداى أباطة عن ناحية شبة بالشرقية ، والشيخ أحمد المنشاوى عن طنطا ، والشيخ محمد الشواربى عن قلوب ، والشيخ على الفريعى عن القشن ورأس المجلس إبراهيم باشا ، وكان المجلس ينفذ مرة واحدة فى السنة وكانت =

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان ، وهي حقيقة تؤكدتها اللائحة النظامية التي صدرت في هذا الشأن والتي قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى . كما يؤكدتها التركيب الإجتماعى للمصنوية في المجالس الثلاث التي شهدها حكم لإسماعيل والتي تبرز مدى النفوذ الذى وصلت إليه طبقة أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى .

ففي المجلس الأول الذى انتخب سنة ١٨٦٦ بلغ عدد العمدة ٥٨ عضواً من بين عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً وكانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمدة من المنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وبنى مزار وضمت هذا المجلس أعضاء من كبار البيوتات من الأعيان من أمثال أترى أبو العز عن الغربية ونصر الشواربى عن قليوب وطامر الزمر عن ناهيا بالجيزة وإبراهيم الشريعى عن سالوط وميخائيل اتناسيوس عن أشروبة بالمنيا وحسن شعراوى عن المطاهرة بالمنيا وسليمان عبد العال عن الساحل ، بأسبوط وحيد أبو ستيت عن أولاد عليو بمرجما وأحمد الوكيل عن سمخراط بالبحيرة (١) .

وفي الهيئة الثانية التى انتخبت سنة ١٨٧٠ كان عدد نواب المجلس ٧٥ عضواً من بينهم ٦٣ عضواً من العمدة والمشايخ وكانت هناك تسع مديريات جميع أعضائها من العمدة من البحيرة والشرقية والدقهليو والقليوبية والمنوفية والمنيا وبنى مزار

= مشورته متصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة وكما تدل على السياسة الداخلية وكان عليه أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه ويضع الاقتراحات بشأنها وفي أول جلسة عقدها نظر بعض مسائل الزراعة والتعليم والضراب (ب) .
(أ) عبد الرحمن الرافى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر الجزء الأول ، ص ١٠٧ .

(ب) عبد الرحمن الرافى ، مصر محمد على ، ص ٦٠٨ .

(١) عبد الرحمن الرافى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٢ - ٨٤ .

وبني سويف والقيوم والجزرة وقنا وشهد المجلس نواب جدد من أمثال السيد عيسوى الشريف عن أيار بالغربية ومحمد الأنربى عدة أخطاب دقهلية والسيد الفقى عدة كشيش بالمنوفية وأحمد عبد الغفار عدة تلا بالمنوفية أيضاً ومحمود رشوان عدة الحوائك بأسوط وحسن عبد الرازق عدة أبو جرج بالمنيا وأحمد على محمود عدة الرحانية بالبحيرة (١) .

وبلغ عدد نواب الهيئة النيابية الثلاثة التى انتخبت سنة ١٨٧٦ بلغ ٧٤ عضواً من بينهم ٦٠ عضواً من عمد ومشايخ القرى بينما كانت هناك مديريات كل أعضائها من العمد مثل المنوفية والبحيرة والدقهلية والشرقية والجزرة والقيوم وأسوط وقنا (٢) .

وكان طبيعياً أن يعكس التركيب الاجتماعى لهذه المجالس مصالح طبقة الأعيان. فقد كانت أبرز القرارات التى اتخذت فى دورات الانعقاد الست للمجلسين الأول والثانى (٣) . والتى دارت حولها المناقشات هى :

١ - إلغاء نظام الامم - وذلك بقرار المجلس الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ الذى هدف إلى تحرير الفلاحين العاملين فى المهد وإعطائهم حق العمل بأجر خارج المهد وهو قرار كان يهدف إلى خدمة مصالح طبقة الأعيان التى أصبحت فى حاجة إلى عمل هؤلاء الفلاحين فى حقولهم بأجر كمحال زراعة .

٢ - قرار مجلس شورى النواب فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ بإعطاء الاطليان

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، ١٥١ .

(٣) استمر المجلس النيابى الاول خلال الفترة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ إلى ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ أما المجلس الثانى فاستمر طوال الفترة من أول يناير سنة ١٨٧٠ إلى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ .

زيادة المساحة والبور والبرارى وغيرها لمن يرغب فى استصلاحها وقد هدف هذا القرار إلى تدعيم ملكية هؤلاء الأعيان .

٣ — تنظيم مواعيد جباية الضرائب بما يتفق مع مواعيد جمع المحاصيل وتقسيم المتأخرات منها والحد من سلطة وتلاعب الصيارف وصدر سنة ١٨٦٧ .

٤ — إنشاء مجالس تنظيم الزراعة بكل مديرية (صدر سنة ١٨٦٨) ومجالس تفتيش الزراعة (صدر سنة ١٨٦٩) بهدف النهوض بالزراعة وتطويرها .

٥ — عدم تقسيم أحيان ذوى العائلات وتكليف الأحيان باسم أكبر أبناء المتوفى وصدر فى ٧ أبريل سنة ١٨٦٩ ويبدو الهدف واضحاً من هذا القرار فى رغبة الأعيان فى الحيلولة دون تفتت ملكيات أسرهم عن طريق الميراث .

٦ — إصلاح شبكات الري والجسور بهدف توفير مياه الري اللازمة لأراضيهم وقد نوقش هذا الموضوع فى معظم الجلسات تقريباً .

٧ — معارضة إلغاء قانون المقابلة فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ لأن ذلك كان يضر بمصالحهم ويقدم الأموال التى دفعوها ويمرهم من تخفيض نصف الضرائب التى نص عليها القانون^(١) .

لقد كانت هذه القرارات تستخدم بصورة مباشرة مصالح طبقة الأعيان كطبقة زراعية غير أن هذه الطبقة استطاعت تحت ضغط الظروف ان تنقل اهتمامها من مصالحها المباشرة إلى المشكلات التى كانت تعاني منها البلاد فى تلك الفترة حيث امتدت مناقشات مجلس شورى النواب الثالث إلى الأزمة المالية والتدخل الأجنبي وفداحة

(١) للرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،

١١٧ ، ١٠١ ، ١٥٢

الضرائب وحق مناقشة الميزانية وهي المواقف التي انتهت بالصدام مع حكومة نوبار ثم مع رياض في حكومة توفيق حين رفض الأعضاء فض المجلس قبل مناقشة الميزانية وما تلا ذلك من أحداث تدخل في نطاق الثورة العراقية^(١).

أما الجناح الآخر لحركة الأعيان فيمثلته مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك في الجيش ضد كبار الضباط الأتراك والنشراكسة وهؤلاء يتحدرون من أصول فلاحية بوجه عام تنتمي إلى النشريحة الصغرى من الأعيان من أمثال أحمد عرابي ابن أحد مشايخ قرية هرية رزنة بالشرقية^(٢). وعلى الزوي ابن أحد مزارعي قرية دفنو بمديرية الفيوم وعلى فهمي وعبد العال حلبي وكلاهما رقي ضابطاً من تحت السلاح^(٣) وطلبة عصمت بن عيسوى سلام أحد فلاحى قرية كفر جرزة بمديرية الجيزة الذى التحق بالجيش عقب حادثة عابدين^(٤). وهم مجموعة الضباط الذين أتيحت لهم الفرصة لدخول الجيش في عهد سعيد الذى جند أبناء عمه ومشايخ القرى والأعيان في الجيش وسمح لهم بالترقى حتى وصل بعضهم إلى رتبة قائمقام الذى كان أول مصرى يصل إليها هو أحمد عرابي^(٥). وكان سعيد يهدف إلى خلق طبقة من الضباط المصريين داخل الجيش للاستعانة بها في صراعه مع السلطان العثماني إذا اقتضى الأمر^(٦).

وخلال حكم اسماعيل كانت مجموعة الضباط المصريين تشتمل بسخط كبير لأسباب منها :

-
- (١) المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ .
 (٢) مذكرات أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ١٠ .
 (٣) عبد الرحمن الرافى ، الثورة العراقية والاحتلال البريطانى ، ٥١٠ ، ٥٢٨ .
 (٤) د. الوثائق ، الثورة العراقية ، حفظة رقم ٣٧ أعمال قوسيون مصر ، ملف رقم ١٥٠/٣٧ .
 (٥) مذكرات أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ١٢ .

(٦) Baer G. Social Change in Egypt 1800-1914 Holt
 P. M Edit : Op. Cit, 148.

د . محمد خلف الله ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

١ — إن إسماعيل عاد لتعزير أقدام الأتراك والشراسة في الجيش في مواجهة زحف الضباط المصريين على المراكز القيادية ويذكر أحمد عرابي في مذكراته أنه ظل طوال تسعة عشر عاماً في رتبة الأميرالاي لم يحصل على أية ترقية في عهد إسماعيل بينما تجاوزوه الذين كانوا تحت إمرته من الأتراك والشراسة حيث وصل بعضهم إلى رتبة فريق ويذكر أن عثمان رفقي الشركسي الأصل الذي كان ناظرًا للجهادية في نظارة رياض (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ — ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) كان يصدد سن قانون يمنع الترقية من تحت السلاح ولعل هذه كانت آخر المحاولات في سد الطريق أمام الضباط المصريين للترقي للمراكز القيادية^(١).

وهكذا نجح الأتراك والشراسة في عهد إسماعيل وبتأييده في وقف تقدم الضباط المصريين إلى المناصب العليا في الجيش والاحتفاظ باحتكارهم للمراكز القيادية وكان ذلك جزءاً من السخط العام الذي فجر الثورة العرابية ضد هذه الطبقة وحسد التدخل الأجنبي^(٢).

٢ — الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦) التي قامت أصلاً بناء على رأى الحزب التركي الشركسي في الجيش وأيدت في أثنائها فرق بأكملها بسبب الخلاف بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين وما وقع فيها من خيانة قد أغضبت هذه الحرب الضباط المصريين الذين اشتركوا فيها وهالهم ما وقع خلالها من خيانة وإهمال وكان في مقدمة الضباط الساخطين أحمد عرابي الذي ألحق بالحملة الحبشية كأمور مهمات وراح يندد بالحدوي لعدم اهتمامه بتوفير السلاح والذخيرة والمؤن الغذائية والقيادة الصالحة .

وعند عودة هؤلاء الضباط المصريين عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية مصر

(١) مذكرات أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ٤٥ ، ٥٦ .

Issawi G. Cit. P 21-Baer G. Op. Cit. Pl49

(٢)

الفتاة السرية عام ١٨٧٦ وهي الجمعية التي أنشأها أصلاً على الروي وانضم إليها على فهمي واحد عرابي وانضم إليها بعض الطلبة والأدباء وكان هدفها عند تأسيسها التخلص من الأتراك والشراسة في الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين والقضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديوي نفسه بمقتضى مصدر الفساد . وكان لسان حال هذه الجمعية السرية جريداً بوظيفة لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع الذي كان يكتب بالعامية بأسلوب ساخر . ولقد ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما لجأت إليه وزارة نوبار في فبراير - سنة ١٨٧٩ من إحالة ٢٥٠٠ من الضباط إلى المشاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد في ميزانية الدولة الأمر الذي تسبب في مظاهرة الضباط في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ حيث هاجم ٤٠٠ ضابط نوبار وريفرز ويسون العضو الإنجليزي في الوزارة واعتدوا عليهم وحاصروهما حتى جاء الخديوي وأوقفهما (١) . ثم تطورت الحوادث لتقود هذه المجموعة من الضباط في النهاية الثورة العرابية .

ومنا لا بد من ذكر حقيقة هامة حول الانتهاء الاجتماعي لهذه المجموعة التي قادها أحد عرابي وهي أنها ظلت تنتمي إلى الفلاحين وصغار الأعيان حتى بعد قيام وزارة الثورة التي شغل فيها أحمد عرابي منصب ناظر الجهادية في خطاب أرسله أحمد عرابي إلى حاكم دار أهدالالات بمناسبة ترقية بعض الضباط في ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (فبراير سنة ١٨٨٢) جاء فيه : ولعلوا أيضاً - ضباط الألاي - أن فقراء أهاليها صار عديم أمل في أن أولادهم يتقدمون ويصيرون حكاماً على بلادهم بعد أن كانوا يتوهمون أن ذلك من المستحيل عليهم ولا كان يحظر ذلك في أفكارهم ولنضرب مثلاً لحضرات الضباط بنفسى لاني لست من بيت غنى بل من بيت متوسط الحال وها أنا بين أيديكم الآن ناظرأ على جهاديتكم (٢) .

(١) د . محمد أنيس ، المرجع السابق ، ١٨ ، ١٩ - عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ٢ ، ص ١٧٠ ، ١٧١

— د . محمد أنيس و د . وجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، حفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٨ / ٥٣ / د ٨ ، أحمد عرابي .

الفلاحون في مواجهة النظام الاجتماعي

من الصعب القول بأن انتفاضات الفلاحين ضد السلطة في الفترة السابقة للثورة الميرانية كانت تحمل مضموناً اجتماعياً أو حتى طابعاً سياسياً وإنما كانت نوعاً من المقاومة التلقائية وغير المنظمة في مواجهة المظالم المتعددة التي وقعت عليهم في تلك الفترة وامتدت على جبهة عريضة شاركت فيها أسرة محمد علي والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراسة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى .

وقد تركزت مقاومة الفلاحين خلال هذه الفترة بصفة رئيسية حول السخرة والضرائب .

واتخذت في عهد محمد علي ثلاثة مظاهر محددة :

١ - **الهرب من الأرض :** تنبع عن العوامل السابقة والأعباء المترتبة عليها أن أصبح استمرار حياة الفلاح للأرض عبئاً يصعب احتماله وأضحى الهرب من الأرض إحدى السمات المميزة لمصر محمد علي في سنة ١٨٢٧ أصبحت هذه الظاهرة تقلق محمد علي نفسه الذي طاف بأنحاء البلاد بحثاً عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة (١) ، وما لبثت التلميحات أن تناولت هذه الظاهرة التي أصبحت عامة في سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠/٢٩) صدر قانون الفلاحة وجاء في إحدى مواده « إذا هرب أحد للمشايج أو الفلاحين من بلده إلى بلدة أخرى فعلى مأمور الجهة أو ناظر القسم أن يرسل بمحضورهم ويسألهم عن الأسباب التي دعتهم للهرب من بلادهم فإن احتجوا أن أسباب هربهم هو إغراء القائمات أو الشيخ لهم بذلك فيضرب كل منهم ٥٠ كريباجا جزاء انقياده للقرى . وفي المادة التالية ، إذا

(١) د هيلين ويلين ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

هرب القاتل أو الشيخ مفرداً أو مع غيره من الفلاحين عند طلب المال ففي المرة الأولى يضرب القاتل ٢٠٠ كرواج وفي الثانية ٥٠٠ كرواج وفي الثالثة يعزل أما الشيخ فيضرب ٢٠٠ كرواج في المرة الأولى وفي الثانية ٣٠٠ كرواج فإن هرب للمرة الثالثة يجازى بالرفق .

وفي مادة ثالثة .. إذا ترك أهالي قرية أطيانهم الممنوحة عليهم وهربوا ثم حرموا بعد فوات زمن التحضير فأمثال أولئك أولاً يتحصل منهم الميرى على الأتيان التي تركوها بالتام ويضرب كل شيخ ٣٠٠ كرواج تأدياً لهم (١) .

وفي مواجهة هذه المشكلة أصدر محمد علي أمراً يحظر فيه حركة الفلاحين من القرى إلا بتذاكر محتومة وفي ٢٥ صفر سنة ١٢٤٥ عززه بأمر آخر صدر إلى رئيس مجلس ملكيته ونشر بعموم الجهات أخضع فيه كل من يلبس ذى الفلاحين لنظام تذاكر المرور .. أنه فيما سبق تتحرر بشأن إعطاء تذاكر المرور لأهالي القرى المتوجين من بلد إلى آخر بحيث تكون محتومة من مأمور الجهة وبما أن بعض أهالي مصر وبولاق ومصر القديمة والإمام وقايتباى والحسينية أرباب صنائع ومتزين بالملابس كهية الفلاحين وكذلك طلبة الجامع الأزهر ولذلك نرى معاملتهم مثل أهل القرى (٢) .

ورغم كثرة التشريعات والأوامر الصادرة في هذا الشأن فإن الحرب من الأرض كان مستمراً فقد بلغ عدد المهاربين من الفلاحين بالشرقية ٦٠٠٠ فلاح في سنة ١٨٣١ . وبلغ عدد المهاربين الذين قبض عليهم في الاسكندرية ١٠ آلاف فلاح إلى جانب

(١) سجل مجلس ملكية الجراءات المدونة بقانون الفلاحة الذى سنه مجلس الملكية سنة ١٢٤٥ هـ ، ص ٣٥ ، ٣٦ - أيضاً خضى زغلول ، الحمام ، مصر سنة ١٩٠٠ ، حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ، ص من ١٠٠ - ١١١ .

(٢) سجل مجلس ملكية ، ص ٢ - سجل ميوان خديوى من لإسدا سنة ١٢١٦ هـ .

٥٠٠٠ فلاح آخر سبق ضبطهم وفي سنة ١٨٣١ أرسل محمد علي الجنود لمحاصرة
المهاريين في المدن الكبرى وفي أطراف الدلتا وأعادهم إلى قراهم^(١).

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دورياً بالقبض على الفلاحين الذين
يفادرون قراهم بحثاً عن العمل في مكان آخر وصدرت الأوامر إلى رؤساء القرى
بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون إلى قراهم وفي سنة ١٨٤٤ حكم على شيخ
قرية قريبة من القاهرة بالإعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات .. وعلق
مفتشور عام في كل أنحاء الاسكندرية بصف تنفيذ الحكم وصفاً تفصيلياً وبأمر جميع
الفلاحين الموجودين بالاسكندرية بالعودة إلى قراهم ، وكانت القوات العسكرية
تساعد السلطات المدنية في جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسرون
إلى قراهم تحت حراسة عسكرية . وقبل الحرب السورية الأولى كان هرب الفلاحين
يتم إلى سورية لكنهم بعد سنة ١٨٣٢ كانوا يلجأون إلى المدن المصرية أو إلى
الصحراء^(٢) أو إلى أبعاديات كبار الملاك . ورغم عنف الإجراءات التي يلجأ إليها
محمد علي في مواجهة الفلاحين فقد خربت قرى بأكملها وأشرفت أخرى على
الخراب^(٣).

أما ظاهرة الحرب من الشغالة فكانت أشد ، فالفلاحون الذين كانوا يتعرضون
للعذاب وسوء المعاملة من كل جانب كانوا يهربون من الأرض ثم يعادون إليها

(١). Crouchely, Op Cit. P 52.

(٢). Lands, D.S. Op, Cit, P 78.

د . هيلين ريفلين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، سجل ٨٥ مئة تركي وثيقة ١٧٢ ، إزادة إلى
مفتش عموم المساببات المصرية دارغ ٢٢ المجدة سنة ١٢٥٢ هـ ، دفتر نمرة ١٣ مئة تركي
جورقة ٧٨ أمر نمرة ١٠١٧ في ٩ ربيع الأول سنة ١٢٤١ هـ من الجانب المال إلى حاكم
المنصورة ، سجل ١١ مئة تركي ، مكتوبة رقم ٧٠٤ في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٣٧ هـ ،
أمر عال إلى حاكم البحيرة .

بالقوة وكانت الاوامر تصدر لمشايخ القرى بأن يسلبوا كل فلاح لا ينتمى إلى القرية .
ولما تعرضوا لأشد ألوان العقوبة وبعد جمع الفلاحين كانوا يعادون مع أسرهم إلى
القرى التي هاجروا منها ويقول بارت^(١) في برقية له ١٦ مارس سنة ١٨٤٥ إلى
حكومته « إن عدد الأسر التي هربت من مديرية البحيرة بلغت ١٢ ألف أسرة وأن
عددًا من الفلاحين قد أعدموا لأنهم حاولوا الهرب »^(٢) ، وفي الوقت الذي كان
البعض يهربون من الأرض كان لللاحوت الباقون يخربون محاصيلهم
أو يهرقونها .

٢ - احراق وتخريب المعاصيل :

ليست لدينا حوادث محددة لحالات إحراق أو تخريب المحاصيل التي كانت
تتم كتدريج من مقاومة الفلاحين لنظام الاحتكار لكن يبدو أن هذه الظاهرة قد
حدثت في مديريات الصعيد قبل غيرها من المديريات وأنها كانت من الكثرة بحيث
أصبحت سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) موضع شكوى مأموري الاقاليم الصعيدية في
إرادة صادرة في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٤٢ (يونيو سنة ١٨٢٧) إلى كتبها بك
مأمور مصالح الاقاليم الصعيدية نجد إشارة صريحة لظاهرة احراق الفلاحين
لأجرائهم حيث ورد بها مانعه « لقد اطلعنا على خطابكم المنصل الذي أشرتم فيه
إلى أن أهالي الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الهائف والسفهان وأكل اليهود
وكثيراً ما أوقدوا النار في الأجران عمداً وأنه كان انضم أخيراً على ذلك أكل
فار أيضاً إلا أن الأمر يقتضى نظر بعض الاعتبارات بوجوب عدم الاعتناء إلى
مثل هذه الأقوال والافتقادات حيث يجب تحصيل المال بتامه . . . »^(٣) .

(١) قنصل برقية نياق بمصر (١٨٤١ - ١٨٤٦) .

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) دار الوثائق ، مخططة رقم ٤٢ ، سجل ٧٣٤ خديوي تركي وثيقة رقم ٣٤٣ -
ص ١١٦ ، إرادة إلى كتبها بك المأمور على مصالح الاقاليم الصعيدية بتاريخ ١٤ ذي القعدة -
سنة ١٢٤٢ هـ .

ومع سنة ١٢٤٥ (٢٩ / ١٨٣٠) أصبح إحراق المحاصيل ظاهرة تسكاد تكون عظمة يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التي وصلت إلى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة على أنه « إذا أحرق أحد الفلاحين أو الفلاحين جرنه تخلفاً من مال الميرى على ظنه قتل هذا الخائن لنفسه ولليرى مجازى بإرساله للبيان مدى » (١) .

وبعد صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات كان إحراق المحاصيل لا يزال مستمرا كظاهرة يعاقب عليها القانون حين نص قانون نامة السلطاني الصادر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (نوفمبر سنة ١٨٣٩) على أنه « إذا أحرق أحد الفلاحين أو مشايخ البلاد جرين نفسه أو أصفاهه عامداً زاعماً أنه بذلك يرفع عنه أموال الاطيان لحيث أنه وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميرى لزم أن يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة ١٣ » (٢) .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من ظاهرة إحراق المحاصيل هي أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة في الإنتاج وإنما مصلحتهم في النهاية تتركز في حرمان محمد علي من الحصول على نتائج عملهم . ولم يكن ذلك كافياً فعمد البعض إلى المقاومة المسلحة في شكل انتفاضات ضد السلطة .

(١) - سجل مجلس ملكية ، ص ٣٥

(٢) دار المحفوظات ، قانون نامة السلطاني الصادر في ٢٦ سنة ١٢٥٥ المادة ٢٣ من الفصل الرابع ، ص ٢٣ ، ٢٤ - تحدد المادة ١٣ أنواع العقوبات على أساس « إذا كانت الأصفاف المحروقة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش يعاقب الجاني إما بضربه ٧٩ جلدة أو بوضعه في القيد بالمعتزل من شهر لغاية ثلاثة شهور أما إذا كانت القيمة تزيد عن ذلك وكان الذي قام بهذا العمل له سابقة وجوزى عليها ثم عاد إلى ذلك ثانية لزم إرساله إلى البيان مدة من سنة إلى خمس سنوات » المصدر السابق ، ص ٣٠ .

٣ - انتفاضات الفلاحين :

لم يكن الحرب من الأرض سوى نوع من المقاومة السلبية وحتى لإحراق المحاصيل لم يخرج عن هذا المضمون . أما المقاومة الإيجابية فقد اتخذت شكل بمحو من المبات أو الثورات الصغيرة التي قام بها الفلاحون خلال حكم محمد علي . ففي سنة ١٨١٢ وقعت قلاقل ضد جباة الضرائب والقوات المصاحبة لهم في الصعيد ورغم إخماد التمرد بقوة ووحشية حين أحرقت قرى كثيرة وذبح سكانها فإن الفلاحين واصلوا مقاومتهم لسلطات محمد علي .. ففي مايو سنة ١٨٢٣ أعلن الفلاحون العصيان في مديرية المنوفية ضد التجديد والضرائب الباهظة لكن سرعان ما أخذ التمرد وعوقب المتمردون عقاباً شديداً (١).

ويشير Baer إلى ثلاث هبات أو حركات ثورية للفلاحين في الصعيد حدثت في الفترة من ١٨٢٠ - سنة ١٨٢٤ تركزت جميعها في منطقة قنا وما حولها (٢) الأولى منها حدثت سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) واشترك فيها حوالي ٤٠ ألف فلاح لكن سلطات محمد علي تمكنت من إخمادها في النهاية . غير أنه لم يكذبهم القضاء على هذه الحركة حتى اندلعت حركة ثورية أخرى سنة ١٢٣٨ (١٨٢٣/٢٢) بقيادة شخص يدعى أحمد لقب نفسه بالمهدي وتمكن من حشد عدة آلاف من أهالي القرى المجاورة لقنا .

وتمكن عن طريق المساعدات التي حصل عليها من الفلاحين من طرد موظفي الحكومة المركزية وإقامة نوع من النظام المستقل وأعلن أن هدفه هو إسقاط النظام الذي أقامه محمد علي - غير أن هذه الحركة ما لبثت أن قمت بعنف لم يسبق

(١) د . هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، ٢٩١ .

Baer G. Studies In the Social History of Modern (٢)

Egypt, PP 96-98.

له مثيل وذبح مئات الفلاحين^(١). ويعترف محمد علي بأن المنطقة «أصبحت بالاضرار سنة ١٢٣٨ خراجية من جراء واقعة المهدي»^(٢). وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية الحركة لم يعودوا إليها حتى بداية سنة ١٢٤٠^(٣) (١٨٢٤) حين اندلعت الحركة الثالثة التي شهدتها هذه المنطقة بقيادة رجل مغربي قدم من الحجاز يدعى أحمد ابن أدريس في أبريل سنة ١٨٢٤ وامتدت من إسنا إلى اسوان ووصلت في النهاية غاراتها إلى جرجا عندما صدرت الأوامر للقوات بالتقسيم لإخمادها لكن الجنود الفلاحين مالبثوا أن انضموا للثائرين الذين استمرت حركتهم نحو ستة أسابيع أمكن بعدها القضاء عليها عن طريق قوات تركية تساعدها قوات من البدو^(٤)، ويلاحظ أن الفلاحين في الصعيد كانوا دائمى التمرد على حكم محمد علي ففي أبريل سنة ١٨٣٨ وقع تمرد في مديرية منفلوط عندما رفض السكان أن يقدموا المجندين المطلوبين من المديرية وترددت كتيبة الفرسان العسكرية في المنطقة في التحرك ضد المتمردين وقد أمكن إخماد هذا التمرد سنة ١٨٣٨ . ولا يعنى هذا أن حركات الفلاحين قد اقتصرت على الصعيد فقد حدث في سنة ١٨٢٦ عصيان الفلاحين في بعض قرى الشرقية بسبب الضرائب التي لم تكن تتحمل .. وقاد مشايخ القرى هذا العصيان المسلح الذى تكرر كظاهرة في مناطق أخرى في مصر^(٥).

Ibid P 97.

(١)

(٢) حفظة رقم ٤٢ سجل ٧٣٤ خديرى تركى ، وثيقة رقم ٣٤٣ ، ص ١١٦ .

(٣) حفظة رقم ٤٢ - سجل مدينة تركى ١٧ ، ص ٧٦ ، أسر رقم ٥١٧ ، ص ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ ، إلى كنج أحمد أنا ناظر قنا وإسنا .

(٤) د . هيلينريغلين ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

Baer. G. Op. Cit, PP 97-98.

— عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .

Baer. G. Op. Cit PP 98-99.

(٥)

فقد شهدت الفترة الأخيرة من حكم محمد علي عدداً من انتفاضات الفلاحين في مناطق زراعة الأرز في الشمال شهدها حكيمايان الذي ذكر أن كراهية الناس للحكومة قد زادت لأن الباشا أمر سنة ١٨٤٦ بزيادة المساحة المزروعة أرزاً ونتيجة لهذا الأمر لم تعد لدى الفلاحين القوى البشرية لزراعة حقولهم وكانت إجابتهم هي اللجوء للسلاح وإهمال أواصر الحكومة . وفي قرية القربان شرقية فر ٧٠ فلاحا من الذين جندوا للعمل في مضارب الأرز والبالغ عددهم ١٨٠ . وفي بعض مناطق الشرقية قاد بعض مشايخ القرى انتفاضات الفلاحين المسلحة ورفضوا دفع الضرائب أو إرسال الفلاحين للاشتغال العامة (السخرة) . وفي نفس العام ثار الفلاحون في المنيا ولجأوا إلى السلاح حيث قتلوا بعض مشايخ القرى^(١).

وليست لدينا معلومات كافية عن انتفاضات الفلاحين في عهد عباس لكن يبدو أن الحكومة كانت تتوقع حدوث بعض القلاقل منهم فقد نصت التشريعات الصادرة في أوائل حكم عباس على عدد من العقوبات لتوقيعها على الفلاحين الثائرين أو المتمردين فقد جاء في البند ١١ من القانون الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) ما نصه « إذا كانت أهالي إحدى البلاد قد عصت بالسكينة وتجاسرت على إشهار السلاح وأرسل لهم الحاكم ولم يطاعوه فإنه يتوجه لهم بنفسه فإن لم يطاعوه أيضاً فيصير احاطة البلدة التي يحصل من أهاليها مثل ذلك وضبط المشايخ الكبار . وأكبر من يكون سيئاً في إيقاد الفتنة يرسل إلى الإيمان بقيد الأبد وباقي الكبار يرسل كل منهم بميعاد ثلاث سنين وباقي المشايخ ومن رافقهم من الفلاحين يضرب كل منهم أربعمئة جلدة . وإذا حضر شيخ أو فلاح من سائر القرى إلى البلدة المذكور بقصد الإغاثة فإن كان شابا يرسل إلى الجهادية وإن يكن كهلا يرسل إلى نيمان الاسكندرية بمدة ثلاث سنين ، وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات في حالة استخدام الفلاحين الثائرين أسلحة نارية وحوادث إصابات أو وفيات .

وجاء في البند ١٤ من هذا القانون : إذا كان أحد مشايخ البلاد يتفق مع أحد الفلاحين أو يتفق فلاح مع جماعة من الفلاحين ويجمعون على ناظر البلد أو شيخها أو يضربونه بالنبوت أو بشيء من السلاح فيصير ضرب ذلك الشيخ أو الفلاح ثلثمائة جلدة ويضرب كل واحد من الفلاحين المراقبين له مائة جلدة وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات التي يجب توقيعها في حالة استخدام أسلحة نارية في ذلك الهجوم وحدث إصابات أو وفيات^(١).

ويلاحظ أنه ليست هناك فئة اجتماعية أخرى كانت السلطة تتوقع انتفاضها فلم تنص هذه التشريعات إلا على احتمالات الثورة من الفلاحين .

ورغم قلة المعلومات عن انتفاضات الفلاحين في الفترة التالية فإن موجة السخط التي أصبحت ملحوظة في نهاية عهد محمد علي استمرت خلال حكم عباس فمرة أخرى تقييد أوراق حكيان لحالة رفض من بعض مشايخ القرى إرسال الفلاحين للعمل في السخرة ويظهر أن بعض قرى الجيزة قد ثارت في الفترة ما بين موت عباس وتولى سعيد الحكم وإن كان ليست لدينا تفاصيل ما حدث^(٢) .

وخلال الفترة المبكرة من حكم إسماعيل كان هناك قدر من القلق وعدم الارتياح بين الفلاحين في الوجه القبلي عموماً وعلى نطاق واسع في منطقة أبو تيج . ومرة أخرى كانت أسباب هذا القلق هي السخرة بالإضافة إلى حقيقة جديدة وهي أن إسماعيل أرغم الفلاحين على العمل في مزارعه الواسعة بأقل من الأجور العادية وقاد الانتفاضة رجل يدعى أحمد ادعى أنه من سلالة الرسول واعتبره الفلاحون « ولياً » وأرسلت الحكومة آلاف الجنود وعدداً من المدافع لمحاصرة الاقليم وسافر إسماعيل بنفسه لمواجهة هذه الحركة .

(١) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، ص ٥ ، ٧

Baer G. Op. Cit. PP 54, 99

(٢)

وبعد مقاومة عنيفة قتل الشيخ وحطم الجيش عددا من القرى وأجلى
الفلاحين أو هربوا من قراهم . وربما كان وراء هذه الحركة أسباب دينية لكن
انضمام الفلاحين لها بأعداد كبيرة وإصرارهم على مقاومة الحكومة بالقوة المسلحة
يؤكد حقيقة رغبة الفلاحين وإصرارهم على مقاومة الحكومة تحت أى شعار (١).

ويذكر على مبارك تفاصيل هذه الانتفاضة التى يعرفها باسم واقعة فاو (٢)
(١٢٨١/٨٠) (١٨٦٥/٦٤) وهى أن رجلا من الصعيد الأعلى يدعى أحمد
الطيب زعم أنه شريف - من نسل الرسول - وكان يتردد على هذه المنطقة
واجتمع عليه كثير من الناس وتعاهدوا على طاعته . ويذكر على مبارك أن السبب
المباشر لهذه الواقعة أن أمة مسلحة لجأت إليه من ظلم سيدها المسيحى فرفع المسيحى
شكواه إلى الحكومة فطلب حاكم المنطقة من الشيخ تسليم الجارية فامتنع وتوجه
إليه ناظر القسم فلم يعأ به . وأظهر عدم المبالاة بالحكومة واجتمع عليه كثير من
فلاحى القرى المجاورة فأرسلت إليه قوة بقيادة مدير جرجا وأسيوط ومعهم بعض
القوات فتمكن الشيخ ومن معه من التغلب عليهم فأرسلت قوات جديدة بقيادة
شاهين باشا ومعهم عدد من المدافع وحدثت بين هذه القوات وجوع الفلاحين معركة
استخدمت فيها قوات الحكومة المدافع وانتهت بقتل الشيخ وبعض من معه وأمكن
القضاء على الثورة ونفى كثير من الفلاحين خارج البلاد وخربت قرى فاو والريانة
والشيخ جابر والظرة وتفرقت نساء الفلاحين وذريتهم فى البلاد وسلبت أموالهم
ومات كثير منهم فى الجبال . ويضم من رواية على مبارك أن الشيخ المذكور قام
بتظيم الفلاحين فى وحدات ، جعل لكل منها قائدا على طريق تنظيم القوات
النظامية (٣) ، وكما كانت بداية حكم إسماعيل مصحوبة بحالة من عدم الاستقرار بين

Ibid, P 99

(١)

(٢) فاو هى إحدى قرى مركز طما بمديرية جرجا

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٥٣

الفلاحين كانت السنوات الأخيرة من حكمه مميزة بعدم استقرار واضطراب .
واضح بين الفلاحين . وهو الوضع الذى استمر حتى بداية الثورة العربية . فقد
شهدت السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل ضعف الحكومة . وتدهور الاقتصاد
بسبب التدخل الأجنبي الذى نفس هبة الحاكم وزيادة الديون ليس فقط على الدولة
بل أيضاً على الفلاحين .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً كوارث طبيعية مثل الجفاف الذى ترتب عن
الفيضانات المنخفضة فى سنى ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ وباء الماشية الذى حدث فى
سنى ١٨٧٧ و ١٨٧٩^(١) .

وقد أفاضت المصادر فى وصف الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات
الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت : وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد
حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة فى
حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المغش المشهور لا يزال فى أوج سلطته وحلة
القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين
وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى
رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص .. وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق
بالنساء اللاتى أمعن لبيع ملابسهن وحلن للرايين الأروام لأن جامعى الضرائب
كانوا فى قراهن والكرباج مشهراً فى أيديهم^(٢) .

ولقد نتج عن اتفاق جوشن وجوير الذى سويت بمقتضاه ديون الخديوى
أن أضيفت أعباء مالية قدرها ٧ مليون جنيه على عائق الخزانة المصرية لم يكن
تحصيلها من الفلاحين المغلسين ممكناً إلا باكراههم تحت وطأة الكرباج على أرتان.

Baer G. Op. Cit, P 100

(١)

(٢) التمريد سكاون بلنت ، للرجع السابق ، ص ١٢

أراضيهم للرايين الأجانب الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب في كل مكان أثناء مرورهم في القرى (١).

وبما زاد الطين بلة أن النيل في خريف عام ١٨٧٧ انخفض عن مذويه المعتاد فترآب على ذلك عجز في محصول سنة ١٨٧٨ ولم يقف الحطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقري نفى بدرجة مروعة في الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطنابها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائعات على وجوههن متقلات من قرية إلى أخرى في طلب لقمة من العيش حتى اضطرن في كثير من الأحيان إلى التزود بما كن يلقينه من فضلات في الطرقات وحقائبها (٢).

وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء في الوجه القبلي نادراً ما تدفن جثثهم. وقد قرر أحد شهود البيان الذي كان ضمن اللجنة التي سارت في النيل جنوباً في شهر فبراير سنة ١٨٧٩ لحمل المؤن للناطق التي أصابتها المجاعة أن عدد الأفراد الذين ماتوا جوعاً نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التي أصابتهم بسبب الحرمان والعوز وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة (٣).

وفي سنة ١٨٨٢ كتب عبد الله نديم سلسلة من المقالات في جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل في إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧

(٢) تيودور روزستين ، المرجع السابق ص ١١٤

(٣) البعث فرمان ، المرجع السابق ص ٢٣٨

تتوده وكان مدينا للحكومة بمبلغ ٤ قرشاً (١) .

وكان طبيعياً أن تنعكس حالة الفلاحين هذه في شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً بصفة رئيسية في المنطقة بين سوهاج وجرجا، وظهر ذلك في بداية الأمر في حالات السرقة والقتل التي ظهرت في تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلاً مختلفاً في سنة ١٨٧٩ عندما قوبل جامعو الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة .

وفي سنة ١٨٨٠ امتد الاضطراب إلى مناطق إنتاج الأرز وكانت الأسباب هي نفسها التي أدت إلى ثورة الاقليم سنة ١٨٤٦ ، فمن الطبيعي أن يعنى فلاحو مناطق إنتاج الأرز من الخسارة بل أكثر من هذا فإن هذه المناطق تحتاج في فصل العمل إلى أيد عاملة من المناطق المجاورة غير أنه في سنة ١٨٨٠ حدث خروج على هذه القاعدة حين طلب فلاحو هذه المناطق للخبرة ونتيجة لهذا بدأ مشايخ القرى يتمردون على هذه الأوامر . وعندما استجابت الحكومة لهم وتراجعت عن أوامرها شجع هذا الوضع اقاليم أخرى على الاحتجاج ضد الخسارة فقبض على كثيرين من الفلاحين ثم أفرج عنهم . لكنهم ظلوا على تمردهم فأعيد القبض عليهم مرة أخرى (٢) .

والحقيقة أن الفلاحين كانوا خلال حكم إسماعيل يحسون الظلم الواقع عليهم من جراء التمييز في المعاملة بينهم وبين غيرهم من الفئات في الريف وأصبح ذلك موضع شكواهم ، ففي تقرير عرض على تفتيش عموم الاقاليم ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) حول شكوى مقدمة من أهالي ناحية النجارية بالغربية جاء فيه

(١) د . أحمد عبد الرحمن مصنف ، مصر والساعة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة .

٩١٦٥ ، ص ٨٣

« إن مذكورين من الناحية تشكوا لتفتيش يحوى بأن ذمام الناحية يبلغ ١٧٠٠ فدان منها على المربان ٨١٦ فدان والثاني على الاهاالى والتعداد ٢٧٢ نفر ومنها جملة أنفار روك زراعتهم ١٦٠ فدان لم يطلعو الاشغال ولم يدفعوا ما يخص الفدان .. ، وبحث هذه الشكوى عن طريق ناظر قسم بسيون اتضح أن هناك تمييزا في المعاملة فأطيان العرب يدفع أصحابها ضرائب أقل ولا يذهب أحد من العاملين فيها إلى الاشغال العامة كما أن أطيان « الروك » ومساحتها ١٦٠ فداناً مملوكة لبعض العلماء ويدفع أصحابها أيضاً ضرائب أقل مما يدفعه الفلاحون وفي نفس الوقت لا يذهب أحد من العاملين فيها إلى السخرة (١).

وهكذا كان التمييز في المعاملة موضع شكوى الفلاحين وموضع سخطهم إلى جانب سوء الاوضاع التي عانوا منها طوال تلك الفترة وهي الاوضاع التي قادتهم إلى المشاركة الواسعة في الثورة المرامية .

(١) « دفتر قيد السعد والمطايخ بمديرية الترية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ » ج ١ رقم ٢٧٠٨
حين ٥٥ مجلد ٧ ، عن تقرير مروض على تفتيش عموم الاقاليم في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ حمرة ٢٥١ من تفتيش الوجه البحرى ، ص ٣٠٧ .

القوى الاجتماعية في الثورة العربية

قبل أن نعرض لمواقف القوى الاجتماعية في الثورة العربية لابد أن نعرض لفئة لعبت دوراً بارزاً في الثورة وهي فئة المثقفين .

وقد نشأت هذه الفئة من خلال عمليات التعليم المدني والبعثات التي أرسلت إلى أوروبا وعادت مثقبة بالفكر الليبرالي .

ومن خلال حركة الترجمة وإنشاء مدرسة اللسان بالإضافة إلى العناصر السورية التي جاءت إلى مصر بعد حركة البحرية الشامية نقيحة لبطش السلطان عبد الحميد واستبداده ووضع هذا الفريق نفسه في خدمة كبار الملاك فكانوا يعملون في صحافة الحزب الوطني التي تآلفت أساساً من جريدتي « مصر » و « التجارة » اللتين كان يمتلكهما أديب اسحق بينما أسندت رئاسة تحريرهما إلى ميخائيل عبد السيد الذي لم يلبث أن أصدر جريدة الوطن ذات الصبغة السياسية البحتة وامتلات هذه الصحف وغيرها من الصحف المصرية كالمفيد والحجاز والمحروسة والتبكيك والتبكيك بأحاديث الوطنية والحرية كما صارت تحمل حملات عنيفة على التدخل الاجنبي وبذلك أسهمت في خلق رأي عام في مصر وإلى جانب هؤلاء المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي الاوربي ، وجد تيار آخر هو التيار الاسلامي الذي يرجع إليه الفضل الاكبر في ربط الحركة الوطنية بالقواعد الشعبية ويرجع الفضل في ظهور هذا التيار إلى جمال الدين الافغاني (١٨٣٩ — ١٨٩٧) الذي حضر إلى مصر سنة ١٨٧١ في أوج أزمة التخلخل الاجنبي واستبداد الخديوي وأخذ يدعو في مبادئه الثورية إلى الوقوف ضد الطغيان والاستبداد والأخذ بالنظام الدستورية وكان من أبرز دعواته فكرة الجامعة الإسلامية التي تعيد على تضامن الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة الموجة الاستعمارية الغربية واعتبر الخطوة الأولى في

ذلك قيام نظام ديمقراطى فى البلدان الإسلامية . لهذا بدأ بصر حيث الحركة ضد الاستعمار الأوروبى على أشدها والمطالبة بالحياة الديمقراطية أكثر إلحاحاً^(١) ، واتصل جمال الدين الأفغانى ببعض طلبة الأزهر وخريجيه كالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهم وكان لتعاليمه أكبر الأثر فى انتشار الحركة الوطنية فى أنحاء البلاد وعبر الشيخ محمد عبده عن ذلك بقوله : وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين ينقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة والزاؤون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد وبخاصة القاهرة^(٢) . وقد كانت مجموعة المثقفين الدينين الذين تأثروا بتعاليم جمال الدين الأفغانى تعتقد أنه من الممكن تخليص مصر من الحكم الاستبدادى عن طريق وجود حكومة دستورية وإصلاح الإسلام باتباع مبادئه^(٣) . وقد ربطت الأحداث بين الاتجاهين الوطنى والبرلمانى حين ربط المصريون بين الأزمة المالية واستبداد الخديوى^(٤) . وكان قطاع المثقفين هو أسرع القطاعات فى الالتحام بالثورة .

لقد كان تنظيم كبار الملاك لأنفسهم بالتضامن مع عناصر البورجوازية التجارية التى أصبح بعض أفرادها من كبار الملاك وهو قطاع يمثلته حسن موسى العقاد فى حزب سياسى هو الحزب الوطنى الذى اتخذ من حلوان مركزاً له وجاء فى برنامجها أنه ينوى النهوض بالشعب عن طريق تقديم التعليم الذى يناسب عاداته وتقاليده ويرى أنه من الضرورى أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته ويرفض

(١) د . محمد أنيس الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوروبى

(٢) د . محمد أنيس ود . السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٣) Afaf Lutfu al Sayyid Egypt and Cromer London 1968 p 8.

(٤) د . أحمد عبد الرحيم ، تاريخ الفكر الدينى فى مصر الحديثة ، ص ٦٠

الحزب كل تدخل أجنبي أو وجود وزراء يمثلون نفوذاً أورياً خاصاً ، وظهور معارضة الأعيان داخل مجلس شورى النواب ضد الوزارة وإصرارهم على نظر المسائل المالية وخاصة الميزانية والتقام الفئتين - كبار الملاك والأعيان - بمجموعة الضباط الساخطين في الجيش وقيادتهم للامة في جبهة عريضة ضد التفلل الأجنبي الاقتصادي والسياسي وضد النظام الاستبدادي لحكام أسرة محمد علي هو بداية الثورة الديمقراطية الأولى المعروفة بالثورة العربية^(١) . ويمثل الاجتماع الذي تم في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ - في منزل إسماعيل راغب باشا وحضره ستون من أعضاء مجلس شورى النواب وستون من العلماء والهيئات الدينية في مقدمتهم شيخ الإسلام وبطربرك الأقباط وحاجام اليهود و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين و٩٣ من الضباط والذي أسفر عما عرف باللائحة الوطنية أو المحضر الاهلي^(٢) . البداية التاريخية للثورة وسوف نتابع مواقف القوى الاجتماعية المختلفة فيها .

(١) د . محمد أنيس ، الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الاوربي ، المصدر السابق ،

ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) عبد الرحمن الرازي ، المرجع السابق ج ٧ ، ص ١٨٤

موقف كبار الملاك الأتراك .

في الاجتماع الذي صدر عنه مشروع اللائحة الوطنية برز دور كبار الملاك في قيادة الثورة . فقد كان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا وإسماعيل راغب باشا وجميعهم من كبار الملاك الأتراك وبرز محمد شريف باشا في هذه المرحلة كزعيم سياسي اتجهت إليه الأنظار لتأليف وزارة وطنية مهمتها إنفاد البلاد من التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي وإقرار نظام دستوري يحقق للأمة أهدافها .

وكان إسماعيل راغب باشا أحد أعضاء اللجنة التي وضعت اللائحة الوطنية التي صدرت عن هذا الاجتماع والذي كان أبرز ما جاء فيها أن لإرادات مصر كافية لمواجهة التزاماتها المالية وذلك في مواجهة مشروع ريفرز ولسون الذي اعتبر البلاد في حالة إفلاس . كإغالب مشروع اللائحة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية الأوربية عن طريق إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه وأخيراً طالب مشروع اللائحة بالبقاء على دين المقابلة^(١).

وجاء شريف على رأس الوزارة التي كان عليها أن تضع هذه المطالب موضع التنفيذ بعد أن وافق الخديوي إسماعيل على مشروع اللائحة الوطنية وأبلغها إلى قناصل الدول . وكان تشكيل الوزارة يعكس قيادة كبار الملاك الأتراك للحركة الوطنية في هذه الفترة المبكرة فعين إسماعيل راغب باشا للباية وشاهين باشا للجهادية وزكى باشا للاشتغال العمومية وذو . شالحقانية ومحمد ثابت باشا

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

للمعارف وعمر لطفي باشا لتفتيش عموم الأقاليم القبلية والبحرية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة . وعين حسن راسم باشا رئيس لمجلس شورى النواب^(١).

ووافقت وزارة شريف على استمرار مجلس شورى النواب في انعقاده وكان هذا يعني تأييدها للمجلس في موقفه التاريخي من وزارة توفيق ورياض .

وفي جلسة ٢ يونيو سنة ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب حقيقي وفيها تقرر للمجلس حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية وأصبحت الوزارة مسؤولة أمامه^(٢).

غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك فمزلت الدليل الأوربية إسماعيل عن طريق الباب العالي . وجاء توفيق فعصف بالإنجازات التي حققتها الحركة الوطنية في الفترة السابقة فاستقال وزارة شريف والتي توفيق مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب وأعاد المراقبة الثنائية وأعان الحكم المطلق في البلاد فأغلق الصحف الوطنية وصدر قانون التصفية لتسوية الديون الذي ألغى بمقتضاه قانون المقابلة .

وفي هذه المرحلة تردد كبار الملاك في مواصلة الكفاح ضد الاستبداد والتدخل الاجنبي وأصبحت الظروف مهيئة لأن يقردهم الهكويون الحركة الوطنية وقبل أن يتراجع كبار الملاك عن الثورة بشكل نهائي كان الضباط الوطنيين قد اختاروا أحمد عرابي لقيادتهم وأقسموا على أن يقدروه ويفدوا الوطن بأرواحهم وتم ذلك حين أصدر توفيق بناء على نصيحة عثمان رفقي ناظر الجهادية أمراً في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ بحول دين ترقية الضباط من تحت السلاح وكان هذا الأمر يستهدف الضباط المصريين ويحول دين حصول أي مجدين جديداً على رتب

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، ١٩٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٤

الضباط ، وعندما علم الضباط بهذا القانون ثارت ثائرةهم وفي الاجتماع الذي عقده بمنزل أحمد عرابي ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ لمواجهة الموقف تقرر إختيار أحمد عرابي لقيادتهم في تحركهم كان من بين الحاضرين في هذا الاجتماع لليرلاي عبد العال حلى قائد الأي طره والميرلاي على فهمي قائد حرس الحديوي (الأيلاي الأول) والبكباشي محمد عبيد من نفس الأيلاي وأحمد عبد المنار قائمقام الآي الفرسان^(١) . وهو الاجتماع الذي انتهى بتحرير العريضة التي قدمها الضباط للثلاث أحمد عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلى إلى رياض باشا في ١٧ يناير سنة ١٨٨١ وطالبوا فيها بمنزل ناظر الجهادية عثمان رفقي ، ثم تطورت الحوادث فيما عرف بمحادث قصر النيل حين قبض على أحمد عرابي وزملائه في أول فبراير سنة ١٨٨٢ وحوكموا أمام مجلس عسكري ونتيجة لذلك زحف محمد عبيد على رأس فرقته إلى قصر النيل وهاجموا مقر وزارة الجهادية وأخرجوا عرابي وزمليه وتوجهوا جميعاً إلى سراي عابدين حيث جددوا مطلبهم بمنزل عثمان رفقي من نظارة الجهادية فلم يسمع الحديوي إلا الاستجابة فأقال عثمان رفقي وتعين محمود سامي البارودي ناظر للجهادية^(٢) .

وكانت الخطوة التالية في تأكيد زعامة العسكريين لقيادة الحركة الوطنية هو ما عرف بمحادثة عابدين حين قاد عرابي وزملاؤه فرقهم في شكل مظاهرة عسكرية وزحفوا إلى ميدان عابدين تحف بهم الآلاف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم في ٩ . تمبر سنة ١٨٨١ وقدموا للحديوي مطالب أكثر تحديداً وهي كما جاءت على لسان أحمد عرابي : إسقاط وزارة رياض وتأييف مجلس نواب وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطانية ولم يكن أمام الحديوي سوى الاستجابة لهذه المطالب^(٣) .

وإذا كان كبار الملاك قد أيدوا هذه الخطوة باعتبار أن إقامة حياة نيابة هو مطلبهم الرئيسي ، إلا أن غف التحرك وشعبيته قد أصابهم بالخوف والقلق وخاصة العناصر التركية والشركية من أمثال شريف باشا ، ومن ثم بدأت

(١) مذكرات أحمد عرابي ج ١ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) د. عبد أنيس المصدر السابق ص ٢٠ ، ٢١ .

— عبد الرحمن الرافعي — الثورة العربية والاحتلال البريعاني ، ص ٨٨ ، ٩٦ .

(٣) مذكرات أحمد عرابي ج ١ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٦ .

محاولات كبار الملاك للآمر على الثورة مؤيدة في ذلك من القوى الأجنبية فشرىف باشا يشترط لتولية الوزارة إبعاد الفرق الثائرة بقيادة أحمد عرابى وعبد المال حلى خارج القاهرة وهو نفس المطلب الذى طلبته إنجلترا فيما بعد في المذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وقد وافق عرابى على هذا حتى لا يعطى فرصة للشقاق داخل صفوف الحركة الوطنية وغادر القاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ في مظاهرة شعبية حاشدة وكان شريف يهدف من هذا الموقف إبعاد الجناح العسكري الأكثر ثورية في الحركة وإفاحة الفرصة للعناصر المعتدلة من الأعيان من كبار الملاك لتأخذ زمام المبادرة مرة أخرى حتى يسترد الحديوى سلطته التدريجية^(١).

وعلى هذا فقد شرعت وزارة شريف في إجراء انتخابات جديدة جاء على أثرها مجلس جديد لشورى النواب إفتتحه الحديوى في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وقدم شريف باشا مشروع لائحة حرمت المجلس من حق مناقشة الميزانية وإقرارها وهو الأمر الذى رفضه الأعيان ومن ثم حدثت الازمة بين شريف ومجلس شورى النواب. وهنا أحست إنجلترا وفرنسا بضرورة موازنة الحديوى وكبار الملاك الازم في مواجهة الحركة الوطنية المتزايدة فأرسلت المذكرة المشتركة الأولى في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ وفيها تصهدت الدولتان بتأييد الحديوى في موقفه المعارض للحركة الوطنية وتواعدان بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر للإبقاء على نفوذ الحديوى والمراقبة المالية الأوربية وتضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس شورى النواب وتسهيل التجربة الدستورية. وإزاء هذا أسرع العسكريون إلى تسليم زمام الموقف وكان عرابى قد عاد قبل ذلك إلى القاهرة لمراقبة الموقف عن كثب. وأجبر المجلس شريف الذى أصر على موقفه على الاستقالة وتولى محمود سامى

(١) زيودور رودستين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ، د - محمد أنيس ود السيد
وجيب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

البارودي رئاسة الوزارة الجديدة التي عرفت بوزارة الثورة وكان فيها أحد عراقي وزيراً للجهادية وكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية في مواجهة الحديوي والأتراك والمراقبة الثنائية وأصدرت وزارة البارودي في ٧ فبراير اللائحة الأساسية أو دستور الثورة متضمناً مبدأ المسؤولية الوزارية وحق المجلس في إقرار الميزانية^(١).

وكان طبيعياً أن يواصل كبار الملاك الأتراك تأمرهم على الثورة لخدمت المؤامرة الشركسية التي كانت تهدف إلى اغتيال أحمد عرابي ورفاقه . ويرى البعض أنها دبرت بالاتفاق مع شريف وفي منزله وشارك فيها راتب باشا وعثمان رفيق وغيرهم من أعران الحديوي اسماعيل^(٢) . وهي المؤامرة التي حدث بسببها الصدام بين الحديوي ووزارة الثورة حين رفض الحديوي التصديق على الحكم الذي قضى بتجريد أربعين من الضباط الشراكسة الذين اشتركوا في المؤامرة من بينهم عثمان رفيق من رتبهم ونفيهم إلى السودان . وما لبثت الوزارة أن استقالت بسبب قبول الحديوي للذكرة المشتركة الثانية التي قدمتها لإنجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وطلبت فيها إسقاط وزارة البارودي وإبعاد أحمد عرابي خارج القطر وزميلييه على فهمي وعبد المال حلمي إلى الأرياف^(٣).

وعلى طريق الأمر دبر الحديوي وتنفيذ عمر لطفى مذبة الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ حتى يظهروا عرابي بمظهر العاجز عن حفظ النظام ويوجدوا أمام إنجلترا مبرراً للتدخل^(٤).

وعندما نشب القتال انضمت عناصر جديدة من كبار الملاك لموكب الخيانة

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦

(٢) تيودور رودنسين ، المرجع السابق ص ٢١٣

(٣) د . محمد أنيس ود . السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٤٦ ، ١٤٧

(٤) تيودور رودنسين المرجع السابق ص ٣١٨ ، ٣١٩

من أمثال راغب باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت وعلى مبارك وغيرهم^(١).

وفي الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة النيل الكبير (١١ يوليو - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) نشطت العناصر الموالية لكبار الملاك في السلطة لتخريب الثورة فالحديوي أرسل أحد معاونيه عثمان بك رافت الذي تزايدى الفلاحين إلى بنى سويف لاستمالة الاهالى لصف الحديوي^(٢).

وفي المنيا قام مديرها محمد شاكر باشا بتحريض عمد ومشايخ القرى على التوقف في تقديم احتياجات الجهادية وتقرر عزله^(٣).

وفي مديرية البحيرة رفض رستم باشا رئيس قومسيون الاراضى الاميرية إعطاء الكميات المطلوبة من المحاصيل للجيش بالتمن بدعوى أنها من حق الداتنين الانجليز والفرنسيين وكان رد أحمد عرابي د أن الحالة الراهنة تقتضى بعدم الالتفات لحقوق أحد ما دامت البلاد في حالة حرب^(٤). وفي مركز طلطا بمديرية الغربية هاجم ناظر زراعة تفتيش طلطا التابع للقومسيون مشايخ ناحيتي ميت القرقا وجوجور أثناء قيامهم بالفلاحين المطلوبين للجهادية وبجنهم بالتفتيش وارغامهم على العمل في زراعة التفتيش^(٥). وفي سوهاج يحسن مدير جرجا الفلاحين

(١) عبد الرحمن الرافى المرجع السابق ص ٣٧٦ ، ٣٨٤

(٢) دار المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التفرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ص ١٧٨ تفراف رقم ١٦٩١ صادر إلى جميع المديريات

(٣) المصدر السابق ص ٧١ تفراف رقم ٦٧٥ صادر جهات سايرة في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ .

(٤) دار الوثائق الثورة العرابية محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ملف رقم ٨٠٣/٨ د أحمد عرابي خطاب من أحمد عرابي إلى وكيل الجهادية في ٢ شوال سنة ١٢٩٩ هـ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر جزء ثاني صادر التفراف من الجهادية من اجدى أغسطس سنة ١٨٨٢ تفراف رقم ٢١٠٤ في ٢٠ أغسطس من وكيل الجهادية لمدير الترية ص ٣٨

الذين تطوعوا للقتال إلى جانب الجيش^(١).

ويمكن تفسير الانسحاب المبكر لكبار الملاك الاتراك والشراكسة من معسكر الثورة وتحولهم للتأمر عليها على ضوء الحقائق الآتية :

(١) لم تكن مشاركة كبار الملاك الاتراك والشراكسة في الحركة الوطنية كاملة فمن البداية وقفت عناصر كثيرة من هذه الطبقة ضد الحركة الوطنية مثل رياض ونوبار وعثمان رفقي وغيرهم وحتى الذين شاركوا في الحركة من أمثال شريف لم يكونوا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الاتراك في عدائهم للمصريين واحتقارهم لهم . ففكرة الدستور عند شريف وأمثاله من وجهاء الاتراك تنحصر في انتزاع السلطة من الخديوى ووضعها في أيدي طبقتهم التي يعتبرها شريف وحدها هي الصالحة لحكم البلاد^(٢).

فشريف كان تركيا متفرنجاً لا يخلو من العداوة واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا يميزان طبقتهم .

وقد عبر شريف عن نفسه بعد أن نشب الخلاف بينه وبين مجلس شورى النواب حول لائحة المجلس فقال لبلنت : أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال لقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فإن لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه . لأنني أنا الذي أنشأت الحزب الوطنى أنهم لن يستطيعوا العمل بدونى ولا شك أن هؤلاء الفلاحين في حاجة للإرشاد^(٣).

(١) دفت جزء أول صادر الترجمات من الجهادية سنة ١٨٨٢ لتراف من وكيل الجهادية إلى أميرلاى سوارى بوجهاج رقم ٧٠٩ ص ١١٧

(٢) د . أحمد عبد الرحيم معطى ، مصر والسألة المصرية ص ١٥٩

(٣) التريد بلنت ، المرجع السابق ص ١٤٣

(٢) أن كبار الملاك الأتراك من البداية كانوا يشعرون بقلق متزايد من جراء نمو طبقة الأعيان في أوراق حكيان عن مديرية الشرقية سنة ١٨٤٦ يذكر .

« أن المديرين الأتراك قد اشتكوا من أن مشايخ القرى قد أصبحوا في سمنة الخنازير وأن كثيرين منهم أصبحوا مفرطين في الغنى عن طريق نهب الفلاحين الفقراء وإذا نحن سمحنا لهم باستمرار تكديس الثروة فانهم سوف يمدون الشجاعة لطردها من البلاد جميعاً » (١) . وقد برز هذا التنافس مع تطور أحداث الثورة . فقد شعر مشايخ القرى أن الوقت قد حان للتخلص نهائياً من سيطرة الباشوات الأتراك (٢) .

(٣) ووصولاً لهذا الهدف سيطر الخوف على كبار الملاك الأتراك فترك بعضهم البلاد من أمثال حيدر باشا (٣) وعائلات يكن الخس التي كانت في طريقها إلى مغادرة البلاد (٤) .

وكان طبيعياً أن يواجه أحد عرابي خيانة البعض بإجراء مقابل فطلب في تلغراف أرسله إلى المجلس العرفي مصادرة أملاك ثلاث من الفئات . . . من سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجههم للانحياز في المستقبل والذين تركوا

Baer G. Op. Cit. 49.

(١)

Ibid 58

(٢)

(٣) دار الوثائق ، الثورة الراية ، مخططة رقم ٣٠ قرارات عن حادث ضرب الاسكندرية واجتماعات الرايين ملف رقم ٢٠٣/٢٠ شهادة محمود باشا القلبي .

(٤) دار الوثائق الثورة الراية . مخططة رقم ١٤ قضايا التومين ملف رقم ٢/٣١٨/١٤
أوراق مضبوطة بمقرل التومين . محمد بك الزمر .

أوطانهم وأموالهم فرارا من مقابلة العدو^(١). وبالفعل تم مصادرة أملاك سلطان باشا وأقاربه الذين هربوا في الجبال فرارا من الاعتقال ومن بينهم حسن شعراوي^(٢).

(١) الثورة العربية - محظية رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٤٠٨/١٧ أيسوب ساسي.

(٢) دار الوثائق . الثورة العربية . محظية رقم ٩ قضايا المتهمين ملف رقم ٨٩/٩ أحمد ناشد . للتراف من مدير النيابة وبني مزار إلى وكيل الجهادية في ١٩ شواله سنة ١٢٩٩ هـ .

موقف الأعيان في الثورة العربية

رأينا كيف كان مجلس شورى النواب الثالث (١٨٧٦/١٨٧٩) هو البادى بمناقشة الأوضاع المالية المتردية في نهاية عصر إسماعيل وكان أعضاؤه هم الذين تصدروا لاستبداد رياض وطالبوا بضرورة مناقشة الميزانية ورفضوا فض المجلس إلا بعد مناقشة الميزانية وإقرار مبدأ المسؤولية الوزارية وكان الأعيان هم الذين نقلوا للمركة خارج المجلس حين قدم النواب الموجودون في القاهرة عريضة الخديو إسماعيل في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ اعترضوا فيها على مسلك الوزارة وامتنانها لحقوق المجلس واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وزارة توفيق وكانت تنوى إصداره وتعلن فيه أن الحكومة في حالة إفلاس وأعلنوا عزمهم على رفض المشروع وامتناعهم عن تنفيذه^(١).

ومن ناحية أخرى شارك نواب المجلس وجلهم من الأعيان في الجمعية الوطنية التى أصدرت اللائحة الوطنية التى أسفر عنها اجتماع ٢ أبريل سنة ١٨٧٩^(٢).

وخلال تلك الفترة التى حدثت في بداية عهد توفيق كان الأعيان أكثر الفئات تأثراً بها لإلغاء دين المقابلة كان يعنى ضياع الأموال التى دفعوها ثم عودة الضرائب لما كانت عليه وكان طبعياً أن يكون الأعيان أكثر العناصر سخطاً لإلغاء هذا القانون^(٣). وقد وقف الأعيان إلى جانب الضباط في حادثة عابدين ، وفي المرحلة التالية كان شريف والإيجليز يعطون في ضرب الثورة عن طريق الأفريق بين قادة

(١) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ج ٢ ص ١٧٩ ، ١٨٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٢

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والاحتلال البريطاني ، ص ٧٤

٤ الجيش والاعيان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ أكد شريف باشا لما لبت بأنه ينوئ أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وأنه يأمل أن يصبح المجلس تدريجياً هو للمثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرى الجيش من الصفة التى اتحلها فى الحركة الأخيرة (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) (١) .

وعقب تأليف وزارة شريف قدم الاعيان مع باقى الفئات عريضة موقع عليها من ١٦٠٠ شخص يطالبون فيها بمجلس نيابى على أسس أكثر ايرالية من سابقه (٢) .

وبينا كان شريف يرى أن انتخابات المجلس سوف تتم على أساس القساعة الضيقة التى حددتها قانون سنة ١٨٦٦ كان عرابى والاعيان يرون أن الانتخابات يجب أن تتم على أساس اللائحة التى وضعها شريف نفسه فى الشهور الأخيرة من حكم إسماعيل . وإن كان عرابى والاعيان قد وافقوا فى النهاية على رأى شريف (٣) .

وتنت الانتخابات وجاء التركيب الاجتماعى للمضوية يكاد يكون مقصوراً على الاعيان وهو لا يختلف فى ذلك عن المجالس السابقة وإن كان مثله جاءوا من أكثر أسر الاعيان غنى وكان من بينهم عدد من الاعضاء الذين سبق انتخابهم فى المجالس السابقة من تمسوا بالحياة النيابية من أمثال محمد بك الشواربى وهلاك بك وإبراهيم بك الوكيل وعلى بك شعير والسيد أفندى الفقى وأحمد أفندى عبد الغفار وأحمد بك أباطة وعفوط أفندى رشوان (٤) . وعندما عرض شريف مشروع اللائحة الأساسية على المجلس فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ رفضها الاعضاء واتهوا إلى ضرورة إقامة وزارة شريف بعد تقديم إنجلترا وفرنسا للذكرة المشتركة الأولى التى لعبت دوراً فى التقريب بين الاعيان والمسكرين . وفى الموقف المتشدد الذى وقفه الاعيان

(١) تيودور روزستين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧

(٢) عبد الرحمن الرافى ، المصدر السابق ص ١٦٩

(٣) تيودور روزستين ، المرجع السابق ص ٢٤٣

(٤) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

من وزارة شريف التي رأوا فيها أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية^(١) . وخلال الفترة الأولى من وزارة البارودي ، التي أعقبت وزارة شريف كاد الغاء يكون تاماً بين المجلس الممثل للأعيان وبين الوزارة التي أعطت للمجلس كل سلطاته في اللائحة التي أصدرتها في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢^(٢) .

غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً فسرعان ما بدأ كبار الملاك من الأعيان يتخلون عن الثورة خلال التطورات التي أعقبت المؤامرة الشركسية عندما نشب الخلاف بين الوزارة والحديوي توفيق . وخلال هذه الأزمة أخذ سلطان باشا يدس الدسائس لقلب الوزارة بينما رأى بعض الأعيان في المجلس ضرورة التساهل إذا أريد بذل مجهود آخر للصالحه وإنهاء الأزمة ولم يكن هؤلاء ينشدون سوى مصالحهم دون النظر لأي اعتبارات أخرى^(٣) .

وعندما استقالت وزارة البارودي في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ نتيجة لقبول الحديوي المذكورة المشتركة بعد أن رفضتها الوزارة بدأ الصراع بين قادة الثورة من جانب وكبار الملاك والحديوي من جانب آخر يدخل مرحلة جديدة انضم خلالها كبار الأعيان إلى معسكر الحديوي والإنجليز من أمثال سلطان باشا وبعض أعضاء مجلس شوري النواب .

ففي الإجتماع الذي عقد بمنزل سلطان باشا مساء يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ وحضره عدد من النواب وضباط الجيش طالب التنباط بصراحة بمنزل الحديوي لكن هذه الفكرة أزعجت الأعيان فلم يوافق على فكرة عزل الحديوي من النواب الحاضرين سوى خمسة أعضاء هم أمين الشمس ، ومهني أبو عمر ، ومراد السعودي ، وأبو عبد الله من نواب الشرقية ومحمد أفندي من نواب المنيا ورفض الباقون وعلى

(١) تيودور روز-فين ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٥٤

(٣) تيودور روز-فين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

رأسهم سلطان باشا رغم الضغط الذى مارسه الضباط على الثواب فى هذا الاجتماع^(١). وهو الموقف الذى انتهى ببعضهم إلى الخيانة والتآمر على مصلحة البلاد لحساب الأجانب والحدويى . وتلا استقالة وزارة البارودى فترة من التلقى استطاعت قوى الثورة خلالها مؤيدة بالقوى الشعبية أن يأخذ زمام المبادرة للموقف مرة أخرى حين أرفع الضغط الشعبى والضباط الحدويى على إعادة أحمد عرابى لنظرارة الجهادية^(٢) .

وفى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل الكبير نشط سلطان باشا وبعض الأعيان فى طعن الثورة من الخلف ملتقياً فى ذلك مع الحدويى والآراك والإنجليز ، وبعد أن أعلن السلطان العثمانى عصيان أحمد عرابى ورفاقه وجد الحنديرو ومن معه أن الفرصة أصبحت مواتية للعمل ضد الثورة فعقب واقعة القصاصين الأولى (٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢) أرسل الحنديرو إلى الاسماعيلية وفدأ مؤلفاً من سلطان باشا وعمر لطفى وعثمان رأفت وغيرهم ومهم أعداد كبيرة من قرار السلطان بعصيان عرابى ، ومثشور الحنديرو الذى يدعو فيه إلى مساعدة الإنجليز فى محاولة لتجنيد بعض الضباط المصريين للعمل ضد بلادهم كما كلف بعض أعضاء الوفد المذكور بالتنقل فى الريف للتأثير على بعض العمدة والأعيان للانضمام للحدويى وعصابته واستطاعوا فعلاً إقناع بعض العناصر بالانضمام إليهم ومساعدة الإنجليز من أمثال السيد النقى عمدة كيشيش ، وأحمد عبد الغفار عمدة تلا وكلاهما كان عضواً بمجلس شورى الثواب ونجح هؤلاء الأعيان ومهم سلطان باشا فى تجنيد بعض الضباط لطلن الجيش فى ظهره وهى الخيانة التى لعبت الدور الرئيسى فى هزيمة الجيش فى التل الكبير فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢^(٣) . وهكذا إلتقى كبار المللك من

(١) دار الوثائق ، الثورة الرابية . محفظة رقم ٢٠ . قرارات عن حادثة ضرب الاسكندرية واجتماعات الرابيين ملف رقم ١٧٤/٢٠ سلطان باشا .

(٢) مذكرات أحمد عرابى ، ج ١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) مذكرات أحمد عرابى ، الجزء الثانى ، كتاب الهلال . ارس . سنة ١٩٥٣ ،

الاعيان والنوأت والحدوي لعرب الثورة وتسليم البلاد للإنجليز ويمكن تفسير موقف كبار الملاك من الاعيان على ضوء حقيقتين يمكن استخلاصهما من سير الحوادث في الثورة :

الحقيقة الأولى : هي أن كبار الملاك من الاعيان كانوا يهدفون من خلال المشاركة في الثورة إلى الحصول على قدر أكبر من المشاركة في السلطة في إطار النظام القائم ولم يكن كبار الاعيان يستهدفون إحداث تغيير أساسي في المجتمع أو في نظام الحكم بعكس المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي وقادة الثورة من العسكريين (١) . ومن ثم فقد راعهم طلب العسكريين عزل الحدوي في الاجتماع الذي عقد بمنزل سلطان باشا مساء ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

الحقيقة الثانية : هي عنف حركة الفلاحين وصغار الاعيان في الريف ومهاجرتهم لأراضي بعض كبار الملاك ومطالبتهم صراحة بتقسيم الأرض على الفلاحين وهو موقف كان واضحاً في مديريات المنيا وأسيوط والبحيرة حيث الملكيات الكبيرة (٢) .

وهنا تبرز حقيقة أخرى حول مواقف القوى الإجتماعية في الثورة العراقية ، وهي أنه إذا كانت حركة الفلاحين في الريف قد أزعجت كبار الملاك من الاعيان فإن حركة جماهير المدينة قد أزعجت المجالس العرفي الممثل للطبقة الوسطى المصرية (٣) .

(١) د . محمد أنيس ، الحركة الوطنية في مواجهة الإستعمار الأوربي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢) الثورة العراقية ، عطفة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٤/١٢ ، قضية عثمان حسن محمد أبو حسيبة بمديرية المنيا .

- الثورة العراقية ، عطفة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٩/٧ قضية أحمد حمدين أبو الكارم وآخرين ، ملف رقم ٣٥/٧ قضية أحمد رزق شيخ ناحية السعا وآخرين .

(٣) وهو المجلس القمي تشكل من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط بعد أن ثبت لعياز الحدوي صراحة للإنجليز بعد ضرب الاسكندرية لإدارة شؤون البلاد .

حين رفض تسليح جماهير المدينة وتدريبهم فقد طلب أحمد هرابي في خطاب له في نهاية شعبان سنة ١٢٩٩ (١٦ يوليوسنة ١٨٨٢) إلى المجلس العرفي تشكيل حرس أهلي من الأهالي بعد تدريبهم لحفظ الأمن بالمدين في حالة استدعاء رجال الأمن (المستحفظان) على أن تعين لهم قيادات من الضباط المتقاعدين وجاء في هذا الخطاب : . . . حيث أنه يلزمنا أن تكون على هيئة الاستعداد التام لكل ما يتوهم حدوثه ، وأنه ربما يلزم حضور عناصر للمستحفظين بالمدين في أوقات القتال فمن الضروري الشروع في ترتيب الحرس الأهلي بأن ينتخب من الأهالي من يقدر على حمل السلاح ويجري تعليمهم حمل السلاح . . . (١) .

وقد رفض المجلس العرفي بجلسته في ٧ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢) فكرة تشكيل هذا الحرس وترك العاصمة تحت رحمة وجاء في هذا القرار : إنه لا يؤتمن للحرس الأهلي على حراسة العاصمة . . . وان عسكر حرس المحروسة أي العاصمة لا يصير تحركهم في أي وقت مع الجيش المحارب بل يصير إبتاقهم بالعاصمة وأن الذي يجري تعليمهم من المتطوعين من الأهالي الذين لهم قدرة على حمل السلاح يكون أجرى تعليمهم بالالايات بعد تسييم نظامها ويسافروا مع الجيش عند الاقتضاء . . . ، وكان ذلك بناء على مذكرتين الأولى مقدمة من يعقوب سامي وكيل المجاهدة ورئيس المجلس وجاء فيها : إنه لا يؤتمن الحرس الأهلي إذا تحولت عليه حراسة العاصمة ، والأخرى مقدمة من إبراهيم فوزي مأمور ضبطية مصر وجاء فيها أيضاً : . . . إنه يخشى على البلاد منهم إذا سلمت إليهم حراستها عند توجه المستحفظين إلى القتال . . . (٢) . لقد خشيت البررجوازية المصرية أن تترك وجها لوجه دون حماية أمام الجماهير المسلحة . وهكذا أزعجت حركة الجماهير

(١) يوضح الخطاب - بعد ذلك طريقة تدريب هؤلاء المتطوعين وتنظيمهم وترتيب قيادات لهم .

(٢) دار الوثائق ، الثورة الرابية ، عنقطة رقم ٢٩ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفي ، ملف رقم ٢١/٦ قرارات .

في الريف والمدينة البورجوازية المصرية الكبيرة بقطاعها المدني والريفي وحالت دون اتخاذ قرارات أكثر ثورية في مواجهة الحديوي والتدخل الاجنبي الذي تمكن في النهاية من احتلال البلاد .

ولا يعني هذا أن كل الأعيان قد تخلوا عن الثورة فقد بقيت عناصر كثيرة من الأعيان تنتمي إلى الشرائح الوسطى والصغيرة منهم في معسكر الثورة حتى النهاية وكان من الممكن ملاحظة تحركاتهم في مجالين :

المجال الأول : تشجيع الفلاحين للإلتفاف حول عرابي ، وجشهم على التطوع والتبرع للجيش وقام بهذا التحرك بعض الأعيان من أعضاء مجلس شوري النواب الذين أتاحت لهم فرصة المشاركة في الثورة في بدايتها وظلوا على صلة بقادتها حتى بعد عودتهم إلى بلادهم وكانوا يترددون على أحمد عرابي في كفر الدوار خلال المعارك مع الإنجليز ومن أمثلة هؤلاء محمد عبد الله عمدة الاسنافين بالشرقية الذي كان عضواً في مجلس شوري النواب الأخير وشهد الإجتماع الذي طرحت فيه فكرة عزل الحديوي وكان من بين الأعضاء القلائل في المجلس الذين وافقوا على فكرة عزل الحديوي وجاء في قرار الإتهام الذي وجه إليه أثناء محاكمته ، أنه كان متحداً مع العصاة من مدة وجوده بمجلس النواب وأنه كان يتبرع ويمرض الأهالي على التبرع وإعلان الناس للتوجه للجهاد ، (١) .

ومن أمثال محمد جلال عمدة القيس بالمنيا الذي كان عضواً بمجلس شوري النواب أيضاً وشهد الإجتماع الذي طلب فيه المسكريون عزل الحديوي ، وكان من بين النواب الذين وافقوا على عزله وظل على صلة بقيادة الثورة في الفترة التالية ويمكن تحديد الدور الذي لعبه في الثورة في أنه كان يملن بين الفلاحين أن الحديوي والذات يجب أن يرحلوا عن البلاد ماداموا قد انضموا للإنجليز وبمحث الفلاحين على التطوع للجهاد في مواجهة العدو ويظهر ذلك من عريضة الإتهام الذي وجه إليه وجاء فيها

(١) دار الوثائق ، أوراق الثورة المرابية ، مخزنة رقم ١٥ فضايا التهمين ملف رقم

٣٤٢/١٥ قضية محمد أفندي عبد الله عمدة الصنافية شرقية .

أنه كان يعلم ، أن الخديوى لا يصير قبوله فى العودة لمصر هو ومن معه من الذوات ماداموا انفصلوا عن الجيش وصاروا إنكليز ، وأنه كان يتوجه إلى المنيا ويعود لأجل تشييل الطلبات ويتوجه إلى مراكز الجيش بكفر الدوار والتل الكبير وحال عودته كان ينادى بأعلى صوته يا وطنيين يلزمكم المجاهدة والقيام بنصرة إخوانكم الجهادية لأن الخديوى باع القطر للانكليز فذبوا عن وطنكم العزيز ببذل جميع أموالكم ورجالكم لعدم تمكن عودة الخديوى ومن معه . . . (١) .

أما إبراهيم بك الشريعى فقد جاء فى الإنهام الموجه إليه أنه كان هو وآخرون . . . يحرضون الأهالى على التبرعات وتقديم المساعدات للجيش العاصى وأنه بذل غاية جهده فى إغراء كثير من بلاد قسم قلو صنا السكاك به بلدة ناحية سمالوط مثل مشايخ وانفار نواحى هيما وبنى سميرج ونزلة شناوى وعزبة القنادير وشوثة وطرفة وسيلة وقلقام العطف وتوجهوا بالقلل للمحاربة بأسلحتهم وخيولهم (٢) .

أما المجال الثانى : فهو التبرعات التى قدمها الأعيان والى مكنت أحمد عرابى من الصعود بعد أن تسلم خزانة الدولة خاوية ، فقد أخذ السير كلفن المراقب المالى الإنجليزى الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأزرها بالاسطول الإنجليزى قبل إعلان الحرب بأيام وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها الأعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالاسكندرية (٣) .

وقد برز فى مجال التبرع للجيش عدد من أسرا الأعيان من أمثال حميد أبو سقيت

(١) دار الوثائق ، الثورة הראيصة ، محظلة رقم ١٤ ، قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٠٠/١٤ قضية محمد جلال محمد القيس بمديرية المنيا .

(٢) حدثت عريضة الإنهام هؤلاء الأشخاص بأنهم اسما عيل بك رأفت مديري المنيا ونجاني بك مأمور تشييلات مديرية المنيا — الثورة הראيصة ، محظلة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٧/٧ قضية لإبراهيم بك العريسى .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠

الذى بلغ جملة ما تبرع به ١٠٠٠ أردب من بينها ١٥٠ أردب عدس والباقي قح .
وجاء في التلغراف الذى أرسله مع هذه الكميات ونحن وأهاليها بمديرية جرجا
وقفنا مستعدين للجهد فى سبيل الله ونلتزم إرسال وابور لحضورنا بمودة (شاطىء)
البلينا ، (١) .

وقد بلغت جملة التبرعات التى قدمها حميد أبو ستيت ١٥٠٠ أردب من الغلال
و ٤٠٠٠ ثوب بفته وثلاثين حصاناً كما بلغت تبرعات موسى مزار ثلاثة آلاف
أردب من القمح وثلاثين حصاناً وستين رأس من الجاموس (٢) .

ومن بين عائلات الاعيان التى برزت فى ميدان التبرعات عائلة الاسيوطى
بسوهاج (٣) ، وعائلة عبد النور بمرجا ، وعائلة راضى بالواسطى ، وعائلة زغلول
بأبينا (٤) .

(١) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محظرة رقم ١ تفرافات ملف رقم ١٣/١ رقم ٣٧
بلى ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ من حميد أبو ستيت بالبلينا إلى ناظر الجهادية والبحرية .

(٢) الثورة العرابية محظرة رقم ٨ قضايا المتهمين — ملف ٥٣/٨ د ٤ أحمد عرابى .
(٣) دفتر جزء أول صياد التفرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ تفرافات رقم ٨٤٧ فى

٢٣ يوليو من وكيل الجهادية إلى مديرية جرجا ص ٩٩ .

(٤) الثورة العرابية ، محظرة رقم ١ تفرافات ملف رقم ٩/١ تفرافات ١٧ يوليو سنة
١٨٨٣ تفرافات رقم ١٨ من محمد أنضى راضى وأبوسيف راضى إلى ناظر الجهادية ملف رقم
١٣ / ١ تفرافات ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ تفرافات رقم ١٧١ من ناظر الجهادية إلى محافظ

درشيد .

الفلاحون وصغار الملاك في الثورة العراقية

لا يمكن فصل دور الفلاحين وصغار الملاك من عميد ومشايخ القرى في الثورة العراقية عن انتفاضاتهم السابقة ضد سلطات أسرة محمد علي .

ففي أواخر عصر إسماعيل أصبح قلق الفلاحين واضحاً وبات من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة فلاحية^(١) . وهو ما حدث في الثورة العراقية حين وفرت الأسباب السياسية لذلك . فقد رأى الفلاحون في عرابي محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكسة ، وكان الفلاحون في الريف يطلقون على عرابي اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذي استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة الجركسية . ويرى البعض أن الثورة العراقية كانت حركة فلاحية بحجة هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجهة قبل كل شيء ضد حكومة الأتراك والجراكسة^(٢) .

وكانت أول مشاركة عامة للفلاحين في الثورة هو تحميم محاضر بتوكيل عرابي للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للذكورة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برئاسة البارودي وهي الفترة التي شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر في الريف في جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابي للدفاع عن حقوق الفلاحين في الشرقية تشير وثائق الثورة العراقية إلى أن إسماعيل البسيوني وهو فلاح من قرية بنايوس قام بتخميم فلاحى السخنة العاملين

(١) د . لويس عوض ، المرجع السابق ، ج ٢ ص ١٨٤ .

(٢) الفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

في ترعة الشرقاوية على محاضر بمخلع الخديوى وعدم رغبة الأهالى فيه ، وهى محاضر طبعت في مصر وقام بنقلها إلى الشرقية أمين بك الشمسى والشيخ محمد الهجرى^(١) .

كما شهدت المنوفية حركة مماثلة ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان يتم في مناطق تجمعات الفلاحين غنى عملية سدوم الرياح بمركز أشمون تم تخميم محاضر مماثلة كان نص إحداها « نحن عمد ومشايخ وأهالى مركز أشمون بالأصالة عن أنفسنا وعن أهالى بلادنا أنه لما سمعنا باللائحة المتقدمة في حق الوطن المجيدة بمحقوق دولتنا العلية وحقوقنا الوطنية حصل لنا قلق واضطراب وضنك شديد وموكلين في المدافعة عنا أحمد عرابى » .

وتوضح وثائق الثورة أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصرى لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابى في مواجهة الخديوى والسلطان العثمانى وأن هناك عناصر نشطة كانت تنقل بهذه المحاضر في أنحاء الريف . ويكنى أن نعلم أن شخصاً واحداً قد استطاع أن يتقل بهذه المحاضر من منوف في المنوفية إلى القناطر الخيرية ثم إلى دروة بالقىوم^(٢) .

ويصف أحمد عرابى في مذكرايه هذه الفترة بقوله « ما طهر البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوى لإنذار إنجلترا وفردنا حتى بلغ الاضطراب في جميع بلاد القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثرت اللغط

(١) الثورة الرابية ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٨٤/٩ قضية إسماعيل كنانى البسيونى .

(٢) الثورة الرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٧ / ١٠ قضية إبراهيم عمر وآخرين حوله هذا النوع من التحرك في الريف أظن أيضاً : المصدر السابق ، ملف رقم ١٥/٧ قضية إبراهيم يوسف وأخيه أمين يوسف من أهالى دمياط .
دار الوثائق ، الثورة الرابية ، محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم ، ملف رقم ٧٢/٦ قضية محمد عمار وآخرين من مديرية البحيرة ، ملف رقم ٨١/٦ قضية محمد الشاذلى من ناحية شعيرات غربية .

وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخذي الحكومة وقدموا لنامتات العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديوى هذا ومتطلبين أحد أمرين ، إما رفض اللائحة المذكورة وإما عزل الخديوى الذى قبل تدخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية (١) .

وفى الفترة التى تلت ضرب الإسكندرية اتخذت حركة الفلاحين طابعاً عنيفاً حيث شارك الفلاحون فى الكفاح تحت راية عراقى فى محاولة لدرء العدوان الإنجليزى بأكثر من وسيلة وأبرزها :

(١) التبرعات التى قدمها الفلاحين للثورة بعد أن تسلم عراقى خزانة الدولة خاوية وهى هبات متعددة شارك فى تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشى والغلال وعلف الماشية وإذا كان من الصعب تحديد الحجم النهائى للتبرعات فإننا يمكن أن نذكر نماذج لما فقد بلغت جملة تبرعات الأعيان والفلاحين فى مديرية أسيوط فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ عشرة آلاف أردب من الحبوب (قمح وعدس وفول) (٢) . كما بلغت جملة تبرعات عمد وأعيان وأهالى مركز ميت غمر فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٣ سبعة آلاف أردب قمح وألفين جنيه و ١٥٠ لخل جاموس و ٣٥٠ خروفاً وسبعين قطاراً من المولى (٣) . وفى مديرية الغربية رفض عمد ومشايخ المديرية توريد الأصناف المطلوبة للجيش بالثمن وأصرروا على أن تكون كل الكميات المطلوبة تبرعاً منهم ومن الأهالى . ففى تلغراف مرسل من مديرية الغربية إلى ناظر الجهادية جاء فيه

(١) مذكرات أحمد عرابى ج ١ ص ١٢٨

(٢) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ٦٠١ صادر إلى ناظر الجهادية من وكيل الجهادية فى ٢٣ يوليو ص ٩٦ .

(٣) دار الوثائق ، الثورة العربية محظية رقم ٤ تلغرافات ، ملف رقم ٥٧/٤ تلغرافات ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ٣٣ أحمد على العريف إلى ناظر الجهادية .

بمحضور كبار العمدة ليلة تاريخه (٢٦ يوليو) بالمديرية طلب منهم الإيضاح عن مقدار ما يرغبون توريده بالنمن من الأوصاف المطلوبة للجيش العسكري لخصه من الأموال فأجابوا بأنهم رأوا موافقة توريد كافة الأوصاف المطلوبة للجيش تبرعاً من طرفهم هم وأهالي بلادهم وباقي أهالي نواحي المديرية وأن ما يلزم المهاجرين من ضمن الغلال الجاري توريدها من الشؤون على ذمة الجيش وما يعجز يصير تأديته شون تبرعاً^(١).

ويقول أحد عراقي « إن بعض أهالي الوجه القبلي تبرع بنصف ماله والبعض الآخر خرج عن جميع ما يمتلكه »^(٢) وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش الذي يتكون أصلاً من الفلاحين وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون اليوم طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عراقي، فقد شهدت البلاد حركة تطوع بين الفلاحين للدفاع عن البلاد ففي مديرية جرجا بلغ عدد المتطوعين حتى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ٢٠٠٠ شخص^(٣). وشهدت مديرية المنيا حركة عامة للتطوع قادها الشيخ أحمد عبد الجواد أحد مشايخ الأزهر من قرية القبايات وأخوه محمد، وقد بلغ جملة الفلاحين الذين تطوعوا مع الشيخ المذكور ٢٦٠٠ شخص توجهوا إلى كفر الدوار بقيادة عدد من العمدة من أمثال محمد منصور عمدة شم. وأحمد أبو طالب عمدة برطباط، وعلى عبد الهادي عمدة القصابي وعبد ربه يوسف عمدة كفر عبد الحائق وسليمان جابر عمدة الراوية. ويظهر الدور الذي لعبته القيادات المحلية من أمثاله

(١) الثورة العراقية، محفظة رقم ١ تفرافات، ملف رقم ١٨/١ تفرافات ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢ تفراف رقم ١١٥٠ من مدير التربية بطنطا إلى ناظر الجهادية.

(٢) الثورة العراقية، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين، ملف رقم ٥٣/٨ دأ أحد عراقي خطاب عن أحد عراقي ناظر الجهادية إلى أحد بك أباظة في ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

(٣) دفتر جزء أول صادر التفرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢، تفراف رقم ١٠٣ من وكيل الجهادية إلى ناظر الجهادية في ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢، ص ٩٦.

الشيخ أحمد وأخيه من خلال الإتهام الذى وجه إليهما فقد جاء فيه . . . إن الذى كان جارى منهم هو تحريض الأمالى على التطوع والتوجه لميدان القتال ، وإن الذى قام بذلك هو الشيخ أحمد وهو مصمم بالتوجه بالأنفار المذكورين لميدان القتال وأنه كان يرسل مخصوصين من طرفه للبرور على النواحي ويحرض العمد والمشايع ويحرض لهم مكاتبات عن جمع واستعداد الأنفاره وتذكر عريضة الإتهام أن الفلاحين المتطوعين كانوا من قرى القبايات، والشيخ مسعود وبرطباط وكفر الصالحين والبهذا والجرنوس وشم البصل ، وزلتها وأبا وطنيدى ، والشيخ زياد وبهاسة ، وبني عامر وبني خالد ، والمقلية من قسم بني مزار ، وقرى كفر عبد الحائق ، وبرشا والزواوية والبسقلون والمدوى والمطلف ، والسيد وشترى وصفط الخرسا ، وعزبتها واقفهض والفشن والقصاب من قسم الفشن وسا والجزيرة والشنطور والقصبية والزوايا والواسطى وبلغيا بمديرية بنى سويف (١) .

ويبدو أن الفلاحين كانوا على وعى بأعدائهم فى الواسطى بنى سويف قبض الفلاحون على عثمان بك رافت أحد معاوى الحديوى الذى كان متخفياً فى طريقه إلى المنيا للإتصال بمائلة سلطان باشا عندما إرتابوا فى أمره فى خطاب من مدير الفيوم إلى ناظر الجهادية فى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « بلغنا من يوثق بأخباره أنه بينما كان بمحطة الواسطى ينتظر إياب الفيوم إذا قبل عليه شخص عليه جلالية رثة وعمامة خلفه واقع عليه القبض من جملة من الفلاحين يلتجئ إليه لتخليصه منهم وإذا هو عثمان بك رافت أمير اخور الحديوى فأخبر الفلاحين بأنه مسلم وأنه يعرفهم ثم ذهبوا به إلى مأموه ماله بنى سويف الذى كان بالواسطى للتشويل من طرف المديرية وقالوا له إن هذا الشخص يتخفى وكان فى قارب فى البحر تحت الواسطى وأنه لهذه المناسبة أرادوا القبض عليه فخرج إلى البحر لقمصد الفرار فقبضوه وأحضروه فسأل

(١) الثورة المصرية ، محظلة رقم ٨ قضايا للمهين ، ملف رقم ٤٧/٨ قضية أحمد عبد الجواد ومحمد عبد الجواد من ناحية القبايات بمديرية المنيا .

أما مور عثمان بك المذكور عن الهيئة التي هو متزى بها فأوردى أن هذه ملابس نومه وأنه قاصداً بمعاديته بينى سوف وأبرز له جواب من وكيله فما كان من مأمور المالية إلا أنه إكتفى بذلك وأطلق سراحه وحيث هذه حالة ريب والغالب أن يكون عثمان بك المذكور هو دسيسة يخشى منها وكان الواجب على مأمور بنى سوف أن يضبطه يرسله لضبطية مصر أو لسعادتكم . . . ويستطرد الخطاب فيوضح أن المذكور كان يقوم بدور مشبوه لحساب الحديوى والإنجليز في الاتصال ببعض الأعيان بالوجه القبلى وقد حول الخطاب المذكور إلى المجلس العرفى الذى أصدر أمراً إلى جميع المديرىات بالقبض عليه^(١).

وفى قرية السلية بالدقهلية أرسل أحد فلاحى الناحية وهو أحمد حسنين الحزبن إلى الجهادية أن اليونانى ومخالى أرساكي التاجر بهذه الناحية يخفى فى عزبة أسلحة ، وقد تم الإستيلاء على هذه الأسلحة بعد مهاجمة هذه العزبة وأرسلت للجيش^(٢).

وفى بلبيس هاجم بعض فلاحى قرية الكفر القديم بالشرقية محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على ما بها من سلاح وذهبوا به إلى التل الكبير بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية وبلغت جملة هذه الأسلحة ١٧ بندقية وسيف « ونمشة » و ٣٧٣ خرطوشة^(٣).

وفى شمال البلاد حيث كان هناك إحتيال لنزول الإنجليز على إحدى نقط الشاطئ طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الاسكندرية وهنا تبرز

(١) الثورة المصرية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٧/١٠٩ قضية يعقوب صبرى مدير اليوم .

(٢) الثورة المصرية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٢١/٧ قضية أحمد حسنين الحزبن من السليمانية دقهلية .

(٣) المصدر السابق ، ملف رقم ١٨/٧ قضية أبو زيد غنم الأعسر وسليمان محمد الأعسر عن الكفر القديم شرقية .

قضية من أخطر القضايا في الثورة العراقية وهي قضية تسليح الفلاحين وتنظيمهم في حرب طويلة المدى ضد الإنجليز .

الثورة العراقية وتسليح الفلاحين :

الحقيقة أن فكرة تسليح الفلاحين كانت مطروحة من قبل مشايخ القرى في بعض المناطق ومن قبل قادة الثورة أيضاً . وتكشف أوراق الثورة العراقية على أن خطوات قد تمت لتسليح الفلاحين قرب ساحل بحيرة المنزلة للدفاع عن البحيرة ضد احتمالات زول الإنجليز وأعاونهم على شواطئ البحيرة . فقد ذكر مأمور آلية البحيرة في التحقيق أنه أثناء مروره بمركز العطف قبل ضرب الاسكندرية علم د أن كلا من محمد أفندي الأنصاري رئيس مجلس للمركز وسليمان حمودة ومحمد هندي وسعد قره عبد النواحي جارين كل التمهيج ببلادهم وبعضهم يدعو أهالي نواحيهم للاستعداد لحمل السلاح والتدريب بالطواني القريبة (١) .

وفي المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة والتي تمتد شواطئها عبر مدينتي الشرقية والدقهلية كانت أوامر أحمد عرابي واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة المشايخ للدفاع عن شواطئ البحيرة ومواجهة أي تسلل من قبل الإنجليز وأعاونهم . ففي تفراف من أحمد عرابي إلى مدير الدقهلية في ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه : لأجل حفظ بحيرة المنزلة نهوا على مأمور مركز المنزلة بأن يستحضر العمدة والمشايخ ويأخذ عليهم التمسك القوي باستخراج أنصار بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية ويجعلهم في النقاط المهمة من بحيرة المنزلة لأجل حفظها مما عسى يطرأ عليها من العدو بالدخول فيها بواسطة مراكب . وإذا لم يكن عندهم أسلحة لبعضهم فيصير طلبها من ديوان الجهادية (٢) .

(١) الثورة العراقية ، حفظة رقم ١٢ قضايا التهمين ، ملف رقم ١٢ / ١٨٦ قضية عبد الرازق علوان وكيل مديرية البحيرة وآخرين .

(٢) الثورة العراقية ، حفظة رقم ١٦ قضايا التهمين ، ملف رقم ١٧ / ٣٩٥ قضية مصطفى عبد اللطيف من أهالي الجبالية .

وفي نفس الوقت طلب أحد عراقي تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد في بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة. ففي تفراف منه إلى قائد فرقة دمياط في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « معلوم سعادتك أنه موجود ببحيرة المنزلة عدد وافر من المراكب المعدة لنقل البضائع وصيد السمك والطيور وبهم عدد وافر من الرجال المدين لهذه الأشغال من أهالي المطرية والمنزلة وماجاورهما من القرى وإذا صار اعطائهم أسلحة يمكنهم للدفاع عن سواحل المنزلة وصيد من يتجاسر من الأعداء على المرور بالبحيرة بالصنادل فهمة سعادتك يصير عمل التدابير اللازمة في جميع هؤلاء الأشخاص وتسليحهم وترتيبهم في الجهات اللازمة لمنع المرور من بوغاز الجليل ومن الممكن من سواحل البحيرة » (١)

وحول نفس المعنى أرسل أحد عراقي تفرافاً إلى مدير الشرقي ببلغة الأخير بدوره إلى مأموري المراكز في ٦ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢) جاء فيه « المسطر أعلاه صورة التفراف الصادر من سعادة الباشا ناظر الجهادية والبحرية بالنيه عليكم باستحضار العمد والمشايخ وأخذ التعمد عليهم بحفظ بحيرة المطرية وإلزامهم بإخراج أنفار من بلادهم من الذين لهم إلزام باستعمال الأسلحة النارية وجعلهم في النقط المهمة من البحيرة المذكورة لأجل حفظها من ما عسى أن يطرأ عليها من العدو بالدخول فيها بواسطة مراكب وإذا لم يكن عند بعضهم أسلحة فيصير طلبها من ديوان الجهادية ويفاد سعادته بما يصير لإجراء من التخفيف وحيث التنيه عليكم بما ذكر وهذا الأمر مهم للغاية فيلزم انكم حالا وسرياً تجرون اختطاط العمد والمشايخ وتؤكدوا وتشددوا عليهم بأعمال التخفيضات اللازمة على البحيرة المذكورة وتلزمهم بإخراج أنفار بلادهم من الذين لهم إلزام باستعمال الأسلحة النارية وجعلهم في النقط المهمة من البحيرة المحكي عنها لأجل

(١) الثورة الرائية ، مخفظة رقم ٣ تفرافات ، ملف رقم ٤٥/٣ تفرافات ٢٢ أغسطس سنة ١٢٨٢ ، تفراف رقم ٨٠٣ من ناظر الجهادية إلى قومندان فرقة دمياط .

حفظها ولقد تحرر في تاريخه بطلب الأسلحة والجوخانة اللازمة . . . (١)

وتؤكد أوراق الثورة العرابية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطئ بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطئ البحيرة الواقعة في مديرية الدقهلية قد شارك فيها ٥ آلاف فلاح من قرى المناطق المجاورة للشاطئ وقسمت شواطئ البحيرة إلى ثلاثة مناطق أعطيت حراستها إلى مجموعات من الفلاحين على كل منها واحد من المشايخ أو العمدة كما أعطيت قيادة المنطقة كلها إلى جلي شاهين عمدة البصراط الذي وضع هذا التنظيم تحت إشراف مأمور مركز دكرنس ومدير الدقهلية وعبد العال حلمي قائد فرقة دمياط (٢). وقد وضع هذا التخطيط فعلا موضع التنفيذ فقد أرسلت لهذا الغرض ٢٠٠٠ بندقية إلى قائد فرقة دمياط الذي تولى توزيعهم على العمدة والفلاحين المكلفين بالحراسة حسب التنظيم السابق (٣). وبدأت الحراسة فعلا قبيل معركة التل الكبير فقد جاء في عريضة الإتهام الموجهة إلى محمد بن شداد عمدة ناحية الكردى بالدقهلية أنه « أقام ١٧ يوم واطى غيطان بلده في الحراسة وأنه كان معينا في نقطة بوفرة البحيرة ، وعند ضبطه وجد عنده ٤١ بندقية . واشترك معه في الحراسة من أهالي المطرية محمد الجيار ومن الجناية مصطفى عبد اللطيف ورضوان ابراهيم عمدة ميت خضير وعلى حسن من ميت سلسيل ومحمود جلي طوبار عمدة المنزلة وغيرهم . وجميعهم تسلوا أسلحة وقاموا بحراسة المناطق المحددة لهم على

(١) أوراق الثورة العرابية ، محفظه رقم ٩ قضايا التهمين ، ملف رقم ٩ / ٢١ قضية أحمد بك ناشد مدير الشرفيه.

(٢) أوراق الثورة العرابية ، محفظه رقم ١٢ قضايا التهمين ، رقم ١٧ / ٣٩٥ قضية مصطفى عبد اللطيف من أهالي الجناية .

(٣) الثورة العرابية ، محفظه رقم ١٢ قضايا التهمين ، ملف رقم ١٧ / ٢٠٢ قضية عبد العال حلمي . الأوراق التي ضبطت بمنزلة .

بحيرة المنزلة^(١) كذلك فقد وجد في منزل محمود جلي طوبار عمدة المنزلة الذي كان يتولى قيادة مجموعة من الفلاحين عند ضبطه ستون بندقية وثلاثة صناديق ذخيرة^(٢). وفي مديرية قنا طالب مديرها في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بألف بندقية لتسليح ألف من الفلاحين لتوزيعهم على مراكز المديرية لمواجهة الطوارئ^(٣) وإذا كان الفلاحين قد حملوا السلاح في بعض المناطق التي كان من المحتمل تسلم العدو إليها . فإن حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً .

البعد الاجتماعي لحركة الفلاحين في الثورة العربية :

اتخذت حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك بعداً اجتماعياً واضحاً . ففي المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدائرة السنية التي كانت مملوكة للخديوي إسماعيل وحيث أملاك سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحين عن أهدافهم في ضرورة توزيع أطيان الجفالك على الفلاحين وطلبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عهد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدارة السنية ملكاً لهم ففي عريضة الإتهام الموجهة إلى عثمان حسن عمدة أبو حسيبة بالمنيا جاء فيها أنه كان يعلن بين الفلاحين « بأن عرابي وأعوانه في غاية الاستعداد وقريباً يتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية

(١) الثورة العربية ، محظفة رقم ١٥ قضايا التهمين ، ملف رقم ٣٣٠/١٥ قضية محمد بن عداد عمدة الكروى دقهلية :

(٢) دار الوثائق ، الثورة العربية ، محظفة رقم ١٦ قضايا التهمين ، ملف رقم ٣٧٦/١٦ ، قضية محمود جلي طوبار عمدة المنزلة .

(٣) دار الوثائق ، محظفة رقم ٨ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٥٣/٨ أحد عرابي ثغراب رقم ١٥٨ من مدير قنا إلى وكيل الجهادية في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

وتبقى فارقمة عطاي للأهالي كما أن الأتليان التي أشتراها طلعت باشا وسلطان باشا
بجدة بلده من الدائرة السنية تبقى للأهالي ويضج ثمنها على أربابها واستمر على هذا
مدة الحرب . (١)

وإلى جانب هذه المطالب كانت هناك مطالب أخرى باسقاط ديون الفلاحين
وديون الحكومة ففي الإتهام الموجه لثلاثة من فلاحى المنيا جاء فيه أنهم كانوا
يرددون أقوالا فيها أن عرابى صار خديوى ويتعين قطع دابر الافرنج والآتراك
وتكون الحكومة لنا تتوظف فيها كيف نشاء والديون التى على الحكومة وعلى
الأهالى ترتفع جميعا وأتليان الجفالك نستولى عليها . . . (٢)

وجاء فى عريضة الإتهام الموجهة إلى أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا أنه
كان يعلن بين الفلاحين أن عرابى بعد أن ينتصر على الخديوى سوف ديمجرى ورفع
معظم الأموال وإعادة أتليان الجفالك للبلاد بدون ثمن أى أن أهالى كل بلد
يقبلو زمام أطيناها وتكون الحكومة منحصرة فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد
وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم . . . (٣)

وفى القرية هاجم الفلاحون فى قرية قلين بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة
حيدر باشا واستولوا على محصولاتها من القلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة
العراية (٤) .

(١) الثورة العراية ، محظفة رقم ١٢ قضايا التهمين ملف رقم ٢٢٤/١٢ قضية عثمان
حسن عمدة أبو حبيبة بمديرية المنيا .

(٢) الثورة العراية ، محظفة رقم ١٣ قضايا التهمين ، ملف رقم ٥٧/١٣ قضية
هى عبد الهادى وعبد الهادى ولده ومحمد عبد الرحمن ولد عمه من مديرية المنيا .

(٣) الثورة العراية ، محظفة رقم ٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٤/٧ قضية أحمد أبو
طالب عمدة برطباط بالمنيا ،

(٤) دائرة قيد الصمد والمتايخ بمديرية القرية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ رقم ٢٧٠٩
حين ٥٥ مجرن ٧ ص ١٢٢ .

وفي القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتم بقيادة مشايخ الناحية أبغادية محمد بك صدق واستولوا على المحاصيل والمواشي وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية . . ففى تلفراف مؤرخ في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى مدير القليوبية جاء فيه ، وكيلا أبغادية محمد بك صدق بناحية بهتم أعرض عن حضور مشايخ الناحية ورجال متسلمين وأجروا نهب المحصولات والمواشي بوسيلة أن ذلك للجهادية ، (١)

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها حين يستولى الفلاحون على أراضي كبار الملاك ويرجعونها لأنفسهم .

ففى مديرية البحيرة توقف الفلاحون فى مزارع حيدر باشا بناحية السمحة عن العمل فى غرة شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) ثم هاجموا أراضي الوسيية واستولوا على بعض أوقافها ومواشيها وسلوها لسلطات الثورة وخلال صيف سنة ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الوسيية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذرة شامى . ففى خطاب من مفتش زراعة حيدر باشا إلى مدير البحيرة فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (سبتمبر سنة ١٨٨٢) جاء فيه ، وتصادف وقوع المحاربة وتجماسر الأهالى والمشايخ على ابطال حركة الأشغال واستولوا على أوراق ومواشي من تعلقات الأوسية وقاموا بتوريدهم لومة الجيش السكرى بغير رضا الناظر . هذا فضلا عن عطل الأشغال من تملية الزراعة باغراء الإثنين مشايخ للذكورين ولأن الأطيان بتلك التقارة صارت مستحقة الحراث ومن عدم استقامة مشايخها حاصل تأخير فى خروج الأنفار زيادة عن ذلك فإنه فى بحر المحاربة توجهوا الأهالى والمشايخ لأطيان الأوسية وأجروا مساحتها وزراعتها ذرة شامى سنة ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) من دون إذن الدائرة بالقول من المشايخ بأن

(١) دفتر جزء أول صادر التفراقات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تلفراف رقم ٨٥٦ فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ من ناظر ترك إلى مدير القليوبية

سعادة الباشا توجه بحراً وحكم بك زمام الجفالك وتقسيم الأطنان على الأهالي
والمشايخ ، (١)

وفي أسبوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضي جفالك الروضة
بقرتهم وقاموا بتقسيم الأطنان وزرعوها خضاراً . ففى خطاب فى شهر القعدة
سنة ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨٢) من وكيل مديرية أسبوط إلى مفتش جفالك
الروضة جاء فيه : فى يوم الأربعاء ١٤ الجارى (ذى القعدة سنة ١٢٩٩) توجهوا
عبد الرحمن وأحمد حسنين وجملة أشخاص معهم بالأسلحة لدوار الجفالك بقصد جر
المشاكل وأخذوا الصيارف وأبطلوا حركتهم بنحصيل الأموال والإيجارات
وجازين تقسيم أطنان الجفالك لزراعتها لنفسهم وتخصيرها بنوع الخضار .. ،
وقد رفض هؤلاء الاستجابة لطلبات مديرية أسبوط وهددوا بالسلاح القوة التى
توجهت إليهم ففى خطاب من ناظر الداخلية إلى مدير أسبوط فى ١٨ ذى القعدة
سنة ١٢٩٩ : جاء فيه : تقدم للداخلية لتغراف فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ من محمد
حسين عمدة ناحية دلجا وآخرين بأن أحمد حسنين وعبد الرحمن الرئيس وبركات
حسن من بلدكم أغروا أهاليها على توقيف مطالب وأموال وإيجارات جفالك
هناك التابع لتفتيش الروضة ومع طلبهم للمديرية مراراً التوجه وفروا هاربين إلى
كفر الدوار ثم تجاروا على ضرب أخ شيخ الناحية ولما توجه حضرة المفتش ومن
ألزم من المديرية لضبطهم فزعوا عليهم بالأسلحة (أشهروا فى وجههم السلاح) التى
مازالوا حاملها إلى الآن .. ، وفى النهاية يربط خطاب ناظر الداخلية بين
حركة الفلاحين وبين الثورة العرابية فيقول : من هذا يظهر أن المذكورين كانوا
مستعدين على هذه الأعمال لو اتضح صحة وقوعها حقيقة بمصابة الاشقياء المعصاة (٢)
وهكذا ظل الفلاحون يقاومون حتى بعد هزيمة التل الكبير . وكان طبعاً أن

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ تضاماً المنهين ، ملف رقم ٣٥/٧ قضية أحمد وزق

شيخ ناحية السعة وآخرين .

(٢) المصدر السابق ملفه قضية أحمد حسنين أبو المكارم وآخرين ناحية دلجا بمديرية

وراجه الفلاحون بطاش كبار الملاك في بعض المناطق التي كانت قبضة كبار الملاك فيها قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى تفتيش كفور نجم الملوك لورثة إلهامى باشا لمطالب سلطات الثورة في تقديم الأنصار المطلوبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضي التي يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم ففى التماس مقدم من عمد ومشايخ قرى تفتيش كفور نجم فى ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (١٦ يوليو سنة ١٨٨٢) إلى ناظر الجهادية جاء فيه : أن مقتش كفور نجم المدعو جامعين الجركسى كلما تصدر لنا أوامر بجمع الأنصار العسكرية بطلبنا وينبه علينا شفاها بعدم إرسالهم . ولكن لمناسبة انتساب الحرب بيننا وبين الإنكليز قد إلتزمنا بإرسالهم للجهادية للدافعة عن وطننا العزيز ولما علم بذلك حرر تفراف فى حقنا للدائرة الإلهامية بإخراجنا من أوطاننا بالتفتيش وحرماننا من التفتيش وزرع أطمائنا بمعرفته مع أنها كانت مؤجرة لنا من مدة حدودنا لحد تاريخه وحيث ذلك اقتضى عرضه لساعاتكم لكي يتحرر المديرية بارتدادنا لأطياننا بالتالى وتمتعا بزراعتنا وأوطاننا والتأكد على المنتش المذكور بالإفراج عن الشيخ المسجون بالحديد بطرفه . (١)

وكان طبيعياً أن يتجه الفلاحون لتصفية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين هانوا منهم فى الماضى . ففى بنها قتل الفلاحون مرابياً يونانياً لامتناعه عن إعطاء الفلاحين سفداتهم التى له بمقتضاها عليهم دين واجب الاداء (٢).

(١) دار الوثائق ، الثورة العربية ، عطفة رقم ٥ ، تفرافات ، ملف رقم ٦٧/٥ ، التماس رقم ٤/٤/٦٧ مقدم من عموم عمد ومشايخ تفتيش كفور نجم . - تأشير على هذا الاتماس من أحد عرابى بما يأتى « يحرر المديرية بتعليق ذلك ومتى تحقق صحة ما ذكر يتأكد عليه بمعاملة مقدمينه على حسب عوايدهم وعدم تعرضه لسبل طلبات الجهادية أما إذا توقف وحصل منه عطل مرة أخرى يتحرر لنا بما هو واقع منه للاحالة عما كفته بمجلس عسكرى » .

(٢) سليم خليل تهاش مصر للصربين ، القاهرة سنة ١٨٨٢ الجزء الخامس ص ٤٩

وفي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون في قرية منية سلامة ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع عائلاتهم بوابور خليج الافطان مملوك لاحدم بهذه الناحية .
وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات الديون التي سبق أن حررها الفلاحون لهم (١) . وفي قسم منفلوط حدث استيلاء من بعض الفلاحين على أطيان كبار الملاك الأجانب وبعض المسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم (٢) كما طالب مشايخ ناحية بنى شقير بمديرية أسيوط أيضاً بأطيانهم التي سبق أن استولى عليها واحصف خياط أحد أقباط أسيوط نظير المبالغ التي أقرضها لهم (٣) .

وفي النهاية لقد رأى الفلاحون في الثورة المرابية فرصة للتحرر من الظلم الذي عانوا منه أجيالاً طويلة واتخذت مشاركتهم في الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصري وحيث المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعاداً اجتماعية مستهدفة الأرض التي أحس الفلاحون أنهم في النهاية أصحابها الحقيقيون واستهدفت في نفس الوقت الفئات الاجتماعية التي عانى منها الفلاحون في الماضي وبالبنات الأثراك والأجانب الذين عبر الفلاحون عن رغبتهم في التخلص منهم . ولم تكن فكرة المطالبة بالأرض مطروحة من قبل الفلاحين وحدهم بل كانت مطروحة أيضاً من قبل بعض قادة الثورة فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين في الزقازيق بقوله « أن أراضى كبار الملاك من حقم أتم » . (٤)

(١) دفتر جز . أول صادر التفرقات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تفراف رقم ٥٠٠ من وكيل الجريدة إل مدير البحيرة في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ص ٥٧ .

(٢) الثورة المرابية ، مخظة رقم ١٢ فضائلهمين ، ملف رقم ٢٢٥/١٢ قضية عثمان حدى قاخر قسم منفلوط بمديرية أسيوط .

(٣) المصدر السابق ، خطاب من مدير أسيوط إل وكيل الداخلية في ١٣ محرم

سنة ١٣٠٠

مسيطرة المملوك الزراعيين على المملطة في ظل الاحتلال

دخل الاحتلال البلاد على بساط من خيانة كبار الملاك الذين افزعهم حركة الفلاحين وقدم كبار الأعيان الهدايا للقادة جيش الاحتلال « شكر لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفتنه العاصية » على حد قولهم . وفي ابريل سنة ١٨٨٣ أرسل ولسلي قائد جيش الاحتلال الذى عاد إلى بلاده يشكر سلطان باشا ومحمد الشواربي باشا وعبد الشهيد أفندى بطرس ومحمود بك سليمان وغيرهم على هديتهم التى قدموها له ولزملائه^(١) .

وكان طبعياً أن تحدث تصفية للقوى والعناصر التى شاركت فى الثورة وكانت أولى الخطوات التى اتخذت فى هذا المجال هى الغناء الجيش المصرى بحجة أنه « شائع العصاة فى عسيانهم » . فاصدر الخديوى وهو لا يزال فى الاسكندرية أمراً بحله فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - وحوكم قادة الثورة أمام محكمة عسكرية أصدرت أحكاماً بالإعدام على سبعة منهم هم أحمد عرابى وعبد العال حلمى ومحمود سائى البارودى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سائى وطلبة عصمت ثم خفف الحكم إلى النفي المؤبد وصدر أمر بمصادرة أملاكهم وحرمانهم من امتلاك أى أملاك فى المستقبل بالديار المصرية^(٢) .

كما صدرت أحكام أخرى على كل العناصر التى شاركت فى الثورة تتراوح بين النفي لمدد مختلفة فى جهات مختلفة وبين تحديد إقامة البعض فى بلادهم تحت رقابة

(١) عبد الرحمن الرافى . للرجع السابق ، ص ٤٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ .

البوليس لحكم على علي باشا الروبي والسيد حسن موسى العقاد بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت المراقبة وعلى اثنين بالنفي ثلاث سنوات بسواكن وعلى ٣٣ بالنفي خارج البلاد لمدة تتراوح بين ثمان وخمس سنوات وسنة مع عزلهم من وظائفهم وعلى ٦٥ من الموظفين بالطرده من الحكومة وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الاعيان والنواب بالإقامة في بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى . هذا بخلاف الذين حوكموا أمام محاكم الاقاليم . كما اعدم اثنان من الضباط هما سليمان سامى ويوسف أبورية (١) . وفصل عشرات من عمد ومشايخ القرى من مناصبهم (٢) ، وصدرت الأوامر إلى المديرين الجدد عقب عودة توفيق إلى القاهرة (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بالقبض على زعماء الاعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم وأن يرسلوا يومياً تقارير إلى وزارة الداخلية بما يحدث في مديرياتهم من الوقائع ، وصدرت أوامر أخرى بجمع الأسلحة من أيدي الأهالى سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتلوعين أو من غيرهم (٣) . وبلغ جملة الذين قبض عليهم بمعرفة سلطان باشا الذى دخل العاصمة مع القوات الغازية نائباً عن الحديوى ما يزيد عن ٣٠ ألف (٤) .

وفي الوقت الذى كانت الثورة تصفى بهذه الطريقة العنيفة كوفى الذين خانوا البلاد فأنعم على سلطان باشا بالنيشان المجيدى من الدرجة الاولى ومنح عشرة آلاف جنيه ، كما أنعمت عليه ملكة بريطانيا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧٣ ، ٤٩١ .

(٢) الثورة البراوية مخفلة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم ملف رقم ٦٦/١
لجنة التحقيق بمصر محضر جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٧ ، محضر جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ .

(٣) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٤) مذكرات أحمد عرابى ، ج ٢ ، ص ٣٢ .

خوله حول لقب سير^(١).

وكان طبيعياً أن تحاول القوى القديمة من الأتراك والشراكسة استعادة مواقعها التي زحزحتها عنها الثورة فقبل أن تتجلى نتائج المعارك في الميدان الشرقي أقال الخديوى وزارة راغب باشا وشكل وزارة جديدة برئاسة شريف باشا من أكثر العناصر عداء للثورة من أمثال رياض باشا الذى عين ناظراً للداخلية وعمر باشا لطفى الذى عين ناظراً للحرية والبحرية وعلى حيدر باشا الذى عين ناظراً للمالية وعلى باشا مبارك الذى عين ناظراً للأشغال وأحمد خيرى باشا الذى عين ناظراً للمعارف وحسين غفرى باشا الذى عين ناظراً للحقانية ومحمد زكى باشا الذى عين ناظراً للأوقاف فشريف معروف بموقفه من الثورة ومن الشعب المصرى عموماً منذ أن استقال في فبراير سنة ١٨٨٢ ورياض معروف بكرهه للثورة من البداية وعمر لطفى كان وزيراً في وزارة رياض التي أسقطتها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ وعلى مبارك كان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لإبلاغ قرارها للخديوى عقب احتلال الاسكندرية فتخلف بها وانضم للخديوى وحيدر باشا وخيرى باشا وغفرى باشا كانوا من الموالين للخديوى^(٢) . وهكذا استعد الخديوى لمواجهة الموقف بأكثر العناصر عداء للثورة وكرهه للشعب المصرى من كبار الملوك الأتراك والشراكسة - باستثناء على مبارك - حتى قبل أن تحسم بشكل نهائى المعركة الحائرة بين الشعب المصرى وقوات الغزو الأجنبى .

وكان سقوط التل الكبير ايذاناً بتغييرات واسعة التطاق في جهاز الحكم والإدارة فأخذ الخديوى يستعيد سلطته في المديرية بتعيين مديرين من الموالين له من الأتراك والشراكسة فعين وهو لا يزال بعد في الاسكندرية إبراهيم آدم باشا مديراً للقرية الذى عزله الثورة ومحمد شاكر باشا مديراً للدقهلية وأحمد فريد

(١) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

باشا للشرقية وإبراهيم بك توفيق الترحمان البحيرة وحسن فهمى بك للنوفية والياس بك لبنى سويف ومراد باشا رفعت للفيوم وخليل بك عفت للنبيا وحسن بك رفعت لقنا وعثمان باشا صدق لاسنا وأحمد باشا رأفت محافظاً للاسكندرية وإسماعيل زهدى باشا محافظاً لدعياط وحسين بك البغدادي محافظاً لرشيد وعثمان باشا غالب محافظاً لمصر ثم عين بعد عودته للقاهرة عثمان ماهر باشا مديراً لاسيوط وحسن زهدى بك مديراً لقنا^(١) ، وبدأ الموقف كما لو كانت الطبقة التركية قد عادت لتمارس سلطاتها وتستعيد كامل مواضعها التي فقدتها بسبب الثورة وأثناءها لكن ثمة عوامل جديدة كانت قد طرأت على الموقف أصبحت تحول دون عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة بالنسبة لسيطرة هذه الطبقة وامتيازاتها . فالجيش الذي كانت كل قياداته قبل الثورة من الأتراك والشراكسة قد حل بسبب مشاركته في الثورة وأعيد تشكيله من المصريين الذين لم يسبق لهم الاشتراك في الثورة تحت قيادات إنجليزية وفقد الأتراك والشراكسة مراكزهم القيادية^(٢) .

وحدث نفس الشيء في الوظائف المدنية العليا التي ملئت بالإنجليز وغيرهم من الأوروبيين وشيئا فشيئا فقد ترك الأتراك والشراكسة وضعهم الاحتكاري في هذه الوظائف وبالتالي سلطتهم السياسية^(٣) .

ومن ناحية ثالثة رفض الإنجليز عودة الطبقة القديمة إلى سيطرتها وامتيازاتها وهو أمر يؤكد كرومر بقوله : ورغم كل الغموض الذي يكتنف السياسة المصرية

(١) للرجع السابق ، ص ٤٥٧ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى الحاضرة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩ .

فإنه ليس هناك شيء أكثر تأكيداً من أن خيالات الأتراك المتصرين لن تتحقق أنهم لن يعودوا مرة أخرى إلى مواقع الثقة التي كانوا يحتلونها من قبل والتي أساموا استغلالها^(١) ، ويرى ملر أن انعدام أهلية هذه الطبقة للقيام بالاعباء التي تلقاها عليهم الوظائف التي كانوا يشغلونها قد حال في النهاية دون عودتهم لحكم البلاد^(٢).

ونتيجة لحرمان هذه الطبقة من امتيازاتها وحقدتها على الإنجليز خف التناقض بينها وبين الجناح الآخر من كبار الملاك وهم الأعيان وساعد على ذلك أن طبقة الأتراك أخذت تتخلى شيئاً فشيئاً عن غطرستها واحتقارها للصيريين وتحت جانبها الانفلاق العنصرى الذى كانت تنصل به وأصبحت تتزوج من الأعيان وتصرر إليهم ويتكلم أفرادها اللغة العربية وشيئاً فشيئاً أصبحت هذه العناصر أكثر مصرية كما سبق أن أشرنا^(٣) .

وبالتقاء هاتين المجموعتين بدأ الحركة السياسية لكبار الملاك في ظل الاحتلال. وأصبحت أمام طبقة واحدة من كبار الملاك وان اختلفت أصولها الاجتماعية تسيطر بدرجات متفاوتة على الهيئات التنفيذية والتشريعية والتنظيمات الحزبية في ظل الاحتلال وفي مواجهته أحياناً .

سيطرة كبار الملاك على السلطة التنفيذية :

ظلت سيطرة العناصر القديمة من كبار الملاك واضحة على المناصب العليا في السلطة التنفيذية وخاصة مناصب الخطار ومديرى المديریات حتى نهاية القرن التاسع عشر فوزارة، مصطفى فهمى التى تشكلت سنة ١٨٩١ عقب إستقالة وزارة رياض من

Cromer, Op. Cit, II, P 177

(١)

Millar, A, Op. Cit, P 395

(٢)

Basr. G. Op. Cit, P 148

(٣)

عبد الرحمن رشدي ناظر المالية ومحمد زكي باشا ناظرا للأشغال والمعارف وحسين
نغرى باشا ناظرا للحقانية ويوسف شهدي باشا ناظرا للحريرية والبحرية ويكون
باشا ناظرا للخارجية لم يكن فيها وزير واحد من أصل مصري ويعلق محمد فريد في
مذكراته على هذه الوزارة بقوله .. ومن الغريب أن هذه الوزارة ليس بها عضو
وطني أصلاً ذلك أن رئيسها من جزائر الغرب وعبد الرحمن رشدي مالطي الأصل
ولم يولد بمصر وكذلك يوسف باشا شهدي أصله رقيق من قبائل الجركس ويكون
باشا أرمي وحسين نغرى باشا بمصر من أبوين تركيين^(١).

وإذا أخذنا رؤساء الوزارة الذين تولوا الحكم في الفترة من بداية الاحتلال
حتى الحرب الأولى نجدهم سبعة رؤساء يتحدرون جميعاً من الطبقة القديمة باستثناء
بطرس غالي باشا ومحمد سعيد باشا اللذان يتحدران من أصل مصري وهم محمد شريف
باشا ونوبار باشا ومصطفى رياض باشا ومصطفى فهمي باشا وحسين نغرى باشا وبطرس
غالي باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدي باشا وكلام من كبار الملاك وبعضهم
تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة^(٢).

وفي مقابلة تمت بين بلنت وايفلين بارنج تمت في ذلك الوقت اقترح الأول
على بارنج أن يدعو إلى مجالسة الوطنيين القدامى وأن يستبدل بالباشوات القدامى
حكومة من الفلاحين واتبع بلنت اقتراحه هنا بخطاب مكتوب ليذكر بارنج بعديته
معه بشأن تشكيل حكومة الفلاحين مرسلًا إليه قائمة بأسماء بعض الأفراد من حزب
الفلاحين الذين ربما يؤلفون وزارة إصلاحية ولم يكتب بلنت هذه القائمة إلا بعد
التشاور فيها مع الشيخ محمد عبده وكان بين الأسماء المرشحة حسن الشريعي وأحمد
بليغ وأمين فكرى وإبراهيم الوكيل وأحمد حشمت ويوسف شوقي وعمود شكرى

(١) مذكرات عبد فريد الجزء الأول القسم الثاني ، ملف رقم ٤ ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٤١-٤٦ .

وسعد زغول ومحمد عبده (١). والذي يراجع أسماء الذين تولوا منصب الوزير خلال الفترة المشار إليها يجد أن الغالبية العظمى منهم من أصول تركية أو شركسية باستثناء أشخاص من أمثال علي مبارك ومحمود باشا الفلكي وبطرس غالى وسعد زغول وأحمد حشمت باشا وكلهم من كبار الملاك (٢)

كما ظلت مناصب المديرين حكرا على العناصر القديمة حتى نهاية القرن التاسع عشر أيضا ويذكر محمد فريد في مذكراته عن سنة ١٨٩٤ تعليقاً على هذا الموضوع فيقول :... ويتنظر تغير المديرين الذين من الطبقة القديمة والاستماعة عنهم بالشبان المتعلمين الذين يدركون معنى الوطنية وحقوق الوطن عليهم ولا يكتفون بالرتب والألقاب والعظمة واضطهاد المصريين واحتقاره (٣) وهكذا ظلت الطبقة القديمة من كبار الملاك الأتراك مهيمنة على السلطة التنفيذية حتى الحرب الأولى وإن كانت قد شاركتها بعض العناصر من الأعيان المصريين .

سيطرة كبار الملاك على الهيئات شبه النيابية :

في التقرير الذى وضعه دوفرين لتنظيم الإدارة المصرية حدد ملامح النظام شبه النيابي الذى أراده الإنجليز لمصر والذى يشبه إلى حد كبير النظام الذى أقاموه في الهند وعندما صدر القانون الأساسى فى أول مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بتنظيم الإدارة في مصر في الفترة التالية تضمن نفس الاقتراحات التى وضعها دوفرين والتى هدفت في النهاية إلى إشراك الأعيان بصورة شكلية كان الهدف منها الحد من استبداد طبقة الأتراك التى كانت حاکمة ومهيمنة (٤) وإقامة نوع من الحواجز

(١) Blunt, Wilfrid Soeawen, My Diaries, Part I, 1888—
1900, London 1919, PP 45—48.

(٢) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول ، القسم الثانى ، السكرامة الرابعة ، ص ٨٨ .

Landau, Op. Cit, P 24.

(٤)

مهما كانت ضعيفة للحيولة دون عودة الإستبداد التركي ^(١) . ويعتمد النظام شبه النيابي الذي أقامه الاحتلال على ثلاثة أنواع من المجالس هي مجالس المديرية ثم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وتتداخل المجالس الثلاثة من حيث تركيب العضوية وكان حجر الزاوية في هذا النظام مجالس المديرية التي اعتبرها القانون الأساسى الخطوة الأولى لقيام النظام النيابي ونص قانون مايو سنة ١٨٨٣ على أن يكون عدد أعضاء مجالس المديرية ما بين ٣ - ٨ أعضاء في كل مديرية حسب اتساعها وأهميتها يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر ومن بين شروط العضوية التي وضعها القانون شرط أن يكون العضو ممن يدفعون ضرائب أطيان لا تقل عن خمسين جنياً سنوياً ^(٢) وكانت مهمة هذه المجالس الأساسية بحث الشؤون المحلية لكل مديرية أما سلطاتها فكانت استشارية وكان من حق مجالس المديرية انتخاب الستة عشر عضواً للأعضاء في مجلس شورى القوانين من بين أعضائها ^(٣) .

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ عدل قانون مجالس المديرية فزيد عدد أعضائها بحيث أصبح يمثل كل مركز عنوان وبذلك أصبح عدد أعضاء كل مديرية يتراوح ما بين ٦ إلى ٢٠ عضواً وأعطيت المجالس سلطة نهائية في فرض ضرائب إضافية لا يزيد مجموعها عن ٥٪ من مجموع الضرائب الأصلية لانفاقها على المنافع العامة ومن بينها التعليم وانقص شرط الضرائب التي يدفعها العضو إلى ٢٥ جنياً إذا كان حاصلاً على شهادة عالية ^(٤) .

وكان طبعياً أن تصبح مجالس المديرية مجالاً من مجالات التعبير عن الرأي.

(١) Laval, Alfred, life of the Marquis of Duffrien and Ava, London, 1905, II, P 260

(٢) د. ليوب يوفان رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) د. عثمان خليل ، الإدارة العامة وتنظيمها ، القاهرة سنة ١٩٤٧ ، ص ٣٩٦

(٤) عبد الرحمن الراعى ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، القاهرة ١٩٤٨ ،

وممارسة نوع من النفوذ على الأجهزة المحلية في المديرية بالنسبة لأعضائها من الأعيان فاشترط دفع مبلغ ٥٠ جنياً من الضرائب للعضوية والتي يقدرها البعض بأنها كانت تدفع عن مساحة تبلغ ٦٢ فداناً من الأراضي المتوسطة جعل هذه المجالس تكاد تكون حكراً على كبار الملاك من الأعيان^(١). وهي حقيقة يمكن إدراكها إذا راجعنا ملكيات بعض أعضاء هذه المجالس في الفترة التالية.

ففي مديرية الجيزة كان فضل بك الزمر عضو مجلس المديرية وعمدة ناهيا يملك ٦٠ فداناً بنواحي المديرية وكان عبد الواحد بك القط عضو مجلس المديرية ومن أعيان سقارة يملك ١٠٨ أفدنة وكان أحمد بك المليجي عضو مجلس المديرية ومن أعيان قرية الدبسى يملك ٦٣٤ فداناً وكان بيومي أفندي مذكور عضو مجلس المديرية وعمدة أبو النمرس يملك ١٢١ فداناً^(٢).

وفي مديرية الفيوم كان حسن بك شرابي عضو مجلس المديرية وعمدة الفيوم يملك ٢٥٠ فداناً وكان إبراهيم بك عبد العال عضو مجلس المديرية ومن أعيان قرية دفتر يملك ١٣٠ فداناً وكان أبو زيد طنطاوى عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية سنورس يملك ١٨٩ فداناً وكان عبد العزيز بك الجمال عضو مجلس المديرية وعمدة ناحية الروضة يملك ١٢٦٥ فداناً^(٣).

وفي مديرية بني سويف كان اثنان من عائلة كساب عضوين بمجلس المديرية هما أبو سيف كساب وعمدة التورية ويملك ٢٠٠ فدان وتام كساب من أعيان الناحية يملك ٨٠ فداناً وكان مرسى بك وزيري عضو مجلس المديرية ومن أعيان

(١) د. لبيب يونان رزق، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٢) كثوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الحيثية بدائرة مديرية الجيزة كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية.

(٣) كثوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بدائرة مديرية الفيوم، كثوف رقم ١، ٢، ٣.

بيا يملك ١٠٠ فدان وسليم جابر عضو مجلس المديرية وعمدة النابوية يملك ١٣٠ فداناً (١).

وفي مديرية المنيا كان محمد بك موسى عضو مجلس المديرية وعمدة النقاعي يملك ١٢٠٠ فدان وكان ناشد بك حنا عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية أشروبة يملك ٧٥٠ فداناً وكان عبده بك ميخائيل عضو مجلس المديرية وعمدة الفشن يملك ٤٠٠ فدان (٢).

وفي مديرية أسيوط كان عبد العزيز بك سيف النصر عضو مجلس المديرية من أعيان ملوى يملك ٣٧٠ فداناً وكان اثنان من عائلة غزالي بنى رزاح أعضاء في مجلس المديرية ويملك الواحد منهم ٥٠٠ فدان هما شاكر بك وغزالي بك عمدة القرية (٣).

وفي مديرية جرجا كان مصطفى أبو رحاب باشا عضو مجلس المديرية ومن أعيان أولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان محمود باشا الشندويلي عضو مجلس المديرية ومن أعيان شندويل يملك ١٠٠٠ فدان وكان أحمد بك أبو ستيت عضو مجلس المديرية ومن أعيان أولاد عليو يملك ٣٠٠ فدان (٤).

وفي مديرية قنا كان الشيخ داود عبد الله عضو مجلس المديرية وعمدة ناحية

(١) بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية بني سويف ، محرر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ . كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٢) كشوف بأسماء العمدة والأعيان يستصفون الانعام برب وياشين بمديرية المنيا محررة سنة ١٩١٨ ، كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميقاتية المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، مركز ملوى كشف رقم ١ أعيان مركز ابنتوب كشف رقم ١ .

(٤) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميقاتية المستوطنين بمديرية جرجا محررة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز جرجا كشف رقم ١ ، أعيان مركز سوطا كشف رقم ١ ، وأعيان مركز البلينا كشف رقم ١ .

دنيق يملك ٧٣ فداناً والشيخ خليفة محمود عبد الله عضو مجلس المديرية وعمدة
دشنا يملك ٧٦ فداناً ويحيى بك محمد الوكيل عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية
أبو مناع يملك ١٥٠ فداناً^(١).

وفي مديرية الغربية كان محمد باشا البدراوي عضو مجلس المديرية ومن أعيان
دبرين يملك ٣٥٠٠ فدان وكان محمد بك أبو الفتوح عضو مجلس المديرية وعمدة
بلقاس يملك ١٧٤٠ فداناً وكان سراج الدين شاهين عضو مجلس المديرية ومن
أعيان كفر الجرايدة يملك ٦٥٠ فداناً^(٢).

وفي الشرقية كان عبد الطيف بك والكاهن عضو مجلس المديرية ومن أعيان
سجها يملك ١٥٠٠ فدان^(٣).

وإلى جانب مجالس المديرية تضمن القانون الأساسي الصادر سنة ١٨٨٣
إنشاء مجلسين آخرين أحدهما مجلس شورى القوانين ويتألف من ٣٠ عضواً منهم
١٤ عضواً يعينهم الخديوي ووزرائه من بينهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين أما
الستة عشر الباقون ومن بينهم الوكيل الثاني للمجلس فتنتخبهم مجالس المديرية
لمدة ست سنوات ويعتبر هذا المجلس مجرد هيئة استشارية للحكومة ويجتمع مرة
كل شهرين.

أما المجلس الثاني فهو الجمعية العمومية وتتكون من الوزراء وأعضاء مجلس.

(١) كثوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتية المستوطنين بمديرية قنا ،
أعيان مركز قوس كشف رقم ٢ ، أعيان مراكز دشنا كشف رقم ١ .

(٢) كثوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتية المستوطنين بمديرية
مديرية الغربية محررة في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كفت بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيتية المستوطنين بمركز
كفر صقر بمديرية الشرقية محرر في أكتوبر سنة ١٩١٩ .

شورى القوانين و٤٦ من النواب يتم انتخابهم عن كل القطر حسب التقسيم الإدارى واشترط فيمن يحق له الترشيح أو يكون من يدفع الضرائب ٥٠ جنيتها سنوياً . هذا بالإضافة إلى أن الناخب كان عن يدفعون ضرائب قدرها ٣٠ جنيتها سنوياً وكانت الجمعية العمومية تستشار في الأمور الأكثر أهمية وإن كان رأها أيضاً غير ملازم للحكومة وكانت تجتمع مرة كل سنتين على الأقل (١) وهناك حقيقتان وراء هذه المؤسسات .

الحقيقة الأولى أنها كانت مؤسسات شكلية كما أرادها الاحتلال فكان من الممكن للحكومة أن تحصل على أى قرار بموافقة أى من المجلسين نظراً لكثرة عدد المبعين فيهما من قبل الحكومة . وحتى لو جاء القرار لغير مصلحتها فإن عليها أن ترفضه ولا تعتمد أن تقدم أسباباً لذلك (٢) .

والحقيقة الثانية : أن عضوية هذين المجلسين وفقاً للقانون الأساسى الصادر بإنشائهما قد اقتصرت على كبار الملاك ومعظمهم من الأعيان الذين ربط الاحتلال مصلحتهم بمصلحته (٣) .

وعلى سبيل المثال إذا استعرضنا الأعضاء الذين انتخبوا لمجلس شورى القوانين فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نجد منهم أحمد بك أباطة عن الشرقية وأحمد بك عبد الغفار عن المنوفية وأحمد أفندى الهرملى عن الغربية وأحمد بك الصوفانى عن البحيرة وطلبة بك سعودى عن الفيوم ومصطفى بك خليفة عن أسبوط وكلهم ينتمون إلى كبار الملاك من الأعيان (٤)

(١) د . يوتان ليب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٤

— عبد الحالى لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٢) Landau, Op. Cit, P 44.

(٣) عبد الحالى لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٤) مجموعة مفاخر مجلس شورى القوانين من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ ، سنة

١٨٨٩ ، ص ٨٧ .

وإذا استعرضنا أعضاء الجمعية العمومية سنة ١٩٠٣ نجد من بينهم طلبة بك
سمودي وحسن بك عبد الرزاق ومفتاح بك معبد وأمين بك الشمس ومحمد بك
الوكيل وأحمد أفندي خشبة وهم أيضاً من كبار الملاك (١) .

وهكذا سيطر كبار الملاك على هذه المؤسسات التي كانت طريقة تشكيلها
تؤدي بالضرورة إلى أن يستأثر بمصنويتها كبار الملاك فخلال السنوات الثلاثين
التي عاشها مجلس شورى القوانين (١٨٨٣ — ١٩١٢) تولى رياسته سبعة رؤساء
كلهم من كبار الملاك من أتباع أسرة محمد علي المقربين . وهم محمد سلطان باشا وعلى
شريف باشا وعمر باشا لطفي وإسماعيل باشا محمد وعبد المجيد باشا صادق والأمير
حسين باشا كامل ومحمود باشا فهمي . وجميعهم ينحدرون من أصول تركية باستثناء
اثنين منهم هما سلطان باشا ومحمود باشا فهمي (٢) .

لقد ظل مجلس شورى القوانين يتألف أساساً من عنصرين من كبار الملاك
أولهما بقايا الطبقة التركية وهؤلاء وإن كانت نسبتها أقل دخل هذه المجالس إلا
أنهم كانوا لا يزالون يملكون كثيراً من أسباب السلطة والثروة وقد وقفت هذه
المجموعة بحكم ما أخذت تعاني منه من فقدان الكثير من امتيازاتها موقفاً صلباً
من الاحتلال وثانيتها طبقة الأعيان المصريين الجديدة نسبياً على الحياة السياسية
وهؤلاء كانوا أقل عداء للاحتلال لأنهم استفادوا كثيراً من وجوده غير أنهم
تأثروا بأبناء الطبقة الأولى الذين كانوا أكثر خبرة وتمرساً بالشئون السياسية
وكانت نسبة الأعيان غالبية داخل هذه المجالس (٣) .

(١) الوقائع المصرية عدد الاثنين ١٩ يناير سنة ١٩٠٣ .

(٢) عبد الحائق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦٢

Landau. Op. Cit P 44.

(٣) د. يونس لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

Landau, Op. Cit. P 48.

وفي سنة ١٩١٣ استحدثت سلطات الاحتلال مجلساً جديداً هو الجمعية التشريعية ، وهي الهيئة التي استحدثها كثر بمقتضى القانون النظامي الجديد الذي صدر في أبريل سنة ١٩١٣ والقانون الانتخابي الصادر في نفس التاريخ . وأساس فكرة إنشائها هو اندماج المجلسين القديمين في هيئة واحدة خولت اختصاص الهيئتين القديمتين ولا تختلف عنهما إلا من حيث الشكل فالقانون الجديد احتفظ بنفس الشروط المالية التي اشترطها القانون القديم لعضوية مجلس الشورى وهي أن يكون العضو قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنهما أو عوائد مبانى قدرها عشرون جنهما في السنة أو ٣٥ جنهما مال أطيان وعوائد مبانى معاً وينقص المال إلى خمسيه لمن كان حائزاً على شهادة عالية . غير أن كل الخلاف في القانون الجديد هو أنه جعل الانتخاب على درجتين بأن جعل لكل خمسين ناخباً الحق في انتخاب مندوبين يتخون بدورهم أعضاء الجمعية التشريعية التي يبلغ عدد أعضائها ٨٣ عضواً تعين منهم الحكومة ١٧ عضواً لضمان تمثيل الأقليات ولم تكن سلطة الجمعية الجديدة تزيد عن سلطات المجلسين السابقين كثيراً فلم تكن قراراتها ملزمة هي أيضاً (١) .

وإذا نظرنا إلى نتيجة انتخابات الجمعية التشريعية نجد أنها أسفرت عن فوز ٤٩ عضواً من كبار الملاك وثمانية من المحامين وأربعة من التجار وثلاثة من رجال الدين ومهندس واحد ومن بين هؤلاء ٢١ عضواً كانوا أعضاء سابقين في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وجاءت غالبية الأعضاء المميين من كبار الملاك أيضاً من أمثال أحمد مظلوم باشا وعدلى يكن ومحمد الشريعى وقلبنى فهمى وسينوت حنا (٢) .

ومكثدا عكس التركيب الاجتماعى للمعنويه فى الهيئة الجديدة سيطرة كبار

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣١٣—٣١٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١٨ ، ٣١٩ — تحرير كفتى سنة ١٩١٣ ، ص ١٧ .

الملاك أيضاً . وإذا استمرضنا الذين رشحوا أنفسهم لعضوية الجمعية بمركز البلينا بمديرية جرجا وهم من المديريات الفقيرة من حيث مساحة الرقعة الزراعية والتي بلغ عددهم ٥٣ مرشحاً نجد أن ملكياتهم تتراوح بين ٤١ فداناً و ٧٩٩ فداناً ويستثناء أربعة من المرشحين فإن الجميع كانت ملكية الواحد منهم تزيد عن ٥٠ فداناً (١) . غير أن التركيب الإجتماعي للعضوية داخل الجمعية التشريعية يبدو أكثر وضوحاً إذا استمرضنا ملكيات بعض أعضائها حسب التوزيع الإقليمي . ففي مديرية الجيزة نجد محمد رشوان الزمر بك عضو الدائرة الأولى بامبابة ومن أعيان ناهية يملك ٤٩ فداناً و ابراهيم بك عمر دويدار عضو الدائرة الثانية بالجيزة ومن أعيان شبراخيت يملك ٨٠ فداناً بشبراخيت والعضو الثالث وهو الشيخ محمد حسن عزام عضو الدائرة الثالثة بالعياط ومن أعيان الشوبك يملك ٣٤ فداناً (٢) .

وفي مديرية بني سويف كان محمد علي سليمان عضو الجمعية التشريعية بدائرة بيا ومن مزارعي ناحية سمسطا الوقف يملك ٣٥٠ فداناً أما العضو الآخر وهو زكريا نامق عضو الجمعية التشريعية عن دائرة بني سويف فعلى الرغم من أنه كان حامياً بمدينة بني سويف فإنه يملك ١٥٠ فداناً (٣) .

وفي مديرية الفيوم كان أحمد باشا محمود الباسل عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان بلدة قصر الباسل يملك ١٢٣٩ فداناً (٤) .

(١) دهر قيد الأموال التي كان يدفعها للرشحون لعضوية الجمعية التشريعية بمركز البلينا بمديرية جرجا رقم ١٤٠ ، مخزن ٦٨ .

(٢) كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الهيثة بدائرة مديرية الجيزة ، كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٣) بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية بني سويف محررة في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٤) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيثة المصوتين بدائرة مديرية الفيوم ، أعيان مركز أطا كشف رقم ٢ .

وفي مديرية النيا كان على باشا شعراوى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان مركز النيا يملك ٧٣٩١ فداناً وكان محمد باشا الشريمى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان سمالوط يملك ٣٠٠٠ فدان وكان حسين بك الشريمى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان سمالوط أيضاً يملك ٢٧٠ فداناً وكان المصرى بك السعدى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان كفر الدوار بمركز مغاغة يملك ٢٤٠٠ فدان^(١).

وفي مديرية أسيوط كان عبد الرحمن بك محمود عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان النخيلة يملك ٧٥٠ فداناً وكان محمد باشا محفوظ عضو الجمعية التشريعية ومزارع بالحواسك يملك ٣٠٠ فدان^(٢).

وفي مديرية جرجا كان عمر بك عبد الآخر عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان طهطا يملك ١٨٠ فداناً وكان إبراهيم باشا إسماعيل أورشاب عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان أولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان أمين بك أبو سقيت عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان أولاد عليو يملك ٨٠٠ فدان^(٣).

وفي مديرية قنا كان إبراهيم بك على عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان ناحية حجازة يملك ١٤٠ فداناً وكان عمر بك خلف الله عضو الجمعية التشريعية والمزارع بناحية هو يملك ١٠٠ فدان كما كان محمد بك محمود عضو الجمعية التشريعية

(١) كشوف بأسماء السد والأعيان الذين يستحقون الامتياز برتب ونيابطين بمديرية النيا بحرة سنة ١٩١٨ ، كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية.

(٢) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط بحرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز أبو تيج كشف رقم ١ وأعيان مركز منفلوط كشف رقم ١ .

(٣) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بمديرية جرجا بحرة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١ ، وأعيان مركز جرجا كشف رقم ١ ، وأعيان مركز الليثا كشف رقم ١ .

ومن أعيان أبو مناع قبلى يملك ٣٥٠ فداناً^(١).

وفي مديرية العرية كان إبراهيم باشا سعيد عضو الجمعية التشريعية والمزارع بناحية متبول يملك ١٨٥٠ فداناً وكان محمد فتح الله بركات عضو الجمعية التشريعية والمزارع بميت المرشد يملك ٧٠٠ فدان وكان راغب بك عليه عضو الجمعية التشريعية والمزارع بشبرا الخين يملك ٥٠٠ فدان وكان على بك المنزلاوى عضو الجمعية التشريعية والمزارع أبى صير يملك ٧٥٠ فداناً وكان محمد بك أبو جازية عضو الجمعية التشريعية والمزارع بميت أبو العز يملك ٣٠٠ فدان وكان حافظ بك المشاوى عضو الجمعية التشريعية والمزارع من أعيان بندرطنطا يملك ١٠٠٠ فدان وجملة عقارات بمدينة طنطا^(٢).

لقد كان تكثيف كبار الملاك من الأعيان لوجودهم داخل هذه الهيئات على كافة مستوياتها يرجع إلى رغبتهم فى الحصول على السلطة التى تمكنهم من حل مشاكلهم مع الجهاز الإدارى للدولة وأجهزة السلطة على كافة مستوياتها وخاصة تلك التى توجد فى المديرىات والمناطق التى تتركز فيها أراضيهم ورغبتهم فى تأصيل هيبتهم فى تلك المناطق وهى حقيقة عبر عنها سعد زغلول فى مذكراته حيث يقول « وذوى الوجاهة والنوؤ منهم — المزارعين — يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فإن أنسوا من الاشتغال بها ضرراً بما يتمتعون من سلطة وجاه انصرفوا عنها وتبرأوا منها^(٣) » وكثيراً ما كان الشخص الواحد من الأعيان يجمع بين عضوية أكثر من مجلس فى المستويات المختلفة من هذه المجالس

(١) كشف بأسماء أعيان البلاد من الوجاه وذوى الميقيىة السوطيين بمديرية فا ، أعيان مركز قوس كشف رقم ١ ، أعيان مركزى فجم حادى كشف رقم ١ ، أعيان مركز حشا كشف رقم ١ .

(٢) كشف بأسماء خضران أعيان البلاد من الوجاه وذوى الميقيىة السوطيين بإدارة مديرية الغربية ، معروى فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .
(٣) د . الوثائق ، مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ٩ ، ص ٤٠٠ .

فلا كان عبد الواحد بك القط المزارع بسقارة عضو مجلس مديرية الجيزة وعضو لجنة الشياعات بالمديرية ورئيس محكمة الخط وعضو المجلس الحسبي^(١) ، وكان أحد بك حميد أبو سقيت المزارع بأولاد غليو عضو مجلس مديرية جرجا وعضو لجنة الشياعات ورئيس محكمة الخط^(٢) .

لقد كانت طبقة كبار الملاك على وعى بمصالحها وخاصة في مواجهة الطبقات الأخرى وخاصة الفلاحين فعندما نوقشت المادة الأولى من مشروع الأمر العالي الخاص باختصار إجراءات الحجز على المحصولات الموجودة بالأراضي المؤجرة في حالة عجز مستأجرها عن دفع الإيجار رأى جميع الأعضاء الذين اشتركوا في المناقشة وكلهم من كبار الملاك توسيع نطاق الحجز ليشمل المحصولات الموجودة في الأراضي أوفى أى مكان آخر وأصبح نص المادة للمدلة هو : ويجوز لأصحاب الأطنان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقعوا بغير إذن من القاضى حجرا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصاها على الإيجارات المستحقة لهم . . . ،^(٣)

وكانت مصالح هذه الطبقة هي التي تشكل موقفا من قضية السلطة وموقفها من الاحتلال فهي تطالب بمزيد من المشاركة في السلطة في ظل الاحتلال عن طريق مجلس نيابي ذي صلاحيات أوسع ، هو في النهاية ليس شديداً بالبرلمان الإنجليزي أو مجلس النواب الفرنسي لكنه ضروري من أجل تعميق المصالح المباشرة للملاك

(١) كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الميمنية بدائرة مديرية الجيزة ، كشف رقم ١ أعضاء المجلس المديرية .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أمهين البلاد من الوجهاء وذوى الميمنية للتوتطين بمديرية جرجا محررة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز البينا كشف رقم ١ .

(٣) مجموعة، حاضر مجلس شورى القوانين من سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٦ ، معصر جلسة ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، ص ١٥٩ -

الزراعيين الذين يعرفون أكثر من غيرهم مشاكل الزراعة ، لأن صاحب الدار أدري بالذئ فيها ، على حد تعبير العضو محمد علوى باشا فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ (١) . وعندما يطلب العضو أحمد يحيى باشا فى نهاية كلمة طويلة فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، . . أن تضع الحكومة مشروع قانون يكفل اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً فى إدارة شئون الوطن وتدير مصالحه الداخلية ، فى إطار الانفاقيات والامتيازات الأجنبية حتى هذا الطلب يلقى بعض المعارضة من الاعضاء الموالين للانجليز من أمثال موسى غالب باشا الذى كان يرى أن ذلك محال وأن ، من الالىق بكرامة المجلس أن يكون الطلب قاصراً على توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الثلاث القائمة (٢) . وقد أشارت جريدة المؤيد إلى هذه المناقشة بقولها ويوجد الآن فى المجلس فريقان مختلفان فريق يضم كل الاعضاء المندوبين تقريراً وهؤلاء يطلبون الحكومة النيابية على كل حال . . ومعارضون قليلون منهم سعادة طلبة باشا سعودى الذى تردد فى عدم طلب المجلس النيابى من أصله وفى عدم توسيع اختصاصات المجالس النيابية وأيده سعادة موسى باشا غالب قاطعاً بعدم طلب المجلس النيابى وكذلك مفتاح بك معبد وهؤلاء الثلاثة كانت الوكالة البرلمانية قد رشحتهم لعضوية المجلس (٣) .

وبتداخل موقف كبار الملاك من السلطة مع موقفهم من الاحتلال وكلاهما يبدأ من التسليم بوجود الاحتلال أساساً وعلى هذا فالخلاف بين كبار الملاك والاحتلال ليس خلافاً حول وجود الاحتلال وإنما هو خلاف حول المشاركة فى السلطة (٤) فجلس شورى القوانين الذى احتج سنة ١٨٩٦ على عدم استشارته

-
- (١) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من سنة ١١٠٤ - ١٩٠٨ ، محضر جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ كلمة العضو محمد علوى باشا ، ص ٦٣ .
 (٢) المصدر السابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .
 (٣) جريدة المؤيد العدد أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ .
 (٤) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٩٠٤ - ١٩٠٨ محضر جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ص ٦٣ .

في المبالغ التي صرفت على حملة السودان لم يحتج على الوحشية التي صدرت ونفذت بها أحكام دنشواي (١)

سيطرة كبار الملاك على التنظيمات الحزبية :

شهد العقد الأول من القرن العشرين ظاهرة نشأة الأحزاب السياسية في مصر والتي ترجع إلى عاملين :

الأول هو تطور الحركة الوطنية في مصر بعد الاحتلال وبالذات بعد سنة ١٩٠٤ حيث تم توقيع الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا على توزيع المصالح الاستعمارية بين الدولتين وفق هذا الاتفاق الذي تنازلت فيه فرنسا عن ادعائها في مصر مقابل إطلاق يدها في مراکش .

الثاني : نمو التناقضات بين القوى الاجتماعية في مصر وما ترتب على ذلك من طرح تصورات متعددة لمستقبل مصر السياسي وأدى إلى ظهور عدد من الأحزاب السياسية ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٠٧ تعبر عن اتجاهات القوى الاجتماعية المختلفة (٢) .

وكان طبيعياً أن يكون لكبار الملاك حزبهم السياسي المعبر عن فكرهم ومواقفهم . ففي الاجتماع الذي دعا إليه لطفى السيد في أوائل سنة ١٩٠٦ وحضره كل من محمد محمود سليمان وحسن عبدالرازق وعمر سلطان إتهموا في هذا الاجتماع إلى ضرورة أن تكون لهم جريدة تعبر عن وجهة نظرهم وبعد عام تقريباً من هذا الاجتماع ظهرت الجريدة التي صدر العدد الأول منها في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ (٣) . وضعت الشركة التي تكونت منها الجريدة أبرز العناصر من كبار

Landau, Op Cit PP 47 - 49

(١)

(٢) د . محمد أنيس ، الحزب الجمهوري المصري ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، مقال بجريدة الكاتب

عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ص ١٢ ،

Afaf Lutfi Al Sayyid, Op Cit P 168.

(٣)

الملاك من أمثال حسن عبد الرازق وأحمد الحلال وحسن بك فودة وأحمد بك الباسل وسليمان بك أباطة ومحمود باشا سليمان والاخوان بشرى وسينوت حنا وعبد الخالق ثروت وعلى شعراوى وعمر سلطان ونفري عبد النور ومحمد الاترزي ومحمد حفي الطرزي ومحمود بك عبد الغفار وغيرهم^(١). ولم يمض وقت طويل على صدور العدد الأول من المجلة حتى أعلن قيام حزب الأمة. ففي ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرازق تحويل شركة الجريدة إلى حزب أمام الحاضرين من أعضاء الجمعية العمومية لهذه الشركة وتم اختيار محمود باشا سليمان رئيساً لهذا الحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين وأحمد لطفى السيد سكرتيراً دائماً^(٢). وقبل نهاية العام انضمت أعداد جديدة من الاعيان للحزب بلغ عددهم ٦٤٥ عضواً وصفهم حسن عبد الرازق وكيل الحزب بأنهم من وجهاء المصريين. وكان التركيب الاجتماعى للحزب امتداداً للتركيب الاجتماعى للجمعية العمومية لشركة الجريدة فأعضاء هذه الجمعية الذين بلغوا فى البداية ٦٥ عضواً ثم ارتفعوا إلى ١١٣ عضواً كانوا جميعاً من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد وكان من بينهم عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين وعدد من كبار الاقباط وإثنان من كبار الملاك فى كل مديرية لضمان انتشار الجريدة فى أنحاء البلاد^(٣). وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيراً عن طبقة كبار الملاك بفكرها ومصالحها. ويمثل ظهور الحزب نشأة تيار الاعتدال فى السياسة المصرية وهو الطابع الذى اتمت به الحركة السياسية لكبار الملاك فى الفترة التالية ويرجع هذا الاعتدال إلى عاملين :

(١) طبيعة تكوين الحزب من طبقة كبار الملاك التى استفادت بصورة

(١) الجريدة العدد الأول ٩ مارس سنة ١٩٠٧ .

(٢) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٦

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٧

مباشرة من وجود الاحتلال بعد أن ساعدته على دخول البلاد ومن الاعيان المعروفين بصلاتهم الوثيقة بالشيخ محمد عبده مثل حسن بك عبد الرازق وأحمد لطفي السيد وإيمانهم بأسلوبه المعتدل في السياسة وعلاقته الطيبة بالمتخلفين هذا إلى جانب أن الحزب ضم بعض العناصر المعروفة بولائها للإنجليز من أمثال طلبة سعودى الذى كان عضواً في شركة الجريدة حتى قبل تأسيس الحزب والذي كان يطلق عليه في مجلس شورى القوانين نبض الوكالة البريطانية^(١).

(٢) إرتباط ظهور الجريدة ومن ثم الحزب بسلطات الاحتلال البريطاني وتؤكد المصادر أنهما قاما بإحباطات من كرومر وبتشجيع من الدوائر البريطانية في القاهرة^(٣). وهناك ما يؤكد وجود صلة بين نشأة الحزب والجريدة وسلطات الاحتلال البريطاني في القاهرة، ففي خطاب من فتدلى ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في صيف عام ١٩٠٦ وقبل قيام شركة الجريدة رسمياً بحوالى سبعة شهور يتحدث فيه عن تكوين هذه الشركة بصورة تقطع أن سلطات الاحتلال زعمى ظهور الشركة الم. كيرة وتحدد لها أغراضها التي كان أهم ما جاء فيها عدم الهجوم على وجود الاحتلال أو الرغبة في إنهائه^(٤).

وتظهر نزعة الاعتدال في برنامج الحزب الذى جاء متأثراً بأراء الشيخ محمد عبده فقد جاء في مقدمة البرنامج : أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وإنما هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن هذه المقدمات أغراض يجب السعى إليها . وعلى الرغم من اعتراف الحزب في برنامجه بأهمية الاستقلال التام لمصر إلا أنه أرجأ البت فيها . ورغم اعترافه بضرورة الاشتراك مع الحكومة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠

(٢) Landau Op Cit P 138 - Afaf Lutfi Al Sayyid, Opp (٢)
Cit P 177.

(٣) د. لييب يوتان ، المرجع السابق ، ص ٥١

في وضع القوانين والمشروعات العامة إلا أنه لم يضع هذه المشاركة في إطار المطالبة بالدستور^(٢).

وإلى جانب حزب الأمة فإن كبار الملاك كانوا موجودين في معظم الأحزاب لغنى الحزب الوطني الذي كانت قاعدته الأساسية من الطبقة الوسطى الصغيرة وما يحيط بها من طبقات أقل من جماهير المدينة نجد من بين أعضاء اللجنة الإدارية فيه عدداً من كبار الملاك من أمثال وصفا واصف وعمر سلطان الذي كان يجمع بين عضوية اللجنة وأمانة الصندوق بينما كان من مؤيدي الحزب عدد آخر من كبار الملاك من أمثال عمر لطفي ومرقص حنا وسيف الله يسرى ومحمد أحمد شريف ومحمد علي علوبة وغيرهم^(١).

وعموماً فقد ساعد على سيطرة كبار الملاك على الحركة السياسية بوجه عام عاملان أولهما : وجود كبار الملاك في المدن واحتلالهم دوراً بارزاً في نشاطها الاقتصادي والمعامل الثاني : هو أن الكفاح من أجل الاستقلال طغى على القضية الاجتماعية خلال دون قيام أحزاب تعبر عن الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وتتناقص في أهدافها مع كبار الملاك . وتحدد في النهاية من سيطرتهم على الحركة السياسية^(٢).

(١) للرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) عبد الرحمن الرازي ، مصطلق كامل بإعت الحركة الوطنية ، النهضة المصرية ، سنة

١٩٥٠ ، ص ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

Baer G. A. History of Land Ownershid in Modern (٣)

Egypt, P 144.

الفلاحون في مواجهة الإحتلال وكبار الملاك

حاول الإحتلال أن يستميل الفلاحين عن طريق تخفيض الضرائب والقضاء على فساد الإدارة والرشوة والابتزاز التي كانت تعاني منها البلاد والحد من سلطة العمد وتحقيق قدر من العدالة في توزيع المياه وإلغاء السخرة^(١). لكن كل هذا لم يضع حداً لسوء الحالة التي تزدى فيها الفلاحون فالمشكلة الأساسية التي كانت قائمة منذ نهاية حكم إسماعيل هي سوء توزيع الأراضي الزراعية وهو الوضع الذي حذر منه دوفرين فهو يقول عند كلامه عن أراضي كبار الملاك : « إن حرمان جمهور من الفلاحين من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمر غير مرغوب فيه سياسياً^(٢) ». وهي المشكلة التي ظلت بلا حل بل تفاقمت في عهد الإحتلال الذي سهل لكبار الملاك عملية توسيع ملكياتهم .

وكان طبيعياً مع سيطرة الإحتلال وكبار الملاك أن تغير حركة الفلاحين من إيقاعها فبدأت تظهر حوادث السلب والنهب في الريف والتي يعتبرها معظم المراقبين نتيجة لازدياد حدة الفقر وسوء الإدارة واختلال العدل فالبيان التي كونها نوبار باشا لبحث أسباب زيادة حوادث السلب والنهب في الريف تبعها لجان أخرى في أعوام ١٨٨٤ و ١٨٨٥ و ١٨٩١ . ويعترف كرومر بأن قانون منع حمل السلاح إلا للطبقات الممتازة الصادر في ١٩٠٤ لم يؤد إلا إلى نتائج ضئيلة الأهمية . وفي ٢ يوليو سنة ١٩٠٩ صدر قانون آخر يحول السلطات الإدارية

Issawi, G. Op. Cit P 37.

(١)

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٢، ص ٢٢

إبعاد الأشخاص الخطرين على الأمن إداريا للوائح الداخلة ومع ذلك فقد وجد المعتمد البريطاني كتشتر أن الجرائم تزايد وزاد التعذيب من سنة لأخرى^(١).

وفي المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة شكل الاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ففي مديرية الغربية وهي إحدى المديريات التي تركزت فيها الملكيات الكبيرة تسجل سجلات العمد والمشايخ العديد من حالات الهجوم على مزارع كبار الملاك والاستيلاء على محاصيلها أو الامتناع عن العمل في هذه المزارع أو الاعتداء على موظفي العزب والتفاتيش. فعقب الثورة العرابية مباشرة امتنع مشايخ ناحية ابشان بأمورية بشيش التابعة لأراضي الدومين عن زراعة الأراضي كما امتنعوا عن دفع الأموال المقررة عليهم وإيجارات الأراضي وحرصوا الفلاحين على ذلك ولجا مفقش الأمورية إلى السلطات الحكومية لمواجهة الموقف^(٢).

وفي سنة ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ كفر قويسنة بمديرية الغربية عن دفع الأموال الأميرية وادعى أن بعض الأتبان لم يزرع وأخفى محمولاتها ومنع مندوبي الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعانت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز في محاولة للاستيلاء على المحصولات. وقد أحيل شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء لمحاكمتهم.

وفي سنة ١٨٨٨ ضرب أحد فلاحى ناحية كامة الغربية مفقش زراعة راغب باشا وحققت القضية في النيابة العامة^(٣).

وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرصا لتحريضه الفلاحين.

Amowr Abdel Male , Op. Cit P 91

(١)

(٢) دتة قيد السل والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ - ١٨٩٣ ج ٢ رقم ٢٧٩٩

عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٩٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ بين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٣٦٣ .

العاملين في الدومين على الامتناع عن العمل . وفي سنة ١٨٩٠ هاجم مشايخ ناحية الدومين وفلاحوها جفلكا على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول القول والبرسيم بها وتم بحسن عدد منهم لمدة شهرين وألزموا بدفع ثمن المحصولات . وفي فبراير سنة ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشريفي عمدة ناحية بسنديلة وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين استولوا على طاحونة بها كما امتنعوا عن العمل في أراضي الدومين (١) .

وفي ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٨٩٤ هاجم فلاحو ناحية قطور بمركز محلة منوف زراعة بلتاج المملوكة للأخديري واستولوا على محصول الشعير بها (٢) . وفي ٩ يونيو سنة ١٨٩٤ جردت الداخلية عمدة ناحية روينة من أطيانه لامتناعه عن احضار العمال لللازمين لأعمال النفثيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك وحرص الفلاحين على الامتناع عن العمل (٣) .

وهكذا ظلت عوامل الفلق قائمة بين الفلاحين . ويشير كرومر في تقريره سنة ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إجحار الأراضي الزراعية في الارتفاع ويرى أن خير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع أو تخفيف حدته هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى انقراض صغار الملاك (٤) .

وإذا كانت حادثة دنشواي هي إحدى فقط الصدام بين الفلاحين وسلطات الاحتلال الذي تفجر فيما بعد على نطاق واسع في ثورة ١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على أنها « شاهد من شواهد كثيرة على أن روح الفرد على القانون آخذة

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٢ رقم ٢٧٥٩ ، حين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٨٨ .

(٤) تقرير الموردر كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨١ .

في الازدياد بين الفلاحين^(١) . لكن عنف رد الفعل من قبل سلطات الاحتلال عملا في قسوة ودموية الأحكام التي صدرت على الفلاحين والطريقة التي نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال من احتمال التحام الريف والمدينة في ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية لهم من كبار الملاك^(٢) وعلى هذا فالاحتلال رأى في دنشواى فرصة لارهاب الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطاني لم ينجح في استمالهم^(٣) .

وثمة مظاهر أخرى لفاق الفلاحين من الممكن ملاحظتها في الفترة السابقة على الحرب الأولى فقد امتنع فلاحي قري أرمنت والريس والريقات والريابة عن دفع ثمن الأراضي المبيعة لهم من الدائرة السنية عن طريق نظارة المالية التي دفعت الثمن عنهم على أن تتولى تحصيله على أقساط وأعلنوا أن الأتبان ملك لهم آلت إليهم بالارث عن أجدادهم^(٤) . ويذكر راسل باشا تفاصيل إضراب قام به عمال الزراعة في الوجه القبلي في مزرعة أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول القطن الوليد كان مهدداً بالتلغ بسبب امتناع العمال عن ريه لولا تدخل الحكومة التي قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى المحصول من مناطق أخرى . ويعلق راسل على ذلك « بأن إضراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المالك الكبير على الرضوخ وإلا خسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول .

(١) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢) في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ أصدرت المحكمة المختصة التي شكلت عقب حادث دنشواى حكما لا يقبل الطعن يقضى على أروبة من الفلاحين بالإعدام ولثنتين بالاشغال العاقة المؤبدية وواحد بالجن لمدة ١٥ سنة وستة آخرين بالجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع الأشغل وواحد كل منهم ٥٠ جلدة وواحد خمسة آخرين كل واحد خمسين جلدة وفي ٢٨ يونيو نفذ الحكم والجلد في وقت واحد في قرية دنشواى د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

Issawi, G. Op. Cit. P 37 .

(٣)

(٤) مجموعة وثائق طابدين نقلت من رئاسة الجمهورية إلى دار الوثائق ، ديوان عربي خديوى ، ملف نظارة المالية ١٩١٠ مرفوعة من ناظر المالية إلى رئيس ديوان عربي خديوى .

إن اختفاء الفردية بين الفلاحين سوف يؤدي إلى انقلاب في العلاقة بين
عمال الزراعة والملاك^(١).

إن هذا الحادث ذو دلالات كبيرة فقد حالت سيطرة كبار الملاك على جهاز
السلطة دون نجاح الإضراب الذي انتهى بتدخل البوليس لصالح المالك الكبير .
كما يؤكد استخدام كبار الملاك لسلطة الدولة في مواجهة حركات الفلاحين في وقت
لم يكن هناك تنظيم للفلاحين يقبى مشكلاتهم أو يعبر عن مطالبهم وحتى الحزب
الذي حاول أن يقف من الفلاحين موقفاً إنسانياً لم يكن حزباً فلاحياً وهو الحزب
الاشتراكي المبارك الذي أسسه الدكتور حسن الدين جمال فإلى جانب أن مؤسسه
ليس فلاحاً فإن برنامج الحزب لم يشمل القضايا الاجتماعية الأكثر إلحاحاً بالنسبة
للفلاحين مثل قضية توزيع الملكية . وتركز برنامجه حول أهداف إنسانية عامة مثل
تحسين حالة الفلاحين الفقراء وتحديد ساعات عملهم في الحقل وحصول الفلاح على
نصيب معين من العائد السنوي للأرض التي يعمل فيها وفق جهده ومنع معاش
العجزة والمرضى من الفلاحين ومنع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين
وحق الفلاح في اللجوء إلى القضاء إذا أساء كبار الملاك معاملته . وكلها لا تتفرج
عن كونها أهدافاً إنسانية عامة . وعلى هذا فلم يلق هذا الحزب نجاحاً يذكر^(٢).

وعموماً فقد حال دون قيام تنظيم سياسي للفلاحين خلال هذه الفترة سيطرة
كبار الملاك على الحركة السياسية وإنتشارهم داخل أجهزة الدولة على كافة مستوياتها
وقد أدى ذلك إلى امتداد تبعية الفلاحين لكبار الملاك من المجال الاقتصادي إلى
المجال السياسي والاجتماعي .

(١) Sir Russel Pasha, Egyptian Service, 1902 — 1946, (١)
London 1947, P 35 .

(٢) د محمد أمين، الصدور السابق، ص ١٣ ، ١٤ .

الخاصة

مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح نظام الحيازة في مصر عائقاً للتطور فالالتزام الذي نشأ تعبيراً عن ضعف السلطة المركزية والذي كان يمنح لمدة سنة أصبح يمنح لمدة العمر كله . ومع استمرار التدهور في أوضاع السلطة العثمانية أصبح الالتزام يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للآخرين بل إن بعض الملتزمين تمكنوا من وقف بعض أراضي الوسيطة بعد دفع مبلغ معين للخزانة وفي نفس الوقت تحول جزء لا بأس به من الأراضي الزراعية إلى أوقاف وكلاهما كان يحرم الدولة من جزء كبير من عائد الأرض ويذهب إلى فئات اجتماعية تستخدمه أحياناً كثيرة ضد مصلحة الدولة وأهدافها . كما أدى نظام الأوقاف إلى إهمال الأرض وتدهورها وسرعان ما انهار هذا النظام من أساسه أمام الضربات التي وجهها محمد علي إليه في شكله السياسي والاقتصادي وعلى الرغم من أن سقوط النظام القديم قد فتح الباب لظهور الرأسمالية إلا أن النظام الذي أقامه محمد علي انتهى لأن يصبح هو الآخر عائقاً للتطور فالزراعة أصبحت في تدهور مستمر . والفلاحون الذين كانوا من أبشع أنواع الاستغلال في ظل نظام الاحتكار في الأرض والمحاصيل إلى جانب الضرائب المتزايدة والسخرة لجأوا في النهاية إلى المقاومة ممثلة في الحرب من الأرض وإحراق المحاصيل ولجأوا في بعض الأحيان إلى المقاومة المسلحة . وفي نفس الوقت فإن النظام الذي أقامه محمد علي أدى إلى إدخال المحاصيل الزراعية إلى دائرة التعامل النقدي إلى جانب زراعة المحاصيل النقدية نفسها مثل القطن وقصب السكر وقد أدى هذا بدوره إلى ظهور اقتصاد السوق الذي أصبح واضحاً في عهد سعيد كبديل للاقتصاد المميشي وكانت هذه التحولات مصحوبة بظهور الاتجاه الليبرالي في الوقت الذي كان الاستثمار والرأسمالية

العالية يضفطان لتحطيم نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي وإعطاء الفرصة لسيادة مبدأ التجارة الحرة، وقد أدت هذه العوامل إلى جانب ضرب الطبقة الوسطى المصرية من خلال مشروعات محمد علي الاقتصادية وفشل مشروعاته الصناعية إلى ظهور الرأسمالية في الزراعة وكان أبرز مظاهرها سلسلة التشريعات التي أدت في النهاية إلى ظهور الملكية الفردية في الأرض ابتداء من لائحة سنة ١٨٤٦ ثم لائحة سنة ١٨٥٤ ثم اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ وانتهت بالأمر العالي الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ الذي مد حقوق الملكية الكاملة على كل الأراضي الخراجية وأصبحت الأرض نتيجة لهذا التطور سلعة تباع وتشتري باعتبارها سلعة منتجة . وقد تم هذا التطور من خلال حقيقتين :

(١) إن هذا التطور حدث لتغير مصلحة الفلاحين الذين ساهمت هذه التشريعات في تجريدهم من أراضيهم وذلك عن طريق إعطاء الدائنين المرتهنين — ومعظمهم من الأجانب — حقوقاً على الأرض تفوق حقوق الفلاحين أصحاب الأرض الأصليين . ثم تضيق المدة التي يعود بعدها الفلاح للأرض في حالة تركها .

(٢) إن هذا التطور كان تعبيراً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته البلاد في القرن الماضي والقوى الاجتماعية المشكلة له . وانعكس ذلك في تحديد أولويات القوى التي حصلت على حقوق الملكية .

وفي نفس الوقت فإن النظام الذي أقامه محمد علي أوجد الأساس لقيام الملكيات الكبيرة سواء عن طريق منح الأرض من الإبداعات والجفالك أو عن طريق نظام العهد هذا إلى جانب ما عرف بسموح المشايخ وسموح المصاطب .

وفي ظل الاحتلال واصلت الملكيات الكبيرة نموها من خلال مشتريات الأفراد للأراضي التي طرحتها الدولة للبيع سواء كانت من الأراضي الأميرية أو أراضي الدومين والمباينة السنية التي كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وأسرته

أو من الأراضي المستصلحة وقد تمت هذه المشتريات بفضل المساعدات التي قدمها رأس المال الاجنبي عن طريقين :

(١) قروض الزمن التي أعطيت لكبار الملاك والتي استخدمت في شراء مزيد من الأراضي .

(٢) شركات الأراضي التي تولت استصلاح الاراضى وبمها لكبار الملاك .

وقد ترتب على ظهور الملكيات الكبيرة تغييرات في توزيع الملكية كان أبرزها ظهور قطاع الملكيات المتوسطة ونمو الاوقاف مرة أخرى ثم تجميع الملكيات في وحدات كبيرة وكان نتيجة ذلك كله تدهور الملكيات الصغيرة . وكان طبعاً أن تنعكس التغييرات التي حدثت في توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية فأُسرة محمد علي والبورجوازية الادارية التي تكونت حولها ومعظمها من الأتراك والشراسة تحولت إلى كبار الملاك من خلال منح الأرض من الإمدادات والجبال وظلت هذه الطبقة التي عرفت بالنوات تملك أكبر الملكيات على الإطلاق حتى الثورة العربية .

كما أن البورجوازية المالية والتجارية التي تكونت خلال التطورات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت بدورها إلى كبار ملاك من خلال مشتريات الأراضي التي أصبحت متاحة لإبتداء من الثمانينات وضمت خليطاً من الاجانب والمتصرين من الأرمن والسوريين واليهود إلى جانب أغنياء المدن المصريين ومعظمهم من الاقباط .

وفي نفس الوقت فإن أعيان الريف ومعظمهم من عمدة ومشايخ القرى استطاعوا من خلال مجموعة عوامل أبرزها أراضي المسموح التي أعطيت لهم في

عهد محمد على ثم السلطات التي تمتعوا بها في القرى من تكوين ملكيات كبيرة وانتقل بعضهم إلى المدن وأصبحوا ضمن طبقاتها .

كما أن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتركيز قدر من الملكيات الكبيرة في أيدي مشايخ القبائل وأصبح هؤلاء بدورهم من كبار الملاك كما انتقل بعضهم إلى المدن .

وهكذا انتهت البورجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى القطاع الذي نشأ منها خارج المدن — الأعيان ومشايخ البدو — انتهوا لأن يصبحوا جزءا من طبقات المدن . وهكذا نشأت الازدواجية في التركيب الاجتماعي للبورجوازية المصرية الكبيرة وهذا يفسر ثورتها المحدودة وطابعها المحافظ .

وانعكس قيام الملكيات المتوسطة في وجود شريحة اجتماعية من متوسطي الملاك لا تختلف كثيراً في تركيبها الاجتماعي عن كبار الملاك إلا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها في الوقت الذي يختلف فيها أفراد أسرة محمد على تزيد كثافة أعيان الريف حتى تكاد تصبح هي الفئة الغالبة كما نجد بين متوسطي الملاك عناصر من البدو والبورجوازية الصغيرة في المدن من التجار وعصفار الموظفين داخل هذه الشريحة .

وحددت التطورات التي حدثت في توزيع الملكية موقع الفلاحين في خريطة القوى الاجتماعية فقد تكفلت العوامل التي أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكية الفلاحين . كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة والمتواصلة في إفقار الفلاحين وانتزاع الجزء الأكبر من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب وبعض أعيان القرى . وقد انعكس هذا كله على مجتمع القرية

الذى تعرض للانقسام بين قلة من الملاك تضع يدها على معظم أراضي القرية وأغلبية من الفلاحين لا تملك إلا القليل وفي نفس الوقت تعرضت القبيلة الواحدة لنفس الانقسام الذى تعرضت له القرية وأصبحت هناك أقلية من مشايخ البدو تملك أكبر الملكيات بينما غالبية أفراد القبيلة تمانى الفقر والحرمان .

ونتيجة لهذا كانت الحركة السياسية هي حركة الملاك الزراعيين ففي الفترة حتى الثورة العراقية سيطر كبار الملاك الأتراك والشراكسة على جهاز الدولة السياسى والإدارى كما تمتعوا بوضع احتكارى داخل الجيش وفي نفس الوقت فإن الأعيان المصريين الذين وضعوا أيديهم على مساحات متفاوتة من الأراضي الزراعية حاولوا المشاركة في السلطة ولما كانت هذه المشاركة حتى عصر إسماعيل لا تزال جزئية فقد اتخذت حركة الأعيان في عهد إسماعيل شل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والآخر عسكري تمثل في مجموعة الضباط المصريين المنتمية بالولاء للفلاحين التي حاولت التصدى لسلط الأتراك والشراكسة داخل الجيش/وتفجرت الثورة العراقية من خلال التناقض القائم بين الأعيان والدوات ومحاولة الأعيان وقف التدخل الأجنبي واقحام مواقع الطبقة المسيطرة أما الفلاحون الذين عانوا من الاستغلال خلال هذه الفترة وأصبح قلقهم واضحاً خلال عصر إسماعيل فقد نفوا حول قيادة عرابي بعد أن رأوا في الثورة فرصة لتصفية حسابهم مع عناصر الاستغلال القديمة من الدوات والأجانب وعبروا عن ذلك بوضوح ، وفي المناطق التي شهدت قيام الملكيات الكبيرة اتخذت حركة الفلاحين بعداً اجتماعياً واضحاً وانسمت بالمتف حين هاجم الفلاحون بعض أراضي كبار الملاك وقسموها فيما بينهم وزرعوها خلال صيف سنة ١٨٨٢ وهى الحركات التي أزعجت كبار الملاك الأعيان فاضموا للتدبوى والانجمايز خوفاً من زحف الفلاحين .

وفي ظل الاحتلال أصبحت السلطة قسمة بين العناصر القديمة من النوات
والعناصر الجديدة — لسياً — من الأعيان وسيطر الملاك الزراعيين على
أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية وعلى التنظيمات الحزبية . وعلى الرغم من محاولة
الاحتلال استمالة الفلاحين فانهم ظلوا يمثلون عنصراً ساخناً وظهر ذلك بوضوح
خلال حادثة دقشواي وما تلاها من أحداث .

الملاحق

ملحق رقم (١)

مساحة الأراضي الممنوحة في عهد محمد علي من الأبدادية والمعمور
موزعة على المديرية (١)

اسم المديرية	أبدادية	معمور	إجمالي
الروضة	١٠٢٤٠ فدان	٩٥٣ فدان	١١١٩٤ فدان (٢)
النصورة	٣٠٣٢	٣١٢	٣٣٤٥
الشرقية	١٦٤٠	٥٥	١٦٩٦
القليوبية	٢٥٧٣	٤٦٩٤	٧٢٦٨
البحيرة	٢٠٠٥٦	٦٤٢	٢٠٦٩٨
الجيزة	٥٢٣٩	١٩٣١	٧١٧١
الوجه القبلي	١٢٢١٧٧	١١٢	١٢٢٢٨٩
المساحة الإجمالية	١٦٤٩٦٠	٨٧٠٣	١٧٣٦٦٣

(١) سجل زمامات الأبداديات والجنالك القديمة لسنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ٤٣٥٥

عين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ١١٦ .

سذكر قيد الاطيان النتم بها من جنتسكان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين بالمديرية

رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ غزن ١ تركو .

(٢) حذفت من هذه الارطام كسور القدان .

— مديرية الروضة كانت تجمع بين مديرتي الغربية والنوفية .

ملحق رقم (٢)

مساحة الأراضي المنوحة في عهد عباس باشا من الأبدانية والمعمور
موزعة على المديرية (١)

إجمالي	معمور	أبدانية	المديرية
فدان	فدان	فدان	
٢١٤٤٧	٩٦١	٢٠٤٨٦	الروضة
٦٣٠٥	—	٦٣٠٥	المنصورة
٢٩٣١٦	١٨٧٣٤	١٠٥٨١	الشرقية
٢٨٦٤	١٢٨	٢٧٣٦	القليوبية
١٤٥٧٠	—	١٤٥٧٠	البحيرة
٩٤٣٢	٤٣٩	٨٩٩٢	الجيزة
٤٣٨٨٩	—	٤٣٨٨٩	الوجه القبلي
١٢٧٨٢٦	٢٠٢٦٣	١٠٧٥٧٢	المساحة الإجمالية

(١) دفتر أرقام الأبدانيات والمعمور المطبق بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم
٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ عن كشف عمرة ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤).
— سجل زمامات الاماديات والمخالفات القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ لايه رقم ٤٣٥٥
عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٦ .

— دفتر قيد الاطيان المتم بها من جنتم كان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات
رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركي في هذا السجل ترد المديرية مرتبة على النحو التالي :
البحيرة ، الجيزة ، الطفيح ، الدقهلية ، روضة البحريين ، الشرقية ، القليوبية ، وجه قبلي .

ملحق رقم (٣)

مساحة الاراضى التى أعطيت معاشات فى عهد سعيد باشا خلال سنوات

١٨٦٣/٦٢/٦١ موزعة على المديرىات (١)

اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية	المساحة
الغربية	١٤٠٩٠ (٢)	النيوم	٦١٢٤
المنوفية	٤٦٥	المنيا وبني مزار	١٤٦٦٩
القليوبية	١٣٥	أسيوط	٨٤٧
الشرقية	١٣١٩٢	جرجا	١٥٧
الدقهلية	١٠٧٨٨	قنا	٩٩
البحيرة	٦٩٦٢	اسكندرية	٩١
الجيزة	١١٥٥	دمياط	٢٤٤
بني سويف	١٩٨٧		
المساحة الإجمالية			٧٠٤١٤

(١) دفتر عيود زمام الاطيان المصلحة رزقة بلا مال المذكورين أرباب معاشات جزء ثالث .

ضمم قدم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر يحتوى على كشف بالاطيان السابق اصطلاحا فى عهد المرحوم محمد سعيد باشا

للارباب المعاشات بنوامى بمديرىات مصر سنة ١٣٠١ هـ عين ٥٤ مخزن ١٨ .

(٢) حذفت من هذه الارحام كسور القندان .

ملحق رقم (٤)

مساحة الجفالك التي تم تحديدها في عهد محمد علي له ولاسيته موزعة
على المديرية (١)

المساحة بالفدان	اسم المديرية
فدان	الغربية
١٥٨٩٢٣ (٢)	المنوفية
٤١٩٠	الدقهلية
٣٩٦٠١	الشرقية
٥٢٦٩١	القليوبية
١٠٢٧٨	البحيرة
٥٣٠١٠	الوجه القبلي
١٥٥٩١	
٣٣٤٢٨٦	المساحة الإجمالية

(١) دقت كشوف بعدد جفالك الأقدسة ، بموجب تاسييط رجب سنة ١٢٨٥ هـ .
(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٥) ١

مساحة الأراضي التي فرض عليها العشر سنة ١٨٥٤ في عهد سعيد باشا
موزعة على المديرية (١)

المساحة	اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية
فدان		فدان	
٨٥٢٨٤	البحيرة	١٩٥٨٤٩	الغربية
١٦٥٩٥	الجزيرة واطفيح	١١٠٩٦	المنوفية
٢٥٩١١	القليوبية	٧٧٦٦٩	الشرقية
١٩٥٩٦٩	مديرية عموم وجه قبلي	٤٧٦٢٢	الدقهلية
٦٥٥٩٩٩			المساحة الإجمالية

(١) دفتر ربط المشور سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، من واقع
كشف محررة ٩ صفر سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤) .

ملحق رقم (٥) ب

مساحة الأراضي العشورية في عهد إسماعيل في نهاية سنة ١٢٩٠ هـ (يناير ١٨٧٤)
موزعة على المديرية (١)

المساحة	اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية
فدان		فدان	
٢٧٤١٩	الجيزة	١٦٧٢٨٦ (٢)	الدقهلية
٥٨٢٠٢	بنى سويف	١٥٤٢٣٢	الشرقية
١٥٢٤٨٨	المنيا	٥٢٨٣٤٤	الغربية
٢٣٠٤٥	أسيوط	١٩٦١٦	المنوفية
٢٠٣٢٩	جرجا	٢٣٢٧٢٧	البحيرة
١٦٣٠٩	قنا	٢٤٠٩٠	القليوبية
٣٨٨٦٧	اسنا		
١٤١٥١٠	الفيوم		
٤٧٨٢٤٤	الإجمالي	١١٣٦٢٩٩	الإجمالي
المساحة الإجمالية للقطر المصري ١٦١٤٥٤٣ فداناً			

(١) دفتر يتضمن مرسوم زمام الأبناديات والنفقات المحرر بها تفاسيط لثاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ ورقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ - عن كثوف محسرة في ٧ صفر سنة ١٢٩١ هـ (١٨٧٤) .

(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٦)

بيان مبيعات المايعة السنية التي تمت بالتسليم

منذ أول يناير سنة ١٨٩٨^(١)

رقم المايعة	اسم المشتري	موقع المايعة المبيعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
١١	مفتاح بك معبد وآخرين	القيوم	١٥٨٥
٤	الشيخ حسين صابر	ابا	٢٩١
أ	باغوص باشا نويس	القيوم	٢٠٠٧
ب	منشة وآخرين	القيوم	١٠٠٣
ج	باسطوروس واصف خياط	القيوم	١٠٠٣
١	حسين باشا واصف	مطاي	٧٩
أ ٣	محمد بك عبد الرازق وآخرين	ابا	٣٧٤
٥٧٣٨	حسين بك عبد الرازق	ابا	٨٥٦
١٣	اندراس بشارة	القيوم	١٨١٦
١٥	أحمد بك السيد	أبو قرقاص	١٣٣
١٦	فارس بك نمر وآخرين	»	٢٠٩
١٩	أسعد حرز	»	١٤٦
٢٦	عبد الحكيم مرزوق وآخرين	للنبا	٢٤٧
٥٢٣٧	لسلوم بك السعدى وآخرين	مناغة	٢٢٦٢
٩٠٨٨			
٤٠	زايد غانم	القيوم	١٧٣
٤٥	هراري باشا	مناغة	٥٣٠

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المبيعة، المقيش، المبيعة	المساحة المبيعة بالقدان
٤٩	محمد بك توفيق	مغاغة	٢٣٤
٦٧ و ٥٠	علي بك شراوى	أبرق قاصر والمنيا	٢٩٧٠
٥٢	محمد محمد عبد الله	مغاغة	٢٦٢
٥٥	محمد بك هاشم	بيبا	١٦٩
٦٣	عمر بك سلطان	المنيا	٣٢٥٢
٧٠	وهبه عبد الشهيد وآخرين	القشن	١٧٧
٧٧ و ٧٣	أمين تولى	الروضة	٩٠٠
٧٤	رزق الله حنا وآخرين	القشن	٥٠١
٧٨	عمر بشير وآخرين	المنيا	٥٦
٨٢	علي أفندي إسماعيل	»	٥٩٩
٨٣	محمد بك زاهر	مغاغة	١٣٣
٨٦	حسن الريدى وآخرين	»	٢٧٠
٨٩	خليفة حنفى وآخرين	»	١٧٤
٩١	إسماعيل بدوى	المنيا	٩٨
٩٢	العبد حماد	مغاغة	٤٢
٩٤	أحمد عبد الطيف وآخرين	أبا	٣٨
١٠٢	محمد بك توفيق	مغاغة	١٧٩
١٠٤	أمين محمد الحنى وآخرين	أبا	١٧٠
١٠٦	جرجس رياض	مغاغة	١٢٢
١٠٧	حسن محمد الصاوى	»	١٩٤
١٠٨	يوسف مرزوقه	»	٣٤٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع الماشية المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
١٠٩	يوسف مرزوق	مغاغة	٦
١١٠	أحمد إمام وآخرين	•	٢٤٢
١١٣	بطرس عبد المسيح	أبا	٨٩
١١٤	عبد الجواد بدوي	•	٣١
١١٥	عبد الرحمن السعداوي	مصر السفلى	١٦
١١٩	إبراهيم عبد الصمد	المعصرة	١٠
١٢٠	جرجس شحانة	مغاغة	٥٢
١٢٢	علي عبد الحفيظ	•	١٨
١٢٤	عبد الجواد بدوي وآخرين	•	٣٦
١٢٥	الشيخ حسن صابر	مطاي	١١
١٢٦	عبد الجواد بدوي وآخرين	مغاغة	١٢١
١٢٨	عادر روفائيل وآخرين	يبا	١٩٩
١٢٩ و ١٣٣	حسن أفندي شادي	المنيا	١٤٢
١٣٠	محمد أفندي مهدي بدران	مغاغة	١٥٠
١٣١	أحمد أفندي فهمي حسنين	المنيا	٤٥
١٣٤ و ١٣٥	ميخائيل أفندي سويقي وآخرين	•	٣١٩
١٣٦	محمد بك محمود عبد الله	مغاغة	١٢
١٣٧	محمد أفندي نجيب بدوي	المنيا	١١
١٣٨	محمد بك عبد الله وآخرين	•	١٥٤
١٣٩	علي أبو زيد موسى	•	٢٩
١٤٠	عثمان أفندي محمد محمود وآخرين	•	١١٧

- ٤٧٩ -
تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
١٤٢	خليل عثمان وآخرين	المنيا	١١٧
١٤٣	حنا عبد الله وآخرين	"	٢٠١
١٤٥	جرجس جبرائيل وآخرين	ابا	١٦٩
١٤٦	محمد مجدى إسماعيل	المنيا	٤٧
١٤٧	محمد على جاد وآخرين	أبو قرقاص	١٦
١٤٨	الشيخ على أيوب وآخرين	مغاغة	٢١
١٤٩	جرجس بك جبرائيل وآخرين	ابا	٤٢
١٥٠	جبرائيل بك نصيف وآخرين	مغاغة	٩٠
١٥١	الشيخ على أيوب وآخرين	ابا	١٠٤
١٥٢	عوض أفندى عريان وآخرين	يبا	٢٨١
١٥٣	حسن حسين خطاب	"	٥٠
١٥٥	طه عثمان أفندى	المنيا	١٢٧
١٥٦	الشيخ صالح محمد قنديل	يبا	٢٢٩
١٥٨	طلبة على أفندى السباعى	المنيا	١٠٠
١٥٩	عبد الله عكاشة وآخرين	أبو قرقاص	١٧٤
١٦٠	الشيخ محمد أحمد المزراوى	ابا	٢٠
١٦٢	السيد عبد الله الشريف وآخرين	"	٥١
١٦٣	أحمد محمد المزراوى وآخرين	أبو قرقاص	٢٣٠
١٦٥	أسعد يوسف وآخرين	يبا	٤١٢
١٦٦	يوسف أفندى سليمان	أبو قرقاص	٨٣
١٦٧	يوسف أسعد وآخرين	يبا	٨٥

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المبيعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
١٧٠	عبد الفتى محمد	أبو قرقاص	٩
١٧٢	إبراهيم باشا نجيب	يبا	١٨٧
١٧٥	بطرس باشا غالى	"	١٩٢
١٧٧	صلوة إسماعيل	"	٧٠
١٧٨	مرقص بك غالى	مغاغة	٧٨
١٧٩	أحمد محمد السيد	يبا	٧٦
١٨٣	سيد باشا فهمى	"	١٥٤
١٨٦	عبد الله سعد وآخرين	القشن	٥٠
١٨٧	عازر أفندى حبشى وآخرين	"	١٤٥
١٨٨	جرجس بك يوسف	"	٤٢٢
١٨٩	على عبد المقصود	"	١٩
١٩٠	على أفندى زحمى	المتبا	٨٨
١٩١	على أفندى شادى	"	٦٩
١٩٢	جرجس إبراهيم	يبا	١٧١
١٩٣ و ١٩٥	أيوب أفندى مينخايل	يبا والقشن	١٦٦
١٩٤	شحاته إسماعيل	القشن	—
١٩٦	عبد الله بك مينخايل	"	١٦٢
١٩٨	حنا أفندى جاد المولى	"	٧٤
١٩٩	عمر شرقاوى	"	٣٣
٢٠٢	محمد بك عبد الله	المتبا	٥٢
٢٠٣	محمد يوسف البشلى	القشن	١٥٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع للساحة المبيعة «التفتيش»	المساحة للمبيعة بالفدان
٢٠٤	أحمد أفندي ابراهيم الحكيم	النيا	٥١
٢٠٥	زيدان على وآخرين	القشن	٤٣
٢٠٧	صارفيم أفندي مينا عييد	النيا	٩١
٢١٥	جيراسكران وآخرين	يبا	٧٢
٢١٦	طه محمد وآخرين	»	٤٣٧
٢١٧	سيد عبدالله وآخرين	للمعصرة	٦٣
٢١٩	محمد بك توفيق وآخرين	مغاغة	٤١٢
٢٢٧	على حسن سعد وآخرين	القشن	٢٨
٢٢٨	للوم بك السعدى وآخرين	مغاغة	٧٨٤
٢٢٩	جرجس مرزوق وآخرين	أبا	١٦٠
٢٣٠، ٢٣١	محمد بك الشريعى وآخرين	للمعصرة	٣٧٩
٢٣٢	محمد محمد حسين وآخرين	مغاغة	٥٧٩
٢٣٤	سعد أوى سعد وآخرين	الروضة	٥٩
٢٣٥	زيان رمضان وآخرين	القشن	٤٤
٢٣٦	حسين بك صدق	»	١٦٩
٢٣٧	على موسى أحمد	للمعصرة	٧١
٢٣٨	أحمد محمد ناجى	»	٣٥١٢
٢٣٩	خليل اسماعيل	»	٣٥٠١٢
٢٤٠	ابراهيم أحمد عمر	الروضة	٣٧٩
٢٤١	أحمد مصطفى عمر	»	١٠٤٧
٢٤٤	على باشا فهمى	أبا	٧٨٠٤

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة التفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٢٤٥	فلکس سوارس	مطای	٢٣٣
٢٤٧	ديوان عموم الأوقاف	يبا والفشن	٣٨٠٠
٢٥٠	صابر بك صبرى	مطای	١٢٤
٢٥١	جبرائيل بك ناصيف وآخرين	الفشن	١٧٠
٢٥٢	طه عثمان	المنيا	٦٩
٢٦٦, ٢٥٥	زايد بك جلال وآخرين	مطای	١٢٩٧
٢٥٧	أبو بكر دمر داش وآخرين	•	٤٦١
٢٥٩	سيد عبد الله رفاعى وآخرين	•	٢٨
٢٦١	سيد أحمد بك ظاظا	مغاغة	١٨٢
٢٦٤	حماد العبد وآخرين	•	٥٧
٢٦٨	حسن محمد حنفى وآخرين	الفشن	٥٤
٣٢٢, ٢٧٠	حسن حسين القط	مطای	٦٧
٢٧١	ارمانوس بك جصوة	المنيا	٤١٥
٢٧٣	فيكتور موصيرى	الفشن	٧٩٠
٢٧٤	نيقولا كالسيولو	أبا	٦٢٠
٢٧٥	سيد عبد الله رفاعى	مطای	٣٠
٢٧٦	محمد عبد الصمد وآخرين	•	٢٦٠
٢٧٧	سندار مورجان	•	٦٥
٢٧٨	عبد الرازق أفندى عبد الرازق	أبا	٦٣
٢٧٩	عبد الرازق أحمد عبد الصادق	الروضة	١٨
٢٨١	أمين أفندى رطل	الفشن	٤٥

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٢٨٢	حسن حسين القط وآخرون	مطاي	١٧٦
٢٨٣	خليفة سطاوح وآخرون	"	٥٤
٢٨٤	عبد المسيح مكي	"	٢١٢ ط ٢
٢٨٧	عياد مسعود	الروضة	٣٩٨
٢٨٨	سيد أفندي عبد الرازق وآخرون	مطاي	٢٢٤
٢٨٩	أحمد خيرى باشا	"	٣١٥
٢٩٢	مرقص أفندي حنا	المنيا	٨٦
٢٩٣	عبد بك ميخائيل	المنش	١٦
٢٩٤، ٢٩٣	خليل بك ميخائيل	الروضة	٦٠٢
٢٩٥	تادرس أفندي عوض وآخرون	المنش	٣١٠
٢٩٦، ٢٥٣	هارون أفندي مليكة	مطاي	٢٣٤
٢٩٧	خير الله عياد وآخرون	"	٦
٢٩٩	ابراهيم دياب خليفة	"	١٧
٣٠٠	عشماوى على	"	١٢٩
٣٠١	محمى أسعد وآخرون	الروضة	٢٥٩
٣٠٢	عياد أفندي سعد	"	٦٤
٣٠٣	الشيخ محمد محمد بدوى	مطاي	١١٨
٣٠٥	جرجس نمر وآخرون	مغاغة	١٣١
٣٠٦، ٣٢١	أحمد على عمر وآخرون	الروضة	٤٢٢
٣٠٧	حنا بك عبد السيد	"	٢٤٠
٣٠٨	حسن أفندي رحيم	المنيا	١٥٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة للمباعة والتفتيش	المساحة للمباعة بالفدان
٣٠٩	لطف الله بك روفائيل	الفشن	١٧٧٩
٣١١	أحمد بك رفعت	مطاي	١٢٣
٣١٦	جبرائيل موسى	•	٩٦
٣١٧	داوى محمد وآخرين	الفشن	٣٧
٣١٨	عبد الناييم باشا وآخرين	•	٢٤
٣٢٠	عبد السيد ميخائيل	الروضة	١٢٦
٣٢٤	أحمد محمود وآخرين	الفشن	٢٥
٣٢٥, ٣٤١	قلب ابراهيم وآخرين	مطاي	٦٥
٣٢٦	زينب هانم سليمان	الروضة	١٩٣
٣٢٧	زاهية محمد وآخرين	مطاي	١٤٦
٣٢٨	عبد الهادي عبد الرحيم	الروضة	٥١
٣٢٩	فلبوس ابراهيم	الفشن	٢٥ ط ٩٢
٣٣٠	طه ابراهيم	•	١٢
٣٣٢	ميخائيل يوسف وآخرين	•	٧٦
٣٣٣, ٢٦٠	سيد بك عزى	مطاي	١٧٣
٣٣٤	على ابراهيم الجوار	•	٣٠
٣٣٦	جرجاوى بانوب وآخرين	المعصرة	٢٢
٣٣٧	الشيخ عبد السلام أبو الليل	مطاي	٢٦

قايح ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع للساحة المبيعة ، التفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٣٣٨	محمد بديوى وآخرين	الفشن	٤١
٣٤٠	ابراهيم الشافعى	مطاي	٢٧
٣٤٢	كرلس خزام	الروضة	٢١٠
٣٤٤	محمد أفندى بركات	مطاي	٣٣
٣٤٥	إسماعيل أفندى شكرى وآخرين	"	٥٣
٣٤٦	محمد بك صادق	أبا	٣٢٤
٣٤٧	على باشا حلى وآخرين	مناغة	١٥٥١
٣٤٨	فريدة هاتم	مطاي	٨٤ ط ١٢
٣٥٢، ٣٤٩	أحمد بك خورشيد	مناغة	١٢٤
٣٥٠	أحمد بك رفعت	"	٨٠
٣٥١	محمد بك ثروت	"	٨٠
٣٥٣	جاء الله مينائيل وآخرين	مطاي	٣٠
٣٥٤	بطرس بك بشاى	"	٨٠
٣٥٦	حسن بك محسن وآخرين	المنيا	٣٠٣
٣٦١	حسنى أفندى شكرى	الفشن	٢٩
٣٦٢	عافر أفندى حبشى وآخرين	"	٢٢٥
٣٦٥	سوارس سعيد	الروضة	٣٧
٣٦٦	حيدر على وآخرين	مطاي	٧٦
٣٦٧	ليلى أفندى جرجس	"	٣٠
٣٦٨	محمد بك متولى وآخرين	الفشن	١٦٢
٣٧١	يعقوب بك صبرى	أبا	١٨٨

تابع جدول رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المبيعة	المساحة المبيعة بالفدان
٣٧٢	محمد بك جلال	أبا	٤٨٠
٣٧٣	محمد علي برعي	الروضة	٧
٣٧٤	علي موسى أحمد وآخرين	المحصرة	٤٧
٣٧٥	حسين بك صدق	الفشن	٦ ط ٢
٣٧٦	محمد بك مظهر وآخرين	"	١٠١
٣٧٧	منقريوس أفندي حفس	الروضة	٧٩
٣٧٩	عدي باشا يكن	مطاي	٧٣٦
٣٨٠	أبو السباع خليفه حسب الله	الروضة	٢٥
٣٨١	محمد كمال الدين محمد	"	٦
٣٨٣	ابراهيم علي الديباني	"	٣٩
٣٨٤	بولس حنا	المحصرة	١٠٩
٣٨٥	نخنوخ أفندي عبد الملك	الروضة	٥٠
٣٨٧	محمد أبو النيل وآخرين	الفشن	١٢ ط ٣٢
٣٨٨	جرجس منقريوس	"	٦١
٣٨٩	مرجان سعد القطيشه	المحصرة	٦٥
٣٩١	محمد ابراهيم مسعود	الروضة	١٥٥
٣٩٢	ورقة ماركو منجالي	الفشن	٥٥٤
٣٩٦	فانوس إسكروون	أبا	١٩١
٣٩٧	باسليوس كراس وشركاه	الروضة	٥٩
٣٩٨	ميخائيل عبد المسيح	مطاي	٤٠
٣٩٩	حزاوي علي وشركاه	الروضة	١٤٠

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة للمبيعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٤٠٠	جرجاوى بانوب	المحصرة	١١٣
٤٠٢	أحمد حدى الكردى وأخيه	القشن	١٣٩
٤٠٣	أحمد بك رفعت	مغاغة	١٦١
٤٠٦	عبد الرحيم الخطي	الروضة	٥٧
٤٠٧	عثمان باشا غالب	مغاغة	٢٤٠
٤٠٨	خليل عبد الملك وآخرين	الروضة	٤
٤٠٩	محمد بك طلعت حرب	مطاي	٩٢
٤١٠	حنا عوض وآخرين	«	١٥٥
٤١١	أحمد رأفت	«	١٢٩
٤١٢	فؤاد بك سليم	«	٩٥
٤١٣	عبد الله بك وهبى	المنيا	٢٤٨
٤١٥	أحمد عدوى إبراهيم	مطاي	١٦٠
٤١٦	مرقس حنين وآخرين	الروضة	٥٦
٤١٨	توفيق فرج	«	٦١
٤١٩	دانيال أفندى عبد الله	أبا	٧
٤٢٠	زكى أفندى غبريال وآخرين	الروضة	٢١
٤٢١	يوسف عبد الله وآخرين	«	٢٤
٤٢٢	شاروبيم دوس	«	٧١
٤٢٣	إبراهيم أفندى نادر	مطاي	١٥٠
٢٦٩٤٢٤	محمود أفندى كامل	القشن	٢٤٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٤٢٥	محمود عثمان وآخرين	أبا	٥٣
٤٢٦	عبد القادر باشا	مطاي	٤٩٧
٤٢٧	محمود بك توفيق	مغاغة	٩٣
٤٢٨	مدام لافزون	أبا	١٥
٤٢٩	عبد الله السيد وآخرين	•	٢٥
٤٣١	نفيسة هاتم	مطاي	١٢٢
٤٣٣	كرولس سعد وآخرين	الروضة	٢٦
٤٣٤	أحمد عبد اللطيف وآخرين	أبا	١٩٩
٤٣٥	أحمد عبد اللطيف وآخرين	•	ط ١٨
٤٣٦	شاروبيم دوس وآخرين	الروضة	٩٢
٤٣٧	علي أفندي عبد المقصود	الفشن	٧١
٤٤٠	يوان بك عبد الله	الروضة	٨٤
٣٤٢	رجب أفندي فهمي	مطاي	٥١
٤٤٣	عبد الرحيم بك حجازي	الروضة	ط ٢٠٣
٤٤٤	عايد عقيقي	مطاي	٢
٤٤٥	عوض مرجان القعلما وآخرين	•	٧٤
٤٤٦	عبد الحميد بك أباطه	المنيا	٦١٩
٤٤٧	فريال بك بروسوم	الفشن	١٠٥
٤٤٨	خليل بك شاهين وآخرين	المنيا	٤٨٣
٤٤٩	طه أفندي عثمان	•	٢٣٦
٤٥٠	نجيب أفندي غنجا	الفشن	٦١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة للمباعة والتفتيش	المساحة للمباعة بالفدان
٤٥٢	الياس قبيحا	الفشن	٢٩٠
٤٥٤	محمد علي	أبا	٦
٤٥٥	أحمد علي وآخرين	الفشن	٢٢
٤٥٨	فاطمة هانم وآخرين	المحصرة	٢٢٤
٤٥٩	يعقوب بك صبرى وآخرين	أبا	١٥٦
٤٦٠	س. ج. بونج	الفشن	٨٩١
٤٦١	الشيخ أحمد إسماعيل ابراهيم	الروضة	٢٣
٤٦٢	أوجسقى لوزاتو	الفشن	٦٩٠
٤٦٣	علي باشا فهمى	مغاغة	٤٤٤
٤٦٤	محمد أحمد الفزاوى	أبا	٨٥
٤٦٥	عجيب بك يوسف وآخرين	أبو فرقاص	١٦١
٤٦٧	حسين بك رؤوف وآخرين	مغاغة	٢٧٨
٤٦٨	الشيخ محمد أحمد مروان	الروضة	٥٢
٤٦٩	علي جيزاوى وآخرين	أبا	٥٣
٤٧١	حسن محمد الصاوى	مغاغة	١٥٧
٤٧٢	عبد الفتاح بك محرم وآخرين	المنيا	٢١٢
٤٧٣	زوجة وأولاد مشا الله	الروضة	١٦٢
٤٧٦	بشرى حنا ميخائيل	الفشن	١٢٠٧
٤٧٧	أحمد إمام وآخرين	مطاي	٢٧
٤٧٨	عابد عتيق وآخرين	،	٢٤
٤٧٩ أ.و.ب	ورثة أحمد باشا خيرى	،	٧٢٦

تابع ملحق رقم (٦)

رقم للباية	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالقدان
٤٨٠	محمد فتح الله	الفشن	٢٠٩
٤٨١	محمد أفندي عفت	المنيا	٣٢٢
٤٨٢	حسين الاجرك وآخرين	الفشن	٦١
٤٨٣	محمد بك جلال	مطاي	١٤٩
٤٨٤	فؤاد باشا عزت وآخرين	مغاغة	١٣٣١
٤٨٥	عثمان بك محمد وآخرين	المنيا	٥٥٢
٤٨٦	مصطفى أفندي كامل وآخرين	الدهش	٤١٠
٤٨٧	نيقولا تناغور	المعصرة	١٠٩١
٤٨٨	محمد أفندي محمد وآخرين	مطاي	٨٢
٤٨٩	محمد سالم	الفشن	١٠٥
٤٩٠	حسن أفندي حلمي وآخرين	الروضة	١٠٤
٤٩١	سيد أفندي عبد الله	المنيا	٥٨
٤٩٢	عابد ضيفي وآخرين	مطاي	٢٩
٤٩٣	الشيخ حسين العسلي وآخرين	.	٣٩٥
٤٩٤	شركة يعقوب لبنى منشه	للمعصرة	١٥٧٧
٤٩٥	ب. بلماسي	الفشن	٧٥
٤٩٦	حنا صالح نسيم	الروضة	٢٨٠
٤٩٧	ج. س. ليوننس	مطاي	٣٢
٤٩٨	مصطفى عبد السميع وآخرين	الفشن	١٢١
٤٩٩	عثمان بك محمد وآخرين	المنيا	٥١٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المبيعة المبيعة التفتيش	المساحة المبيعة بالقدان
٥٠٠	كترينا فهمى يوسف	الروضة	١٢٠
٥٠١	حسين محمد وآخرين	أبا	٥٠
٥٠٢	نجيب غناجا	المشن	١٨٥
٥٠٣	باسيل بك عريان	"	٧٢٩
٥٠٥	عيسى صبرى	مطاي	٥٧٤
٥٠٦	عويس أفندى السيد	الفشن	٩٦٣
٥٠٧	ابراهيم بك راجى	"	١٠٩
٥٠٨	محمد بك خلاف	الروضة	٦٨٧
٥١٠	محمد أفندى السيد	مطاي	٢٦
٥١١ أ	سيد أفندى متولى	"	١١٠
٥١١ ب	محمد السيد عطا الله	"	١٢٩
٥١١ ج	حسين بك هلال	"	١١٠
٥١٣	ابراهيم سيد	أبا	٦٣
٥١٤ ٥٣٠	سرسق	الروضة	١٥٣٠
٥١٥	منصور بك نصير	المنيا	٦٧٤
٥١٦	ابراهيم بحر	الفشن	٦٠
٥١٧ ٥٣٨	ف . س اجيون	المعصرة	١٤٠٤
٥٤٣			١٠٢
٥١٨	ابراهيم أفندى حسن وآخرين	"	
٥١٩	أحمد حسين وآخرين	أبا	٦٤
٥٢٠	خيرت بك رضوان	مطاي	١٩١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٥٢٢	ب . بنسى	مطاي	٤٩
٥٢٣	منصور بك ناصر	النيا	٢٩٥
٥٢٥	محمد السيد الحني وآخرين	مطاي	٨٥
٥٢٦	محمد رضوان وآخرين	النيا	٢٥٧
٥٢٧	عبد المال بك إسماعيل	مغاغة	١٩٢
٥٢٩	جرجس أفندي مليكة	"	١٩٥
٥٣٢	الشيخ إبراهيم الحفاوى	المعصرة	٢٦٣
٥٣٣	علي بك الجزائر	"	٩٠٤
٥٣٤	هاشم أفندي لطفي	أبا	١٤١
٥٣٥	أحمد بك رشوان	"	١١٦
٥٣٧	جندى أفندي بشاي	الروضة	١٩٣
٥٣٩	أحمد أفندي عمر	"	٧٤
٥٤٠	عمر بك إسماعيل	"	٥٢
٥٤١	حسن باشا عاصم	أبا	١٤٩
٥٤٢	فلكس سوارس وشركاه	الروضة	١١٧٢
٥٤٤	محمد أفندي عبد العلي	أبا	٧٨
٥٤٥	عامر أفندي إسماعيل	الروضة	١٣
٥٤٦	إبراهيم بك حسان	المعصرة	٦٥
٥٤٧	رزق الله حنا يعقوب	القطن	٧٢٣
٥٤٨	أحمد فتحي زغلول	الروضة	٢٣٧
٥٥٠	سلطان محمد السعدى	القطن	٧١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٥٥١	س . ساسون	الروضة	٦٤٦
٥٥٢	حبيب لطف الله	مطاي	٤٠٣٤
٥٥٣	حسن أفندي كمال	مطاي	١٨٣
٥٥٥	بسيوني محمد	الروضة	١٤١
٥٥٦	محمد بك جلال	مطاي	١٩١
٥٥٧	زاكي وليون حاييم يعيس	الروضة	٤٣٧
٥٥٨	ناقولا بابا دوبلو	مطاي	١٦٨
٥٥٩ و ٥٦١	أرمانوس بك حنا	المنيا وأبو قرقاص	٢٩٧
٥٦٠	سعيد بك عبد المسيح	أبو قرقاص	١٨٠
٥٦٢	سعيد بك عبد المسيح	أبو قرقاص	١٣٠
٥٦٣	ج بادر وفلكس سوارس	الروضة	٢٦٦
٥٦٤ و ٥٦٥	شارل باغوص	مطاي والمصرة	٢٤٩٢
٥٦٦	ساجان سباق	الروضة	١٠٦
٥٦٧	يوسف خورى وأخيه	أبو قرقاص	٦٥٧
٥٦٨	محمد بك توفيق وأخيه	د	٩٨٥
٥٦٩	إبراهيم بك فريد	الروضة	٢٤٧
٥٧٠	كرامبوس	أبو قرقاص	١٠٧١
٥٧١	حسنين بك مرعى وآخرين	د	٢٠٩
٥٧٢	محمد أفندي فايز مرعى	د	٢١٧
٥٧٤	عثمان باشا غالب	مناغة	٩

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة بالتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٥٧٦ و ٥٧٥	محمد بك سيد وآخرين	أبوقرقاس والروضة	٥٢١
٥٧٧	أبو زيد عبد الله وآخرين	أبو قرقاس	١٦٤
٥٧٨	علي باشا حلى	مغاغة	١٠
٥٧٩	مهنا محمود وآخرين	أبو قرقاس	١٠٣
٥٨٠	شرف الدين بك غازى	"	٣٨٢
٥٨١	راحمين إسماعيل ليشع	الروضة	٢٠٦
٥٨٢	الفريد شماس	"	٣٨١
٥٨٣	أرمانبوس أفندى سليمان	"	٦٩
٥٨٤	مصطفى بك رشدى وأخيه	مطاي	٢٧٤
٥٨٥	شحاته عبد الله	الروضة	٤٧
٥٨٦	مرقص عبد السيد	الروضة	٢٩
٥٨٧	أحمد البدرى	أبو قرقاس	١٠٨
٥٨٩	بطرس إبراهيم وآخرين	المعصرة	١٣٢
٥٩٠	عبد الهادى أفندى عبد الرحيم وآخرين	الروضة	٧٣
٥٩١	حنّا صباغ وآخرين	"	١٠٧
٥٩٢	حنّا صباغ	"	٨٤
٥٩٣	أنطون سليمان صباغ	"	١٤٩
٥٩٤	يعقوب صاروف	"	١٤١
٥٩٥	رزق الله منقريوس	"	٥٥
٥٩٦	أرمانبوس سليمان	"	٢٨
٥٩٨ وأبوج	ج . الشركة المصرية الجديدة	مطاي والروضة	٢٤٧٩

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة « التفتيش »	المساحة المبيعة بالفدان
٥٩٩	نيقولا يوسف بتر	الروضة	١١٦
٦٠١	جرجس يوسف بتر	»	١٦
٦٠٢	مينا غريال	»	٢٥٢
٦٠٣	فتح الله بك سلطان	أبو قرقاص	٢١٤
٦٠٤	صليب بك منقريوس	»	٢٦٦
٦٠٥	رزق الله يعقوب حنا	الفشن	٧٣٨
٦٠٦	مصطفى عمر	الروضة	١٥
٦٠٧	يواندلى ستانجلا	الفشن	٥٤٧
٦٠٩	واصف مكرم شحانه	أبو قرقاص	٥٣٨
٦١١	فرج أفندى جبرائيل	»	٥٤٦
٦١٢	محمد بك حسان وآخرين	الروضة	٤١٥
٦١٣	أحمد فؤاد باشا عزت	مغاغة	١٠ ١٥
٦١٤	عبد العزيز باشا عزت	»	٩ ٦
٦٣٥	هرارى باشا	»	٧ ١٨
٦١٦	عمود بك حمدى	»	٦ ١٥
٦١٧	عمود بك صديق	»	٩
٦١٨	على أفندى عطيه	الروضة	١٩٤
٦١٩	شنودة أفندى بطرس	أبو قرقاص	١٦١
٦٢٠	روفائيل رزق	»	١١٨
٦٢١	قسطنطين كنجروس	»	١٧٩
٦٢٢	روهامين إسحق ليشع	الروضة	٣١١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٦٢٣	أحمد بك برعى وآخرين	أبو قرقاص	٣٨٥
٦٢٤	محمد أفندى رشدى	"	١٨٠
٦٢٥	ن . ج باباند بليس	أبا	٣٤٥
٦٢٦	جبرائيل عوض وآخرين	أبو قرقاص	٢٠٥
٦٢٧	عبد الله	أبا	١٦٥
٦٢٨	حبيب بولاد وآخرين	"	١١٨٠
٦٣٠	الناصرى السعدى	الفشن	١٣٢
٦٣١	حبيب بك موسى	أبو قرقاص	١٣٣
٦٣٤	محمد بك نورى	"	٢٢
٦٣٥	عديلة هانم	الفشن	١٠٠
٦٣٦	على محمد طه	الفشن	٤٤
٦٣٧	هارون ميرزا وآخرين	أبو قرقاص	٢٠٣
٦٣٨	خليل أفندى نما	"	٢٩٠
٦٤٠ و ٦٤١	سينوت حينا مينخايل	الروضة	٥٩٩
٦٤٢	ماركوس اكلادى	"	٢١٠
٦٤٣	سينوت حنا مينخايل	"	٧٣
٩٤٤	مراد بك غالب	أبو قرقاص	١٢٨
٦٤٥	محمد أمين صالح وآخرين	"	٩٠
٦٤٦	محمد بك حتى يكن	"	١٤٤٥
٦٤٧	برنيس أمينه هانم	الروضة	٥٠٠
٦٤٨	محمد شريف بانا	"	٤٦٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة، والتفتيش،	المساحة المبيعة بالفدان
٦٥٠	حنا صالح نسيم	الروضة	٣١
٦٥٢	موسى صليب وآخرين	الروضة	١٢
٦٥٣	سيمون موصيرى	أبوقرقاص	١٧٠
٦٥٤	جاد الله حنا الدغيشى	المعصرة	٨٨
٦٥٥	حبيب بك سعد وآخرين	أبوقرقاص	٢٦٨
٦٥٦	ناسوس مازرينوس	المعصرة	١٠٢
٦٥٧	يوسف مينخايل	الروضة	٣٥٣
٦٥٨	محمد على مسلم	المعصرة	٨٠
٦٥٩	شكر الله مريب وآخرين	أبوقرقاص	٤٥٩
٦٦٠	حسن أفندى مرعى	"	٤٠٥
٦٦١	سعد عبد الشهيد وآخرين	المعصرة	٢٠٣
٦٦٢	حبيب بك سعد	أبوقرقاص	١٧٦
٦٦٣	محمد البواوى وآخرين	"	١٩٦
٦٦٥	ت. و. ف. الياهو مصدق	"	٣٢٨
٦٦٦/٦٦٤	خليل عبد القاهر ججوم	"	٢٥٤
٦٧١	أحمد بك موسى خيرى	"	١٥١
٦٧٢	أحمد أفندى على داكر	"	١٥٥
٦٧٣	حسن أفندى سرى	"	١٥٣
٦٧٦	نيقولا بك ناصف	"	٦١
٦٧٧	سابوت تريان	"	٥٤

تابع مدق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة، التفتيش،	المساحة المبيعة بالفدان
٦٧٨	محمد بك صدق	أبوقرقاص	٥٤
٦٧٩	أحمد باشا مظلوم	أرمنت	٣١٣٠
٦٨٠	قاسم بك أمين	أبوقرقاص	٢٧٤
٦٨٢	أندراوس بشارة	أرمنت	١٨٩٠
٦٨٣	فيكونت دي فوتارس	"	٥٠٨٠
٦٨٤	حنا قرقاص وآخرين	المطاعة	٣٣٧٠
٦٨٦	مصطفى بك عاكف	أبوقرقاص	٦٠
٦٨٧	عثمان بك عبد الغنى	"	٦٠
٦٨٩	الجمعية الخيرية الاسلامية	الروضة	٢٥٣
٦٨٨	محمد بك توفيق وآخرين	المطاعة	٣٠٣٠
٦٩١	حسين صدق وآخرين	الفشن	٦
٦٩٣	عمود صبور	مغاغة	نصف فدان
٦٩٥	محمد أفندى على	أرمنت	٦٨
٦٩٩	فلاحى قرى أرمنت والمريس والراينة والرزيقات	"	١٢٣٧٢
٧٠٢	ج. ١. أندراوس	مغاغة	نصف فدان
٧٠٣	محمد أفندى سيد وآخرين	"	١
٧٠٤	سيد بك عزى	مطاي	١٦ ١٢
٧٠٥	أسكاريس وروقاتيرى	"	٢ ١٢
٧٠٦	عشماوى على	"	٦ ١٢

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة، التفتيش،	المساحة المباعة بالفدان
٧٠٨	عنى أفندى سيد	أبا	٤
٧١٠	أحمد عبد اللطيف وآخرين	د	٤
٧١٤	عبد الله	د	١٢
٧١٢	حسن باشا عاصم	د	١٢
٧٢٠	مصطفى بك عاكف	المنيا	—
٧٢٢	إدارة البوستة	مطاي	—
٧٢٣	أسكاريس وروفا نيرس	يبا	١
٧٢٥	جرجس قرداس	المنيا	٤٨٠
٧٢٦	الشركة المصرية الجديدة	المطاعة	٨٧
١٢١	محمد حسين وآخرين	مغاغة	٥
٦٩٢	فانوس حزين	يبا	١٢ ٨
٧٠٧	البنك الزراعى	المنيا	— ٨
٧٠٩	خليل يوسف	يبا	— ٤
٧١١	الحنى محمد الحنى	أبا	٢
٧١٣	خليل مرجان وآخرين	د	٤
١٨٥	سيد عبد الله الشريف	د	١
٧١٦	غير واضح الاسم	المنيا	٣
٧١٧	محمد شرفاوى أبو عطا	أبا	١٩ ٥
٧١٨	أحمد حسن وآخرين	أبا	٧ ١٢
٧١٩	ابراهيم أفندى سيد	د	٢
٧٢٤	على حسن عبد اللطيف	مغاغة	١

تابع ملحق رقم ٦

رقم المبيعة	إسم المشتري	موقع المساحة المبيعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٧٢٧	سكك حديد الحكومة	الروضة	١٢ ط ١٣
٧٢٩	عبد اللطيف مهداوى وآخرين	الشن	٢
٧٢٨	بشرى حنا وآخرين	•	٣٦
٧٣٠	حسن أحمد عطيه	أرمنت	١٢ —
٧٣١	حسن باشا رفقى	أبا	١١
١١٨	أراضى الدائنين	مغاغة	٤
س ط ف			
إجمالى المساحة المبيعة ٥ ١٣ ١٦٢٢٦٣			

— هذه الاطيان كلها بالوجه القبلى موزعة على مديريات : القيوم (تفتيش القيوم) ، بنى سويف (تفتيش بيا) ، المنيا (تفتيش المنيا وأبومعاطى وأبوقرقاص المعصرة ومغاغة) أسيوط (تفتيش الروضة) . باستثناء مبيعة رقم ١١٥ فانها بالوجه البحرى .

— بلغت جملة ثمن هذه المساحة ٨٢٤٠٣٢٤,٥ جنيه دفع منها المشترون ٢٤٧٢٠٧٩,٣٥ جنيه تمثل نسبة ٣٠٪ من ثمن البيع وهو النسبة التى كان يدفعها المشتري قبل استلامه الأرض .

ملحق رقم ٧

كشف بأسماء الذوات من ملاك الأراضي العشورية

في عهد الخديوي إسماعيل^(١)

(أ)

المرحوم أحمد باشا رفعت وأسرته — المرحوم أحمد باشا يكن وأسرته —
المرحوم إبراهيم باشا يكن جناب دواوي وأسرته — أحمد باشا طاهر - المرحوم
إسماعيل باشا عاصم — أحمد باشا المنكلي ونجله علي جلال — إسماعيل راغب
باشا — أحمد باشا رشيد — أحمد طلعت باشا إسماعيل باشا الفريق وحرمة —
أحمد باشا صادق — إسماعيل باشا أبو جبل ناظر الملاحة وهو إسماعيل باشا
حتى — إسماعيل باشا صديق وحرمة شوق شزا هانم — إرسلان باشا — أحمد
باشا الجوقدار ناظر ديوان وإردات إسكندرية وحرمة — أحمد باشا الدرمللي
السيد أبو بكر راتب باشا — إبراهيم باشا لواسواري — إبراهيم بك ميرلوي —
أحمد بك ميرالوي معاون نصف الشرقية — لوا أحمد بك — إسماعيل بك مدير
قنا سابق — إسماعيل بك ضابط المحروسة ومحافظ دمياط سابق — إبراهيم بك
ميرلوي سواري — أحمد بك راغب رئيس مجلس دمياط سابق — أحمد بك
أرزوروملي — إسماعيل بك رشدي — أحمد بك وكيل عموم مديرية قبلي
سابق — ميرالقواء أحمد بك شكرى مدير بني سويف والقيوم — إبراهيم بك
النبراوي الحكيم — ميرلاي أحمد كال بك — إبراهيم حليم بك نجل خورشيد
باشا مدير الدقهلية سابق — ميرلاي إسماعيل بك — إسماعيل بك مفتش ناحية
طاليا — إسماعيل باشا حمدي محافظ القنال وزوجته ومدير الدقهلية كان —

(١) فهرست عن اسم الحضرة المندوبية والقائلية وكافة المرتبات والأوقاف والعطاء
والعربان والميسوين والمتركيين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ٢ - ١٥ .

إسماعيل بك - إبراهيم بك خليل وكيل الدائرة السنية - الأتربى أبو العز
بك مدير المتوفية سابق والآن رئيس مجلس المتصورة وإبنه محمد أفندى أبو العز
إبراهيم بك صايب وأنجاله - لواءية إسماعيل كامل باشا - أحمد بك حمندى
من أعضاء مجلس إسكندرية كان - آدم بك ميرلاى السودان سابق - أحمد بك
مخدوم عبد الحليم بك - إبراهيم بك آدم مدير جرجا - أحمد بك مظهر -
أحمد بك فؤاد ناظر المسافرين غاية سابق وعازن خديوى وحرمه - إبراهيم بك
أدم عرضالحى الخديوى ابن إبراهيم أغا وكيل الخاصة - ميرلاى أمين بك -
قائمقام أحمد بك ثابت - أحمد فايد بك مهندس السكة الحديد - ميرلاى إسماعيل
أيوب بك - أحمد زكى روزنامى بك وحرمه - أحمد باشا وكيل ناظر عموم
الجهادية - إبراهيم بك سوارى سابق - أحمد بك أسعد وكيل مديرية البحيرة نجل
عثمان أفندى - أحمد بك عبيد ناظر قلم ترجمة بديوان الجهادية - إبراهيم أدم بك
رئيس مجلس بنها - أحمد نجل للرحوم مصطفى بك محافظ دمياط سابق - أحمد
بك صدق مأمور قلم قضايا مديرية البحيرة وحرمه - إبراهيم بك فتوح ناظر ضمان
الدائرة - إسماعيل بك عزمى ونجله محمد أفندى صبحى يوزباشى وحرمه - أحمد
بك مصطفى مدير المتوفية - السيد باشا أباطه - أحمد خيرى بك مكتوبى سعادة
أفندى - أحمد بك زهى ناظر عموم الجبة خانات وحرمه إسماعيل بك زهدى مدير
النيا وبني مزار الآن - أحمد بك حسانين سوارى الواورات وكايب سعادة
الخديوى - أحمد بك نير من ياوران الخديوى - إسماعيل بك محمد مفتش مهندسة
قبل - إبراهيم بك توفيق بالمعية السنية - إسماعيل بك باش مهندس العنابر والعمليات
- أمين بك عبد الله من مستخدمين المعية - أمين بك الأزمرلى - أيوب بك
جمال الدين رئيس مجلس أسباط وابن أخيه صالح كاشف - إسحق حافظ بك -
إبراهيم بك حليم نجل للرحوم أحمد شكرى رئيس بنى سويف سابق - إسماعيل
بك دافش رئيس مجلس بنى سويف - أحمد بك عصمت رئيس مجلس الجيزة

ابن حسن أغا طونولى — أحمد بك خطاب ناظر قلم إدارة بالمالية — إبراهيم بك آدم وكيل دائرة ٣ جى هاتم أفندى^(١) — أحمد بك مأمور فورية أبو قرقاص وإبراهيم أفندى نجل خطاب — إبراهيم باشا قبو كنتخدا^(٢) الحديوى بالآستانة — أراكى بك — إسماعيل بك نجل المرحوم مراد بك من أعضاء العسكرية — إصطفان بك وكيل أمور خارجية — إسماعيل بك الفلكى — السيد صالح بك مجدى — أحمد بك خورشيد نجل حضرة خورشيد بك معاون بالمعية سابق — أحمد بك نجل المرحوم خورشيد باشا حكمدار السودان — أيوب بك زادة إبراهيم بك مفتش القطن وقاسم بك مفتش النيا والمعصرة .

بهرام بك قايتقام وكيل محافظ مصر — ميرلاى باكير ثابت بك وحرمة قايتقام برهان بك محافظ سواحل إسكندرية — بوليتو بك مدير السكة الحديد سابق — بشاى بك ميخائيل ناظر قلم محاسبة المالية — باكير بك فوزى نجل المرحوم مرتضى ابن الحاج عمر .

(ب)

جعفر باشا رئيس مجلس زراعة قسم أول بحرى — جعفر بك صدقى بن عبد الله — جعفر بك مدير الدقيلية — جمال بك باشيوخ وابورات البحر الأحمر — جرجس بك وصنى — جرجس بك من مستخدمين الهابة السنية — جاكى بك من مستخدمين الجهادية .

(ج)

حسن باشا الماسترلى ونجله حسين حسنى بك — حسين باشا ناظر عموم الأوقاف وحرمة حسن باشا الطويل وحرمة وبنته — حسن باشا راسم — حسن

باشا رافت ونجمله فؤاد بك — لوا حسين باشا — حسين باشا وكيل مجلس مصر سابق — حسين بك صبرى وكيل مجلس أقاليم قبلى — حسين باشا حلى وكيل محافظة مصر سابق — ميرلاى مهندسين حسن باشا افلاطون ومفتش مهمات حرية — حسن بك درملى ابن طوسون آغا — حسين بك يكن جناب دوارى — ميرلاى حسين بك — إبراهيم حنى مبارك معاون بالمعية وحرمة ونجمله — ميرلاى حسين بك — حسين بك جماشورى سابق — حسين بك مفتش جنالك وعهد أصغية — حسين بك القاصر بن ميرلاى اسماعيل بك — حسين حنى بك عرضالحلى جناب دوارى سابق — حسين باشا فهمى وكيل عموم الأوقاف — حسن بك برتو يكن مرحوم محرم بك ونجمله — حسين بك غالب وكيل الجهادية سابق — حمزه باشا وأسرته — حسين بك المترجم من أعضاء مجلس مصر — حنى بك من أعضاء مجلس طنطا — حسن بك أباطة وحرمة — حسين باشا صبرى وكيل ديوان الداخلية — حسن بك رفعت وأخيه محمد بك فايد — حسين بك البغدادى وأسرته — حسين بك بهجت ابن سعيد درملى مدير المنوفية — لوا حسين باشا عام — ميرلاى حسين بك فهمى — حسين بك يكن مرحوم محمود بك — حسين بك ناظر الدفترخانه وبقته — ميرلاى حسين بهجت — حسن سرى بك رئيس مجلس ضبطية إسكندرية — حسين بك مظهر طوبجى باشا ونجمله حسن أفتدى حنى بقلم تركى الجهادية — حسن باشا جركس من أعضاء مجلس الأحكام — حسن بك البارودى مأمور مشتروات والدة باشا — حسين بك نجل مرحوم مصطفى بك محافظ دمياط سابق — قاي مقام حسين بك واصف — قاي مقام حسن بك حبيب ناظر قلم لإدارة الجهادية — حسين بك حنى مفتش جفالك المنيا — حسن بك عوف الحكيم — حسن بك نور الدين باشمهندس قسم المحروسة والفروع — حسن بك الشريعى رئيس مجلس استئناف جرجا — ميرلاى حسين بك راغب برنجى سواحل — حسن بك كامل نجل مرحوم أحمد بك مدير الخرطوم سابق — حسين بك مفتش بيا — حسين بك نجل المرحوم فوجدة أحمد آغا — حسين بك أمين رئيس مجلس مديرية البحيرة المحلى ونجمله محمد أسرة حافظ خليل باشا كندار البحرية — حسن بك سرى وكيل مجلس استئناف قبلى سابق — حنا بك

مباردى وكيل دائرة طوسون باشا — حسين بك كامل صهر المرحوم إبراهيم باشا
جرمكس — حسين بك عارف وكيل سراى والدته مرحوم طوسون باشا —
حسين بك شاكر بن أحمد أفتدى شاكر .

(خ)

خورشيد باشا حاكم دارالسودان — لوا برنجى خورشيد باشا — خورشيد باشا محافظ
إسكندرية — خليل بك مدير بنى مزار سابق — خورشيد بك بمعية الخديوى
سابق — خورشيد بك ميرلاى سوارى — ميرلاى خورشيد بك عاكف وحرمة
— خورشيد بك ميرلاى برنجى سوارى — خليل بك ناظر المهمات البحرية —
ميرلاى خالد باشا محافظ رشيد — خليل بك وكيل دائرة سعادة والدته باشا —
خورشيد باشا وكيل ناظر عموم الجهادية وحرمة — خورشيد طاهر بك ميرلاى
برنجى — خلف الله بك صبرى من أعضاء مجلس ثانى بحرى .

(د)

داود بك مأمور المطابخ من معاونين الدائرة السفينة — المنوفى دوس بك —
دليو بك حكيم باشى الخديوى .

(ذ)

ذكريا بك وكيل مكتب السكة الحديد بسكندرية — قايمقام ذكرىا بك
حلى — القلعة زنوب بك بالمعية السفينة .

(ر)

رفاعة بك ناظر المدرسة الحربية وأنجاله بدوى وعلى بك — رستم بك
مدير الشرقية سابق — رجب ناظر أشوان تعينات بولاق — رشوان بك مفتش
المهد السفينة بملوى — راشد راقب بك و جى زيادة وحرمة — رستم بك معاون

جناب داوری و حرمة - فريق بيادة راشد حسي باشا - رستم بك من وكلاء دائرة.
مرحوم أحمد باشا - راشد بك مأمور الجنازة السنية .

(س)

سليم باشا باشمعاون رئيس رجال الجهادية - سليم باشا مأمورية الضبطية
سابق - سليم باشا غارديا وكيل مجلس أحكام مصرية - للمرحوم سليم باشا مفتش
الاقليم القبلية - المرحوم سليمان باشا رئيس رجال الجهادية وحرمة مريم خانم وكريمته
إسماعيل وزهرة . سليم باشا الجزائرلى - سليم باشا محافظ السويس وكريمته - سليم
بك بنجى الألى سوارى - سليم بك ميرلاى طوبجى سواحل - سليم بك وكيل
دائرة سعادة شريف مكة - سامى باشا وأخيه عبد الباقي بك - سليمان نيازى بك
مدير إسناء - سليمان بك قطرى رؤف كاتب تركى جهادية - سلامة بك مفتش هندسة
وجه بحرى - سليم بك ميرلاى من أعضاء مجلس طنطا سابق - سليمان بك مأمور
سلطنة مصر سابق - سليمان بك جركس من أعضاء مجلس إسكندرية - سليمان بك
رؤف من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان رشدى من أعضاء
مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان بك نجل المرحوم مصطفى بك محافظ
دمياط سابق - قائمقام سليمان بك من أعضاء مجلس عسكرية - سالم بك الحكيم -
سليمان بك بنجاق وكيل المدارس الحربية .

سرحان بك قبودان سوارى وابور مسيرجهان - سليم بك رحيمى المراقب
نجل المرحوم سليم باشا أرغوط - سعيد بك سوارى سابق - سليم بك فؤاد
نجل المرحوم إسماعيل بك فوزى وأخيه .

(ش)

شربين باشا مأمور ضبطية إسكندرية وأسرته - شاهين باشا ناظر الجهادية
والبحرية وحرمة - شاهين بك ٧٥ بيادة سابق - شاهين بك من أعضاء مجلس

قبلي سابق — شكرى بك من مستخدمين دائرة سعادة عبد الحليم باشا — شاكر بك مأمور ضبطية مصر سابق ورئيس مجلس مصر ابتدائي حالا — شعبان بك ناظر الترسانة السنية — شاكر بك — شتا بك يوسف مفتش برارى المتدورة .

(ص)

صقر باشا رئيس مجلس بنها نجل المرحوم مصطفى بعلش باشا — صالح باشا ١ و ٢ ألاى سوارى صالح الحدادى — صالح بك مأمور ضبطية مصر ومعاون بالمعية السنية وحرمة — صالح بك ابن خليل أغا زعيم زادة — صالح بك وكيل القومية العززية — صالح بك وأخته أولاد مصطفى بك متعهد قسم بنى سويف — طاهر بك مأمور ضبطية إسكندرية سابق — قاي مقام طه بك لطفى .

(ع)

المرحوم عباس باشا — على ذو الفقار باشا — عرفان باشا وحرمة — عبد اللطيف باشا وحرمة — على باشا سرى ٢ ، ٧ يادة ورئيس مجلس عسكرية — لوا سوارى على باشا شكرى من أعضاء مجلس العسكرية كان — عبد الله باشا ناظر المالية ومفتش عموم قبلى أولانم رئيس مجلس الأحكام المصرية — ميرلاى برنجى سوارى على باشا جركس — عمر بك ميرالو بالجهادية ومأمور تحقيق الروزناجمة كان ومدير الفيوم ومتعهد قسم جردوا — عابدين بك — سوارى ناظر قبائل المريان — عمر بك مدير دائرة الأوبىكية وأخيه محمد حميد أفندى — مرحوم على بك البندراوى مفتش القوريات سابق — على باشا مبارك — عبد القادر باشا أمين بيت المال وحرمة وأولاده — على بك ذو الفقار — على بك راغب وكيل دائرة سعادة شريف باشا سابق — على بك من أعضاء مجلس عسكرية — على فهمى بك ميرلاى الخيالة المراقبية — على بك باشمعاون خديوى . وهو على أفندى اختار أغامى — عباس بك وكيل بيت مال مصر سابق — عثمان طومان بك — على بك خزيندار ومعنوق شريف مكة — عبد الرحمن

بك رشدى ناظر قلم شباسات سابق وحرمة وبنته - عمر باشا لطفى محافظ
إسكندرية وحرمة - لواء عمر حافظ باشا مدير جرجا - على رشاد بك محافظ
السويس - على بك الكردلى من مستخدمين الدائرة السنية ومأمور أمور الدائرة
السنية بالأسنانة - على بك كودجك وكيل محافظة قتال السويس سابق ومأمور
ضبطية إسكندرية وإبنه وحرمة - عزة بك مأمور مصالح إسكندرية سابق
وحرمة الست شهرت من توابع عبد الحليم باشا - على بك قوله لى أصف
ين المرحوم قوله لى حسين أغا - عبد الله بك من أعمناء مجلس سابق - عارف
باشا فهمى من أعضاء مجلس الأحكام وأسرته - على بك حودة وكيل محافظة
مصر - على بك علوش ناظر مصلحة المواشى إسكندرية - عبد الحميد بك نجل أحمد
أغا وعطار باشمىق خزينة وأخته - قايمقام على وهبى بك - قايمقام عثمان نجيب
بك وحرمة - ميرلاى على رضا بك - لواء طوبجى على باشا حمدى -
عبد الحميد بك وأخوته أولاد خليل أفندى نافع - على بك وكيل الفوريات
والعمليات - ميرلاى عبد القادر باشا ياور الخديوى وحرمة - ميرلاى عثمان
بك غالب وحرمة - عبد الحميد بك من أعضاء مجلس بحرى - عثمان بك من
أعضاء مجلس مصر - على بك الزينى عباسجى المالية - لواء على غالب باشا
قومندان للفرقة ٣ بيادة - عبد الرحمن بك معاون ثمانى جناب داورى سابق
وحليلته - على بك غالب من كتاب التركى بالمعية وشركاه أولاد إبراهيم بك آدم
- عبد الله بك فكرى وكيل ديوان مكاتب أهلية - عثمان بك عزى مأمور
إدارة ووكيل مرور السويس وزوجته - ميرلاى عثمان بك رفعت ياور خديوى
- قايمقام على عوام بك - عبد القادر بك فهمى قايمقام باشمهندس عموم
استحكامات دمياط وحرمة - عمر بك حمدى ناظر عموم أساكل المحمودية ان
للمرحوم مرتضى أغا - عمر بك أحمد باشكاتب عموم المرور والسكة - على بك
صادق وكيل للمرور والسكة الحديد - عثمان بك لطيف مأمور عموم الملاحات -
علاء الدين بك محافظ مصوع ومدير التاكة حالياً - على بك القويمى رئيس مجلس

الدقماية - علي بك رضا مهندس بالمدينة - عبد المال بك ابن المرحوم علي بك
عبد الباسط وزوجته - عياد بك باشكاتب ديوان الجهادية - علي بك المهي من
مستخدمين الداخلية ووالدته - علي بك نجم المرحوم خورشيد باشا السناري
حكمدار السودان - علي بك العربي نجل مصطفى باشا العربي - علي باشا
حبيب - علي بك جودة مدير المطبوعات الميرية بن المرحوم محمد - عبد الله
بك النحاس وس قنصل دولة أيران بالشرقية^(١) .

(ف)

فيض الله نوري باشا - فوزي بك عثمان وكيل دائرة ٢ جي قادن^(٢) .

(ق)

قاسم باشا ناظر أمور خاصة سابق وناظر الجهادية الآن - قاسم باشا سوارى
وابور المحروسة .

(م)

المرحوم محمد سعيد باشا وأسرته - المرحوم محمد شريف باشا وأسرته - محمد
شاكر باشا مدير الروضة سابق ومن أعضاء مجلس الاحكام - مصطفى راشد باشا
مفتش الابنية الاميرية - محمد قنطان باشا - محمد فاضل باشا مدير قنا وإسنا -
محمد ثاقب باشا - محمد مظهر باشا مفتش هندسة بحر الشرق - مصطفى رياض باشا
مهردار سعادة أفندينا - محمد ثابت باشا رئيس مجلس مصر وأسرته - الشريف
محمد بن عون أمير مكة - محمد حارق باشا مأمور حبطينية مصر ومن أعضاء مجلس

(١) نائب قنصل لإيران بالشرقية

(٢) وكيل دائرة زوجة الخديوى إسماعيل الثانية.

١٩- كام - محمد شربين باشا رئيس مجلس أول بحرى - محمد شريف باشا رئيس مجلس الاحكام والآن ناظر الخارجية والحقانية - محمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام - محمد ثابت باشا لوا يادة وسردار الصاكر المصرية وحرمة - محمد خسرو باشا لوقومندار وابورات بحرية - محمد خسرو باشا لوا يادة والآن قومنداريكسجى فرقة يادة وفريق ٣ جى فرقة أخيراً - مصطفى ثابت بك وكيل الدائرة السنية - محمد محمود بك وعائاته - محمد نورى الدين بك بن بناورته - مصطفى بك ه جى يادة - مراد حداوى بك - محمد معجون بك وأسرته - محمد بك سلاتكى بن للرحوم سيد مصطفى - ميرلاى يادة محمد بك - مصطفى بهجت بك مفتش الهندسة - مصطفى بك مدير نصف أول وجه قبل - ميرلاى يادة محمد بك - محمد وهبى بك خوجة مكتب على ومدير دائرة عبد الحليم باشاسابق - مصطفى بك ماهر وكيل المالية - مصطفى باشا خزيندار مرحوم عباس باشا ومدير الدائرة الداخلية الاصفى سابق - مصطفى فرهاد بك من أعضاء مجلس الاحكام المصرية - مصطفى بك رضى مدير الحسابات المصرية سابق - محمد بك مدير قنا سابق - مصطفى بك مدير قنا سابق - ميرلاى ٢ سوارى محمد بك وكريمته - محمد فاضل بك محافظ السويس سابق ومن أعضاء مجلس استئناف مصر حالا - محمد شرحى بك وكيل مصلحة الدائرة السنية باسكندرية سابق - ميرلاى يادة محمود بك - محمد رشيد بك ونجمله - محمد بك سيد أحمد - مصطفى بك أبو ريانة ونجل محمد سعيد بك - مصطفى بك وهبى ناظر قلم تحريرات الداخلية - ميرلاى سوارى محمد بك طوبوزادة - محمد باشا سلطان - ميرلاى يادة محمود ظاهر بك محمد شكيب بك مفتش جفالك وعهد سنية - مصطفى بك قومندان وابور الابراهيمية - ومحمود بك البارودى - ميرلاى سوارى محمد رضا بك - مصطفى باشا فهمى وحرمة - قائمقام محمد بك نجيب وحرمة - محمد مختار بك من أعضاء مجلس الاحكام سابق - محمد توفيق مدير للتوفيسة - محمد مهتش بك ضابط اسكندرية وكريمته - محمد بك خربوطلى ناظر الماريقات - محمد بك واغستانلى

ميرلاى - مصطفى بك شكرى - ميرلاى سوارى محمد بك صدق - مصطفى بك وأخيه محمد بك متهمدين دار الرماد أنجال مرحوم جعفر بك - محمد زكى بك تشریفابھى الخديوى - محمد صالح بك وكيل جفالك وعهد سنیه ومأمور قلم قضایا مديرية الروضة ابن الحاج عثمان آغا جتخانجھى مصر كان والآن وكيل المالية - محمد كمال بك من معاونین الداخلية سابق ومدير الدفءية الآن ابن حاج حافظ آغا للرحوم موسى بك العقاد وأسرته - محمد بك المنشاوى وشركاه - محمد سعيد بك وكيل ديوان المالية وشريكه زينب هانم ابن المرحوم حسن أذرجيلی - محمد على بك الحكيم - محمد شيجى بك وكيل مصلحة السكة الحديدیة أولاً ومخافظ بورسعيد أخيراً - محمد سعيد بك وكيل دائرة المرحوم عباس باشا سابق وحرمه - محمود بك مأمور الخریطة الفلكية - مراد بك غالب مدير الجزيرة بالمعية السنیه ومدير النيا وبني مزار - مصطفى بك عكوش مفتش جفالك بنی مزار - قائمقام محمد مسعود بك وحرمه - المرحوم محمد سعيد مفتش النيا وملوى وورثاه - مظلوم بك مأمور أشغال الدائرة السنیه بسكندرية وحرمه - محمد شافعى بك الحكيم - مصطفى بك قبودان أدرة لى مأمور ضبطية بسكندرية - محمد حافظ بك من أعضاء مجلس مصر سابق - محمد باشا المرعشلى باشمهندس الاستحكامات - محرم بك مأمور أشغال فوة ومفتش فوة والصفایة سابق - قائمقام سوارى سابق محمد بك - مصطفى بك عزى جمشاشرجى سعادة أفنادينا ولى التعم - مصطفى بك قسارى بن المرحوم نوالله آغا - محمد بك عتابل ناظر العبارات بالدائرة السنیه - مصطفى نایل باشا وحرمه - محمد بك الصيرفى - مصطفى باشا مخافظ مصر سابق - مصطفى بك أنور أمين كركك إسكندرية - محمد شاكر بك وكيل مجلس تجار مصر والآن محمد شاكر باشا وكيل أشغال دولتلو حسن باشا - محمد عارف باشا درة ملی - مصطفى باشا عاطف ناظر قلم قضایا بالجهادية كان والآن وكيل الجهادية ورئيس مجلس عسكرية - محمد حجاج بك مدير القليوبية - قائمقام مصطفى بك من أعضاء مجلس المنصورة سابق - مصطفى راغب بك معاون تفتيش بحرى سابق بن حسين آغا أطوزير وبنته - مصطفى بك مفتش أرمنت -

محمد أمين باشا رئيس مجلس إسكندرية وحرمة - محمد خورشيد باشا مأمور
 ضبطية إسكندرية سابق ومدير السكة الحديد - قايمقام بيادة محمد شكرى بك -
 محمد فوزى بك مفتش صيارف نصف أول قبل سابق - ورئيس مجلس استئناف
 جرجا حالا - محمد سعيد بك المعاون بمحافضة إسكندرية وأخيه أحمد نجيب بك
 أنجبال مرحوم حسين بك وكيل محافظة إسكندرية سابق . قايمقام مصطفى
 خلوصى بك من ياوران سعادة قايمقام الخديوى - قايمقام بيادة محمد خورشيد
 بك - قايمقام بيادة محمد صدق بك وحرمة - محمد بك عاصم نجل المرحوم
 إسماعيل عاصم - مراد حلمى باشا كتهداى مخدوم جناب خديوى - محمد زكى بك
 مأمور إدارة ضبطية مصر سابق - ممتاز باشا مدير عموم قبل السودان - محمد
 بدران بك مفتش جبالك الفشن - محمد بك ناظر المطابخ الخديوية - قايمقام
 سوارى مصطفى نايل بك مفتش برديسين - قايمقام محمد شكيب بك وحرمة -
 محمد رشيد بك من مستخدمين اللعية السنية - مصطفى بك نجل للمرحوم محمد
 خسرو باشا - مصطفى بك مراد مدير بربر - محمد توفيق بك وكيل دائرة سعادة حسن
 باشا محمود بك إبراهيم من مستخدمين اللعية السنية - مصطفى باشا صديق
 خزيندار خديوى - قايمقام بيادة محمد بك خيرى - محمد بك رفعت رئيس قلم
 قضايا الجهادية كان وباللعية الآن - ورثة محمد عرفان باشا - محمد عبد الرؤف
 باشا مدير جرجا - محمود بك سليمان وكيل مديرية أسيوط - محمد بك صالح الحوة
 من الصالحية شرقية - ورثة المرحوم محمد سعيد بك وكيل دائرة قوالة المرحوم
 عباس باشا - محمد بك خلوصى برنجى آلاى سوارى .

(ن)

نسي بك بالسكة الحديد كان - نورى بك من أعضاء مجلس ثانى - نجم
 الدين بك بن سيد أحمد - نوبار باشا ناظر الخارجية وحرمة البت فوليك هاتم
 كريمة كاورك بك .

(٥)

مهام بك من أعضاء مجلس استئناف قبلى - هلال بك مدير الدفعية ثم مدير الغربية .

(و)

ورثة إبراهيم باشا كئنداي عبد الله باشا - ورثة وهنقا شعبان بك مأمور
إستنا سابق - ورثة يوسف لطفي بك - ورثة عمر بك تشريفاهي ديوان
أصفى سابق ورثة أحمد بك وكيل المدارس سابق - ورثة مختار بك ناظر
سوزاي المدارس - ورثة حافظ بك وكيل المالية سابق - ورثة ميرلاي
إبراهيم خليل بك - ورثة وأسرة علي بك محافظ القصير سابق - ورثة حجي
بك مدير المطابخ السنية - ورثة هنان بك صدق - ورثة حسين بك مدير نصف
وجه قبلى - ورثة حسين بك طبوزادة - أزواج ومعاتيق وأتباع للرحوم سليم
باشا رئيس أحكام مصرية - ورثة سليمان رفعت بك من أعضاء مجلس الأحكام
كان - ورثة سليم باشا أرناؤوط من أعضاء مجلس الأحكام كان - ورثة ديوان
أفندي - ورثة طوييا بك أخو ياسليموس بك - ورثة هنان بك من أعضاء
مجلس إسكندرية سابق - ولى حلى بك من مستخدمين المعية السنية - ورثة
علي بك نصرت مدير بنى سويف كان - ورثة ياسليموس بك - ورثة موسى
وانق بك - ورثة إسماعيل باشا صادق الفريق - ورثة ميرلاي سابق إبراهيم بك
- ورثة محمد شاكر باشا من أعضاء مجلس الأحكام سابق - ورثة سر سوارى
تايدى بك - ورثة محمد شكيب بك بن المرحوم حسين مفتش جفالك وعهد سنية
سابق - ورثة المرحوم إسماعيل باشا تيمو زادة - ورثة الشريف علي باشا نجل
المرحوم الشريف محمد - ورثة المرحوم رستم بك - ورثة علي بك طوش
ناظر مصلحة المواشي بإسكندرية سابق - ورثة ميرلاي إبراهيم بك - ورثة قايتمام
إبراهيم بك - ورثة أحمد بك حدى من أعضاء مجلس اسكندرية سابق - ورثة

عل باشا برهان ونجله حسن بك - وربة بك رزق الله الجزاوى باشكاتب المالية -
ورثة حسين باشا صبرى رئيس مجلس عسكرية وشقيقته .

(ى)

يعقوب بك ميرلاى سوارى يوسف بك - قائمقام يوسف بك وكيل
المائرة الخارجية الأصفية سابق - ميرلاى يوسف صديق بك - ميرلاى سابق
يوسف بك سرور وشركاه - يوسف بك كالمدير القلوية سابق - يعقوب باشا
صبرى وحرمة - يوسف بك وكيل ديوان جفالك وعهد سنية - يعقوب بك من
أعضاء مجلس إسكندرية - ياور بك صدق مأمور إدارة مدارس حرية - يوسف
بك كامل وأخيه يعقوب أولاد المتوفى أرتين بك - يوسف بك ثمهدى ميرلاى
ياور خديوى .

المصادر^(١)

أولاً : الوثائق غير المنشورة

(١) مجموعة دار المحفوظات^(٢):

- سجلات . ملخص اختصاص الرزناجة ، ديوان خديوى ، مجلس ملكية .
- سجلات الترايع .
- سجلات الجفالك (وهى سجلات تحديد الجفالك وسجلات فراغات ملتزمين وسجلات قصارات الجوامع) .
- سجلات تقاسيط الرزق .
- سجلات التقاسيط العشورية (كانت قبل سنة ١٨٥٤ تعرف بسجلات تقاسيط الرزق) .
- سجلات الزمم العشورية .
- سجلات إجمالية عن الأبعاديات والأراضي العشورية .
- المكلفات .
- محافظ الدائرة السنية .
- سجلات قيد عمد ومشايخ القرى .
- ملفات الخدمة .
- سجلات تحديد وقوائم مساحة وسجلات أخرى متنوعة .

(١) وردت المصادر تفصيلاً في هوامش البحث وتكنى هنا بذكر المجموعات التى تنتمى اليها وأماكن وجودها .

(٢) قلت بعض هذه المجموعات أخيراً إلى دار الوثائق القومية .

(ب) مجموعة دار الوثائق :

- سجلات الزعم العشورية . . .
- سجلات المعية السنية .
- سجلات لوائح الجفالك .
- سجلات الدائرة السنية .
- سجلات دائرة والده باشا والامجال .
- محافظ الثورة المراسلة .

(ج) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

كشف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الخيئة (نقلت أخيراً إلى دار الوثائق القومية) .

(د) مجموعة رئاسة الجمهورية بباطين (نقلت أخيراً لدار الوثائق) :

- ديوان عربى خديوى ، ملف نظارة المالية سنة ١٩١٠ .

ثانياً - للذكرات

(١) مذكرات سعد زغلول .

(٢) مذكرات محمد فريد .

ثالثاً - الوثائق للشورى

- تقرير مجلس إدارة الدائرة السنية المرفوع إلى الخديوى عن أعمال الدائرة السنية سنة ١٨٨٠ ، مطبعة الأهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨١ .

- تقرير متقدم عن إدارة الدائرة السنية إلى الاعتاب الخديوية عن حالة المصلحة سنة ١٨٨١ ، مطبعة الأهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ .

— التقرير العام للرفع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير
خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، مطبعة الأهرام بالإسكندرية
سنة ١٨٨٣ .

— تقرير إيفلين بارنج عن أحوال القطار المصري ونجاح الإصلاحات فيه
ورفعه إلى المركزين سالسبوري سنة ١٨٩٠ ، طبع وترجم بالمطبع
سنة ١٨٩١ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٠ ، طبع وترجم في جريدة المقطم سنة ١٩٠١ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٣ طبع وترجم في المقطم سنة ١٩٠٤ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٤ طبع وترجم في المقطم سنة ١٩٠٥ .

— تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٦ ، طبع وترجم في المقطم سنة ١٩٠٧ .

— تقرير اللد جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٧ ، ترجم وطبع بالمطبع سنة ١٩٠٨ .

— تقرير كشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩١٢ ، ترجم وطبع في المقطم سنة ١٩١٣ .

— تقرير كشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩١٣ ، طبع وترجم في المقطم سنة ١٩١٤ .

— قانون نامة السلطان . الصادر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩) ،
طبع بمطبعة الديار المصرية ببولاق مصر في أول ربيع الثاني سنة ١٢٧١ هـ .

— قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ الصادر عن مجلس الأحكام ، مطبوع بدار
الطباعة العامة المصرية في ٨ رجب الفرد سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩)
ويعرف بمختبب أحكام حلجان .

— لائحة الشروط العمومية لبيع أملاك الدومين ، مطبعة الاهرام بالاسكندرية
سنة ١٨٨٣ -

— مبادئ فيما يتعلق بالديار المصرية من إحصاء سنة ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ،
١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، إعداد فيديريكو اميلنى رئيس القلم المركزى
للاحصاء ، نشرته نظارة الداخلية وطبع بمطبعة أركان حرب الجهادية
سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩) بالقاهرة .

— القوانين المقارية في الديار المصرية ، نشرته الحكومة المصرية وطبع
بالمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٨٩٣ وقام بتجميع مادته ج . ل . جورست
مراقب الاموال المقررة .

— مشروع تعديل ضرائب أطيان القطر للمصرى سنة ١٨٩٤ نشرته نظارة
المالية ، طبع بمطبعة بولاق سنة ١٨٩٧ .

— مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة ، نشرته نظارة المالية ، سنة ١٩٠٩ .

— مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٦ - نشرته
الحكومة المصرية .

— مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ نشرته
الحكومة المصرية .

— مجموعة عاشر مجلس شورى القوانين من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ - نشرته
الحكومة المصرية .

A. Banet bey, Essi De Statistique Agricole 1887, Cairo [888
Egypt Police, Annuaire report, 1891, Cairo 1892,
Rapport Présenté par Les Commissaires des Domaines A.S.A.L.
Khedive, 1900, Le Cairo 1901
24, 2/1/ Wakis Ahely and Kairy

* * *

وجميعها موجودة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

رابعاً - المراجع

(١) مراجع عربية :

— دكتور أحمد أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي ،
القاهرة سنة ١٩٥٠ .

— دكتور أحمد أحمد الحته ، تاريخ مصر الإقتصادي في القرن التاسع عشر ،
القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— أ . ب . كلوت ، لمحة عامة إلى مصر جزئين ، مترجم .

— أحمد يمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ،
القاهرة سنة ١٩٤٠ .

— أمين سامي ، تقويم النيل وعصر محمد علي ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة
سنة ١٩٢٨ .

— أمين سائى ، تقويم النيل وعصر عباس حلى باشا الاول ومحمد سعيد باشا
مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩١٦ .

— أمين سائى ، تقويم النيل وعصر إسماعيل ، مجلدين ، مطبعة دار الكتب
بالقاهرة سنة ١٩٢٦ .

— الياس زاخورة ، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر ،
ثلاثة أجزاء ، القاهرة سنة ١٨٩٧ ، ١٩١٦ .

— ألفريد سكاون بلفيت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم ،
القاهرة ١٩٢٨ .

— إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح (المسألة الزراعية) ، القاهرة
سنة ١٩٥٨ .

— دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦-١٨٨٢)
القاهرة سنة ١٩٥٦ .

— دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال
إلى المعاهدة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .

— مذكرات أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الاسوار في النهضة المصرية
المشهورة بالثورة العربية ، جزئين . كتاب الهلال عددى فبراير ومارس
سنة ١٩٥٣ .

— أحمد فتحى زغلول ، الحماماء ، مصر سنة ١٩٠٠ .

— البرت فرمان ، مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنایت ،
القاهرة ١٩٦٤ .

— أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كلف، اليهود والحركة الصهيونية في مصر
١٨٩٧ - ١٩٤٧ كتاب الهلال عدد يونيو سنة ١٩٦٩ .

— البنك الأهلي في خمسين عاما (١٨٩٨ - ١٩٤٨) القاهرة ديسمبر ١٩٤٨ .

— البنك العقاري المصري في خمسين عاما (١٨٨٠ - ١٩٣٠) القاهرة
سنة ١٩٣٠ .

— بيير كرايئس ، إسماعيل المفتى عليه ، ترجمة فؤاد صاروف ، القاهرة
سنة ١٩٣٧ .

— تيودور رودستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبمعه ، ترجمة علي أحمد
شكري ، القاهرة سنة ١٩٢٧ .

— جاك تاجر ، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ترجمة جورج حندي ،
دار الكتب سنة ١٩٤٧ .

— جرجس حنين ، الأبطال والعزائب في القطر المصري ، المطبعة الأميرية
بالقاهرة ١٩٠٤ .

— دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، القاهرة سنة ١٩٧٠ .

— جورجى زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، دار
الهلال سنة ١٩٢٢ (جزآن) .

— رمزي تادوس ، الأقباط في القرن العشرين ، أربعة أجزاء ، القاهرة
١٩١٠ ، ١٩١١ .

— دكتور راشد البراوى ، ومحمد حزة عليش ، التطور الإقتصادى في مصر
في العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

- رفاعة رافع ، مناهج الالباب المصرية في مباحج الآداب المصرية ، مطبعة
راغب بصر سنة ١٩١٢
- رموف عباس ، الحركة العمالية في مصر (سنة ١٨٩٩ - ١٩٥٢) ،
القاهرة سنة ١٩٦٧
- زكي محمد مجاهد ، الاطلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية (١٣٠١ هـ -
١٣٦٥ هـ) ، (٥ أجزاء) الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٩ .
- سليم خليل نقاش ، مصر للصيرين ، ست أجزاء ، ١٨٨٤ .
- سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى في مصر ، القاهرة ١٩٥٧ .
- صبحى وحيدة ، في أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر سنة ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، القاهرة
سنة ١٣٢٢ هـ .
- دكتور على الجربلى ، تطور النظام المصرفى في مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- دكتور عثمان خليل ، الإدارة العامة وتنظيمها ، القاهرة سنة ١٩٤٧ .
- عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الاملية ماضيا وحاضرا ومستقبلا
للطبعة المصرية بصر سنة ١٩٣٩ .
- عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ،
الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .
- عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، القاهرة ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ؛ جزأان ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .

- عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، القاهرة
سنة ١٩٤٩ .
- عبد الرحمن الرافعي ، معطى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة
سنة ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، القاهرة
سنة ١٩٤٨ .
- دكتور عبد العزيز الشناوى ، السخرة في قناة السويس ، القاهرة ١٩٦٥ .
- عبد الحافظ لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة
١٩١٤ ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- على مبارك ، المخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها
القديمة والشهيرة ، أربعة مجلدات ، بولاق سنة ١٣٠٥ هـ .
- فليب جلاد ، قاموس الإدارة والقضاء (١٨٧٦ - ١٩٠٠) ست مجلدات
الاسكندرية سنوات ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ .
- فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ،
القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- دكتور ليلى يونان رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال
البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٤) القاهرة سنة ١٩٧٠ .
- دكتور لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان كتابه
الاحلال عددي مارس وأبريل سنة ١٩٦٩ .

- دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧١ .
- دكتور محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة سنة ١٩٢٩ .
- دكتور محمد فهمى لميطة ، تاريخ مصر الإقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٤٤ .
- محمد قدرى ، قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف ، المطبعة الاميرية سنة ١٩٠٩ .
- دكتور محمد خلف الله ، عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- دكتور محمد كامل مرسى ، الملكية المقاربية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة سنة ١٩٣٦
- الاب هنرى عيروط ، الفلاحون ، مترجم
- دكتورة هيلين ريفلين ، الإقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة سنة ١٩٦٧
- محمد مختار ، التوفيقات الإلهامية فى مقارنة للتواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية ، المطبعة الاميرية ، سنة ١٣١١ هـ
- يعقوب أرتين ، الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية ، مترجم ، المطبعة الاميرية بيولاى سنة ١٣١١ هـ سنة ١٨٨٩
- يوسف نحاس ، الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة سنة ١٩٢٦

ب (مراجع اجنبية :

Anour Abd El Malek, *geologie et Renaissance Nationale*
L. Egypte Moderne, Paris 1969.

Afaf, Lutfi Al Sayid, *Egypt and Cromer*, London 1968.

Baer, G. A. *History of land ownership in Modern Egypt*,
1800 — 1950, London 1962.

Studies in the Social History of Modern Egypt Chicago,
1969.

Blunt, W. S. *My Diaries. 1888—1914*, 2 Vols, London 1919
1920

Crouchley, A. E. *The Economic development of Modern*
Egypt Bristol, 1938.

Cromer, Earl of Modern Egypt, 2 Vols, London 1908 Dicey,
E. *England and Egypt*, London 1881.

Holt P. M., (Edited py.) *Political and Social Change in*
Modern Egypt London, 1968.

Charles Issawi, *Egypt and Economic and Social analysis*,
Oxford 1947.

Lane E. W. *Manners and Customs of the Modern Egyptians*,
London. 1842.

Lands, D. S. *Bankers and Pasha*, Harvard, 1958.

Lyons, H. G. *The Cadastral survey of Egypt (1892 — 1907*
Cairo 1908.

Loyal ,A. *Life of the Marques of Duffrien and Ava*, 2 Vols.
London 1905,

Landau J. M. *Parliaments and Parties in Egypt* Tel-Aviv
1953.

Millner, A. England in Egypt London 1893.

Mikhail Kyriakas Copts and Moslems Under British Control
(Egypt) London 1911.

Rodinson & Others, Africa and the Victorians; London
1961.

Sir Russel, Pasha, Egyptian Service (1902—194 6) London
1947.

**Shafik Gherbal. The Beginnings of the Egyptian questions
and the rise of Mehemet Ali** London 1928.

Traill, H. D. England Egypt and the Sudan, London 1900

Zetland, The Marquis of, The life of Lord Cromer London
1932.

فهرست

مقدمة ٥

الفصل الأول :

ظهور الملكية الخاصة في الأرض وتطورها ١١

الفصل الثاني :

ظهور الملكيات الكبيرة وأثره على توزيع الملكية ٧١

الفصل الثالث :

خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التي حدثت في توزيع

الملكية ١٤٩

الفصل الرابع :

الفلاحون في خريطة القوى الاجتماعية ٢٨٣

الفصل الخامس :

الملاك الزراعيون والحركة السياسية ٣٦٧

الملاحق ٤٦٩

المصادر ٥١٥

المراجع الأجنبية ٥٢٥

تصويب الأخطاء

نستدر عن وقوع بعض الأخطاء المطبعية وقد قنا بحصرها بدقة مع التركيز على الأرقام
نظراً لأهميتها بالنسبة لموضوع الكتاب ، ونرجو من القارئ أن يقوم بتصويبها، وشكراً .

الصفحة	الخطأ	الصفحة	التصويب	الصفحة	الخطأ	الصفحة	التصويب
٤٤٩٩٥٥	١٤٩٩٥٥	١	٦٣	٧٢٣٤٠	٧٢٢٤٠	١	١٤
٥٤	٤٤	٢١	٦٦	القيات	القيات	٥	١٥
منعت	منحت	١٥	٦٩	٣٧٤٢٦	٣٧٤٧٦	٨	١٥
١٤٦	١٤٩	١٩	٦٩	ولاية	لولاية	٢٢	١٧
التي تمت	تمت	٤	٧٠	تمكين	تمكين	٢	١٨
٣٢٧,٥ فداناً	٢٢٧,٥ فدان	١٦	٨١	أدوات	أدوات	٥	١٨
بنية	بنية	١٣	٨٢	٤٤٠١٢٧	٤٢٠١٢٧	١٣	٢٧
٣٧٨١	٢٧٨١	١٠	٨٣	١٧٧٥٦١١	١٧٧٥٦٠٠	٨	٢٨
١٠٢٢٢	١٠,٥٢٢	٢	٨٦	١٣١٤٧٢٧	١٣١٣٧٢٧	١٨	٢٨
١٣٥٥	١٣٦١	١٩	٨٧	شغالك	جغالك	٢١	٣٥
١٢١٣٨	١,٢١٣٨	٦	٨٩	(٢)	(١)	١٨	٤١
أورمان	أورمات	٧	٩٢	(١)	(٢)	١٩	٤١
٤٨٢٥	٤,٨٢٥	٤	٩٤	١٢٥	١٩٥٢	٦٤	٤٤
٣٦١٨	٢٦١٨	١٠	٩٥	(٢)	(٣)	٧	٤٧
١٠٢٧٨	١٠٣٧٨	١٧	٩٧	وكان	وإن كان	٤	٥٠
موسى	موصى	٢٢	٩٨	1968	1698	٢١	٥٠
الجيزة	الجيرة	٥١	١٠١	من	عن	١	٥١
قوة	قوة	٦١	١٠١	(٣)	(٢)	١١	٥١
الغرفا	الغرفا	٩١	١٠١	(١)	(٧)	٨	٥٣
تنطى	تنطى	٢١	١٠٣	زمم	زمن	١٠	٥٤
قوة	قوة	١٣١	١٠٥	الفوايط	الفواية	١١	٦٢

الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب
١٥ ١١٠	التصرف	التعرف	١٥ ١١٠	١٥ ١١٠	فأنا
١٤ ١١٤	المديرية	السديرية	١٤ ١١٤	١٤ ١١٤	دارقيد المحفوظات
٢٣ ١١٤	دارقيد المحفوظات	دار المحفوظات	٢٣ ١١٤	١٣ ١١٥	سبه
٥ ١١٠	تفتيش	تفتيشا	٥ ١١٠	٧ ١١٧	سمارس
٣ ١١٩	وبقي	وبقي من	٣ ١١٩	٦ ١١٩	لها
٢٣ ١٢٠	Daira	Daira	٢٣ ١٢٠	٤ ١٢١	٢٨٤٠٠٠
٩ ١٢٣	مجالاب	مجالات	٩ ١٢٣	٣ ١٢٤	d'Irrigation
١٦ ١٢٤	Anonyme	Anonyme	١٦ ١٢٤	١٣ ١٢٥	٢,٧ ٢
٢٣ ١٢٥	Bole	Hole	٢٣ ١٢٥	٣ ١٢٦	سبة
٦ ١٢٦	لشركة	فشركة	٦ ١٢٦	٩ ١٢٨	بنيف
٥ ١٢٢	الواحد	الواحد منها	٥ ١٢٢	١٥ ١٣٢	٨٢٤٠٣٢٤٥
٥ ١٣٣	...	بل أن	٥ ١٣٣	١٠ ١٣٣	١٩٥٧
١٨ ١٣٣	٢٣٩٦٩٤٠	٢٣٩٦٩٤٠	١٨ ١٣٣	١١ ١٣٥	حتى
	حتى في	حتى في			

الاصواب	الخطأ	١٨٦٥	١٨٦٤	الاصواب	الخطأ	١٨٦٥	١٨٦٤
١٨٦٤	١٨٦٥	١٨٢١٣	١٨٢١٤	النائية	النائية	٢١٨٤	٢١٨٤
لتزويد	ولتزويد	٩٢١٤	٩٢١٤	١٨٩٣	١٨٩٣	٢١٨٤	٢١٨٤
(١)	(٢)	٢٢١٥	٢٢١٥	جنايه	جنايه	١٦١٨٦	١٦١٨٦
الرزق	الرزق	١٧٢١٥	١٧٢١٥	أريضي وعرجي	أريضي وعرجي	١٨١٨٦	١٨١٨٦
بعض	بعض	٢٢١٦	٢٢١٦	وعمرجي	وعمرجي	١٨١٨٦	١٨١٨٦
Ship	Snip	١٣٢١٨	١٣٢١٨	لمدد	بالمدد	٩١٨٧	٩١٨٧
١٥ ج	١ ج	٢٢٢١٨	٢٢٢١٨	اللغة العربية	اللغة	٤١٨٨	٤١٨٨
دورا في	ورافي	٥٢٢١	٥٢٢١	الحاكم	الحاكم	١٧١٨٨	١٧١٨٨
التي	لتي	٩٢٢١	٩٢٢١	دوبله	دوبيل	١٩٤	١٩٤
أبو كساة	أبو كساة	١٦٢٢٣	١٦٢٢٣	الأجانب	الأجانب	١٢١٩٩	١٢١٩٩
٢٥٥٤ فدانا	٢٥٥٤	١٠٢٢٦	١٠٢٢٦	١٠٩٪ إلى	١٠٩٪	٢٢١٩٩	٢٢١٩٩
٢٨٩	٢٨٩	٤٢٢٩	٤٢٢٩	١٣٪	١٣٪	١٥٢٠٠	١٥٢٠٠
حتى	عندما	١٦٢٣٧	١٦٢٣٧	بنية	بنومه	٢٢٢٠٠	٢٢٢٠٠
المسحين	المسحين	٤٢٣٨	٤٢٣٨	والى	إلى	٦٢٠٤	٦٢٠٤
الميرى	الميرى	٩٢٣٨	٩٢٣٨	الجرادات	الجرادات	١٠٢٠٤	١٠٢٠٤
د إن	إن	١١٢٣٨	١١٢٣٨	(١٨٦٣)	(٦٣)	٨٢٠٦	٨٢٠٦
الجيزة	الجيزة	٨٢٤٨	٨٢٤٨	اليان	اليان	١٣٢٠٧	١٣٢٠٧
٢٢٥٢	٢٢٥٢	١١٢٥١	١١٢٥١	وظهر	وظهر	٤٢٠٧	٤٢٠٧
Sanieh	Sanieh	١٣٢٥٢	١٣٢٥٢	والعمولات	والعمولات	٧٢٠٩	٧٢٠٩
Since	Since	١٤٢٥٢	١٤٢٥٢	بالمحروسة	بالمحروسة	٧٢١٠	٧٢١٠
بد رين	بد رين	٩٢٥٥	٩٢٥٥	حد	حد	١٣٢١١	١٣٢١١
كبار	كبار	١٢٢٦٠	١٢٢٦٠	٢٧	٢٧	١٦٢١١	١٦٢١١
بترام	بترام	٢٠٢٦٦	٢٠٢٦٦	٢٨	٢٨	٩٢١٢	٩٢١٢
بنى سمح	بنى سمح	٢٢٢٦٩	٢٢٢٦٩	عتبي	عتبي	١١٢١٣	١١٢١٣
94	49	٦٢٧٠	٦٢٧٠	مراوى	مراوى	١٠٢١٣	١٠٢١٣
مستوين	مستوين	٦٢٧٢	٦٢٧٢	سعيد	إسماعيل		
ذهب إليها	ذهب						

المصوب	الحطأ	١٠	١٠	المصوب	الحطأ	١٠	١٠
الوفائي	النهائي	١٥٣١٩		Agrisolo	A.Gricolo	١٩٢٧٤	
بالأرباح	بالأرباح	١٢٣٢٧		اتخذ	اتخذك	١٧٢٧٥	
الضرائب التي	الضرائب	٩٣٢٩		الأعيان	الأطيان	١٧٢٧٩	
خلفه	خليفة	١٣٣٣٠		الطليحات	الطليحات	٢٢٨٠	
الاختبار	الاختبار	٦٣٣١		علت إسحق	علتاسحق	١٦٢٨٧	
المسكيات	المسكيات	١١٣٣١		للموى	للموى	٢١٢٨٩	
الحجم النقي	الحجم النقي	٩٣٣٢				٢١	
Trail	Trai	١٥٣٢٢		إعترف	إعتراف	٢٤٢٨٩	
١٨٥٤	١٨٤٤	٢٣٣٤		نهاية	نهاية	١٠٢٩٠	
ألف من	ألفين	٥٣٣٥		خاتون	خاتون	١٥٢٩١	
لمدة	لمدة	٦٣٣٥		لكون	لوكن	١٤٢٩٣	
المعونة	المعونة	٩٣٣٥		الفلاحين	الفلاحون	١٢٢٩٤	
المسخرين	المسخرين	١٠٣٣٥		بسطاوردوس	بسطاوردوس	١١٢٩٩	
يشغلون	يشغلون	١١٣٣٥		Filo	Filos	٢٣٢٩٩	
الغروب	الغروب	١٢٣٣٥		Files	Filo	٩٣٠٠	
مفصلا	مفصلا	١٢٣٣٥		12	21	١١٣٠٠	
يقبضون	يقبضون	١٦٣٣٥		٥ قروش و ١٤	١٤ و ٥	٤٣٠٢	
يقادون	قادون	٣٣٣٦		قرشا			
يشغلون	يشغلون	٥٣٣٦		تركوا	تركها	٢٣٠٤	
وغريق	غريق	١٤٣٣٦		ولم يبلغ	ولم يبلغ	١٨٣٠٤	
ويذكر	يذكر	١٦٣٣٧		ليشبعهم	ليشبعهم	٥٣٠٨	
المعونة	المعونة	٩٣٣٩		البيسى	البيسى	١٥٣٠٩	
ويستفاد	ويستفاد	٩٣٤٢		و تشطب	حفظ	٢٠٣٠٩	
منظور	منذور	١٨٣٤٧		و تشطب	عموى ٣٧٢٥	٢١٣٠٩	
أو بضعة	وبضعة	١٥٣٤٨		المدنيين	المدنيين	١٢٣١٣	
و ... و	أو ... أو	٦٣٥٠		يهاجر	يهاجر	٦٣١٤	
يتحدث	يتحدث	١٤٣٥٢		للراي	واللراي	٢٣١٨	

الخطأ	المصواب	٥٠	٥١	الخطأ	المصواب	٥٠	٥١
هنا	هناك	١٣٥٢	١٣٤٠٧	هنا	هناك	١٣٥٢	١٣٤٠٧
عشوري	من الأراضي	٦٣٥٥	٣٤١١	عشوري	من الأراضي	٦٣٥٥	٣٤١١
٣٨	المشورية	٨٣٥٦	١٤٤١٢	٣٨	المشورية	٨٣٥٦	١٤٤١٢
٦٧	و ٣٨	٨٣٥٦	١٩٤١٣	٦٧	و ٣٨	٨٣٥٦	١٩٤١٣
عن ...	و ٦٧	٩٣٥٧	٤٤١٤	عن ...	و ٦٧	٩٣٥٧	٤٤١٤
الله	تقل عن	٢٣٥٨	١٠٤١٤	الله	تقل عن	٢٣٥٨	١٠٤١٤
١٦-١٦	والله	٨٣٦٠	٥٤١٦	١٦-١٦	والله	٨٣٦٠	٥٤١٦
الآخرين	١٦١٦	٥٣٦١	١١٤١٧	الآخرين	١٦١٦	٥٣٦١	١١٤١٧
علاقات	الآخرين	٢٠٣٦١	٢٠٤١٧	علاقات	الآخرين	٢٠٣٦١	٢٠٤١٧
يعتبر	وعلاقات	٥٣٦١	٢١٤١٧	يعتبر	وعلاقات	٥٣٦١	٢١٤١٧
الذين	يعتبروا	١٦٣٦٢	٩٤١٨	الذين	يعتبروا	١٦٣٦٢	٩٤١٨
الشراكة	الذي	١٥٣٦٢	١٥٤١٨	الشراكة	الذي	١٥٣٦٢	١٥٤١٨
٩٣٢٩	والشراكة	١١٣٧٩	١٤٤١٩	٩٣٢٩	والشراكة	١١٣٧٩	١٤٤١٩
د أول كلة ،	٩٣٢٩	١٧٣٧٤	٤٤٢٠	د أول كلة ،	٩٣٢٩	١٧٣٧٤	٤٤٢٠
٣٧٥ عضو	تداول	٢٣٧٥	١٤٢٢٢	٣٧٥ عضو	تداول	٢٣٧٥	١٤٢٢٢
حروا	أعضاء	٦٣٨٦	٨٤٢٢	حروا	أعضاء	٦٣٨٦	٨٤٢٢
تتحرر	حضرنا	١١٣٨٦	٢٤٢٣	تتحرر	حضرنا	١١٣٨٦	٢٤٢٣
د آخر كلة ،	تحرر	٣٨٩	١٩٤٢٣	د آخر كلة ،	تحرر	٣٨٩	١٩٤٢٣
١٦	حياته	٥٢٩٤	٩٤٢٤	١٦	حياته	٥٢٩٤	٩٤٢٤
١٦٣٩٨	قار	٢٤٠١	٩٤٢٤	١٦٣٩٨	قار	٢٤٠١	٩٤٢٤
٢٤٠١	بحري	١٨٤٠٢	١٠٤٢٥	٢٤٠١	بحري	١٨٤٠٢	١٠٤٢٥
ذو الفقار	والتقام	٣٤٠٤	٧٤٢٦	ذو الفقار	والتقام	٣٤٠٤	٧٤٢٦
كان	وذو الفقار	١٩٤٠٤	٨٤٢٧	كان	وذو الفقار	١٩٤٠٤	٨٤٢٧
فرمانات	وكان	١٧٤٠٥	١٠٤٢٧	فرمانات	وكان	١٧٤٠٥	١٠٤٢٧
الحديوي	الفرمانات		١١٤٢٩	الحديوي	الفرمانات		١١٤٢٩
	الحديوي		٢٢٤٢٩		الحديوي		٢٢٤٢٩

الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب
١٥٧٧	٢٥٧٧	١٧٤٩٠	منها
ليونيديس	ليونيديس	٢٠٤٩٠	أبوا التوجه
٢٦٦	٢٦٦	١٣٤٩٣	والتاكيد
٢٧٤	٢٧٤	١١٤٩٤	حل
٢٣٨	٥٣٨	١١٤٩٥	تنجلى
٢٤٦	٥٤٦	١٢٤٩٥	ونحت
١٢ ط	١٥ ط	١٤٤٩٥	تصف
٦١٥	٦٣٥	١٦٤٩٥	ولد مصر
١٢ ط	١٥ ط	١٧٤٩٥	٦٤٤
بابانديليس	بابانديليس	٣٤٩٦	بصلحة
٦٣٧	٢٣٧	١٤٤٩٦	داخل
حنا	حين	١٦٤٩٦	كفر للدور
٦٤٤	٩٤٤	١٩٤٩٦	الدوتين
والراينة	والراينة	١٧٤٩٨	واستولوا
١٩ ط	١٩	٢٠٤٩٩	جمال الدين
وكيل	وكيلا	١٥٥٠٠	العالية
أحمد بك	أحمد	١٢٥٠٢	شكل
طونوه	طونولى	١٥٠٣	٢٧٢٦
بك	مبارك	٥٥٠٤	٢٧٤٨٩
عاصم	علم	١٤٥٠٤	حسن
مأمور	مأمورية	٤٥٠٦	٣٦
سير	—	١٦٥٠٧	سعداوى
القريعى	القريعى	٢٥٥٠٨	٣٠٤
ريالة	ريانة	١٧٥١٠	٤٣٢
سميد بك	سميد	١٢٥١١	٣٣٧
معاتات	قصارات	٧٥١٥	٣٧٧
Wakfs	Wakis	٧٥١٩	القطشة
الاسرار	الاسوار	١٥٥٢٠	٣٤٠
an	and	١٧٥٢٥	٤٤٢
٦٤٣٠	فنها	٦٤٣٠	٢٤٢
١٥٤٣٧	للتوجه	١٥٤٣٧	٢٤٢
١٧٤٣٣	والتاكيد	١٧٤٣٣	٢٤٢
١٤٣٧	حول	١٤٣٧	٢٤٢
٣٤٣٧	تنجلى	٣٤٣٧	٢٤٢
٧٤٣٩	ونحت	٧٤٣٩	٢٤٢
٨٤٣٩	تصل	٨٤٣٩	٢٤٢
٧٤٤٠	مصر	٧٤٤٠	٢٤٢
٩٤٤٣	٦٣٤	٩٤٤٣	٢٤٢
١٣٤٤٦	بصلحة	١٣٤٤٦	٢٤٢
١٢٤٤٧	دخل	١٢٤٤٧	٢٤٢
٥٤٥٠	كفر الدور	٥٤٥٠	٢٤٢
٢٤٦٠	الدوتين	٢٤٦٠	٢٤٢
٥٤٦٠	استولوا	٥٤٦٠	٢٤٢
٨٤٦٢	الدين جمال	٨٤٦٢	٢٤٢
١٤٦٤	العالية	١٤٦٤	٢٤٢
١٠٤٦٧	شل	١٠٤٦٧	٢٤٢
٩٤٧١	٢٧٢٦	٩٤٧١	٢٤٢
٦٤٧٥	٢٧٤٨٩	٦٤٧٥	٢٤٢
١٢٤٧٦	حسن	١٢٤٧٦	٢٤٢
١٨٤٨٠	—	١٨٤٨٠	٢٤٢
١٨٤٨١	سعداوى	١٨٤٨١	٢٤٢
١٩٤٨٢	٣٠٣	١٩٤٨٢	٢٤٢
٢١٤٨٢	٤٣٢	٢١٤٨٢	٢٤٢
٢٠٤٨٤	٢٣٧	٢٠٤٨٤	٢٤٢
٨٤٨٦	٢٧٧	٨٤٨٦	٢٤٢
١٧٤٨٦	القطشة	١٧٤٨٦	٢٤٢
٧٤٨٧	٣٤٠	٧٤٨٧	٢٤٢
١٥٤٨٨	٤٤٢	١٥٤٨٨	٢٤٢

ملاحظة هامة :

في كتابة الأرقام ، عادة يستخدم حرف (و) كعلامة عشرية ، ويستخدم حرف (ر) كعلامة لتسهيل قراءة الأعداد ، وعند طبع الكتاب حدث خلط في استخدام الحرفين ، ولهذا نبيه القارئ إلى أنه لا توجد أرقام ذات كسور عشرية سوى الأرقام الآتية :

١ — أرقام النسب المتوية الواردة في صفحات ٤٦ ، ٧١ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٩٩ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .

٢ — الأرقام الواردة بالجداول الآتية :

الصفحة	الرقم	الصفحة	الرقم
٧٥	٨٢٢,٥	١٣٤	٧,٥
٨١	٢٣٧,٥	١٤٦	١١,٥
١١٥	٨,٥	٢٠٤	٢٤٤,٥
١١٨	٦٠,٥	٢٤٤	٩,٥
١١٨	١٥,٧٥	٢٥٢	٨٢٤٠٣٢٤,٥
١١٨	٢١,٥	٥٠٠	٨٢٤٠٣٢٤,٥
١٣٠	١,٥	٥٠٠	٢٤٧٢٠٧٩,٣٥
١٣٢	٨٢٤٠٣٢٤,٥		

٣ — ما عدا ذلك فقد استخدم حرف (و) وحرف (ر) لتسهيل قراءة الأرقام .

دراسات في الواقع المصري

- الصراع الطبقي في القرية المصرية د / عبد الباسط عبد المعطى
- عمال التراحيل عطية الصيرفي
- كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤ - ١٩٥٢) عاصم الدسوقي
- القرية المصرية فتحي عبد الفتاح
- الزراعة الآلية عز الدين كامل
- ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي د / جمال مجدى حنين
- الديمقراطية والناصرية طارق البشرى

دراسات سياسية معاصرة

- الأمن الأوروبى والشرق الأوسط حسين فهمي
- الأمن الآسيوى والشرق الأوسط فؤاد عبد الحليم
- التمايش السلى وحركة التحرر الوطنى حمدى عبد الجواد
- الصهيونية ودورها في السياسة العالمية هاجين لومر (ترجمة محمد مستجير مصطفى)
- مشكلات الحرب والسلام ترجمة شوقي جلال / سعد رحى
- شيل الثورة والثورة الموحدة مجدى نصيف
- الاستثمار الأمريكى في أفريقيا سقوارت سميت / ترجمة فؤاد بلع

دراسات فلسفية

- تعالى الأنا موجود (سارتر) ترجمة وتعليق د / حسن حنق
- تربية الجنس البشرى (ليننج) ترجمة وتعليق / حسن حنق
- محاورات فلسفية في موسكو د / مراد وهبة

دراسات نظرية

- اليسار الجديد (إلى أين ومع من ؟) ترجمة / مجدى نصيف
 - الثورة العلمية والتكنولوجيا ترجمة / موسى جندى
 - الديمقراطية والشرعية ترجمة / سيد الملاح
 - الاقتصاد السياسى ترجمة / رشاد الحلاوى
 - أصول الفلسفة الماركسية ترجمة / حمدى عبد الجواد
 - الليبنية ومعركة الأفكار ترجمة / أسما جليم
 - مخطوطات كارل ماركس ترجمة / محمد مستجير مصطفى
 - الماركسية والحرية ترجمة / محمد مستجير مصطفى
 - الأخلاق والسياسة ترجمة / شوقى جلال
 - الادارة العلمية للمجتمع ترجمة / كال السيد
 - أسس المعارف السياسية ترجمة / حمدى عبد الجواد
- إلى جانب العديد من النتاج التقدى فى الأدب والفن والتضاي الاسلامية .

دار المعلم للطباعة

٨ شارع جنان الزهرى بالميتيقان

رقم الإيداع ٤١٧٦ / ١٩٧٨

هذا الكتاب

تعالج هذه الدراسة موضوع (تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية في الفترة من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٩١٤) قسمها الباحث إلى خمسة فصول تتناول :

- أوضاع الحياة في مصر والعوامل التي أدت إلى ظهور الملكية الفردية في الأرض والتشريعات التي حكمت تطورها .
 - ظهور الملكيات الكبيرة والعوامل التي أدت إلى ذلك وأثر ظهورها على توزيع الملكية .
 - خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية من خلال التركيب الاجتماعي لطبقة الملاك الزراعيين .
 - موقع الفلاحين من خريطة القوى الاجتماعية وعوامل الإفقار التي تعرضوا لها وتطور الملكية في القرية المصرية .
 - عرض للحركة السياسية في مصر من خلال سيطرة الملاك الزراعيين عليها ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة في الثورة العرابية .
- واستطاع الباحث برغم قلة المصادر المتاحة أن يضع إجابات محددة لكثير من التساؤلات والاجتهادات حول بعض القضايا مما يعد إسهاماً جاداً يمكن أن يساعد كثيراً من يتصدون لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

دار الثقافة الجديدة

الثن ٢٤٠ قرشاً

0615944

